SA

بقول حبیب الله جیمز بعد ما

فوائت و سر ... فتال عمر

٥

حاشية سيد شريف على المفتاح

ملكه العبد الفقير سليمان أحمد
عفي عنه

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
إلى آلاء ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب
وكفى عبده ١١٧٥

١٢٧٦

T. C.
MİLLÎ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAGIP PAŞA KÜTÜPHANESİ
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1107

RAGIP P.
Ka. N.
1266

١٢٦٩

وقفا على عدا وخلا عند النحاة بعضهم وفيه نظر لأن المنصوب في ...
جاء القوم خلا زيدا الزيد لم يكن منهم أصلا ولا يلزم من مجاوزة
البعض إياه مجاوزة الكل إياه فالأولى أن يفسر فيهما ضميرا راجعا
إلى مصدر الفعل المتقدم أي جاوز القوم خلا مجيئهم زيدا كما قوله
اعدلوا هو أقرب للتقوى فيكون بعض النحويين القول بوجه ...

وقال بعضهم إنها سميت ناقصة لدلالتها على الزمان دون المصدر ...
كان زيد قائما دال على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره دال على الكون
المخصوص وهو كون القيام أي حصوله فجيء أولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين
بالخبر ذلك الحصول فكأنك قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام فالفائدة في إيراد مطلق
الحصول أولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن على ما هو ...
أخرى بينهما وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا قام زيد لم يحصل ...
الفائدتان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق يصح في جزء وجزء يدل على
حدث معين واقع في زمان مطلق يصح في كان يكون لدلالة كان على الحدث المطلق
أي الكون وضعه ودلالته على الزمان المطلق عقلية وأما سائر الأفعال الناقصة
فدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر على ما هو المشهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى
الذي قالوه شرح الرضي

أنشد معاوية هذا البيت عند عيادة الإمام حسن رض

وتجلدي للشامتين أريهم أني لريب الدهر لا أتضعضع

أنشد الحسن رض

وإذا المنية أنشبت أظفارها ألفيت كل تميمة لا تنفع

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم على ما هديتنا اليه من فاتن لطائف بدائع البيان • واطلعتنا عليه من حقائق المعاني بدائع البرهان • ونصلي على نبيك المبعوث باشرف الاديان • ورسولك المختار من بين عدنان محمد سيد الانام • وعلى آله الكرام • واصحابه العظام • والذين اتبعوهم باحسان الى يوم القيام • وبعد فقد طالما خالج صدري • ودار في خلدي • ان اشرح القسم الثالث من مفتاح العلوم شرحا يذلل صعابه • ويميط عن خدود رائه نقابه • انتقد فيه نتائج الافكار • واوضح فيه خزائن الاسرار • وكان يصدني عنه صروف الزمان • وخطوب الحدثان • حتى اتيت بحمد الله العزم بالارتحال الى ما وراء النهر فوجدت مشايخ اقوام عظم الاكباد يحومون حول الكتاب ولا يهتدون الى موارده سبيلا • وآخرين منحرفين عن السداد قد خاضوا في لجه بلا ارشاد فلم يجدوا الى غايته دليلا • وكانوا في حل تراكيبه والكشف عن نكت اساليبه متكلمين بشق من الكرام ولا يرجون • وامثلها مدخول مجروح لا ترى فيها لعليل شفاء • ولا لغليل رواء • كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء • قد اتخذوا مسارح انظارهم ومطارح افكارهم فقلت لهم يا اهل الكمال لستم على شيء تتغنون بلا طائل وتستسمنون ذا ورم • تضيعون الاعمار ولا تستضيئون بالانوار وتحسبون انكم تحسنون صنعا فلعمري انتم الا كباسط كفيه الى الماء او كمن يروم من البئر بلا رشاء بل كطالب الترقي الى السماء • فهل ادلكم على تجارة تنجيكم من الشقاء • فوقعوا في حيرة واضطراب فقالوا ان هذا لشيء عجاب ما سمعنا بهذا في آبائنا الاولين فائتنا باية ان كنت من الصادقين فاريناهم آياتنا الكبرى فظلت اعناقهم لها خاضعين • وقالوا آمنا بما جاءنا من الحق المبين فزدنا من لدنك علما وهيئ لنا من امرنا رشدا فوجهنا ركاب النظر شطر مطالبهم وتوجهنا تلقاء مدين مآربهم نملي عليهم ما ينجيهم من الضلال ويحظيهم بالجزل من نوافع عبارات موضحة بلا املال واشارات مونقة بلا اخلال نشيد فيه قواعد الفوائد • ونمهد فيه موائد العوائد • معرضين عما لا طائل تحته ولا حاصل فيه ومقتصرين على تلخيص الصواب وتمييز القشر من اللباب • مدية مني الى كل ذكي حبس على الانصاف طبعه وعصم عن اعتساف نفسه • وقليل ما هم فان اكثرهم ترى اعينا قلوبهم اكنة فلا يكادون يفقهون حديثا اولئك كالانعام بل هم اضل سبيلا يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله فاذا جاءهم ما عرفوا من الحق كفروا به وارادوا تلبيسا وتدليسا اولئك حزب الشيطان الا ان حزب الشيطان هم الخاسرون ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب ومنك المبدا واليك المآب

قال القسم الثالث من الكتاب • رتب كتابه على ثلثة اقسام واورد فيها بتكمله وقسم نوع من جهات ان علم العربية المسمى بعلم الادب علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظا او كتابة وينقسم على ما صرحوا به الى اثني عشر قسما منها اصول وهي العمدة في ذلك الاحتراز ومنها فروع اما الاصول فالبحث فيها اما عن المفردات من حيث جواهرها وموادها فعلم اللغة او من حيث صورها وهيئاتها فعلم الصرف او من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية فعلم الاشتقاق واما عن المركبات على الاطلاق فاما باعتبار هيئاتها التركيبية وتاديتها لمعانيها الاصلية فعلم النحو او باعتبار افادتها لمعان مغايرة لاصل المعنى فعلم المعاني او باعتبار كيفية تلك الافادة في مراتب الوضوح فعلم البيان واما عن المركبات الموزونة فاما من حيث وزنها فعلم العروض او من حيث اواخر ابياتها فعلم القافية واما الفروع فالبحث فيها اما ان يتعلق بنقوش الكتابة فعلم الخط او يختص بالمنظوم فالعلم المسمى بقرض الشعر او بالمنثور فعلم انشاء النثر من الرسائل والخطب او لا يختص بشيء فعلم المحاضرات ومنه التواريخ واما البديع فقد جعلوه ذيلا لعلمي البلاغة لا قسما براسه فاختار المصنف الاصول وترك منها اللغة لان مباحثها جزئية منتشرة مع كونها مستقصاة في الكتب المبسوطة الا انه جعل القسم الاول من كتابه في الصرف وضم اليه الاشتقاق بانواعه الثلثة لان معرفة نسبة المفردات بعضها الى بعض اصالة وفرعية والقسم الثاني في النحو وحكم بان تمامه بعلمي المعاني والبيان وذلك لانهما يجريان منه مجرى اللب من القشر لكنهما لكونهما المرجع في معرفة دقائق الكلام وخواصه والمرقاة المنصوبة الى ذروة الاعجاز مع كثرتهما اصولا وفروعا اوردهما في القسم الثالث ثم اتبعهما فيه لاتحادهما فيما هو الغرض منهما ما لا اعني البلاغة المكتسبة وما يتفرع عليها من نوع منه ما الكلام حقيقة والترقي الى الكشف عن وجوه الاعجاز ولكون البيان شعبة من المعاني وزعم ان علم الاستدلال جزء من علم البلاغة الا انه قال على التحقيق البحث وتحكيم العقل الصرف والتحرز عن شوائب الاحتمال بخلاف سائر اجزائه المبنية على لطائف المناسبات الخطابية المستخرجة بقوة النزاع فلم يستحسن ان يكون معهما في قرن ولا ان يجعل قسما على حدة فاورده عقيبهما في تكملة للقسم الثالث وادعى ان التدرب على المعاني والبيان يتوقف على ممارسة النظم المحوج الى علمي العروض والقوافي فجعلهما من تتمة الغرض منهما واوردهما في تتمة ولما رأى لبعض الجهال مطاعن في القرآن متعلقة بعلم النظم جعل فيها فنا يا من تتمة الغرض منهم ان علمي البلاغة هما الغاية القصوى بجملتها ذكر قبلهما وتتبع ما تاخر ذكره عنهما وان الكتاب كما صرح به منحصر في ثلثة اقسام لان التكملة والتتمتين من تتمة القسم الثالث ثم انه بعدما عين ان لكل قسم اي علم تعلق في ذكر الاقسام فقال اما القسم الاول من الكتاب فمشتمل على ... وترك التقسيم الباقين اعتمادا

نسخة صحيحة

علی ظهور کونهما قسیمین للاول واعاد التعیین فیهما البعد العهد وحیث کان اللام فی القسم الثالث للعهد
فی نظر تقول من الکتاب ما صنفه لم یتوکد بان یتعبر متعلقه معرفة ای الکائن منه علی القول بجواز حذف الموصول
مع بعض صلته واما حال موکدة من المبتدأ عند من یجوز او من ضمیره فی الخبر لخفیه فی علمی المعانی والبیان اذ
لا طریق بینهما کما فی القسم الاول وتثنیة العلم تنبیه علی انهما نوعان متمایزان معلوما وحدا ولفظ المعانی
والبیان علمان لهذین العلمین کالنحو والصرف فهو لکن علم المعانی کشجرة الاراک وفی القسم الثالث بمعنی
العبارات والالفاظ المخصوصة ای متعلق العبارات فی بیان معلوماتهما وما یتوقف علیه تمامهما من الحدود والغرض
فیکون بیان مدلولات الالفاظ طرفا لها وهذا نوع من شان بعض الآیة فی تحریم الخمر وتلک التفصیل
فی نحو فلان ای فی بابهما او شانهما ولا منافیه بالشهر ایضا من کون الالفاظ او غیره وقوالب المعانی
لکونها مستفادة ومأخوذة منها علی ان الفصول والابواب والمقدمات المذکورة فی الکتب قال
ونبه مع غیر ذلک ای السکاکی کون القسم الثالث ظرفا فالکل واحد من جزئه ان المقدمة والفصلین من اجزاء الکلام
الجاری فی لفظی البیان والضبط لوجود معنی الاختصاص وبجواز ابدالهما بونیا علی التوزیع المشهور ولکن
قال الفصل الاول فی ضبط معاقد علم المعانی وتوحید الغرض لها ولا منافیه تفصیله فی الحدین الی
الاجزاء وجعل العلمین ظرفا لهما اشعار باحاطتهما مستقلین بافادته والحد عندهم هو المعرف الجامع
المانع والغرض هو الفائدة المترتبة علی الشیء من حیث هی مطلوبة بالاقدام علیه وذکرهما فی المقدمة
للطالب تصور ما یطلبه اجمالا وتعیین فائدته لیوثر علیه ما یستحق من الجد والاجتهاد ومعاقدهما
موضوعاتهما ومبادیهما فان ذوات المسائل متوقفة علیها مربوطة بها اشد ارتباط حتی عدت من اجزاء
العلوم وان کان المراد ان حقیقة کل علم مسائله کما یشعر به قوله والکلام فیهما وموضوع المعانی هو التراکیب
الخبریة والطلبیة من حیث انها تفید معانی مغایرة لاصل المعنی وهی موضوع البیان ایضا لکن من حیث
انها مختلفة فی وضوح الدلالة وکما بین تلک التراکیب فی الفصل الاول انحصر فی الفصل الثانی علی
ضبط الدلالات بیانا للجنبة المعتبرة هناک فموضوع کل منهما مضبوط فی فصله کما یتبادر من قوله
وفصلان لضبط معاقدهما قال المقدمة اعلم ان علم المعانی ای المقدمة فی بیان حدیهما والغرض
منهما وکلمة اعلم حث للمخاطب علی ان یلقی سمعه الی ما یعقبها وهو تمهید لما یتبعه من المعانی اذا سمع
شیئا فشیئا واراد بالتتبع هنا المعرفة المسببة له فانه مجاز لاشتباه وفیه فواید التنبیه علی خطر العلم
والاشعار بصعوبة المطلب وعلی الطالب ان یتشمر ولا علیه ان یقلد صاحبه کما سیأتی والاشارة
من اول الامر الی ان علم المعانی متعلق بالخواص ومعرفة العرب لا یسمی علم المعانی وقوله لافادة

قید للخواص ای ضبطها واما حال انها وانما احتیج الی ذکر لان المتبادر من خواص التراکیب ما یختص بها اما
علی الاطلاق واما بالاضافة الی ما سواها من الصفات المختصة بها الراجعة لا بما انها التراکیب اوجود
الواقعة فیها فلما قید بالافادة تخصص بالمعانی التی تفید بها التراکیب وجعل الافادة ظرفا للخواص
لانها منبعها فکانها تحیط بها واخرت الافادة علی الدلالة لان المعتبر من الخواص افادة التراکیب ایاها
للسامع لا بجزء ولا بالنیابة علیها وما نص عطف علی الخواص وضمیرها للتراکیب وحمل الاستحسان علی المحسنات
البدیعة غیر صحیح لان تلک المحسنات لا مدخل لها فی الاحتراز المذکور ولا فی حصول البلاغة اصلا فکیف
یجعل جزءا من علم واداخها فی حده مع جعلها تابعة له خارجة عنه مما لا یقبله فطرة سلیمة والتمسک
بذکر الاتصال المبنی علی التشبیه وهم فان معلومات علم واحد قد یتصل بعضها ببعض علی ان المشهور فی
العبارة عنها وجوه التحسین لا وجوه الاستحسان فالصواب الحمل الاستحسان علی مفهومه الحقیقی
وغیره علی عدمه وذلک ان التراکیب المفیدة بخاصیة کالخبر المؤکد مثلا قد تستحسن من متکلم فی مقام فیحمل علی
قصدها ولا تستحسن من آخر وفی مقام لسوء ظنه فلا یحمل علی قصدها بل علی ان صدوره منه اتفاقی
کذا حال المخاطب وعدم ترکه حیث قال وهو من متممات البلاغة ما قد یسبق من ان نظم الکلام اذا استحسن
من جهة لا یمتنع ان لا یستحسن مثله من غیر البلیغ وان اتحد المقام بل لا بد لحسن الکلام من انطباقه علی ما
لا جله سیاقه من صاحبه عارفا بجهات الحسن لا یتخطاها ولا بد مع ذلک من ان لا تفتنا بالکلام
مصوغة فظهر انه لصاحب المعانی مع معرفة الخواص مع معرفة کون التراکیب مستحسنة لیتمکن من ایراد تراکیبه
منطبقة علی ما قیلت لاجله ومستحسنة فی مواقعها ومن جعل کل ترکیب یرد علیه علی ما یلیق بحال المتکلم فان البلغاء
ایضا علی درجات متفاوتة فربما یستحسن کلام فی مقام من بلیغ فیحمل علی دقائق حجة ولا یستحسن مثله فی ذلک
المقام من احد دونه فی البلاغة فلا یحمل علیها بل علی ما یناسب مرتبته وقوله الخبر متعلق بالتتبع وتنبیه علی
الغرض وتجوز جعله جزءا من الحد فان قیوده قد لا تکون لاخراج شیء والمراد ان هذا الاحتراز فائدة
دون هذا العلم لاجلها فینبغی ان یقصده المتتبع فلو قصد بتحصیله غرضا آخر لم یحترز بذلک عن هذا علم
المعانی وذکر الوقوف بعد المعرفة اشارة الی حضور تلک المعلومات مشاهدة اذ بذلک یتم الرعایة اللازمة
للتتبع عادة فیتمکن من الاحتراز والحال هو الامر الداعی الی ایراد الکلام علی وجه مخصوص وذلک الوجه
هو مقتضی الحال وتطبیق الکلام علی مقتضاه ایراده مشتملا علیه فانکار المخاطب مثلا امر یقتضی تاکید الخبر
لرده فالانکار حال والتاکید مقتضاه وتطبیق الکلام علیه ایراده مؤکدا والکلام غیر کل جملة علی خواص
تناسب ما فیه من مقتضی الاحوال وسیرد علیک ان شاء الله ما یعین لهذا المقام من الخطأ فی تطبیق التراکیب

الكلام اما لعدم معرفة خواصها واما لعدم المعرفة بان تلك التراكيب تستحسن ممن ذكر من قبل واعلم ايضا
ان اسماء العلوم كالمنطق مثلا قد تطلق على معلومها اعني القواعد وعلى الملكة الحاصلة من ادراك القواعد مرة
بعد اخرى اعني ملكة الاستحضار وحيث اريد قال واعني بتراكيب الكلام . معرفة المضاف من حيث تتوقف على معرفة
المضاف اليه فاذا احتاج الى تفسير او تعيين كان المضاف اليه اولى بالتقديم فلذلك قدم على تفسير الخواص
تعيين التراكيب التي اطلقها واراد بها فسماها التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة من الامور الداعية
الى تركيب الكلام على وجوه مختلفة وفضل معرفة بدقائق معان مناسبة لتلك الوجوه فيورد كلاما تراكيبه على وجه
قاصدا اياه بما يناسبه واما الذي تجرد تمييزه ومعرفته عن الفضل ولا يميز من مقتضيات الدواعي ولا يعرف دقائق
فيتجرد تراكيبه عن تلك الوجوه او لا يقصدها افادة معنى ما يناسبها بل جل همته مقصور على افادة المعاني الاصلية
بلا التزام لما يعتد به فالتراكيب الصادرة عنه في تعريتها عن لطائف الذوق وافادة اللطيفة بمنزلة اصوات تصدر عن
حيوانات على مقتضى طباعها وقوله هي تراكيب البلغاء جملة توسطت بين المعطوفين لزيادة تعيين المراد
مع الاشعار بان فضل التمييز والمعرفة هو البلاغة او ما يساويها وقد يروى لا الصادرة نوعا معطوفا على تراكيب
البلغاء فالضمير في سواها راجع للبلغاء والصناعة علم متعلق بكيفية العمل سواء حصل بمزاولة العمل كعلم الخياطة
او بدونها كعلم الطب مثلا وقد تطلق على ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعاتها على وجه البصيرة لتحصيل غرض
من الاغراض بحسب الامكان وانما اطلق عليها لانها المطلوبة من العلوم العملية فصناعة البلاغة علم المعاني
والبيان وان حمل على المعنى الثاني كانت الاضافة بيانية وانما تعرض للبلاغة وما يتعلق به من السؤال والجواب
لموضعه اللائق به آخر الكتاب وتنكير حيوانات للقصد الى غير معين وليتوصل الى تنكير اصوات فيتوصف بجملة
تصدر وقال عن محالها دون عنها اشعارا بانها محال لخروج الاصوات عنها لا قصد منها ولفظ
ما مصدرية اي بحسب اتفاق الاصوات حصولها بلا علة مقتضية لها قاصدا اياها او موصولة اي بحسب
ما يتفق صدورها من الامور التي لا تقتضيها قال ولازم بخاصية التركيب قصد بتعريف الخواص لا مجرد تعيين
المراد بها كالتراكيب فاختار المفرد والزائد الاعم منها مضافا الى المفرد مثله لان المقصود بالتعريف سواء
دون جزئياتها والحق به اي المسند وتنبيها على قوة الاختصاص بين تراكيب البلغاء لانه على ان
الخواص اسم جمع للخاصية بمعنى الاثر يقال لا خاصية وكذا الخاصة اي الاثر الذي يثبت واما قول الاطباء
هذا الدواء يعمل بالخاصية فيعنون به ما ليس بحسب الحصول اللازم المعلوم وهذا الموضع من مداحض الكتاب
فاستمع لما يتلى عليك قد ذكر في صدر الكتاب ان مقاصد علم البلاغة منحصرة في لطائف الاعتبارات الخطابية وبعضها
آخر على البحث كما نقلنا عنه ثم صرح في آخر القسم الثالث بان كلا من بابي التحديد والاستدلال جزء من
علم

علم البلاغة وقال هناك ايضا وعندي علم ان علم الاستدلال بانواعه اسامي معاني الكلام جزء واحد من
جملتها وعرف علم الاستدلال بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الاستدلال ولم يبق شك ان المراد
بالخواص ماذا اوجب ان يكون تعريفها الخاصية منها ولا الخواص الخطابية والاستدلالية اي
اعني بخاصية تراكيب البليغ في الافادة المعنى الذي يسبق الى الفهم منه عند سماعه حال كونه في ذلك المعنى جاريا
مجرى اللازم لذلك التراكيب بسبب صدوره عن البليغ وهذا هو الخواص الخطابية المبنية على المناسبات العرفية
والعلاقات الظنية كما بين انا كذلك فان الاذكار فهذه الخواص ليست لازمة للتراكيب من حيث
بل جارية مجرى اللازم له لصدوره عنه اذ البليغ يلزمه عرفا ان يقصد تراكيبه ما يناسبها او المعنى الذي
الى الفهم من تركيب بليغ حال كونه في ذلك المعنى لازما له لما هو هو اي لذاته وهذا هو الخواص الاستدلالية
التي اوردها في التكملة فان عكوس القضايا ونتائج الاقيسة لوازم عقلية يستحيل انفكاكها عن تراكيبها
لذاتها اذ لم يرد بالتراكيب الالفاظ من حيث انفسها بل من حيث افادتها على معانيها التي يمتنع تحققها
بدون تلك اللوازم بسبب علاقات عقلية قطعية وقوله حينا اشارة الى الخواص الاستدلالية والتراكيب
المقيد لها تكون في حين من احيان البليغ بخلاف الخطابية فانها قائمة او مقارنة فان قيل اذا كانت لازمة
لتراكيبه من حيث هو فاذا صدر مثله من غيره كانت لازمة له ايضا فتوجد الخواص لغير تراكيب البلغاء قلت هي
لازمة لكنها ليست مقصودة بالافادة الا للبليغ وهذا معنى الخواص الافادة كما اشار اليه وسيصرح
به في الامثلة وكذا الحال في الخواص الخطابية فان التركيب المؤكد اذا صدر عن غير البليغ لا يحمل الا على
الوضع والسبب في ذلك كله عدم شعوره بالمناسبات الظنية والقطعية وعدم قصده الى رعايتها ولك
ان تعتبر في المتعارف هو المعنى المقصود للمتكلم وفي قوله يسبق دون يفهم ايماء الى ان من حق المعاني
ان تسابق الالفاظ فتفصل الى الفهم قبل استقرار الالفاظ في الاذان وفي قوله في تلك التراكيب وضع اسم الاشارة
موضوعا بالمظهر موضع المضمر وهذا اعتناء بتمييز التراكيب المذكورة عن سائر التراكيب بافادة معان جليلة وقوله
لكونه صادرا متعلق بجاريا وقد عطف عليه لا لنفس ذلك التركيب دفعا لتوهم بعيد ان يكون جاريا
معللا بذات التركيب نظرا لها بالتقابل بين قسمي الخاصية قوله لما هو هو احد الضميرين للموصول والآخر
للتركيب وحينا ظرف مستقر صفة للازما اي لازما حاصلا في حين من احيانه لا من احيان التركيب لينافي
اللزوم الذاتي وما يقال من ان اللازم هو خاصة للامثال او خاصة تاخر على مقتضى ظاهر الحال
مثل التعجب السابق من عدول كيف تكفرون بالله اي يبحث وضوح الآيات مما لا يعتد به اصلا اذ كلها خواص
خطابية مبنية على اعتبارات لغوية كما لا يخفى على من له ذوق قال واعني بالفهم . اطلق الفهم في تعريف الخاصية

واراد به قسما منه فاحتاج الى تعيينه كما في التركيب والفطرة الخليقة التي جبل عليها الانسان وسلامتها خلوصها

عن الآفات القادحة في ادراك لطائف الكلام البليغ والاطلاع على ما فيها من المناسبات الدقيقة وفيه اشارة

الى ان فطرة الانسان على الفطنة وان خلافها لآفة واما فطرة الله التي فطر الناس عليها من السلامة عن العقائد

الباطلة والاخلاق الردية فلا تناسب المقام كيف وبلغاء الجاهلية كانوا على هذه الفطرة وقد بدلوا فطرة

الله تبديلا فلا بد في الخواص من كون المخاطب ذا فطرة سليمة كما لا بد لها من كون المتكلم ذا فضل تمييز ومعرفة قوله

مثل ما سبق فهمك رفع من تعريف الخاصة بما هو مقتضاه من تعيين المراد من لفظ الفهم فينبغي تمثيلها موضحا

لها فقوله مثل بالنصب اما بدل مما سبق واما حال منه واما مصدر ليسبق بتقدير مضاف اي مثل سبق ما سبق ولا بد

من التقدير لان ما موصولة لا مصدرية بدليل رجوع الضمير المستتر في سبق اليها وشبهها بقوله كأن يكون في خطاب فهمك

تنشيط للمخاطب وتنبيه على ان الاذكياء ينبغي ان يكون كذلك واراد بالعارف بصياغة الكلام من له

فضل تمييز ومعرفة فالصياغة هي الصنعة المعروفة شبه بها تأليف الكلام وترتيبه لكلا منهما صنعة الدال على حسب

الاغراض المقصودة منه تشبيها للحال ومنه قول الجاحظ الشعر صياغة وضرب من التصوير والمستتر

ان يكون راجعا الى تركيب ان زيدا منطلق فيفيد في المثال الاول على ذكر التعدد لان الكلام المؤكد له معنا

اخرى ظاهرة وذكرية الاخرى للزوم لكونها اقرب للزوم من الاول ولم يرد انهما لازما عقليا لان

الكلام المجرد عن التاكيد جاز ان يحصل في نفي الشك او رد الانكار وعليها يلزمه عقلا مجرد الاخبار ولا مجرد القصد

الى الاخبار واما الاختصار الحاصل بحذف المسند اليه فانه وان كان لازما للتركيب الملحوظ مع حذفه لزوما عقليا

لكن نسبة اللزوم الخاطب فانه وذكر ما يلزمه قطعا فالاختصار في حكم الخواص الاسد لا يتم [illegible]

السامع عن العارف معتبر في الجميع وقال اذ من تركيب منطلق ترك التركيب لاخفاء صورته فيه وحصر المطلوب

في الاختصار لانه لازم فلا بد ان يكون مقصود العارف اما وحده واما مع افادة لطيفة اخرى من اللطائف

الخاصة التي يلوح بها الى اشير اليها بالطي للمسند اليه واضافة الوجه الى الاختصار بيانيه مشعرة

بوقوع الاختصار موقعه وكذا اذا لفظ لفظ واما كذا اشارة الى مصدر سبق مثل ما سبق

اي ومثل ما سبق من هذه الامثلة السوابق لفظ العارف لما المسند اليه اي لم يتركه اذ [illegible]

فهمك مواضع مقصودة كالاحتياط وزيادة التقرير وغيرهما وجاز ان يكون اشارة الى ما سبق اي مثل ما سبق

في هذه الصور ما سبق في لفظ وهكذا اذا عرف المسند اليه او نكر [illegible] ذكر وجاز ان يراد

حذف المفعول لعموم هذه الافعال للمسند اليه وغيره فاعاده لفظه كذا مصدر مع حرف التنبيه اما لكثرة

ما ذكر بعدها واما لكثرة مع العموم وما هو من مثله الحوامل اشار اليه كلها خطابه جارية مجرى اللازم

اي ما لكثرة الافعال مع عموم المفعول ليكون الاهتمام اكثر وهذا على الوجه الثاني منه [illegible] سوى

سوى الاختصار وانما لم يهتم بامثلة اللازم لما هو مولانه اعرف لخواص الاستدلالية في التكملة وقلما
يوجد لازم كذلك من غير ما ... ما يطلعك مصدرية والجار متعلق بسبق في مثل ما سبق اي سبق
لخواص المضروبها واكثر المبها كانه على ان يطلعك عليها سوى الكلام في العلمين وقد يجعل موصولة اي
كانه على الوجه الذي يطلعك على جميعها عليه ولكن فيه المسارع المقصود احالة معرفتها على قواعد
هذين العلمين معاني الخواص كما عرفت هي المعاني المغايرة لاصل المعنى وقد نعبر عنها بدقائق العربية الراكب
لا بمجرد الوضع سواء افادها بعض مفرداتها وحقائقها التركيبية ولا شك ان المعاني المجازية والكنائية عنها
داخلة فيها فالبحث عن افادة التركيب للخواص سواء كان مقصودا اصليا منها او كان من مستتبعات وظيفة
علم المعاني ولذلك ذكر معاني مجازية ... عنها والبحث عن كيفية افادتها للمعاني التي قصدت بها اصالة وظيفة
علم البيان لان افادة المستتبعات مما لا ينضبط كيفيتها فلا اطلاع على جميع الخواص من حيث الافادة و
كيفيتها انما هو في العلمين لا في احدهما وقوله تنبيها نصب على المصدر اي اطلاعا مدرجا وقوله باذن
الله اي بتيسير وتسهيل يطلعك ... قوله وهما علم البلاغة ... اراد بالعلمين نوع واحد منهم
بتقاربهما ... ذكر احدهما كان مظنة ان يتوهم في ذهن السامع ان احد الامرين ... ويرد في انه
ما ذا افاد وذلك اما تفصيل للمجمل الواقع في ذهنه وازالة لترديده وقد يقال اراد تفصيل ما في المقدمة
من الحدين والغرض تحصيل اولا كله اعلم مكان لما نحن بصدده ثم جعل بعد ترتبه لها نظرا الى المعنى
وتعريفه بالمعرفة في هذا الحد اشعار بانها المراد في الحد الاول كما ان تعريفه بالتتبع هناك مشعر بان
المراد ههنا المعرفة المسببة له اي علم البيان معرفة ايراد كل معنى واحد من المعاني التي يقصد البلغاء
في التراكيب مختلفة في مراتب وضوح الدلالة عليه فان العارف بالقواعد البيانية يتمكن بها من ايراد كل
معنى يقصد في عبارات مختلفة وذلك لان له لوازم وملزومات مختلفة بحسب القرب والبعد مختلف
دلالتها عليه قطعا ولا استحالة في الاحاطة بما لا يتناهى اجمالا كما في سائر العلوم وذكر الايراد ههنا
انسب بالطرق التي عبرها عن التراكيب الموصلة الى معاني ايصال الطرق الى ما يقصد بها كما ان ذكر الافادة
هناك انسب بالخواص التي هي الاثار ... على الوضوح لان مقابله مردود واما اختلاف مراتبه فلانه
وان وصف بعضها بالخفاء نظرا الى ما سواه ... بالنسبة ... وان كان مفهوما من الزيادة تنبيها على
على انه مقصود ايضا والوضوح صفة للمدلول وصفة للدلالة تبعا او صفة لها لا لاختلافها بالظهور
في نفسها على حسب تفاوت اسبابها في القوة وسيأتي في الفصل الثاني ان الاختلاف انما هو في الدلالة العقلية
دون الوضعية وتبين منه ان الدال بالوضعية ... كاصوات الحيوانات فاراد المعنى الواحد في بعض الطرق

انما تكون بالدلالة العقلية وقوله الحجة متعلق بالمعرفة على ما هو قاعدة العلم وينبغي ان يكون مقصود العارف

كلام ولا حاجة الى جعله جزء من الحد لاخراج معرفة العرب بحسب السليقة لانها خارجة عن المعرفة المسببة بالتتبع وذكر

الوقوف ظاهر والمراد من الكلام هو المعنى الذي يفاد به وتمام المراد منه كيفية افادته اياه فانها من توابع الافادة المعنى

وتتمتها والمتكفل بالاحتراز عن الخطاء في الافادة علم المعاني وعن الخطاء في كيفيتها علم البيان وبدل المطابق

بالمطابقة تفنن في التعبير واشارة الى ان يعرف المتكلم في الافادة اكثر منه في كيفيتها **قوله** وفيما ذكرنا ما ينبه

قد تبين مما ذكره الحذاق ان معرفة خواص تراكيب البلغاء وكيفية اداء معانيها موكولة الى هذين العلمين ولا شك

ان خواص تراكيب نظم القرآن اكثر وجوه وانها عليها احسن والطف فلا بد لمن اراد الوقوف عليها اوالمتمكن

بليغ كسليقة في تحصيل مراده من هذين العلمين وبذلك ظهر فضلهما ووجوب الاعتناء بشانهما وقد عرفت ان المراد من

الكلام هو الخواص من تمامه كيفية افادتها ولا اشتباه في توقف البشر على تمام مراده بعد المعنى وان كان توقف على

جميع ما اراده من كلامه ممتنعا عند بعض المعتزلة وبعض المتكلمين وقد يقال ان اراد به جميع ما اريد فهم من الشروع في رتبة

اشارة الى ان من حقه ان يكون مع علو الآثار بعيد عنه وقد اشار بذكر الحكيم بحرمة وقوله فالويل لمن تعاطى التفسير

تحصيلهما وبيان لثمرة اهمالهما والتقصير فيهما وذلك ان من لم يعرف بعض قواعدهما وشرع في تفسير القرآن

واستخراج لطائفه اخطاء غالبا وان اصاب نادرا كان مخطئا في اقدامه عليه برايه ومنه نعلم ان الناظر في العلوم

الكلامية يحب ان يعتني بهما اولا لانه عن اخذ في تفسيرا ما **قوله** وما كان علم البيان. فرع عما وضع المقدمة له

من بيان الحذاق والغرض فالحق بيان ترتيب ايراد العلمين الفصلين حاصله ان علم المعاني كما عرفت يبحث فيه عن افادة

التراكيب خواصها وعلم البيان يبحث فيه عن كيفية تلك الافادة لاجل ان كيفية الافادة متفرعة عليها ومتاخرة عنها

منها وكالمركب بالنسبة الى المفرد فكان حق العلم الباحث عنها ان يؤخر عما يبحث عن الافادة نفسها وقوله لا ينفصل

روى بأنه التعبير بعلمان الحاجة صفة نسبة بتذكر على انه خبر ثان والاعتبار الزائد هو الكيفية التي ضمت الى الافادة

في الافادة على جهة الاضافة وقوله جرى جواب لما ترتب كونه كالمركب على كونه متفرعا ومرتبا على تركيبه ولكنه من

في متن ومن المفرد اصالة كما في قوله ثم انت مخ بمنزلة هرون من موسى والاولى صفة لمحذوف والثانية حال اي جرى

مجرى كانما منه مثل مجرى المركب كاملا من المفرد ولا جرم اي ما جملة اسنادية بيان للنتيجة قال الفراء معنى

لا جرم في الاصل لا بد ولا محالة ثم استعمل عوضا مجرى القسم ويجاب باللام فيقال لا جرم لافعلن

قوله الفصل الاول الخ. اضاف الفصل الى علم المعاني وجعل ان يقال المعاني الثاني في

الفصل الثاني كما اثر بالعلم لكنه غير اسلوب الكلام هنا كما فعل الفصل الثاني في علم البيان اي ضبط معاني الكلام

فيه ولم يصرح بذلك اعتمادا على ما ذكر في معاني الكلام بحيث المتكلم ومعطوف على الضبط ولما اراد ضبط التراكيب

الخ

عن الكلام باعتبار قطع النظر عن الغرابة فانها هو في بعض الاحيان واما في اعم الاحيان فهو معترض على جهة الخ وهو بلاغة ما جعله قيل لكن الوجه هو حسن الا ان هذا الماهية غير مانع لدخول

المعنى الكسلاني الثابت للكلام غير البليغ فعلى هذا هو خاص بتقييد الافادة بالطريق الذي اخرجه الشارح المحقق والاعلم ان الانسب مما ذكر الشارح مراده المراد بالفهم العاما

الاستدلال له ان يجعل جنسا فانه رعاية الشبه المنتجة اي هو لازم للتركيب لاداء بعد رعاية الاشكال ومحافظة شروطها بان يكون على هيئة منتجة وللاشكال اللازم في ذاتها الخواص

في لان صدق المقدمتين يستلزم صدق النتيجة لا محالة وعلى هذا فقد زالت حيرة الشارح المحقق في الاولى قد زالت حيرة العقل كلهم فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا

ان هدانا الله ثم كرسوله

[illegible]

التي هي موضوع المعاني ولم يمكن تلك المراكب موضوعاته مطلقا بل من حيث يقصد بها تطبيق على مقتضى الحال او لم يكن
ذكر التطبيق هنا على الاطلاق لكي يتوهم من عبارته في بيان الغرض من هذا المعنى الحال الذي يسمى بما يفتقر في ادائه
ازيد من الالات وضعية احتاج الى التمهيد ذلك الاصل اعني انطباقه على مقتضى الحال الذي يتكفل التمهيد وشغفا القسم
الاول من علم المعاني والذي يشهد به الذوق السليم سواء كان لغاة واخرى يفصل لغوية ان مقتضى الحال عند
التكلم متفاوت اي بانه يكون مقتضاه ما لا يفتقر واحد ما يفتقر وان حتى كما سيعرف ان يكون موجبا على التقسيم الثاني
لانه المستحق لان يفصل ويعتنى في هذا العلم الا انه بادر بالحوالة دفعا لان يتوهم من اول الامر ان تفصيله
الذي يشرع فيه وان علم المراد من بيان تفاوته وليس كذلك بل هو بمقدار حاجة اليه ههنا والمراد بما لا يفتقر في تاديته
اي ادائه والقائه الى السامع هو المعنى لانه المقصود الاصلي بالاداء وجاز ان يراد اللفظ لانه مؤدى وملقى اليه
ايضا واراد بالدلالة الوضعية دلالة المفرد وقوله كيف كان بيان للالفاظ التي يعتبر فيها كونها فصيحة واللام
في قوله المجرد يتعلق بنظم على معنى التعليل اي نظم وجمع لها المحصل لمجرد التاليف حتى ان فيها اصل المعنى
لا لتحصيل كونها وصفا يستفاد بها ارباب الكلام ويستفاد منها خواصها ويستحق التسمية بحسن مفرد ويليها
تشبيها بنظم الدرر المتناسقة وقوله يخرجها صفة لنظم اي ذلك النظم المحصل لمجرد التاليف بسبب ذلك التاليف
يخرجها عن حكم النعيق فهو اشارة الى ما ذكره في النحو من ان وضع المفردات ليس للافادة بل يستتبع لاستلزامها الدور
كما هو المشهور بل لافادة المعاني التركيبية فالمفردات بلا تاليف في حكم النعيق لخلوها عن الفائدة فاذا الفت
على القواعد النحوية خرجت عن حكمه وافادت فائدة معتبرة في صناعة النحو لكنها في صناعة البلاغة كاصوات
الحيوانات والاذهب بحسب المعنى ان يخرجها صفة للنعيق على انه رفع بالكرة والفعل بنائه ونزلناه ولم
الى ما لا يفتقر فان عنى به المعنى احتيج في الكلام الى تقدير اي نزلنا لفظه وان عنى به اللفظ احتيج اليه في الاول اي كسباغ عن
لا يعتد اذا كان مقتضى الحال ما ذكره وجب على البليغ رعاية كان الصادر عنه كاصوات الحيوانات لا انا نقول
اذا كان المخاطب ممن لا يفهم الا اصل المعنى لزمه ان يخاطبه بما يناسبه لكنه مع ذلك بكلامه معنى زائد افهم
سامع آخر وهو يخرجه عن الحواس رعاية لمقتضى الحال او بذلك يبعى عن عن ذلك الاصوات قوله وطائر الخطاء
اي الخطاء في تطبيق الكلام على مقتضى الحال الذي نحن بصدده اي يتم به ويجعل المعاني وسيلة الا لاخرازعنه
لا لجامع فيما لا يفتقر في ادائها الى ازيد من الالة الوضعية لا في التمييز بكيفية سعور وقوع على علي وفطانه وانما
الذي يتورع عنه الخطاء المذكور لو ان العبارة الملائمة على الابصار وهو التقسيم الثاني بحيث نسبه الى علم المعاني دون
الاول وتفصيلا مصدر منصوب بفعل محذوف اي ابتوسط بين ادراة ولفظ للتنبيه بين الاهمال والاشباع
على بلاغ الا على مع استحالته فيبقع بعد نفي صريح كقوله لا يجامع اصحابه كما في قولك تقاصرت الهمم عن طوايا العلوم

فصلا عن حقايقها وهو من قولك فصل عن المكان اذا ذهب الكثير منه وبقي اقله ولما اشتمل على معنى الذهاب والبقاء ومعنى القلة والكثرة ظهر هنا لك توجيهان تحسب نظرا الى المعنى الاول فان تقدير الكلام ههنا فضل اي بقي عدم مجامعة الخطاء لادنى التميز عن نوعه من العاقل المتفطن اي نوعه منه منتف بالكلية والباقي هو نوع من العدم وقع بوقت نسيان معه اي اصل الاستعمال كون الباقي من جنس الذاهب لكونه اقل منه اولى من انتفاء الادنى من جنس الذاهب ولا منع لكونه اقل منه ومن نظرا الى المعنى الثاني فان تقديره فضل انتفاء مجامعة الخطاء لادنى التميز عن انتفاء نوعه من العاقل المتفطن اي مجامعته للفطانة على ان الانتفاء الاول لكونه انتفاء هو ممكن مستبعد قليل بالنسبة الى الانتفاء الثاني لانه انتفاء ممتنع قطعا وتحقق اصل الاستعمال معنى الذهاب والبقاء ويحتاج الى تقدير النفي بعد فضلا والى تكلف في تعلق كلمة عن العدم ههنا بان يجعل متعلقها بفضلا باعتبار معنى القلة او باعتبار الاستعمال للفصل دون المعنى المراد وقد يوجه توجيها ثالثا مبنيا على اعتبار ورود النفي على الادنى بعد توسط فضلا بينه وبين الاعلى كانه قيل تجامع الخطاء ادنى التميز فضلا عن مجامعته للفطانة على معنى فضل اي بقيت المجامعة الادنى الذي هي من جنس الباقية وذهبت الباقية ثم اورد النفي على الباقية واذا انتفى بقيه النفي كان ما عداها اتم انتفاء وكان حاصل المعنى نفي البقية في الانتفاء لما عداها اتم افيد المبالغة المقصودة قوله وان الخلل الح قد بينا ان منشأ الاحتجاج على ما بين من ان الاحتراز عن الخطاء في القسم الاول لا يحتاج الى علم المعاني فعند ان الاحتياج اليه انما هو في القسم الثاني فاشار الى ان هذه الشبهة ربما وقعت في الاذهان داوروها بكلمة في لفظ الاختلاج الدال على الخطور والاضطراب في ذكر الوهم الذي نسب اليه الاباطيل تنبيها على ضعفها وتقريرها ان الاحتراز عن الخطاء في القسم الثاني اذا لم يتوقف على علم المعاني كان مستغنيا عنه بالكلية وان توقف عليه لزم ان يتوقف تعريفه اي تحصيل المعرفة بعلم المعاني اي علم مكتسب على تعريفه سابق على التعريف الاول وذلك لان العلوم المدونة كسبية سواء كانت قطعية او ظنية فلا بد لها من اصول تناسبها وتكتسب هي منها ومن اخذ تلك التعلية الاستى عليها بل حالها هكذا ثم ان علم المعاني معرفة قواعد مستخرجة من تتبع جزئيات من تراكيب البلغاء وتعرف لها من الخواص الحسنة ومنها بحسب مقتضيات الاحوال مثلا اذا تتبعت جزئيات كثيرة من تراكيب الكلام المؤكد وتعرف انها تقتضي في الشك اورد الانكار او غيرهما وتبين لك ان انما ونحوها لتلك المعاني لاشتماله على التاكيد المناسب لها بوجه خطابي حصل عندك قاعدة كلية هي ان كل كلام مؤكد من حيث هو مؤكد صالح لافادة تلك المعاني فهذه القاعدة مسئلة من علم المعاني ودليلها استقراء تلك الجزئيات وسبيل كل تتبع جزئيات سائر انواع التراكيب واستخراج القواعد منها فيكون الجزئيات التي استقريت والا بل استقرائه للقواعد فيتوقف معرفتها على معرفة خواص تلك الجزئيات ولا شك ان خواص تلك الجزئيات مما يتعلق به

ما ونهاها الى ازيد من هلاك وضعه فهي من القسم الثاني الموقوف على علم المعاني فيتوقف معرفة تلك الخواص على علم المعاني فقد توقف تعريف علم المعاني على تعريف له سابق عليه فان كان هذا متعلق التعريفين علما واحدا دار اي توقف تعريفه على نفسه وان تسلسل فان قيل جاز تعدد التعريف المتعلق بعلوم واحد قلنا اي جر ذلك كان الدور او التسلسل التعريفات المتعددة وانما ذكر تعريفه دون معرفته لانه بصدد تصنيفه في علم المعاني وتصدى لتعليمه فقيل لم ان تعليمك مذا لم ودخول الفاء في قوله فسوف نعرف لوقوع الفصل اي كان الفاصل بما ينبغي لزم مجاء الشرط قوله فاستوضح ما اجملنا لك هذا جواب لقوله وان خطر ببالك فتوضيح الجواب اي اوضح بدليل على عينيك لتنظر من ترامه او من طرفا لاجنبا واختار كلمة او في موضع الواو اشارة الى ان تقرير الشبهة تارة يكفاه العقل واخرى يكفاه الطبع ولو كانت بمعنى الواو لقال يكفيان اي ان كان العقل كافيا في تعليم الاستدلال اي في تحصيل العلم به لكونه ضروريا لم يحتج عاقل في تحصيله اي تعلمه من غيره فلا حاجة الى تصنيف لتعليمه وان لم يكن كافيا في تحصيل العلم به لكونه كسبيا احتيج في تعلمه بل في تعليمه الى قانون اخر للاكتساب فيحتاج في تعليمه الى الاول فيدور او الى قانون ثالث فيتسلسل وكذا حال الطبع في العروض وقوله فلمستغن عن تعليمهما اي عن تعليم كل منهما ان كان العقل والطبع كافيين فيهما او عن تعليم احدهما ان كان الكافي احدهما بابه وكذا الكلام في قوله والا لكان تعليمهما موقوفا وصح هذا المعنى مما لا شبهة على احد سواء حمل كلامه على الحذف او على ان التعليم المنسوب اليهما بينا وان يعوم المجاز ما يتعلق بكل منهما وما يتعلق باحدهما وملخص الجواب الذي اشار اليه في الاستدلال ان بعضا منه ضروري فينبه المخاطب عليه فان لم ينتبه زجرناه عن فهم الحجج اذ كل منتبه لما خلق له وان تنبه علمناه به البعض الاخر الكسبي وبذلك يعلم الجواب في علم المعاني فان الجماعة فهموا بسليقتهم خواص جزئيات كثيرة من كتب البلغاء واستنبطوا منها قواعد فدونوها واستشهدوا عليها بتلك الجزئيات فاذا ارادوا تعليم تلك القواعد لغيرهم نبهوا على خواص تلك الجزئيات فان تنبه لها علم تلك القواعد بدلائلها والا اعرضوا عنه وعلى هذا القياس علم البيان والنحو والصرف قوله ولعمري اذا كشفت الاصل الذي بني عليه وما شبه من اختلاج الشبهة وجوابها بطريق الانسان ظهر لك ان من التراكيب ما له خواص في معان مختلفة تادية لا ازيد من تلك الانتفاع وضعية اي علم المعاني يبحث فيه عن تلك الخواص وافادة التراكيب اياها ولا شك ان تعرض لخواص تراكيب الكلام من حيث افادتها منافاة بحا معتقوب على التعرض للتراكيب توقفا معلوما بالضرورة فوجب عليه ان يتعرض لها بابراده تحت الضبط لتنضبط التراكيب التي هي موضوع علم المعاني قوله لا يخفى عليك حال التعرض لها فتنزل اي بعد الانتشار معلومة في علم النحو وليس تحصيل ما هو مقصودنا من ضبط معاقد المعاني حوله وسائغ لاعتبارها نظرا ابلغ في الضبط وقوله حمل معنى

على تسعين بان الضبط انما يحصل بالتعيين والحمل شيئاً فشيئاً اي جملاً مدرجاً كاشاً على وجه سوق الكلام وتنضبط لا بل
او اكان الحمل المدرج من تمام الضبط لم يحصل الضبط الا بتدرج ايضاً لانا نقول لكن هيهنا الضبط الحاصل بتعيين
الاصل وحمل ما عداه اجمالاً قوله والباقي لا اعتبار له حصر اصول المركب التام في الخبر والطلب المنحصر عنده
في التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء وادعى ان ما سوى ذلك فروع متولدة فتبين ان ما سوى المذكور من
الخبر والطلب فان الخبر ايضاً قد يمتنع اجراؤه على الاصل فيحمل على معنى ايام كالدعاء في رحمك الله وكالمعاني المقصودة
بصيغ العقود وغيرها وقيل المراد ما سوى الابواب الخمسة لانه تعرض للحمل هيهنا كما صرح صدر الشريعة بان كلما
امتنع اجراء هذه الابواب على الاصل تولدت منها ما ناسب المقام وساق الكلام في بيان المعاني المتولدة منها اجمالاً
وتعرض لها ايضاً في مباحث الابواب الخمسة فكانه لم يلتفت الى ان نبه على امتناع اجراء الخبر على اصله اما لظهوره او لعدم
تعلق غرض بالبحث عنها ولم يعتد ايضاً بالترجي لانخراطه في سلك التمني اصلاً برأسه وعلم ما ذكره في احد الصلتين وجعل بعضهم
ان الطلب الا ان الاقبال كالحاصل عن النداء الذي هو صوت يهتف الرجل لكنه يلزمه وان التمني ليس طلباً ولا يستلزمه فان العاقل
لا يطلب ما يعلم استحالته قوله وعسى ان تمادى له الحكم بان ما سوى ذلك فروع ناشئة من امتناع اجراء الكلام
على الاصل مما يستبعد ويظن انه مما يرى جزافاً اذ هناك انواع كثيرة الاستعمال كالتقرير والانكار والتعجب
والاستبطاء والتهديد وغيرها فاني نسي فيها الى ما ذكر فدفعه بانا ستوضحه بازالة الخفاء عنه على وجه تستيقنه
وما في ما يرى اما مصدرية اي طلك او موصولة اي الذي تراه اي يجعل مبهماً اباه والعامل في الطرف يجب لما فيها
من معنى المقاربة اي لعلك قاربت طلك او في شان مارية والضمير في تجتليه لما ذكره من ان ما سوى ذلك فروع والموصول
الذي هو عبارة عنه تعالى التجلية بعينه اي رؤيته والتخبرة واجتليت العروس اي انظرت اليها مجلوة مكشوفة
شبه الصورة المعقولة بالصور المحسوسة فاثبت لها اقتحام العين والاجلاء وكشف الغطاء قوله لكلا به اي لفهم
اي جدت بين شكل الاستحسان والاستعظام فلنعينهما اي اذا كان الساقي في الاعتبار الخبر والطلب وجب علينا
تعيينهما لامتناع الحديث لما يحكى منتصبون له ومتوجهون اليه من بيان خواص المركب قوله اعلم ان المعنيين يتناولهما
قوله نوعه بحوجهما اي يحكم باختياجهما الى التعريف زعم انهما كسبيان ويحصولها يتوصل الى علم احدهما
من استغناء الخبر عن التعريف ان العقلاء الذين لم يزاولوا اكتساب الاشياء بالحدود والرسوم ولا عرفوا
كيف يكتسب الاشياء بها بل الصغار الذين لا يسومهم ذلك اصلاً يعرفون مفهومي الصادق والكاذب
الذين يوصف بهما المتكلم وذلك لانهم اذا صدقوا المتكلم اي حكموا بانه صادق اوردوا وابدا بتصديقهم
في مقام التصديق اي في مقام صالح له لانه لا يصف المتكلم بانه صادق وكذلك في الكذب اي وصفوا
بانه كاذب قطعاً لانهم عارفون بهذين المفهومين ومميزون للمعاني الصادقة لهما ونفسهما عن غيرهما ما تبين منهم ذلك

علي الاستمرار فقطعاً بان مفهوم الصادق هو المتكلم بالخبر الصادق ومفهوم الكاذب هو المتكلم بالخبر الكذب
فيتوقف معرفتهما على معرفة مفهوم الخبر الذي هو جزؤهما وما يتوقف عليه التصور الضروري اولى بان يكون ضرورياً واثبت
ان من جملة ما ذكر اولى ان الحكم بان هذا صادق وذاك كاذب ضروري لا يتوقف على كسب قطعاً لصدوره عمن لا يتصور
الكسب اصلاً فوجب ان يكون تصوراً طرفيه وما يتوقف عليه ضرورياً لا انه زاد على الحاكم بذلك الحكم تمييز المعاني
الصالحة في استعمال الفاظ المحكوم عليه والمحكوم فيهما على غيرها وبهذا المقدار اندفع السؤال المشهور وهو ان
اللازم بداهة تصور مفهوم الصادق والكاذب بوجه ما فليس يلزم منها بداهة تصور كنه الخبر الذي هو المسئول عنه
قوله اما والخبر اي لما احتيج وتبين قوله اي الاستغناء وما في لما زائدة وضمير لم يمارس صفة مخصصة لكل احد بعد
تخصيصه بصفة كونه من العقلاء وفيما بين الحدود لما يروم على مصطلح القوم مبالغة في نفي الممارسة وقوله بل
روي بالنصب عطفاً على كل احد والضمير في يعرفون لهما معاً او للصغار فيقدر لكل احد جزاء اي يعرف وبالجر عطفاً
على العقلاء وعطفه على من لم يمارس ضعيف اذ لا يتميز وجمع الضمير في يعرفون مع لرجوعه الى ما دل عليه كل احد
من معنى الجمع والمراد بمكن ان يعرف انهم للصادق والكاذب وان لم يكن مطلوباً لكنه يستلزمه فالاستدراك
لدفع توهم عدم الاستلزام وقوله الخبر الصدق والخبر الكذب اي الصادق والكاذب الخبر يوصف بهما اما
والمتكلم تبعاً وانما لم يصرح بلفظها دفعاً للتوهم اتحاد ما ذكرا اولاً قوله هذا والحدود والرسوم
بين ان التصور الخبر بدهي فما يصح تحديده اصلاً الا انه تنزل عن ذلك لان تعريف حدود الفرقة الاولى يبطل بطلانها
على مذهبهم ايضاً قوله والحدود مبتدأ خبره ليتها صلحت اما على تقدير القول على المشهور واما على تاويله بمعنى لا يصلح
للتعويل وفي صيغة التمني اشارة الى صلوحها كالمستحيل وتجوز وقوع الانشائية خبراً للمبتدأ بلا تقدير
والحد الاول للجمهور كما اورد ايا الكلام المركب التام المتناول للخبر والانشاء وما يحتمل الصدق والكذب
ان ذلك الكلام اذا لم يلاحظه خصوصية المتكلم ولا خصوصية بل نظر الى محصل مفهومه وان المحكوم عليه
المحكوم به او ليس اياه كان صالحاً للاتصاف بكل منهما بدلاً عن الآخر على سواء فتندرج فيه خبر الصادق قطعاً والكاذب
اجتماع النقيضين حتى ادى بطلانه ان بعضهم بدلوا في هذا الحد الصدق والكذب بالتصديق والتكذيب
اندفاع الدور بذلك اي الكلام الذي يحتمل ان شانه انه صادق او كاذب والحد الثاني لابي الحسين واتباعه
واراد وا بالكلام على ما صرحوا به المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة فالحرف الواحد وما انتظم من الحروف المتخيلة
او المكتوبة وما انتظم من المسموعة التي لا تتميز ليس بكلام وقد يزاد بعد المتميزة قيد آخر ان يعمل المنوط
عليها اذا صدرت عن قادر واحد فيخرج بالاول المهملات التي هي على اكثر من حرف واحد وبالثاني نحو خرائد
صدرت حرفاً منه عن قادر فقال لو انهذا سوا الكلام الذي يسمى الشخص متكلماً في اللغة فان اوردوا عليهم نحو

اجابوا بانه ركب من الحروف تقديرا واما هو همزة الاستفهام فلا مخلص منه الا الالتزام وانما نوقض المصنف
لتعريفهم الكلام بمفيد المخاطب المستور وعليهم من الالزام واخرجوا بقيد المفيد اضافة او الى امر الالفاظ المفردة
وبقيد النفي والاثبات المركب ان تقدر كالاضافة والوصفية والمركب الممتنع الا انه بالقياس على معانيها
الحقيقية وبقيد بنفسه اي بصريحه كاسناد المركبات الا انه من حيث افادتها للوازمها الخبرية كافادتها مثلا
معنى الطلب مثل القيام والمراد بالاضافة ان كان المعنى المصدري صفيا او انه بالنصب على المصدرية اي افادتها
نفي او اثبات في ان يريد بها النسبة التي بين الامرين بالنصب على البدل اي نسبة نفي او اثبات وفائدة من
الامور تاكيد الاطلاق على جانبي المسند والمسند اليه واعلم ان الطلب المستعمل مع الخبر مجازا او داخل
في الحد الاول لان احتمال الصدق والكذب انما هو بالنظر الى المعنى المقصود لا في الثاني لان افادته المعنى
الخبري ليست بنفسه بل بالقرينة الا اذا صار حقيقة فيه بالاستعمال وللصاحب ان يلتزم ذلك الا ان يرى ان
الكلم قد يستعمل في معاني اخر كثيرة ولم يفرقوا ولم يخرج بذلك عن اصولها وحدودها والحد ان لعل الثاني
وهو قريب من الحد الثاني القول بمعنى المركب مطلقا والمقتضي بمعنى المفيد وبصريحه بنفسه فائدة بين والنسبة
الاضافة والمعلوم بمعنى الامر مضمون الصفة المعلومية قد اشار بذلك الى ان المسند والمسند اليه لا بد
ان يكونا معلومين ولو بوجه ما قوله اما ترى الحد الاول الخ ابطل الحد الاول بان صاحبه جعل
تفسير الصدق والكذب الماخوذين فيه اخذا في تعريفهما الخبر فصار حده دوريا واجيب بان الماخوذ
في حد الخبر هو الصدق والكذب اللذان هما من صفات الخبر اعني مطابقته للواقع وعدم مطابقته وما اخذ في حد
الخبر صفة للمتكلم وايضا الخبر الماخوذ في تعريفهما ليس بمعنى الكلام بل بمعنى الاخبار اي الكشف والاعلام
ولهذا عرف بعضهم فصدق المتكلم اخباره وكشفه عن الشيء الذي هو المسند اليه على الوجه الذي هو فيه
ملتبس بذلك الوجه من ثبوت المسند له او انتفائه عنه وكذبه اخباره وكشفه عن الشيء لا على ما هو به وحمل
الشيء على النسبة اي الاخبار عنها على الوجه الذي هي ملتبسة به من الثبوت او الانتفاء بعيد لان التعارف
في الاستعمال اخبرت عن زيد مثلا دون اخبرت عن نسبة القيام اليه ثم قال ومن ترك في هذا الحد الصدق
والكذب في اصله الى التصديق والتكذيب تعريفا وابرء الدور لان تصديق الكلام هو الحكم بكونه صادقا
وتكذيبه الحكم بكونه كاذبا فيرد في الدور رتبة فتمتنع ويصير اقبح قوله كيف دار مفعول لنري وكلمة
كيف في موضع الحال من ضمير دار اي على اي صفة دار الحد الاول والمعنى انه دار كائنا على صفة عجيبة ظاهرة
فقد انسلخ عن معنى الاستفهام مجازا ان يعمل في الظرف السابق عليه حين عرفت ان وقع جانب الصيغة
تقدير كيف دار فصل حين وجعل المذكور تفسيرا له واما جعله ظرفا لنرى فهو تكلف كما ترى وعلى ذلك حال الظرف
والا

والاستفهام المذكورين في كل واحد من الحدين الاخرين قوله والحد الثاني اي واما ترى الحد الثاني
كيف جمع عن ان يكون مطردا واجيب عنه فان ابطاله بنفي ولمن ليس من المحدود وهو مثل قولنا في باب
الوصف وفي الاخبار الغلام الذي لزيد او ليس لزيد ومثل ان زيدا غلام او ليس غلاما فانه
ان لم يكسر ما فلا يكون مطردا ومن وجه لهما في الحد بان كل واحد منهما كلام عند صاحبه لكونه منتظما
من الحروف المسموعة المتميزة ومفيد بصريحه اضافة امر الى امر اثباتا او نفيا وذلك لانهما
تعدان اضافة الغلام الى زيد اثباتا او نفيا وهذا ظاهر في المثال الثاني واما في الاول
فلا ولى ان يقال انه يفيد نسبة امر هو الكون لزيد الى امر هو الغلام لان تقديره هكذا الغلام
الذي كان اي حصل لزيد فالمنسوب هو الكينونة لزيد والمنسوب اليه هو الغلام وليس المراد
بالنسبة مجرد التعلق الذي يوجد في غلام زيد بل ما يصح للاثبات والنفي لا بعد الى المثال الاول
معنى قولنا في باب الوصف ايضا زيد الذي له غلام او ليس له غلام وبذلك يتم كلامه لا انه او انظر
الى هذا المعنى اللازم لم يكن المثال مفيدا بصريحه على ان المسند في هذا المعنى هو حصول الغلام
لزيد لا كونه على ما كما يفهم من كلام المصنف وكانه اورد بصريحه مكان بنفسه تنبيها على اتحاد مودهما
ومن خروج المثالين عن الحد او اعني الخبر باشتمالهما على الامر عنهما اعني احتمال الصدق والكذب
لكنه بالغ في نفي الاحتمال فقال والصحيح اي لا يصح لهما الاحتمال فضلا عن الانتصاب وقوله بلا نزاع في
لا ان يقال بعد منعهم كون المحتمل للصدق والكذب في الخبر فكيف جعل الاحتمال لازما للخبر مستدلا
بانتفائه على انتفاء الخبر او على هذا يكون قوله صحيحا اي لا نزاع لاحد في ان الاحتمال لازم للخبر
شامل لجميع افراده اما النزاع في ان يكون مذكورا في حده والحال ما تقدم من لزوم الدور والجواب
ان المراد بالاثبات والنفي هو الحكم بوقوع النسبة ولا وقوعها اعني ايقاعها او انتزاعها وليس
شيء من المثالين ايقاع ولا انتزاع صادر من المتكلم بل فيهما اشارة الى حكم معقول كما سيصرح به المصنف
فلا نقض بهما اصلا قوله والحد الثالث ابطله اولا بعدم انعكاسه لخروج ما هو من افراد
المحدود اتفاقا عنه وقال لا امتناع ان يقال مبالغة في امتناع كون ما لا يعلم بوجه من الوجوه
معلوما حتى كان القول ممتنع وثانيا بعدم اطراده لانتقاضه بالنقض المذكورين في ابطال
الحد الثاني وقال قد يقدر اي في انتقاضه بهما وذلك بان نعلم ان القول هنا ولما كان الكلام
في الحد الثاني والمقتضي بصريحه الى اخره لا لخروجها على قياس ما عرفت هناك والنقض منه يمنع
بما مر لا يحمل القول مرادفا للكلام بمعنى المركب التام او لا يستدل لغة ولا اصطلاحا واما عدم الانعكاس

بعد اشار الى الجواب بقوله لسوال المعلومية وجه دفع اى للسوال الذى نشاء من اعتبار المعلومية
وجه دفع مذكور فى الحواشى واراد بها حواشى المفتاح التى وعدنا فى صدر الكتاب لتعلق بكل الوجه
سوال ان ما لا يعلم بوجه من الوجوه اعنى المجهول مطلقا له ذات وصفة فتلك الصفة اعنى مفهوم
اللامعلوم معلومة بلا اشتباه كما ان مفهوم كذلك وتلك الذات المتصفة باللامعلومية اذا
توجه العقل اليها بهذه الصفة كما فى قولك ما لا نعلم بوجه من الوجوه صارت معلومة بهذا الاعتبار
وصالحة لان يحكم عليها بانها متصفة بامتناع الحكم من حيث انها بهذه الصفة فمعلوميتها
باعتبار التوجه اليها بهذه الصفة كافية فى اندراجها تحت المعلوم ودخولها فى تلك العوارض حد
الخبر ومصححة للحكم عليها بانها لا نثبت لا تنفى اى لا يحكم عليها اصلا وربما يقال ان
مشعرة بان هناك سوالا يرد به اعتراض بعدم الانعكاس وهو سوال لازم ان ما لا نعلم بوجه
من الوجوه ليس معلوما بل هو معلوم باعتبار وصف اللامعلومية كما عرفت لذلك السوال
وجه دفع وهو انه لو كان ما لا نعلم بوجه من الوجوه معلوما باعتبار لاجتمع النقيضان لان المراد
ما لا نكون بوجه دائما والجواب عن هذا الدفع انك اذا قلت لا نعلم بوجه من الوجوه دائما
فقد توجهت باللامعلومية الدائمة الى ذات فلابد ان تصير معلومة لكن نفس الامر بهذا الاعتبار
اما اللامعلومية الدائمة فبحسب فرض العقل حيث توجه اليها بهذه الصفة لا بحسب نفس الامر
فلا تناقض ان ما حكم على الحد الاول بالخروج عن كونه معرفا وعلى الاخرين بالخروج عن
الاطراد والانعكاس اشارة الى ان الدور لا يفيد معرفة اصلا لاستلزامه المحال
وان غير المطرد والمنعكس قد يفيدان معرفة بوجه ما ولذلك جوز جماعة فى التعريف ان
ان يكون اعم او اخص قوله واما فى الطلب استدل على استغناء الطلب عن التعريف
لكونه بديهيا بان كل احد من العقلاء الذين لم يمارسوا اكتساب التصورات من الحدود
والرسوم لا يعرفوا كنهه ذلك الاكتساب بل الصغار الذين لهم ادنى تميز ولا يتوهم الاكتساب
منهم اصلا يوردون كلا من اقسام الكلام الطلبى الدالة على معنى التمنى والاستفهام والامر
والنهى والنداء فى موضعه عن علم بذلك الايراد واختيار ولا يخطئون فى ذلك فلا يوردون
الكلام الدال على التمنى مثلا فى موضع الاستفهام واذا اجابوا عن شىء منها اجابوا بما
يناسبه فهم عالمون بتلك الاقسام ومعانيها ومواضعها اللائقة بها واجوبتها المناسبة
اياها وكل واحد منها كلام طلبى مخصوص والعلم بالخاص مسبوق بتصور العام فيكون مطلق الكلام
الطلبى

الطلبى معلوما لهولاء بديهة والجواب انه لو كان ذلك لتم اذا كان العام ذاتيا للخاص
معلوما بالكنه وهما ممنوعان ههنا وان اراد بتمييز الاقسام [illegible] ومطلق الكلام معلوما بوجه ما
فلا نزاع فيه انما الكلام فى تصور الطلب بالكنه قوله واما فى الطلب اى واما اختيارنا فى الطلب
قول الزرقا الثانية الثالثة باستغنائهما عن التعريف قوله نتمنى اى ياتى بكلام يدل على التمنى
وهو ما عطف عليه خبرا ان يوجد كلام بدل منه وجعل الاول صفة لكل احد والثانى خبرا لا يلائم
ما مر فى بحث الخبر قال ثم ان الخبر يريد انهما بعد افتراقهما وجدانا يجتمعان البديهتين
يفترقان ايضا باللازم المشهور ثبوته للخبر وانتفاؤه عن الطلب وهذا نوع توطئة لما سيذكر
من سائر مباحث الخبر ولما قدم مباحث الخبر لطولها على مباحث الطلب اراد ان يجعل
السابق فى كتابه على صدق ما جاء به ثقة باستيفاء تلك المباحث المؤخرة ايضا فقال والكلام
فى الطلب وما يستند اليه من اقسامه الخمسة وما يتولد منها لا يقتصر على هذا الكلام الاجمالى
الذى اوردناه ههنا وفرغنا به سمعك من غير ان [illegible] يوصل معناه على ما ينبغى
فذلك لكنا فى اوان التصدى لتحقيق مباحثه [illegible] ونصب تيسير الله تعالى فى تعقيبه
بحيث [illegible] كلاما [illegible] وسلك صوغ مباحثه من كيفية انقسامه الى اقسامه
وتفاصيل احوالها وتوليدها لما يتولد منها النقش الجلى الذى لا خفاء فيه وهذا وعد اقوى
مما سبق من وعد كشف القناع عن وجوه المتولدات قوله ولنكشف عطف على مقدر اى فلنشرع فى
المقصود الاصلى [illegible] بان ما ذكره فى معرض الاستدلال على استغنائهما عن التعريف تنبيه على
حكم بديهى اشارة الى انه لا يعترض عليه لا يجدى نفعا وقيد التعريف بالحقيقى اى الذى يحصل
فى الذهن صورة لم تكن حاصلة فيه احترازا عن التعريف اللفظى الذى يقصد به تعيين صورة
حاصلة من بين سائر الصور بانها المراد بلفظ كذا فان ذلك التعريف لا يستغنى عنه يجرى
فى البديهيات ايضا بخلاف الاول سواء كان حدا اسميا محصلا لصور المفهومات
او حقيقيا محصلا لصور حقائق الموجودات قوله القانون كلمة سريانية بمعنى المسطرة
ثم نقل الى القضية الكلية من حيث يستخرج بها احكام جزئيات المحكوم عليه فيها
وتسمى تلك القضية ايضا اصلا وقاعدة وتلك الاحكام فروعا واستخراجها
من تلك الاصول تفريعا وانما سمى كلا من بابى الكلام فى الخبر والطلب قانونا
لاشتماله على بيان قوانين هى مسائل علم المعانى القانون الاول قال

القانون الاول فيما يتعلق بالخبر

قدم مباحث الخبر لكونه اكثر استعمالا واوفر اشتمالا على الخواص واقدم اعتبارا في الاشتقاق من الطلب لكونه متوقفا على الخبر
ثم ان مثل قولنا زيد قائم يطلق عليه انه خبر ومحتمل للصدق والكذب وانه مفيد للمخاطب وانه صادق
او كاذب فاراد ان يبين مرجع ذلك كله وقال اعلم ان مرجع اي مرجع الخبرية التي محصلها في
الحقيقة احتمال الصدق والكذب الى الحكم الصادر من المتكلم في خبره فان هذا الحكم يتصف بذلك
الاحتمال اولا وبالذات ثم يتصف المجموع المركب ومطلق ثانيا وبالعرض وتلخيصه ان
المتصف بالخبرية هو المجموع لكن اذا حقق خبريته رجعت الى الاحتمال الذي هو من الصفات
الذاتية الاولية للحكم فاذا قيل للكلام انه خبر كان محصوله انه باعتبار حكمه محتمل قوله المخبر اي
الذي هو بصدد الاخبار والاعلام وضمير بحكمه راجع الى الموصول الذي هو عبارة عن الحكم ثانيا
تضمين الفعل كما يرشد اليه قوله فاعل ذلك اي بفعله حاكيا في خبره بمفهوم لمفهوم اثباتا كان او نفيا
وما في بما يحكم اما عبارة عن الحكم اي كالحكم الذي يحكم المخبر فاعلا ذلك الحكم فوضع اسم الاشارة موضع
المضمر وكما يحكم حال من الهاء في بحكمه واما مصدرية والحال من ضمير المخبر في بحكمه اي كائنا حال
حاله وجدا نك اياه فاعلا والحكم ههنا ايقاع النسبة او انتزاعها لانه الموصوف بالاحتمال
وما الصدق او الكذب هو الذي يفعله المخبر دون وقوع النسبة او لا وقوعها وانما قال هو لزيد
باللام تنبيها على ان الاصل في المسند ان يسند منه الوصف قوله لا الى حكم مفعول اي لغوا اي
المتكلم بلفظ مشتمل على نسبة ولم يفعل فيه حكما بايقاع تلك النسبة او انتزاعها بل اشار الى حكم
مفعول فان ذلك اللفظ المشتمل على الاشارة الى الحكم المفعول لا يكون خبرا اي محتملا للصدق
والكذب فلم يكن رجوع الخبرية الى الحكم المفعول الى الاشارة ومثل لذلك بمثالين احدهما الجملة الواقعة
صلة فان فيها اشارة الى نسبة قد علمها المخاطب وحكم بها قبل ان تجعل هذه الجملة صلة والى الجملة
التي دخل عليها ان المفتوحة فانك اذا قلت عندي ان زيدا قائم فقد اشرت الى الحكم بكونه قائما قبل
ان يجعل الشيء في حيز ما محكوما عليه وكان لا ولى ان يقتصر على ذكر الصلة فان قولك مشكوك ان
زيدا قائم ليس فيه اشارة الى حكم مفعول لاحد بل المفتوحة ما في حيزها بتاويل مفرد يحكم عليه او به
وليس فيه ان يشار به الى حكم مفعول بخلاف الصلة فان اجزاءها ملحوظة تفصيلا فليست بتاويل مفرد
وفيها اشارة الى حكم المخاطب قطعا هذا وما يقال من ان الصلة جملة خبرية لم يريدوا به انها خبرية حال
كونها صلة بل انها كانت خبرا قبل ذلك وكذا الحال في الجملة الخبرية الواقعة خبرا للمبتدا او صفة للنكرة

او حالا فانها جمل وليست خبرا اي كلاما مقابلا للطلب وفي كل من هذه نسبتها غير كونها مقصودة
بالذات فاذا قلت زيد ابوه منطلق كان القصد الى اثبات انطلاق الاب لزيد لا الى اثبات الانطلاق
الى ابيه فانه مقصود تبعا فليس كل جملة كلاما ولا كل جملة غير انشائية خبرا قوله فاما السبب
قد علمت ان الخبرية صفة للكلام وانها في المآل راجعة الى الاحتمال الذي هو صفة ذاتية للحكم المفعول
للمخبر في خبره ويوصف الكلام تبعا لذلك الحكم فالآن يريد بيان سبب اتصاف الحكم والخبر بالاحتمال
فذكر كله اما المثل ما مر في هذا الباب وصدره بالفاء لان ذكره لا نتصاف بالاحتمال يقتضي ذكر سببه
واشار بذلك الحكم الى الحكم المفعول للمخبر وقال من حيث هو حكم مخبر تنبيها على ما مر من حد الخبر من
قطع النظر عن خصوصية المخبر والحكم ليتصف الحكم بالاحتمال في جميع الصور قوله احتمال الحكم
للصدق والكذب بعينه امكان تحققه مع كل منهما بدلا عن الآخر فكيف جعل سببا له قلت ان الاحتمال
هو الامكان الذهني اعني تردد الذهن وقد علل بالامكان الذي هو بحسب نفس الامر اي احتمل الحكم
لهما في العقل لامكان تحققه مع كل منهما في نفس الامر وقد يتوهم ان المسبب احتمال الخبر وسببه احتمال
الحكم قوله ومرجع كون الخبر مفيدا اي اعلم ان مرجع كون الخبر مفيدا والظاهر من عبارته ان
ذلك الحكم اشارة الى الحكم المفعول للمخبر في خبره اعني الايقاع او الانتزاع لكن المقصود الاصلي
من الخبر كما لا يخفى افادة المخاطب الحكم بمعنى وقوع النسبة او لا وقوعها وذلك الحكم المفعول وسيلة
اليه فان المخاطب يستفيد من الخبر ويتوصل منه الى متعلقه الذي هو هذا الحكم المقصود بالاعلام
فكانه عبر ههنا عن وقوع النسبة او لا وقوعها بذلك الحكم لان ذكره متعلق به اعني الحكم المفعول
في قوة ذكره كما يرشد الى ذلك قوله او استفادته منه اي تعلم ذلك الحكم اولا لتنبيه ان المراد علم المتكلم
بالوقوع لا بالايقاع الصادر عنه ولو قال الى استفادة المخاطب من الحكم لكان الاولى فان
قلت الاستفادة فرع الافادة فكيف الافادة الى فرعها قلت اراد ان حكمنا بكون الخبر مفيدا
للمخاطب بالنظر الى استفادته منه احد هذين الامرين وملخصه ان معنى افادته له افادته اياه احدهما
فاذا لم يفد شيئا منهما لم يعد مفيدا الكلام كقولك السماء فوقنا قوله وتسمى هذا اي الحكم بمعنى الوقوع
او اللاوقوع فائدة الخبر لانه المقصود الذي وضع الخبر للاعلام به وكذا اللازم فائدة الخبر
كون المخبر عالما بالوقوع او اللاوقوع وقدم ترجيح ذلك في تعريف المسند اليه حيث قال والسبب
في ذلك هو ان فائدة الخبر اما كانت الحكم او لازمه كما عرفت او الحكم نوع الخبر ولازم الحكم
وهو انك تعلم ايضا فمن قال فائدة الخبر استفادة الحكم ولازمها استفادة كون المتكلم عالما فقد
قائلة العلامة

فى الكلام بما لا يرضيه صاحبه وانما مثل بحفظ التورية لانه مما يندر وبخفى على الناس قوله
بلا اولى بدون بمنع بمتنع يعنى ان تسمية ما سماه لازم فائدة الخبر اما بسبب كونه لازما لها
وآراد بقوله بمنع لازم الفائدة وانتفائه باعتبار انه فى نفسه ايضا فائدة لكلام صح تسميته
المتقول آنفا ومعنى امتناع الاول بدون الثانى انه كلما حصل للمخاطب العلم بالحكم من الخبر
وجب ان يحصل له منه العلم بكون المخبر عالما بالحكم لما عرف من ان المعتبر فى العرف هو المعانى
المقصودة للمتكلم فاذا حصل للمخاطب من الخبر علم بالحكم اى اعتقاد به قطعيا او ظنيا فانه يبتنى
على المعتاد كان ذلك بسبب علمه بان المتكلم عالم به قاصد بالخبر تفهيمه اياه ويمتنع بدون الاول
لا تمتنع لجواز ان يحصل للمخاطب من الخبر علم بكون المتكلم عالما بالحكم ولا يحصل له منه العلم
بالحكم لكونه معلوما له قبل سماع ذلك الخبر كما فى حفظت التورية وما يقال من ان علم المخاطب بالحكم
من الخبر هو حضوره فى ذهنه بمجرد سماعه سواء اعتقده ام لا فليس بشئ لان ذلك الحضور قد
يحصل بسماع الخبر من النائم ولا يعد خبره مفيدا عند ارباب اللغة وكذا مجرد حضوره فى
ذهن المتكلم لا يعد علما عندهم اصلا ولما كان لزوم علم المتكلم بالحكم للحكم باعتبار علم المخاطب
بهما من الخبر كما بيناه لا باعتبار تحققهما فى انفسهما كما هو المتبادر من لزوم احد الشيئين
للآخر كان ذلك باعثا على تغيير فائدة الخبر ولازمها بالاستفادة وقيل اى العلمين اى قوله
اللازم المجهول المساواة فالمناسب للمقام ان يجعل كناية عن اللازم الاعم بناء على كونه اولى
بمجهولية المساواة وقد يقال ان تمتنع ولا تمتنع بمعنى حكم العقل بالامتناع وعدم حكمه به اى
العقل يحكم بامتناع الاول بدون الثانى ولا يحكم بامتناع الثانى بدون الاول كما هو حكم اللازم
المجهول المساواة فان العقل يحكم بامتناع ملزومه ولا يحكم بامتناع بدون ملزومه مساويا
كان للواقع او اعم قوله ومرجع كونه صدقا او كذبا اشار بذلك الحكم الى الحكم المعقول
للمخبر من خبره اعنى الايقاع او الانتزاع فانه كما هو المعقول للمخبر هو المحتمل للصدق والكذب
وهو المتصف بمطابقة الواقع ولا مطابقته دون وقوع النسبة او لا وقوعها وحمل الحكم
فى هذه المواضع الثلاثة على الوقوع او اللاوقوع كما فى كشاف فائدة الخبر مما لا وجه لصحته
وقد ذهب جمهور المحققين الى انه لا شك ان الجملة الخبرية كزيد قائم او ليس بقائم مثلا مشتملة على حكم
ايجابى او سلبى معقول للمخبر من خبره هذا ويعبر عن هذا الحكم بالنسبة التامة الذهنية
مطابقة النسبة التى بين زيد والقائم بحسب نفس الامر الكلية بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين معا

كان الخبر صادقا وان لم تطابقها بان كانت الذهنية ثبوتية والنسبة الاخرى سلبية او بالعكس
كان الخبر كاذبا وتحقيقه ان الجملة الخبرية تدل على نسبة تامة ذهنية مشعرة بحصول نسبة اخرى
فى الواقع موافقة للاولى فى الكيفية ومنع النسبة الاخرى لولا الخبر بتوسط الاولى هى
المقصودة بالافادة كما مر فان كانت تلك النسبة الاخرى المشعر بها حاصلة كان الخبر
صادقا والا كان كاذبا ومن ثم قيل ان صدق الخبر هو ثبوت مدلوله معه وكذبه تخلف مدلوله عنه
ولا استحالة فى ذلك لان دلالة الجملة الخبرية على النسبة الذهنية وضعية لا عقلية ودلالة الذهنية
على حصول النسبة الاخرى بطريق الاشعار من دون استلزام عقلى فجاز ان يتخلف عن الجملة الخبرية
مدلولها بلا واسطة فضلا عن مدلولها بواسطة وهذا معنى ما قيل من ان مدلول الخبر هو الصدق
واما الكذب فاحتمال عقلى قوله او عدم مطابقته اراد ولا مطابقته على حصل غير محصل لا كما يشهد
هل في الى الاطباق ولا يجوز ارادة غير المطابقة مطلقا لان مراد صاحب الحكم كاليقينية والطنية
والضرورية والكسبية مغايرة للمطابقة وليس مرجع الكذب اليها واراد برجوع كون الخبر صادقا او
كاذبا اليها ان معنى صدقه وكذبه مطابقته للواقع وعدم مطابقته له وهذا هو المتعارف بين جمهور
الناس فانهم لا يعرفون سوى ذلك وعليه التعويل اى الاعتماد لما سيذكره من اجماع المسلمين
على صدق اليهودى فى تكذيبه فى قوله مع تأيده بالنقل عن ائمة اللغة والنقل ربما يشير اليها
قوله وعند بعض اى ومرجع كون الخبر صدقا او كذبا عند بعض واراد به النظام وتنكيره تحقيرا
لمذهبه فى هذا المطلب طباق الحكم المعقول للمخبر من خبره لاعتقاده الجازم او ظنه والى اللاطباق
لذلك الاعتقاد او الظن فاذا كان حكمه مطابقا لما ذكر كان صادقا سواء طابق الواقع او لم
يطابق والا كان كاذبا فلا واسطة بين الصادق والكاذب عنده ايضا لان ما لا يطابق
الاعتقاد كاذب سواء كان هناك اعتقاد او لا ثم قدم كون الاعتقاد خطاء على كونه صوابا
اذ به يظهر الافتراق بين معنى الصدق فيما لم يرد بقوله سواء كان ذلك الاعتقاد او الظن خطاء
او صوابا انه لا بد على تقديرى الطباق واللاطباق من اعتقاد او ظن حتى يشعر بالواسطة
بل اراد انه لا اعتبار بمطابقة الواقع ولا مطابقته فى هذا المذهب اصلا وقوله خطاء نصب على
انه مفعول له او حال او مصدر لفعل مقدر هو حال والعامل معنى قوله ومرجعها عند بعض
اى حكم برجوعهما الى ما ذكر لاجل البناء او بانيا او مبنيا وقوله واحتجاجه عطف على
دعوى اى هذا البعض فى مذهبه على ان المخبر من خطه خبره بخلاف الواقع يدعى تنزيه عن الكذب

نعم البيان من الخطا
الحمد لله

وحينئذ لدعواه منع بان خبره كان على وفق اعتقاده او ظنه وسلم له ذلك من كفره فلولا ان الكذب
عدم مطابقة الاعتقاد لما صح ذلك منه ولما سلموه له فوجب ان يكون الصدق مطابقة الاعتقاد
ايضا والجواب انه انما يتبرا عن الكذب عمدا اي مع العلم بكونه كذبا دفعا لاستحقاق اللائمة عرفا
لكن تكذيبنا المستند الى عن قول بناء دفعا للتوهم استحكامه وتنبيها على ان اجماع المسلمين
على تكذيب اليهودي في قوله الاسلام حق مع مطابقته لاعتقاده واجماعهم على تصديقه في قوله الاسلام
حق مع مخالفته لاعتقاده يتجه اي يقبلان بالنقض على هذا البناء فقال اتجه عليه بالسوط اذا
اقبل به عليه والمراد انهما يتطلعان هذا البناء وما بنى عليه باقبال وتوجه تام فهو ابلغ من يقطعانه
يعني ان هذا دليل قطعي يثبت مذهب الجمهور ويضمحل به مذهب النظام ويتلاشى ما بناه عليه
لانه ظني ضعيف جدا اصادف قاطعا فخرج عن كونه صالحا للتمسك به فلم يبق اثر من البناء المذكور
والمبني عليه وكذا ويستوجبان اي يستحقان وذلك لان الاية الكريمة ظاهرة الدلالة على راي
النظام وقد وقعت في مقابلة القاطع الذي يستحق ان يوجه به ويبطل الظاهر اي صرفه عن ظاهره اما
ظهورها فلان الله تع كذب المنافقين بلا وجه فيما حكى عنهم من قولهم انك لرسول الله مع مطابقته
للواقع دون الاعتقاد فيتعين ان الكذب لا مطابقة الاعتقاد فالصدق مطابقته اولانه
بالفصل وانما بلحاظ فهو ان التكذيب راجع الى خبر ضمني يشعر به تاكيدهم كلامهم بان واللام
وكون الجملة اسمية وهو ان اخبارنا هذا صادر عن صميم قلوبنا وخلوص اعتقادنا ووفور رغبتنا
ونشاطنا لا الى خبرهم المذكور صريحا ولدفع توهم الرجوع الى الصريح زيد قوله تع والله يعلم انك
لرسوله على سياسه في باب الاطناب فعلكم يترجم اي يعبر ويكشف عنه اي عما في قول عن صميم
القلب اي خالصه وقوله لارباب البلاغة متعلق بيترجم [illegible] واذ قد عرفت ان الخبر يرجع
الى الحكم حصر اصول تراكيب الكلام في قسمين من حال تصوريهما وجعل الفنون ... قال الخبر
وذكر من جهة خبرية فنزع وضبط بيان الاحوال التي يتعين بها الخبر خاصة اي عرفت ما مضى من
بيان مرجع الخبرية ان الخبر يرجع الى الحكم الذي يحكم المخبر في خبره بمفهوم لمفهوم يعني ان الخبر لا بد
من ذلك الحكم الذي لا بد من طرفيه فتحققه يعني الاشياء الثلثة التي هي اجزاؤه فلا توقف على غيرها
الا ان الحكم لما كان جزءا اخيرا كالصورة ويستلزم الطرفين جعله مرجعا للخبر وانما قال المفهوم
اشارة الى ان المحكوم عليه هو المعنى الكلي لا الذات الذي قصدت في الخبر اثبات صفة له او نفيها عنه
ولذلك سماها محكوما له وفي قوله نسبه اشارة الى ان هناك معنى آخر للاسناد فان النحاة يعرفون

الاسناد الخبري بضم كلمة الى اخرى على وجه يدل على ذلك الحكم ومثل بالنسبة والثاني لانه في غاية العموم
والابهام اي هذا القدر كاف في تحقق الخبر وما زاد من خصوص في المحكوم عليه او به فليس بمعتبر في تحقق
ماهيته بل في ترتبه الفائدة والتنكير في سبيل على صنعه اي شيء من الاسناد الخبري وغيره مبتدا والمراد
باللانبوة سلب النبوة نفسه وقد يقال في السالبة بالمعدولة اشعارا بان النبوة اذا وقع
محمولا لم يكن بينهما فرق لان معناهما انتفاء الموضوع في الخارج وانما يفترقان اذا جعل النبوة
رابطة كما في قولك زيد ليس بكاتب وزيد لا كاتب فان قلت اذا كان الخبر راجعا الى الحكم بمفهوم
لمفهوم لم يتناول الخبر الشرطي قلت سيأتي في الكتاب ان الجملة الشرطية جملة خبرية هي الجزاء مقيد
مخصوص هو الشرط بحيث في نفسها للصدق والكذب فالخبر عنده منحصر في الحملي وسيكشف لك الحال
هناك بان اوسع قولك لا يزيد على ثلثة اي الاعتبارات الراجعة الى الخبر في افادته للخواص منحصرة
في فنون ثلثة راجعة الى اجزائه الثلثة وليس شيء آخر اعتبيا المعترض عليه بجواز ان يكون هناك اعتبارات
يتصف بها المجموع من حيث هو لا شيء من اجزائه او يتصف بها اثنان منها ولما كان متعلق المسند او المسند اليه
كالاجزاء منهما ادرج الاعتبارات الراجعة اليها في فنيهما اما الاعتبار الراجع جمع الاعتبار
اولا بالنظر الى انها فنون ثلثة وافرده هنا لانه فن واحد من تلك الفنون وقوله في التركيب
حال من الحكم والعامل فيه الراجع اي الذي يرجع الى الحكم حال ثبوته في التركيب اي يرجع اليه باعتبار كونه
فيه فخرج الاعتبار الذي لا يكون رجوعه اليه معتدا بحال كونه واقعا في التركيب لكونه ضروريا
او كسبيا يقينيا او ظنيا وقوله من حيث هو حال اخرى منه اي هو واقع من حيث الحيثية وقوله من
غير التعرض اي لا من جهة التعرض بغير هذه الحيثية او بدل منها لئلا يتوهم ان المقصود رجوع الاعتبار
الى الحكم لذاته مع قطع النظر عما عداه فيعترض بان شيئا من الاعتبارات المذكورة ليس كذلك وكون الحكم
لغويا اشارة الى ما ذهب اليه طائفة من ان الفعل كانبت مثلا موضوع للاسناد الى القادر المختار
فاذا اسند اليه كان الحكم واقعا على ما يقتضيه اصل الوضع واذا اسند الى غيره كان خارجا عنه
وعلى التقديرين كان الحكم منسوبا الى اللغة وكونه عقليا اشارة الى ما هو المختار من ان الوضع
لا مدخل له في تعيين ما يسند اليه الفعل بل هو مفوض الى العقل كما سيأتي تحقيقه ولو قال من غير
تعرض لكونه حقيقة او مجازا كما ذكر في المسند اليه لكان اظهر في كونه وظيفة بيانية وكان مثال الاول
انبت الله البقل فانه حقيقة عقلية على المذهب المختار ولغوية على المذهب الآخر ومثال الثاني انبت
الربيع البقل فانه مجاز اما عقلي او لغوي والاعتبار الراجع الى الحكم منحصر في قسمين كونه مجردا

على التاكيد وكونه متعارفا وللتاكيد اسباب كالتكرير ولام الابتداء واخواتها اما مفردة واما مجتمعة
ونسب هذه الامور الى التركيب حيث قال فيكون التركيب تارة غير مكرر الخ لظهور هذه الامور في التركيب
وان كانت في الحقيقة راجعة الى الحكم واورد كاف التشبيه اشعارا بجواز التاكيد بوجه آخر غير ما ذكر
وفي بعض النسخ فيكون بالكاف وعلى هذه النسخة فقوله في الاثبات متعلق بقوله فيكون التركيب تارة غير مكرر
وقوله وفي النفي كون التركيب غير مكرر معطوف على كون التركيب في الاثبات الى آخره وقدم متعلق الكون في المعطوف
وعلى النسخة الاولى فقد عدل عن الكلام هذا في الاثبات والاعتبار الراجع الى الحكم في النفي كون التركيب واراد
الكاف في كنحو ان بالاكثرة الامثلة وقوله لا رجل عندي تمثيل لدخول على ان لا نفي ليس وفي ليس مفتوح
لان نافية الجنس تفيد عموما لا تاكيدا وقوله فهذه ترجع الى نفس الاسناد الخبري في لما يتوهم من ان الباء
الزائدة واللام على خبر ليس وفي نون التاكيد لاحقة بالمسند الذي هو فعل ولام الابتداء واردة على المسند اليه
او المسند فهذه الاعتبارات راجعة الى المحكوم له او المحكوم به لا الى الحكم فاشار الى ان الكل من حيث
المعنى راجعة الى الحكم كما مر قوله واما الاعتبار الراجع الى المسند اليه . قدم الاعتبار الراجع الى الا
لانه جزء صوري تحصل به الخبر بالفعل وعقبه بالاعتبار الراجع الى المسند اليه لانه العمدة الكبرى
وقوله في التركيب حال من المسند اليه واحترازا عما لا يكون راجعا اليه مقيدا بحال كونه واقعا في التركيب كالاعلام
والاعلال وقوله من حيث هو حال اخرى منه وقوله من غير التعرض حال او بدل عما قبله ما يعتم في الحكم والبحث
عن كونه حقيقة او مجازا وظيفة بيانية وذكر الحذف في المسند اليه والترك في المسند تفنن العبارة
ولذلك قال فيما سبق ومن ثم منطلق ترك المسند اليه وقد يقال في اختيار الحذف والطي في المسند اليه
لكمال اشعاره بانه الركن الاعظم فكانه ذكر ثم اسقط او طوي اما المسند فقد ترك ولم يؤت به وقدم
الحذف على الاثبات لكونه اغرب وارسخ في اقتضاء الخاصية لان عدم الذكر متقدم عليه وقد راعى
التفنن ايضا في ذكر امثلة الاعتبارات كما ستوفاها في الاسناد لغلبتها واتم على مثال الحذف في
المسند اليه ولم يتعرض لها في المسند لكثرة اعتبار اظهاره فالاختصار بعد الارشاد وقدم التعريف
على التنكير في المسند اليه وعكس في المسند رعاية لما هو الاصل في كل منهما وعقب المعرف بذكر التوابع
لانه يستوفيها اتفاقا وتنكيره غالبا وبذكر الفصل لاختصاصه به وما رواه سيبويه من قول العرب
ما ظننت رجلا هو خيرا منك نادر اوله السحنة فقد نسبه ابو عمرو الى اللحن وعد الفصل من اعتبارات
المسند اليه لمطابقته اياه لفظا واقترانه به في التلفظ اولا وان كان معناه متعلقا بهما لانه لقصر المسند
على المسند اليه واوصل من اعتبارات المسند لكان له اتصالا به اذ يؤتى به لفصل من المسند والنعت وقوله

متوفا خبرا آخر لكونه لا صفة لقوله نابتا لان التعريف يعم الثابت والمحذوف ومعنى قوله من حد المعاني
بيانه والظرف صفة لمعرفا وكذا قوله مضمرا وقوله مفردا صفتان له وقوله متقدما خبرا آخر ايضا
قوله واما الاعتبار الراجع الى المسند . ترك هاهنا قيد في التركيب الكلي اكتفاء بما ذكره غير مرة
واشار بقوله ايضا الى ان قيد حيثية المسند معتبرة كما في حيثية المسند اليه اعني عدم التعرض
لكونه حقيقة او مجازا وهو مصدر آخر بمعنى على ذكره في الباب اي على الحيثية في المسند اليه
ذلك التفسير المذكور في المسند اليه اي حيث انه ونقيده وقوله في افراده اي في ايراده باعتبار
من كونه فعلا او في كونه جملة اعتبارا من كونها اسمية ولا باس في عطف كونه اوموخرا على
كونه مفردا ولا على كونه منزوكا لان العاطف من تمام المعطوف عليه او المعطوف وكذا ان يقرر
وكان الاعتبار الراجع اليه في افراده وفي كونه جملة وقدم في اعتبار افراده النعل لاصالته في كونه
مسندا من حيث انه يدل على النسبة الحكمية وفي اعتبار كونه جملة الاسمية لكونها على الوضع الطبيعي
من تقدم ذكر الذات على ذكر الصفة او للعرف بالنعلية ما رجع اليه من الشرطية والظرفية وقوله مبتدأ
خبرا لكونه اي مقيدا كل من الفعل والاسم المنكر والمعرف بنوع قيد نسخه واعلم ان الاسناد
اذا اطلق على الحكم كان المسند والمسند اليه من صفات الكلم ويوصف بها الالفاظ تبعا واذا اطلق
على الضم المذكور كان الامر بالعكس وان اعتبارات الاسناد تجري في كلا معنييه على سواء والاعتبارات
المسند والمسند اليه فانما تظهر جريانها في الالفاظ قوله هذا اذا كانت الجملة الخبرية مفردة .
اي انحصار الاعتبارات الراجعة الى الجزء في فنون ثلثة انما يكون اذا كانت الجملة الخبرية مفردة ليست
مع جملة اخرى اما اذا كانت مع اخرى فهناك اعتبارات اخر هي فن رابع يعني مباحث الفصل والوصل
والايجاز والاطناب قوله اذا انتظمت اي قرنت والعامل في اذا كلمة اما اي مهما يكن من شيء في
زمان انتظامها مع اخرى فلا ينحصر اعتبار انها في الفنون الثلثة لانه يقع اذ ذاك اي الانتظام حاصل
اي يقع في زمان حصوله اعتبارات سوى ما ذكر وقوله فهي فن رابع مبتدأ محذوف اي هي فن رابع اول
من اعتبارات الفصل والوصل يعمان الجمل الخبرية والانشائية وكذا الايجاز والاطناب بل هما
يجريان في جملة واحدة ايضا وكذا اكثر من احوال الاسناد والمسند اليه والمسند يعم الانشائية الا انه
لما ذكرها في قانون الخبر اكتفى به اذ يعرف حال الانشاء بالمقايسة وربما نبه عليها في بعض المواضع
بايراد الامثلة الانشائية قوله ولا يتضح الكلام . اي لا يتضح الكلام في جميع ما ذكر من فنون
الاعتبارات الاربعة حق اتضاحه الا بالتعرض لمقتضى الحال فكلامه ليس المقصود في علم المعاني

من معرفة تلك الاعتبارات الا ان تورد كلاما مشتملا عليها على وفق مقتضى الحال ليفيد خواص مقصودة مناسبة
ايا ما او تصدق بانتفاء كلام غير كل منطبقة على مقتضى الحال لستره بها لا تجمل بما بينها وبالجملة تبحث في علم
المعاني عن افادة التراكيب لخواصها بحسب مطابقة اعتبارها للاحوال ومقتضياتها وتلك فبالحرى اي
اذا كان كذلك فلنتلبس بالحرى عدم اتحاد مقتضى الحال ظهر بان اي بيانا يلتفت اليه وقد يروى بالتدبر
عما زيادة البناء اي الحرى في كل فنقول والله الموفق للصواب قد عرفت ان الحال هو الامر
الداعي الى ايراد الكلام على وجه مخصوص وكيفية معينة وقد يطلق عليه المقام ايضا والفرق بينهما بحسب
الاعتبار فان ذلك الامر الداعي من حيث انه بمنزلة زمان لمقارنة ذلك الوجه المخصوص يسمى حالا ومن
حيث انه بمنزلة مكان حل فيه ذلك الوجه يسمى مقاما ثم انه نبه على تفاوت الاحوال والمقامات
اذ بذلك يتضح التفاوت بين المقتضيات فذكر منها ما متعلقة بالمتكلم متباينة اي متقابلة يقتضي كل واحد منها
نوعا من الكلام مباينا لما تقتضيه مقابله وهي لا قول بل مقام الهزل ومعرفة مقام المقامات ومقتضياتها
وتطبيق الكلام عليها مما لا يحتاج فيه الى علم المعاني فذكرهما ههنا توطئة لان تفاوت الاحوال فيقتضي كل واحد منهما
نوعا من الكلام لم يكن داعيا الى ايراد وجه مخصوص في الكلام فلا يكون حالا الا انا نقول خصوصية كل
نوع من الكلام وجه مخصوص لمطلق الكلام ثم ذكر مقامات متعلقة بالمخاطب وهي خلو ذهنه والاستخبار
والانكار وهي متغايرة يمكن انها ليست متقابلة تقابل المقامات السابقة ومقتضية لوجوه مختلفة
في جملة واحدة من الاعتبارات الراجعة الى الحكم ولذلك فصلها عما تقدمها بلفظ كذا وكما ذكر مقامات
متباينة يجامع كل منها كل واحد مما عداها اعني مقامي الجد والهزل وذكرهما ايضا معا متباين يجامع كل
منها كل واحد من الاحوال المذكورة للمخاطب اعني ذكاه وغباوته فجمع الذكر بتفاوت ايضا تلك
الاحوال دون العجز وفصلها عنها بكذا لكونهما جبليتين ثم ذكر فيهما التغاير دون التباين نظرا الى
انهما لا يوجبان اختلاف اصل الكلام بل تفاوتا في وجه الاسناد في كلام واحد ونبه بقوله ولكل
من ذلك اي المذكور من المقامات مقتضى غير مقتضى الآخر على ما هو بصدده من بيان مقتضى الحال وتفاوته
ثم اشار الى الاحوال المعتبرة في الفنون الثلثة الاخر بقوله ثم اذا شرعت وانما فصلها عن احوال
الاسناد لان الاسناد جزء من الكلام لا يتصور وجوده قبله حتى يتصور ان المتكلم اخذ ذلك الجزء
وضمه الى غيره فيعتبر له احوال في ذلك الضم بل احواله راجعة الى مجموع الكلام بلا اعتبار انضمام
بخلاف المسند اليه والمسند فانه يتصور وجوده قبل الكلام فكان المتكلم اذا اراد ان يوقع
في الكلام ما خذ احدهما ويضمه الى الآخر ويجعله مصاحبا له فلكل واحد منهما احوال في ضمه الى صاحبه وكذلك

الجمل المنتظمة فاحوال هذه الفنون الثلثة راجعة الى الاشياء باعتبار انضمامها الى اخرى ثم اراد بقوله
كل كلمة ما يتناول طرفي الاسناد ومتعلقاتهما وتتناول الجملة ايضا والمعنى ان المسند اليه او اريد
ضمه الى المسند فله مقام يقتضي تعريفه او تنكيره الى غير ذلك وكذا المسند وما يتعلق بهما وكذا
الجملة اذا اريد ضمها الى اخرى فلها مقام يقتضي فصلها او وصلها وقوله ولكل حد اي لكل
مرتبة من مراتب الايجاز والاطناب يصل اليها الكلام مقام يقتضيها وانما افرد الايجاز
لانه لا يمكن ادراجه في الفن الرابع لانه في نفسه فن براسه وارتفاع شان الكلام
لما اشار الى المقامات المقتضية لفنون الاعتبارات الاربعة رغب في الاعتناء بها فقال ارتفاع
شان الكلام الذي يعتد به ولا يعد من اصوات الحيوانات في باب حسنه الذاتي وكونه مقبولا
عند النقاد والحذاق في ذلك الباب بقدر مصادفة المقام لما يليق به من الاعتبارات والكيفيات
فكلما كانت المصادفة اتم واوفر كان حسنه وقبوله اكمل واكثر وكلما كانت المصادفة انقص كان
حسنه اقل وقوله هو اي ما يليق بالمقام من الاعتبارات هو الذي نسميه مقتضى الحال فان كان
مقتضى الحال التفصيل لمصادفة المقام لمقتضاه وما يترتب عليهما من الحسن وانما
تعرض لمقتضيات الاحوال المتعلقة باجزاء الكلام وبانتظام جملة مع اخرى وتطبيق الكلام لانها
المعتبرة في علم المعاني وما تقدمها توطئة لها كما مر واراد باطلاق الحكم ان لا يقيد بالتاكيد وذلك
اي ما يحصل بتجريد الكلام عن المؤكدات فالحال المقتضية كيفية مخصوصة هي الاطلاق في امر معنوي هو
الحكم واقتضى بتوسط تلك الكيفية كيفية اخرى في اللفظ هي تجريده عن المؤكد فحسن الكلام بالتجريد
لتفهيم به ما هو المقصود اعني الاطلاق في مجرد الاخبار واذا اقتضى المقام تقييد الحكم بالتاكيد و
اقتضى بتوسطه اقتران الكلام بالمؤكد كان حسنه بتحليته وتزيينه بشيء من المؤكد بقدر المقتضي ضعفا
وقوة فلفظ المقتضي روي بصيغة الفاعل اي الحال المقتضي ان كان ضعيفا كالسؤال عن ادنى
الانكار يحلى الكلام بمؤكد اقل وان كان قويا بالغا اكثر وبصيغة المفعول اي مقتضيه وهو التاكيد
تفاوت قوة وضعفا فراعي ذلك في المؤكد وقوله وان كان مقتضى الحال طي ذكر المسند اليه لا يخفى
عليك ان الطي والاثبات من الكيفيات الراجعة الى اللفظ دون المعنى نعم ان مقتضى الحال الاطلاق
يعتبر اولا في المعنى وثانيا في اللفظ على ما عرفت في الاسناد فقد سمي قوله انباه على الوجه
الوجه المذكور يعني كونه معرفا من احد المعارف الى اخرها ذكره هناك وقد يتمسك بهذا على
ان قوله معرفا مما يتبع صفة لقوله ثانيا فقوله خصه من التخصيص يعني كونه معرفا او جملة بالتسامح

قوله عند انتظام الجملة مع اخرى الاولى ان يحمل اخرى على الجملة الاولى لان كلمة مع يدخل على المتبوع
دون التابع فيصير فصلها او وصلها راجعا الى الجملة كما تقتضيه مساق الكلام وكذا ضمير معناها الى مع
انتظامها وفي الايجاز والاطناب يتعلق بحال ولا يتعلق بين الجملتين المنتظمتين لان طي
ما دون كل من لاطيه مندرجا في الفنون الثلثه واعلم ان مقتضى الحال هو الوجه الذي يقتضي
لحال ايراد الكلام عليه من اطلاق الحكم وتاكيده وطي المسند اليه واثباته وترك المسند وذكره
وغير ذلك مما ذكره ههنا اجمالا وسياتي تفصيله اما الحالة المقتضية للحذف او للاثبات او للتقديم او للتاخير
للتعريف او للتنكير فتطبيق الكلام على مقتضى الحال ايراده مشتملا عليه وقد يقال مقتضى الحال هو الكلام المشتمل
على ذلك الوجه وتطبيقه جعله مندرجا تحت المقتضى اندراج الجزئي تحت الكلي فالانكار مثلا يقتضي كلاما
مؤكدا فاذا قلت ان زيدا قائم كان مطابقا للمقتضى وجزئيا له وسند الاول قوله في تعريف المعاني
تطبيق الكلام على ما يقتضيه الحال فكره فان المذكور جميعه هو الكلام لا الحذف والتقديم وانت تعلم ان
بعض المقتضيات كالمؤكدات واداة التعريف مما يذكر فوجب حمل الذكر على التغليب رعاية لما فرغنا به في
الاجمال والتفصيل فكانه قال على ما يقتضي الحال ايراده في الكلام وايضا كما جعل الاول مسموعا
لتعلقه بالمسموع جعل ايضا ما يتعلق بالمذكور مذكورا وما ذكرنا من الحال لابد من تفصيله
اي سنفصل كل حد من مقتضيات الاحوال المتعلقة بالاعتبارات المذكورة بتعيين كل حال وما
يقتضيه وقد نزل الكلام ههنا اي في تفصيل تلك الاعتبارات على فنون اربعة هي اجزاء الفن الاول
بمنزلة الفصول والابواب لانه سماها بالفنون نظرا الى انها بينت فنون الاعتبارات
ولكن الفصل والوصل من حيث انه عارض للجمل المنتظمة يكون مقتضى الحال واعتبارا مناسبا
ولذلك قال اولا اذا كان المقتضى فصلها او وصلها ومن حيث ان له امورا تتعلق كلكون الوصل بالواو
او غيرها وكونه للتوسط او لدفع الايهام وكون الفصل لكمال الاتصال او الانقطاع يكون لم
اعتبار مناسب ولذلك قال ههنا في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل وكذا الكلام في الايجاز
والاطناب وقيل ان نميز نبه على اصل يبتني عليه الثلث علم وازلة العلوم
ومما يناسب رجاء ان يحظى منها بحظوة كاملة ولذع وافرة واعطاء فنون الاعتبارات حقها في الذكر
بكسر الذال وهو ما الا ان يفصل بعبارات تحررها وتمثل لها بشواهد تقررها قوله لتكون اي ذلك
الاصل على ذكر منك بضم الذال وهو ما لعله الى يزول عن حفظك وروى لتكون انت على ذكر منه اي
على تحفظ لا تغفل عنه قوله صناعة اي علم من العلوم وان كان المرجع الى الرجوع في اصول مسائلها

وفرعيها الى مجرد العقل بان يستدل عليها بدلائل عقلية او يكتفي بتنبيهاته كالعلوم الحكمية والدخيل
في الصنعة المبتدئ فيها يقال هو دخيل في بني فلان اذا انتسب اليهم ولم يكن منهم والناشئ عليها المراد
فيها كانه جبل عليها من نشأ الغلام اذا ارتفع وبلغ والذوق حالة ادراكية تشبه ذوق الطعوم
اللذيذة كانها علم بعد ربما قد يطلق على القوة الادراكية التي يتوصل بها الى تلك الحالة واذا
لم يحصل يساويها في العقليات الصرفة فكيف يحصل في صناعة مستندة الى الحكم ووضعية كلكون اللام والاستيلاء
للتاكيد ولا اعتبار الاشياء التي لا يعتبر بحسب الالف اكثر اللغات المبنية على استعمالات عادية
ككون التاكيد لدفع الشك او رد الانكار او اعتناء المتكلم واشباه ذلك وجوب التساوي ولم يدع
امتناعه لان الدخيل ربما زاد على الناشئ في استفادة الذوق لشدة ذكائه وقوة فطانته ولانه كاف
في انه مطلوب منه انه اذا لم يحصل التساوي علما بان على الدخيل في صناعة علم المعاني ان يقلد صاحبها
الناشئ عليها الذي صار كالمجتهد يقبل منه فتواه وان لم يعلم وجهها وانما صرح بالبعض مع ان كلمة لكن
تنبيها على ان فوات الذوق لكن ربما يكون في بعض المسائل الخفية في دليله الاستقراء واما اكثرها
فيتوصل بادلتها الواضحة او بالتنبيه عليها الى ادراكها الذوق وقوله على جهل اي على تدريج بعض
بالمواظبة على الاشتغال بهذا الفن وتتبع تراكيب اهل البلاغة وتفتيش عن مناسباتها للمعاني
فاذا قيل مثلا ان الاستفهام اذا امتنع اجراؤه على اصله فربما يفيد الاستبطاء بمعونة المقام كقول
القائل كم ادعوك مع تعلله في بادي الراي فقد قلدت فيه واذا تتبعت التراكيب وعرفت ان سؤال
الداعي عن عدد دعائه يدل على كثرته المناسبة للاستبطاء في الاجابة فقد ذقته كان بنحاله
ردا تاسيس الدخيل بالتقليد وترغيبه في استحصال موجبات الذوق بانه طريقة معهودة فيما بين ارباب
هذه الصناعة ووصف شيخه شرف الدين الطيبي مع ما يدفع به توهم ان احالته تلك كانت عن قصور
منه او عن استغنائه اياه ذلك الامام نص على المدح او ذم على البطل لمن يسمع مثله اي مدح
الصناعة نسبه ترك المسامحة لا الادوار مجاراة مشارفة لا على طريقة اهل النجوم من اسناد
الحوادث الى الاوضاع الفلكية وما في ماوراي بدور مصدريه وقد يقال اشار بذلك الى انه قصد
بلفظ تسميح الاستمرار مبالغة في الالطاف تغمده الله اي سترة الله برضوانه وجعله غمدا له تحيلنا
جبرنا وفي الجمع بينها اشعار بنوع استمرار كما يشبه لفظ كثيرة عال الحال بدينه على غيره كان بيان
جهة الحسن كانه نبات فرعه الحاتمي فاحال على الذوق اي القوة التي يتوصل بها الى تلك الحالة
الذوقية فانه القوة هي التي تلك الاحوال او ادراك خواص تراكيب الكلام والترقي الى مناسبة الاعجاز

وطرى بحيث اذا لم تكن سليقة طول خدمة هذا العلم وكل سند كره وصرف فيها المستحسنة احين
او بحيلين وسو طرف الخزائن يمنح اى ظهر وانه والعنى العدد بعلم الادب ببامر وصبغ الدى
عبارة عن جعلها ملكة راسخة رسوخ الصبغ فى يد الصباغ على طريقة الاستعارة التمثيلية وعلى فاني كمن
قصد وكم شتى جدا بى العمل ثم انه سند اركان التقليد بان قد اضع مبنى الصنائع ومدو نحا فيه بالغ
فى الاحاطة على الدرر الذى لا شك من موجباته الاعلى من علا بد للمستدى من ان يقلد صاحبها فى
بعض مسخ نحا وكله با للتنبيه وهو ضمير الشان فى عبد القاهر عطف بيان للامام وكم بعيد خبره على
تاويله بمعنى الخبر اى بعيد هذا اى الاحاطة اعادة كثيرة ونوع دلائل الاعجاز طرف لبعيد فان
روعي جانب الصيغة قدر مثله متعديا عليه الفن الاول من العلوم اى من الفنون با
المعلومة لكل احد انه يحكم به العقل سواء تنزع المتكلم اى يقصد حال اطلاق لسانه عن قصد السكوت
ما ينطق به خبرا كان او طلبا فى باب الافادة اى يجعله بقدرها لا ناقصا ولا زائدا ايجاز او اطنابا
عن عيب اللغو فانه اذا لم تكن مفيدا اصلا كان لغوا محضا واذا كان ناقصا على قدره فقصده
فى حكم اللغو واذا كان زائدا عليها كان مشتملا على اللغو فى حال اطلاق اللسان معقول المصدر بدل عليه
ان نزع لا لحكم العقل او لامر لتقيد به واذا كان حكم العقل ذكر فاذا اندفع اى نزع المتكلم
فى الكلام مخبرا اى آتيا بالجملة الخبرية لا للاتباع والتعجب ان تكون فى النفرغ وتظاهر لزمه ان يكون
مقصوده فى حكمه بالمسند للمسند اليه فى خبره ذلك اى الذى يرفع منه افادته فائدة تامة متعاطيا
اى مثبتا ولا نافيا الافادة ومتعلقها من تركيب الفاظ بقدر الاحتياج لا ازيد ولا انقص
فاذا القى الجملة الخبرية تزع ينقص مناط الافادة بقدر الافتقار من الاعتبارات الواجبة
لا الاسناد الخبرى وبنى الكلام على افادة المخاطب فائدة الخبر لانها الاصل ولظهور جريان
الاقسام الثلاثة فيها وذكر الحصور اشارة الى ان الطرفين كانا حاصلين عنده الا انها غابا فذكرا
ليحضر او يصير او وسيلة الى المقصود الذى هو حصول الاسناد فى ذهنه وانتفائه لا يقال
قد يكون حاضرين عنده حال القاء الجملة الدالة تصور خصوصهما بالالتفات لا نا نقول لا نحو
فى عدم ترتب الغرض او بعضه على ما قصد به مع انه يلزم من سماع لفظيهما الالتفات اليهما وهو
المراد بحضورهما وكنى جواب اذا اى يكفى فى اتيان الاسناد وبالنبوت او الانتفاء حكم المتكلم
بالاثبات او النفى بمعنى ايقاعه او انتزاعه ويمكن الاستناد فى ذهن الملقى اليه لمصادفة الاسناد
ذهنه خاليا عن موانع انتقاشه فيه ويستشهد لذلك استشهادا معنويا اى اتيانى هوانا قبل ان

لخلوه

تصادف قلبى هوى غيرها واعرف الهوى فتمكن فيه عما يمنعه فان حصل بما لم يمكن الاسناد فى ذهنه
بل انكره او تردد فيه بعد الاخبار فلا هو من حيث انه خالى الذهن ومستعد لانتقاش الصور
لا يتوقف عليه الا بقبول الحكم وتمكنه فيه مع ما ذكرته فلا هو خارج عن الحالة التى فيها ويسمى هذا النوع
من الخبر ابتدائيا لانه خبر ابتدى به من غير ان يسبقه طلب او انكار واذا القى اى اذا القى
الجملة الخبرية لا الى طالبها متحيرا فيها وفى طرفيها مسندا خبره عنه ودون ظرف فى حالا
من المستتر فى عنده اى متجاوز عن الاسناد فانه ليس عنده وقوله فهو مبتدا خبره بين بين اى بين
الاثبات والنفى ومن الجملة مع ما عطف عليها اى جملة ظرفا نا عنده دون الاسناد صفة كاشفة
لقوله متحيرا وضمير فيه للاسناد والمعنى هو حاصل على محل من الاسناد وكانى من هو اللام فى المستنفع متعلقة
بالتقى اى المستعد المتكلم المخاطب كما يعقبه بيان فى الكلام بظاهره وقوله العسم الانكارى
الى حكم نفى ونحوه من ان لا يستعد حكم المخاطب بورطة الهلاك واصلها ارض مطمئنة لا طرق فيها
وقوله مستحسن جواب اذا او فى ان فى عنى وجب تنبيها على الفرق بينه وبين ما مر من ان الانكار اذ
مثال كمال التاكيد وههنا مستحسن لان الحكم ضعيف حيث اخرها كون قوتها انتفاء الاسناد محرز الحكم
قوله تقوية للمستعد اراد بالمستعد الحكم لفظ الفعل بد مسند الى الآلة كان على المتكلم ويوجه قوله
الابتدائى كونه ذكر الاسناد حكم وفى الانكارى يستوجب حكمه تاكيدا وحمل المستعد على المتكلم بناء على
انه فاعل المستعد بما بابه الطبع السليم واذا القى الى حاكم اى اذا القى الى مخاطب
حاكم فى الجملة بخلاف حكم المتكلم بان يكون حكم احدهما اثباتا والآخر نفيا وانما قال بخلافه لان الحاكم يجب ان
يكون عالما ومشاحكة قوله فى يحصل لا الفاظا ويستوجب جواب اذا او للتزم معقول الى لا يستوجب فقدم
على المفعول به اى تاكيدا للثلا يفصل بينه وبين صفته اعنى بحسب الانكار اذ لو اخر عن الصفة ايضا
لبعد عن عاملها جدا مثال الانكار النبوب الصحيح اى بداخلة الصبغ اى من بع اعانة والجار والمجرور
فى اعتقاده متعلق بحسب اى تاكيدا كائنا بمقدار انكار المخاطب الانكار فى اعتقاد المتكلم فانه يتبين
التاكيد على قدر الانكار فى زعمه واعتقاده لا لما قدره فى نفس الامر وكم كنحوا اى كنحو قولك انى صادق
لمن ينكر انكارا تاما وقولك انى لصادق لمن يبالغ فى الانكار وقولك والله انى لصادق كان على العدد
المذكور انه زيادة التاكيد بزيادة الانكار فهو لمن يريد المبالغة فى انكار صدقك وانما قال لتبرج
لان ما قرى حكم المتكلم يحتاج الى ترجيح حكمه بالتاكيد اذ لو وقع على هذا الحد ولكن وقعه فى درجة
الحيرة والسنت زيد انكر ما علمنا على ان التاكيد يزاد بزيادة الانكار قوله عنى الاية

ولا يحتج عليه بمن قرع رب العزة وعلت كلمته ههنا واذ ارسلنا عطف بيان او بدل من كلام وكيف يتعز
معلق بنا قل على نصيص المعرفة وحث قال اى على سبيل الحكاية عن رسل عيسى عم متعلق به ايضا اى باطه من حيث
انه ابصا متعرفا نغيره المنبع الكامل لطالع البكى من ال التاكيد بحسب الانكار وانما اكدوا في المرة الاولى
لان تكذيب الاثنين تكذيب للثالث ايضا لاتحاد مقالتهم ولما بالغ اهل انطاكية في تكذيبهم بوجوه بلغته
زادوا في المرة الثانية اللام وما هو في معنى القسم اعنى ربنا يعلم ولم يتعرض المص للقسم المعنوى الذى هو
مقصود بذاته واما الحي في كونه قسما مع عدم تعرضه لصورة الجملة واما قول صاحب الكشاف انه جيء
زيادة التاكيد ان الاول ابتداء اخبار والثاني جواب عن انكار وللنظر الى مجموع الكلام السني منهم
اخبار وتكذيب لهم في المرة الاولى فحمل التاكيد فيها على الاعتناء والاهتمام منهم في الخبر بنظر المص اوفق
تعزيانا فوى شدة اى فقوينا بما تعال عز المطر الارض لبذرها وشدة وما ومحققا مع ما يعزه اولا علته
اى تعلينا بهم وقهرنا بهم بثالث واخراج الكلام في هذه الاحوال اى في احوال المخاطب المفتخر خلوه منه
وتردده وانكاره والوجه المذكور تجريد الكلام عن المؤكد وما كيده استحسانا ووجوبا بحسب مراتب الانكار
ومرا وبمقتضى الظ مقتضى ظاهر الحال ويقابله خلاف مقتضى الظ وكلاهما مقتضى الحال واضافة اخراج
الى مقتضى الظاهر لا دنى ملابسة اخراج بوافقه ثم ان البحث عن اخراج ومن هذا الذي ذكرنا لخواص
المقصود منها في الاحوال اللغوية من وظيفة علم المعاني والبحث عن وجوه الدلالات في مراتب الجلاء على وجه
كلي وظيفة علم البيان واخراج الكلام لا على مقتضى الظ في الكناية التي بحث عنها هنا كل يطلق عليه اسم
الكناية واخراجه على مقتضى الظ يندرج فيما يقابل الكناية اعني التصريح فيطلق عليه اسمه وهو المراد
بقوله يسمى بالتصريح ولما كان في الاندراجين نوع خفاء اورد فيهما كلمة ان وسيأتي لهذا الكلام
تتمة واعلم ان تاكيد الكلام قد يكون لغير انكار المخاطب وشكه كالمتكلم به وكونه على صميم قلبه كما مر وللرد على ظنه الباطل
كقولك احسنت اليه ثم اساء الى وقولها انى وضعتها انثى ولاظهار كمال العناية كقولك انا اكن اكبر الكثير
او كمال التضرع والابتهال انا انا اغنا او كمال الخوف كقولك من يدخل النار فقد اخزيته الى غير ذلك
من المعاني المناسبة للتاكيد بوجه خطابي والذي ربك اى والذي رباك وجعلك ميتا
اباه والبصرة للغلب كالبصر للعين واعمالها جعلها عاملة متصرفة اى في كل مبصر فقال مبعوث
من كذا اذا امر سنة بما عاينه واعتماد علية اى عرف ان جواب العباس المبرد لا الحكي المتفلسف
الكندي صادر عن تحقيق ومعرفة فاتفقه به وجعل له طرف الجواب في قولها ان اجدانسعار به كان
جاز بالوجود الخشوع يكون ما ذكر فقد جاء في صناعة العباس لاظهار الزردة مستعد بالاستفادة
منه

منه وذلك اشارة الى الجواب هذا ما ذكرنا اى جميع هذا الذي ذكرناه من اخراج الكلام
على مقتضى الظ وانشار بتم الى تراخي الرتبة اى لاخراج مرتبة اعلى وارسخ من الاولى التي هي قريبة
من كلام الاوساط والمتعلق هو الاتي بالعجائب من التعلق بكسر الفا وهو الامر العجيب من كلام
البلغاء في استجلاب القلوب وتحويلها من حال الى حال بالسحر فاطلق السحرة عليهم في هذا الفن
اى في فن الكتابة او فن البلاغة والنقش لتجمع شئ من الدين بحال بتبغ به ينفث بالكرم
هو افصح من الصم والمراد بالكثير كثرته في نفسه لا انه اكثر واقسام الاخراج لا على مقتضى الظ تنوعة
حاصلة من تنزيل العالم منزلة احد الثلثة المذكورة ومن تنزيل كل منها منزلة الاخرين وذكر انسانا
النفث وتعرض ههنا للاول لانه مبالغة مع ان الاقتصار على الفائدة كاف وعلى تميم
عن نسبة المحيط الى المستزيه وعن ذكر اشارة الى العلم وتخالي الذهن عن العلم بالفائدة يتناول
اف ماله الا ان المراد هو الخالي عن الاسناد وطرفيه ولاعتبارات متعلق باجعلوا خطابه اى
اقناعه يعتد ظنا لكونه غير عالم مرجعها اى جميع تلك الاعتبارات على معنى ان جميع احلال المحل الحالي
بسبب الاعتبارات تحصل بوجوه مختلفة مثل ان لا يعمل بمقتضى علمه او يكون علمه تقليديا او مستندا الى
دليل ضعيف او يكون مجهول لحكم امر اغريبا او دقيقا او نظر منه سوال او مطالب الكار وان
شئت تنزيل العالم منزلة الجاهل مما يستعد كما يستشهد له بان الله سبحانه وتعالى وصف اليهود بالعلم
بالتنبيه على طريق المبالغة ثم نفى ذلك العلم عنهم لانه خطابي هو انهم لم يعملوا بعلمهم اى انت ساكت
بان المحيط يسمى على تنزيل منزلة الجاهل فيتمسك بكلام رب العزة معولا في حجته كيف يجد صدر يصف اهل
الكتاب بانهم علموا ان من اشترى كتاب السحر والشعوذة اى اختاره على كتاب الله ليس له في الاخرة
نصيب من الثواب اصلا على سبيل التوكيد القسمى لان اللام في لقد علموا جواب قسم محذوف وبجاحده
نفيه عنهم لان لو لامتناع الشئ لامتناع غيره اى لو كانوا يعلمون ان المشترى لا نصيب له لما اشتروا
اى لم يكونوا يعلمون ذلك فان قلت جاز ان يكون متعلق العلم المنفي مضمون قوله ولبئس ما شروا به انفسهم
فانه جملة قسمية ايضا معطوفة على القسمية الاولى فلا تنافي لوجود الاثبات على علم واحد قلت
سياق الكلام لتقبيح حالهم يقتضى تعلق يعلمون بما تعلق علموا وايضا مؤدى مذمومية ما شروا به ذواته
وعدم تعلق نفع به في الاخرة فرجع الى مضمون ما تعلق علموا وحمل الاية على انها مثال التنزيل العالم
بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل والمراد الاليس بسائغ اذ ليس ههنا الخطاب لاهل الكتاب ايضا
قوله كيف يجد صدره الحرج في ان الاسناد معنوي وايضا قوله فيسوون من تمام التفنع فكيف يورد

المثال قبل تمامها قوله ونظيره اي نظير قوله ولقد علموا في مجرد توارد النفي والاثبات على شئ واحد
باعتبارين قوله تعالى وما رميت اذ رميت حقيقة اذ رميت صورة وذلك لان اثره كان خارجا عن طوق
البشر روي انه صلعم لما التقى الجمعان يوم بدر رمى كفا من الحصباء في وجوه المشركين فلم يبق مشرك الا
شغل بعينه فانهزموا وقوله ان نكثوا ايمانهم اثبت لهم الايمان بما صافحها اليهم واتفاع تمكنهم عليها
ثم نفيت عنهم بقوله لا ايمان لهم حيث لم يراعوها ولم يفوا بها قوله فيسوقون الكلام اليه اي المحيط
علي مساقه انه ذاك اي ان الخالي الذهن فيلقى اليه الخبر مجردا وهو عطف على اخلوا عدل عن الماضي الى
المضارع لتناخ الشوق عن الاحلال او لاستحضار صورته   وهكذا اعتبارات   اراد ان الكلام
اقسام نفي الكلام لا على مقتضى الظاهر على ترتيب ما ذكره من اقسام مقتضى الظاهر فبدا بان غير الخالي يجعل
مقامه الا انه ذكر ههنا اقامة العالم مقامه وادرج تنزيل المنكر منزلته فيما سبق من قوله ويقلبون
هذه القضية مع المنكر ولم يتعرض لتنزيل السائل منزلة الخالي اما لظهوره او لان التاكيد مع السوال
استحسان فاذا ترك لم يلزم تنزيله منزلة غيره ثم ذكر تنزيل غير السائل منزلته الا انه اقتصر ههنا على
الخالي مقامه ولم يتعرض لاقامة العالم مقام السائل لظهوره بالمقايسة على تنزيله منزلة الخالي او لا اقامة
المنكر مقامه لاندراجه في يقلبون ثم ذكر ان غير المنكر نزل منزلته ثم اورد عكسه وجميع هذه الاقسام
في معرض التفصيل لنفي الكلام لا على مقتضى الظاهر وجب ان يكون قوله وكذا اخلوا اشارة
الى النفي المذكور مطلق وتلك الاقسام المفصلة ليقلبون متعاطفة فكانه قال وكذا النفي حاصل
اذا اخلوا افساقوا واذا كانوا اقدموا اقاموا واذا راوا امارات الانكار رفقوا واذا كان
مع المنكر راوع فقلبوا الا انه تفنن في هذه الجمل بذكر الاحكام على صيغة المضارع من الفاظ مختلفة
وذكر ابطالها على صيغة الماضي كذلك وقدم ذكر الشرط في الجملة الاولى وعطف عليه الحكم دون البواقي
اذا عرفت هذا فقوله كله وامثاله هكذا اشارة الى تنزيل العالم منزلة الخالي وكله قد للتحقيق اي مثل
تنزيل العالم منزلة الجاهل قد ينزلون غير السائل منزلة السائل وهذه الجملة معطوفة على جملة اذا اخلوا
يسوقون نظرا الى المعنى كما بيناه والمراد بمن لا يكون سائلا هو الخالي لان بعدم الملوح اما العثر
فيه وضمير يصبتونه للكلام واذا كانوا ظرف ليقلبون ولم يرد ان الملوح جعل المخاطب متشوقا
ليكون سائلا حقيقة بل اراد انه من شانه ذلك للتنبيه على سر المعنى زاد لفظ مثل في قال الشيخ
السعط اي من شانه ان يتربص تعبد للنفس المتنبئا لادراك ما يرد عليها الحكم ذكر الخبر
تعالى تشرف الشيء اذا رفع بصرك تنظر اليه وبسطت يدك فوق حاجبك كالذي يستظل من الشمس

قوله تسبل اي تتكلف الميل وتردد والرواية بالتاء التحتانية فالجملة تابع للعجز او حال من الطالب
المنجح وكان تقرأ بالتاء الفوقانية وجعله مستندا الى ضمير النفس فانه انسب بسياق الكلام
حيث قال من اقدام للملوح قوله مصدع بان اي بقي تاكيد هذا النوع في الاستعمال بكلمة ان وعنها
وتدون عطف على قوله وهكذا اعتبارات كان على تحرصون والاسلوب الفن اي النوع يقال اخذ فلان
في اساليب من الكلام اي فنون منه ونسبه السلوك الى الاسلوب لان اساليب الكلام طرق وسبله
المعنى كما اشاره الى حربا مقام التلويح من امارات المرة واحدى نوافذ السوال والجواب المنقطع وصاية
عبارة عن الاتيان بالفعل على ما ينبغي من الوجه الاحسن   او ما ترى بشار الخ   اي ابن برد فيما
ذكرناه وما ترى في البحر الكاجة في ياس لزوال والعص والنجاح الفوز بالمطلوب والبكر الابكار
بكرة استهواه استمالة اي جعله تابعا وبطنين من اهل البلاغة اصابة بمجازها يقال طبق السيف
اذا اصاب المفصل فابان العضو وصفهم بالخلوص عن شبه الاعاجم المورثة لفوات الفصاحة
وبانهم سكون البوادي دون البلاد اذ للتخاطب على لسانهم بخالف صورت نقصانا في بلاغتهم
والهناء القطران والنقب بضم النون وسكون القاف جمع نقبة وهي اول ما يبدو من الجرب قطعا
متفرقة وقوله يضع الهناء مواضع النقب مصراع صار مثلا لمن يحسن الصنعة ويضع الاشياء مواضعها
ورجل مولد اي عربي غير محض وكلمة مولدة اي ليست من اصل لغتهم واولئك اشارة الى الاعراب الخلص
فانهم ائمة البلاغة والباقون يعتدون بهم وان كانوا علماء المعاني والبيان وقوله الخ فيه اي حسن هذا
الاسلوب في رؤيتهم اياه من كمال البلاغة قوله المجهر للامام وفيه تعظيم له اذ كان من عظماء القراء وعلماء
اللغة والنحو وذكر لانشادها ورويه الرواية المشهورة من ان ابا عمرو وخلفا كانا يأتيان بشارا ويسلمان
عليه بغاية الاعظام ويقولان له يا ابا معاذ ما احدثت فيخبرهما وينشدهما ويكتبان منه فاتياه يوما
وقالا ما هذه القصيدة التي احدثتها في ابن قتيبة قال هي التي بلغتكما قالا بلغنا انك اكثرت فيها
من الغريب قال ان ابن قتيبة يتباهى بالغريب فاحببت ان اورد عليه ما لا يعرف قالا فانشدناها
فانشدهما اياها وبشار بن برد على حال الشريف الرضي كان مقدما في الشعر حتى ان كثيرا من الرواة
يلحقه بمن قبله من المجودين فلا استبعاد في تردد ابي عمرو وعلى انهم كانوا يأخذون علومهم من الاعراب
من نجد وحذوهم فضمير استنشدا لابي عمرو وخلف والاصمعي راوي القصة والقصيد مأخوذة
من القصد لان الشاعر يقصد تجويدها وتهذيبها وان المنتقل الى الكمية او من القصيد وسواد الحيص
الذي يتقصد اي ينكسر اذا اخرج من قصبة لسمنه قوله فارتج عال من تقبيل اي رواية الاصمعي تسبيل

خلف كأنما على ما رواه الاصمعي عليه قوله كان احسن اذ هاهنا فالتاكيد مستدرك اعرابية اى منسوبة
اليهم كانه على طريقتهم قصايدهم وحشية اى غريبة منسوبة الى الوحش لا متعارفة مبتذلة ولا انسية ولا مدخل
معطوف على خبر كان اى كان هذا القول من حشو الكلام غير الخلص وكان غير مناسب للكلام الخلص وغير داخل
فيما قصدته بالتفصيح من كونه اعرابية وحشية اى غير مناسب للتفصيح ويجوز عطفها على كان والعدول
الى المضارع لاستحضار الصورة فهو اى الكلام لحن اى خطأ الذى يفطن له منه والمراد بصاحبيه ابو عمرو
وخلف لما روى الاصمعي وخلف مما توهم ان القصيدة قوله وهم راجع الى ابن بشار وصاحبيه كان يشهد بسلامة
النعت فيضيء ذكر محفرا ابا عمرو والنحول جمع نحل وهو النوى من مذكور الابن بشبه البلبع الكامل وهذا
النوع من الشاعر والاخذ من الاخذ وهى رقية او خرز يستجلب بها محبة القلوب الا انه شيخه بالرفع
على انه خبر مبتدأ والباصلة العقل يقال رشحت القربة بالماء اذا ترشح منها الماء وما انت مجاريه
ترى عن السائل منزلة للتلويح ومنه متعلق بمحذوف قبله نعت ما بعده اى عاريه منه او حال من المجرور
على الشذوذ ونحو عطف على مقدر اى ارجع لا تنسك ولفظ مثل كناية وهو مبتدأ خبره اذا اخاطب
مع جوابه اى انزا وادخال الهمزة على الجزاء للانكار مرتبة على الشرط بل لترتب الانكار عليه اى
اذا اخاطب بكذا فلا نطقه غير متصور وقد يتعقد حال المعنى من ضمير خاطب فان لم يجعل اذا
مضافة الى ما بعدها فلا اشكال والا فقدر اذا اخاطب قبل الحال يقال هدر البعير اذا ردد صوته
فى حنجرته والشقشقة شىء كالرية يخرجها البعير من فيه عند سكره شبه تكلم الفصيح بصوت الفحل فى تلك
الحالة يقال هدر شقشقته وخطيب ذو شقشقة ومارن الريح مما تهامج مهنى من منعت الريح اى امتنت
والقيصوم والشيح نبات فى البادية ومضغهما كناية عن كون الشخص بدويا واضافة الساق الى الحر
للملابسة او على تشبيه بذى جد يستر اذ يا له عن ساقه وحالين حال ومفعول بان على التضمين
التصور معنى الظن فيحانف المرء عطفا على لا يتصور فان التجانف مرتب على عدم التصور ولا
وجه لنصبه على انه جواب للنفى لان ذلك التصور سبب للتجانف لا للتجانف بل على انه جواب الاستفهام
على معنى انكون منكر الطن عدم تصورى منه تجانفا لان ظن المخاطب لا يكون سببا للتجانف
ومدار النصب على سببية الاول للثانى وفاعل يهاب ضمير عدم التصور وقائله ولو وقيل له
جعل ذلك المحتفى المترشح ظاهرا كانه سائل منصب قوله ونظيره اى نظير قول البارع فى التاكيد للتقدم
الملوح والهدا السوق يقال حدا الابل حدوا وحداء اى انعشها الابل هو السوق وقوله فى
التنزيل ولا تخاطبنى جملة معطوفة على جملة قوله ونظيره فقيها اى فى التنزيل بهذا المثال قوله ولا تخاطبنى
اى

اى لا تدعنى فى استدفاع العذاب عنهم مع ما تقدم من قوله واصنع الفلك بلوح بانهم محكوم عليهم
بالاغراق فى اخذ التاكيد فى قوله انهم مغرقون لا مارة بالسؤال المنزل المخاطب منزلة السائل والتاكيد
لكون الحكم مما يتبادر الوهم الى انكاره سواء حمل النفى على العموم او على يوسف لظهور انه
والملوح فى المثال الاخر اعنى الامر بالانقاء الملوح بحسن الخبر المذكور لا بخصوصه واد اصاد
ما ادريناك الخ اى ما ادريناك من تنزيل غير السائل منزلة لتقدم الملوح ووقف على ما تبين النكت
الرابع من انه يترتب على اخر وقد ينوض من فهم الغافل ثم يدعوك بدل لغم فانه يدعوك لغرك اى
اطلعك ما ادريناك مع ما تقف عليه وقوله على الغافل وتحقيقا متعلق بالغرك والضمير لكتاب الجمل وهنا
اشارة الى باب التعدد واجرا حال من كاف الغرك ثم قول ان يتبع المقام التحقيق لا عنبار التلويح
فالفضل للاولى والاخرة ردية حذا ولكن ليس فضيلة مالدلالة انها على ان ما بعدها سبب لما قبلها
ولما كان المسبب حاصلا لان على نحو السبب في الغا اشعار بالنحو في الجملة وان اقتضى المقام بيان
السببية بطريق التعويض فالفضل للاخرة والاولى ردية جدا اولا ولا انها على السببية
الا عند قوم من الاصوليين نعال فيه عليهم المكسورة الدالة على التحقيق فقط بالمفتوحة المقدرة
باللام الدالة على التعليل ولكن له فضيلة ما لحصول اصل المقصود ايضا وان اقتضى المقام
التصريح بالسببية فالفضل للثانية والاولى ردية وللاخرة فضيلة ما لحصول اصل المقصود ايضا
وان اقتضى المقام اعتبار التلويح مع التصريح بالسببية وجب الجمع بين الثا وان فان قلت كيف يتصور
ترتب السبب على المسبب بالفا مع ان الواقع ترتبه على السبب قلت من حيث ان ذكر المسبب يقتضى ذكر
سببه والتفصيل هو الذى يفصل بين الاشياء وقيل هو القضاء الفاصل بين الحق والباطل
وصف به الحاكم مبالغة وكذلك اى مثل ذلك الخ جملة معطوفة على قوله وهكذا اعد يتمون
ولفظ ذلك اشارة الى ما اشير اليه بهذا فى هكذا اعنى تنزيل العالم منزلة الخالى او الى تنزيل من لا يكون
سائلا منزلة من سال واختير لفظ ذلك لبعد المشار اليه بطول الكلام وملابس الانكار امارته
الظاهرة كانها مشتملة عليه اشتمال الملابس على صاحبها وثوب حبير اى جديد والمنوال خشبة
يلف الحائك الثوب عليها يعنى الكلام الواقع بازاء ملابس الانكار والمنكر وجعل براده للمنكر
وغيره على طريقة واحدة حاكه على منوال واحد والمكاوح المخاصم كذبته النفس بالتخفيف اى
خيلت اليه ما لا يكون وكلمة ما اسمية مبينة بقوله من سهوله والعائد محذوف اى ما كذبته به وقوله
هو النتر والضمير للمعاودة ولا شك ان المتصدى علم بان امامه مكاوحا الا ان عدم تدبره

لا غراء ان يشعر بانكاره وكذا المشفق عالم بان غير زماحا الي ان يحيه مكرا اندلا منجا عنه واضع رمحه تحت عرضا امارة الكار ه فنزل العالم منزلة المنكر وصدر الجمل الاسمية عما هو علم التاكيد لان نوكيد وبعلبون عطف على بزتون منزح معه تحت كل لتعارنهما مع سننه الارتباط بينهما فلذ لكم لم نقل وكذا بعلبون ومنه النقضه عبارة عن بل غير المنكر منزلته فقلبها تزيل المنكر منزلة غيره فلا حاجة على اوله مع المنكر الا للتصريح بما علم ضمنا ولسعود الضمير معه الى مذكور لفظا اي مع المنكر لا بين وامارات اذا تاملها ارتدع عن انكاره ونزع معينها مع المنكر كونها معلومة لحاضرة عنده كدلا بل حضره الكلام فانها لظهورها سامع للمنكر جديرة بان يتاملها وقد يتعسف فيقال ما عبارة عن العقل ان مع المنكر العقل الذي اذا تامل به ارتدع خوف لكاره واوصل الفعل ولما كان جعل المنكر كغيره لما ذكره بتضمن اجرا غيرها هو تزيل وجود شي منزلة عدمه لا مور قالعه استشهد له بقوله لا ريب فيه اي لا شك في القرآن جعل وجود الريب كعدمه وبناه على سبيل الاستغراق لما مع المرتابين من الدلايل الزايلة للريب وغير الكلام وتعرض لارتياب الاشقيا دون انكارهم اشعارا بانه ينظر للمتنبل وتوبدكونه تنظيم المعاني من قوله ومثل بعض الكلام في اعتبار الاثبات وفق على اعتبارات النفي واذا جعل لا ريب كما ذكر في الكشف بعد لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه لسطوع البرهان على حقيته كان مثيلا لانه حكم شكره كثير من الاشقيا وقد نزل ماكنه لتنزيل انكارهم منزلة عدمه وكلمة ذا اشارة الى اسلوب تنزيل الانكار منزلة عدمه لوجود ما يقلعه وقوله وكم من شخص مرتاب في موضع الحال اي في ارتاب حتى القران هذا القول وقد كثرت الاشقيا المرتابون فيه وهذا النوع اعداه فتره لئلا يتوهم ان المراد به نوع من انواع النفي كقلب القضيه مع المنكر مثلا نحو قال تهتش الانفس اي جعلها ذات هشاشة اي ارتياح وخفة للمعروف وآنق اي اعجب وهزه اي حركه وآلقن لما اول ما استنبط من البئر بنزح فاستعير للعلم المستنبط بجودة الطبيعه ثم اطلق على الطبيعه نفسها ونشطه جعله ذا نشاط اي حركة للسرور والذهن قوة معدة لاكتساب المعارف والعلوم اراد ان النفس تنزاح للاصغا الى هذا النوع الواقع موقعه والاسماع تبتهج من حال ورود عليها والقرائح تهتز بوصوله اليها والقوى المدركة تتحرك بسرور انقدحه منا ولعل ولكن ولامر ما اي لامر من الامور عظيم تجد والطراد مطاردة الاقران في الحرب اي حمل بعضهم على بعض نقالهم فرسان الطراد وابطال اغن في ميدانها بكسر المبم متعلق بالطراد والرامية اي الذين يرمون سهم البلاغة حذق الباع والنفحات والمراد اصابة المحزن في الاعراب على الضمير والمحاورة المحاورة وانه اي هذا الفن الذي يخرج الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى الكناية اي علم الكناية وبيان ذلك ان

تطلق،

ان الخبر المجرد عن التاكيد يدل على خلو ذهن المخاطب عن التردد والانكار في عرف البلغاء دلالة واضحة في الغاية والمؤكد تاكيدا قويا يدل على انكاره كذلك فاذا القي الخبر الى المخاطب وقصد به ما ينضم اليه علية كان من قبيل التصريح كما هو واذا القي المجرد الى العالم واريد به ما يستلزم خلو ذهنه وعدم علمه استلزاما اوعاديا فقد ذكر ما يدل على اللازم اي الخلو ليستقل منه الى ملزومه الادعائي واذا القي المجرد الى المنكر واريد ان معه ما اذا تامله ارتدع عن الانكار فقد اطلق ما يدل على اللازم اي عدم الانكار واريد به ما يستلزمه اذا تامل فيه واذا القي المجرد الى المتردد وقصد به ان معه ما يزيل تردده فقد اطلق ما يدل على اللازم اي عدم التردد واريد به ما يستلزمه وكذلك اذا القي المؤكد الى العالم لم يقصد به انكاره بل ظاهر منه لامارات تستلزم انكاره فالكل من قبيل الكناية اذ لا قرينة مانعة عن ارادة معانيها الظاهرة وقس على ذلك سائر الاقسام ولا يلتفت الى ما قال من ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت ذلك المقام منزلة المقام الذي يطابقه ذلك الكلام بظاهره لان هذا التنزيل مما يستلزم ذلك الايراد فقد انتقل من اللازم اي ايراد الكلام على الوجه المذكور الى ملزومه الذي هو التنزيل واما قلنا ذلك لان التنزيل والايراد المذكورين فعلان من افعال المتكلم بينهما لزوم وفي الملزوم خفاء فينتقل من لازمه الظاهر اليه فيكون هذا انتقالا من نفس اللازم الى ملزومه فلا يكون كناية اصطلاحية اذ لا بد فيها من استعمال لفظ دال على اللازم في ملزومه كما في قولك طويل النجاد والقول بان المراد من تسميته بالكناية يجعله اياها مبطله صريح عبارة الكتاب فان قلت الحقيقة والمجاز والتصريح والكناية اوصاف للالفاظ منقولة معانيها التي هي اغراض اصلية منها كالاسنا وما ذكرتم من المعاني ليست اغراضا اصلية من المركبات المذكورة قلت هي اغراض اصلية منها في عرف البلغاء وكلامنا على قوله ومنه الكناية بتاويل ترك التصريح انواع هي اقسامه الثلثة اي ما يطلب به نفس الموصوف وما يطلب به نفس الصفة وما يطلب به تخصيص الصفة بالموصوف وقد تقسم ايضا باعتبار آخر الى تعريض وتلويح ورمز وايماء وستقف عليها كلها هناك اي في علم البيان فان قلت هذا الفن اي تخريج الكلام لا على مقتضى الظاهر من اي قسم من تلك الاقسام الثلثة قلت الظاهر انه من الكناية التي يطلب بها نفس الصفة فان المطلوب بقوله ان في عمك فيهم رماح الاشارة الى علامات الانكار وان هذا النوع اشارة كما هو مقتضى المقام في ان الكلام لا على مقتضى الظاهر لاخراجه على مقتضى الظاهر سهل المآخذ قريب المتناول في المعركة الطبيعية وبقية السنام يقال فلان لا نزع بكية اي انكسرت نخوته وصارت

اي ليس محله هذا الايراد الا في الاسناد مطلقا لان بعضه

سلسا ولين السنان عبارة عن الانقياد والدخول تحت التصرف والعمل وسهال الانقياد قوته وانسجام
ذلك بزنه بما يعين على الامر والتصرف منه راجع الى فن ودقتها لصور وتكرارها الى الصور واخواتها
وكذا ما في الشعر يعني ان المهارة في هذا الفن لا تتيسر بمجرد الاحاطة بصوره واخواتها بل لا بد
ايضا من زاد ولد التتبع والاشتغال بالتعلم في ازمنة متطاولة ولا بد مع ذلك مما هو فضل ومزية
من الله لا مدخل للسعي فيه اي سلامة الفطرة عن الآفات القادحة في ادراك الدقائق واستقامة
الطبع على سنن الصواب في تحصيل المطالب وشدة قوة الانتقال اليها وصفاء القوة المستنبطة
ووفور القوة الفارقة بحيث لا يعجز عن كنهها ومن تتبع الكلام الضوابط المذكورة
في اخراج الكلام على مقتضى الظاهر وعلى خلافه كانت عامة متناولة للنفي الا ان الامثلة كانت في الاثبات
الذي هو الاصل فاشار بهذا الى ان اعتبارات الاثبات كافية في الوقوف على اعتبارات النفي فلذلك ترك
امثلته واعلم انك اذا حققت اه اي فن الاسناد وشهدت لذلك اشارة الى ان الاعتبار
النكت الجارية على مقتضى الظاهر وعلى خلافه عند من له ذوق سليم وان انزال القرآن المجيد على منهاج التضمين
لحذاق البلغاء وصدق الهمة خلوص العزيمة واستفراغ الجهد بالضم بذل الطاقة وبالحري اي وملتبس
بالحري صدق استفراغ جهد كرة الحري والجملة معترضة بين الشرط والجزاء تسلق الجدار
اذا تسوره وعلاه وضميره للنفس والعثور الاطلاع اي يطلع على تفاصيل الاسباب
المقتضية لوروده على مناهج الاخراج على مقتضى الظاهر وعلى خلافه

الفن الثاني

لما تقرر ان مدار حسن الكلام اه قد تقدم ان ارتفاع شان الكلام في الحسن وانحطاطه بحسب انطباقه
على مقتضى الحال شدة وضعفا زيادة ونقصانا وسلب الانطباق عليه شدة وضعفا ومنه تعلم ان
مدار الحسن على الانطباق يوجد بوجوده وينعدم بعدمه فقد علم بذلك ايضا ان مدار قبحه اي لا حسنه على
اللاانطباق قوله على الانطباق في تركيبه اشارة بزيادة لفظ تركيب الى ان انطباق الكلام على مقتضى الحال
انما هو بحسب تركيبه سواء كان باجزائه المبنية التركيبية او لا منفردة من حيث انها واقعة فيه قوله وجب
جواب لما وفاعله ان نرجع قوله الحريص وصفه بالحرص والانتصاب والتفحص تنشيطا وتطريبا له و
تنبيها على انه لا بحث عن اعتبارات المسند اليه الا المتصف بها والا فندرك استخراج النار من الزند
وهو الاعلى من العودين والاسفل زندة والزناد جمع زند فان حمل على حقيقة الجمعية كان مجازا على الاولى
لان كل واحد منها يستخرج من الزند وان حمل على مجموع العودين لان كل منهما كالة واحدة فقد شبه العقل النوري
به لاشتماله على نكت لطيفة مضيئة تستخرج منه بالاعمال كسقط النار بالاقتداح والمزية الفضيلة والتفاضل
التغالب

التغالب في الفضل كالتسابق في السبق والتناضل في الرمي والتخاطر في الاصل بالخطر في القلب
اطلق على محله اي القلب وقوله شرر عقلك وعين بصيرتك من قبيل لجين الماء وجاز ان يستعار النور للقوة
الدراكة وان يجعل العين تخييلا على تشبيه البصيرة بالباصرة في نور العين وقوله في التصفح متعلق
بترجع وفي ايراد حال من منتصبا او الاحوال واراد بالكيفيات المختلفة بالجميع كالاثبات والتعريف
والوصف وبالصور المتنافية بالاجتماع كالحذف والاثبات وكالتعريف والتنكير وقد تقال المختلفة
بالمجتمع التي تنافيه على لفظه كالذكر والحذف والتقديم والتأخير والمتنافية ما تبدل فيها اللفظ كا
بالاضمار والعلمية والاشارة والموصولية وحتى متعلقة بترجع والمعرض اللغوي الذي تعرض فيه الجانب
على المشتري وضمير فهو لبروز المسند اليه وآثر ما مصدر استفعل والمراد ما يراعى فيه وجياد جمع
الجواد من الفرس والتفاضل في الاصل التناضل اي المراماة والمراد ما يتفاضل عليه قوله سوف
بالنصب عطف على ان ترجع ولتنفس المعرفة معنى العلم علق باكتنافه وحكمه اي تمايز وفي قوله تعرفه
وتنكره تنبيه على ان المصادر المذكورة منها كالطرح والتقديم والتأخير وغيرها مصادر الافعال
المبنية للمفعول وانما ليته تغير ولذلك عادل لفظ النكرة في قوله اطلاقه حال السكوت وفي قوله
اما الحالة التي تقتضي تنكيره قوله او معرفا باللام عطف على الاحوال المذكورة اي مضمرا او ما عطف عليه اي
او تعرفه معرفا باللام وكذا قوله او باللام على تقديرها او تعرفه باللام لا وهم عطف الظرف اللغو على
الحال قوله يعقبه اي يعقب المسند اليه المعرف وقد تقدم سبب تخصيص التوابع بالمعرف وان الفصل
مخصوص به قوله تعقيب تقديمه اي تقديم المسند اليه معرفا او منكرا كما يدل عليه تأخيره عن تنكيره
ولما كان التقديم مشتركا بين المعرف والمنكر معا قدمه على ما يختص بالمنكر من التخصيص والاطلاق واما
تأخير القصر عنه اي عما يختص بالمنكر فلعله لتعلق قصر المسند اليه على المسند وانما قال على الخبر دون
المسند لان حصره فيه لا يتصور الا اذا كان في موقع الخبر فان قلت لماذا قابل تخصيص المنكر باطلاقه
ولم يقابل تعقيب المعرف بما يقابله اي تركه قلت لان المقتضي للتعقيب هو القصد لزيادة تخصيصه
كما ستذكره فالمقتضي لترك التعقيب عدم القصد اليها ولما فصل الاول اي ما يشتمل التنكير به
عن ذكرها وتفصيله واما تخصيص المنكر واطلاقه فلم يفصل التوابع شيء منهما بل احالهما على المقام
مما تقدمهما فلا بد من ذكرهما مجملا واحالتهما معا اشعارا بالاهتمام بكل منهما اما الحالة
التي تقتضي طي ذكر المسند اليه الخ شرع في التفصيل بعد الاجمال الضابط وكلمة اذا ههنا ظرفية مجردة
اي مقتضى الحالة ثابتة في وقت كون السامع مستحضرا له ويعلم منه ان خصوصية الحالة هي مضمون

ما اضيف اليه الظرف وقد يقال اذا امتنع ليست بظرف بل اسم اى الحال هى وقت كون السامع متحيرا
ثم ان استحضار المسند اليه وعدم فائدة قصدك اليه عند ذكر المسندات بعد وجود القرينة المجوزة للحذف وان
الحذف بدونها الغاز وتعمية ولا بد فيها من استحضار السامع وان المسند اليه وبين عدم فائدة قصد المتكلم
عند ذكر المسند ولا بد مع القرينة المجوزة من مرجح تندفع به التحكم وضيق المقام اما لاختلال الوزن او خوف
ملال السامع او سامة المتكلم او فوت الفرصة واتمام الاشتغال على الظاهر لان المسند اليه عمدة الكلام فلا يكون
ذكره عبثا في الحقيقة بل بالنظر الى الظاهر لوجود القرينة المغنية عنه او لانه قد يحصل بذكره معها فائدة كالتنبيه
على غباوة السامع والاستلذاذ ونحوهما ونبه بذكر التخييل اى اعلاء الشان في الحال على ان ما ذكره ليس الا
تخييلا بل السامع في الحذف العقل مع اللفظ المعتبر وفي الذكر اللفظ مع العقل ايضا وقوله من حيث
الظاهر متعلق بالتخييل دون التعويل اذ لم يرد ان التعويل من حيث الظاهر بل اراد ان هناك تخييلا ناشئا
من حيث الظاهر وكم بين الشاهدين اى كم فرق حاصل بين الشاهدين اى بينهما فرق كثير وقيل منع
لجملة الاسمية في موقع الحال من شهادة العقل وشهادة اللفظ قوله واما للابهام اراد انه امر وهمي محض
لا تحقق له اصلا بخلاف التعويل اذ هناك شائبة ثبوت والطول التالي اولا ابهام لادعاء كونه في الخبث
والرذالة بحيث يتلوث به كل لسان نذكره وقبيح بالمخاطب ثانيا لاستعداد ان يدعي علو من الشرف والنباهة
بحيث يتلوث بكل لسان يذكره بل فيكون تواضع من المتكلم على مخض لكن اصونه عن لساني قوله واما لانه
الخبر لا يصلح الا له اى الخبر على المسند ولا له على ان المسند اليه المحذوف لا يكون الا مبتدا او الفاعل
لا يحذف اورد لمزاما لا مخصوصا لعلمه والمعنى انه حال لما ثبت خلقه وفاعل لما يريد فعله فلا يرد على المصنف
ان الله تعالى ايضا وبرد ايمان الكافر وطاعة الفاسق ولا يخلقهما ولا يفعلهما ومثال الادعاء نحو لك
واهب الالوف اى الامير فان قلت اذا لم يصلح الخبر الا له كان حذفه احترازا عن العبث مثلا لا لتكافؤ
العقد الا عدم صلاحيته لغيره مغاير للقصد الى الاحتراز عن العبث جاز ان يقصد كل منهما مع الذهول
عن الاخر وان يقصدا معا وقس على ذلك سائر النكت التي يمكن اجتماعها قوله واما لان الاستعمال وارد
على تركه او ترك نظائره ورود الاستعمال على تركه ساوى القياس على غيره فانك اذا سمعت عن العرب كلاما
حذف فيه المسند اليه من غير قياس وتمثلت في جواهر لحاسنه فقد راعيت الاستعمال الوارد على تركه
كقولك رمية من غير رام وخير قليل وفضحت نفسي لا غير ذلك مما اذا سمعت منهم ما حذف فيه المسند اليه
وتكلمت به بعينه في غرض من اغراضك فقد راعيت ايضا الاستعمال الوارد على تركه واما الاستعمال الوارد
على ترك نظائره فمختص بالقياس وايضا الحذف لورود الاستعمال على تركه لا يتصور ممن يتكلم بذلك الكلام او لا يتكلف

الحذف

الحذف لورود الاستعمال على ترك نظائره فانه متصور منه ومن غيره فالمعتبر قولهم ان كان
للتفضي كان متعينا لا لورود الاستعمال على ترك النظائر وكذا ان كان للنجاة ولم يسمعوا خصوصية
التركيب ان سمعوا كان متعينا لا للاستعمال الوارد على تركه ولما كان اتباع الاستعمال نوعا خفيا
فرده بمثال الحذف وانما لا غرض من سوى ذكر بعض المرجح لا بنحصر فيما ذكر بل هناك اغراض اخر
كالاختبار تنبه السامع ومقدار تنبهه والتنبيه على فطانته والاحتراز عن نسبة الى الغباوة
او عن تحقير بتعبيره بلفظ المسند اليه وكاجتماع الامور المذكورة ثنا او ثلث او ازيد كما انرنا
اليه قوله لا يهتدى الى امثالها الا العقل السليم والطبع المستقيم اى بما يهتدى بالتلك
الاغراض من تراكيب البلغاء دون غيره مما تتبع تراكيبهم وراجعها فيما قصدوها من الاغراض
نعني البها ولذلك امر بالمراجعة اليها في الامثلة التي ذكرها وكلمة ما في فتلي وطالما كافة للفعل
عن طلب الفاعل ولذلك كتب موصولة واذا جعلت مصدرية والمصدر فاعلا فحقها ان يكتب
منفصلة وهناك اشارة الى موضع التهدي الى الاغراض ومنها التلقي الشريد بدليل الحصر السابق
قوله اذ لم يقل انا عليل لا يصح جعله ظرفا لتجد ولا لقوله راجعها بل هو تعليل للمراجعة وكذا
حيث وحين المذكوران فيما بعد والحذف فيها لضيق المقام والاحتراز عن العبث وتخييل
التعويل على شهادة العقل اما مبتدا اى سهر او خبر اى سبب عليته سهر ولجملة استئنافية فيقدر على
الاول ما بك عليلا او على الثاني ما سبب علتك ونظم وجهه حال من ضمير سريع والحذف لتطهير اللسان
عنه والمحذوف اسم الظالم الاظهر كما يوهم من قوله سريع والتي في سأشكر للتأكيد اى لا اتركه
البتة وان تأخرت اياديه جمع ايد جمع يد من اليد بمعنى النعمة وهو مفعول ثان اذ يقال شكرت النعمة او
بدل الاشتمال من عمرو اى اياديه ولم تمنن من المنة او من المن بمعنى القطع ولا مظهر الشكوى
يروى بالجر على انه لا زائدة مذكرة للنفي الذي تضمنه غير وبالرفع على انها بمعنى غير بكن الفتى
اعرابيها ما بعدها وزنة النعل كناية عن الفقر والحذف لتطهيره عن الكلام او ادعاء التعين
والخشب ما بعده الرجل من مفاخر نفسه وآبائه والمعنى ان احسابهم بكمالها ووجوههم بجمالها اضاءت
لهم الليل البهيم وبدلت وجاهه بالضياء الى غاية تبدل لنا فيها الجزع وهو الجنس الخرز المعروف
نظمه في سلكه وهو الحسن وتصوير لشرف احسابهم وسنائها ولجمال وجوههم وبهائها وقوله
كلما انقض كوكب صفة النجوم بتقدير العائد اى كوكب منها والمراد انهم سادات وكبراء يستقيم بهم
اذا مات منهم سيد قام مقامه اخر منهم لجمع الله الباقون وقاتلها لنصب على التمييز اى عن قائلته ولا يحتمل

الحال قوله اذ لم نقل بدنه سورة انزلناها وذلك لتعين الخبر لها اى السورة الموصوفة بما ذكر من
الصفات ليست الا هذه ويجوز ان تحمل بدنه في المسند اى هذا اوحينا اليك سورة انزلناها والحذف
في بابه للاختصار ودفع التكرار على التقدير الاول وانما قال على احد الاعتبارين فيهما لاحتمالهما
على حذف الخبر اى ضرحمل اجمل وطاعة معروفة امثل قوله تعالى طاعة معروفة فان قدرت بالمشهورة
بانها بالقلب كطاعة الخلص من المومنين فالتقدير امركم او الذى تطلب منكم وان فسرت بالمشهورة
بانها باللسان دون القلب فالتقدير طاعتكم فان قلت لا بد في الحذف من انحصار المحذوف فكيف جاز
في كلام واحد ان يقدر المسند تارة والمسند اليه اخرى على وجوه مختلفة قلت جاز ذلك باعتبار
تعارض القرائن فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف واما الحالة التى تقتضى اثباته فهو قوله
فهى ان يكون الخبر بنفسه العبارة في بيان الحالة اظهر مما ذكرنا اذا او لان المذكور ههنا نفس الحالة لا
ظرفها الذى يكون ... ان يقال تلك الحالة اعتبار ان خصوصيتها وكونها مقتضية لكذا
فهى باعتبار الثانى حاصلة زمان ثبوتها باعتبار الاول والمراد بعموم نسبة الخبر الى كل مسند اليه
ان يكون الخبر المذكور في المقام صالحا لان ينسب الى متعدد اما العدم قرينة معينة واما لتعارض القرائن
المعينة فان لم يرد تخصيص المسند اليه باثباته بمعنى جاز الحذف فيفهم حيث لا قرينة معينة اصلا اثباته
لكل ما يصلح له دفعا للتحكم كقولك من هذا الفاسق اى كل احد وحيث تعارضت القرائن يحمل على معنى
كل بدلا عن الاخر كما في طاعة معروفة وان اريد تخصيصه بواحد على التعيين اى اثباته له فقط فلا بد من ذكره
لعدم قرينة معينة على الخصوص وليس المراد بالتخصيص القصر في الثبوت بل التخصيص بالذكر في الاثبات
ومن زعم ان عموم نسبة الخبر بمعنى صلاحيته لان ينسب لمتعدد وارادة التخصيص كناية عن عدم القرينة مطلقا
لان مثل خالق لما يشا وخير من الجاسر وجد فيه قرينة للحذف فقد سها لان السائل فريقين مخصوصين
لا تستلزم اسنادها مطلقا او لعام اخر كتقدم الذكر في السوال وغيره فان قلت لما لم يوجد قرينة الحذف
وجب ذكره فكان موجبا للاثبات لا مرجحا له تلك الحالة المقتضية تنافى الوجوب والترجح فلا اشكال قوله
زيد جاء على صيغة اسم الفاعل او على صيغة الماضى فسنكون لجملة الفعلية الخبر بكرار المفرد والترجح
الافراد اذ تبرد وسهل والباء زائدة في المفعول الى انه ايسر مطلوب واسهل حصولا من كل
ما طلب آه ومنى انجحت حاجته اذا قضيتها وبناء التفضيل من باب الافعال قياس عند سيبويه
والباء للسببية الآلية اى هو افضى للحوائج من كل ما يتوسل به فيها ولولا ملاحظة الآلية
لكان الخبر حقيقا بتعينه لمبرله لانه افضى للحوائج كلها لكن ربما كان غيره اولى بان يحمل وسيلة والآلة
في

في طلبها والخفية ما تحمله الراكب خلفه واضافتها الى الرجل مجازية لادنى ملابسة قوله واذا
اى قليل نفع عطف على راغبة لا على معمولها اى اذا رغبتها لغساد المخ ... الخبر الى الحالة
الرطبة ايضا لكنه ترك الاسمية قوله او يذكر بنصب عطفا على يكون مع المعنى او براه ذكره فان اراده ذكره
للاحتياط حالة مقتضية لاثباته لا الذكر نفسه واحتياطه مفعول له على طريقة قولك ضربت زيدا تاديبا
وقوله لتنبيه علة للاحتياط او بالقرائن متعلق بالاعتماد على نصبين على الوثوق قوله او للتنبيه
عطف على احتياطا فان حذف اللام مع شرائط النصب غير واجب قوله او زيادة الايضاح ان
المسند اليه يكون واضحا لاجل القرائن لكنه يذكر لزيادة ايضاحه وتقريره في ذهن السامع قوله
كما يكون في بعض الاسماء كاسماء الاوصاف مثل العالم والزاهد والجاهل والفاسق وكالاعلام
اللقبية ككلب وكلثوم والاعلام الاسمية اذ قد يلاحظ فيها المعانى الاصلية كاسد وكلب و فضل
ورجل وجهل وقوله والمقام مقام ذلك اى مقام التعظيم او الاهانة وهذا الشرط معتبر في جميع ما ذكر
مما سبق في المسند اليه وغيره الا انه يشير اليه في بعض المواضع تذكيرا او تاكيدا ولذلك اعاده والفعل
في او يذكر تركا ولو ابدل اصغاء السامع بسماع المخاطب ليشمل البسط موضع لكان اولى قوله فيبسط
بالرفع على انه جزاء اى فهو يبسط وروى بالنصب عطفا على المقدر المنصوب اى او ان يذكر للاصغاء
فيبسط والافتراض انتهاز الفرصة اغتنام الوقت والواو في قوله وكان للعطف على قيل او
للحال بتقدير قد من ضمير له واما نتم الجواب بمجرد عصا لان السوال عن الجنس كما ذكره قيل لكن عندك
فتقول كتاب في كلمة ثم للتراخى في الرتبة وهى عطف على مقدر اى فلم يقتصر على ما هو جواب تام والمعطوف
ثم هو مجموع الافعال الثلاثة في ذكر المسند اليه وزاد فقال والعطف على كان وجه حسن اى ثم تخطى
جواب التام وقيل كان المراد بالسوال عن الجنس استحضار ماهيته بصفاتها لتظهر له المباينة البعيدة
بين المقلوب عنه والمقلوب اليه وتشتد الدهشة الباهرة فلما فطن موسى عم لذلك اجاب بانها جنس من
جنس العصا متصف بما يتصف افراد جنسها من الاتكاء عليها والهش وما ناسبهما فليس
بسط للافتراض الذى ربما يعد جراة في تلك الحضرة قوله ونظره في البسط اى مجرد البسط لا في
كونه للافتراض اذ البسط هنا للالتذاذ ولا في كونه بذكر المسند اليه والزيادة عليه والاصل ان
يقال بالمواظبة عليها اى على العبادة الا انه نزع الخافض وعدى المصدر بالا بعال قوله او لان
الاصل اى الراجح هو ذكره فيمنع جواز الحذف لقيام القرينة يقصد رعاية الاصل اذ لم تعارضه
شى من نكت الحذف قوله او ما جرى مجرى مثل سنذ ... الا كان على السامع والتعريض باسم المسند اليه

لتشرف بجريانه على لسان او لتشرفه بذكر او لتسجيل بحو الصبي نادم الاسد والبصال زيادة
المسره الى المخاطب بحيث يكتسب الباء وتعين كونه معرفا او مؤخرا وكان حق العبارات ان يقال او لماجرى
هذا المجرى لا ان عطفه على المجرور الذي يجوز حذف اللام سابع قوله لان الاصل ولما الحالة التي
تقتضي تعرفه لما كان تعرفه اي كونه معرفة على وجوه مختلفة ذكر اولا الحالة المقتضية لتعرفه على الاطلاق
ثم بين الحالة المقتضية لذكر الوجوه ضبطا للكلام وتفصيلا للمرام وزاد لفظ شكل تنبيها للفائدة بان المسند
على حالها وصفتها معتقدها وهي الاعتداد انها تعد في معارف الناس فانه يقال انا دنا كذا
قوله والسبب في ذلك اي في اقتضاء القصد للافادة الفائدة المعتد بها تعرف المسند اليه وارادة تابع
للمرهن ما تواعم من المصطلح عليها وبالحكم وقوع النسبة لا وقوعها وبلازمه كون المتكلم عالما بذلك
الحكم كما مر وجواب لما محذوف اي لما كان فائدة للحكم او للازمه الذي هو حكم ايضا الخبر فانه الحرفي
الحكم ولا شك ان الاحكام متفاوتة فمنها ما يبعد كخفيته بعد الحكم عن شرائطه ومواقعه ومنها ما تقرب
لقلبها على جوانب متفاوته فمتى كان الحكم بعيد التحقق والوقوع كان بعيد الارتسام في الاذهان فكان اعلامه
للسامع مما يعتد به ومتى كان كخفيته ابعد كان ارتسامه ايضا ابعد فكان تعريفه اي اعلامه افيد فدار
الاعتداد بالحكم على بعده عن كونه معلوما لان الحكم الذي من شانه ان يعلم بادر النفي لا يعتد بها علام
عرفا ومدار بعده عن المعلومية على بعد تحققه في نفسه وبعد تحققه في نفسه بحسب تخصيص طرفيه المسند اليه
والمسند كلما ازداد تخصيصا ازداد الحكم بعدا وكلما ازداد عموما ازداد الحكم قربا وان شئت
منتبها على ذكرناه فاعتبر حال المناقض يتكشف لك ما قررناه من ان بعد تحققه بحسب تخصيص المسند والمسند اليه
ومن ان الاعتداد بحسب البعد وانما نسب البعد تارة الى تحقق الحكم واخرى الى احتمال تحققه تنبيها على
وبتضح مجزوم على انه جواب الامر وقوله ان تخصيص المسند اليه مراد به قد تقرر فيما تقدم ان المسند اليه
اذا كان اخص كانت فائدة الخبر اقوى ثم ان التخصيص مراتب اقواها ان يكون معرفة خصوصا اذا كانت مقيدة
بقيد زائد فظهر ان القصد للافادة فائدة كاملة يعتد بها يقتضي تعرف المسند اليه قوله وهي اي
اقسام المعرفات وانما ترك العطف بين الاخبار تنبيها على ان المجموع بحسب الحقيقة خبر واحد للاقسام
كانه قيل اقسام المعرفات ستة الاسماء وانما لم يعتبر الجزاء لتعدد ولفظ لتعدد المبتدا حقيقة
او حكما وجب ادخال الواو بين العاطف اشعارا بان المجموع خبر واحد فلم يلتفت الى المص لان
اشعار العاطف باستقلال كل خبر اظهر الا ترى ان ترك الواو في حلو حامض اجمل من ادخاله
الذي جوزه ابو علي والتعدد المذكور في علم النحو ان لا يكون المعنى متوغلا في الابهام كنسبة وغيرها
لم

اذا لم يشتهر المضاف لمناسبة المضاف اليه او لمغايرة قوله او لما زاد على ذلك اي كون
المسند اليه احد اقسام المعرف والحصر فيه لم يكن للمسند اليه المعرف ولا احد الاقسام
والتوابع اما جمع بلانه صار اسما موصوف بالحسنة كالحيدر هذا النص او جمع تابع موصوف
كما في نسخة المص هنا وما عدا المعطوف من التوابع تخصيصه للمسند اليه لكنه ادرج فيها تغليبا
او نظرا الى العطف بجملة اي وقد عرف حال الفصل وكونه مخصصا للحكم بالتقدير واما الحالة
التي تقتضي كونه مضمرا اه قوله اذا كان المقام مقام حكاية اي كان الموضع موضع حكاية وتعبير
المتكلم عن نفس المسند اليه قوله انا الذي تجدون في صدورهم معنا مرة غصة في صدورهم لا ترتسم
ولا تؤوب ترك نون الوقاية مع نون الاعراب تجدوني وورد بالضمير الغائب الراجع الى الموصول
ضمير المتكلم نظرا الى اتحاد الموصول بالمبتدا الذي هو انا كما في قوله كرم الله وجهه انا الذي سمتني امي حيدره
ونظيره قوله انت الذي تنزل الايام واحواته المذكور بعده في صدورهم مفعول ثان لتجدون ولا
ارثي حال والصدر بالفتح اسم المصدر ونصب على الحال او على المصدر اي ارثي اصدرا او المرعب اللقب
بشار بن برد لرعثة اي قرطة كانت له في صغره ومن البيت دعوى الاشتهار ولا اخفى على احد مؤكد
للجملة الاولى ودرت اي طلعت وشهرتني او طلعت بلبس اي انا معها تعرف من عرفها
وتحن النار كرم الاحذون اي المشهورون بذلك على ان اللام للعهد او المخصوص بحالها
للجنس اي لا يسد احد على ان تجرنا على خلاف ما اوردنا قوله على ذلك اي شاعر لكونهم بني اعمام اي
نحن مع بينا من نسبة العمومة فرس يناسب تجنوه بتباغض وتحاسد وقد تمكن فيها النزوانية
بحيث لا يقبل اصلاحا كاملا وهو ناكس النوع العظيم اي اعظم شاعرا اي مصلحا للافدام لم
على اصلاحه بحيث نسكم غيبه بل بقي متناخسا اي متنابلا غير مستتر من تشاخست ناسنانه اي اختلفت
قوله ومقام خطاب اي موضع تعبير عن حاضر وخطاب المسند اليه من عدنان حال من المنادي
في النداء من معنى الفعل او صفة للاكارم بتقدير متعلقه معرفة وبنا لدى المجد اي وبا قديم الشرف
كاسامخ في لباب والانام تنزل الايام منزلها اي تمنعها ان تتجاوز طورنا وتظهر جورنا وتمسك
الارض من ان تخسف بما عليها وتضطرب صحح الاشياء بظاهرها اي لكن قد رسامة ورحمة عامة
وقد علموا جملة معترضة اي قد علم الناس ذلك وحسبك المذكور من قوله فجعت بهم صنعة اقوام
وخلق لساخر كان والسمع في الاصل مصدر فاطلق او لان يجمع للجمع وثنا بجمع الواحد اي فجعت فيكم
باقوام كثيرة فجع ملكهم بها وهم بانت بي اسماعا وابصارا اي لم تذهب اسماعنا بسماع نعيهم ولا ابصارنا

معتضى الظ كما فى ضمير الشان من ضمير باب نعم على ما سبق وكذا اذا كان حاضرا ولم تقصد الى نسبة
اليه من هذه الحيثية كقولك الحاكى زيد فقد جاءك فاضل كامل ومع اجتماع هذين الامرين
قد يترك المضمر اجراء على خلاف المقتضى كقولك جاءنى رجل فقال الرجل قوله من البيض الوجوه
اى من السيض وجوههم وبنى سنان بدل او نصب على حيث شاؤا مفعول حلوا اى حلوا ما شاؤا
من الشرف الرفيع المكتسب ومن الحسب الموروث وابو اسحق كنية المعتصم بالله وبدا الصبح استعارة
مكنية وتخييل وطول الكناية عن الاقتدار والوصول الى المطالب العالية وقناة الظهر مجمع فقراته
وقيام القناة استواء القامة وشند او الكامل اى ما بين الكتفين عبارة عن غاية القوة وكمال
الثبات واى نزطيه جلدتها فلحية ومن متعلقة بابيته واللجة معظم الماء والبحر ساحل البحر
قوله عنه مذاهب اى طرق يذهب فيها وتنفصل بها عن المكروه والصبر عليه فكيف لا تجد والم يكن
هناك طرق من تلك الطرق بان قيل لما لزم من كونه محمودا حال الاختيار ان يكون محمودا حال
الاضطرار فضلا عن كونه بطريق الاولى كما يشعر به فكيف لا اجيب بان في حال الاختيار التقاعس
فى التهلكة باختيار فاذا احمد سؤاله لم يكن القاء باليد اولا وايضا كونه محمودا كناية
عن وجوب الذهاب اليه والتعويل عليه قوله عنهن مهرب اى لامهرب عنها سواء دفعا
للتناقض او لامهرب اصلا واراد بكون الصبر مهربا انه بمنزلة المهرب المنجى فانه اذا اطال
النفس تحمل الخطب افضى الى مهرب بحال فانه المهرب المنجى في المال واما الحالة التى
تقتضى كونه علما الخ قوله بعينه اى بلقب بعينه وشخصه احتراز عن النكرة وقوله ابتداء اى
اول مرة احتراز عن ضمير الغيبة والمعرف بلام العهد وقوله بخصه اى لا يطلق على غيره باعتبار
وضع واحد فلا يخرج به الاعلام المشتركة بل سائر المعارف فان قلت المقصود اخراج ما
عدا العلم من المعارف والنكرات فلا حاجة الى غيره قلت نعم لكن في تفصيل القيود
والاحترازات تحقيق لمقام العلمية على وجه ابلغ لا يقال علم الجنس كاسامة خارج عن الضابطة
لانا نقول لا باس ان الكلام فى الاعلام الحقيقية وعلمية اسامة تقديرية لفروع الاحكام قوله
ابو مالك قائم فقرة من قهرت الشيء على الشيء اذا اجبرته عليه لا يتجاوز الى غيره اى هو كريم وعلو همته
لا تظهر حاجته ويشيع عطيته ولفظ الاله منكرا ومعرفا باللام غلب على الذات المعبود بالحق
واما الله فمن الاعلام الغالبة نظرا الى اصله ومن المختصة نظرا الى انه بعد حذف الهمزة لا يشيع
اطلاقه على غيره تعالى والله تعالى بجرى مجرى القسم وجوابه ما تركت صالحهم والباء فى باسم للتعدية

بالبكاء عليهم وانت معى وحدانك لم ترع لنا منهما الا تشاغلا بي قليلا فانه عينا اى
صارمة السبب ذلك لا غابه وراءه والاضافة الى الاسم بعض الابل فاضافته الى الشرى من اضافة
البعض الى الكل والكور جمع الكور مثل فوكل جبل ضخم اى قوى قوم ضخم وسباح جمع جون كعرب
وعرب والجلهة جانب الوادى والجثوم جمع جاثم من جثم الطائر اذا الصق صدره بالارض وهذا البيت
من ابيات لابن الادمية كتبها الى جنبة امامه بعد دعليها ما ارى شانها من الشاق ما جابته
بابيات منها واليها وانت الذي اخلفتنى ما وعدتنى تعدد عليه بخيابانه وحق الخطاب
ان يكون مع مخاطب معين اه قوله ان يكون مع مخاطب معين وذلك لان ضمير المخاطب مع صيغ عام
لكل معين من المخاطبين او موضوع لمعنى كلى بشرط استعماله فى جزئياته المعينة على اختلاف الرايين
فحقه ان يستعمل فيما وضع له او اشترط فى وضعه استعماله فيه واراد بقوله مع مخاطب ان حق الخطاب
ان يكون حاصلا مع مخاطب معين متوجها اليه ولو قال المخاطب معين لكان اظهر فان قد يحصل الخطاب
لا اسند فى المخاطب قد يحصل الخطاب معه ثم يترك اى حق الخطاب تسيلا وذا بالا غير معين قوله كما فى
قلت ان اكرم او احسن يعنى كما انك لا تقصد بهما مكرما او محسنا معينا كذلك في صورة الخطاب
وفائدة العدول عن هذه العبارة الى الخطاب المبالغة في تشهير سوء معاملته كانك احضرت كل واحد
ممن يصلح ان يخاطب فخاطبته بسوء معاملته معه وصورته فى ذهنه وقوله قصدا مفعول له للمنفى فى قوله
فلا نريد اى ترك ارادة المخاطب المعين قصدا وكانه انما قال او احسن مع ان الظاهر واحسن
بالواو ايماء الى ان كل واحد منهما شرط له جزاء على حدة قوله قصدا الى تفظيع حال المجرمين لتفاقمها
وصلت الى غاية الظهور فلا يختص ابحال المجرمين رؤية راء دون راء بل كل من يتاتى منه الرؤية بينه لها
رؤيتها فلا مدخل فى الخطاب برؤيتها وقوله كذا امثاله اى يحمل قوله ولو ترى اذ المجرمون
على العموم يحمل عليه امثاله كثيرة كقوله ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ المجرمون موقوفون
وقد تقصد تعميم الخطاب بحسن الحال كقوله واذا رايتهم حسبتهم لؤلؤا منثورا واذا رايت ثم رايت
نعيما وملكا كبيرا او انما قال او كان المسند اليه فى غير السياق عطف على قوله كان المقام مقام حكاية ثم ان
او مقام غيبة عطف على مقام خطاب لان الاسماء الظاهرة للغيبة ايضا والضابط ان مقام كون
المسند اليه ضمير الغيبة اجتماع امرين احدهما كونه حاضرا فى ذهن السامع وحضوره واما لكونه
مذكورا لفظا او معنى واما لكونه فى حكم المذكور لقرائن الاحوال لفظية كانت او معنوية الثانى ان
يقصد الاشارة اليه من حيث انه حاضر فيه فان لم يكن حاضرا لم يعبر عنه بضمير الغيبة الا اذا اجرى على خلاف
مقتضى

اي حجورا وعلوا او سبلام ذي زيد لكثرته وغلبانه تعذر بذلك عن فراره قوله حال الاسم
ثبت بها الى الطعن غير الاسلوب لان العلم ههنا مضاف اليه في الظاهر والمسند اليه الحقيقة
لان ذكر اليد كناية اي ابي لهب وهذا دعاوى التي بعده خبر قوله والاسم صالح اي العلم
صالح للتعظيم او الاهانة دون غيره من الاسماء اي يمكن ان يعتبر بها عن المسند اليه وصلاحية العلم
لاحدهما باعتبار انه يحسن معناه الاصلي عن شرف وكمال او خسة ونقص فالكنية علم صدر
باب او ام او ابن او بنت واللقب علم يشعر بمدح او ذم مقصود منه قطعا وما عداهما من الاعلام
يسمى اسما والكنى والالقاب المحمودة كابي الفضل والمعالي والمفاخر وشمس الائمة وفخر الائمة
وصدر الافاضل والمذمومة كابي الفضول وابي الشر وابي جهل وقفة وبطة وكرز قوله او كناية
عطف على تعظيم او اهانة ووجه الكناية انهم قد يعبرون من الاعلام المعنى الاصلي الاخر انهم يكنون اولادهم
ويلقبونهم بما يدل على معان مستحسنة تفاؤلا بذلك ومن البين ملاحظة المعنى الاصلي في الكنية قول
الشاعر قصدت ابا المحاسن كي اراه بشوق كان يجذبني اليه فلما ان رايت رايت فردا ولم ار من بنيه
ابا لديه وقول من خاطب من الكفرة الصديق بلا الفضيل فابو لهب معناه الاصلي ملابس اللهب
ملابسة ملازمة كما ان معنى الخبر ملازم للخبر وكون الشخص جهنميا ملزوم لكونه ملابسا للهب الجحيم
فالمنتقل ابو لهب الى الشخص المسمى ولوحظ معه معناه الاصلي اعني ملابس اللهب الجحيم لينتقل منه
الى ملزومه وهو كونه جهنميا وانما قال ابا جهنمي بالتنكير تهويلا كانه قال اي جهنمي وذلك العمل
لا اشتهر بهذا الاسم وبكونه جهنميا صار هذا الاسم والاجلا كونه جهنميا دال انه حاتم على انه جواد فاذا
اطلق على ذلك المسمى وقصد به الانتقال الى وصفه لم يكن مجازا بل كناية ايضا بلا اعتبار المعنى الاصلي
وان اطلق على اخر كان استعارة واذا قلنا ابو جهل وقصدت الى كونه جاهلا فقد اعتبرت المعنى الاصلي
فلم يجعله كناية عنه فتامل فان هذا المقام مما يشتبه على الاوهام قوله او مقام ابهام عطف على مقام
تعظيم ونزك الابهام او ابدالها بالاعلام اولى بالاستلذاذ قوله او ما يناسب كل عطف على مقام احضار
او مقام ابهام وذلك اشارة الى جميع ما ذكره من الامور التي لها مدخل في الاعتبار لانواع المخاطب
المسترة بحو سعد وسعيدا او في المساءة بحو سفاك وسفاح والتنبيه على غباوته بانه لا يعقل عنه
المسند اليه الا باسمه الذي يخصه   واما الحالة التي تقتضي كونه موصولا اه قوله تقتضي كونه اي
كون المسند اليه موصولا اي معبرا عنه بموصول فهي حاصلة اذا ان صح فيه احضاره وتعلقت الجرد الطرفية
مجازا وان المعنى ما يحسن تخصيصه قوله معلوم الانتساب الى المسند اليه اي معين عند المخاطب بالاسناد اليه باعتبار تعينه

عنه

عنه واما الجملة الواقعة صفة فهي معلومة الانتساب الى شيء ما لا الى شيء معين عند المخاطب
الا ترى انها لا تقع صفة الا للنكرة قوله واتصل باحضاره اشارة الى ان المرجح الموصولية تعذر ذكر
المصحح ولا بد منهما في كل حالة لكن قد لا يتفصلى العلة المرجح كما في المظهر والعلم وقد يتفصلهما كما في
الموصول واسم الاشارة وآراد بالغرض الباعث المتبادل الغاية التي تقصد حصولها بارادة
الموصول كزيادة التقرير والايماء الى وجه بناء الخبر والحامل الذي تقدم وجوده على ايراده
كعدم العلم بغير الصلة والاستهجان قوله سواه اي سوى انتساب الجملة اليه قوله فنقول
بالسوء اي مع ما تقول ما قلت جاز ان يجعل تلك الجملة صفة للنكرة فلا يتعين الموصول قلت الكلام
على تقدير كون المسند اليه معرفة والمراد تعيين وجوه التعريف في اختياره المثال الاول معكل
لانه انسب بحرة وفاد في الكل معا دون معلوم بعلم المخاطب بالصلة وتنبه في ان الذي اذا
انتفى علما المتكلم والمخاطب معا في مادة جاز ان يلاحظ اسناد كلاهما او احدهما قوله اولان
يقصد زاد القصد ليندرج مع الاغراض السابقة في كونه حاملا متقدم الوجود على ذكر الموصول
فان زيادة التقرير غاية متاخرة عنه والمراودة مفاعلة من راد يرود اذا جاء وذهب كان المعنى
يخادع صاحبه عما يريد اي خادعه عن نفسه واحتال في طلب مواقعته اياها فيستحق في الحكم
بالمراودة على المراد التصريح باسمها وذكرت الموصول الذي بعده زيادة تقرير ثبوت المسند الى المسند اليه
فان كونه في بيتها وتمكنها من نيل المراد حالة حيا محيا مما يحوج او دتها وهذا ايضا زيادة تقرير
المقصود اعني نزاهة يوسف عليه السلام لان امتناعه منها مع كمال قدرته عليها يدل على طهارة ذيله جدا
وهذا ايضا زيادة تقرير المسند اليه في تعينه لا في زليخا واحراه العرب بحوز الاشتراك
في الاول وارادة الحسن الكامل احتمالا لا يرى الى في بيتها لانه اشارة الى معهودة معينة قوله و
العدول عن التصريح ناظر الى هذا الاستطراد عن التمثيل بقوله وراودته لما سوى بيتها شاهد عدل
بانه مثال للاستهجان وزيادة التقرير معا بقوله كبيرا اي صبرا كبيرا او زمانا كثيرا وان اورد
المصنف تطويلا ومن لطف هذا النوع اعني العدول عن التصريح ما حكيه الشاعر في قوله فالت
لترب معها جالسة في قصرها هذا الذي اراه من قالت فتى يشكو الغرام عاشق قالت لمن
قالت لمن قالت لمن وهو لا الا ابن اخت خالتك وابن امك على المخاطب بسعادة العرف وشبه
المقام المخصص للعام فان كنا نشاء وكل اخاه والاول ساوله وابن خالة اخرى قوله العدل
عن التصريح بنسبة الخافة الى المنكرا راد انه لما لم يصرح باسمه بل كنى عنه صارت نسبة الخافة غير مرجح

بها تبعى لان الكناية ههنا في نفس النسبة والرابعة جعل فيه عطف على يشد به ضار الفخيم وتذكره
للتعظيم ولا محالة بمعنى لا بد من حال يحول اى لا تحول ولا انتقال عن احد الامرين بل هو لازم
قطعا لانه ان كان صادقا في اقراره فقد دخل في ربقة الكذب بالانكار وان كان كاذبا فقد دخل
بالانكار في ربقة التهمة بفتح الهاء وتوسيط لا محالة بين الكذب والتهمة استعارة مكنية ههنا
وكذا الحال في رابع لتوالى المعطوف عليه والظاهر انه اراد تشبيه الحكم بالحكاية
ومع ابن انت وفي اى شغل انت تحسب فكرك تكن هل لك فراغ بال للاستماع قصتنا وحالنا
السؤال سوء ادب على ظاهر ما حمله على مفهومه الحقيقي اعنى السؤال عن المكان واجابت
به غلطا اى انا من حاجر قوله بعيد سحيق اى مكان بعيد في غاية البعد فقد تعجبت في الاشتغال
عنه وفيه نوع سخرية منه لاشتغاله بما لا فائدة فيه ولما اطلع على ما جرى على ما قلنا عليه انكر سورة
غضبه فرحبت وقال خير مقدم ثم دعا له اى اعرست ملتبسا بالموافقة والبنين وزاد في
الدعاء بكون الولد بنيا اى لا بنتا به رضا وبلوغه حد الفروسية قوله الشرط املك عليه
عليك اى وكون هذا مثل يضرب في وجوب المحافظة على الشروط والعهود اى هو اقوى ملكة وتصرفا
فيك منك في بنوحتك اى تجب عليك الوفاء بالشرط قوله على ما يشعر مدى البيض بعض التخمة يعنى
التنصيص هو اوان نبه عطف على قوله اوان يقصد
وهذا هو الغرض الرابع وهو غاية متأخرة عن ايراد المسند اليه موصولا وتقدم ذكره باسلوب
الخطاب كالغرض الاول لبعد ذكر الكل والثالث بصيغة الفعل المبنى للمفعول وفي ذلك اشارة
الى ايراد المسند اليه موصولا واختير لفظ البعيد لبعد العهد عن المشار اليه بتوسط العدول عن
التصريح وقد قرر الوجه بعلة انا نزلنا الخبر لا المسند اليه نظرا الى ظاهر المثالين هو وان الوجه هذا
المحقق لم يوجد في بعض الامثلة المتفرعة على الايماء كقوله ان الذي سمك السماء وان التي ضربت بيتا
مهاجرة وان الذين ترونهم وان الذي الوحشة فدفعه بعضهم بان كله هذا في قوله ثم
يتفرع على هذا اشارة الى ايراد المسند اليه موصولا وهو مرجوح لفظ ثم وذكر التفرع وسم
للتعريض بادعى فساده وقرر ايضا بطريقه الخبر وجهه كقولك عند هذا الفعل على وجه عملك
اى على طريقه وطرز حاله المعنى انه نبى بالموصول مع الا ان على الخبر عليه من اى طريق ومن جنس
من الثواب والعقاب والمدح والذم الى غير ذلك وحاصله ان تأتى بعاقبة الكلام على وجه ينبه الفطن
على خاتمة كالارصاد في علم البديع ولبس اما ولا فلانه يتعين استدراكه لفظ البناء لان الذي لا طرف
واجاس

واحا من تحلفه هو الخبر لا بناؤه واما ثانيا فلان الايماء بهذا المعنى لا يكون ذريعة اى وسيلة
الى التعظيم والاهانة وسائر النكات المتفرعة كما ستعرفه فالصواب ان يفسر الوجه بعلة بناء الخبر اى اسناده
الى المسند او ربطه به سواء علة لثبوت الخبر له في نفس الامر اولا فان الايمان سبب لثبوت الدرجات وعلة باعثة
على اسناده الى الموصول وبنائه عليه وكذا الكفر بالنسبة الى الدركات قوله ثم يتفرع على هذا اى على
الايماء الى وجه بناء الخبر وهو عطف على مقدر يدل عليه ان توهمه اى فيحصل الايماء ثم يتفرع وقوله ربما
جعل ايماء قلبيان الاعتبارات اللطيفة قوله الى التعريض بالتعظيم اى لغير الخبر من المتكلم والمخاطب
نحو الذى رافقك او يرافقك او رافق زيدا حاكم ابنه المتعدد باحد ما على لسوف الاستحقاق اهـ
وباعثه على الاسناد وذكر ما وسيلة الى التعظيم وكذا الحال اذا قلب للخبر وعرض بالاهانة قوله
وهو اى من التعريض بالتعظيم في باب الموصول وانما فصله لانه اكثر من باب المسند اليه وابعاد
التعريض بالتعظيم ههنا من الخبر لا من الايماء اى جعل بعد الحطة الصغرى والكبرى التي تعم العام
عن بابها الكبرى بها وقطاعه شانها قوله وربما جعل ذريعة الى تعظيم شان الخبر افرد تعظيم شان الخبر
عما تقدم لانه لظهوره يتم به الغرض الحاصل من حاق الكلام فلا يندرج في التعظيم الحاصل من
غرض الكلام اى جانبه وربما جعل ذريعة الى اهانة الخبر كقولك الذى لا يعرف الفقه قد صنف فيه وسمك
السماء ليس على البناء البيت بل هو علة حامله على اسناده على ما اسند اليه وبنائه عليه وذريعة الى تعظيم
شان الخبر بناء على ما تشابه انارا لموز الواحد واما كون مدح الصلة يحسن توهم ان الخبر عن الموصول
من جنس البناء فلا مدخل له في التعظيم الا ترى انه لو قيل بنا لنا بيتا الذى سمك السماء كان تعظيم
شان بناء البيت ما فيها بلا شبهة ولا ايماء فيه بهذا المعنى اصلا فالتعظيم ناش من ذكر الصلة
لا من ايمائها الى جنس الخبر وقس على ذلك حال المراتب والمفارقة فان التعظيم والاهانة ناشئ منهما
بعدم الموصول او تأخر وخراب البيت مكان المهاجرة معلول لزوال المحبة عادة لكنه سبب حامل
للاسناد والزوال اليها وذريعة الى تحقيق الزوال ولبس على ثبوته بخلاف سمك السماء اذ لا يدل على
تحقق بناء البيت ولو قيل غالب الغول وقال امراة ضربت بيتا مهاجرة لكان فيه تحقيق الخبر ايضا
وكذا ظن المخاطبين بكون تلك الجماعة اخوانا لهم علة باعثة على اسناد شفاء الغليل اليهم وذريعة
للتنبيه على الخطأ ولو قيل يشفى غليل صدور الذين ترونهم اخوانكم لكان التنبيه على الخطأ باقيا
حاله وكذا ثبوت الوحشة في دار الميت على الاحباب بابا من الرحمة اياه تسلية للمتخلفين وفيه
تنبيه على معنى اخوان الاوداء ابهم تغلل ما توجب تلك الوحشة من حزنهم وتفجعهم ولوازم الموصول

لكان التنبيه على ذلك المعنى بل فيا قطعا عند انتساب ان الاعما بعد الاشعار بجنس الخبر ليس وسيلة
الى تلك المعالى كيف والتنبيه على في سكان قولك الذى يرافعك يستحق الاجلال وقولك يستحق الاجلال
الذى يرافعك سواء وبالغ التعظيم الثانى من ايراد المسند اليه موصولا ثم ان الحصر او رد الكلام
في الجملة الاسمية لكونها على الوضع الطبيعى من تقدم ذكر الذات على الصفة فذكرنا الخبر وانيات
المسند والا فلا فرق بينها وبين الفعلية اى وهى مع التكلف على الاعما وما يتفرع عليه وانما
اطنبنا فى توضيح المقام لتثبت اقدامك فى دفع توهمات الاوهام قوله بيتا يريد بين العزة والشرف وعلم
ذلك البيت اعز اى اقوى واطول من عائم كل بيت وتمييز الكعبة بكونه الجبل لا قائمة جند كسرى فيها
عالت اى اسكنت فى ذكا راغول فطارحى بجميع ذلك الوة البها تزويهم بطنو نهم والغليل ما يجمع
الانسان من شدة الغيظ وحرارة العطش يقال ضرعة اى القاه على الارض قوله وربما قصد بذلك
عطف على الاغراض المذكورة بحسب المعنى اى يقصد بايراد المسند اليه موصولا ما ذكر وربما قصد
ولا يجوز عطفه على قوله وربما جعل ذريعة لانه قد استوفى فروع الاعما بقوله او على صيغ اخر معطوفا
على خطا وايضا كان المناسب لفظ هذا القريب الاعما وانما لم نقل او ان تقصد عطفا على ان تومى
بل غير الاسلوب لان ربما قصد اشارة الى ان ايراد المسند اليه موصولا لهذا صح فى التنوين المذكور
وليس مستقلا بافادة اذ لابد من تقدمه ايضا والمعنى انه قد يقصد بايراد المسند اليه موصولا التنوين
بكون
السامع متوجها ذهنه الى الخبر وذلك بان الصلة اذا اعز باشتوقنا الاسماع الخبر فاخذ الخبر من السامع
مكانة اى يتمكن فيه وذلك لان الوارد بعد التوجه والانتظار اوقع واوخل فى القبول ومتعلقه
بيتوجه ومنتظرا حال من فاعله قال يلمد الشاعرة شوى السقط المراد جره الناس خلقه آدم
من الجماد الذى هو الزاب فقد قال اراد حرتهم فى حجر الاجاد ولان البيت مع قصده بنائها
فيها حسنها قوله وفى بعض الاعتبارات اى المعانى الى تعقبه وتجعل اعراضا من ايراد المسند اليه
موصولا وهم من جاء الطار حول الماء ليقع على الموضع الذى يتمكن فيه من شربه وبلك المعانى كالترغيب
فى قولك الذى حسن فعاله وجمل حاله منتظر على الباب والتنفير كما قال الذى هم خلقه وذم خلقه و
والحث على الترحم كما فى قولك الذى انهب امواله وحب اولاده او على التامل كما فى قولك الذى يأمده التكفر
مثله الفضاء والقدر   واما الحاله الى بسعى كونه اسم اسارة قوله بوساطة الاشارة اليه
لان
حسا وذلك اسما الاشارة موضوعة فى اصلها لان يشار بها المحسوس مشاهدا فان اشير بها الى غير
محسوس او الى محسوس غير مشاهد فلجعله بمنزلة المحسوس المشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية
وله

قوله وانتصب بكونك اى باعث بان علم طريقة الاحضار سوى الاشارة الحسية باعث متقدم لا غاية
متاخرة عن ايراد المسند اليه اسم الاشارة نعم تنبيه المخاطب على ذلك العدم غاية متاخرة عن ذلك الايراد
وكذا القصد المتعلق بكمال التمييز وغيره باعث متقدم واسم الاشارة وان كان بحسب الوضع والاستعمال
متناولا للمتعدد الا انه بسبب قرينة انه بالاشارة الحسية يفيد كمال تمييز وتعيين اذ لا يبقى اشتباه اصلا
بعد الاشارة التى بمنزلة وضع اليد وبهذا المقصود به عند العقل والحس معا بخلاف المضمر والعلم فان
المقصود بهما متميز عند العقل وحده ولذلك جعله بعضهم اعرف المعارف ومن جعل العلم اعرف
نظر الى انه بحسب وضعه الواحد لا يتناول الا معينا ومن جعل المضمر اعرف نظر الى ان ضمير المتكلم
لا يتصور تطرق الاشتباه اليه قطعا فلكل وجهة هو موليها وانت تعلم ان الانسب اتفاقا بعدم اسم
الاشارة على الموصول قوله في واحال عاملها معنى الاشارة او التنبيه وجعله حالا مؤكدة او راعيا
ومن قبيل شيبان حال اخرى من حال من شيبان على طريقة ملة ابراهيم حنيفا والضال والسلم نجران
بالبادية اى موضع كونه من خلص العرب وفصحائهم وكرمائهم منفردا فى محاسنه عن غيره وهذا مثال القصد
الى كمال تمييز قوله بسربال ليس جعل ظلمة الليل سربالا لانه يلبس به الطارق فلا يرى الا بتامل خصوصا
اذا كان هناك غبار والكوماء الناقة العظيمة السنام اى اومى اليها فتلا هذا طارق نحرتنى اى
قتلتنى وجاعلينى فيه رعاية المشاكلة او التفت اليها وخاطبها بذلك على مجرى عاداتهم فى خطاب
الحيوانات قال الشيخ فى تحرى ضمير بحسب انبائه فى الكتابة وهذا مثال الايراد واسم الاشارة حسا للطارق
سواء قوله لا يقيم الضمير به راجع الى المستثنى منه اعنى العام المقدر بحسب المعنى فانه المعلم الذى
دل عليه نعم اى لا يعيم معتم او احد على طلم يراد به وقد يتوهم ان المستثنى منه ضمير مستتر فى يقيم راجع الى احد
والاول لانه بدل منه كما يشعر به عبارة المص فى قوله تعالى ان كان الا صيحة ولا يرى الاما كنهم بالرفع
كما حكى فى مباحث القصر وعبر الحى بحمار اللاشيا المشترك بينهم وكونه ولا يراعيه احد منهم اشار
او لا الى امتيازهما عما عداهما فى صفة الذل اى الهوان ثم بين ذاتيهما ثم اورد اسم الاشارة
لكل منهما قاصدا بذلك تمييزه اكمل تمييز وتعيين ليكون اثبات ما يسند اليه من وجه ذلة بحسن لا يطرق
اليه التباس اصلا والخسف الذل والجوع والرمة القطعة البالية من الحبل والشج الدق والكسر
لا يرثى اى لا يرق له ولا يرحم والمقصود الحث على عدم تحمل الضيم بان هذا صفة الحمار والحماد قوله
احسنوا البنى يقال بنية وبنى بالضم فيهما كرمية ورمى وبالكسر فيهما كجزية وجزى والمراد ما
بنوه من صنايع المبار وكانه اشار بكلمة ان الى ان ابائهم من احسانها المكارم والابتغاء بالعهود
اى المناسب بمقام الاستعمال اذا دون ان فاشار بذلك توجه استعمالها منه

ونونس العقود بحسب ما يحقق من هذه الامور وما يتذر منها واشار باسم الاشارة الى كمال التمييز
قوله او ان يقصد بذلك اى بايراد المسند اليه اسم الاشارة بيان حاله من القرب والبعد والتوسط
داخله في معنى اسماء الاشارة كان هذا البحث لغويا باذكر توطئة لما سيق عليه من مباحث الخواص وان
جعل خارجة عنها يقصدها البلغاء بحسب مناسبة الالفاظ في اللغة والكثرة والتوسط كان من علم المعاني
ثم فرع على ما ذكر وجوه من الاعتبار اه   اى الاصل في اسم الاشارة ان يقصد به كمال التمييز
او بيان الحال ثم فرع على كل منهما ما يناسبه اى فاذا تقرر على ان يقصد به كمال تمييز المسند اليه عند
السامع غاية الانفصال وهذا امر مقصود في نفسه يتبعه وقع تطرق الاشتباه فيما اسند اليه الحكم
واجرى يقصد به كمال التمييز وتوصل بهذا القصد الى قصد معنى اخر يناسبه كاظهار كمال عناية المتكلم
بتمييز المسند اليه لتنوع قد ثبت اعتباره عنده كما في قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون
وكالتنبيه على غباوة السامع اى حمقه في عداد الحيوانات حاله لم يجعل الشيء متميزا غاية التمييز كحيث
شاهده لم يدركه كما في خطاب الفرزدق لجرير في كلمة الهجاء وكذا قصد تارة بلفظ هذا قربه المكاني واخرى
توسل بقربه الى توهم قربه تنبيها للمراتب المعقولة بالمراتب المحسوسة ولما لم يمكن ارادة المرتبة
مع المرتبة كان المعنى هنا بمجرد المناسبة المصححة لارادة المرتبة بخلاف كمال التمييز وكمال العناية
بالتمييز فانهما يجتمعان في القصد مع المناسبة كما عرفت قوله كما قال عالى [illegible] بنظر فان اسم الاشارة
في كلها صفة لمجرد لا مسند اليه او تمييز لا قصد بقربه التحقير فانه يوجد في غير المسند اليه ايضا
ويا عجبا منون اى يا قوم اعجبوا عجبا وغير منون ايضا اى يا عجبي احضر فهذا اوانك وتحقيرها عداه
من اجل افتائه بوجوب نقض الطفل [illegible] الناس عند الاغتسال اى هذا امر نحن اعلم به منه
فكيف تحكم لنا ومثلا تمييز او حالا كما نوا تقولوا [illegible] سمعوا الله بضرب المثل بالذباب والعنكبوت والبعوض
قوله في موضع اخر لا بعد غير الاسلوب لانه تمثيل قوله ومنه فصله عما قبله [illegible] للتمثيل ايضا
اما لاحتمال ان يقصد به مجرد قرب الحيوة بلا تحقير واما لان المشار اليه فيه حقير بنفسه بخلاف ما تقدم
ونظم الآية الكريمة الا لهو ولعب فتقديم اللهو كما في اكثر النسخ سهو وفي سورة الانعام وما الحيوة الدنيا
الا لعب ولهو دون اسم الاشارة قوله وكما في قوله هذا ايضا بنظر وعطف [illegible] حكمه عز وجل
وارادوا الاثلة بينهما [illegible] موضع الحال [illegible] اخرى [illegible] معلوما [illegible] المتقاعس
اى بعد هذا المتقاعس بالرحى اى الذى حصل له التقاعس وهو ضد الجذب لسبب كونه اداء الرحى
مع تكلف التقاعس قالت ذلك منكرة لكونه بعلها قوله وببعده تعظيمه اى وان يقصد بالبعد التعظيم
بانه

بناء على عدم [illegible] ونجعل علو درجته ورفعة محله بمنزلة بعد ذاته فقوله من البعد لقصد التعظيم قوله لا
تلك الجنة اه هذا الكلام [illegible] الجنة في الجنة فهي حاضرة قريبة فتلك للتعظيم وفصله لاحتمال ان
يقال تلك الجنة اشارة الى الجنة الموعودة في الدنيا اى تلك الموعودة [illegible] الكلام
قولنا فذلكن فانه متعين للتعظيم قوله وحلا وتحقيره عطف على تعظيمه اى وان يقصد ببعده خلاف
تعظيمه اى تحقيره والاثانية على معنى انه بعيد في الغاية عن ساحة عز الحضور والقرب قوله او ما لو
ذلك عطف على قوله ان لا يكون [illegible] معكم [illegible] لما ذكر من الامور الداعية الى ايراد
اسم الاشارة وما فرع عليها وهذا المسلك اشارة الى سلك الداعي والتفريع وسد الفصل
اشارة الى فصل كون المسند اليه اسم الاشارة ومن جملة اللطائف الداعية الى ايراد اسم الاشارة
للتنبيه على ان المشار اليه احق بما ذكر بعده لاجل الصفات السابقة كقوله اولئك على هدى
وقول الشاعر فذلكن [illegible]   الا ان هذين المثالين ليس هذا من اخراج الكلام
لا على مقتضى الظاهر ومن اللطائف المتفرعة قصد التعظيم بالقرب بناء على ان اعظم اليه مما يقتضي
التوجه اليه والتقرب منه كقوله تعالى ما خلقت هذا باطلا وان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم
وسيأتي في اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر نكت اخرى بما امكن اجراء بعضها في الاخراج على مقتضى
الظاهر   واما تعريفه بالاسم المعرف باللام اه   قوله بمعنى المعرف باللام اى تعريف
المسند اليه باللام فهو مع ارادة المسند اليه نفس الحقيقة اى مع الاشارة الى حضورها في ذهن السامع
فان معنى تعريف اللام هو معنى الاشارة كما تحققه وقوله عز من قائل [illegible] وبطريق الاستفهام
على صدق مقول القائل هذا الكل حتى مع انه مثال التعريف الحقيقة باللام غير باب المسند اليه وقوله بانه
في الروايات بسبب اخر لدفع توهم ان يتبع الآية يخالف لما ورد في الكتاب والمشهور ان مبدأ
الانس التراب ومبدأ الجن النار ولما روي من ان مبدأ الملائكة الريح فان ريحا [illegible] التوفيق
ثم رجع الى ذكر الامثلة واللام في الرجل والمراة والدينار والدرهم لتعريف الجنس والحقيقة وليس
يلزم من كون جنس الرجل افضل من جنس المرأة ان لا يكون لمرأة افضل من بعض رجال لجواز ان يكون الجنس
الحاصل في ضمن كل فرد من الرجل افضل من جنس المرأة الحاصل في ضمن اى فرد منها مع كون خصوصية
فرد منها افضل من خصوصيات افراده واما قولك الكل اعظم من الجزء فعن الظاهر ان كل واحد
من اجزاء الكل اعظم من جزئه فاللام في الكل للاستغراق وفي الجزء عوض عن المضاف اليه وقد يجعل
اللام في الكل للجنس لكن قصد الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد منه لا بعينه كما [illegible] هو اعظم من جزئه

ولا يصح ان يقال جنس الكل اعظم من جنس الجزء قوله نعم الرجل حمله على تعريف الجنس للمبالغة كانه يدعي
ان جنس الرجل وماهيته الجامعة للمحاسن اوالمساوي المنويه لهذا الجنس يعني ذلك المخصوص
وقد يقال المراد الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد لا بعينه فيرجع الى ما ذكره من ان اللام للعهد
الذهني وسيأتي تمام الكلام في باب الاطناب ان شاء الله قوله ومن تعريف الجنس من فصله
لاحتمال الاستغراق في هذه الامثلة والبيت الاول يشتمل على اربعة امثلة اي جنس الخل جنس الماء
وقوله يدي بيان لوجه الشبه والمعنى يدي خلق الى وبدي جنس الطبل لصاحبه قوله الناس
ارض اي هذا الجنس ضعة حيث كانوا وكل عليهم علو رتبه والكتاب والحكم والنبوة محمولة على الجنس وقد حملت
على الاستغراق اي اتصال اولئك اشارة الى الانبياء وآبائهم وذرياتهم وقد اوتوا جميع الكتب والاحكام
والنبوات على سبيل التوزيع قوله والذئب الخ ومتعلق بقوله تعامل ومن جاء من الماء فهو اذا تاملت
ظرف للذئب لانه في الحقيقة ظرف للطهور وهذا التعريف اشارة لما بتعريف الجنس ويلفظ به مسدر كلا ان
المقصود ان ترك الاسم منكرا اعم معرفا شامل من التعريف وهذا الذئب انما هو بين المنكر وبين المعرف بلام
الجنس اذا اريد به الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد لا بعينه لاجل قرينة يقتضيه ولكن يكون حينئذ للعهد
الكلب الخبز وشربت الماء فان مؤدى هذا المعرف هو مؤدى المنكر وهو الفرد المنتشر كما تقول اكلت
خبزا وشربت ماء والفرق هو ان في المعرف تنبيها على كون ماهيته ذلك الفرد معلومة وليس في المنكر منه
الا شايع والتعريف الجنسي انما هو بهذا الاعتبار وهو المسمى بتعريف العهد الذهني واذا قصد
بالمعرف بلام الجنس الماهية من حيث هي كما في الاشياء التي يراد بحديد بها او اجراء الاحكام على ما يشبهها
فبين المعرف والمنكر بون بعيد لان المراد بالمعرف الماهية من غير ان يلاحظ معها وجودها في ضمن
من افرادها وبالمنكر فرد ومنها مفهوم نعم المصادر التي ليس فيها شائبة الوحدة كرجعى وبشرى يتحد مؤدى
معرفها ومنكرها وهو الماهية من حيث هي الا ان المعرف اشارة الى حضورها دون المنكر فكما يجوز
ان يعامل المعرف اذا اريد به الفرد المنتشر معاملة المنكر كما هو المشهور ينبغي ان يجوز ذلك في هذه
المصادر قوله يعامل معرفة كنه معاملة غير المعرف اذا وان هذه المعاملة جائز اذ يجوز انضمام ان
يجعل هذا المعرف مبتدأ وذا حال كسائر المعارف قوله على اللئيم لم يرد به لئيما معينا اذ ليس
اظهار مكلفه الظلم ولا الماهية من حيث هي بعدمه المرور ولا الاستغراق بل الجنس من حيث وجوده
في ضمن بعض افراده والمعنى ولقد مررت على لئيم من اللئام فعدل الى المعرف للاستمرار وثباته بالحال
الى المخصوص بعطف الجمل قوله لذلك اي ولكونه بمعنى لئيم يقدر تسمى وصفا لا حالا والمراد ان
ذلك

ولكن صح للعدول الى الوصف لا انه مرجح الوصفية على الحالية بل المرجح ان جعله وصفا اي على اللئيم
عادته المستمرة يسبني يعنى المعنى وادل على ان جعله مبتدأ للمرور ولكانه قال امر دائما
على لئيم مواظب على ان يسبني فلا ينفعه قوله لا يعنيني اي لا يريدني بل يعتد بغيري ولا يهمني الاشتغال
به والاستماع منه قوله اي للمعرف الذي عومل معاملة المنكر غير نظير اي له نظائر كثيرة والمراد
الامثلة او للقول على اللئيم يسبني نظائر اي اشباه كثيرة في القران كقوله تع كمثل الحمار يحمل اسفارا
وقوله الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون فنج الكبان ان يحمل صفة
الحمار ولا يستطيعون صفة للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان وفيه ان غير المغضوب
صفة الذين انعمت عليهم اذ لم يقصد بهذه المعرفات شيء بعينه ومن ههنا اعلم ان الموصول كالمعرف
باللام في هذه المعاملة قوله او العموم والاستغراق عطف على نفس الحقيقة اي او اريد بالمسند اليه
بل بتعريفه باللام عموم الحقيقة لافرادها ولما كان العموم قد يطلق على التناول على سبيل البدل
عطف عليه الاستغراق تعيينا للمراد وانما جعل تعريف الاستغراق مقابلا للتعريف الجنسي بناء على ما
هو المشهور وسيحقق اندراجه مع العهد الذهني تحت التعريف الجنسي الا انه انما يهمنا الى
اندراج الذهني تحته لكونه اظهر فلم يجعله قسيما على حدة وقرينة الاستغراق ان الانسان ورود الاستثناء
وفي المثالين الاخيرين صحة ورود وحاصله ان اللام في السارق والسارقة موصول وعموم الحكم
مستفاد من علية السرقة والسحر قلت ان سلم كون اللام موصولا فهذا الموصول في حكم المعرف باللام
ولا شك ان صحة الاستثناء اي بعدد براد بدل على عموم اللفظ مع قطع النظر عن العلة لا يقال اذا كان
الساحر عاما وقد وقع في حيز النفي وجب ان يقصد به نفي العموم لا عموم النفي لما اشتهر من ان النفي
متوجه لا قيد الكلام لانا نقول ليس في كل الا اي لا عموم قوله لا تحب كل مختال
فخور والسر انه ان اعتبر قيد العموم في الكلام اولا ثم دخول النفي عليه ثانيا كان النفي واردا على القيد
نافيا للعموم وان عكس كان القيد واردا على النفي مفيدا العموم نفيه والتعويل ان يعين
احد الاعتبارين على القرائن قوله او كان المسند اليه حصة معهودة من الحقيقة عطف على قوله اريد
بالمسند اليه نفس الحقيقة وانما لم يقل او حصة معهودة لتكون عطفا على نفس الحقيقة او العموم شعارا
بان تعريف العهد قسم مستقل من التعريف مقابل لتعريف الجنس ليس كالاستغراق مندرجا في التعريف
الجنسي قوله كما اذا قال الخ قال فيه تنبيه على ان الحصة المعهودة من الحقيقة قد يكون فردا او قد
يكون اكثر وعلى ان معهوديته الشيء قد يكون باعتبار كونه مذكورا في كلام شخص اخر وقوله تع في السحرة

اشارة الى جميع المذكورين لقوله بكل سحار عليم ولا شك ان هذا الجمع حصة معهودة من جنس الساحر فليس
في السحرة استغراق ولا حقيقة وليس اللام فيه اسما موصولا وان كان صيغة اسما لكن نقل الصفات الى بعضها
المذكورات الصفات التي صارت بمنزلة الاسماء ولئن سلم فنقدر انه في حكم المعرف باللام قال قلت اذا قلنا مثلا
كل عدد اما زوج واما فرد فالاعداد غير خارجة عنهما كان العهد والاستغراق محتملين للفظ الاعداد
بل اذا قصد بلفظ الاعداد استغراق الافراد فلا حاجة الى ملاحظة كونها مذكورة حتى يكون معهودة
ثم ان يكن اجتماعهما اي الحصة المعهودة من الجمعية لا يصدق على جميع افرادها قطعا فلا يجتمعان
اصلا قوله فيعصى ويعود الرسول نبه بايراده على ان التعريف باللام لا يختص بالمسند اليه وكثيرا ما يورد
الامثلة من غير الباب الذي هو فيه تنبيها على عدم الاختصاص فيقال بل الامثلة المحالة الجارية في
غير هذا الباب ايضا فلا حاجة لتاويلها بما يرد خلال الباب قوله وبعرف ما ذكرنا من افادة
اللام الاستغراق او العهد بذكر في النوع الثالث ذكر هنا كان القول بافادة اللام التعريف
الحقيقة والاستغراق مشكل ثم حتى كيف افادتها ايضا بان اللام موضوعة للعهد فكان الاولى
ان يذكر بهما تعريف الحقيقة ايضا واما الحاله الى عطف التعريف بالاضافة قوله بتعيينه
التعريف بالاضافة اي تعريف المسند اليه بالاضافة وقوله لانه احضاره اي بعينه متعلق بطريق التعيينه
من موصل واصلا مصدر مؤكد لانتفاء الطريق او حال من طريق اي انتفى طريق سواها انتفاء كليا او
انتفى منتفيا بالكلية قوله ان لم يكن عندك منه اي من الغلام شيء من طرق التعبير عنه سواه اي سوى
انه غلام زيد او لم يكن عند سامعك شيء سواه وقيل كذلك لان النسبة الاضافية يجب ان يكون
معلومة للمخاطب ولا شك انه تصح ان يتم صلة بانه يعرف ان النسبة على في كلمة فيقال الذي
هو غلام زيد فيرجع الى ان الاضافة اخصر قوله طرق سواها اخصر اي لم يكن عند المتكلم طريق اخصر من
الاضافة يفهم منه عرفا ان الاضافة اخصر الطرق الحاصلة عنده واحضاره بعينه ويمكن ان يحمل
سواها احسنا من طريق اخصر فيدل على ان الاضافة اخصر الطرق فقوله هواي اي هوى ومحبوبي
اخصر من الذي اهواه والهائمين جمع هائم بمعنى حذف احدى اليائين وعوض عنها الالف المتوسطة
مصعد اي مبعد من اصعد في الارض اذا ابعد فيها جنيب اي مجنوب مستتبع يقال لكل تابع منقاد
جنيب يريد ان حبيبي اي نحو اليمن وجسمي مقيد بمكة فاختار الاختصار لعدم الادلاح الى بسط
الكلام قوله او لانه عطف على ما تقدم بحسب المعنى اي تعريف المسند اليه بالاضافة اما لانتفاء طريق
سواها او للاختصار او لانه اي الاضافة حصول مطلوب اخر سوى الاختصار وقد يقال هو عطف على منه
لم

لم يكن عطفا على ظرف ان الحالة المقتضية للاضافة حاصلة متى لم يكن طريق او حاصلة لان في اضافته فيه
ان اللام ظاهرة في الحال فاللام للعطف على الزمان قوله مثل ان تغير بالنصب عطف على بدل من حصول او حال
من مطلوب اخر وبالجر على انه صفة له قوله او الاولى عطف على المتعذر وترك فاعل لم يسلم اعمال اسم التفضيل
في الفاعل الظاهر دون الشرائط المعتبرة في مسئلة الكحل فيكون شاذا وجاز ان يكون الاولى تركه جملة اسمية
معطوفة على صلة اللام في المتعذر نظرا الى المعنى كانه قال على التفصيل الذي تعذر او الاولى تركه ويلزم
جعل الاسمية صلة اللام على وجه التبعية قوله لجهة من الجهات كضيق المقام لعدم الفرصة او اداء التفصيل
الى ملال السامع ونحوه بذكر اسمائهم على تفصيل او كراهة سمع او صلاحه لنظر وكاستحياء ان التصريح باسمه
الفعل الشنيع لو صرح اسمائهم واقتضاء التفضيل تقديم بعض على بعض فيورث عداوة او اذى خاطر
قوله ينوطهذا من قبيل المتعذر عادة لان المراد القبيلة ويوم اللقا معمول معنى التشبيه المستفاد من
كانهم والقبيل الاجنبي وخفاء ما سبق مشهور والاسد اذا كان في الشبل اي ولده كان اشد مغالبة
ومدافعة قوله او للاولية ما ترك تفضيله للاولوية اذا المراد اشخاص معدودون والمعنى انهم لم يتفقوا
بموت ابيهم عن مغ عزمهم وانهم لا يستحيون كسر الاعراب ترك تفصيلهم احترازا عن تقديم بعضهم على بعض
وعن التصريح باسامي الاناث الداخلة فيهم وجارية ام جنبه قوله ومن لم يصرح باسماء قتله اخيه من عار
ولم يفصلها لانه يورث تأكد العداوة والميم مرخم اميمة اسم امرأة كانت تلومه على ترك الانتقام فدفع
لا تمتها بان الانتقام منهم يعود بالمضرة اليه لان عزة الرجل بعشيرته قوله فيما بلغنا يسبح ترك فيه التفصيل
لان مقصود التفضيل باعتبار كثرة العدد المعلومة من يسبح وهي تتسع التفصيل وايضا الاخبار
بسبح عن المفصلين يكون لغوا وايضا يستهجن التصريح ببعض اسامي النبات كالكلب وكلاب ونحو
وقال او لانه نظرا الى النبات بل التباين بالاحياء ثم عاد الى بيت قوله وسل ان يتضمن اي الاضافة اعتبارا
لطيفا منسوبا الى المجاز كما في الاضافة لادنى ملابسة فان الجهة التركيبية في الاضافة اللامية موضوعة
للاختصاص الكامل المصحح لان يخبر عن المضاف بانه للمضاف اليه فاذا استعملت في ادنى ملابسة كانت مجازا
لغويا لا حكميا كما توهم لان المجاز في الحكم انما يكون بصرف النسبة عن محلها الاصلي الى محل اخر لاجل ملابسة
بين المحلين وظاهر انه لم يقصد صرف نسبة الكوكب عن شيء الى الحقيقي الى واسطة ملابسة بينهما بل نسب الكوكب
اليها لظهور جدها في تهيئة ملابس الشتاء بسبب تيقظها في ترائيها التغزل لها في زمان طلوعه الذي
هو ابتداء البرد فجعلت هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص الكامل وفيه لطف قوله اذا قال فيه
الشتاء وان احدثنا الان اي للمضيف وقد اضافه الى الضيف لملابسة اياه في ترتيبه وفي حصل منه

الملابسة بمنزلة الاختصاص الملكي مبالغة في اكرام الضيف ولطف والسائل في ابي الصاحب وادبه
اللبس واضيف لا لى انا الملابسة اياه بكونه فيه فصح ايضا اضافة لادنى ملابسة اي اذا جاء الضيف
حسبي غرث حال المضيف احلف بالله حلفة واللام في لتبغن جواب القسم والباء مفتوح بتقدير النون الخفيفة
اي لتبعدن فانا ايكل عني ولتجعلنه في شيء منكل الطعام تحتاج الى من يطعمه وقد روي بكسر اللام على تقدير ان
وليس شيء من هذين لمضاف مسند اليه فكان الاولى تغيير الاسلوب الا انه ترك تغيينا في ايراد الامثلة الحاضرة
عن الباب قوله ومثل ان يتضمن نوع تعظيم اي للمضاف اليه او المضاف وغيرهما باعتبار كالمالكية والمملوكية
والمصاحبة في الامثلة الثلثة المذكورة ومثال تحقير المضاف اليه ضارب زيد بالباب ومثال الاخرين مذكور في
الكتاب قوله او غرضا عطف على نوع تعظيم وذلك كالتحريض على اكرام المضاف في قولك صديقك بالباب او عكسه
وهو كل عذر كن يسلم عليك والاستعطاف في قولك اسيرك يحتاج البكا والابتهاج والتحزن في حبيبي شقي
واما الحالة التي تقتضي وصف المعرف فهي اذا كان قوله يقتضي وصف المعرف اي ايراد نعت للمسند اليه
المعرف فهي اذا كان فكل النعت مبينا للمسند اليه كاشفا عن حقيقته فالوصف في المثال الاول الجسم عند
المعتزلة كاشف عن حقيقته وفيه ايضا اشارة الى علة الحكم اعني الاحتياج الى المكان فارغ يملؤه الجسم لا بما
هناك وفي مسئلة ليس شيء منها كاشفا الا انا نقول الوصف في الاصل مصدر فجاز اطلاقه على المتعدد
مثال المجموع وصف كاشف وايضا تلك الثلثة بمعنى الممتد في الجهات فقد قال الكاشف بمعنى الطويل
الممتد بمعنيه اي العريض والعميق والوصف في المثال الثاني كمثل وجه تلبية الكشف والمدح والتهيبي
وذلك لان المتقي ان حمل على معناه الشرعي اعني الذي يفعل الواجبات بامرها ويترك السيئات منها فان كان
الى طرح سلا بذلك المعنى كان الوصف كاشفا وان كان عالما كان مدحا وان حمل على ما يقرب من معناه
اللغوي اعني المجتنب عن المعاصي كان الوصف مخصصا قوله بابرها اي بتمامها والابر في الاصل الغذا الذي
يتغذى به الاسد فتعال بتلك بابره اي جميع امره قوله وتجنب الفواحش والمنكرات عن آخرها اي عن جميعها
والتعدد متجاوزا آخرها الا انه ضمن التجاوز معنى التباعد فعدي بعن اي متباعدا عن آخرها بالتجاوز وفيه
مبالغة ليست في تعدد متباعدا عن آخرها وليس المقام مما يتوهم فيه انه من تجاوز عنه اي عنه لكن المعول
المعنى اجتنابا ناشيا عن آخرها وذلك انما يكون اذا بالغ في الاجتناب آخرها ويؤيد قولهم جاؤا عن
آخرهم والتاخير ما زاد قبحه قوله كانه حده شبهه بالحد ولم يجعله حدا كالاول لان بعض اجزاء مفهوم
المتقي مذكور التزاما وبينهما فرق آخر وهو ان الاول من قبيل كشف الحقايق العينية والثاني من كشف المفهومات
قوله وجه اللطافة ههنا في العدول عن العبارة الظاهرة اعني الذي يفعل الواجبات بامرها ويجتنب المنكرات
عن

عن آخرها الى هذه الذي يؤمن ويصلي ويزكي فوايدا الا ان الحسنات كلها اساس ومنشا اي
اصل لنصب بي فيه لا يستغني عنه شيء منها اصلا وهو شرط لصحتها اعني الايمان الذي هو انقياد
الحسنات قلبية وقالبية وهذه اشارة الى الانحصار من القلبية على الايمان ومن الاخرين الصلوة
والزكوة بنيتها على انها اصول وما عداها منطوية تحتها الرابع الاشارة بترتيب ذكرها على
تفاضلها الحاصل الايمان الى ان صاحبه من العبادات البدنية يستتبع ترك السيئات وفي قوله اي
العبادات دلالة على ان الصلوة والزكوة وان كانا اصلين يتبعهما ما عداهما لكنهما ليسنا
شرطين لصحة فان الامام قد يستغني عنها بعد الولادة بخلاف الاساس قطعا وذكر الثاني عطفا وفي
ذكرها اساس الحسنات قوله ونظيره اي نظير قولك المتقي الذي يؤمن ويصلي ويزكي فصله عما تقدم لان
الموصوف هنا ليس مسندا اليه واما فائدته تنزيل الوصف منزلة الكاشف اي الكشف لا في كونه كاشفا
على الطف وجه ولم يقل كون الوصف كاشفا لان الكاشف المطلق هو الحد وقد عرفت ان وصف
المتقي منزل منزلة الحد فالوصف هنا قول اوس ايضا منزل منزلته قوله الالمعي اي للموصوف وعلته
للمجرى اي فيه ضمير للوصف كرايت والالمعي بالرفع على انه خبر ان في البيت السابق اعني قوله ان
الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا او بالنصب على المدح وخبر ان قوله فيما بعد حسبه
ابيات اودى هلك يعني الاشارة من امر لم يحاول البدعا وصف الالمعي هو الذكي المتوقد
بما ينكشف معناه بادنى التفات وهو انه يصيب ظنه كانه راى المظنون او سمعه اودى اي هلك
والاشارة الحذر والبدعة الامر الغريب اي لا يتبع طالب الامور الغريبة الحذر من امر كائن لا محالة
قوله حكي عن الاصمعي قيل بدل على كون الوصف كاشفا للالمعي قوله وهما يواخ اي مناسب قول اوس
فصله عنه لكون الموصوف نكرة ولاحتمال ان يكون جزوعا ومنوعا صفة لهلوعا بل حالا مثله وعلى التقدير
مجموعها بمنزلة الكاشف للهلوع قوله عن احمد بن يحيى هو ابو العباس ثعلب اي حكي عنه هذا الكلام اعني
قال الخ قوله او مدحا عطف على قوله مبينا له اي كان الوصف مدحا للمسند اليه قوله او كما اذا قلت
الاولى ان يقال او كما قلت لانه عطف على قولك سورة عليك كلام في اذا اعني والمراد بالمتقي ههنا المعنى
الشرعي ايضا الا انك بنيت الكلام على انه معلوم للسامع وذكرت هذه الامور مدحا له وخصصتها
بالذكر اظهارا لفضلها على غيرها لا كاشفا عنها لما عداها كما في صورة الكشف بل لاجل المدح وحدها
قوله زيادة تخصيص وذلك لان الموصوف معرف ففيه تخصيص قطعا فعند الوصف تحصل زيادة تخصيص اي
توضيحا بازالة الابهام وفي قوله مفيدا اشارة فائدة الكشف والمدح اشارة الى ان التخصيص اي التمييز

وجدی الوصف الكاشف والمادح ايضا لكن المقصود منه كل احدهما الا بجرد التخصيص كلمة الصفة المخصصة
ولم نذكر الذم اختصارا او لرواية بدل المتقي المجتنب عن المعاصي اراد بالمعاصي المنهيات لتعلق النهي بها
مع تحريم جزاء ترك الواجب منهي عنه ضمنا فلا يدخل في المعاصي بالمعنى المذكور فلا يرد ان المجتنب عن المعاصي كلها
يكون آتيا بالواجبات على حرمة فلا يكون الوصف مخصصا واعلم ان صاحب الكشاف ذكره هذا التعيين
هذه الوجوه الثلاثة ونقلها المصنف الى المثال المذكور لتكون من باب المسند اليه وقوله كان ما تعلق عطف
على كان الوصف مبينا اي الحالة المقتضية لوصف المعرفي اذا كان الوصف مبينا او مدحا او كان
ما تعلق بالوصف من البيان والكشف والمدح والذم والتخصيص والتاكيد مطلوبا ولما ترى من
مقصوده الكشف ههنا اثبات مطالب ثلثة بين كلا منها بتقديم العلة على الحكم ليتقبله الذهن حال وروده
عليه بلا توقف الاول ان الوصف حقه ان يكون معلوم الثبوت للموصوف عند المخاطب قبل جعله صفة له
وذلك لان المقصود بالوصف تمييز المخاطب الموصوف عن غيره بالوصف فلا بد ان يكون معلوم الثبوت للموصوف
عنده لاستحالة ان يميز شيئا عن شيء بما لا يعرف ثبوته له بخلاف الخبر اذ حقه ان لا يكون معلوم الثبوت للمخبر عنه
عند المخاطب لهذا قيل ان الصفات قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها صفات نعم يستثنى كان
في اصلها ان يكونا معلومي الحق للموصوف والمخبر عنه عند المتكلم فان قلت قد يقصد بالوصف المدح او غيره
دون التمييز فلا يثبت المدعي كليا قلت الاصل في الوصف هو التمييز لكن ربما يقصد به معنى آخر مع كونه حاصلا
ايضا كما بينا اشارة اليه ذلك آنفا واما فانه يمكن ان يتوصل الى العلم بالمعدومات غير كاف في حصول
المطلب لا بد من التامل والنظر وقوله لما ترى متعلق بيمكن والضمير فيه لما ترى للمطلب الثاني ان حق كل وصف
ان يكون ثابتا في نفسه وذلك لان تحققه للموصوف فرع على تحققه في نفسه فان قيل لا يلزم من كونه معلوم التحقق
للموصوف عند السامع والمتكلم ان يكون متحققا له حتى يلزم منه تحققه في نفسه لجواز ان يكون اعتقادهما غير مطابق
للواقع قلنا الكلام على تقدير مطابقة ذلك الاعتقاد فنقول يلزم من تحققه للموصوف تحققه في نفسه وان كان اعتقاد
فيه له يستلزم الاعتقاد بتحققه في نفسه لا تحققه في نفسه واما فانه ثابتا متحققا تنبيها على الثبوت
والتحقق بمعنى واحد وذلك لان الثبوت عند المعتزلة اعم من الوجود فلا يرد عليهم النقض بالاوصاف الاضافية
والاعتبارية التي لا وجود لها في الاعيان كالابوة والبنوة والعمى لجواز ان يقولوا انها ثابتة في انفسها
وان لم تكن موجودة ولما كان هذا الحكم متفقا ولا للخبر ايضا عممه فقال واحق كل ما تقصد اي من الثبت
علمك ان حق كل ما تقصد ثبوته للغير سواء كان بطريق الاعلام والاخبار كما في الخبر او بطريق الاشعار
والاحضار كما في الوصف ان يكون في نفسه ثابتا لما علمت من كون الثبوت للشيء فرعا على تحققه في نفسه وزادها

نبوته

نبوته عند المتكلم حيث قال وعندك لان قصدك ثبوت شيء لغيره وحكمك به يستلزم علمك بثبوته له وهو يستلزم
لعلمك بثبوته في نفسه فلخص من ذلك كله ان الشيء اذا كان ثابتا لغيره وجب ان يكون ثابتا في نفسه وانه اذا
قصد اثباته لذلك الغير فان كان بطريق الوصف وجب ان يكون ثبوته لذلك الغير وثبوته في نفسه معلومين للمتكلم
والمخاطب وان كان بطريق الخبر وجب كونهما معلومين للمتكلم وحده ثم ان معنى قوله كل ما تقصد ثبوته للغير كل
ما يمكن ان تجعله وصفا او خبرا ومعنى قوله حقه كذا انه ان يكون ثابتا في نفسه كذا او وجوبا في القضية المثبتة ههنا انتهى
كل ما يمكن ان تجعله وصفا او خبرا يكون ثابتا في نفسه عندك لا بالحال ينعكس عكس النقيض على طريقة المتقدمين
كل ما لا يكون ثابتا كذلك اي في نفسه عندك لا يمكن بل يمتنع منك جعله وصفا وكذا جعله خبرا ايضا وقوله
او محقق اشارة الى انه لا فرق بين العبارتين وتمهيد لتحقيق ان المستحيل يمتنع اتفاقا الحكم عليه اصلا وقد
يوصف بصفات ويحكم عليه باحكام صادقة كقولك المستحيل الذي لم يعقل امتنع الحكم عليه ولا يمكن ان يقال
تلك الصفات والاخبار ثابتة في انفسها بحسب الخارج واما الثبوت الذهني فهم لا يقولون به وقوله اذ المستحيل
اشارة الى سند كلامه وهي ان مشايخ المعتزلة قسموا الاشياء الى الذات والصفة وعرفوا الذات بما يصح
ان يعلم ويخبر عنه وزعموا ان الصفة لا تعلم والاشكال لذات في المعلومية وما يترتب عليها من صحة الاخبار
فيدخل في حد الذات فرد عليهم بان ما بيناه من كون الوصف النحوي معلوم التحقق لغيره وفي نفسه يدل على ان
الصفة المقابلة للذات معلومة ايضا فان قولك عالم مثلا معناه شيء له العلم فالشيء هو الذات ومع
له العلم هو الصفة عندهم فاذا جعل عالم نعتا كان ما يندرج في مفهومه معلوما ايضا فالصواب ما ذكره ابو الحسين
من ان الصفة تعلم تبعا لا اصالة وتحقيقه انهم وجدوا النسب التي تجعل آلات لملاحظة اطرافها احوالها
بحيث لا يمكن الاخبار عنها من حيث هي ولا العلم بها على الاستقلال فسموها صفات وما عداها ذوات
فالصفة معلومة تبعا حيث تجعل آلة لمشاهدة غيرها كالمرآة للصور التي تشاهد فيها وهو المراد
من المعلومية لا يترتب صحة الاخبار اذ لا بد للمخبر عنه من ان يكون ملحوظا في نفسه فلا يلزم اندراج الصفة
في حد الذات وقوله اذ الموضوع متعلق بنفسه وان كذب فاعل عسى وكذب الخبر عبارة عن الغوية
والخطط عن الدليل وقوله وان تحقق عطف على ان كذب يريد ان الموصوف والمخبر عنه حقهما ان يكونا ثابتين
في انفسهما لانه لما ثبت لهما ما هو ثابت في نفسه وثبوت الشيء لاخر فرع ثبوت ذلك الاخر في نفسه فان قلت
لا حاجة في هذا الانتفاض الى ما تقدم قلت نعم لكنه نظرا الى ما تقدم تحقق ان ثبوت شيء لغيره فرع ثبوته في
نفسه تحقق ايضا ان ثبوته لغيره فرع ثبوت ذلك الغير في نفسه ان هذا وما الا ترى انهم جوزوا
كون المحمولات الخارجية معدومة فيه كالعمى ولم يجوزوا ذلك في موضوعاتها ثم لعلك ان الطلب سعاه

هذا هو المطلب الثالث وهو ان الجملة الطلبية يمتنع ان تجعل وصفا او خبرا او آثما او رد لفظه ثم لان الانشاءات
هذا المقصود لا يتم بما ذكره ههنا وحده بل مع ما تقدم من كون الوصف والخبر ثابتا عند المتكلم قوله كما
سيأتيك كل ذكر في قانون الطلب فانه ذكر هناك ان الطلب يستدعي مطلوبا لا محالة ويعلم منه ان الطلب
يستدعي تحصيل شيء والا لما استدعى مطلوبا كذلك وذكر ايضا انه يستدعي ههنا هو المطلوب ان لا يكون حاصلا
وقت الطلب ويعلم منه انه يمتنع تحصيل الحاصل والا لما استدعى ان يكون مطلوبه غير حاصل وقت الطلب
ولو ترك الحوالة واعتمد على شهادة البديهة بان الطلب سعي في التحصيل وان تحصيل الحاصل محال لكان اولى
قوله مثله بدل من مطلوبك اي تعلم ان مثل مطلوبك وفيما كان عندك لجواز ان يكون المطلوب ثابتا في نفس الامر ولا تعلم
الطالب بطلبه واذا لم تكن ثابتا عندك لم تتمكن من ان تجعله وصفا او خبرا ولقائل ان يقول مدلول
الكلام الطلبي هو الطلب الثابت في نفسه لا المطلوب الذي هو ليس حاصلا معه فالصواب ان يقال الوصف
يجب ان يكون معلوم الانتساب الى الموصوف عند السامع قبل ان يجري على الموصوف والطلب لا يعلم المخاطب
الا بالكلام الصادر عن المتكلم الدال عليه وكذا سائر الانشاءات فلا يصح شيء منها وصفا الا بتاويل واما
الخبر فلا يجري فيه ذلك والتمسك بان الخبر يحتمل الصدق والكذب والانشاء لا يحتملهما غلط نشأ من اشتراك
لفظ الخبر بين خبر المبتدأ وما يقابل الانشاء وقد استدل المصنف على ذلك بان الخبر يجب ان يكون ثابتا في نفسه ومدلول
الكلام الطلبي ليس كذلك فقد ظهر لك بطلان مقدمته فزعم بعضهم انه يجوز وقوع الانشاء خبرا للمبتدأ
بلا تاويل والمشهور هو التاويل وذلك لان خبر المبتدأ يجب ان يلاحظ من حيث انه حال من احوال
المبتدأ ونسب اليه سواء وقعت النسبة بها او استفهم عنها ولا شك ان نحو اضرب في قولك زيد اضربه ليس
من احوال زيد اذا اجري على ظاهره كما في قولك اضرب زيدا واما اذا اول بمقول في حقه اضربه على معنى
انه يستحق ان تؤمر بضربه فقد صار ملحوظا من حيث انه حال لزيد وفيه مبالغة يعرى عنها قولك اضرب زيدا
لانك امرت بضربه وانزلت بانه مستحق لذلك وقس عليه نحو قوله بل انتم لا مرحبا بكم واما مثل اين زيد
ومن القائل فليس مما نحن بصدده لان الاستفهام ههنا داخل في الحقيقة على النسبة بين المبتدأ المذكور
والخبر المقدر لا على الخبر وحده قوله وكذلك لا امتناع من وقوع الطلب وصفا او خبرا او قوله تسمعنا نقول كقولك
سمعت زيدا يقول فيقول اما حال اي سمعته قائلا والمعنى سمعت قوله قائلا واما بدل بتاويل المصدر اي
سمعت قوله وقد يتوهم انه ثاني مفعولي سمع والمذق اللبن الممزوج بالماء وقوله اي يحمل تشبيه لقوله مقول
عنه اي لا بد ان هذا القول مقول عنده كيفما بل تقديرا على معنى ان المذق يحمل انه على ان يخاطب عند
المذق اي من يحضره بذلك القول وحاصله جاؤوا بمذق لونه لون الذئب الا انه عدل عنه للمبالغة كانه قيل بحيث
من

من رآه قال الصاحبه هل رايت الذئب قط اللبن لونه مثل لونه لفظة قط لاستيعاب الازمنة الماضية
والكلام فيه لا يراد به متعلق بيحمل والضمير للمذق والمراد انه شابه في تغير لطف السواد والسمرة بالنقع اللبن
الرقيق وتشبه اللبن لرقته بالماء قوله وقوله مثل زيد اضربه اي وتسمعنا نقول الخ مثله انه محمول واما قد رايتها
مثال وفي البيت مقول للاشعار بجوازه ايضا من قوله ونتبر عطف على نقول اي والذي تسمعنا نتبر والظاهر
انه اراد تقدير القول في الآية وان جعل العذاب المهين معهودا خارجيا قدر القول معرفا اي المقول عنه
وان جعل معهودا ذهنيا قدر منكرا اي مقول عنه وعلى الوجهين يجوز ان يقدر مقولا على انه حال او في الحال
في حكم الخبر وقيل اراد تقدير الاستفهام على وجه يقع صفة بلا تقدير القول فان ما ذكر هو ان المعنى من
العذاب المهين الشديد التفظيع والغاية فقوله من فرعون في معنى صفة معرفة قوله على لفظ من الاستفهامي احتراز
عن قراءة العامة بلفظ من الجارة فيكون حالا اي كائنا من فرعون قوله بانه متعلق بتنشر والضمير في كنهه
للعذاب اي كنهه في الشدة والفظاعة وقوله من تعرفونه بدل من فرعون ومن يقع بدل من مفعول تعرفونه وقوله
في فرط متعلق بمعنى العلو المستفاد من تعرفونه كانه قال اي عال هو في فرط عتوه والشكيمة الحديدة المعترضة في
فم الفرس وشدة الشكيمة مثل في فرط الاباء عن الانقياد والنفور عن التحير وتجاوز الحد في الظلم ماخوذ من لفظ
فرعون لاشتهاره بذلك قوله ما ظنكم بدل من من تعرفونه والمعذب على صيغة اسم الفاعل وضمير به للعذاب
وقوله ثم عرف عطف على قال اي عرف حال فرعون في فرط عتوه وشدة شكيمته قوله ونسبطها اظهر بقوله وبما زين
الى هنا معاني لطيفة دقيقة كانها ثمرات كانت محجوبة في اكمامها ان زلال من جلم كان به مزاجه خدمته
الاطلاع على نهاية لطافته

واما الحالات التي تقتضي تاكيده الخ

قوله تاكيده اي تعقيب المسند اليه
المعرف بالتابع المسمى تاكيدا والمراد بالظن التوهم والاحتمال اي ان السامع ربما يتوهم في حكمك بالمسند
على المسند اليه انك تجوزت فيه اي نسبت المسند لا الى ما هو له بناء بل على طريقة المجاز العقلي او سهوت فيه بان
غفلت عما هو له فذكرت غيره مكانه او نسيته فوضعت غيره موضعه والسهو ما يتنبه صاحبه بادنى تنبيه لانه
زوال الصورة عن المدركة فقط دون الحافظة والنسيان فانه زوالها عن المدركة والحافظة معا فيحتاج الى تحصيلها ابتداء
فاذا اردت دفع ذلك التوهم اكدت المسند اليه تاكيدا لفظيا اما باعادة لفظه بعينه كما عرف زيد زيد
اما بذكر ما هو في حكم اعادته مثل عرف انا فيندفع به توهم التجوز والسهو والنسيان او تاكيدا معنويا بلفظ
النفس او العين فيندفع به توهم التجوز دون السهو والنسيان لاحتمال ان يتوهم وقوع زيد نفسه موقع
عمرو نفسه سهوا او نسيانا قوله وربما كان اي ربما كان القصد بتاكيد المسند اليه التاكيد اللفظي او المعنوي
المذكور مجرد تقريره اي تحقيق معناه في نفس السامع فاكد اذا قلت جاءني زيد وتوهمت ان معنى زيد لم يستقر في نفس

السامع الكلام باعادته لتقريره فيه واما فان مجرد التقرير تنبيها على ان ما تقدم مشتمل على التقرير ايضا الا انه قصد به شيء اخر من دفع التجوز او غيره فان التاكيد اللفظي كرّ الشيء مرتين فقصد تقريره قطعا ولفظه نفسه وعينه في قوة التكرير فلابد من التقرير وان ورد لفظه ربما اشعارا بانه قليل بالقياس الى ما عدم قوله كما يطلعك ليس متعلقا بقوله وربما كان القصد الى مجرد التقرير كما توهمه العبارة اذ ليس في فصل اعتبار التقوم والتاخير مع الفعل ما يطلعك على ان التاكيد قد يقصد به مجرد التقرير بل هو متعلق بما قبله وذكر مجرد التقرير اعتراض بينهما كانه قيل ارادة دفع توهم التجوز او السهو او النسيان تقتضي تاكيد المسند اليه كما يطلعك عليه ذلك الفصل فانه ذكر هناك ان قولك انا سعيت في حاجتك يفيد التقوى وان قولك سعيت انا في حاجتك يقصد به دفع احتمال التجوز والسهو والنسيان فعلم منه ان تكرير المسند اليه في نحو انا عرفت لا يفيد دفع ذلك التوهم انما يدفعه تكريره على وجه التاكيد فيكون ارادة دفعه مقتضية لتاكيد المسند اليه لا لتكريره مطلقا قوله او خلاف الشمول عطف على تجوزا اي لا يظن بك السامع في حكمك ارادة خلاف الشمول والاحاطة فان المسند اليه اذا كان عاما اي ذا اجزاء يصح ان يقصد به بعضها جاز ان يتوهم السامع انك قصدت بعضها فلا يكون الحكم شاملا محيطا فتؤكده بكل دفعا للتجوز اللغوي كقولك جاءني الرجال كلهم وليس يندفع به توهم السهو او النسيان او التجوز العقلي واما عرفت الرجال كلا انهما فقد قيل انه لتقرير الشمول لا لدفع خلافه اذ المثنى نص في مدلوله فلا يجوز ان يقصد به بعضه وقيل لدفع خلاف الشمول في الحكم بناء على ان الفعل الصادر من احد المتصاحبين قد يسند اليهما فيكون لدفع التجوز العقلي دون اللغوي واما اذا اردت دفع توهم ان الجائي سهو لان منهما وجب ان ايتيهما لا كلاهما وكذا اذا اردت ان احدهما جاء والاخر محرض عليه وكذلك يطرق عموم المجاز وجب ان تقول جاءني الرجال لان توهم التجوز اللغوي انما هو في المسند واذا اردت دفع توهم السهو او النسيان وجب ان تقول الرجال الرجال قوله ومنه كل رجل اي ومما يدفع به ظن خلاف الشمول وان لم يكن تاكيدا اصطلاحيا وذلك لانه في معنى قولك الرجال كلهم عارفون فهذا الاعتبار فيه دفع خلاف الشمول وقد يقال لخبر اذا كان نسبته الى جميع افراد الجنس على سواء فهم من النكرة العموم كما في قولك تمرة خير من جرادة ورجل واسكت في المثال للشمول لفظة كل لدفع توهم خلافه واذا ترك التكلف كان لفظة كل في المثال للافادة ابتداء لا لدفع توهم خلافه **واما الحالة التي تقتضي** شائع قوله بيانه اي تعقيب المسند اليه المعرف بالتابع الذي يسمى عطف بيان لافادته بيان متبوعه وتمييزه وانما قال زيادة ايضاح لان المعرف لا يخلو عن وضوح قوله بما يخصه من الاسم يتناول العلم وغيره فان البيت الحرام عطف بيان للكعبة على سبيل المدح لا كما يكون اختصاص كل الاسم به على الاطلاق بل اللازم ان يكون مختصا به في الجملة والله

ومذهب صاحب الكشاف انه ان لم يكن نص واحد تاكيدا للاثنين والله كوامن ونحوه واحدا وورد عليه ان الحاجب بان هذا التاكيد وهو تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول لا يتعلق وصفة الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا يتعلق عليه فيكون وصفها لا تاكيدا او على الاكثر لكن نظر المصنف ادق من نظر الكل حيث جعل كلا منهما من قبيل التابع والتفسير لا من التاكيد والصفة

المتبوع

واقلها بالقياس الى بعض ما يطلق عليه لفظ البصور ايضاح اياه وقد صرح في قسم النحو بكون عطف البيان اعرف لكنه ليس لازما من كونه موضحا لجواز ان يوضح متبوعه عند الاجتماع ولا يكون اوضح منه عند الافراد قوله قوله على كلمة مبتدا خبره من هذا القبيل اي من قبيل التابع الذي يراد به البيان والتفسير وان لم يكن عطف بيان اصطلاحيا ولا متبوعه مسندا اليه فان اثنين وواحدا من الصفات المؤكدة الا انه لم يقصد بهما مجرد التاكيد كما في امس الدابر ونفخة واحدة بل قصد بيان ان الغرض الاصلي من متبوعهما هو ذلك المعنى الذي اكد بهما وليس في البيان كالصفة الكاشفة او فيهما بيان مفهوم المتبوع وفيهما بيان المقصود الاصلي من مفهومه وتوهم كونهما من عطف البيان بط لانه عرفه في النحو بما ذكر بعد الشيء من الدال عليه لا على بعض احواله بيانا له لكونه اعرف الا يرى انه او رد الاية الاخرى هنا ولا مجال لتوهم كونهما من عطف البيان لانه اشترط كونه اسما قوله وكذا لفظ اله يحمل الجنسية والوحدة وذلك ان اسم الجنس كالانسان مثلا ان كان موضوعا للماهية بقيد الوحدة عن الفرد المنتشر كانت الوحدة داخلة في مفهوم اله كالانثنية في مفهوم التثنية وان كان موضوعا للماهية من حيث هي كانت الوحدة مستفادة من تنكيره وتنوينه ولو لزوما قوله والذي له الكلام مسوق هو العدد في الاول وذلك لان سوق الكلام للنهي عن اتخاذ الاثنين من جنس الاله لا عن اتخاذ جنس الاله فمصب النهي والاصل فيه هو العدد واما الجنس فقيد للمنهي عنه متمم اياه قوله والوحدة في الثاني وذلك لان المقصود اثبات الوحدانية في الالوهية لا اثبات الالوهية فانها مسلمة قوله ففسر بعدان فسر بما بهذين الوصفين المذكورين بيان لما هو الغرض الاصلي منهما قوله ومن هذا الباب من جاء اي من باب البيان والتفسير فصله من الاية الاولى لاختلافهما في ان الصفة في الاولى وفي الثانية فعل وظرف فكان منع ابعد من عطف البيان ولذلك قال من جهة وايضا الصفة في الاولى لبيان ان الغرض الاصلي هو العدد والوحدة مع كون الجنس داخلا في المراد وفي الثانية لبيان ان المراد هو الجنس دون الفردية ولذلك قال لبيان ان القصد من لفظ دابة ولفظ طائر انما هو الى الجنس فعدل عن تقريره بما يكادونه اشار بذكر التقرير الى ان اسم الجنس موضوع للماهية فكان القصد منه الى الجنس يقرره على معناه الاصلي وتجريدا عما عرض في الاستعمال باعتبار التنوين والتنكير واذا كان القصد من دابة وطائر الى الجنس فلا اشكال في الاخبار عنهما بقوله الا امم امثالكم كانه قيل وما من جنس من هذين الجنسين الا امم ولان الجنس مفهوم واحد فلا يتصور كون الوصف مفيدا لزيادة التعميم وفي الكشاف ان المقصود بهذين الوصفين زيادة التعميم والاحاطة كانه قيل وما من دابة قط في جميع الارضين السبع وما من طائر قط في جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه الا امم امثالكم محفوظة احوالها غير مهمل امرها وتوجيهه ان النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن جاز ان يراد بها واحد

ارض واحدة وطيور جو واحد فيكون الاستغراق عرفيا فلما ذكر وصفان ليشتمل الا دواب اى ارض كانت وطيور
اى جو كان على السواء انضح ان الاستغراق حقيقي شامل لدواب جميع الارضين وطيور جميع الافاق فظهر ان
الوصفين يفيدان زيادة التعميم والاحاطة لكن يرد عليه ان النكرة المفردة في سياق النفي تدل على كل فرد فرد
فلا يصح الاخبار عنها بقوله امم وكذا لا يصح الاخبار ان اريد بتلك النكرة النوع لان كل نوع امة لا امم فجوابه
ان النكرة ههنا محمولة على المجموع من حيث هو بقرينة الخبر والى السوال والجواب اشار حيث قال فان قلت كيف يصح
الامم مع افراد الدابة والطائر قلت لما كان قوله وما من دابة ولا طائر دالا على معنى الاستغراق ومغنيا عن
ان يقال وما من دواب ولا طيور حمل قوله الا امم على المعنى واذا تحققت ما قررناه انكشف لك ان كلامي الشيخين
ليسا متحدين قوله واما الحالة التي تقتضي البدل عنه اه قوله تقتضي البدل عنه اى الابدال عن
المسند اليه لما سبق تقدم من البيان والتاكيد والوصف فان المراد بها معانيها المصدرية واما قال
نية تكرير الحكم ولم يقل اذا كان المراد تكرير الحكم لان المتبادر من هذه العبارة تكرير الحكم لفظا وليس كذلك بل هو مكرر
نية وقصدا قوله وذكر المسند اليه معطوف على نية وقد جعل المبدل منه تارة مسندا اليه نظرا الى الظاهر واخرى
توطئة للمسند اليه الذي هو البدل نظرا الى الحقيقة قوله لزيادة التقرير متعلق بذكر المسند اليه واما التاكيد
وربما كان القصد مجرد التقرير وقال ههنا لزيادة التقرير تنبيها على ان المقصود الاصلي في البدل كونه منسوبا اليه النسبة
فيكون التقرير فيه امرا زائدا بخلاف التاكيد فان التقرير فيه مقصود اصلي اذا عرفت هذا فنقول في الابدال ان
الاول تكرير الحكم فيه وذلك لكون البدل في حكم تكرير العامل بناء على انه المقصود بالنسبة فيتكرر العامل والثاني
وايضا ورود البدل مع تكرير العامل صريحا كثيرة والثالث زيادة التقرير والايضاح وذلك لان كون المسند اليه
مذكورا بعد توطئة تقتضي ذكره مرتين فهو حجة تقرره وايضاحه قطعا وكونه مذكورا مرتين ظ في بدل الكل وفي
بدل البعض ايضا واما في الاشتمال فلانه في قولك سلب زيد ثوبه بمعنى سلب شيء زيد ثوبه ومن ثم يقال ان بدل
الاشتمال ذكر المسند اليه اجمالا ثم تفصيلا وكذا في بدل البعض فهما في الايضاح اقوى من بدل الكل وان
كانا اضعف منه في التقرير وقد يكون الثاني في بدل الكل اوضح من الاول فيفيد ايضاحا من هذه الجهة ايضا
وتقدم الاشتمال والبعض على الكل لكونهما اظهر في الايضاح وارسخ في البدلية لان الكل يحتمل عطف البيان
غالبا ولظهور التوطئة فيهما لان بدل الكل عين المبدل منه فجعل احدهما توطئة نوع تحكم فوائد الانواع الثلثة
متعلق بقوله واما الناس لم يتعرض لان الرابع بدل الغلط انما يكون في كلام يصدر لا عن روية وفطانة
فهو بمعزل عن اكتساب البلغاء ومن يحذو حذوهم قوله واما الحالة التي تقتضي العطف اه
قوله تقتضي العطف اى على المسند اليه وحروفه على ما قيل احد عشر ترك منها ام لاختصاصها بالاستفهام والكلام

في الخبر

في الخبر فالواو اذا عطف بها على المسند اليه كان المقصود تفصيله اى ذكره مفصلا مع رعاية الاختصار
فلو قيل مثلا جاء رجلان فات التفصيل ولو قيل جاء زيد وجاء عمرو كان من عطف الجمل وفات الاختصار
وليس في الواو تفصيل المسند اذ لا دلالة على المجيء من احدهما قبل الاخر او بعده او معه فلا يلزم
منها تفصيله وتعدده بل يفهم منها اشتراكهما في مطلق المجيء نعم يلزم عقلا تعدد افراد المجيء لامتناع
قيام عرض واحد بمحلين والفاء لتفصيل المسند لدلالتها على التعقيب وهو ان ملابسة المجيء للثاني
بعد الاول بلا مهلة فيفهم منها تفصيله وتعدده واما تفصيل المسند اليه فكان لازما في الفاء
الا انه ليس مقصودا بل المقصود الاصلي بيان التعقيب كما في قولك جاءني زيد فعمرو خطابا لمن
عرف مجيئهما ولم يعرف التعقيب بينهما واعتبار الاختصار ههنا ايضا احترازا عن قولك جاءني زيد فجاء
عمرو وثم مثل الفاء الا انها تدل على المهلة وحتى تشاركهما في الترتيب فافادة تفصيل المسند لكن لا بد
فيها من التدريج بان يكون المسند اليه ذا اجزاء يتعلق بها المسند شيئا فشيئا حتى يبلغ جزءه الاخير
اى الاعلى او الادنى المذكور بعد حتى والترتيب على هذا الوجه معتبر بحسب الذهن دون الخارج اذ ربما كان
حصول المسند لما بعد حتى في الخارج قبل حصوله لما قبلها او في اثنائه كقولك مات كل اب لي حتى آدم ومات الناس
حتى الانبياء واستشهد على التدريج بالبيت لظهوره فيه فان التابع لا يتعلق متبوعه الا بالتدريج
وللاشعار بلزوم التدريج في حتى وان كانت لعطف الجملة فان صار جملة عطفت بحتى على تاركني والمعنى [illegible]
[illegible] الى ان صار متبوعي تابعي وبعدي ولو عشت حتى مات احد نعلي وقائدي
[illegible] ليس بعدها بعدي [illegible] او كان المراد رد السامع جوز استعمال لا في قصر القلب والافراد و
ولا بل الا عجاز انها تستعمل للقلب فقط واورد لكن في قصر القلب اذ لم يوجد استعمالها في الافراد
الا ان كونها للمسند اليه في رفع الوهم الفاسد الذي نشأ من الكلام السابق يقتضي ان يكون
قولك جاءني زيد لكن عمرو خطابا لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما بعد نفي المجيء عن زيد وكان المراد صرف
حكمك كله بل اذا كان ما قبلها مثبتا دلت على صرف الحكم عن الاول وجعله في حكم المسكوت عنه بحيث يحتمل ثبوت
المسند له وعدمه كان المتكلم في الحكم على الثاني ولا تعرض للاول ومن قال ان الحكم على الاول كان خطأ
اراد ان التعرض لاثبات المسند للاول كان كذلك لان ثبوت المسند له كان غير مطابق للواقع حتى يلزم
كان الاعراض عنه فانه مما لم ينقل عن احد واما قبل بل منفيا فعند المبرد تدل على صرف كل النفي عن الاول
وجعله في حكم المسكوت كما في الاثبات بعينه وعند الجمهور تدل على ثبوت المسند للثاني وكون الاول
في حكم المسكوت فلا صرف للحكم على مذهبهم فكانه اختار مذهب المبرد وذهب جماعة الى ان النفي المتبوع

منقوض كما لانه في الثابت وعلى هذا المذهب يكون بل بعد النفي كلكن بل بمعنى في مباحثه واما
اذا افادت كون الاول في حكم المسكوت عنه فلا نقض اذ لا بد فيه من عكس اثبات في نحو قوله او كان المراد
الشك فيه اي شك المتكلم في المسند اليه هل هو الاول او الثاني او تشكيكه للسامع نحو كن في الشك
قد يكون مقصود الغرض متعلقا بحو كرسالة قوله الجمهور رشاء اي حرف تفسير وما بعده عطف بيان لما قبله
ونونت ان الله اللعنة تقرر في الضمير المرفوع المتصل بالتاكيد بفصل والضمير المجرور بلا اعادة الجار
وان سائر الحروف العاطفة تقتضي المغايرة بين المعطوفين فان العطف التفسيري بالواو والفاء
قليل وكانه نظر الى التفسير في الاعراب بتوسط حرف مذكور في العطف اي مباحث العطف مقصورة
على ما ذكرنا بل سيأتي في باب الفصل والوصل في ان نحو خصوصا في العطف بالواو وقال المص لا سيما
يرجع ما بعده تارة بوساطة اذ ما موصولة ونحوه اخرى باخذها زائدة وقد ينصب بعيد ان يجعل ما
نكرة غير موصوفة وينصب بعده تمييزا ان كان منكرا   واما الحالة التي تقتضي الفصل
قوله بتقييد الفصل اي تعقيب المسند اليه المعرف بما يسمى فصلا قوله تخصيصه اي تخصيص الفصل اي المتكلم
للمسند بالمسند اليه اي جعله خاصا بالمسند اليه لا يتجاوز الى غيره واشترط في دخول الفصل ان يكون
الخبر معرفا باللام او افعل من كذا مغيرا عن صيغته او غير مغير او فعلا مضارعا في دوا منها وقدم
المعرف لانه الاصل فان اريد بالمنطلق الجنس كان التخصيص مستفادا من اللام وافاد الفصل
تاكيد ذلك التخصيص وان اريد به المعهود كان التخصيص مستفادا من الفصل وحده ولا استبعاد في جريان
التخصيص قلبا او تعيينا في المعهود وقد صرحوا بان الفصل يفرق بين النعت والخبر ويفيد تاكيد ثبوته للخبر عنه
وقصره فيه واما كونه قوله الكرم هو التقوى اي لا كرم الا التقوى بقصر المسند اليه على المسند مستفاد
من اللام على طريقة قولك المنطلق زيد ووضع الفصل قد تجرد ههنا عن معنى القصر وافاد تاكيد ثبوت المسند
للمسند اليه فانه يتوهم من ان الفصل قد يفيد تخصيص المسند اليه بالمسند او تاكيد تخصيصه به غلبة لبث
والتخصيص في الامثلة السابقة مستفاد من الفصل او لم يجعل تقديم المبتدأ على الخبر مفيدا الحصر لعله تنبه
وكان الاولى ان يمثل بما يكون نصا في الفصل نحو قولك كان زيد هو القائم بالنصب لان كلمة هو في
الامثلة المذكورة يحتمل ان يكون مبتدأ خبر ما بعده   واما الحالة التي تقتضي تنكيره اه قوله فتنكيره
تنكيره اي تنكير المسند اليه فهو لافادة المقام اي موضع ذكر الكلام للافراد اي لجعل المسند اليه فردا
لما دل عليه لفظه اما شخصا او نوعا فان كان اسم الجنس موضوعا للماهية بقيد وحدة شخصية او نوعية فالدلالة
عليها لفظا وان كان موضوعا للماهية من حيث هي كان الافراد الشخصي او النوعي مستفادا من القرائن في قوله

شخصا او نوعا نصب على المصدر اي للافراد افرادا شخصيا او نوعيا او على التمييز اي للافراد من حيث
الشخصية او النوعية من الافراد قوله اي من نوع من الماء حمل تنكير الماء على النوعية وكان تنكير الدابة
ايضا كذلك فقوله تنكير الدابة اراد به نوعا منها وان كان المتبادر منه الشخص قوله او من ماء مخصوص
اي من نوع مخصوص من الماء وهي النطفة فان عند نوعا من الماء مع جهتين احدها اضافة الى نوع من الدابة
والثاني اعتبار كونه نطفة فانها نوع من الماء ممتاز عن سائر انواعه   ولم يتعرض لحمل التنكير في
ماء ودابة للافراد شخصا اذ لا يتم قوله فمنهم من يمشي على بطنه الآية فانه تفصيل للانواع لا للاشخاص
ولا حاجة الى ان يجعل ماء او دابة مسندا اليه بالتاويل لان المثال لمقام الافراد الجاري في غير
المسند اليه كما عرفت في نظائره قوله غير صالح للتعريف اي لا يصلح المقام لتعريف المسند اليه
لان المتكلم لا يعرفه بل انما يعرف منه العدد الذي يعبر عنه بالنكرة ونحوها على سبيل الحقيقة او بطريق
الادعاء ونصب حقيقة على المصدر اي لا يعرف معرفة حقيقة اي لا يعرف حقيقا لا ادعاء او على انه
تمييز لا وجه له قوله او تجاهل عطف على قوله لا تعرف حقيقة وفائدة هذا التجاهل والارادة تحقيره
وعدم الاعتداد به واظهار انه غير ملتفت اليه بخصوصه وذكر كذاب بعد منغمر مبالغة ومستفاد بان
متجاهلا يحتمل حالا من فاعل قلت في قوله كانك ما انسان للتجاهل الذي يتضمنه قوله قلت هل لكم في
او حالا اخرى من ضمير المخاطب اي قلت متجاهلا انت لا يعرف هو ولا اصحابه منه الا تلك الصورة انما
عدم معرفتك فمن التنكير واما عدم معرفة اصحابك فمن قولك هل لكم اذ معناه هل لكم رغبة في معرفة حال
كذا فاذ لكم علة قوله وليعجل امتعلقة بمعنى قوله كانك لست اي تظهر عدم معرفتكم به حرصا اي تجاهلا
كونه عندكم اشهر من الشمس قوله وعلة اي على التجاهل على ان لا يكون في المسند اليه كما ان المثال السابق
اعني هل لكم في حق ان ايضا كذلك والتمزيق التفريق وكل ممزق اي كل تمزيق ترك النهي في الجزاء عند
انكم لفي خلق جديد لانه بمعنى تجددا خلقكم عند المراد الاسمية للدلالة على التحقيق قوله كانهم لم يكونوا اي قالوا
ذلك حقا كانهم لم يكونوا يعرفونه قوله وآلى سحر ما اي المجانين لاشتماله على كثرة تشمل النفوس
تحسينها ما كان سحر البلاغة والمنفر فيه يضعه جبنا رادا وان يشتمل يعرف كونه كذلك فالنظر للفظ
كان وما قبله ايضا اي ما كان مع رقاما فعولا من حكم ذا ترى اي ارايا فيه لطائف عجيبة باعتبار النظر
فيها وذلك لان المجانين هنا وآعلا انها وانت تحسبك ان الارض وما عليها تغيرت عن حالها
وذهبت نضارتها تحيا عليها فوقهت تحت بسند الموضع اي الخابور من ديار بكر قائله ماكن من في
كانك لم تجزع او على انها آذنت تقحم شان المصيبة وتجاوزها الحد المعهود في المصاب حتى يجزع

بها كل شجر ومدر فانكرت كون هذا التجمور قاصي شيء جرعي وقطع نه قوله او الاستخبار عطف على
لفظ كان في والعدول عن الاستفهام الى الاستخبار رعاية ادب على الغيوب لصاحب نحر والدلالة على ان
الاستخبار نصا على صفته واختصارا وعلى الواو شعار بان كل واحد من المثالين كاف في التنبيه على ما ذكر
من اسوى المعلوم ساق المجهول والى بحر البلاغة ولا شك انهم لو اخبروا بانكم ان توليتم تفسدوا في
الارض وتقطعوا ارحامكم ونبرلكم ذلك الكشا ربا للعنه والصم والعمى لاشتد غضبهم وطوافي
الباطل ولم يذعنوا للحق فعدل الى صورة الاستخبار ولفظ التوقع استدراجا لهم الى الاعتراف بالحق بلينا
بسوغ لتاجاجهم ولهم مبيضا حال من الاستخبار والتعريض لتقصير تبديه منهم في امر الدين وعن حاوه العقيد
ضعف الاعتقاد ودباعيا حال من الاستخبار ايضا اي تعلية منهم انه اذا اشبه بها كان كل مخوفه
وان يتوقع مفعول ثابتا وان عندوا فاعل يتوقع اي شيئه اعلمهم ان يتوقع الافساد وتقطيع الارحام
من امثالهم وان يعوا توانتظ معترض بين يتوقع وفاعله جراوه مضمونها قوله تولوا واعطف على تولوا انتسبوا
لكيلا انه من التولي بمعنى الاعراض وتناحوا مفعول لتفسدوا وتقطعوا انه الى التقوم على التناحرا
تناحرا عليه حرصا وتناحروا على العمال والتهالك شبع الحرص كانه يتوقع نشيه الهلاك قوله بهم متعلق
بالاستخبار في المعنى وهو كلمة اختيار على التفرع اي بحر استخبارا على الوجه المذكور من التقصير والنعى لهم
بهم اي ليطلعهم التامل في المتوقع الذي هو الافساد والتقطيع على ما هم اي على ما ينبغي ولكن المتوقع وهو
اولئك الذين لعنهم الله فاصمهم واعمى ابصارهم بمعنى ابتعادهم وان ضمهم يكونهم ملعونين صما عميا
حتى يوصفوا بذلك في الالسنة قوله لئلا يلبسوا متعلق بالاستخبار ايضا فهو علة للمعلل بالعلة الاولى
اي لبسهم وجعل كلمة اذا اي نفس من اذا كان زائدة او لكافي قوله حتى اذا اسلكوهم في قبائله نسلا
كما يطرد لحالة التنزه او على صحة المبتدا انه قد يقال اذا اطرفيه والعامل فيها كيلا يلبسوا اوصله
من مقدرنا اي لئلا يلبسوا اذا عرض لهم ص وقتل جرا اوما محذوف والنزطه صلة اي لمن لي اعرض لهم
لم يلبسوا احلد التم وهو كيلحد او جار ان بعد الجزا لم سيمي في لكن في قوله على سبيل النصيحة يعني ان
التعريض اذا كان على وجه النصيحة والارشاد الى الحق برفق لم يكن موجبا للغضب كما اذا كان على
وجه التعبير والعدول الى الطريق الابلغ فانه يكون اشد اغضابا والهابا وليس حلا النزعبا رعن
شيء الغضب في التم علم فيها وكذا انغلات لطالبو عبارة عنها والحلاق باطن الحق وان لا
يتعلق عطف على لئلا يلبسوا قوله واما لانه لا طريق كن عطف على قوله اما لانك لا تعرف فصل
كون المقام عرضا للتعريف الامور اربعة احدها ما مر والثاني ان لا يعرف السامع من المسند اليه الا التقدير

الذي يعبر عنه بطريق التسكير وانما لم ينظمه في سلك الاول على ترتيب في الموصول بان يقول الا لانك لا تعرف
منه انت او سامعك لقصده ابراز حديث الجاهل المخصوص بالمتكلم والثاني ان انسانا كثيرا ما يعا بجعل من
يعين المسند اليه كارادة الابهام على السامع ونيزة الانكار لدى الحاجة والتحرز عن التظاهر بالاشتم يعينه او بس
نقل فيه والرابع ان المسند اليه في شانه من جهة الارتفاع او الانحطاط واصل لا حد يوهم قصور العبارة
عن تعريفه وتعينه ثم مثل لهذا الاخير بجملتين المسند اليه في احدهما مبتدا وفي الاخرى فاعل وقوله
دون من الاعتبار الاخير اي من الوصول الى هذا لا نكر مع التعريف المراد تعظيم بلغ من كمال العظمة حدا لا يكنه
كنهه فهو من الارتفاع الثاني توقع مثل هذا التركيب لغي منه لم يتم ذا ناب فهو ما كان المسند اليه
مبتدا انكرة وخبره فعلا له قوله وكذا قولك اي هو ايضا من الاعتبار الاخير الا انه من قبيل الانحطاط الثاني فتقول
عند شتمه اي نعني عقيل حيز فيلزم كونه مقدارا دون الشخص في ذلك النوع ولفظ شتمه يدل على الغلبة والحماره من
وجه بلغ جوهر الكلمة وبناء المرة والتنكير العارض في المحذور في ذلك لان الغلبة بالنسبة للزيادة وسعهم من
اجتماع الدوال الثلاث الغلبة في الغاية وكذا الحال في لفظ نخر قوله ومنه اي من الاعتبار الاخير نطق
الالف اي نطق قليلا مستترا والمعنى لا نطق بالساعة شيئا من النطق الالفي ضعيفا لا اعتداد به قوله
وقول ابن السمط مبتدا خبره منه ايضا اي هو من الاعتبار الاخير ايضا ولو عطفه على ان نطق الالف الا
عن تكرير منه الا انه راعي ان قرب علم نظمها في سلك وتطا ايضا الى اشتماله على قسمي الاعتبار الاخير
الارتفاع والانحطاط فاورده جملة على حده وفائدة لفظ ايضا الاشارة الى ان الضمير في قوله ومنه الى
نطق الاعتبار الاخير الا للتحجر وحاصله الا انه نسبه اي عابه والعرف المعروف الاقتضاء متعلق
مفعولين بناء العتقاء الذي في قوله حاجب الاول رفع حاجب للحكاية وجر الاول لكونه صفة للمضاف اليه
وجاز ونوعم صفة لكونه معرفة اذا القصد الى المعهود الا انه ترك اللام رعاية للحكاية وان يدلها للفظ
كالحض معرفة لانه مؤول بهذا اللفظ الا انه علم حقيقة بناء على ما نوهم من ان وضع لفظ المعنى يتضمن
وضعه لنفس ذلك اللفظ علما له وانه باطل لان الالفاظ المهملة اذا اريد بها انفسها كانت مشاركة
للالفاظ الموضوعة اذا اريد بها انفسها في اجراء احكام المعرفة عليها بلا فرق ودعوى وضع المهملات
لانفسها مما لا يلتفت اليه قوله وتوقف في جملة فعلية معطوفة على الاسمية التي هي قول ابن السمط منه وحمل تنكير
عنه على التهويل والتعظيم اقتضاه المقام وحمله على النوعية اي على ابصارهم نوع من الاغطية غير ما يتعارفه
الناس هو غطاء التعامي عن آيات الله على ما ذكره الكشاف قوله ومنه هذا الحكم الذي هو القصاص
لتعريف الجنس لانه المناسب للمقام دون العهد والحكم المتعلق بجنس القصاص حكم من الحكم فالمعنى ولكم في هذا

الجنس من الحكم الذي هو شرعية جنس القصاص وهو عظيمة هي صون الجماعة الذي خلصوا عن القتل بتشريع القصاص
او نوع من الحيوة واللام في لكم من تعلق بالارتداع وزبا ولفظ مكان تفخيم للعلم اي لكانته ومنزلته وقوله او
ما نرى بيان لكيفية حصول الحيوة بالارتداع المنبه على العلم بالاقتصاص مع الاول مفعوليا ترى متروك
لعدم القصد الى معين مع انهما الجملة الشرطية وجواب فى اكثر نسخ وفي عل اورنه ضمير الاقتصاص
قوله فتسبب عطف على وقف على جميع الارتداع قوله طلب التعظيم قدم الجار على عامله قال تنبيها على
اختصاص المثال بالتعظيم كانه بتقديم الجار المثال الذي يليه على اختصاصه بخلاف التعظيم والتهويل
جعله مثالا للتحويل وعطفه على التعظيم يجري مجرى التفسير وقع موقع الحال اي لكن متجاوز ان
يقول او لا شك ان المراد من قوله ولطاف في سموالتحقيم المقابل للتعظيم لكن لا سبيل الى جعل التنكير رضوان
من الله للتحقير بل هو للتقليل الذي يقابل التكثير كما نص هو حيث فسره بقدر يسير من رضوانه وكانه لما كان التقليل
مستلزما للتحقير غالبا جعله مقابلا للتعظيم والتهويل بقال اولا وطاف في فسره بحرف والتقليل كما عرف
وقال ثانيا واما كطافه اي طاف التهويل وفسره به ايضا حتى قال نعالي من عذاب الرحمن اي عذاب منه
وهو في الاصل بمعنى الريح من الهراب تجمعه اصول النسخ وباللاويل الذي ذكرنا يندفع ما قيل من انه لم يعرف
بين التعظيم والتكثير وبين التحقير والتقليل مع ظهور الغرض لان التعظيم والتحقير بحسب الحقيقة والرتبة والتكثير
والتقليل بحسب العدد والكمية قوله قصد الى اي ارادة حال على ان ما فى قوله الى الحاصل رسل جملة وقعت خبر المبتدأ
الذي هو قوله وان يكذبوك والعائد محذوف اي معنيا فيه في بعض النسخ المعول عليها قال وان يكذبوك في هذا
وهذا المثال مشتمل على قصد التكثير والتعظيم معا والى الاول اشار بقوله في ذو اعدد كثير والى الثاني بقوله
واولو ايات خطير وعزم واما قوله ما اشبه ولكن نقيل لماسبت ما جرى به عادته من ختم الكلام بالمتجه ان يريد
بما اشبه وكل المذكورين من مقتضيات التنكير كقصد العموم في نحو علمت نفس ما قدمت تمرة خير من جرادة والانسب
بسياق الكلام والعطف بالواو ان يريد ما اشبه وكل منهما لتعظيم الرسل وايصالهم بنوع من مقتضيات التنكير
حتى نعم لاجله والتنكير في علمت نفس للتقليل الا انه تعليل ادعائي اذ المقصود استقلال الكثير في مقام الكبرياء
والتنكير في تمرة للافراد النوعي والعموم مستفاد من تساوي نسبة الخبر الى افراد الجنس كما في واما
لجالة الله بعضاه قوله فكره اهتمام اي من ذكر المسند فيقدم المسند اليه لدلالة على المسند قال سيبويه
ذكر الفاعل والمفعول كانهم يقدمون الذي هو عندهم اهم وهم ببيانه اعني وان كانا جميعا يهمانهم و
يعنيانهم وذكر الشيخ عبد القاهر انا لم نجد شيئا يجري مجرى الاصل في التقديم سوى العناية الا انه
لا يكفي ان يقال قدم للعناية بل لا بد ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى فلذلك شرع المصنف في بيان وجوه

الا

الاسمية واخر المقتضي للدلالة على التراخي في الرتبة قوله لان اصله اي الراجح في المسند اليه تقديمه
على المسند لان المسند صفة له وحال من احواله فيكون متقدما عليه طبعا فيناسب ان يراعى ذلك في اللفظ اذا
لم يكن هناك مانع كما في الفاعل فان كون الفعل عاملا مانع من تقدمه عليه قوله هذا المعنى اي ان الشيء يقدم اذا
كان اصله التقديم ولا مقتضي للعدول عنه وقد فصله احوال الفن الثالث ان يكون المبتدأ المعرف وفي
الحال المعرف اخر ما ذكره هناك قوله واما لانه يتضمن الاستفهام كان الاولى ان لا يتعرض له لانه في قانون
الخبر كما لم يتعرض له في مباحث العطف لكنه نظر الى انه من احوال المسند اليه الكلام وان لم يكن خبرا فاورده
تنبيها على غلط بعض ابراد الامثلة من غير باب المسند اليه قوله ومستقر في القانون اي في ما هنالك الوجه في
اقتضاء تضمن الاستفهام التقديم هو اشارة الى ما ذكره في اخر باب الاستفهام من انه طلب والطلب انما يكون
ويعفيك الى قوله فلا يعجبك لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام قوله واما لانه ضمير الشان والقصة هذا
ضمير راجع الى الحكم خبره في الذهن باعتبار انه لم يتقدم ذكر المفسر وانه قصة فيؤنث الا ان الاستعمال على انه
لا يؤنث الا اذا كان في الجملة التي تفسره مؤنث غير فضلة كقوله فانها لا تعمى الابصار الى قوله عن قريب بعد كقوله
ومنهل وردته عن منهل اي وبعد قريب تعرف السر وتفهم ان اتصال الموعود بالقرب اي معلوم على كقوله
المعنى الخبر فان انه عن الشيء خبرا لا بزال زيدا اي تعرف السر كما على قريب قد صرح بهذا السر في وضع
المضمر موضع المظهر حيث قال انه لم يفهم السامع من الضمير معنى بقي منتظرا لعقبى الكلام كيف تكون فيتمكن المسموع
بعده فضل تمكن في ذهنه وهو السر الذي يلزم تقديمه قوله اذا اورده اي ورد الخبر السامع او ذهنه ولا يخفى
ان التشويق الى الخبر انما يظهر اذا كان في المسند اليه طول فيتشوق اذا اشتمل على امر عجيب فلذلك اورد في المثال
عطف البيان مع الصفة والتابع في الاستعمال لكون الفاعل الصانع كناية عن اوصافه كالسارق والزاني لكنه كناية
به عن الصفة المحمودة كالفاعل البارع والخبر هو صدوق في رجل يتوطأ له ووقع ذكره مبالغة كانه قيل صدوق معدود
من الرجال الصدق قوله وهو احدى خواص من كتب الاخباري يعني باب الذي لم يتقرر كتب باب الاخبار بالذي على ما
هو المشهور كما سوهم ان الباء صلة للاخبار فيحتاج الى دفعه بانها للاستعانة واي حاصل التشويق لاحدي اثار
هذا التركيب وخواصه الاضافة الى خواص اخر كالتقوي وتاكيد الحكم والاجمال والتفصيل قوله كما اذا قلت
كالتشويق الذي يحصل لو اقتصر وبدل نص على الحال بتاويل النكرة من المفعول مع الذي هو مطلق الا
ان التحصيل مكان ظرفا مقدرا كما ذكر في نفس تشويق الاستفهام مثل اولا للاخبار عن المسند وثانيا للاخبار
عن المضاف ما هو واسع ما اضيف اليه اذ يمتنع الاخبار عن المضاف وحده وثالثا للاخبار عن المضاف اليه وحده
قوله وهو اي التشويق الى الخبر هو السبب في انهم لما التزموا في هذا الباب التشويق الى الخبر التزموا تاخيره او لتقديم

لم يتصور تنوين المسند وانما حصل بسبب التزام تأخير الخبر التنوين لانه العمدة الكبرى من خواص باب الاخبار
بالذي يكان تقديم المبتدا امتنع اعلية لا على قصد تأكيد الحكم او الاجمال والتفصيل قوله امتنع اي صحيح السبب
في امتناع الاخبار عن ضمير الشان وذلك لان [illegible] هذا الباب يكون خبرا والتنوين يوجب تأخير الخبر في هذا الباب
فلو اخبر عن ضمير الشان لاوجب تأخيره وهو ممتنع فالتنوين بواسطة ايجابه التأخير صار سببا لامتناع الاخبار
عن ضمير الشان والمراد بالاخبار له قوله عرف النحويين [illegible] هذا الكتاب كله لما جرى ذكره
وكان مما عاش بدقته وغموض اوردناه استطرادا او اورد لطائف اي اسم شئت من الكلام اي سواء كان منسوبا
او منسوبا اليه فضلة او عمدة في الاخبار جارية في الكل او امكن مع رعاية شرائطه قوله فتزحلقه اي تؤخره
الى عجز الكلام وتجعله خبرا اما اذا كانت فضلة فله اي فتصير ما عداه صلة للذي او للالف واللام بمعناه وفيه
اشارة الى الموصول مجموع الالف واللام لا اللام وحدها كما اختاره سيبويه في حرف التعريف وقوله واضعا
ومراعيا حالان مترادفان من فاعل تزحلقه او تصير وكذلك اشارة الى المذكور في الزحلقة والوضع ومثل
منصوب على انه بدل من [illegible] قوله ان الضمير لا يصح مفعولا لا اولا ان يقول له ان الضمير لا يعمل معه
امتنع الاخبار عن الاسم العامل فيه ومعموله سواء عمل فيه الرفع او النصب او الجر وكانه نظر الى المثال الذي
يورده لامتنع لمكان الضمير اذ هناك يلزم نصبه للمفعول [illegible] ذكر اي [illegible] للاخبار عما يصح
ان يخبر عنه وامتنع فيما لا يصح قوله عن الذباب الذي يطير والخبر باللام عن الذباب [illegible] الطائر انا
في الجو فيغضب [illegible] زيد الذباب وعن [illegible] الطائر اما الذباب يطير [illegible] ضمير العامل في الكل
الصفة على [illegible] قوله لا تخبر عطف على [illegible] واجب [illegible] زيدا
فانه لا [illegible] المبتدا قوله اما لان يتقوى عطف على قوله اما لانه تقديمه تنوينا وقد قال
اذا كان تقديم المسند اليه يفيد التنوين في الخبر او لتقوي اسناده اليه او منبئا عن تعظيمه كما سنذكره كان
حصل امثال [illegible] حالا مقتضية للتقديم بلا توسط الاهمية او لمن جعلها من اعتبارات الاهمية بناء على ان
تقديمه اذا كان مفيد المعنى المتكلم كان ذكره اهم من ذكر المسند ولعل المصنف ادرجها في تلك الاعتبارات ردا
لضبط التقديم وحصره في الاهمية قوله اي ليتقوى اسناد الخبر الى المسند اليه حال كون الكلام مجريا على
ظاهره وهو ان يكون المقدم كاسما في انا عرفت مبتدا خبره ما بعده بلا اعتبار تقديم وتأخير فيتقوى الاسناد
لتكرره واما اذا اعتبر كونه مؤخرا في الاصل ثم قدم كان التقديم مفيدا للتخصيص قد صرح في كتب تقديم المسند
بان مثل انا عرفت يجري على ظاهره وهو ان يكون انا مبتدا وعرفت خبره فلا يفيد الا تقوي الحكم واخرى
على ان الصدر عرفت انا فيفيد التخصيص وقد قال اراد ان التقوي بناء على الظاهر دون التحقق لان مبناه على تكرر
الاسناد

هنا والخبر بان يعرفه المبتدا الى اخره لا يرده الله الضمير ثانيا ولا يخفى ان في كلّ الضمير علي الظاهر
وانما الخبر في الحقيقة هو الفعل مع الضمير وليس هنا هو المجموع منكرا الا ان حسن الظاهر وهو ان جعل
الفعل الى الضمير بمنزلة اسناده بها الى المبتدا قوله يصلح للتفاؤل اراد به التفاؤل بالخير والبشر والمشهور
اختصاصه بالخير ويستعمل في الشر للتطير قوله لتعجيله اي لان كان الاسم يصلح للتفاؤل وتعجيل التفاؤل [illegible]
الاسم الى السامع يتقدمه على المسند ليتفاءل انه يحصل المسرة او المساءة وذلك لان التفاؤل والتطير انما
يكون بمستهل الكلام لا بما ذكره انما فبطل ما توهم من ان التفاؤل حاصل قدم الاسم او اخر في [illegible]
لتعجيله يتعجل المسرة او المساءة سبب تعجيل التفاؤل وانما في دار زيد [illegible] وفي دار ليلا يتوهم ان المراد
تفاؤل المتكلم لحصول سعد بن سعد في الدار فانه تفاؤل يتعلق بمجموع الكلام ليس يتعلق بتقديم المسند اليه انما
بعضه التفاؤل الحاصل بمجرد سماع اسم سعد بن سعد وقال في المثال الثاني في دار صديقك ليحصل فيه التطير
الى حين مجموع الكلام مع التطير المتعلق بسماع اسم المسند اليه فبرد المساءة فتامل قوله بصيرورته
واما لان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب بذكره لا افادة مضمون الخبر يعني الاستمرار كما يقدم من
المتصفين المتسمين به يكون هو المطلوب من الكلام لا مجرد الاخبار بحصول الخبر الاول بمعنى خبر المبتدا
والثاني بمعنى الاخبار وههنا بحث وهو ان الاستمرار في قولك الزاهد يشرب [illegible] كذا في قوله الله يستهزئ
بهم ليس مستفادا من التقديم بل من المضارع فانه يفيد الاستمرار التجددي اذا كان هناك قرينة كما في قوله لو يطيعكم
في كثير من الامر لعنتم وقوله فويل لهم مما كتبت ايديهم وويل لهم مما يكسبون فغرضا كذبتم وفريقا تقتلون
وههنا قرينة دالة على ان المضارع للاستمرار وهي ان كيف ما سال بها عن الحال الا المستمرة في اكثر
الاوقات وقيل اراد ان موصوفية المسند اليه بمضمون الخبر هو المطلوب دون صفة الخبر له بها اعتبار ان يتلازمان
تكرير فقصد الاول كما اذا كان الكلام في الزاهد وانه بمن يتصف بالشرب فقال الزاهد يشرب وقصد الثاني كما اذا
كان الكلام في الشرب وانه من نعوت وصفات الزاهد فقال يشرب الزاهد قوله واما للتوهم اي لان المسند اليه لا يزول
عن خاطرك وهو يستلذ لانك كقولك صاحبك نعتته او انه يستلذ عند كبرياء علي لسانك هو ما حبيبي نشاه قوله
واما لان تقديمه ينبئ انباء التقديم في الذكر عن التعظيم والتقديم في الشرف على المقام متعارف الا ان المتأخر
مهما هو الخبر وتباعد عن المبتدا علي ما لا يلتفت اليه فكانه اراد ان الا فتتاح به في صدر الكلام لما كان على
سنن تلك الطريقة المتعارفة انبا عن تعظيمه وشرفه في تلك قوله المقام يقتضيه وتذكيره لما هو معتبر فيما تقدم وتأخر
قوله يريد به تخصيصه لم يرد به التخصيص في النحو في العموم اذ لا يناسب شيئا من المقامين بل التخصيص الاثبات
وهو التخصيص بالذكر لكن وان التخصيص بهذا المعنى حاصل بلا تفاوت بين تقديم المسند اليه او اخره فلا يكون تقديمه مفيدا

لزيادة هذا التخصيص سواء جعلت اضافة الزيادة بيانية او لامية فانه يحتمل ان الصمد لو كان مؤخرا احتمل
خوف ان يكون صفة لا خبر واذا ذكر الضمير يحصل الاشتباه بعد هذا التوهم لما قدم الضمير يحصل الانتساب وجرد ا
عن ذلك الاحتمال لكان تخصيص الاسناد تقوى بالتقديم وازداد به ما قال من انه اراد زيادة التخصيص بالنسبة الى الحكم
بسبب تكرر الاسناد فليس كذلك لان معنى تقوى الاسناد وهو ههنا كذلك هو على ما لم يذكره مقتضيا تقديم المسند
التخصيص الحصري مثل انا سعيت في حاجتك كما ذكره في مقتضيات تقديم المسند يعنى الا ان كون الطرفين مثلا في المثال المذكور
تابع تقدم على متبوعه باقى على حاله الاسناد لزيادة ظهور واتضاح فيهما على الفعل مع عدم الظهور في المثال الاول تكلف
ودعوى كونه مشروطا بكون الخبر فعلا لانه شدلها بل هو ودعوى تمامهم كلهم بالتقديم في قولهم كله هو قاتلها وما انت علينا
بعزيز النحريك والبعث وبنو قطن قبيلة وزان جمع رزين هو الوقور والخفوف جمع خاف من الخفة وصفهم
بالمضى في الامور كانهم سيوف وبالشجاعة حيث لم يفارقوا السلاح وبالسكون والوقار في المجالس وبالكاع
بانهم سوقة الاصابع وقرائهم مولدة المراد انهم خوف اى بمثل الاشتهاء وذلك لا قوله يقدمهم سيوفا اولين تقديم
المسند اليه فيه لذلك لا تقوية لاعلى سبيل الاحتمال تقديره وهو مؤخرا وابا في سكك انه ومعناه كما كل وهو مبتدا
خبره ان يعلموا والمفر من فر اى ياكل كثيرا ومن لم ضرا اى متمتع بالزواج والمسيح باتى المعة من الرجال من لا طاخله
ومن اللحم ما لاطعم له والمليح بالمعجمة ايضا من بعد القوار ولذا انه قيل اى انفصل قوله الا ان يعدو لا انحو
اى لا انه يمنع للاولياء ولا ضار للاعداء لان المعنى بالعدم كون المسند اليه يثبت له كل واحد من المسند
على حد مبالغة وقوله وشباه ذكر روى بالنصب عطفا على زيادة تخصيص وبالجر عطفا على لانه يعد اى وانما
لاشباه ذكر والاول الظهر وايا ما كان فتلك الاشباه مثل ان يقصد في ابتداء الكلام الى كثرة مثل ولد الحجام
او الترحم عليه كواسر كل المسكين بالباء او تحذير السامع منه كالاسد وانت منها والضابط ان كل ما يقتضيه
لاسم المسند اليه اذا اريد تعجيل افادته عدم   واما الحالة التى تقتضى تاخيره فلا شك ان ما يقتضى
تقديم المسند يقتضى بعينه تاخير المسند اليه وبالعكس فلذلك احال ههنا تاخير المسند اليه على ما يقتضى تقديم المسند
واحال هناك تاخير المسند على ما يقتضى تقديم المسند اليه لكن يرد عليه ان المسند اليه قد يؤخر لسبب في نفس نظم
الى ما يقتضى تقديم المسند مثل كون اسمه مما ينطق به وكالقصد الى الاختصار او كونه قليل الحضور في الذهن وكذا
يؤخر المسند لامثال ما ذكرنا فلا تاخير ما يوجد هناك مغايرة لجهات تقديم ما تقدم عليه وكان المصنف يلتفت اليها
لقلتها وخفائها او نظر الى اندراجها في جهات التقديم بنوع تكلف فيقال مثلا كون المسند اليه مما يتطير به يقتضى تقديم
المسند وللضبط باحالة تاخير كل منهما على تقديم الآخر   واما الحالة التى تقتضى الخ قوله وتخصيصه
الظاهر ان يعطف بالواو لتكون في مقابلة المتعدد والمتعدد فتنوع او ليس لكل واحد الاطلاق المسند اليه وتخصيصها

باب حال التخصيص

حالتان تقتضيانه فقيل او بمعنى الواو وذلك لانه لما كثر استعمالها في الاباحة التى معناها جواز
الجمع استعملت في معنى الجمع كالواو وعلى ما نص عليه بعض المحققين من اهل السنن في ذلك قول الشاعر سيان
كسر رغيف او كسر عظم من عظامه وقيل شاع في اللف الاجمالى ان يذكر نشره بأو كقوله تعالى وقالوا لن
يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى لان الذى وقع عليه اتفاق القولين هو احد الامرين
والموكول الى السامع هو التعيين فكذا ههنا اشتركت الحالتان في اقتضاء احد الامرين اقتضاء
معا وقوله حال التنكير متعلق من حيث المعنى بكل واحد من الاطلاق والتخصيص قوله السعيد عن المعرف
فيهما اى اسعفت الحالتين عن التعظيم يعنى قد عرفت ان المسند اليه المعرف بوجوه يحصل من جملتها
تعدد بالتوابع لا مور تقتضيها فاذا مهرت في ذلك وتعرف ان اسعاء تلك الامور تقتضى
اطلاقه امكنك ان تعتبر امثالها في المنكر بلا احتياج الى تعلم وايضا بعض موجبات التنكير يوجب
اطلاق المنكر مثل ان لا يعرف منه سوى الاطلاق حقيقة او ادعاء او ان لا يكون الطريق الى نعت الزائد
على الاطلاق لسامعك او يكون هناك مانع من التخصيص قال واما الحالة المقتضية لقصر المسند اليه على المسند
فهى ان يكون عند السامع الخ قوله لقصر المسند اليه عدل عن الضمير الى الظاهر في هذه الحالة وما قبلها
لمزيد الايضاح فيها لكونها من احوال المسند اليه الجارية على غير الظاهر اذ اضماره فيهما يوهم
رجوعه الى المنكر قوله وانت تريد تقرير صوابه ونفى خطائه هذا في قصر الافراد واما في قصر
القلب فالصواب فيه اعتقاد ثبوت نفي مطلقا والخطأ هو التعيين في قصر التعيين الداخل عنده في الافراد
فقد قيل الصواب فيه اعتقاد احدهما والخطأ عدم الترجيح بينهما وفيه نظر لان عدم الترجيح
ليس حكما حتى يوصف بكونه خطاء وانما حكم السامع بان زيدا متصف باحدهما حكما واحدا
مشوبا بصواب وخطاء نظرا الى انه حكم بكونه جامعا بين الوصفين وان كان في الحقيقة حكمين احدهما صواب
والآخر خطاء قوله مثل ان تكون بالنصب حال من حكم مشوب وقوله معمول بالنصب عطفا على تكون
او بالرفع اى فانت تعول والشيخ يذكر ثلثة من طرق القصر ولم يذكر الرابع اعنى التقديم مع
ان تقديم المسند يفيد حصر المسند اليه فيه لانه اراد قصره على المسند بلا تغيير وضعهما ولان التقديم
دلالته على الحصر بالفحوى لا بالوضع مع انه سيذكره في بحث تقديم المسند قوله وعليه اى وعلى قصر المسند
اليه على المسند لثبوت الصواب ونفي الخطاء والآية الاولى من قصر القلب قد زعن فيه ما هو صواب
من اعتقاد السامعين بكونه يوسف عم على احد الوصفين ونفى الخطاء الذى هو بعض البشر
والثانية من قصر الافراد لان الظن من حال الانسان وان كان كافرا اجتماع الاصلاح

والافا وفيه ونهيهم عن الاف ولا نشغ ذلك وقوله مقصورون على الصلاح مبني على ان
الاصلاح صلاح وقوله لا ينافي بينا او سواه سبب يقم الافراد كان لا يحطها انسب
بقم القلب اي ليس بتجاوز وترك صفة الملكة الى الستر قوله ليس مع كلمة ثم للتراخي في الرتبة فان
عدم اختصاص القصر بما بين المسند اليه والمسند لشيوعه فيما بين غيرهما كالفاعل والمفعول وذي الحال
والحال الى غير ذلك اعلى رتبة من جريانه فيهما قوله وله نوع كانقسامه الى افراد والقلب والتعيين تابعه
لطرق متعددة لها شروط واحكام تحليلية ولا شك ان افراد فصل للقصر مع تاخيره عن سائر
مباحث القانون يقتضي ان يتوجه اليه بقصد على حده مع فراغ بال يكون ذلك اعون
الى الوقوف عليه من ان لا يفرد له فصل وتورد تفاصيله في اثناء مباحث فاين الحكم قال واعلم
ان جميع ذلك هو مقتضى الظاهر قوله ان جميع ذلك اي جميع ما ذكر من مباحث المسند اليه هو مقتضى
ظاهر الحال فان قلت قد يعدم من الامثلة ما ليس على مقتضى الظاهر كقوله تعالى اولئك على هدى من ربهم وقوله تعالى
اباني وهذا على الخسف مربوط برمته فان اسم الاشارة فيها وضع موضع الضمير لعدم ذكر المشار اليه
قلت لعله نظر الى ان الاعيان اذا ذكرت صارت بمنزلة المشاهد حقيقة فاسم الاشارة فيها
في موضعه بخلاف المعاني اذا ذكرت فان حقها ان يعبر عنها بالضمير فاذا عبر عنها باسم الاشارة فقد وضع
موضع الضمير ثم انه الى تخصيص صور اخراج المسند اليه لا على مقتضى الظاهر ارشادا الى تعينه سلوك طريقه لما
كان لبعض الصور المشار اليها من قبيل الالتفات اشتغل اليه وبسط الكلام فيه لانه فن من فنون
البلاغة له شيوع في الكلام يعم المسند اليه وغيره وله فائدة عامة ولطائف معان تختص بها مواقعه
قوله اما لانه اختص شرع بتفصيل سبب كمال العناية بتمييز المسند اليه مثل ان يختص بحكم بديع فيعتنى بتمييزه
ليعلم ان هذا المتميز المعين هو الذي له هذا الحكم العجيب الشان كما في قوله كم عاقل اي كامل في عقله
اعيت اي اعجزت مذاهبه اي طرق معاشه فليس يهتدي اليها وجاهل جاهل اي كامل في جهله يلقاه مرزوقا
وهذا اشارة الى كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فارغ البال وقد اختص بحكم بديع في هو محل
الاوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا اي مبطلا للكون مثبتا للصانع العدل الحكيم او قائلا
بالهين خالق النور وخالق الظلمة قوله واما لانه قصد التهكم قد يقال قصد التهكم بالسامع والنداء
على كمال بلادته او فطانته وادعاء كمال الظهور لا يقتضي شيء منها كمال العناية بالتمييز فلا يكون من اسبابه
بل يقتضي اسم الاشارة سواء قصد به كمال العناية بالتمييز او لا واجيب بان اسم الاشارة يفيد كمال
التمييز لا محالة ولا شك ان التهكم اعني بالتمييز بقصد الكمال التمييز فاورد اسم الاشارة وقوله اصلا مبالغة

اولسـ تنبئ تبس وتسل يابنت مالك ولا تخرمينه نظرة من جمالك
اخره وقد قلت للعواد كيف ترونه فقالوا قتيلا قلت ايسر هالك
لئن ساءني ذكراك بمساءة لقد سرني اني خطرت ببالك

في سعاء المشاهد المحسوس حتى يكون المعبر عنه بمنزلة المحسوس في عدم صلاحيته الا للاشارة
لحسنه بقصد التهكم بلا اشتباه قوله او قصد ادعاء اعاد النقل لطول الفصل ولان ما بعده متعلق
بالسامع وهذا بالمسند اليه تعاللت اي اظهرت العلة والمرض واشجى من شجي بالكسر اي حزن وتزيدين
حال او اسناد وقد طوت اشفاق وذلك واقع موقع الضمير الراجع الى العلل لادعاء ظهوره كالمحسوس
بالبصر قوله وما شاكل ذلك اي ذكل المذكور من الاسباب لكمال العناية وهو عطف على ادعاء
وكان اختيار الواو على او نفي الوقاية مع التنبيه على عدم منع الجمع واراد بما شاكل ذلك
اسم الاشارة من بيان القرب والبعد والتوسط والتحقير والتعظيم قال وقد يوضع المضمر موضع المظهر
قوله كقولهم اي كوضع المضمر موضع المظهر في قولهم ابتداء او مصدر لفعل في موقع الحال اي مبتدئين ابتداء
قوله من غير جري كالبيان لابتداء ولفظا نصب على المصدر اي ذكر العطف او فيه حال عطف
على العطف معنى او تقديرا وفيه هو ما ورد عطفا على جري فيستوي لفظا بلا مقابل في مكان ظرف
قولهم وقوله على قول من لا يرى حال من نعم رجلا وبئس رجلا وانما اعتبر هذا القيد لان الضمير
على القول الآخر يحتمل ان يكون راجعا الى المخصوص لكنه اليوم افراده فقيل نعم رجلين الزيدان ونعم
رجالا الزيدون لان المخصوص هنا غالبا يعامل الضمير معاملة العهد المبهم قوله ليتمكن متعلق
بوضع المضمر المستتر فيما بعده لما والبارز للمضمر قوله لعقبي الكلام اي لما بعده قوله فضل تمكن في ذهنه
لان الانسان مجبول على شوقه الى معرفة المبهم وزيادة تطلعه لما يسبق اليه بعد الطلب والا للمبهم
في مثل نعم رجلا ولا يوقف السامع ان هناك ضميرا الا بذكر النكرة ومن ثم قيل ليتمكن متعلق
بقوله وقولهم هو زيد عالم وهي هند مليحة وابدا فيه قوله وهو تفسير في التزام تقدمه
بان التمكن مختص بضمير الشان لانه الذي يقدم الوعد بما بعده اي التمكن في ذهن السامع فضل
تمكن هو السبب في التزام تقدم ضمير الشان ورد بان التمكن المذكور وما سوى عليه من التزام
التقدم جار في كل ضمير بارز فسر بمظهر فالضمير في تقديمه للمخاطب الذي وضع موضع المظهر والموعود ذا
في المذكور قوله قال الله تعالى استشهاد على ان العائد هي يمكن تعقب الضمير فان ذلك انما يكون
اذا كان ما بعده مما يعتنى بشانه ويراد تمكنه كما في الايتين حتى لا يصح ان يقال هو الكذا باطل وهي النار
تسيير قوله كما وضع المظهر متعلق بقوله وقد يوضع المضمر واراد بالمظهر غير اسم الاشارة لما سبق وبالمضمر غير
المتكلم لما ياتي من قوله وسترك الحكاية الى المظهر قوله اذا ازيد تمكين نفسه يعني ان وضع المظهر
موضع المضمر بعد يمكن نفس المظهر اي يمكن المعنى الذي اريد بخلاف وضع المضمر موضع المظهر فانه يعلل

تمكين ما بعقبه كما مرّ قوله ان تسالوا الحق نعط اى سائلا وضع المظهر موضع ضمير الغائب والمتكلم ايضا اذا اصله
نعطه اياكم والمثال لوضع المظهر موضع المضمر مطلقا فلا حاجة الى ما و بل الحق الحق مسند اليه وكانه لم يتبع
خارج المقتضى ههنا وفى قوله ربه جلا التنبيه من اول الامر على التعميم قوله ونظيره اى نظير قوله الله الصمد
فى وضع المظهر موضع المضمر حال انه ذلك لان المظهر خارج باب المسند اليه بنبه على انه خروج ههنا دون قوله
بذلك وربه رجلا ونعط الحق بعينه عبارة ونذكيرا فى بعض المواضع مع عدم الالتباس فى شئ
منها اى ما نزلنا القرآن الا ملتبسا بالحق اى بالحكمة الداعية الى نزاله وما نزل الا ملتبسا واذا
الحق الثانى بالامر والسوال لم يكن مما نحن فيه قوله وترك الحكاية عطف على بوضع المظهر موضع المظهر
وانما اورد ترك الحكاية الى المظهر ليبنى عليه حديث الالتفات وفعل نصب على انه مصدر يترك لانه فعل
ايضا كانه قيل يترك الخلفاء قوله اوحال الروعة هذا اذا لم يكن له خوف وارد بداخلة وتمره
المهابة اذا كان له خوف وارد بدا زيادة ولم يدخل فيهما او لتقاربهما وقد يقال
المهابة يراد بها الحالة التى يكون فى قلوب الناظرين الى الملوك ونرى بينهما بوسيلها بازدياد
واما الروعة وعليه اى وعلى ترك الحكاية الى المظهر لتقويه داعى المأمور فان لفظ الله ينبئ عن كمال
القدرة ووجوب الاطاعة وسعة الرحمة وبسيح توكيد الامور اليه فيقوى الداعية الى التوكل
عليه قوله وفعل عطف على فعل الخلفاء حيث يقول استعبر حيث للزمان قوله وعليه اى وعلى ترك الحكاية
الى المظهر ليكون ادخل فى الاستعطاف فان لفظ العبد ادخل فيه من الضمير خصوصا اذا اضيف الى المخاطب
وتمام البيت هوا بالذنوب وقد دعاكا قوله وما جرى مجرى هذا الاعتبار هو عطف على ما بعدم نظرا
الى المعنى اى ترك الحكاية الى المظهر لما ذكر وما جرى مجراه كالتمكن من اجراء الوصف فى قوله تعالى فامنوا
بالله ورسوله النبى الامى فى قوله عبدك العاصى فان المضمر خصوصا المتكلم لا يوصف وكالتعظيم فولكر
افضل لمجاور كل الى غير ذلك من المعانى التى يصلح لها الاسم المظهر قال واعلم ان هذا النوع اه
قوله واعلم ان هذا النوع يريد ان هذا النوع من الاخراج لا على مقتضى الظاهر وهو نقل الكلام
من الحكاية الى الغيبة لا يختص المسند اليه اى لا يختص بحذف الجار وا وصل الفعل قوله ولا هذا القدر
يحتاج له بعد بيان ولا النقل مطلقا يختص بهذا القدر وهو نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة بل كل واحد
من التكلم والخطاب والغيبة ينقل الى الاخر اى الى كل واحد من صاحبيه فالاقسام ستة وقد نقل هذا القدر
نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة التى هى المظهر فانظر المذكور فى قوله وترك الحكاية الى المظهر فلا يحتاج الى ذكر
العدد ولكنه لا يلائم تعميمه فى المنقول عنه بقوله بل الحكاية الخ وقد يقال المراد بهذا النوع النقل من الى
الاسلوب

وحذف المضاف من تعبيره اعنى نوع نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة وهو بعيد جدا ثم ان الاسلوب
من طرق من السلف الى آخر منها انما يسمى التفاتا اذا كان على خلاف مقتضى الظاهر كما يشعر به لفظ النقل
وايراده فى الاخراج لا على مقتضاه وما ذكر من فايدة العام فلا يكون نحو انا الذى نعلق
رجل يفعل كذا من الالتفات فى شئ لان حق الضمير العايد الى الموصول والموصوف ان يكون غايبا لان الاسماء
الظاهرة غيب بل لا يبعد ان يقول مثل انا الذى سمتنى امى حيدره وانت الذى احلفتنى وعدتنى ونحن قوم فعلنا
وانتم قوم تجهلون من باب الالتفات من الغيبة الى التكلم او الخطاب وهو اعنى الالتفات من مباحث علم المعانى
لا نبحث عن خواص تراكيب الكلام فى الافادة وانما ذكر صاحب الكشاف انه يسمى فى علم البيان بالالتفات
لانه اراد به علم البلاغة الشامل للمعانى والبيان وكون الالتفات من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر المذكور
فى الكتاب على ما لا يوجب كونه من مباحث البيان كسائر مباحث المسند اليه وجعله من قواعده ثم عده المصنف فى علم البديع
من المحسنات المعنوية ولا استبعاد فى اشتراك علمين فى مسئلة من جهتين على ما حقق فى موضعه والبطر بالهمزة
الا براد والاحداث من طرأ عليهم فلان ورد وبالياء التجديد من طرأ الثوب اذا جعلته ماحيل كانه
جديد والنشاط بالفتح حركة السرور والاملاء اى اشد امتلاء من ملأ الاناء بالكسر اذا امتلاء فهو ملآن
اوقد من ملؤ بالضم على واحد فهو ملء كذا والمستدرك فى الاصل السحلا الذى البلى والاعراب
جمع جرى بمعنى حديد كناى بالاسكان قوله الذى جعله استيفاء ببيان كونهم اعرابا والهمزة لانكار النفى
وانبا الاساة والسجية الطبيعة والعون جمع عشراء وهى الناقة التى اتت عليها من حملها عشرة اشهر وهى اعز
مال عندهم والهجير الحجاة تمزيق الاديم وهو الجلد عبارة عن العيب والاخلال بالوحش واباحة لحم اى
لحم سلط العدو بالاسر والنهب قوله افراهم استيفاء ببيان ان كون فرى الاصفاء على ما ذكر يعنى
السكينة الالتفات اى اترانا فيما ذكرنا من كونهم اعرابا وسطهم قوله من الوفون اى يوقعون الى الشفة
فى الهوى قوله الحاجة للتفصيل للمحل جعل الاسكوبا ازاء اللون والابراد بازاء الطول الخ على ظاهر قوله
فان الكلام دليل على ان ايراد الكلام قرى بالاردات وقوله لكن دفع لتوهم ارادة مطلق
الانسان ولجى متعلق بملازم الانسان من معنى الفعل المنصف بالانساب بحسب المعنى والمراد الا
نحو اصبهان ان كان والتعظيم تلك قالوا والبلد بها قوله قال مسعود ثم استمال استعمال
الوب على الالتفات واستحسنهم اياه وصرح باسماء الشيء له ليعلم ان تلك الامثلة من كلام العرب
الوبا بانت فارقت فاسيت اى فصار بمعود اموجعا لالم اكتئب واخلاف الوعد سعدى التى
مغرمين والمواعيد جمع الميعاد والموعود واطلق العام على مذهبه حيث لا يشترط سبق الذكر

الملتفت منه بل يكفي مجرد انقضاء الظاهر المتروك ثم قال اي الشاعر في هذه القصيدة بعد عدة ابيات
وما لم الاق بدلا من ما لم الق في البيت السابق عليه اعني قوله لما شكت لها الاين ... الا بشير لكن ما لم
الق جولا اي عظيما سهل الفناء اي سهل ورد فيا اذا لاجت هناك لما زارنا الحاجات والرحب الواسع اي
واسع الباع بالعطاء ويحمد وناسغ تقوم بل هو بمنزلة بقول في سمعه بقول وسمع بمعنى سمعه وعلما كثر
ولا مذكوره للنبي والالتفات في ممكن مشى عليه وقال اي بيته تذكرت فيه التفات من الحكاية الى الخطاب كما
في اخلفتك وزينبا معمول تذكرت والجملة المتوسطة حال واعتراض تعالى اي عنه وركه وليس في
هذه التفات لان مقتضى الظاهر الاستمرار على الخطاب بعد العدول اليه تقضب بقطع والابات بدوى بالواو
وبالياء ايضا على ان الحلول في هذا الموضع كان عقيب الحلول بعلج واهلها التفات من الخطاب بصيغة المفرد
الى التكلم بصيغة الجمع وغيره وسيقت بكسر القاف موضعان والرواية بالفاء سهلا قوله لهذه تست اللام جواب
قسم محذوف وقطاد ولم تترك والتصابح نصيبه وبحارة تنحبب حول الحوض ونسدها سهلا من النجع
بالمدره المجره والاراء مصب الماء الى الحوض فوله طول اصفق للحائض اي الكابيه لها لحوض اي كان
لها وعام في قوله ادمهم اي اصحاب الخطاب ومعنى تقصد من عنى بالمكان اقام به ويقصد معناه اي
او تجعل بمعنى اسم الفاعل اي مقيمون وهم رباء اي متمايلون يحثث بدى بعضهم بعضا فالتفت في اهلك
من الغيبة الى الخطاب وعنهم بفتح العين والنون والسيد وزيد قبيلتان يريد ان بني السيد لا يوجبون
في انفسهم بدلا من الحرمة والسهل مثل الوجه بان القبيلتان حتى انهم لا يجيزون فعل واحد منهم بواحد
من زيد الرد ويطمح الابصار اي لا يطمحون باعينهم كما يطمحون باعين بني كوز ومريوب والضمير
في بوسيهم للسيد وكيدا ونصب على المصدر والضمير يدل والحكم الكيد والدرع موت تحقيقه اي سندوده
في الحقيقة وب اي متروك في الجواد فالتفت في قوله لتسالوا من الغيبة في زيد الى الخطاب وكذا في لعط من الغيبة
الى الحكاية لان الضمير للسيد وفي سائله من الخطاب الى الغيبة كما وجلده بكسر الحاء واللام المشددة وهي الاجل
بمعنى العصى او النخلة طرق الخيال اي جاء خيال الحبيبة بالليل والحال ان لا طروق منا طروق ليلا موهج
اي سائر في اول الليل يريد به نفسه المقصود وتفصيل طروقه في تلك الليلة عاطر ودفعها سدكا اي
لازما حال من الخيال من سدك بالمكان كذا اي لزمه بارحلنا جمع رحل وهو مسكن الرجل وما يصحبه
الاثاث ولم يتعرج اي لم ينعطف ولم يمل تعطف على سدكا جعل الخيال العين الحبيبة فالتفت من الغيبة الى الخطاب
في اني اهتديت والوحيلة بالحاء المهملة ويا لجيم ايضا الموثر على السيد اي كيف حرصت تو ير على المشى حتى
اهتديت لنا والحال ان الرجل قد قطعوا المسافة طويلة والمتان جمع متن وهو ما صلب من الارض

والسيح موضع وقبل الارض المعتدة او ما ليست تصلبه ولا سهلة تعالى لج قلبه اذا ذهب به في كل مذهب
والباء للتعدية طروب اي كثير الطرب في طلب الحسان وهو خفة تعتري الانسان لشدة سرور
او حزن وتعد تصير بعد الشباب هو ظرف طروب وافع طي ومحل بعم على الكر واسم مثل من بعد
اي حين ولي الشباب وكاد يصرم واصل المشيب تكلفني اي القلب وصال ليلى ويروي بالتاء العوق
على ان ليلى فاعل اي تكلفني شدا ايدا فراقها اذا خطب القلب وقد شطت اي بعد وليها اي قربها وعود
الدهر عواده وعادته من المعاداة كان الحوادث تعاديه او من العود اي عاد العوائق
الى ما كانت عليه من الحلول بيننا فالتفت في طحا بك من التكلم الى الخطاب وفي تكلفني من الخطاب
الى التكلم واذا حمل الباء على خطاب القلب كان فيه التفات من الغيبة الى الخطاب والاثمد بفتح الهمزة وضم
الميم موضع ويروي بكسرهما والخلي الخالي من الحزن والعائر القذى وهو القذى الرطب الذي
تلفظه العين حال الوجع والارمد صفة ذي العائر من رمد بالكسر اذا هاجت عينه والمراد تشبيه نفسه بذي
العائر الارمد في القلق والاضطراب وتشبيه ليلته بليلته في الطول الا انه اختصر في الكلام قوله وذلك اي ما
ذكر في البيتين من سوء الحال الاجل نباء جاءني وخبرته ذلك النباء عن ابي الاسود وقيل هو خبر
قتل ابيه وابو الاسود كنيته قبل سمع ذلك الخبر منه قوله فالتفت في الابيات الثلاثة اما في الاول
فمن الحكاية الى الخطاب اذ العياس تطاول ليلك واما في الثاني فمن الخطاب الى الغيبة حيث قال وبات والعياس
وبت على الخطاب وليس فيه لم ترقد وبانت التفات لانهما جاريان على ظاهر ما سبقهما واما في الثالث
فمن الغيبة الى الحكاية في جاءني والعياس جاءه وكانه لم يجد في اشعار الجاهلية مثال الالتفات من الحكاية
الى الغيبة فاقتصر على امثلة الاقسام الخمسة من الستة ومثاله ما مر من وضع المظهر موضع ضمير المتكلم
وقوله تعالى ثم انشاناه خلقا اخر فتبارك الله احسن الخالقين واعلم ان كلام صاحب الكشاف صريح
قال البيت امرؤ القيس ثلث التفاتات في ثلثة ابيات صرح فيما ذهب اليه المصنف من عدم اشتراط
سبق طريق اخر فيكون ما تعديهم من ان في لفظ ذلك التفاتا من الغيبة الى الخطاب فيكون في تلك
الابيات اربع التفاتات على مذهب الجمهور ايضا يلتبس مما تعبد به لجواز ان يكون الكاف خطابا
لغيره لا للنفس على ان المبنا درمن كلامه توزيع الالتفاتات على الابيات لا بيان العائدة العامة
التي ذكرها ما اعني بواسطة نشاط السامع انما مقصود فيها اذا كان الاسفال حقيقيا بعد بيانا
لانا نقول اذا اورد على السامع خلاف ما يرقبه من الاسلوب الظاهر كان لذلك مزيد نشاط
وفور رغبة في الاصغاء الى الكلام قوله اكثر من ان يضبطها القلم يرد عليه ان ما بعد من

ان يكون مفضلا عليه اذ ليس مشاركا لما قبلها في اصل الفعل اعني الكره ونظيره قولهم اكثر من تحقيق وقوله
الناس اكيس من ان تمدحوا رجلا مالم يروا عنده آثار احسان وهو كثير في كلام المولدين
قبيل كلية من متعلق بفعل تضمنه اسم التفضيل اي مباعدة في الكره من ضبط القلم ومن الاحسان
ومتباعد ونحو اكيس من مدح الرجل الخالي عن الاحسان ورد بان من اذا لم تكن تفضيلية
استعمل افعل التفضيل بدون الاشياء الثلاثة ولا شك ان التفضيل مراد فالمعنى اكثر مما يمكن ان يضبط
بالعلم ومما يمكن ان يحصى واكيس من سائر عقلا بمدح الخالي عن الاحسان الا انه توسع في العبارة
على ظهور المراد قال وهذا النوع قد يختص مواقع لطائف معان اه قوله وهذا النوع اراد به
الالتفات اذ هو نوع من اساليب الكلام ولعله قد اشاره الى ان الفائدة العامة في حسن
الالتفات في مواقعه كلها لكن ربما اشتمل بعضها على فائدة اخرى فيزداد حسنه فيه وتحقيق
المبني للمفعول والباء داخلة على ما هو مقصود وخاصة على طريقة تحصك بالوجه واختص بوا وهو المتعارف
في الاستعمال وان كان الاصل دخول الباء على المقصور عليه اعني ماله الخاص وسياتيك تحقيقه
ان شاء الله تعالى وقلما تتضح من الوضوح اي لا تتضح الا لاحد من في البلاغة لحسب السليقة وللكاملين
في الطهارة في هذا الفن قوله والعلماء النحارير من عطف الصفات بعضها على بعض اشعارا بان
المهارة فيه انما يكون للعالم البحر وربما اختص موقع الالتفات في الكلام بشي من ذلك المذكور اعني
لطائف المواقع كما الالتفات المختص بموقعه شي منها الكلام زيادة بهاء اي حسن ورونق اي اثار اوره
وفاعل اورث وجد ضمير الالتفات ايضا وليس في بعض النسخ المصححة لفظ في الكلام فالمعنى كساه الشي
الموقع واورث الشي السامع ووجد الموقع او الالتفات المختص به هو ان كان ممن يسمع الكلام حق
سماعه ويعقل الطائفة على وجهها وكلمة ما مبهمة لتاكيد العلة وافرد ظلل مع كونه خبر الجمع اما السعد
موصوف هو اي شي قريب قليل ولكونه على صيغة المصدر كالصهيل والنهيق اولا اخبر الجمع
الحالي وفي صيغة الافراد اشعار بالقلة ايضا قوله ام تحسبن اليضا اساس لتشبيهها داعلى قلة
من يسمع ويعقل فان الاستفهام فيه لانكار الحسبان فيدل على القلة قوله ولا مرما قوته للدلالة على القلة
قوله من سامعيه اي حق سماعه بان تفطن لما فيه من النكت وما هو فيه حمل استفهاما منه في موقع المفعول
الثاني اي عرفك ذلك الالتفات موقعه الحسن الجميل في الغاية بحيث لا تدرك لم يسأل عنه قوله ان نصير اي
من سامعي الالتفات واحد مما ورد في القرآن لا من سامعي كل التفات فيه وانما قال ثم لبيان ان الثلاث
اعلى رتبة الاصحاح في صيرورته سامعا له حق سماعه وخبر لعلك محذوف اي لعلك نصير من سامعيه الذين

ولا شك ان التفائل انما يكون بالقلب فالمشار الى انه التفريح بكونه قلبيا ... لا باللسان به شابه من وساوس الشيطان منه

٤٦

بهمتو واختيار الترجي على الجزم لما مر من ان الاصل ليس كالثاني قوله البس بهذه مقدمة وانه جملة على
قصص هذه بما لها نكتة الالتفات المذكور ولما كان محله المعنى فيه الا في الآية وقصة الحال انطاق في
وجدان الحال التي كانت بالحاجة الى الاسمال فيقتضي حسن الترتيب التعليم تقدم الكلام على المعنى والوجه لانكار النفي
وهو المعنى وتما يشهد جبرئيل في اسمه ان المراد ليس مستقلا اي متدرجا في الاستعمال وفاعل لا يحل ضمير
الشان وهي جملة موكدة لقوله وجد من نفسه تعالى ونافع لحال ايضا وهناك اشاره الى احد في
الستفهام الحال قوله اوما تراك اي اشك فيما ذكرناه وما تراك وكيف تصنع باني مفعول لقوى
واذا كنت ظرف لكيف تصنع بحسب المعنى وتحول سان لما واستفهام وتنبيه تاكيد لتاحد من ابنتك كري
اي الظنية لك قوله واحدة فواحدة حال من حال اي مفصلا متوالية وحاله وانت فيما بين
ذلك واحد حال من ضمير متعدد اقوله على نزاهة اي حميا كانتا على نزاهة بحكم ذلك التنزه وانت
لاكتب حال من كاف تدعوك تنقطع بالرفع اي لم تنقطع وبالنصب على مفعول مستانف لا نوعى فالوم
بالمثل فهو في قبل الالتفات من الغيبة الى الخطاب لان المعنى في الالتفات وحده السامع كالمسكوت دون وجد
المعنى الذي يطلع اليه الكلام قوله على هذا النصب على المصدر اي مشابها تشابهه كانه على هذا النسق
من التوبيخ وفيه اشاره الى ان المشابه لا يجب ان يكون بخصوصه ما ذكر بل ما كان على هذا الطريق من التوبيخ
والتعبير وقد يقال معناه نسرد الكلام على هذا المنوال لا يكتفي بالقدر المذكور فهو نظير قوله وما جرى
ذلك المجرى في قصة المنعم قوله واذا كان الحاضر عطف على قوله اذا كنت في حديث وان كان بحسب المعنى
فيما قوله وقد حضر مجلسك وقال مهاما في مجلسك وفيما تقدم الى ان تعليق اشاره الى ان الحال الغضب
اشد تاثيرا واقوى يشتمل عليه باني مفعوله لجدد الضمير المرفوع الراجع المنعم والعائد العطية والدار
السائلة من دون الدمع اي سال قوله وما يجري ذلك المجرى من المدح والاطراء وتعداد النعماء هو
عطف على مفعول تقول قوله واذا اوعيت اي حفظت وهو عطف على قوله واذا اجبت قوله على
الوجه الذي اي تعد بلا ونك لما جبلة على الوجه الذي يجب ذلك الوجه في التلاوة ومعنى كون التامل
قلبيا بتوجه تام من القلب لما ذكر فيه شاشه وهم وكيف اصا عطف على ما هو فيه ولكونه تعليل
لما في حيز العلم اي علمت نداء اصالة المجد وطنن لكونه منتهيا الغاية للاي السامع ابا بحيث لا يدرك الحصر ولا
الهام من كانه كان سبقه ولم يذكر قوله من حوجيرات العبد وان يكون قراته فاعل له واذا افاد فرز
لو اذا اخذ بدل من اذا افاد اي فرض لاحظ تعالى مثل من يديه منولا اذا انتصب فاعلها
وتجد معها وجه والعامل محذوف اي تجد بها الوجه وصار بذلك صوتها كان لفظه زائد كما

قوله فيما بعد افلا لحد في كا وذلك اشاره الى الاقبال وعنو طرف لاتي ومسند عنه صفوا خوي لحالة وضمير لطبائها
للؤاه وعلى ما هو عليه حال من المنزل اي كاينا على الوجه الذي هو كاين عليه والا اي وان لم يكن قرانه
كذلك لم يكن هو قرانا حقيقيا وانما كان الاكتفاء في الا منبها على ما ذكره لان العالم انزلت على السالم
لبعوثها فاشير فيها الى كسوتها ابهم ابانها قوله والوجه اي ذلك الوجه الذي من حق العبد ان يكون قرانه عليه
واذا اصح متعلق بان يكون اما على التوسع في الظرف واما على كونه مفعول العامل قوله فاذا احتمل
ان يكون عطف على اذا اصح ان يكون محذوف وابه حذف والاصلاح اي حدد نادرا بعد بدل الاصلاح مساو بالنعل
في كونه عن قلب حاضر وبه فاعل تحذوا والضمير للاسعار لكنه سعدي بنفسه يقال حذوت النعل بالنعل
فلا حاجة الى الباء فكانه ضمن معنى الذهاب اي هو هو با مذهب الاصلاح قوله فانه متى اصح تعليل لكون
ذلك الوجه المذكور هو هنا قوله على الوجه الذي عرفت يعني كونه عن قلب حاضر آه وافلا لحدوا بنى
على معنى انه لحد ذلك لطيف قطعا قوله من معبود عظيم الشان هذه المعاني مستفادة من لفظ الله الدال على الذات
المتصف بجميع صفات الجلال والاكرام وبجميع الاحسان والانعام فكان عظيم الشان حقيقا بالثناء والغاية كالحج
وبالشكر لتوفر انعامه وتواليه مستحقا للعبادة اعني غاية الخضوع والتذلل لكونه جامعا لجميعها ذلك الا ساعر
مع ان اللام الجنس تنبيه على استحقاقه الحمد والثناء قوله ثم اذا اشتغل بتذبذب بلوط ثم على المهلة اي ينبغي ان تجري الحمد والا
ثم يشتغل وهكذا فيما بعده قوله جلا بلج وقوم فانها على سبيل التمثيل عند هذا اي عند هذا الوصف والعواقب
بالجر على انها صفة خاتمة قوله للامر كله هذا العموم من حذف مفعول لكن مع الاحتراز عن الترجيح بلا مرجح وقوله في العاقبة
بازاء يوم الدين في نظم الآية وفيه اشارة الى ان اليوم مع اجزائه يجري المفعول به توسعا واق على طريقة يحسب المعول ويوم
لحزن تفسير لقوله في العاقبة واللام في للخير متعلق بالحزن وفي قوله يوجب عليك الاقبال اشارة من العمد الى الخطاب
كما في الآية يعني اذ الظاهر ان يقال يوجب عليه قوله ما تصوره اي تصوره من انك تجد من نفسك محركا للاقبال
سوى شيئا قستبا الى حال الاول فتستطيع بالنصب عطف على لا يصرف فلا تستطيع عطف على ان لا تقول فاعل ضمير الوجه
قال وليس ابن حجر الكندي بعده وهو المشهور له اه ۝ بعد ما من الكنية التي في القاف واحد من البدل
شرع بين اللطائف المختصة في القافية اما بيان المحصي وشرح اسمه ونسبه وتنبيهها على انه كان من الملوك فان
لكم اللطف مبنية على ذلك وحجر بضم الحاء المهملة وسكون الجيم من مشاهير ملوك العرب من قبيلة كندة وبعده ضمير الشيء
ضمير مستتر راجع الى ابن حجر وان يكون متعلق بسعد على تقدير من ان او بدل اشتمال من فاعل المستتر وهو المشهور
حال من فاعل سعد وفائدتها تعليل انتفاء البعد وائي ذلك مع كان عادتهم في سابق الزمان
ان تعرفوا الصعبة في المدان ممن اخذ ما عد سابقا وكان له الفضل والتقدم بهما رواد وقصبا

السبق في ام عبارة عن التقدم والكمال فيه والدرك بفتح الراء وسكونها بمعنى الادراك وهو المتلقط للمعطي
من الفلاه وهي العطوه والاناسي جمع انسان العين وهي النكته اللطيفه المونوه في العين من النكت وهو العالم
في الارض بنحو قصب اي الآخذ للمحبارات من محارات النكت وفي اضافة متعلق بالمعتقد واو العطف
لسعد وقد كتب فسخه مصححه القرد اذ نظر الى ان المعنى على المضي وكان بمكنه حال من فاعل البغث
سعد بر قد والمتسلل حيث لسد ازاله لاتتبعا دار اد الضمير وجمع لشيء واحد في بث وبانت
لنا وكذا الحال في بث على الخطاب وبات لكم في الوجه الآخر وحسن قصد ظرف لتكون او طرفه اعني فعل
وتهويل الخطب جعله هائلا عظيما يخوف عنه وتستفيع وحدانه فظيعا اي شنيعا شديدا وفي السابق متعلق
بالتهويل وحال من الخطب واللام في للوافع اي للحادث الذي وقع متعلق بالنساء يقال فتنه اي كسره وفت
في عضده على طريقة يخرج في عراقيبها كناية عن قتل شوكته وتوهين امره وتعد بالع حيث وصف الخبر
بالاجاع والسمع تعالى نحو اي وجعه وبجانه التي اخبر عنها ما لخفوا الا حوال وحاصل بعد هذا الكلام ليس
ابن حجر بعد اذا الكتف تلك الالتفاتات مع امكان ان لا يلتفت التفاتا واحدا من ان يكون
فعل ذلك المذكور من الالتفات حين قصد تهويل الخطب منبها ذكر لالتفات الاول اربع نكت
ملما والثاني واحده وجمع بين خمس من نكت الاول والثاني ما في التسلية اعني كشف الغم والبون بان الاول
اعتبر فيها كون المسلي ملكا ولم يعتبر ذلك في الثاني بان اعم النفس بجمام المصائب مبنيه على صفة الملكية في الثاني
دون الاولى قوله قاتما اي النفس واحد بخاطه اي ذلك المصائب تسليه اي ليحصل لها بعض التسلي فتنجح
مثل هذا الملك وخيانه عليه واللام في لوعه متعلق بابدت وضمير يستعار للنفس المسنو جوفا
اذا اضمره في قلبه والكمد الحزن المكتوم والارتماض الاحتراق من الحزن والضجر القلق والاضطراب من الغم
وضمير لا تعلقه ولا تضجره في موقع المصدر اي لا تعلق ذلك القلق ولا تضجر ذلك الضجر وكان من جهة حال
من ضمير ابدت وفعل الملوك نصب على انه مصدر لان تتثبت وتتصبر وكذا حكاية فيل وبجري
في الثبات والصبر على عكسها والضمير للنفس للملوك وعند ظرف لان تتثبت والنوائب المصائب
والبوادر جمع بادرة وهي سجايا ذات برق محض لم تعل اي النفس التثبيت والتصبر والمعني تمكنه حين
لم تعل والعاد للسله لان التسكين نوع مما تقدم ومسليا حال من المستخبر قائلا كما انه حال من المستتر
في قائمها قوله وفي العاقبة الثانية عطف على قوله في القافية الاولى لا شك ان تحزن الملك اذا كان
تحزن صدق ولا تفاوت بحصول المصائب وغيبته كان اقوى في التسلية قوله خاطبك اي في تطاول
الكلام ثم اخاطبك آلي بانات فنبه بتصغير الغيبة على ان المصائب لو كان عاما لم يتغير في علية قوله على

ذلك اى جميع ما ذكر من تطاول الليل واسهاء الزواهر وتراكم الشدة بالليل انما كان لما حصل اى لاجل ا
حصة لم تتجاوزه الى غيره يعنى انه نبّه فى البيت الثالث على ان تلك الشدائد كانت لامور
عليه فيكون هو مبتلى بتلك الشدائد وحده اذ بذلك الخطب والنبأ المذكورين اولا ولولا البيت
الثالث لجاز ان يراد بها غيره فيكون تلك الشدائد لامر ورد على غيره لا عليه وقد يقال حصر
النبأ فى المتكلم يفهم بمعونة المقام وفحوى الكلام وان لم يكن فى اللفظ ما يدل على الحصر ابدا اى اهلك
حائرا ما ترى اى متحيرا ما لكا واللام فى لمقتضى الحال صلة فطن يقال فطنت للشئ فطنة ومن الكنايات
للمقتضى متهالكا وهو ان حاصل هذه التكملة ان قوله تطاول الليل صدر عنه لا عن تعمد وقصد
بمنزلة كلام السكران فلا يكون الحسن الذى فيه من جهة حسن الكلام ولا يعتد به ايضا التنبيه
على ما ذكره وغايته ما يتكلف لذلك ان يقال لم يرد انه نبّه على ان ذلك النبأ جعله كذلك على اساس فرط
من الوجد فانه غير معقول بل اراد انه نبّه على ان ذلك النبأ لشدته وقعه بحيث اذا اورد على
انسان سلب عنه فطنته لمقتضى الحال وجعله بحيث يجرى على لسانه ما كان الفم ولا شك ان التنبيه على هذا البلغ
من كمال تيقظه للحال الذى هو ورود النبأ وتفطنه لمقتضاه الذى هو الحال وكذا ارا
قوله والانسان اذا دهته اى اصابه وغلبه ما تحار آه ان الانسان اذا ابتلى بمثل هذه الحال لا يسلم
كلامه من امثال ما ذكر الا ان الشاعر لوفور عقله وكمال فطانته تثبت فى هذا المقام وتنبه على
مقتضى الحال فوجد جزاته وتعد العدد ما نزل به قدم عليه يوشعا وحن اخاف بدل من يعوش منصوب
على المصدر اى اخاف مسافرى حال من ضمير اخاف وقوله غائظ ذلك اى عدم تنبههما وتصبرها قائلا
الى المسيحى للكعبة والظرف اعنى حين معمول بنى يمنعها ان يحول الفاء داخله على وبنى تعبير اى فوبى حين سكت
واما ان يجعل الظرف منزله شرط جوابه وبنى والمجموع جواب لما وعلى التقديرين يجب ان المعاد
فى جواب لما هو الفعل الماضى لفظا او معنى بدون الفاء وفى سكت مبالغة لانه جعل الغضب الحامل على
كالآمر به والمغرى عليه فعبر عن سكونه بالسكوت وتذكير ضمير عنها اولى بنظرا ثانيه ما قد وجد فى بعض
النسخ المعتبرة خاطبك بقيدا بكسر الكاف والذى يوثق الكلام مع النفس خطابا ولد وانما ذكرت ما ذكرت
يريد ان التمثيل بما يلى بعيد كافة تعلم انا بصدده من ان الانتقال قد يحصل من الغير
بلطائف معان الاتى ذكرت بهذه الاحتمالات الدقيقة انى انتقال آخر فى النفس يعلم انه لماذا اشتمل بالبلاغة
واعترف لهما مع ان ذكرها ارشاد للمتعلم الى كيفية استخراج اللطائف المحتجبة بالنقاب اذ دون الكل
جمع بازل وهو البعير الداخل فى السنة التاسعة بتشقق نابه ويصير فى غاية القوة وقوله لا ترى ا

من ان يقال الرجل نظرا الى اسم الشاعر وتوهم انه اراد به اسم ليس شئ والمطاوى جمع مطوى موضع
الطى قوله التفاضل سواء كلام كالاعتراض وضمير اشباهها للطائف الاعتبارات فذكر الاشباه بمعنى
بمعنى الامثال لحملها وقبل الضمير لما ذكرت والتانيث باعتبار المعنى قال واعلم ان لطائف
الاعتبارات المرفوعة لك فى هذا الفن اه قوله لطائف الاعتبارات اراد باللطائف الخواص والاعتبارات
مناشيها فى تراكيب البلغاء والمرفوعة بالنصب صفة اللطائف وهذا الفن المستتبعة المطارح جمع مطرح من الطرح
وهو ارتفاع البصر والنازحة البعيدة صفة المطارح جعل مناشئ اللطائف لبعدها عن معرفة تفاصيلها
ينشأ منها على ما يليق كالمواضع المرتفعة البعيدة واللطائف المستخرجة منها كالامور المرفوعة
هناك لتدرك بالبصر واستخراجها منها كرفع تلك الامور قوله لا تتنبها اى لا تحوى تلك اللطائف ولا تعرف
حق معرفتها الا بامور ثلاثة الذوق البليغ والسمع الكامل صدق الهمة ووفور الرغبة النفس البعيدة عن
الصادقة وانما ذكرها على هذا الترتيب لانه اعتبر ادراك اللطائف ما نوب منه اعلى السمع ثم هو مبدأ
السمع ثم ذكر ما هو الاصل ولو اعتبر الواقع لا يعكس الترتيب والاستراء افتعال من المرى وهو مسح
الضرع لاخراج الدر والاستشراف رفع البصر للنظر وبسط الكف فوق الحاجب كالمستظل من الشمس
لما بينا لكل اللطائف التى فى تلك المطارح والطبخ بالفتح الطبع وذوات الحافر بمنزلة الضرع
لذوات الاظلاف والمجهود الطاقة يعنى ما لم تستخرج عن طاقتك ما هو الخالص الصافى منها ولم تخلف
انت والسفر المعنى فى البعث واللام فيه متعلقة بالسمع ضمير عنها لما سالك وفى ذكرو راءك تبع
لم تخلف تاكيد قوله معهود اى كل احد يجهد فى وصول النكس الخ وتوقفهم عنده وما دا احال ما هو فاعل
لم تمر اولم تخلف اعنى المخاطب اراد البائع يضيعك المتضمن معنى الاخذ والبطش الاخذ بالقوة والمنوخ
المطلوب والباع قدر مد اليدين وصفه بالبسط لافادة زيادة القدرة على الاخذ والحفظ الى الانتفاع
اى لانزال متعلق بيسطن اورمادا والمرمى الهدف وفى الغسط قلانه الظم وستطن احال الغوى اى
مستعيا سعس يقطى والطباعه اللطف اراد باستشعار اللطائف جعلها شعارا وهو ما يلى الجسد من الثياب
والمعوان كثير المعونة قوله هذا الطعم اراد بها علم البلاغة كانه قال هذه الطعم التى فوق طبقات
سائر العلوم والناظرة بانوار البصائر اشارة الى صفاء اذهانهم والمخصوصون بالعلم ما شاكله
الى التوفيق والرغبة والمدلون من ادلى الجلد توسل بها اشارة الى السمع الجيد فقد ذكر تلك الامور
الثلاثة على الترتيب بحسب الواقع والحكمة العلم المشفوع بالعمل وفصل الخطاب الملخص من الكلام بحيث لا يشتبه على
السامع ما اريد به وقد يحمل على معنى المفعول اى المفصول من الخطاب يتبينه من يخاطب او الفاعل اى الفا

الدق

اى الفاصل من الكلام بين الحق والباطل قوله على ان كلام رب الوجود جنولوله وعلماء بهذه الطائفة
اى بهم على ان اعجاز القرآن بالبلاغة وكونه واردا على اسلوب لا ينسج على منواله الا بالقدر وغيرها
مما ذهبت اليه قوله فانه اشاره الى ان كلام الله تعالى هو هذا المؤلف المنتظم وفى كلام هو
مذهبه والطلاوه بالضم الحسن والقبول واغدقت بالغين المعجمة والدال المهملة اى صارت كثيره الماء شبه
القرآن بشجره طيبة محكم اصولها كثيره الماء واثمرت فروعها فى السماء قال فى اخر الاستدلال على
عن ارباب السليقة فى وصف القرآن ان له لحلاوة وان عليه لطلاوة وان اسفله لمغدق وان اعلاه
لمثمر وانه يعلو ولا يعلى وما هو بكلام البشر والكلام الفرائد الوالب المراد بها الاساليب المراد بها الطرق المذكوره
فى فن المسند اليه واعن سبيل الضبط وعلى خلافه والحكم فيهما اشرنا اليه من رد القدر وانه لا الكلام
قال الفن الثالث للوجه الذى علمت انها المحصل بسلاطم اعتبار طرف الاسناد والمسند وغيرهما
او اذى فكره دون اسناد جنسه المتنوع فى الكشاف عن ابراد البلاغ كمال انسه النقاد المحققين
فلا تحتجب عنه شى من بدايع النكت فى مكامنها المستنزع لنفث السحر البيان عن معادنها المستطلع طلع الاعجاز
المنزلى باسنواق طوقه المالك لزمام الحكم كفاه المعنى بن تجنب فهمه وغريب ذوقه فهو الطلبه وماعداه
ذرايع اليه وهو المرام وما سواه اسباب للتسلق عليه ان لا بد من التصفح اه ❁ قوله للوجه الذى
علمت الوجه الذى علمت له ان لا بد من التصفح لمقتضيات الاحوال اى ايراد المسند اليه على تلك الصور المساع
والكيفيات المختلفة بعنوان مدار حسن الكلام على انطباق تركيبه باعتبار مجموعه او اجزائه على مقتضى الحال
فلا بد من معرفه مقتضيات الاحوال فى باب المسند اليه ليكون كل حاله فى موضعها ولهذا البعيه تعلم انه لا بد
من معرفه مقتضيات الاحوال فى باب المسند ليتاتى ايراده كذلك فقوله للوجه متعلق بتعلم ولفظه تكرير للبعيد
تجرى مجرى البدل من قوله للوجه مفعولا لما بعده تعلمه وانما قال ايضا نظرا الى انه وصف الوجه بانه
علم له اولا واذى جمع آذى وهو الموج جعل فكره بحر الكثرته واشتماله على امور نفيسه دون فى موضع
الحال اى الذى خص بلاطم امواج فكره منجا وزا فى ذلك ابناء جنسه المتشاركين له فى اصل الفكر وكمال
انسه ثانى مفعولى المستودع واولهما المستتر الراجع الى الموصول لنيل المستودع عنه الشى اذا طلبت
ان يكون وديعه عنده وكانه اشار بجعله وديعه الى وجوب محافظته وكونه مختص توقيق النقاد
لوزن الكلام العلامة كانه يقتنب الاشياء فيصل الى حقايقها والمحدث الصادق الظن فى الامور كانه
حدث بها وقوله فلا تحتجب كقوله تع وما توفيقى الا بالله وارد بدايع النكت غرايب خواص التراكيب
وبمكامنها مواضعها التى اختفت فيها وبنفث السحر الكنايه وجوه الدلالات اللطيفة المستعمله للعلو البها

المسيح عن معادنها اى مواضعها المصنف بها فقد اشار الى علم البلاغة قوله المستطلع اشاره الى بدايع
اعجاز ادراك اعجاز القرآن على الوجه الذى ادركه ارباب البلاغة السليقه يقال استطلعت رايه طلبت
الاطلاع عليه والطلع بالكسر الاسم من الاطلاع وبالاضافه الى الاعجاز التنزيلى صار نوعا من الاطلاع قوله لزمام
الحكم اى الحكم بكونه معجزا وكفاه مصدر كافاه اذا قابله وصرت نظره وهو ههنا نصب على الحال
بمعنى المكافى والمتحذ بن اسم مفعول من تحذيته اذا نازعته فى فعل على سبيل الغلبه قوله فهو اى طلع الاعجاز
بمعنى الاطلاع عليه هو الطلبه اى المطلوب من فن البلاغة وما يتعلق به قوله انه لا بد منه علمت و ان بحقه وضمير
انه محذوف وقوله لمقتضيات الاحوال ايراد بسبع العباد مع كليه هو الموافق لما مر فى صدر
باب المسند اليه وفى بعض النسخ بكسرها ونصب ايراد على انه مفعول الاسم الفاعل وهذا انسب بقوله
عن الاحوال المقتضيه لانواع التفاوت فى المسند لا لايعال كيف جاز نصبه للمفعول به ولا لاعتماد لانا
نقول هو فى المعنى معتمد على الموصوف لان الاضافه بيانيه فكانه قيل الاحوال مقتضيه ايراد المسند اليه
ولا شك ان تصفح المقتضيات يستلزم تصفح المقتضيات وبالعكس فكل واحده من النسختين يلائم ما تقدم
وما تاخر اما صوره فظاهر واما معنى فلو قوله افراده وفى كونه جمله معطوفان على قوله فى المسند الى
لانواع التفاوت فى افراده وفى كونه جمله قدم الفعل لانه الاصل فى المسند ومثل بالبالغ والحال المعطل
دون الامر لان الكلام فى الخبر وقدم فى الاسم المنكر لانه الاصل معتمدا الى الموف واشار بقوله
من جملة الموصوفات الى انه لا بد لخصوصيه كل منها من حالة تقتضيها وقوله مقيدا اصغر فعلا وما عطف عليه
واورد لكل واحد مثالا ومن كونه مؤخرا عطف على من كونه منزو كما قدم تاخر المسند فيها لانه
الاصل فيه واثره فى ضبط الاعتبارات ابناء على ان نقدمه بحث عن الاحوال المقتضيه وقوله فيهما متعلق
بالتحقق وفاعل يتم ضمير المسند والسليمه العلامة وآدوم سمه اى اعدلها بوه والضمير لكل معام فهو اى المذكور من الا
والاجزاء والمطارح اسم مكان من طارحوا الكلام اذا طرحه بعضهم على البعض كما فى المناظره تنازع
اى بمتحن من الدوز بسعد بم المهملة على المعجمة والمطارد اسم مكان من مطارده الفرسان بعضهم بعضا والجذع من الفرس
ما تم له سنتان والقارح ما تم له خمس سنين قرح يقرح لنوى قال اما الحالة المقتضية لترك المسند اه ❁ اشار الى
وجوه التوسعه المجوزه لتركه بقوله كان ذكر المسند اليه بحال يعرف منه الى غير ذلك لحال المسند والى ترجيحه
على الاثبات بقوله وتعلق بتركه غرض لى من المرجح سواء كان عائدا بقصد حصولها لترك او باعثا متقدم
الوجود عليه على قياس ما مر ثم فصل الاغراض واتباع الاستعمال انما يكون غرضا لغير المستعمل الاول
وهو على قسمين الاول اتباع الاستعمال وارد على تركه كما فى الامثله المسموعه نحو كلاهما وتمرا اى لك كلاهما

وازيدك ثمرا وفي الامثلة المتفق عليها من العبارات الثاني اتباع الاستعمال وارد على ترك نظائره
كما في الامثلة المقيدة من المصادر والضوابط نحو ضربي زيدا قائما ان يكون المسند اليه مصدرا منسوبا
الى فاعله او مفعوله او اليهما بعده حال منهما او من احدهما او افعل تفضيل مضافا الى مصدر وكذلك الضابط
في كل رجل وضيعته ان يعطف على المبتدأ بواو بمعنى مع ويكون الخبر المقارن اي كل رجل مع ضيعته
وضيعته مقترنان ونحو الضابط لولا زيد ان يقع المبتدأ بعد لولا ويكون الخبر عاما قوله ونحو
ذلك يعني مثل قولك لعمرك لافعلن وفي مباحث هذه الضوابط مستوفاة في كتب النحو قوله واما فصلا
فقد يقصد ترك المسند وقد لا يقصد فلا يترك الا جزاء يروي مرفوعا وبجر وراو الجمع
الاختصار تنبيه على جواز الاجتماع في الاعتبار ولذلك جمع ضيق المقام معهما فانهما مما يجوز
اعتبارهما مجموعين وفرادى واذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود فيحذف خبر المبتدأ بعدها جوازا
قياسا اذا كان عاما فيجوز ان يقصد منها اتباع الاستعمال ايضا ونحو زيد منطلق وعمرو اي منطلق
ان جعل من عطف الجملة بابا على مثلها فقد حذف فيه المسند من الجملة الثانية لدلالة مسند الاولى عليه وان
قصد فيه عطف عمرو على زيد وعطف منطلق المحذوف على منطلق المذكور فقد حذف فيه المسند ايضا
فلا يقدح في ذلك كون المحذوف معطوفا على مسند اخر وفي عطف مفرد في جملة على مفرد في جملة اخرى
كما في قولك كان زيد قائما وعمرو قاعدا وفيه مسامحة قوله اذ احتملت على تقدير النار شر من ذلكم اي من
غيظكم على من يتلو عليكم الايات واذا حمل على تقدير سؤال النار كان من حذف المسند اليه لعله اولى لان
السامع قد عرف ما هو شر ولم يعرف خصوصيته فهو طالب للحكم عليه بالتعيين قوله واما ضيق المقام
لكلالة المتكلم وفوات الفرصة والمحافظة على وزن او سجع وقافية قوله مع قصد الاختصار اشعار بان ضيق المقام
تابع في النكتة او بان ضيق المقام لا يخلو عن الاختصار الذي هو لازم في الكل قوله قالت اي الحبيبة لحبيبها وهل انها
رأت اضوارا وجهي من بعد اي من المطالب بهذه الاضوار والمخبري به وتنهدت اي تنفست الصعداء فا
فالملا المتنهد اي لان المتنهد هو المطالب به المتنهد كان من حذف المسند اليه قوله اي السعد بن ولي
انول اذا جعل كلمة من في السؤال مبتدأ والمطالب خبرا له كما هو المشهور وهو مذهب سيبويه كان السعد بن الاول
اولى لان السؤال عن معنى محكوم عليه بالمطالب كانه قيل ازيد المطالب ام عمرو ام خالد الا انه اختصر
فالسائل يطلب بهذا السؤال الحكم بكون المطالب به فيه محكوما به والخصوصية محكوما عليها فيجب ان يطلق
الحكم على الوجه الذي يطلبه كما يستوفيه ولذلك حكم الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف بانه اذا
فعل زيد كان السعد بن زيد القائم واذا جعل المطالب به مبتدأ وكلمة من خبرا له كان السعد بن الثاني

اولى لان السائل من حيث يطلب حكما على المطالب بالتعيين فيجب ان يراعى مطلوبه وهذه المطابقة بين السؤال والجواب
هي المطابقة المعنوية التي اوجبوا رعايتها في زيد اخوك واخوك زيد حيث قالوا انما يتقدم ويحكم عليه
ما يتصور ان المخاطب طالب للحكم عليه واما زيد في جواب من قام فهو مطابق للسؤال من هذه المطابقة
المعنوية سواء جعل فاعلا او مبتدأ لان قام مسند في المعنى الى زيد قدم او اخر لكنه اذا جعل
فاعلا فاتت المطابقة اللفظية لان الجواب جملة فعلية والسؤال اسمية انما اختار رواية هذه المطابقة
اللفظية لنكتة هي ان الاستفهام بالفعل اولى فقولك من قام اصله اقام زيد ام قام عمرو ام قام
بكر فلما تعذر التفصيل وضع لفظ دال على الذات مطلقا وضمن معنى الاستفهام فوجب تقديمه على الفعل
فصارت الجملة في الصورة اسمية وهي في المعنى على فعليتها فاختير في الجواب الفعلية اذا لم يكن هناك مانع
تنبيها على اصل السؤال الدليل على هذا الاختيار التصريح بالفعلية في نحو قوله تعالى قل يحييها الذي انشاها
وقوله خلقهن العزيز العليم واما قوله تعالى قل الله ينجيكم منها فمانع هو القصد لافادة القصر على المذهب
المختار واذا اجتليت ما جلوناه انكشف لك حقائق معان في عبارة الظهور ولكن من لم يجعل الله
له نورا فما له من نور قوله اي بما عددنا اراد ان قوله مما مر ههنا عبارة عن المحذوف الا ان في
قوله بما عددنا نوع اشعار بذلك الخبر المورد قوله ومن المواقع ان هو كقوله في باب المسند اليه فكم
من الشهداء ومن قوله ولك ان ماخذ من هذا القبيل اي من حذف المسند الله احق ورسوله كذلك فاحق خبر
الاول اخر لا موضع خبر الثاني ليكون كالعوض عنه او هو خبر للثاني دال على خبر الاول وفي كلام اشارة
الى ان هناك وجها اخر راجحا وهو ان لا حذف فيه واحق خبر عنهما وافراد الضمير في يرضوه لكونهما
في حكم مرضي واحد فان رضى رسول الله رضى الله وفيه اعتبار لطيف هو التنويه برفعة شانه وعلو مكانه
عم قوله واما ان يخرج وفي بعض النسخ ان لا يخرج وكلاهما صحيح فان اخراج الذكر لما ليس مرادا باعثا
على الترك داع اليه وعدم اخراج ذكره اليه غاية مترتب على الترك وقد عرفت ان الوضع اعم منهما
قوله كما اذا قلت يعني اذا قلت ازيد عندك ام عندك عمرو كانت ام منقطعة قصد بها الاضراب عن الاستفهام
السابق لا متصلة اذ ليست هي والهمزة داخلتين على المتساويين ههنا وكذا اذا قلت ام عمرو
عندك كانت منقطعة ايضا لانك تقدر على الاتيان بالمفرد بعد ام وهو اقرب الى الاتصال فالعدول
عنه الى الجملة دليل الانقطاع فان قلت لم لا يجوز ان يكون عمرو في ازيد عندك ام عمرو معطوفا
على زيد عطف مفرد على مفرد ويكون ذكره في المسند المذكور اعني عندك كما في قولك قام زيد وعمرو
فلا يكون هناك ترك المسند للغرض المذكور قلت لان تقدير الكلام ازيد حصل او حاصل عندك

وفي ذلك المقدر مستتر راجع الى زيد وقد استقل الى الظرف فلا يصلح خبرا عن عمرو بخلاف
فيما ذكرته من المثال فانه دال على مطلق القيام وليس فيه ما يقتضي ربطه بزيد فقط الا يرى انك
اذا قلت زيد قائم وعمرو لم يرد اسناد قائم اليهما معا لاشتماله على ضمير زيد قوله واما لاختبار
السامع الخ ترك اللام لان الاختبار نفسه قسم من الغرض المذكور والذي يحصله لكنه نظرا الى ان
اللام مقدر فيما تقدم بحسب المعنى فكانه قال ترك المسند لما ذكر وللاختبار ثم عاد الى طريق التفصيل
افتنانا فقال واما طلب تكثير الفائدة بالمذكور اي بما ذكر من الكلام سواء كان مسندا اليه كما
اذا حمل على ترك المسند او مسندا كما اذا حمل على ترك المسند اليه فلوحظ كل واحد من صبر جميل وطاعة
هو وفراهم مذكور ويمكن حمله تارة على ترك المسند اليه فحده يكنه يستتر من حذف المسند والمسند اليه
ويمكن ايراده في حذف كل منهما قوله اي هو وفد بالتوالج دون الفعل فاذا قدر المبتدأ امرهم
او الذي يطلب منكم يراد بهو وفد انها معلومة لا شك فيها كطاعة مخلص من المؤمنين على ما
واذا حمل على حذف الخبر اريد بهو وفد هذا المعنى ايضا قال واما كونه المعتصه [?] لذكره اه
قوله بوجه ما من الوجوه اي لا بذاته ولا بجنسه اعني حاله او ما له قوله فذكر
المسند قوله او ان يكون في ذكر المسند غرض يريد ان هناك قرينة على المسند الا انه يتعلق
بذكره غرض مرجح اما غايته مطلوبه واما حاصل يحصل قوله اما قال زيادة التقرير لان الخ
تقرر المسند في ذهن السامع فذكره يزيد تقريره فيه قوله او قصد التعجب من المسند اليه بذكره
فان مفهوم المسند كما في قوله الا مثلا اذا كان مقتضيا للتعجب من المسند اليه وكان هناك قرينة
دالة على المسند فان لم يذكر فهم اسناده الى المسند اليه واما قصد التعجب منه فلا واذا ذكر
مع كونه مستغنى عنه في الظاهر فلا بد من نكتة وحيث كان قصد التعجب مناسبا حمل عليه وقد يقال
اراد ان التعجب الحاصل بالذكر اقوى فاذا قصد هذا التعجب فلا بد من ذكره ولهذا زاد
لفظ بذكره قوله مع دلالة قرائن الاحوال اراد بها ما يعم القرائن الخ كتوجه الى الاخر وتلطخ
ثوبه وسيفه بالدم والمقابلة كان يقال من يقاوم الاسد فيقول يقاوم الاسد زيد قوله او غير ذلك
كالتوبيخ والتهديد والترحم والاغراء عليه الى غير ذلك من المعاني التي تصلح لان يقصد بالنطق
المسند اليه ان كان المسند صالحا لذلك النوع من الغرض قوله والمقام مقام بسط كان يكون اصغاء السامع
مطلوبا وكان يقصد الافتخار والابتهاج بذكر المسند واللام في قوله او لان الاصل للنظر الى جانب المعنى وكذا
في قوله او ليتعين اي زيادة التعين على ان المسند هو العلم مثلا ولم يدل على خصوصه شيء من القرائن

التي يعبر بها عنه من نحو عالم او علم او يعلم او له العلم الى غير ذلك فاذا اريد تعيين شيء منها لغرض يتعلق به
صرح بذكره والاسم كعالم مثلا يدل على ثبوت العلم لمن يحكم به عليه وليس فيه تعرض لاقترانه بزمان
وحدوثه فيه ولا لدوامه نعم لما كان اسم الفاعل جاريا على الفعل جاز ان يقصد به الحدوث
بمعونة القرائن كما في ضائق ويجوز ان يقصد به الدوام ايضا في مقام المدح والمبالغة وكانه
انما قال صريحا تنبيها على ان مجرد الثبوت مستفاد منه صريحا باصل وضعه وقد يستفاد
منه غيره بمعونة وكذا حكم اسم المفعول واما الصفة المشبهة فلا يقصد بها الا مجرد الثبوت
وضعا او الدوام باقتضاء المقام والجملة الاسمية اذا كان خبرها اسما فقد يقصد بها الدوام
والاستمرار الثبوتي بمعونة القرائن واذا كان خبرها مضارعا فقد يفيد استمرارا تجدديا
فليس كل جملة اسمية مفيدة للدوام فان قولك زيد قام يفيد تجدد القيام كما سيأتي
في كونه جملة فعلية وقوله فاصل الاسم دفع لما يقال من الصفات كاسم الفاعل والمفعول تدل
على الزمان والتجدد يعني ان الاصل في الاسم صفة كان كعالم او غير صفة كغلام الدلالة على الثبوت
واما الدلالة على التجدد فامر عارض في الصفات فلا اعتداد به قوله فيستفاد التجدد
اي صريحا فان الفعل يدل بوضعه على التجدد اي الحدوث والاقتران بالزمان وكذا قوله
فيورث احتمال الثبوت والتجدد اراد به صريحا الا انه اكتفى بذكره في الاسم ولا شك
ان ذكر الظرف يورث ذلك الاحتمال صريحا بخلاف القرينة التي لا تدل على تعين الظرف
وكذا اذا فرضت دالة على تعيينه قوله وبما حاصل وحصل اخذا في موضع الواو
نظرا الى انهما متبادلان وقد ... قوله وبالتنكير اي في الخ المقتضية لافراد المسند قوله
اي في الظرف الواقع خبرا الكلام يدل على ان الاقوى تقديره بالفعل قوله لشمول هذه الاعتبارات
اي لاكثرها كما صرح به في بعض النسخ اذ ليس منها مثال التعجب ولا اهانة المسند اليه ولا مثال
ما اشار اليه بقوله او غير ذلك الكل صالح لزيادة التقرير والتعريض بغباوة السامع المخالف
والاستلذاذ وبسط الكلام ورعاية الاصل وبعض الامثلة من الثلثة وفي الاكثر لتعظيم المسند اليه
والمعتزلة لما اوجبوا على الله تع ثواب المطيع وعقاب العاصي ونفوا عنه خلق الاعمال القبيحة وارادتها
وزعموا ان صفاته تع عين ذاته سموا انفسهم اهل العدل والتوحيد اي يحق ان يلقبوا بانه
تع عادل اي لا يفعل قبيحا ولا يخل بواجب وبانه تع متوحد بالقدم لا شريك له فيه وذكر الناصر
لدين الله تاريخ للتصنيف وهو الرابع والثلثون من الخلفاء العباسية بويع له سنة خمس وسبعين وخمسمائة

وتوفي سنة اثنين وعشرين وسبعمائة قال واما الحالة المقتضية لافراد المسند الخ
قوله لافراد المسند وضع لفظ المسند موضع ضميره لازدياد تمكينه فان المسند المفرد مشتمل على عمدة الكلام
واراد بالمفرد ما يقابل الجملة المركبة في ضبط افراد المسند باجتماع امرين كون المسند فعليا
وان لا يقصد من نفس التركيب تقوي الحكم واحترز بالاول عن كونه سببيا وبالثاني عن قصد التقوي
بنفس التركيب فان كلا منهما يقتضي كون المسند جملة كما سيأتي لا يقال نحو زيد قائم قصد بنفس تركيبه
التقوي وليس المسند فيه جملة بل مفرد لانا نقول ليس فيه من التقوي ما يعتد به لكونه شبيها بالخالي عن الضمير
كما ستعرفه فلا يسا ولفظ التقوي عند الاطلاق فيه وانما قال من نفس التركيب احترازا عن قصد التقوي
بالتكرير او اداة التاكيد فانه لا ينافي افراد المسند كقولك قام زيد قام زيد وان زيدا لقائم
قوله واعني بالمسند الفعلي جعل في قسم النحو الوصف على قسمين فعليا وهو ما يكون مفهومه ثابتا للمتبوع نحو
مررت برجل كريم وهو الذي سماه النحويون وصف الشيء بحاله وسببيا وهو ما يكون مفهومه ثابتا
لما هو متعلق بمتبوعه نحو برجل كريم ابوه وهو الذي سموه وصف الشيء بحال متعلقه وعلى ذلك القياس
جعل المسند ههنا قسمين فعليا وسببيا فقوله بالثبوت للمسند اليه اراد به ما هو المتبادر من لفظه
اعني الثبوت الحقيقي وهو قيامه بالمسند اليه وكونه حالا له واراد بالانتفاء عنه ما يقابله اعني رفع
الثبوت الحقيقي يدلك على ذلك انه قال في المسند السببي ان يكون مفهومه مع الحكم عليه بالثبوت
لما هو مبني عليه او بالانتفاء عنه مطلوب التعليق بغير ما هو مبني عليه تعليق اثبات له بنوع ما او نفي
عنه بنوع ما في مقابلة الثبوت لما هو مبني عليه او الانتفاء عنه دليل ظاهر على انه اراد بالثبوت
والانتفاء ما ذكرناه لا ما يساول الثبوت التعلقي واسعانه وفيما ذكره في تقسيم الوصف الفعلي والسببي اشعار
بذلك ايضا فلا يرد ما توهم من ان تفسيره للمسند الفعلي يجب ان يكون تفسير المطلق المسند في الجملة
الخبرية اذ لا معنى للمسند فيها الا ما حكم بثبوته للمسند اليه او بانتفائه عنه فسد والمسند السببي الذي
جعله مقابلا للفعلي قوله كقولك يشتمل المسند الفعلي سواء كان مفردا او جملة الا بدليل انه اورد الامثلة
بعد تفسيره ثم قال وتفسير تقوي الحكم يذكر فيما بعد ولو كانت امثلة للمسند المفرد لاخرها عن التعرض
لتقوي ضابطة الافراد وكما يشهد به الذوق السليم فالمثال الاول للفعلي الذي هو اسم مفرد
والثاني لما هو ظرف متاخر عن المسند اليه يحتمل كونه جملة ومفردا والثالث لما هو فعل ماض غير
مقيد والرابع لما هو مضارع مقيد بالشرط وكلاهما مفرد وقدم الظرف على الفعل لمشاركته
المثال الاول في صيرورته بالتصرف مثالا للسببي الذي هو جملة اسمية والخامس لما هو ظرف متقدم

٥٢

على المسند اليه وانما اخره لعدم مشاركته للظرف الاول فيما ذكر لا مبتدأ وفي الدار خبره
ولم يقصد بقوله اذ يقدره البعض واوجعل انه لو قدر باسم الفاعل لم يكن مسندا فعليا لما ان
المعتبر في المسند الفعلي هو الثبوت الحقيقي او الانتفاء ولم يكن ذلك ظاهرا في قولك في الدار زيد بعد تقديره
بما يكون ثبوته للمسند اليه ثبوتا حقيقيا الا انه قدره بما هو المختار عنده واورده على سبيل الاستطراد
دليلا عليه وهو ان الظرف يقع صلة فيجب ان يكون مقدرا بالفعل اتفاقا فكذا ينبغي ان يقدر اذا وقع
خبرا لان معناه فيهما واحد لا يقال الذي كان في الدار مقدرا يحصل كان الخبر فعلا للمبتدأ فلا يجوز تقديمه
عليه كما في زيد قام لانا نقول سبب عدم الجواز الالتباس بالفاعل ولا التباس ههنا لان الظرف يمتنع
معمه فلا يجوز اعماله على المختار وانما لم يمثل للمسند المفرد ههنا لانه اما فعل ماض او مضارع واما اسم
منكر او معرف وقد ذكر فيما بعد امثلتها مع فوائدها ولا يتصور للمطلق مثال سوى ما يذكر في اقسامه
ثم من زعم ان البعض يقدر باسم الفاعل وان في الدار خالد محمول على ان خالد فاعل للظرف
كما هو مذهب الاخفش بناء على ان الامثلة للمسند المفرد فقد تعسف بلا طائل قال واما الحالة
المقتضية لكونه فعلا الخ قوله لكونه اي لكون المسند المفرد فعلا بدليل ما تقدم من قوله وفي
افراده من كونه فعلا وما تاخر من قوله واما الحالة المقتضية لكونه جملة وتمنع تخصيص المسند باحد
الازمنة جعله مخصوصا ومقيدا بالزمان الماضي او الحاضر او المستقبل وانما كان الفعل اخصر ما يمكن
من الطرق لدلالته على الحدث الذي هو المسند وعلى الزمان معا بخلاف الاسم فانه يحتاج فيه
للدلالة على الزمان الى شيء اخر كقولك زيد قائم في الزمان الماضي وقد يقال يخرج بهذا القيد الصفة
نحو زيد قائم لعدم التخصيص باحد الازمنة مع التجدد لكنه ليس باخصر لان الضمير في حكم الملفوظ ولا حاجة
الى ذلك لان الكلام في تعيين الحالة المقتضية لكونه فعلا بعد تحقق الحالة المقتضية
لكونه مفردا كما عرفت فمثل زيد قائم خارج بضابطة الافراد واما افادة التجدد اي الحدوث
فلازمه لدخول الزمان في مفهوم الفعل اذ لم يقصد بذلك مجرد اقتران الحدث بالزمان
بل حدوثه فيه فذكر افادة التجدد تحقيق للمقام لا قيد للاحتراز نحو علم الله ويعلم الله لا يقصد
تجدد علمه تعالى حتى يلزم تغير القديم بل تجدد تعلقه ولا تجدد وتغيره كما علم في موضعه نحو زيد كاتب
وآكل يفهم منه التجدد والاختصاص باحد الازمنة الثلاثة بواسطة العقل وقرينة المقام وخصوصية الحدث
لا بحسب اصل وضعه وانما تعرض لتفسير الآية لدلالته على ان كنتم كذبتم للتحقق ويكسبون وتقتلون
للحال وكلمة ما في الآية موصولة في الموضعين او مصدرية لكن المصنف لعوله من كتبه ما لم تكن

لحل لهم يقول من احد ابتاز منه لكونها موصوله فيهما وانما بين المكسوب باخذ الرشي لا بالرشي
لان مكسوب العبد حقيقه فعل الذي يثاب عليه او يعاقب واذا اطلق المكسوب على الرشي مثلا ان
انها مكسوب تحصيلها قوله مما يكسبون بذلك بعد اى بعد ما مضى فيكسبون للحال وكذا يقتلون اذ ليس القتل
ماضيا حاصلا الان لبعضه اعني قتل محمد عليه السلام بعد وهو مستقبلا لحال لانهم قتلوا بعضا كزكريا ويحيى
عليهما السلام وفي يقتلون مجاز على حيث اسند قتل الانبياء السابقة الى الحاضرين وهي زانه
ايضا حيث جعل قصد القتل بمنزلة القتل فان قصده شامل للكل وثابت في الحال لمحمد عليه السلام
الموعود قوله تعالى قتله عليه السلام لم يقع اصلا وقيل من قبل قد تقادم عهده فان جميع في الحال المفسر والحاصل
واو يستقبل فالوجه ان يراد بالموعود الكائن يقلوه من الانبياء ويكون التعبير بالمضارع لاستحضار تلك الصورة الشنيعة
والا فالثلث الاخيرة امثلة للاستقبال صريحة فيه قوله والمراد بالزمان الماضي هذا توقف تنبيه بعضهم
اهل اللغة فالمقصود بعبارة تهافلا يحمل لفظ على ظرف زمان فيلزم ان يكون للزمان الماضي زمان اخر وجد
هو فيه او يكون الشيء ظرفا لنفسه ولان لفظ يترتب ان جعل بمعنى الاستقبال فات معنى الترتب اذ لا يتصور
ترتب الاستقبال في الاستقبال وان جعل بمعنى الحال كان تحصيل الحاصل والاستقبال لا يجوز اذ في توقيف الا فعلم
البديه على انه قد يقال المعنى الاعتباري يصح الظرفية بالجملة وقد بين في علوم انه يلاحظ فيها جانب المحيط
ان نعلم اجزاء الزمان بعضها على بعض بذواتها لا بازمنة اخرى بخلاف الزمانيات قوله والحاصل
في ذلك هو العرف لا غير يريد ان تعيين مقدار الحال مفوض الى العرف بحسب الافعال فما يعين له مقدار مخصوص
فانه يقال بالحال يمشي ويحج ويكتب القرآن ويحاجر الكفار ويعد كل ذلك حالا ولا شك في اختلاف مقادير
ازمنتها هذا واما القائلون بان الزمان موجود متصل لا يجوز اجتماع اجزائه عند زعموا ان الحاضر
عرض حال في الزمان هو الان كالنقطة في الخط ولا وجود للزمان عند المتكلمين بل هو عنده موهوم
محض قال واما الحال المقتضية لتقييد فهي اذا كان المراد اه قوله لتقييده اي لتقييد المسند المفرد الذي
هو الفعل كما يشهد به سياق كلامه وانما خصه بالذكر مع جريان هذه التقييد في الاسماء المتصلة بالافعال
كالمصدر والصفات لانه الاصل في هذا التقييد ويعلم تقييد ما عداه بالمقايسة عليه واما قوله بهذه الكلمات المسند
فاشارة الى التعميم بمنزلة ايراد الامثلة من غير الكتاب قوله مما يتصل اي بمتعلق الفعل سواء كان نحو
مفاعيل الشرط او لا كالشرط وفائدة لفظ نحو في قوله من نحو المصدر سائر ما ليس بمذكور امثلة كا
لمستثنى المنصوب في مثل قولك جاءني احد الا زيدا ثم انه قدم المصدر لشدة اتصاله بالفعل وصلته
لسطحه كونه قيدا وتعقبه بالزمان اذ قد يكون مدلول الفعل كالمصدر ثم بالمكان لمناسبته اياه ثم

بالمفعول له لكونه لازما للافعال الاختيارية عنده وعبر عنه بالبحث عن الغرض المطلوب والباعث المعلوم
واورد مثالهما ثم ذكر المفعول به وجعل بالبسوط منه بناء على ان الجار والمجرور الذي يتعلق به هو الى
البيه من المفاعيل وقد يقال كلام صرح فيه بالجار فهو مفعول به اصطلاحا وهو مستبعد في مثل ضربته
في يوم الجمعة للتاديب وقوله او ما ضربت الا زيدا اشارة الى ان المتوسط بين الفعل والمفعول
قد لا يكون حرف جر ولا شبهة في ان زيدا مفعول لان المستثنى منه متروك لفظا ولذلك جعل
بدلا منه واما كونه بتوسط حرف فلان الفعل المنفي لا يتعدى الا ما قصد وقوعه عليه الا باداة الا
قوله يضرب زيد ان ضرب عمرو قدم التمثيل بما هو جزاء معنى فقط على ما هو جزاء لفظا ومعنى
لانه الظهر فيما اختاره في الشرطية قوله اخرت هو على صيغة الحال اي سواء اخرت الشرط او قدمته
فانه قيد للمسند في الجزاء والوفق انه اذا قدم الجزم الجزاء اذا وجدت شرائطه وانما وقع
ههنا يضرب على ما هو الوارد مع تقدم الشرط عليه لكونه فعلا ماضيا قوله يزداد اذ الحكم بها بعد
اي فيكون القيد قيدا في توقيف كما سبق تحقيقه قوله واما اذكر كانه قيل ان كان المسند هو فعل
فقيد هو جزء التشبيه بالمفعول وكان عليك ان تذكره صريحا فاجاب بان الغرض في هذا الكلام هو المسند
في الحصول لا قيد للمسند وذلك لان الافعال الناقصة لا يتم بمرفوعاتها كلاما في الصورة
الى ما هو فاعلها في الحصول فهو للمسند التي هي اخبار لها الا يرى ان كان في كان زيد منطلقا
قيد المسند الذي هو الانطلاق بالزمان الماضي وحيث كان في المقام دقة لطيفة لو الصورة
الحصول امر بالتامل قوله وقد ظهر لك من هذا اي مما ذكرناه من ان الشرط قيد للمسند في الجزاء
ان الجملة الشرطية اي المركبة من الشرط والجزاء جملة خبرية هي مضمون الجزاء مقيده بقيد مخصوص
هو مضمون الشرط وقوله تحتمله في نفسها اشارة الى ما تقدم ان الاحتمال يجب ان يقطع فيه النظر
عن خصوص المتكلم والخبر ايضا وحاصل ما اختاره ان الجملة الجزائية جملة اسمية او فعلية مستقلة
قد حكم فيها بالنسبة بين طرفيها اما اخبارا او انشاء فهي جملة خبرية او انشائية مقيده بقيد مخصوص
يجري مجرى الظرف والحال فلا تتغير بذلك القيد عما كانت عليه من الاحتمال وعدمه وانما خص الخبر
بالذكر لانه في قانون الخبر او رد الجزاء فعله لان الكلام في تقييد الفعل فاذا قلت مثلا ان ضرب
عمرو يضرب زيد كان معناه يضرب زيد في وقت ضرب عمرو ونحن نقول اذا قلت ان جئتني
او كلما جئتني اكرمك لم يشتبه على من له ادنى بصر ان هذا الكلام قد يكون صادقا وان لم يوجد
من المجيء والاكرام اصلا ولو كان اكرمك كلاما خبريا قد حكم فيه باسناد الاكرام بعد لوجب

الاولى بما اذا حكى منكرا المستفهم عن النكرة قوله كما اذا اخبر عن رجل بعد الاخبار عنه على نعم الاخبار بالذى فان الخبر هناك يكون محكيا على منكره قطعا وان لم يلزم حكاية اعرابه وقوله للصد مفعول له لاخبر على طريق قولك ضرب زيد تاديبا فهو تعليل للفعل الفاعل المتروك كانه علل ولام هي للمفعول قوله فان كون المسند اليه نكرة تعليل للاقتضاء بتنكير المسند اليه بنكر المسند وقوله لم يسمع فى كلام العرب خبران وسواء خبر مبتدأ او فلانا يمتنع او قطعا يصح بتاويل المصدر واو لمنع الخلو

بو لنا يمتنع وقولنا يصح وهذه الجملة معترضة وفيها اشارة الى ان بعضهم قالوا بامتناعه عقلا وليس فان الذى يجب عقلا هو ان يكون كل واحد من المحكوم عليه والمحكوم به معلوما بوجه ما سواء كان بتعريف او بتكرير او بتخصيص اذ لا شك ان النكرة معلومة بوجه ما وان لم يكن فيها اشارة الى تعينها معلوم والقول بان ترك الاصل فى المسند والمسند اليه معا ممتنع عقلا مما لا يلتفت اليه اصلا قوله وتحقيق الكلام فيه اى فى انه يمتنع عقلا او لا ليس كما ينبغى الان بل يكفينا الحاجة فيه التمسك بعدم الوقوع المعلوم بالاستقراء لا يقال مذهب سيبويه ان من فى من ابوك وكذا كم فى كم مالك مبتدأ خبره ما بعده فقد اسند المعرفة الى النكرة لانا نقول المراد المعرفة ان ذلك ليس واقعا فى الجملة الخبرية فان قلت قد ورد ذلك فى الخبر ايضا قوله تع ان اول بيت وضع للناس للذى ببكة ونحو قولهم مررت برجل افضل منه ابوه فان سيبويه على ان افضل مبتداء وابوه خبره قلت له ان يحمل ذلك على القلب الذى يذكره قوله واما ما جاء كانه قيل كيف ادعيت ان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة ليس فى كلام العرب مع وروده فى كلام فصحائهم فاجاب بان ذلك على طريق القلب وهو ان يجعل حكم احد جزئى الكلام على الاخر فههنا جعل كل واحد من المسند اليه والمسند فى حكم الاخر واعرب باعرابه واذا رجعت بهما الى الاصل الاستعمال الذى به الاعتبار وجدت المسند اليه معرفة والمسند نكرة والابيات الثلاثة من كتاب سيبويه الا ان الثالث لم يتعين قائله فنسبه الى الكتاب ليعتمد عليه والبيت الاول للقطامى عمرو بن سليم التغلبى وصدره قفى قبل التفرق يا ضباعا وهو ترخيم ضباعة والالف للاطلاق وقوله الوداعا يتعلق بمضاف اى موقف الوداع والمراد الدعاء بان لا يكون وداع وفراق والبيت الثانى لحسان من قصيدة يهجو بها ابا سفيان ويمدح النبى عم واوله كان سبيئة من بيت راس السبيئة بالهمزة الخمر المشتراة للشرب وبيت راس موضع من الشام وعنه وزمالة المشهورة بجودة خمورها وخبر كان قوله بعده على انيابها او طعم غض من التفاح مغرة اجتناء شبه ريقها بخمر مزجت بعسل وماء او بطعم تفاح طرى كسره اجتناؤه من شجر

ان يكون صدقه بتحقق الاكرام له مع ما قيد به فان صدق الخبر انما يكون بتحقق مضمونه مقيدا كان او مطلقا الا يرى ان قولك ساكرمك راكبا لا يتصور صدقه الا بتحقق الاكرام مع قيد الركوب ونحو ان ضربتنى ضربتك فى وقت ضرب عمرو وان اريد به معنى الشرطية اعنى تعليق ضرب زيد بضرب عمرو جاز صدقه وان لم يوجد شئ من الضربين وان قصد به مجرد الظرفية وجب ان يكون صدقه بتحقق ضرب زيد مع كونه فى وقت ضرب عمرو وقد انكشف ان الشرط ليس كساير القيود وان معنى الشرطية فى متعارف اللغة الحكم بالاتصال بين الشرط والجزاء فان طابق الواقع فالشرطية صادقة والا كاذبة ولا اعتبار فى صدقها وكذبها بوقوع شئ من مضمون طرفيها كما حقق فى موضعه الا ان المص لما نظر الى ان الجزاء المقدم على الشرط فى صورة جملة مستقلة توهم انه حكم بالنسبة فيما بين طرفيها وجعل الشرط فيها كذلك الشرط كالحال فى التقييد بالشرط معنى الحكم ههنا بحرج الشرطية الى معنى الحملية واشار الى ذلك فى سائر مواضع الجزء وقلده فى ذلك جماعة وبنوا عليه خيالات وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا قوله واعلم ان للفعل يريد ان الفعل الذى ذكر تقييده له وما يتصل به من فاعله وغيره اعتبارات فى الترك اى احوال مقتضية للترك وما عطف عليه ولو قال من الترك لكانت الاعتبارات مقتضيات الاحوال قوله ولم على الفعل لما زاد افراد اعتبارات القيد الشرطى بالذكر اظهارا للاعتناء بشانها كان لاعتبارات الفعل مع غيره بالمطلق موقع حسن وجعل الباء فى سببية كموقع والظاهر فى لوط اعتبارات الكلام والنصب عطفا على محل اسم ان واما على انه مبتدأ خبره لوح لا يدخل فى خبر اعلم قوله مانع قريب كعدم علمه بالعقود او عدم ارادته اعلام السامع بها او عدم الوصلة لذكرها او علم السامع بها او بعيد كالخوف من توهم كونه مكررا او قادرا على الكلام او الاعتماد على شهادة العقل او ادعاء تعينه وبالجملة مدار القرب على كثرة الوقوع وظهور المانع ومدار البعد على خلاف ذلك قوله فيها ادلكم المراد المسند المفرد واما اسم او فعل المقتضى لكونه فعلا على ما مر ارادة افادة التجدد والحدوث مقيدا باحد الازمنة على اخصر ما يمكن فعدم هذه الارادة يكون مقتضيا لكونه اسما قوله الفعل نصب على المصدر من المصدر اى كافادة الفعل فى كونها على اخصر وجه قوله لاغراض متعلق بلم يكن وذلك اشارة الى عدم كون المراد ما ذكر وتلك الاغراض مثل ان لا يكون المسند زمانيا كقولنا الله عالم او لا يختص باحد الازمنة اللثلة كقولك زيد غلام او كان مختصا واريد بسط الكلام كقولك زيد ضارب فى الزمان الماضى قال واما كونه اى المسند الذى هو اسم منكرا فيها اذا كان الجزاء اى خبر المبتدأ او الحكاية ايراد اللفظ على اتبعاء صورته

جعل الغير راجعا الى المسند الذى هو اسم لانه بين لحال المقتضية لكون المسند المفرد اسما ثم شرع

لكان نفحه ولطافته وصدر البيت الثالث فانك لا تبالي بعد خولٍ وبعده لئن ظني الاسافل بالاعالي
وماج اللوم واختلط النجار اي ذهب السؤدد وغلب على الناس اللوم والدناءة واشتبه الاصيل
والنسب حتى لو بقوا على هذه الحال لا تبالي ان نفا انجيبا كان ام غير محض وفي توجيه كون هذا
البيت من عكس المسند اليه وتعريف المسند هو ان ظبي مرفوع على انه اسم لكان المحذوف المفسر بكان
المذكور وامك بالنصب خبر له وانما اختير تقدير كان لان الاستفهام بالفعل اولى قوله ولا ينطق
بت الكتاب خارجا عما نحن فيه اي من كون المسند معرفة والمسند اليه نكرة قوله والضمير هو فرع
وان كان عائدا الى نكرة لانه اشارة الى ذلك المنكر من حيث انه معلوم بوجه ما الا يرى
انه يقع مبتدأ في نحو قولك جاءني رجل وهو راكب فانه تعين بذلك الرجل فاسم كان وخبرها
معرفتان وهذه الجملة خبر للمبتدأ المنكر الذي هو ظبي لتخصيصه بالاستفهام قوله فليس المراد اي لم
ان نحن ورود الاشكال كان امك بان اسم لكان هذه نكرة وخبرها معرفة حتى يجاب بان اسمها
ضمير وهو معرفة انما المراد ان مورد الاشكال هو ظبي المنكر على انه اسم كان المقدر لما
والعدول الى جعله مبتدأ كما ذكرتم مخالف لاصل الاستفهام وترك للاولى بلا ضرورة ولذلك
التجأ الى ان ارتفاع ظبي بالفعل المفسر لا بالابتداء قدرنا اصل الكلام اظبيا كان امك فجعلنا
ظبيا مسندا وامك مسندا اليه حتى يرجع الكلام الى اصل من المسند نكرة والمسند اليه معرفة قوله
وفي البيت اي ... الكتاب اعتبار آخر بعضها سؤال وبعضها جواب والتبخيت التجوال في الشيء
بلا علم كانه اعتماد على البخت قوله فتخطئ بالنصب على انه جواب النهي لان اياك والتبخيت
بمعنى لا تتبخت في الاسولة ما زعم انه لم لا يجوز ان يكون ظبي مبتدأ خبره الجملة فلا يكون البيت مما نحن
فيه وجوابه ما مر ايضا من انه عدول عن الاولى بلا ضرورة ومنها انه اذا قدر الفعل كان
الهمزة داخلة على الفعل وام داخلة على الاسم فلا تعادل لان وجوابه ان ذلك الفعل محذوف
وجوبا لوجود مفسره فكانه لا فعل هناك فلا خلل في التعادل ومنها ان الضمير العائد الى النكرة
اقوى منها في الابهام لانه كناية عنها فيجب ان يكون نكرة وعلى هذا يرد الاشكال على كان امك
اذ اجعل اسم كان ضمير ظبي وجوابه ان معنى التعريف هو التعيين اي الاشارة الى معلوم من حيث
هو معلوم وان كان مبهما وهذا المعنى موجود في الضمير العائد الى النكرة دونها ولهذا اجري
عليه احكام المعارف اتفاقا انما الكلام في ضمير ربه رجلا ونعم رجلا ومنها ان المسند اليه في
الاستعمال لما كان امك وجب تانيث الفعل لانه مسند الى مؤنث حقيقي من الاسناد بلا فصل

ولو كان الفعل المقدر مؤنثا لكان مفسره ايضا كذلك وجوابه ان المقدر مسند في الظاهر
الى ظبي فروعي تذكيره نعم كان الواجب على المصنف في بيان اصل الاستعمال ان يقول واظبيا كانت
امك بتانيث الفعل لكنه نظر الى عدم الجزء المذكور رجلا كالفصل الواقع بين المذكر والمؤنث
لذات واحدة فيجوز تانيثه وتذكيره ثم اختار ما هو نظم البيت قال وان هذا النمط
مسمى فيما بيننا بالقلب قوله وان هذا النمط اي هذا النوع من التصرف في الكلام الذي
ذكرناه يسمى فيما بين علماء المعاني بالقلب من قلبت الجراب جعلت ظاهره باطنه وباطنه ظاهره او با
الضمائر باعتبار الشعبة وفي قوله وهي مما يورث الكلام ملاحة اشارة الى ان القلب بعينه
يحسن الكلام ويزينه فكان مقبولا مطلقا وان تضمن اعتبارا لطيفا زاد حسنه على قياس اللطائف
قوله ولا يشجع عليها الا كمال البلاغة فان الكامل في البلاغة يتصرف في الكلام تفننا فيقلب ويجري احكام
اجزاء الكلام بعضها على بعض اذ ليس هناك التباس في المقصود اما بنفسها وده المعنى او اللفظ
او بشاهد يتهم مع اظهار قوة التصرف في احوال الملفوظ وقوله تأتي بيان لقوله الشيوع الا ان
الموجود في اكثر الروايه تذكير الضمير نظرا الى القلب وقد سلك في ازالة استبعاد القلب واستنكاره
سبيل الترقي فقال هو واقع في كلام الناس ومحاوراتهم بعد اولو ... فيما بينهم فيقولون
على سبيل التجدد والاستمرار عرضت الناقة على الحوض بل واقع في اشعار الفصحاء الى الحسن
بل ثابت في كلام الله تع الذي فوق كل كلام وللاشعار بقصد الترقي اعاد الجار في المعطوفين
وهم يريدون عرضت الحوض على الناقة وذلك لان المعروض عليه يجب ان يكون ذا شعور واختيار والطلب
اعتبار لطيف هو ان المعتاد ان يؤتى بالمعروض الى المعروض عليه يجب ان ياتي بالناقة الى الحوض جعلت كانها
معروضة عليه ومن نظائره ادخلت الخاتم في الاصبع والقلنسوة في الراس وقول القطامي
فلما ان جرى سمن عليها اي على الناقة يقال طينت السطح اي اصلحته وسويته بالطين والعدن
القصر والسياع الطين بالتبن يصف ناقته بالسمن انها كعدن طين وصدر بيت الشماخ ...
ولم يؤتسب ... لم تخلط والالي العصب والشد والعلباء عصب العنق اي نامته لامن غيره ثم الى عصبت
لا كتعصيب العلباء بالعود بل اشد واقوى منه وليس في البيتين اعتبار لطيف والحمل على المبالغة
بجعل الاصل فرعا مستبعد جدا قوله وينفي اوله وتلجلج لا مواده بينها الهوادة اللين والرفق
والضياطرة جمع ضيطار وهو الرجل الضخم الذي لا نفع فيه ولا كفاية عنده والحمر جمع احمر اللون وقيل
من الاصلاح معه اي تلاحق نوسان لا اصلح بينهم وتشقي رجال لاعلم لهم بالقتال في القلب ... على

علی قوة شفاقهم و کثرته حتی کانه تعدی منهم الی الرماح وقد یقال جعل فرسهم بالرماح شعاعا وطالة
علی تشتتهم وانهم یبسوا اهلا لان یطعنوا بها فلا قبح کما فی استعارة الشفاه لکن ما ایضا والمهمه
المفازة والمبورة المتلونة بلون الغبار والارجاء الاطراف جمع رجا بالقصر وفی قلب التشبیه
مبالغة فی غبره لون السماء حتی کانه اصل فیها قوله یمشی صدره وزان شیحا قد تحنی خلفه
والقعس خروج الصدر و دخول الظهر ضد الحدب والاکباب السقوط علی الوجه یقال کبه
فاکب والوهرة الذلة ای زان القوانی شیحا منحنیا قد صار احدب اذا مشی یتکلف رفعه
الانس خوف السقوط او یعزف فیکب فی القلب تخییل انه من غایة ضعفه یسقط علی وجهه قبل
عثارة قوله علی احد الوجهین و حاصله القلب الذی هو فی هذا الوجه المبالغة فی تعلق الاهلاك
بهم حتی کانهم اهلکوا قبل مجی البأس ای العذاب الیهم واما علی الوجه الاخر وهو ان معنی
اردنا اهلاکها فلا قلب و هناک وجه ثالث لم یلتفت الیه وهو ان المعنی اهلکناها فحکم بانتجاء البأس ایاها
ای اشتهر ذلک فیما بین الناس قوله علی ما یحمل حال من اذهب بکتابی ای هو من القلب حال کونه
علی الوجه الذی یحمل علیه اشار بذلک الی ان لم یحملا انه لا قلب فیه وهو ان المعنی ثم تول عنهم الی
مکان قریب تتواری فیه بحیث تسمع کلامهم فانظر ماذا یرجعون ای ای جواب یردونه
والنکتة فی القلب طلب لطف ارعی فی المراجعة حتی کانه یرجع قبل ان یسمع الجواب قوله یحمل علی
تکلف التوب و تطلبه فیکون منقدما علی الدنو وفی لفظ یحمل اشارة الی ان لم یحملا انه لا قلب فیه
وهو ان التدلی هو التعلق من الهواء ای دنی جبریل علیه السلام من النبی صلی الله علیه وسلم فتعلق منه تدلیا من الهوا
وافقا بین السماء والارض تدلت الثمرة من الشجرة قوله او کان المسند الیه هو عطف
علی قوله او کان المسند الیه نکرة واراد بالوصف مفهوم الاسماء المشتقة من الافعال فان
لها مفهومات تستدعی الاسناد الی ما یوصف بها و تعریفها اما بالاضافة و هی للعهد وقد
تقصد بها الجنس ایضا واما باللام اما للعهد او للجنس قوله غیر معهود احترز عن مثل قولک
زید المنطلق اذا اردت به معهودا قوله ولا مقصود الانحصار احترز عن مثل قولک
زید الامیر اذا اردت الجنس فانه یفید الانحصار وقد یقال انما یفیده اذا کان الکلام
خطابیا واما اذا کان المسند الیه انشائیا فلا یکون انتفاء العهد وعدم قصد الانحصار
مقتضیا لتنکیر المسند قوله من ارتفاع الشان لم یقل من ارتفاع شانه لان الضمیر
الی المسند ویرد ان ارتفاع شانه لم یتقدم فی تنکیر المسند الیه وان عاد الی المسند ورد

ان تنکیر المسند لا یمنع عن ارتفاع الشان الجنس والضمیر فی الخطاب للان وذلالة الوصف
فی شیء عطف علی ارتفاع الشان لا تنافی دلالة التنکیر علیه ایضا کما مر قوله المقصود ای للتحصیل
تخصیص المسند الذی هو الاسم المنکر وخص الاضافة والوصف بالذکر لان تخصیص الاسم
من حیث انه اسم انما یکون بهما واما التخصیص بالمفعول ونحوه فهو باعتبار کونه فی معنی
الفعل لا من حیث انه اسم ویسمی تقییدا وقد علم ذلک فی ضمن تقیید الفعل و تسمیة الاضافة والوصف
تخصیصا والمفعول ونحوه تقییدا مجرد اصطلاح وربما توجه بان الفعل یستدعی تقیدا والاسم
تضایفا ووصفا ثم یستند ففی الاول تقیید فی الثانی استناد مقید فسمی کل قسم باسم
یناسبهما و کان التخصیص بالاسم اولی لان العموم والاشتراک فی الاسماء اظهر قوله ان کان ما یسبق
علی ذکر معک یعنی قوله اذا امنع عن تربیة الفائدة مانع قریب او بعید قال واما تعریفه
المقتضیه لکونه اسما هو قاله قوله فی اذا کان المسند عند السامع متحصلا ای متعینا
باحدی طرق التعریف وقوله معلوما له تاکید لکونه متحصلا ای معلوما له باحدی تلک الطرق وقد
یتوهم ان الثانی اشارة الی سبب تعریفه مطلقا فان التعریف هو ان یشار به الی المعلوم
من حیث انه معلوم والاول اشارة الی تعین تعریفه بطریق مخصوص وعلی هذا کان الاولی
تقدیم الثانی علی الاول قوله مع بک خبر کان ای و اسمک حال او خبر ثان والعاطف قوله فالمسند یفید
علی ان السوال ناشئ من الکلام السابق و ایماءات منه بناء علی ظاهر ما یقال ان محط
الفائدة هو الخبر فاذا کان معلوما فانی تتصور الفائدة خصوصا اذا کان
المسند الیه ایضا معلوما واجاب بانه یستفاد لازم الحکم او الحکم لان العلم بکل واحد
من الطرفین باحدی طرق التعریف لا یستلزم العلم باسناده وقدم اللازم لانه اولی
بالاستفادة ههنا بل اکثر ایضا وانما جعلوا الخبر محط الفائدة علی معنی ان المقصود الاصلی
من الکلام اسناده الی المخبر عنه لا علی انه فی نفسه مقصود منه قوله کما تری ای کما تری
ندا انا فی قولک هو فاحال من ضمیر قولک قوله اذا قلت ظرف لقولک لمن تعرف ای کما تری
فی قولک اذا قلت وظاهر قوله لکن لا یعرف ان ذلک الانسان هو اخوه لا یلائم تعدد الامثلة
الامثلة بل تاخیره فکان الوجه ان یقول لکن لا یعرف ان احدهما هو الاخر کما اشار الیه فیما
بعد قوله هو فاله فی جمیع ذلک حال من ضمیر قولک او من ضمیر اذا قلت الاول مع ما عطف
علیه قوله ولا یتقدم فیما تحکم فیه من ان طرفی الکلام الخبری اذا کانا معرفتین جاز ان یفید

السامع منه الحكم او لازمه ومثل لذلك بمثال يتقدم فيها احدى الموصوفين وامثلة اخرى يتقدم فيها
الموصوف الاخرى فاشار بهما الى ان ما يتقدم من الموصوفين لا يتقدم بسلامة الامر اي الا
بلا سبب داع اليه وبهذا امتنع الجواب فان المنقلبة من الخدم ما خذون من السوق اشباه
ويتمسكون في ذلك بسلامة الامر ثم بين الداعي في تلك الامثلة وغيرها والضابط في التقديم انه
يراعي حال السامع فاذا تصورته كالطالب ان يعلم حكما على احد بعينه من الموصوفين كزيد مثلا
قدمته وجعلته محكوما عليه بالاخر رعاية للمطابقة مع ما في ذهن السامع وكذا تقدمه اذا
تصورته كالطالب ان يعلم لازم حكم عليه قوله لكن اذا ابتني السؤال على من لا يتقدم اي لكن
اذا ابتني تقدم اذ هناك سبب يقتضيه قوله هل تعلم وقوله هل الحكم على ذلك المثبت به يدل
على ان السامع يستفيد منهما لازم الحكم لان الحكم معلوم قطعا قوله على الوجه المتصور
اي على الوجه الذي تصورته كالطالب للحكم على ذلك الوجه وكذا معنى قوله على ما تصورته قوله
كيف حكمك عليه وعلى ذلك الاخر جعله محكوما عليه وان كان محكوما به لان المخبر عنه في باب الذي
هو المخبر عنه في المعنى اي كيف حكمك على المثبت الذي هو مخاطبك والاخر هل الحكم عليه بالمخاطب
اتحدا واساسه قطعا او بالاخر وتحقيقهما معا في هذا المثال يستفيد السامع حصر المثبت فيه وان
المعتقد ثانيه لفظ على سبيل قصر التعيين فكانه قيل الذي اثنى على شانه معتقدا به انت ويكون
يستفيد الحكم قوله يخبره ويخبر غيره متعلق بنقل والمثال يفيد قصر التعيين يستفيد السامع
منه الحكم ايضا على ما عرفه فلا بد ان يكون ذلك الغرض قد اتى عليه ايضا واذا اتصل السامع
وتصورته كالمستخبر هل الحكم عليه بالمثبت استفاده منه لازم الحكم اذا لم يكن هناك ثناء على غير
قوله لكن لا يعلمه على التعيين اي لم يتعين عنده انه زيد او عمرو ولا انه لم يتعين باعتبار الاخوة
حتى لا يصح اخوك بل اخ لك قوله واما تعيينا او تعريف الحصة واستواهما عطف الاستواء
على تعريف الحصة كانه تفسير له لان اسم الجنس اذا عرف تعريف الحصة يقصد به الاستواء في المقام
الخطابي فيقال زيد المنطلق اي كله على طريق قولهم هم القوم يا ام خالد قوله اعترض على معه قول
النحويين يريد انهم حكموا بامتناع تقديم الخبر على المبتدأ اذا كانا معرفتين وتساويا ذلك على ان ما
لفظي هو دفع الالتباس ولذلك اجازوا اذا لم يلتبس كما في قوله بنونا بنو ابنائنا ولم يبنوا
في ذلك امرا معنويا داعيا اليه ولك اذا تاملت ما تلوناه عليك عرفت ان السر والحكمة في
ذلك هو ان ما يتقدم من الموصوفين هو الذي يطلب الحكم عليه فيجب ان يكون مبتدأ ومحكوما عليه

وفيه بحث لان ما ذكره انما يجب المحافظة عليه في افادة خواص التراكيب بعد ما تقتضيه احوال
لا في صحة التركيب بحسب ما يدل على اصل المعنى فكيف يعلل به حكم نحوي قوله وما يسبق الى بعض
الخواطر ذكره الامام الرازي حيث قال زيد دال على الذات والمنطلق على الوصف
ولا شك ان الوصف مسند الى الذات لا الذات الى الوصف فزيد هو المحكوم عليه
قدم او اخر وتوجيه الرد ان المنطلق اذا قدم وجعل مبتدأ لم يرد به مفهومه الحاصل
على معنى نسبي اعني ثبوت الانطلاق لشيء بل اريد به ذاته اعني ما صدق عليه وزيد
اذا اخر وجعل خبرا اريد به مفهوم مسمى بزيد مثلا فيكون الوصف مسندا الى الذات
دون العكس كما اقول زيدا بمعنى صاحب اسم زيد لان الجزئي الحقيقي لا يصح حمله على شيء بل هو
انما يحمل عليه المفهومات الكلية يشهد بذلك ما ملك في المعنى مع قطع النظر عما توهمه الالفاظ على ان
مذهب الكوفيين ان الخبر يجب ان يكون مشتقا او في معناه قوله فلا يتوجه عليه اي لا يتوجه بل
ولا اقامة من عرج على المنزل مطيته اذا اقامها عليه قوله واما ما قد يقع كانه قيل قد ذكر
ان المقدم من الموصوفين هو المبتدأ قطعا ونحن نجد ما يجب فيه ان يكون المقدم خبرا كقول
تمام المجيبة وان لم اشكر اي شكرا اي شيئا يجري الدمع ان ذاك كذاك اذ لا شبهة ان
كذاك اي فانه المناسب للشان واللائق بالعشاق وكقوله لعاب الافاعي وصف العلم يعني الافاعي
القاتلات لعابه وارى الجنى اشارة ابدعوا اسل فان المعنى لعاب الافاعي المقصود
تشبيه مداد قلم الممدوح بالسم في حق الاعداء وبالعسل في حق الاولياء فاجاب بانه من
باب القلب فيكون المقدم مبتدأ فلا نقض على ما ذكرت الا ان الكلام اخرج على خلاف مقتضى
الظاهر للمبالغة المطلوبة من التشبيه المقلوب وكذا الحال في قوله بنونا بنو ابنائنا الاري العسل والجنى
ما يجتنى بوحذو يا اشارة جنة واحذره والعسل من ياخذ العسل وصفه باللطف والنطاح
اذ لم يمسه الا ايدي من اجتناه قال واعلم ان القول تعريف الحصة باللام اه قوله
واعلم ان القول قد ذكر ان اللام في زيد المنطلق وعكسه قد يكون لتعريف الحصة والاستواء
لا فرادها وكان عليه اثني لفا ورده مهما اختار ما هو الاقرب عنده قوله اذا
قلنا الى قوله وكل ذلك على ما ترى فاسد بيان للاشكال وتوجيهه ان هناك احتمالات ثلاثة
لا مزيد عليها الاول ان المراد تعريف الحصة القصد اليها من حيث هي تميزها عما
عداها ويلزمه محذور ان الاول ان يكون اسماء الاجناس مما عن طرق التعريف معارف

فانها موضوعة لذلك اى للقصد الى الحقيقة وتميزها وليس اللام في قوله لذلك صلة للوضع بل اللام وكونها
معارف قول لم يقل به احد او رد على هذا الكلام اعتراضين منع الملازمة بناء على ان
اسماء الاجناس موضوعة للحقائق بقيد وحدة غير معينة ومنع بطلان اللازم بناء
على ان عدم القول بشيء ليس قولا بعدمه الا انه اخل بحسن الترتيب فقدم منع بطلان اللازم
على منع الملازمة وانما نسب التزام كون اسماء الاجناس معارف الى ملتزم مجهول لانه مكابرة
لان سكوت ائمة اللغة عن ذلك مع توفر هممهم لتوابع المعارف واحكامها دال على انها قطعا
ليست معارف وكذلك امتناع وصفها بالمعارف وحال النكرة تنفى امتناع مع ان الحال
بامتناع تنبيها على انه سبب موقوف لتكذيبه بنا التزمه واورد في بيان امتناع
الوصف المصدر الخالي عن التنوين لكونه اظهر فان المصادر موضوعة للحقائق دون
دون الافراد اتفاقا واحرى ايضا للبحث عن حديث التنوين اذ يجوز ان يقال التنوين
في رجعى للتنكير فلذلك لم يوصف بالمعرفة لا انه في نفسه غير صالح للتوصيف بها فيحتاج الى الجواب
بان تنوين التنكير انما هو في غير المتمكن من الاسماء كصه واما تنوين نحو رجل فللتمكن وكذا تنوين
زيد الثاني في قولك مررت بزيد وزيد اخر وتنكيره لكونه في معنى مسمى بزيد قوله
ولئن ذهبت اشارة الى منع الملازمة ونسبه الى المخاطب لانه مما ذهب اليه كثير من العلماء
واراد بالاجماع اجماع اهل اللغة فانهم اجمعوا على ان المصادر المؤكدة موضوعة للحقائق
ليس فيها اعتبار الوحدة وان كان لبعض الفقهاء فيه خلاف قوله ولزم عطف على لزم الاول
وهو المحذور الثاني ولم يتعرض ههنا لالتزام التالي لكونه اظهر بطلانا مما تقدم واما منع
الملازمة المبني على اعتبار الوحدة فقد دفعه هناك واشار اليه ههنا بقوله او نحو الضرب
قوله وانه اي كون اللام في اسماء الاجناس كلها او في المصادر وحدها لتاكيد تعريف
الحصة مما لم يقل به احد الاحتمال الثاني ان المراد بتعريف الحقيقة القصد اليها حال حضورها
او تقدير حضورها اي الاشارة اليها من حيث انها حاضرة في ذهن السامع اما حقيقة
واما تقديرا ويلزم من ذلك ان لا يمتاز تعريف الحقيقة عن تعريف العهد التحقيقي التقديري لانه ليس معنى
تعريف العهد سوى القصد والاشارة الى الحاضر في الذهن حضورا حقيقيا او مجازيا
يلزم ان يكون تعريف الحقيقة بعينه تعريف العهد فيتجه لا يسماه كما يزعمونه وانما ذكر معنى
تعريف العهد بطريق الحصر تنبيها على اندفاع ما يتوهم من ان تعريف العهد هو القصد والاشارة

الى حضور الحصة من الحقيقة لا الى حضور الحقيقة فيمتاز التعريفان قطعا فانه يقال تعريف العهد هو
القصد والاشارة الى الحاضر من حيث انه حاضر واما ان ذلك الحاضر هو الحقيقة او حصة منها فامر
خارج عن حقيقة تعريف العهد بل هو اختلاف راجع الى معروض التعريف اعني الحاضر لا الى نفس
التعريف اعني الاشارة الى الحضور فلو اعتبر خصوصية الحاضر وسمي الاشارة الى حضور الحقيقة
تعريف الحقيقة والى حضور الحصة تعريف العهد كان ذلك امتيازا بمجرد الاصطلاح والكلام في
تحقق مبنية تعريف الحقيقة متمايزا في نفسها عن تعريف العهد ثم الظاهر من كلامه ينبغي ان
يكون مراده بالتحقيقي والتقديري في العهد الحضور التحقيقي والمجازي ان لا يكون الشيء حاضرا
لكنه يجعل كالحاضر لما سيأتي من الوجوه الخطابية ويلزم ان يكون تعريف المنطلق والذكر
للعهد التحقيقي ايضا لان المراد بها حاضر في ذهن السامع تحقيقا وان لم يكن مذكورا
لفظا وقد ترك مثال التقديري اعتمادا على ما سيذكره من بيان وجوه التقدير وقد
يقال الظاهر انه اراد بالعهد التقديري ما ليس مذكورا لفظا كما هو المشهور وجعلهما مثالين له
الاحتمال الثالث ان المراد بتعريف الحصة هو الاستغراق ويلزمه محذوران الاول
ان تكون اللام الموضوعة لتعريف الحقيقة موضوعة لغير التعريف وذلك لان الاستغراق
معنى مغاير للتعريف لوجوده حيث لا يتوهم هناك تعريف نحو كل رجل وكل الرجال
ولا رجل ولا رجال قوله اذا تاملت متعلق بلزم على انه قيد لظهور اللزوم لا له
الثاني ان يكون الجمع بين لام الحقيقة ولفظ المفرد جمعا بين المتنافيين لدلالة اللام على الكثرة
ودلالة لفظ المفرد على الوحدة وهذا انما يلزم اذا كان اسم الجنس المفرد دالا على الماهية
بقيد وحدة لا بعينها واما اذا دل على الماهية من حيث هي فلا على انه جاز على الاول ان
يجرد عن معنى الوحدة من غير ان يجعل الكل كلمة واحدة او يراد به كل فرد فرد ولا مجموع
الافراد فلا منافاة ايضا قوله وان صير في الجمع بينهما اي نجمع والتجئ في الجمع بينهما الى ان
المفرد سلب عنه دلالته على معناه بالمرة وضم اليه اللام وجعل المجموع دالا على معنى اخر كلفظ
مسلمون قوله بوجوه كثيرة مثل جواز تانيث الفعل نحو جاءت الرجل وجواز تاكيده باجمعون
وجواز دخول من عليه كما في الجمع وجواز عود ضمير الجمع اليه نحو الرجل ضربوا ولزوم ان لا تكون
اللام في الرجل كلمة براسها كالواو والنون في مسلمون قوله ادنا ما جعل وجوب الوصف
بالجمع وجوازه ادنى الوجوه اي اضعفها تحذرا مبالغة وقد يقال اراد اقربها الى الوقوع

قوله وصحة عطف على وجوب والمقصود ان الوجوب ان وقع بالنظر على الصورة الاصلية
فلا مدفع للجواز والصحة كما في اسماء الجموع وقد الصحة بولع على الاطراد لان وصفه بالجمع
مسموع في الجملة الا انه شاذ لا يقاس عليه كما في ذلك الناس الدرهم البيض والدينار الصفر
قوله لا اقل من الصحة على الاطراد وهي جملة معترضة واعتبار معنى القلة نظرا الى ان الصحة بالنسبة
الى الوجوب كالبعض من الكل قوله وكل ذلك على ما ترى فاسد اشاره الى ما لم يبين
فساده من اللوازم في الاحتمال الثاني والثالث وقد ظهر لك مما قرره ان القول بكون اللام
للاستغراق الحقيقي مشكل ايضا كما ادعاه في صدر الكلام فلا بد ان دليله قاصر عن مدعاه
حال والاقرب بناء على قول بعض ائمة الاصول اه قوله بناء نصب على انه مفعول له لما بطل
على ان يقال كون اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير كما قاله بعض ائمة الاصول هو الصواب
بل معنى التعريف مطلقا هو العهد اعني الاشارة الى ان مدلول اللفظ معهود اي معلوم حاضر
في ذهن السامع وفي الكشاف ان معنى تعريف الجنس في الحمد لله الاشارة الى ما يعرفه كل احد من
ان الحمد ما هو وفي ايضاح المفصل ان زيدا موضوع لمعهود بينك وبين مخاطبك وان اعلام
زيد لمعهود بينكما بحسب تلك النسبة المخصوصة ولا شبهة لاحد في اعتبار معنى العهد في الموصول
واذا كانت اللام موضوعة لمعنى العهد مطلقا سواء كان الحاضر ماهية وحصة منها كان
تعريف الحقيقة قسما من العهد كما ان ما سموه تعريف العهد قسم اخر منه ثم ان الحاضر ماهية كان
او حصة جاز ان يكون حضوره خصيصا وان يكون بعد ذكر ما فكان الاولى ان يقول
تعريف الحقيقة احد قسمي تعريف العهد وهو ان يكون الحاضر الحقيقة اما حقيقة كما في قولك احمد
حمدا وهو الحقيق بالحمد واما بعد ذكرها بان تنزل الحقيقة منزلة المعهود الحقيقي بوجه من الوجوه الخطابية
الا انه تعرض لتنزيلها منزلة المعهود لخفائه وكثرة وجوهه بخلاف كونها معهودة حقيقة
فانه قليل ظاهر قوله اما لان ذلك الشيء بدل من قوله بوجه لعله رب اللام والباء في للموقع والاحتياج
ذكر الشيء المتقدم الحقيقة وغيرها فانه ايضا قد ينزل منزلة المعهود حقيقة قوله فهو لذلك حاضر في الذهن
اي كالحاضر فكانه معهود حقيقة كجوهري الثمن واي كونه المعتاده العالية او على طريق التهكم
بان يكون ذلك الشيء مستغنى عنه فينزل الاستغناء عنه منزلة الاحتياج اليه للتهكم اي السخرية
والاستهزاء او للتمليح فيثبت له ما يلزم الاحتياج كالحضور والمعهودية فيعرف باللام ومثاله
في علم البيان ان الجبن مثلا ينزل منزلة الشجاعة للعلم بين المذكورين فيقال للجبان اسد قوله

على احد الطريقين اي التحقيق او التهكم قوله في شرح صفة اسبابا قوله مما حذوه اي منوقته
وقوله او غير ذلك ما يجوز عطفا على ما بعد اللام من قوله اما لان ذلك الشيء اي او لغير
ذلك المذكور مثل كونه امرا عجيبا رجا عن النطق به او قطعيا فيجعل كالحاضر واما مرفوع
كما في بعض النسخ المعتبرة فيكون عطفا على ما تقدم نظرا الى المعنى وقوله مقام الحقيقة لذلك
مقام المعهود رجوع الى ما كان بصدده من بيان تعريف الحقيقة بعد الاشارة الى تعميم
بذكر الشيء كما مر قوله ثم ان الحقيقة الظاهر من كلام النحاة ان اللام لها معنيان تعريف
الحقيقة وتعريف العهد ومن كلام بعضهم ان الاستغراق معنى ثالث وقد يتوهم
ان هناك معنى رابعا هو العهد الذهني الذي هو في حكم المنكر وقد بين ان معنى اللام
واحد وهو العهد المتناول لتعريف الحقيقة فلا ينبغي ان يجعل
تعريف الحقيقة معنى اخر مقابلا للعهد كما فعلوه وان الاستغراق لا يجوز ان يكون معنى
اللام فشرع ان يبين كيفية استفادة الاستغراق والعهد الذهني من اللام مع كونها
موضوعة لذلك المعنى الواحد وقد وقع عبارة الكتاب في نسخ الاصل وعليه اكثر النسخ هكذا
ثم ان الحقيقة لكونها من حيث هي هي لا متعددة لتحققها مع التعدد ولا لا متعددة
لتحققها مع الوحدة وقد صح عن المصنف تغييرها الى قوله لا متعددة لتحققها مع التوحد ولا متعددة
لتحققها مع التكثر ومعنى هذه النسخة المغيرة اليها ظاهر وهو ما اشتهر في الكتب الكلامية من ان
الماهية من حيث هي هي ليست واحدة ولا كثيرة ولا شيئا من المتقابلات التي تحمل عليها والا
لما اجتمعت مع المقابل الاخر بل هي صالحة لكل واحد من المتقابلين غير منفكة عنهما معا واما النسخة
القديمة فقد حملت على نفي التعليل بان تكون اللام في لتحققها متعلقة بمتعددة والنفي مستفاد
من لا التي بمعنى غير منسحبا على هذا التعليل وكذا اللام في لتحققها مع الوحدة متعلقة بمعنى لا متعددة
اي متوحدة ولا الاولى مذكورة للنفي المنسحب على التعليل وذلك لانه ربما يتوهم ان الماهية
بسبب تحققها مع التعدد تكون متعددة وانها بسبب تحققها مع اللاتعدد اي التوحد
تكون لا متعددة فنفى كل واحد من هذين التوهمين وانت خبير بان كلتيهما فان تحقق الماهية
مع صفة لا يستلزم ان تكون مقتضية لها وبان كل واحد منهما يدفع الاخر وبان تعليل صلوحها
للتوحد والتكثر بسلب التعليل المذكور ولا يصح لان نفي توهم فاسد ناشئ مما لا يصح ان يكون
منشاء له لا يكون سببا لذلك الصلوح في نفس الامر ولا دليلا عليه كما لا يخفى على ذي فطرة سليمة

وقد حملت على تعليل السلب الكلي لان تحققها مع التعدد مثل ما يدل على التعدد لنفسها وهو ظاهر
لان الجزء مقدم فيكون امرا خارجا عنها عارضا لها ورد بان المعية التي مانعة لا تنافي الجزئية والمعية الذاتية
تنافي الوصف لان العارض متأخر على ان الخارج عن الشيء قد يكون لازما له مقتضيا لذاته فلا يكون
ذلك الشيء صالحا لما يقابله ولعل الاعراض عن توجيه ما لا طائل تحته اولى قوله صالحة حال ان الحقيقة واللام
في كونها متعلقة به ومن حيث هي حال من ضمير لكونها اي ماخوذة من هذه الحيثية ولا تعدد
يصيب على الخبر قوله فيكون الحكم اي اذا كانت الحقيقة صالحة للتوحد والتكثر لم يكن المعرف باللام
دالا الا على الوحدة او الكثرة بل على نفس الحقيقة من حيث حضورها في الذهن تحقيقا او تقديرا
فان قصدت به الماهية من هذه الحيثية كما في مقام التعريفات او اجراء الاحكام على الماهيات
فذاك وان قصدت الماهية من حيث وجودها في ضمن الافراد بناء على ان الاحكام المجراة عليها انما
تثبت لها في ضمنها كان الاستغراق هو المناسب لمقتضى المقام خطابيا يطلب فيه الظن دون اليقين
حمل على الاستغراق دفعا لتوهم الترجيح بلا مرجح واذا كان استدلاليا يطلب فيه اليقين حمل
على اقل ما يتحقق فيه الحقيقة فقد رجع الاستغراق والعهد الذهني اعني الحمل على غير معين الى تعريف الحقيقة في الجنس
اذا عرف باللام فان كان هناك حصة من الماهية معهودة حمل عليها والا فان لم يكن هناك
ما يدل على ارادة الحقيقة من حيث وجودها في ضمن افرادها حمل على الحقيقة وان دلت قرينة
على ارادتها من حيث الوجود فان كان المقام مناسبا للاستغراق حمل عليه والا حمل على غير معين
وانما قدم الحمل على الماهية لانها اعرف واقوى من العهد والمعلومية قوله الاستغراق احسن للحكم والكر
بالكسر هو الذي يخدع لسهولة العقل تجاربه والخب بالفتح الخداع المجرب قوله هو خبر كان والجملة
حال من المعرف بلام الحقيقة المراد التسوية بين المفرد والجمع في الحمل على الاستغراق الاول وتقديم
خبر كان في مثل هذا الموضع واجب وانما زاد لفظ الايهام وهو الايقاع في وهم السامع لان
تساوي جميع الافراد في تحقق الحقيقة فيها لا يستلزم ان لا يكون لبعضها ترجح من جهة اخرى قوله
اقل ما يحمل هو على صيغة المبني للمفعول وكذلك قوله يوجب وفي قوله الزائد على الاثنين تواجد تنبيه
الى رد ما لا بد بعضه من كون الاثنين جمعا اي هو العدد الزائد على الاثنين لا الاثنان وفيه
على ان النسبة بين المفرد والمثنى والجمع كالترتيب بين الواحد والاثنين والثلثة وعلى ان الجمع
اذا اطلق على ما هو ازيد من اثنين باقل من واحد كان مجازا ايضا كما في قوله تع الحج اشهر
معلومات وستقف على هذا اي على الحمل على الاقل المتيقن في المقام الاستدلالي حيث قال هناك الجملة
قوله

التي لا تكون حيث لا يرى الكل وخلافه كقولنا المؤمن غر كريم تثبت مهملة ولاحتمالها الكل وخلافه ان
استغرقت لم تستعمل الا في المتيقن وهو البعض ولطلب اليقين في الاستدلال لا ترك الحقيقة وضيع الى المجاز
ولا الفرع الى الكناية قوله ومبنى كلامي هذا اي على حكمه بان الاقل في الجمع هو ما زاد على الاثنين واحد قوله
لساتجمع اي لما يجري من الجمع التي تصدق عليها حقيقة من الجموع الاصطلاحية والمراد بها سائر العرف
علم البلاغة وسوابقها اللغة والصرف والنحو ولواحقها الحد والاستدلال وعلم العربية فرع
سوابقها السوابق منها وكذا تبعت لواحقها وهي علم المعاني وما يتبعه يريد انه نبتني في تلك العلوم تمايز
المثنى والجمع بالحد والصيغة وعدة الضمائر وجواز التأنيث في جاءتني الرجال دون الرجلان وهذا تعريض
لصاحب الكشاف حيث قال انه معلوم ان لفظ الجمع مشترك فيه ما وراء الواحد قوله ولا في الاستغراق العرفي
ما يعد في العرف شمولا واحاطة مع خروج بعض الافراد وغير العرفي هو المسمى بالحقيقي لكون شمولا كل
الافراد في مثل اللهم قوله غفار الذنوب اي من شأنه وكرمه ان يغفرها كلها الا ان غفران الكبائر مقيد
بالتوبة عند المعتزلة وغفران الشرك مقيد بها عند الكل ولا يقدح ذلك في شمول الذنوب جميع افرادها
قوله واستغراق المفرد يكون اشمل ذا لفظ يكون اشعارا بان استغراق المفرد قد يكون اشمل لا دائما ومثل
بالنكرة المنفية لعموم ذلك فيها وانما صدق لا رجال لوجود رجل او رجلين لان مدلول الجمع مركب من
الجنس والجمعية فاذا دخله النفي انتفى المركب لانتفاء احد جزئيه وهي الجنس وليس الواحد والاثنان منها واعلم
ان المفرد اذا عرف بلام الجنس وقصد به الاستغراق تناول كل واحد من افراده فهو مساو في الاحاد فاذا
نسب اليه حكم كان منسوبا الى كل واحد منها واما الجمع المستغرق فقياسه على المفرد يقتضي تناوله كل جماعة
وشرط ان لا تتداخل الجماعات واجزاؤها حذرا عن التكرار فاذا نسب اليه حكم كان منسوبا الى كل جماعة
فان يستلزم ثبوته لها للاحاد كما في مثل فهم ثبوته لكل واحد والا فلا والسيد المصر زاعما ان
نسبة المؤمنين العظام لا بد فيها من ثبوت المؤمن لكل عظم فاختصم اللفظ بالافراد وتوصل به الى
الالطاف في معناه وسيأتيك تمام الكلام في باب الايجاز ان الله وفي الكشاف الملك اكثر من الملك
وروي عن ابن عباس رض ان الكتاب اكثر من الكتب اذا كان معناه كل جماعة خرج عنه الواحد والاثنان
فيكون استغراق المفرد اشمل لكن جمهور ائمة النحو واللغة على ان الجمع المحلى باللام والمضاف كالعالمين
والمحسنين وعبيدي يتناول كل واحد واحد كالمفرد ولذلك يقال بطل عنه معنى الجمعية وصار للجنس ويؤيد
صحة الاستثناء الواحد والاثنين منه نحو جاءني الرجال الا زيدا وقد يراد بالجمع الكل المجموعي كما في
قولك للرجال عندي درهم اذا لا يلزمك الا درهم واحد وقد فرق المعرف بين الجمع والمفرد في جانب النفي

بان المنع ويجوز ان يراد به بعض الجنس الواحد وفي الجمع يراد به بعضه لا الى الواحد وقوله واذا عرفت اى
كون المعرف باللام في المقام الخطابي محمولا على الاستغراق فقد لزم ان لا يكون عمرو منطلقا لان معنى الاول
زيد كل منطلق ومعنى الثاني كل منطلق زيد فلا يصح زيد المنطلق وعمرو لاستلزامه التناقض وصح لا عمرو ولا في
التاكيد ويصح المنطلق زيد وعمرو وما لو اوايضا لان القصد الى حصر المنطلق فيهما معا فانه قال قوله الجهات
الاعتبارية مثل ان يكون حصر غير حاتم مثلا قليلا في نوع خفيا او عبر عام وغير واصل الى المخاطبين
قال وأما الحالة المقتضية لكونه جملة اى جعل الحالة المقتضية لكون المسند جملة امرين قصد تقوى الحكم
بنفس التركيب او كون المسند سببيا اما الاول فلانه اذا اريد ذلك التقوي وجب ان المسند الفعل لا ضمير
المسند اليه ونسند المجموع اليه حينئذ تكرر الاسناد ويكون المسند جملة واحترز بنفس التركيب عما اذا اريد تقوى
الحكم بالتكرار او اداة التاكيد كما مر والمسند اذا كان جملة اسمية لم يتصور هناك تقوى الحكم على ما صوره
فلم يتمثل بها واورد المسند اليه فيما اذا كان المسند جملة فعلية مظهرا على احواله اللينة ومظهر التاركا
الكلام افادة التقوي عطف المظهر بالوان الضمائر تفيد التخصيص ايضا كما فيه وقوله كما انك لسانك
الى اسند كمن بالسبب التقوي اعنى تكرر الاسناد وذكر الشرط موخرا او متقدما لعدم الفرق في التقوى
واورد الجزاء جملة فعلية اذ في تعقيد سبب التقوي وهو الجملة في الشرطية تباذل الفعلية المحية التقوي
لما عرفت واعاد في الشرطية لفظة قولك وفي الظرفية الكاف ايضا لان الظرف ابعد لاحتماله الافراد
بخلاف الشرطية فانها جملة متقدمة واما الثاني فلما يثبت تعريفه او اذا كان المسند سببيا وهو عطف على قوله
اذا اريد تقوى الحكم وقد تقدم ان المسند السببي ما يتركه وصف الشيء بحال متعلقه الاان مثل هذا رجل كريم
ابوه وصف سببي ومثل زيد كريم ابوه لا يعد مسندا سببيا لما ستأتي ان ظاهر قوله اذا كان المسند سببيا
يدل على ان المسند السببي يكون نفس جملة لان المتبادر من قوله المسند هو المسند الذي تصدق لسان
الحالة المقتضية لكونه جملة وعلى هذا ما مسند السببي في هذا الامثلة هو جملة ابوه منطلق ونظائرها
لكن تعريفه تقتضي ان يكون المسند السببي نفس منطلق في ابطلق فقيل يطلق السببي على كل واحد منهما
فنبه بعبارته على ذلك فاراد بالمسند السببي الاول وبضميره في قوله وهو ان يكون مفهومه المحكي الثاني
على طريقة الاستخدام وقوله سواء كون المسند سببيا وان اراد الضمير الى المسند احتيج الى تقدير اى
ذو ان يكون قوله مع الحكم عليه العبارة الظاهرة ان يقال مع الحكم بثبوته لما هو مبني عليه ان مفهوم
المسند ليس محكوما عليه واجيب بان كل جزء من اجزاء الكلام عمدة كان او فضلة قد حكم عليه ضمنا
بما هو له فالمسند مثلا حكم عليه بانه ثابت للمسند اليه والمفعول بانه وقع عليه الفعل والمراد بالمبني عليه
هو

والمبتدا فانه انما يبنى عليه الخبر وقوله مطلوب التعليق بالنصب خبر ان يكون وتعليق اثبات منصوب
على انه مصدر التعليق متى اولى بالفعل ثم بالصفة المشتقة ثم بالظرف واكتفى بامثلة الاسما لانه الاصل
وقوله او يكون نصب عطفا على ان يكون وكذا قوله فيطلق وقوله وصف الفعل باستدعاء الاسنا والى ما بعد مع
ان كل فعل كذلك ليترتب عليه كون المسند فعلا موصوفا بكذا او قوله فيطلق قوله بسبب ما قبله اى مرتبا بتعلق
ما قبله اى متعلقاته كتعلق الاب بزيد وقال بنوع اثبات لان اثبات اخيه للشخص ليس اثباتا له بل اثباتا حقيقيا
بل هو منتسب اليه بنوع ثبوت قال وقيل كما يمكنه ان يجمع بين قسمي السببي في حد واحد بان يقول هو ان يكون
مفهومه مع الحكم عليه بالثبوت لما هو مسند اليه او بالانتفاء عنه الى اخره فلما واعدل عنه قلت لئلا يستقصي
بمثل زيد منطلق ابوه فان المسند ههنا ليس سببيا ولذلك قيد المسند في القسم الثاني بكونه فعلا والكن بان
عطف عليه لا شيئا متصلا بالفعل ولم يذكر في امثلة المتصل افعل التفضيل لانه لا يعمل فيما هو سبب مما قبله
والسر الذي يطلع عليه هو ان الاسم المتصل بالفعل مع فاعله الظاهر جملة في الافراد تابعا لما هو
فاعله مضمرا واما جعل مع المضمر مفردا والشبه بالنكرة عن الضمير لعدم تغيره في الحكاية والخطاب والغيبة
وشبهها الحادث ا ان منطلق ابوه كريم مسندا فعليا فينبغي ان يكون سببيا كما يقتضيه قياسه على
النعت قلنا نعم لكنه اخرج عن السببي محافظة على الضبط واقتصارا السببية كون المسند جملة ٢
ان المسند في مثل انا عرفت اذا قصد به التخصيص جملة وليس سببيا ولم يقصد هناك تقوى الحكم ايضا
واجيب بان ذلك الضمير تاكيد متقدم لا مبتدا فالمسند مفرد والكلام جملة فعلية وليس كما سياتي
بان المقصود الاصلي هناك التخصيص لانه لما كان سبب التقوي منعقدا كان ايضا مرادا منها ويشد كلا
ذلك انه قال اذا اجري انا عرفت على ظاهره لا يفيد الا التقوي واذا اعتبر فيه تقديم وتاخير تفيد التخصيص
فلم يورد صيغة الحصر في افادة التخصيص ٣ ان الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان خارجة عما جعله ضابطا
لكون المسند جملة واجيب بان جعلها منشأ عن الحكم المستفاد من مفهوم الضابط تنبيه على خروجها
منه فلا ضير ٤ ان المسند في مثل زيد اخوه عمرو ليس جملة سببيا اذ لا حاصل لتعليق في ذلك الجامد بالمبتدا
الا وان تعليق اثبات فيه سواء قيل بكونه مسمى بعمرو وكما فيه صح تعليق بزيد كما في المشتقات
والافعال ٥ ان نحو زيد ضربته او ضربت غلامه او قام عمرو في داره لا تقوي فيه وليس بعد الفعل
اعني فاعله سببا مما قبله واجيب بالتزام التقوي بناء على ان الضمير مطلقا يصرف الحكم الى المبتدا
تاسيا فيكتسي الحكم قوة على ما سيجيء وانت تعلم انه كون المسند الى زيد جملة في هذه الصور لم ينشأ
من قصد التقوي حتى اذا لم يقصد كان ايضا المسند الى زيد لكن مفردا كما في انا عرفت فتدبر قوله وما

ذكرت لك اى من ان المقتضى لكون المسند جملة اما ارادة التقوى وكون المسند سببيا او لا الحنفى اى علمت
حصة مضمونه اعتبر ك على ثلث نكت معتدبها في علم النحو ا وجه قول النحاة لابد في الجملة الواقعة خبرا من ضمير
يعود الى المبتدا وان كان مستترا وذلك لان التقوى المذكور انما يكون باسناد الفعل الى ضمير المبتدا
او بعرف العموم مطلقا للخبر لا المبتدا والمسند السببى بعد بنائه على ما سبق علمه او اسناده الى ما بعده لا
يكون مطلوب التعلق بغيره الا اذا كان المبنى عليه او المسند اليه يتعلق وارتباط بذلك الغير ٢ ان الجملة
الواقعة خبر ضمير الشان مستثنا عن هذا الحكم الكلى اعنى اشتراط العائد وذلك لان التقوى انما يقصد
اذا اريد اثبات معنى للمبتدا وكون المسند سببيا اذا اريد تعليق معنى به وليس خبر ضمير الشان الا عين المبتدا
لكونه تفسيرا له ورافعا لابهامه فيكون مرتبط بمبتدائه كالخبر المفرد بل اقوى منه ٣ وجه نيابة اى
الجنس والعموم عن الضمير وذلك لان المقصود هو الربط وهو حاصل بهما كما في الضمير قالوا وفي عطف نيابة
العموم على بابه تعريض لجنس شعار بان ليس معنى الجنس الاستغراق بل الماهية التى هى جنس لزيد يطلق
عليه وعلى غيره فاذا ذكر في الخبر عن زيد علم انه هو فكان رابطا له بزيد واما كون العموم رابطا فظاهر
اى لا يتضح احجم واجرء مرهم ايضا قال واما الحالة المقتضية لكون الجملة فعلية فتنبه على ستقفى كون
المسند جملة على الاطلاق فشرع يبين الحالات المقتضية خصوصا ليجمل الامر على النمط الذى سبق
فى المسند المفرد واقسامه قوله يعنى اذا كان المراد اى من الجملة الى وقعت مسندا التجدد اى حدوث
المسند للمسند اليه فريدا انطلق شاركى انطلق زيد فى الدلالة على تجدد الانطلاق فيبانه فى افادة
التقوى واللام فى قوله لافادة ليست صلة للوضع بل هى للغاية واراد بالافادة الدلالة كذلك فى
ما ذكره فى خاتمة النحو من ان الالفاظ المفردة لا تفيد السامع شيئا انما تفيد معانيها التركيبية
قوله هو ذلك اى كون الفعل موضوعا للدلالة على التجدد فان الفعل دال على اقتران حدث بزمان
متجدد متغير قطعا يناسب ان يراعى وضع تجدد وذلك الحدث وفى ذلك الزمان المتجدد لا بحرد
اقترانه به قوله اذا كان المراد خلاف التجدد الا ترى الى قوله فالاسم الى اخره فانه يدل على ان خلاف
التجدد مسند الى الاسم اى وقع مسندا فى الاسمية مطلقا فانه توهم فاسد والمراد بخلاف التجدد
مطلق الثبوت اى بلا تعرض للحدوث لا الاستمرار الثبوتى فانه متعرض فى المقام كما ان
الاستمرار التجددى فى المضارع معوض له ايضا كما مر قوله الا بالعرض كاسم الفاعل اذا كان عاملا
فانه يدل على الزمان الحال او الاستقبال فيفيد التجدد كالفعل الا انه عارض وكالاسم الموضوع
للفعل كرميهات فانه بتوسط ذلك الفعل يدل على التجدد قوله وما تسمع من تفاوت الجملتين الفعلية
والاسمية

والاسمية بمعنى سواء وقعتا مسندا ام لا او لا كما فى الايات المذكورة وتجدد انصب على التنبيه وهم هو فصل للكلام
اى هو يطلعك لا غيره هو ضمير عليه لا لسان وخبره كيف طبق وانما جاز ذلك مع ان المعتبر لفظ انشاء ان لا يكون
الا جملة خبرية لانه انخلع عن معنى الاستفهام وصار بمعنى طبق تطبيقا بليغا كاملا ومن ثم جاز ان يكون
حينئذ عطفا على ما لطبق وقد سبق نظيره وجائش حال من المنافقين ومن ضميرهم فى قولهم والعبرة بالقول
وقوله لم يرج متعلق بجائش وذلك انشاء ادعاء الاحداث اى لو جاؤا بالاسمية كانوا معلنين بانهم ثابتون
فى الايمان لم يكن يروج عنهم متقبلا لهم كيف وما يتبادر ادعاء الاستمرار ويجب حينئذ متعلق بطبق وحمله الباء
عطف على قوله جملة اسمية اى كائنة مع الباء وقوله مع حاصل طبق مع الوجه فى تطبيقه المنصرع رد دعواهم
الكاذبة انهم ادعوا احداث الايمان لا ثبوته لم يرج عنهم قرة وذلك عليهم بانهم مستمرون على عدم الايمان مع الباء
بالباء اى الاسمية بجزئيها كما اذا كانت مثبتة يقصد بها بحسب المقامات استمرار الثبوت كذلك اذا كانت
منفية يقصد بها بحسبها استمرار النفى يلزم من استمرار انتفاء الاحداث هناك انتفاء السابقتين
ولو قيل آمنوا لم يبلغ هذه المرتبة فى الرد وقد يقال قصد بالاسمية الجواب اخراج ذواتهم عن جنس المؤمنين
من الايمان ويلزمه انتفاء احداثه قوله على تفاوت عطف على قوله على انه والمناسب لما تقدم وتأخر
ان يقال على ان تفاوت ما لم يوجد كله ان جعل كيف اصاب النسان من تفاوت اى يطلعك على تفاوت
كلامهم على كيفية اصابته والصراع قوله وهو لن صلح لانه الحكاية حق علماء ولا شك ان المحكى آمنا وانا معكم
الا انه ادخل ما توصل به الى الحكاية فى المحكى تغليبا وهذا الاعتبار صح ان يكون فيهما الحكاية طرفا التفاوت
المنافقين بلا تكلف تجريد قوله تفاوت مصدر للمصدر والى جملة متعلق لا ول على الاظهر والثانى كله
الخاصة والرى الحرى اى اذا اصاب الشبهم شاكلة الرمى تم الرام وانما اختار والمؤمنين الفعلية
لانهم يدعون احداث الايمان وحدوثه لا التأكيد لان التيهم لا نشاط لهم على هذا الكلام ومع نشاطهم الاسمية
لانهم يدعون الناس على اليهودية واكدوا بالانهم فى ذلك على صدق عقيدة وفور نشاط ونصب سلاما بتقدير الفعل
الدال على التجدد ورفعه على انه مبتدا محذوف الخبر اى عليكم تدل على ثبوت السلام بينهم وانه بحسب اقتضاء
المقام فيكون تحيته عم احسن من تحيتهم قوله سنقف عليها فى موضعها اى الحالات المقتضية لتقييد الفعل بالشرط
المختلفة انما جعل الحالة المقتضية لكونها ظرفية ارادة احضار الفعلية لا ارادة احتمال التجدد والثبوت
لان الكلام فى الجملة الواقعة خبرا والظرف لا يكون الا بتقدير الفعل قوله بل المستقر نصب على الحال اى مبدلا
من مستقر وقيل لو قوى الاحتمال حال من ضمير مسند اى كائنا علة قوة على ما يفهم حال من ضميره كانا متحدا احوال المبتدا حقيقة
قوله ونظيرك من هذا اى من كون الظرفية اختصار الفعلية مع عدم من الا الشرطية جملة خبرية يتعين تقدير خصوص الشرط

ان صح الحمل الاربع المشهور فيما بينهم لان الظرف رجحت الفعلية والشرطية الى الجملة التي وقعت جزاء وهي فعلية او
اسمية **قال** واما الحالة المقتضية لتاخر المسند • عدل عن ضمير المسند الى المظهر نظرا الى تحلل الفاصل اعني تفصيل
الحمل مع رعاية حسن الاختتام بين لفظي المسند والمسند اليه وتقديم الوجه في الاسناد وتاخر المسند الى مقتضيا تقديم المسند اليه
وسبب التقتضي لكونه ان يكون الحكم على المسند اليه مطلوبا بوجوب تصدر الكلام اذ لا بد ان يتعقل المحكوم عليه اولا
حتى يكون الحكم عليه محققا مع ذلك تحت تاخر المسند ايضا فلا حاجة لما ذكر في تقديم المسند اليه فروه • بقوله واياك
ان تظن اي لا تظن استحباب صدر الكلام للمسند اليه حاصلا بكون الحكم عليه مطلوبا اذ ليس كون الحكم عليه مطلوبا
مسالكا اي في مرتبه استحباب الصدر اي جعله واجبا له بل هو في مرتبة او في اول الاستحباب في مرتبة كون الحكم عليه مطلوبا
بل في مرتبه اعلى وفي قوله فلا تغفل اشارة الى ان هذا الظن منشاؤه الغفلة فان الحكم كما يتوقف على تعقل المحكوم عليه
يتوقف على تعقل المحكوم به فلا يجب من هذه الجهة تقديم احدهما على الآخر في التعقل على ان التقدم في التعقل لا يلزم
التقدم في التلفظ نعم لما كان المسند اليه ذاتا يطلب له الحكم بالوصف الذي هو المسند كان الاصل تقديمه عليه تعقلا
وذكرا واما وجوب تقديمه عليه لذلك فكلا الا ترى الى وجوب تاخره في الجملة الفعلية وجوازه في الاسمية **قال** واما الحالة
المقتضية لتقديمه له • قد سبق منه احالة تاخر المسند اليه على مقتضى تقديم المسند فلا بد له من الاهتمام بتفصيل
هذه الحالة فقوله التانون الحكم موضع تقريره اي تقرير كون تضمن الاستفهام مقتضيا للتقديم قوله اي بان يكون
المراد تخصيصه بالمسند اليه الاصلح لفظ التخصيص والاختصاص على المخصوص ان يستعمل بادخال الباء على
المقصور عليه اعني ماله الخاصة فيقال مثلا اخص المال بزيد اي المال له دون غيره الا ان المتعارف في الاستعمال
ادخال الباء على المقصور اعني الخاصة كقولك خصصت زيدا بالمال بناء على تضمين معنى التمييز والافراد وذلك لان تخصيص
شيء بآخر في قوة تمييز الآخر به فكانك قلت ميزت زيدا بالمال عن غيره ومن هذا الاستعمال خصصت فلانا بالذكر وتخصيص
بالعبادة واخص به او يختص برحمته من يشاء وكذا منه قوله تخصيصه بالمسند اليه اي تمييز المسند واقرانه
من بين الاشياء الصالحة لان تجعل مسندا باثباته للمسند اليه وهذا معنى قصر المسند اليه على المسند ومن
الاستعمال الصحاوي ابها من غير ان يختص بالمبتدا واقوله في ضمير الفصل اذ كان المراد تخصيصه للمسند
بالمسند اليه كما ومعنى قوله لكم دينكم ولي دين ان دينكم مقصور على الحصول لكم لا يتجاوزه الى الحصول
لي وديني مقصور على الحصول لي لا يتجاوزه الى الحصول لكم فالقصر للافراد والمقصود المتاركة وقد نسخت
باية القتال وكون اللام الجارة مفيدة للاختصاص بحيث الحصر ان اسلم لم يناف ذلك لان التقديم عليه لجواز اجتماع
الادلة على مدلول واحد قوله فيرد ذلك بين القيام والقعود اشارة الى ان المعنى قصر تعين ان كان عنده
واحد في الافراد قوله وارد موخر للمبتدا الذي هو قولهم قوله مثلا اي مثلا كونه جوابا للمترددين ويمكن حمل

المنابر

المثلين لقصر القلب بان يعتقد السامع كون زيد قاعدا او كون المتكلم قبيحا واما جعلها للقطع الركب
فلا يلائم في بين الوصفين ومسائلنا هذا المبنى اي في القصر المستفاد من التقديم قوله كقولها اي
كقول القابلة وهي ام تابط شرا كانت بعد موته تبكيه وتنعى عليه فسئلت عن سبب شجاعته فذكرت كلمات
مشهورة من جملتها ولقد حملت به في ليلة مظلمة مشدودة حبك النطاق تحت راسي بمهد عما به
وفي اشارت بذلك الى ما تزعم العرب من ان المراة اذا اوقعت وطئت اتت بالولد شجاعا والحبك
جمع الحباك وهو الطريقة في الرمل ونحوه والنطاق شقة تلبسها المراة وتشد وسطها وترسل اعلاها على اسفلها تنجر على الارض وقد يقال بحيث لا يسبق
من حملت بلاد واما الظاهر ان من فاعل الظرف لا مبتدأ فلا يكون مما نحن فيه لكنه نقل بما على الاحتمال المرجوح
لئلا يكون اسمه وعن حالا بالضم وجمع الحبيها بعد حال مفردة قوله يهجو من ابيات حسان في مدح النبي عليه
وقبله له راحة لو ان معشار جودها على البر كان البر اندى من البحر والنكرة بينها في قوله لها صيق موصوفة
فيجوز ان يقع مبتدأ فلا يجب تقديم الظرف عليها كما في قوله واجل مسمى عنده على ما سيصرح به الا ان الاكثر
في الاستعمال تقديم الظرف على النكرة الموصوفة يقال عندي ثوب جيد وكتاب نفيس وعبد كيس وذلك لانه لو اخر
لاحتمل ان يكون صفة آخر لكنه نبه بايراد الامثلة من النكرة موصوفة وغير موصوفة على ان تقديم الظرف
للتنبيه المذكور قسمان واجب وجائز واما لم يقدم في واجل مسمى لان المعنى واي اجل مسمى عنده تعظيما لشانه
الساعة ولا يبعد ان يجعل التقديم في لها همم للتخصيص قوله لها اي للعرب فانها موصوفة بما في الحلوق جمع حلقة
وضيق مصدر وصف به والوضين المنسوج من ضفر النسج نسجة وتدبر القفر المجرد وضبته للمظر لما
الضيق والهاجس في خطر بالبال وغيره انني مسند منقطع اي لكني والبيت للبيد قاله عند النزع
والاغر الكريم الشريف واصله الابيض الجبهة من الغر بين في الليل المضيء من الصبح اضاء وانسرق
اي يهتدي في الهداة جمع هاد والعلم الجبل المرتفع وفي راسه نار جعله اسمه وبعث صنعه وجاز ان يكون
نار فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف فلا يكون مما نحن فيه وما شاكل ذلك اي المذكور من الامثلة قوله
فان النعت يعلق بقوله لا نعت وتعليل لكون التقديم منبها على ان المقدم خبر لا نعت وذلك اي ولان
النعت لا يتقدم يقال جاءني راكبا رجل بنصب راكبا على انه حال ولا يقال ولو اخر لكان نعتا مرفوعا فلو
تقديم النعت لجاز رفعه مقدما وربما يقال ارادوا انه لما كان تقديم الحال اذا كان حالا والحال نكرة لئلا يلتبس
بالنعت فيما اذا كان صاحبها منصوبا ولو جاز تقديم النعت لم يرتفع الالتباس في صورة النصب اصلا قوله
لان الظرف به بان هذا التنبيه انما يصار اليه اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا لانه لو اخر الظرف لكان

حمله على الوصف اولى واما قال عن المنكر لان المتاخر عن المعرف لا يصلح ان يكون وصفا له اذا قدر بالفعل او باسم
الفاعل المنكر والضمير في منه للظرف وكذا بالجمل متعلق باولى اى الاول باعتبار الفاعل والثاني باعتبار
الموصول كقولك زيد بالاكرام اجدر منه بالاهانة وتخفيض معناه زيد وجدارته بالاكرام على جدارته بالاهانة
وقوله لامر متعلق للاولوية وكذا انه ربما الحمل على الوصف وقوله استدعاء مع ما عطف عليه بدل من امرين
وما سبق في النفس الكائن مما ذكره من تعريف المسند اليه من ان الحكم كلما ازداد خصوصا ازداد الحكم بعدا
فيتقوى الفائدة في الاعلام به لذلك ولان المصير الى التنبيه بالتقدم لتعاضد الامرين في الحمل على الوصف لا يجب
تقدم الظرف حتى لا يتعاضدان كما اذا كان المنكر موصوفا فان المنكر لا يستدعي الوصف استدعاءه اذا لم يكن
موصوفا فلا يثبت تلك الاولوية فلا يجب التقدم فان قلت اولوية الحمل على الوصف انما تقتضي اولوية التقدم
لا وجوبه قلت تلك الاولوية انما هي مع علة باعثة على التزام التقدم فاذا انتفت صارت باعثة على صحته كما عرفت
قوله وان هذا التقدم لما حكم بان الظرف اذا وقع خبرا عن المنكر وجب تقديمه واورد بان المنكر اذا كان موصوفا
لم يجب ذلك التقدم كان المتبادر من كلامه وجوب التقدم مطلقا اذا لم يكن المنكر موصوفا فاشار الى ان هناك تفصيلا
وهو ان الظرف الواقع خبرا ان لم يكن لجنس الخبر عن ذلك المنكر قبل صيرورته مبتدا فانه يجب تقديمه عليه كما قرر وان
كان لجنس الخبر عنه لم يجب تحافظا على الحق التقدم وقد قاس التسهيل على ان هناك صورا اخرى لا يجب التقدم
فيها ايضا مثل لعبد في الدار ورجع الدار لانا نقول لعرف لها المقايسة على المنكر الموصوف فكان ان
الوصف مخصص فيفوت تلك الاولوية معه كذلك حرف النفي والاستفهام موجبان تخصيصا فلا يتبقى تلك الاولوية
معهما ايضا ومثل المصدر النائب عن الفعل كسلام عليك وما لا فعل له كرب هو له فلان لا يلزم ووقع عليه
الالتزام وقوله عن مبتدا له ذكر اى عن مبتدا هو المنكر الذي ليس موصوفا قوله في ذكر الامر الذي لم يصر
بعد مبتدا والظرف حق في ان يخبر عنه فيكون سلام عليك قوله منزلا حال من سلام عليك لان اللفظ
المحكي معرفة وكذا مفعولا حال منه لذلك اى لكونه منزلا منزلة اسلم عليك وفي تنزيله منزلته اشارة الى وجوب
حذف الفعل وتمام المصدر مقامه فيكون هو العامل في عليك فيظهر حق الخبر عنه والعاملين في قبل لكن
قبل صيرورته مبتدا ان يقال ويليك باعمال او بلا في الظرف لانه بمعنى هلاك الا ان الشائع الاستعمال
ويلك بالاضافة واعاد لفظ من لطول العهد قوله ليس له ذكر اى حق الخبر واما قال قبل صيرورته مبتدا
لانه بعدما صار مبتدا كان حق الكل ان يخبر عنه قوله مثل خصمك لا شك ان كل احد يتنظم هنالك خصمه
فهو المهم عنده ولولا ذكر الملاك لم يحسن ذكر الخصم قوله او لانه صالح عطف على ما تقدم بحسب المعنى كانه
قيل واما تقدم المسند فلكونه متضمنا للاستفهام او لانه صالح للتفاؤل نحو سعدت بغرة وجهك او لانه اهم عند
القائل

القائل كالامثلة المذكورة قوله مالبنعماء اى من جلائل النعم او من شدائد النقم فان عذاب الرحمن انما يكون
لوجه قوى فيكون شديدا او قدم المسند لان الاهتمام ما لو قوع عليه قوله او كقوله عطف البيت الاول
باو تنبيها على التساوي في الاستدلال بصحة التمثيل على طريقة او كمثيله او لاحتمال قصد التخصيص بالتقدم
مبالغة في ابلاغ السلام على المراة التي كانت محبة كانها فلقة قمر ونظم البيت الثاني في سلك الاول بالواو
للاشتراك في النظم وتنوين مطر الاول للتعظيم وتقدم عليك لان الاهم بالنسبة تعلق السلام بالمخاطب
وتقدم حرى ليس لم يكن اعتنى بمعنى وبين الضلوع للاهمية ايضا والمعنى اذا لم تكن قلب المحبوب موقع
ومين لم ينتشر بسفاعة من جلالته وصال وبين حيث كان التفاؤل واهتمام القائل تربين من
عقد قلب السلمى واهتمامه قربها به وغير الاسلوب فيهما عادلا الى الاسلوب فعال او ان يكون المراد
تقديمه قوله ثلثة في تقديم هذا المسند مع تنكيره للابهام ووصفه لاجله يهتم الناس بمعرفته ويشوق
تام الى ذكر المسند اليه والدنيا فاعل تشرق اى تضيء ببهجة هذه الثلثة وقد يجعل الدنيا مفعولا
لتشرق على انه متعد اما بنفسه او بتضمين الانارة وفي علة ضمير الثلثة وفيه عدول عن الاستعمال
الشائع الى النادر وعن المعنى القوى الى الضعيف واما جعل الدنيا ظرفا لتشرق والثلثة فمخل بسيل
منهج الكلام وقد قال الحسن ان يجعل ثلثة مبتدا وخبره محذوف اى لنا ثلثة موصوفة بكذا فيكون
شمس الضحى وما عطف عليه بدلا او بيانا ويكون المثال خارجا عن بحث قوله كالنار الخبو وهى
رماد على اواخرها للتشويق اى من جنس الرماد او اخر الخبوة واولها دخان اى هو من جنس المراد
بيان حال الشيخ ان زمان الصبى فيه ظلمة الجهل وكدورة الهوى بمنزلة الدخان وزمان الشيخوخة
فيه ضعف القوى واستيلاء البرد واليبس بمنزلة الرماد وقبله وعيشة الشباب وليس منها صباى
ولا ذوائب الهجان فعل تطويل الكلام في المسند او هناك يزداد التشويق الى المسند اليه فيتمكن
زيادة التمكن كما في ثلثة تشرق الدنيا دون كالنار رواه رماد قوله او يكون عطف على ان من قوله
ان يكون اى اذا اريد بالجملة افادة التجدد جعل مسندا فعلا لانه الموضوع لافادته وقدم الفعل
على المسند اليه الذى هو فاعله فكان افادة التجدد تقتضى كون المسند فعلا وفعلا على ما مر كذلك تقتضى
كونه مقدما على المسند اليه وكيف لا وكونه فعلا يستلزم تقدمه على فاعله قوله احترز بذلك لو قال
وتقدم الفعل على المسند اليه بلا تقيد بقول الدرجة الاولى لورد عليه نحو انا عرفت فان الفعل فيه
قد اسند الى المبتدا ولم يقدم عليه ولو قيدنا به لم يرد واراد بنحو انا عرفت الجملة الاسمية التي مسندها جملة
فعلية يكون المسند اليه فيها ضميرا عائدا الى المبتدا وقد علم من هذا التقييد ان افادة التجدد

اما مقتضى وجوب تقديم المسند الذي هو الفعل على المسند اليه في الدرجة الاولى للعلم بالمسند اليه مطلق
فلا يلزم منه ذلك ان الاسمية نحو انا عرفت لا تفيد التقوي ما لم يتقدم المبتدأ بل الثبوت فانه نوع تأكيد
لان الضمير وما رجع اليه شيء واحد فكيف يقصد ثبوت المسند وتجدده معا وقد يقال ان الجملة الفعلية اذا وقعت
مسندا افادت تجدد المسند اليه فلا تغفل قال واذا سلكت هذه الطريقة [illegible] ان
يسند الفعل الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عوده اليه قبله يسند اليه في الدرجة الثانية قوله [illegible]
ان انا مبتدأ اي من اول الامر بلا اعتبار تقديم وتأخير وقوله لا يقدر بالنصب عطف على تجري [illegible]
في هذا الاعتبار [illegible] عارف [illegible] عرف لانهما متعينان لهذا الاعتبار قوله الا في التلفظ اي تقدير تقديم
وتأخير في التلفظ [illegible] اي هناك تقديم وتأخير صوري بحسب التلفظ لا حقيقي بحسب المعنى فان ذلك انما
يكون في المزال عن مقره لا فيما هو ثابت في محله وكلمة اللهم يستعمل فيما اذا استثني امر نادر يستبعد كانه يستعان
بالله في تحصيله قوله ثم يقال ان قدم انا [illegible] وجعل مبتدأ الا انه يبقى تأكيدا على حاله حتى يكون [illegible] فعليه
كما نقله بعضهم عن [illegible] فان [illegible] عدم التنازع في السعة مشهور فيما بينهم [illegible] كلامه ما يدل عليه
وتسميتها بالتوابع [illegible] بان يشهدان [illegible] قوله لا يفيد الا تقوي الحكم اي لا يفيد التخصيص
اذ ليس هناك تقديم معنوي ليستفاد منه التخصيص [illegible] عليه انه يجوز استفادته من التقديم اللفظي كما ذهب
اليه صاحب الكشاف في قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء قوله وسبب تقويه [illegible] اولا بان الفعل [illegible] نحو
انا عرفت يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عوده الى المبتدأ يسند اليه في الدرجة الثانية ثانيا
بان المبتدأ اذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدأ الى نفسه فيعقد بينهما حكم مع قطع النظر عن جهة
الضمير وعدمه ثم ان كان هناك ضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا ويظهر من كلامه معا انه نحو انا عرفت
ثلاثة اسانيد ١ الاسناد الى المبتدأ الحاصل بصرفه ما بعده الى نفسه ٢ اسناد الفعل الى الضمير ٣ اسناده
الى المبتدأ بتوسط عود الضمير اليه وهذا الثالث مذكور في الموضعين [illegible] متأخر عن الاول لكن فيهم من
التزم [illegible] وهو بعيد جدا الا ان نظر الى المعنى فليس هناك الا اسناد واحد هو اسناد العرفان
الى المتكلم فقط وان نظر الى الاصطلاح فهناك اسنادان اسناد الفعل الى الضمير واسناد الجملة الى المبتدأ
ومنهم من قال انهما اسناد الفعل الى الضمير واسناده الى المبتدأ بتوسط عود الضمير متحدان بالذات مختلفان
بالاعتبار اذ هناك اسناد الفعل الى الضمير اصطلاحا فان اعتبر الضمير نفسه يسمى ذلك اسناد الفعل اليه وان
اعتبر كونه عائدا الى ما قبله وعبارة عنه يسمى ذلك الاسناد اسناد الفعل الى المبتدأ بتوسط العود
ولا شك ان اعتبار الضمير نفسه متقدم على اعتبار عوده الى ما قبله فلذلك قال اسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى

واسناده

واسناده الى المبتدأ بواسطة عوده اليه في الدرجة الثانية فما صرح به ان لا ليس الا اسناد واحد اليه اعتباران
احدهما متقدم على الآخر واما الاسناد الى المبتدأ بصرفه ما بعده الى نفسه فهو اسناد آخر مغاير بالذات
للاسناد المذكور اولا وهو ملحوظ ومتقدم في الاعتبار على الاسناد الاول باعتباريه وذلك لان المقتضي
لهذا الاعتبار هو المبتدأ المتقدم مطلق صالحية لما ذكر بعده وملاحظة هذا المطلق متقدمة على ملاحظة
اشتماله على الضمير وعوده الى المبتدأ الا انه اشار الى تقدمه على الاعتبارين لانه داخل في سبب التقوي
واما اعتباره الاول فهو سببه لا ما هو داخل فيه وهذا القول هو الصواب ثم انا عرفت جملتان صغرى
وكبرى اتفاقا وفي كل واحد منهما اسناد واحد ففي الصغرى اسناد الفعل الى الضمير وفي الكبرى اسناد الجملة
الفعلية الى المبتدأ لكن المصنف زاد في اسناد الى الضمير اعتبارا وسماه اسناد الفعل الى المبتدأ فظن قوم
انه اسناد مغاير بالذات لاسناد الفعل الى الضمير واسناد الجملة الى المبتدأ فوقعوا في التثليث
قوله وقد عرف عطفه باو لانه لا يحتمل التخصيص كما يحتمله اخواته المشاركة في التقوي ثم ان ظاهره يدل على
ان تعليل التقوي يقتضي تقوي الحكم في مثل انت تعرف وزيد [illegible] مطلق ان التزم [illegible] انه جعل المسند
السببي [illegible] لما اراد به التقوي اخص الحصر المذكور في التعليل بالمسند اليه الفعل او لا كان تقييدا
بلا دليل قوله اجيب بان الامثلة المذكورة [illegible] من الفعل يسند الى الضمير ابتداء بدلالة على
هذا التقييد وفيه بحث [illegible] قوله فاذا قلت متعلق بقوله لا يفيد الا تقوي الحكم واذا اجري
[illegible] لو توقع في مقام لا يناسب التخصيص افاد التقوي فقط وعليه بني على الاعتبار الاول
المفيد للتقوي فقط [illegible] الآيات اذ لا معنى للتخصيص ملائما لها ونظم الآية الاولى هكذا
واتخذوا من دونه آلهة لا يخلقون شيئا وهم يخلقون [illegible] والمراد بقوله [illegible] الصالحين [illegible]
[illegible] ومعنى يزعمون يحسبون [illegible] او اخرهم
وذلك لكذبهم والمقصود تحقيق المنع لا ان غيرهم لا يزعمون [illegible] واريد بقوله وهم قد خرجوا به تحقيق
خروجهم ملتبسين بالكفر دلالة على [illegible] الا لما ان بعد الدخول لا قصر الخروج بالكفر
عليهم [illegible] قد دخلوا وما عطف عليه نصب على الحال [illegible] كذلك اذا [illegible] عطف على
فاذا قلت وفصله لانه مثال من المنفي يدل التقوي لا يختلف يكون خبر المبتدأ المقدم منفيا
لان سبب التقوي موجود مثبتا كان الخبر او منفيا قوله من غير شبهة [illegible] لا تكذب يفيد تأكيدا اجمالا
وفي كونه اقوى من لا تكذب انت شبهة لكنها تزول بان انت هنا لتأكيد المسند اليه لا لتأكيد الحكم وتقويه
فان تقوي الحكم انما يكون بتكرار الاسناد المترتب على كون انت مبتدأ والباء في قوله بانه متعلق

بالتاكيد والمعنى ان الحكم متوجه اليه لم يعدل به الى غيره تجوزا او سهوا او نسيانا لا الى ان الكذب
نال به دون غيره ليكون تخصيصا له فتدبر اي فيما سبق من ان فائدة تاكيد المسند اليه تقريره ودفع توهم من
التجوز والسهو والنسيان ومن السبب تقوي الحكم تكرر الاسناد وليتضح لك الفرق بين انت لا تكذب ولا تكذب
انت وعدمه اي على تقوي الحكم بالخبر المنفي ورد منع الامثلة من التنزيل لان معنى التخصيص لانا نسبنا بل قصد
في الاول تحقق عدم اشتراكهم لا تخصيصه بهم سواء اريد بهم طائفة مخصوصة او من لا يشرك مطلقا وفي الثاني
تحقق عدم ايمان اكثر اهل مكة وفي الثالث تحقق عدم تناول اهل المحشر وفي الرابع تحقق عدم ايمان الكفار
ومع حق القول ثبت الحكم وسبق العلم بانهم لا يؤمنون ومع عمهم استترت عليهم طرق الاخبار فلا يتساءلون
عما يتجوزون بل يسكتون حيرة وانقطاعا ولا يسأل بعضهم بعضا كما هو في خصومة الدنيا قوله وتقرب
وذلك الاسناد عارف لتاجم عائد الى زيد فيتكرر الاسناد ويفيد زيد عارف تقوي الحكم دون التخصيص على
ما يكون به عرف قس واما هو عارف فيقرب من عرف في التقوي ويساويه في التخصيص لجواز ان يقدر هو مؤخرا
على انه تاكيد للمستتر في عارف وفيه تأمل والتصريح قوله لانه راجع الى عارف ولعل السر في عدم تفاوت عارف
حكاية وخطابا وغيبة هو ان المشتق على تقدير موصوف اي انا رجل عارف وانت رجل عارف وهو رجل عارف
ولعدم تفاوته اشبه الخالي عن الضمير من الجوامد كهو انسان مثلا فيضعف التقوي فلا يكون نظير ابن غربا ولانك
اي ولشبهه بالخالي عن الضمير ورتبته بعد ما لم نجمع كلمة واحدة لم يحكم على عارف مع ضميره بانه جملة ولا عومل معاملة
الجملة في البناء او الذي بعده ان عارفا مع ضميره ليس مبنيا انا نعلم ان الجزء مثل زيد عارف هو عارف
ضمير كان الجزء زيد عرف مع عرف مع ضميره ونعلم ايضا ان الاعراب الجاري على عارف هو الذي استحقه المجموع
لست كونه خبرا الكلمة امتنع اجراؤه على الجزء الثاني اجري على الاول لكلمة اي اجري عليه اعرابه الذي استحقه
لا لكونه مبنيا وليس لعارف مع الضمير الاعراب الذي اجري عليه حتى يقال لا يلزم من اعراب الجزء الاول
ان يكون المجموع معربا كما في يضرب زيد يضربان المضارع له اعراب في نفسه واذا وقع مع فاعله خبرا
للمبتدا كان للمجموع اعراب اخر محلي يختلف بحسب دواخل المبتدا دون اعرابه في نفسه وكذا اذا وقع صفة
تغير اعرابه المحلي بحسب اعراب الموصوف دون اعرابه الاول واما عارف فانه يتغير اعرابه الجاري عليه بحسب
دواخل المبتدا وبحسب اعراب موصوفه فدل على انه الاعراب الذي استحقه المجموع بكونه خبرا او صفة قوله
وانه كانه قيل عارف اذا كان مسندا الى ضمير مستتر اشبه الخالي لعدم التفاوت فكان كلمة واحدة فلا يجعل
جملة ولا يبنى اما اذا كان مسندا الى الظاهر فلم يصح هذا الشبه فينبغي ان يكون جملة ومبنيا فاجاب بان
المسند الى الظاهر جعل تابعا للمسند الى المضمر في الافراد وعدم البناء فهو معمول انه راجع الى عارف

وفاعله

وفاعله هو عارف ابوه الا انه سامح فقال هو زيد عارف ابوه واعلم ان الوصف في هو رجل
عارف ابوه هو المجموع المركب اسم الفاعل مع فاعله عند بعض وفي الكوفة الا انه اجرى اعراب الوصف
على الجزء الاول لما ذكر من الاتباع ولان الجزء الثاني له اعراب في نفسه وان المشهور عند النحاة ان اسم
الفاعل مع فاعله ليس جملة لعدم اشتماله على نسبة اصلية الا انه اذا وقع صلة كان مقدرا بالفعل وجملة في
الاعراب الجاري عليه حينئذ اشكال واما نحو قائم الزيدان فجملة وكلام ايضا لاشتماله على نسبة اصلية مقصودة
بالذات قوله باعتبار التكثر اي في نظم الكلام باعتبار التكثر بعد التخصيص وقد مر ان ترك
صيغة الحصر في افادة التخصيص شعار بكونه مفيدا للتقوي ايضا لا نفيا وسببه وان لم يكن مقصودا
اصليا بناء على ان اصل الفعل مقرر عند السامع فلا حاجة الى التاكيد لكنه لازم قطعا فيقصد تبعا
الا ترى ان صاحب الكشاف جمع بينهما في قوله تعالى الله نزل احسن الحديث حيث قال في ابقاع اسم الله مبتدا
وبناء نزل عليه تاكيد للاسناد وتنزيل جحد انه الى الله وانه من عنده وان مثله لا يجوز ان يصدر الا عنه قوله
مردوا اي قوم مردوا على النفاق اي تمهروا فيه وتعودوا به والسويداء حبة القلب وحساسك بانه
اي بيان ان نظم الكلام باعتبار التكثر بعد التخصيص مع ان قوله وفي ترك الفصل فائدة المنصبة
للنوع الاول قوله وانما كان باعتبار الابتداء في نحو عرفت قطعا لانه لو فرض انه كان مؤخرا لم يقم
لوقعه وجه كما انه اذا عرف لم يحمل على الابتداء لم يكن للنصبة وجه وقوله المتوسع بعد كعتق ايك عرفت بدا
يدل على ان ما ذكر في تحليل التقوي محمول على الطاقة فيقال ان هنا يدعو في الا بعد وهو وقوع
العرفان عليه ثم لما نقض الخبر ابتاع العرفان على ضمير تحقيقا او تقديرا تكرر ان الوقوع اليه وتقوى
الحكم وقس على ذلك نظائره وهذا هو البحث الذي وعدناه قوله وحمله على باب التاكيد اي باب التاكيد
بالتكرير جار المقدر الباقي اثره في حكم الملفوظ فهناك تكرير ضمني يفيد تاكيدا ولا ينافيه امتناع اجتماع
المفسر والمفسر فيما كان توهم قوله ليس الا التخصيص اي فليس يحتمل الا التخصيص في ان المنصوب على
شريطة التفسير اذا كان مقدرا بما كان في الاية لم يجز ان يقدر فيه المفسر الا مؤخرا لان تقديمه مقدما يؤدي
الى تولي حرفي الشرط والجزاء كما ذكر وانه يمتنع حمله حينئذ الا على التخصيص واعترض عليه بان البداية المذكورة
اي الدلالة على ما يوصل الى المطلوب بخصوصه نحو وواجب بان المخصوص هو البداية مع ما عطف عليها
من استحبابهم العمى على الهدى والصواب ان تقدير الكلام مهما يكن من شيء فهدينا ثمود فوضع كلمة اما موضع
حرف الشرط وفعله وقدم شيء مما في حيز الفاء اعني ثمود عليها ليكون فاصلا بين الحرفين وكالعوض
من الشرط المحذوف لئلا يبقى على المقصود بيان حال الاسم الواقع بعد اما اعني ثمود مثلا فالتقديم ههنا

لنفع الفوايد لا لقصد التخصيص الذي لا يلائم الآية وما ذكر من الاعتذار تكلف ظ و تؤيد ما ذكرناه
انك اذا قلت جاءني زيد وعمرو قيل لك ما فعلت بهما تقول اما زيدا فضربت واما عمرا فاكرمت بلا قصد
الى التخصيص فعلى قراءة النصب يكون اثبات الهداية لهم وتحقيقه بالتكرير وبكلمة اما واما على قراءة الرفع
فتقوى الحكم بتكرير الاسناد ويتاكد بما في اما من الدلالة على اللزوم والتحقيق قال واما نحو زيد عرف
فلولى احتمال الاعتبارين اي الاجراء على الظاهر وتقدير التقديم والتاخير وهما المراد ان بها بوجه تقوى
الحكم ووجه التخصيص قوله على السواء اشارة الى ان نحو زيد عرف يحتمل اعتبار التخصيص من غير رجحان
قوله في باب الاستفهام فلا تحمل نحو قوله آلله اذن لكم على التقديم بل ليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون
غيره وتوهم كونه اشارة ايضا الى ان نحو رجل عرف يحتمل التقوي من غير رجحان اذا كان المنكر موصوفا نحو
واصل تشهي عنه اي حصل عنه مردود بان كلامه في منكر لا يكون موصوفا كما يدل عليه قوله وانما يرتكب ذلك
المنكر لفوات شرط المبتدا فنحو رجل عرف لا يساوي المنكر الموصوف في قوله بل جعل المعرف اي الاولى
والالتي كالته اشعار بذلك الاحتمال ايضا واما قوله من المنكر فلذلك كله اذ قد تبين ان كلامه في منكر
لا يصلح للابتداء الا بنية التقديم فحمله على وجه التخصيص يكون واجبا قوله ان ضمير الفاعل قيد الضمير بالفاعل لان
اتصال الضمير مطلقا له اسباب اخر وارادوا فاعل الفعل بقرينة قوله الا اذا اجري الفعل وقال في موضع
الالتباس نحو زيد عمرو ضربه هو احترازا عن نحو هند زيد ضربته اذ لا يتصل فاعل ضربته لا لرفع الالتباس
بلحوق التاء واما الصفة الجارية على غير من هي له فلا يشترط في اتصال ضميرها الالتباس نحو هند زيد ضاربته
هي فحصر الانفصال فيه بقوله في السببين انما يصح اذا كان الفعل مذكورا فان حذفه يقتضي الاتصال ايضا
كقوله لو انتم تملكون فحذفه واذا لم يكن معه فاعلا احتمل التقديم على الفعل ان لا اذ تقديم عليه باقيا على اسمه
ورسمه فاحتماله اياه ممنوع حال كونه تاكيدا او بدلا بل يصح تقديمه كما ان كون زيد فاعلا يمنعه وان اريد
تقديمه عليه باخراجه عن كونه تابعا وجعله مبتدا فمثله جار في الفاعل ايضا واجيب عن ذلك بانه لما
المص خالف اجماع النحاة في تجويزه تقديم التوابع في السعة كما له لم يلتفت على التابع في انكار المجاز العقلي
وشافيه ما سيذكره من ان نحو علمك ورحمه الله السلام يلزم ان يكون علم النظير واولى تسويغ الابتداء التقديم
والتاخير واجرى ما ان فسخ التوابع واخراجها عن التبعية واقع كما في حرف قطيفة والمؤمن العائذ الطير دون
فسخ الفاعل وايضا الفاعل عمدة فاذا فسخ زال الجملة وبقي الفعل بلا فاعل ورد عليه ان الفسخ ليس امرا
محققا بل اعتباري يمكن اعتباره في زيد قام كما في حرف قطيفة وهو عرف ممن ابن الاصباغ وبقاء
الفعل بلا فاعل بعد فسخ باعتبار الضمير مقارنا لاعتبار الفسخ قوله مرفوعا بعرف اي على انه فاعل له

لا على انه بدل من فاعله المستتر لان جعل الضمير المبهم في مثل الفعل ثم ابدال الاسم المظهر منه كما في
واسروا النجوى قليل في كلام العرب فلا وجه لحمل زيد عرف مع كثرة استعماله على انه معتبر بذلك القليل
فان قلت كيف لا يحمل عليه بطريق الاحتمال مع وروده مرجحا في فصيح الكلام قلت لانه وجه اخر سوى
الابدال ان يكون الواو حرفا دالا على كون الفاعل جمعا كما في اكلوني البراغيث وان يكون الذين
ظلموا انتصابا على الذم او رفعا عليه او على انه مبتدا تقدم عليه خبره اذ لا التباس كما في زيد قام وعلى تقدير
الابدال في الآية لا التباس فيها بالفاعل لابراز الضمير بخلاف عرف زيد فان الحمل فيه على البدل يوجب
الالتباس بالفاعل قوله لا بذلك الوجه البعيد هو ان يجعل زيد بدلا من الضمير المبهم قوله لفوات الشرط يعني
فوات شرط التقديم من الشرط نحو رجل عالم جاءني لا يرتكب فيه ذلك الوجه البعيد لوجود شرط الابتداء قوله
اذ الم يمنع متعلق بقوله وانما يرتكب عند المنكر وقوله كما اذا قلت مثال لما لا مانع فيه وانما السائغ متعلق
بقوله لصحة وتنبيه على ان صحة ارادة تخصيص الجنس بمنا طابه لمن يصلح سامعا لينبه به على ان امتناع
ارادته من شرا امر واتاب كذلك وذلك لان تقرير الكلب صوته عند تاويه وعجزه عما يؤذيه قال اتح الفتى
موصوعيته ودون نباحه من قبله ضربه على البرد فالاضرار لا يكون الا من الشر فمن قال المعجاز الذي ابتنى
من جنس الشر لا من جنس الخير فقد وهم قوله الا اذا جعلت متعلق بقوله وقع لهم اي قولهم ما نع من
ارادة التخصيص الا اذا جعلت التخصيص على وجه آخر هو التخصيص الفردي فليس فيه ذلك الملاح
الذي كان في نفس الكلام قوله يصار اليه كثيرا يعني في مقامات مثل هذا التركيب نحو رجل جاءني لا في هذا
التركيب بعينه ولذلك قدمه عليه والاستبعاد المستفاد من لفظ اللهم الدال على الندرة راجع لما
حمل التخصيص على هذا الوجه في هذا التركيب بعينه في مواضع استعماله فلا ينافي تلك الكثرة قوله شرا اهر
ذا ناب لان ترك العطف ههنا قوله رجل جاءني لا رجلان واما تاليا عن مظان استعماله لانهم يستعملونه
في مقام تعظيم الشر وتفظيعه لا في بيان افراده قوله واذ قد صرح الائمة بتخصيصه اي بالحكم فيه حيث
تاولوه بما نقله لا بتخصيص النكرة بما يصحح وقوعها مبتدا اذ يقال تخصيص النكرة الواقعة مبتدا
واجب فجوابه انه لا قوله فالوجه جواب اذ اي قد تقرر جواز تخصيصه مع تحقق ما بيناه من امتناع التخصيص
الجنسي وبقي التخصيص الفردي لزم طلب وجه له هو تعظيم شان الشر بحمل تنكيره على التهويل والتعظيم
ليكون التخصيص نوعيا اذ لا مانع منه اي شر عظيم اهر ذا ناب لا شر صغير قوله فهو محز اي التقطيع
محز ما تاولوه به من اصاب المحز وطبق المفصل وقد اوردوا ان المنكر موصوف فيصح الابتداء به
كالمظهر المعرف فلا يرتكب فيه ايضا التقديم والتاخير فلا يستفاد التخصيص واجيب بانه يستفاد من طريق

اذ هو مفهوم الصفة كما تقول ضربت اكرم اخويك اى لما اضعفهما وهو معتبر فى عرف اللغة كما سبق به من
ان قولك ما ضربت اكرم اخويك مفيد لقبل الخطاب ان يكون ضاربا لاضعفهما قوله فما عرف من ان
بناء الفعل على المبتدا اقوى اى اشد تقوية للحكم فاقوى افعل تفضيل مبنى من المزيد او اشد قوة فانه
للحكم والشرطية اعنى اذا استعملوا الا لكادون نكتة مفعولى توهم اى البلغاء او وجه الكناية فى مثلك لا يبخل
ان البخل اذا نفى عمن يكون على اخص اوصافه وسد مسده فقد نفى قطعا وفى غيرك لا يجود ان الجود لابد
له من محل فاذا نفى عمن يقابله فقد اثبت له بلا شبهة وقوله من غير متعلق باستعملوا وكلمة غير بمعنى لا اى
استعمالا لا ناشئا من عدم اراده التعريض اى لم ينشأ من اراده وقوله على اناس متعلق بالتعريض على تضمين معنى
الاطلاق اى على اناس معينين يقصد اليهما بلفظى المثل والغير كان يراد مثلا ان زيدا المنتهى بمماثلة المخاطب
او لمغايرته لا يبخل او لا يجود فيجعل الكلام كناية حكمية لان ما قصد به من الحكم على زيد بعدم البخل او الجود
فقد صرح به وليس ايضا من بعض اصطلاحى اعنى اماله الكلام الى عرض اى الى جانب لان الكلام موجه
نحو مثل الاناس وهو مبين حالهما بطريق الاستعانة بل هو نوع خاص لعدم التصريح بخصوصيتهما حيث
كنى عن ان انهما بما اشتهرا به من المماثلة والمغايرة فكانه عرض لهما قوله لكونه تعليل للنفى فى لا لكادون
واعون من الاعانة واذاك طرف للمراد اى المعنى الذى اريد بلفظى المثل والغير اذ ذاك اى الاستعمال
الذى يطرق الكناية بلا تعريض حاصل وتخفيف صيغة المبنى للمفعول من تحقيقه اذا علمت حقيقته
وهذا اشارة الى كون التقديم اعون اى استعلم هناك ان الكناية فيهما من قبيل الكناية فى الحكم وان
المقصود بالكناية تقوية فتعلم على تامل ان تقديمهما اعون لما اريد بهما او افصد بهما الى اساس
فليس يلترم تقديمهما لفقدان تلك العلة المقتضية له اعنى كونه اعون على المراد بهما **قال فصل** والله اعلم
هذا هو الفصل الذى عقد فى الحالة المقتضية لتقييد الفعل انه يذكره فى آخر هذا الفن وقد اعاد ههنا
ذكر بعض الاعتبارات اعنى الترك واخواته من كونه مذكورا هناك لبعد العهد وليبنى عليها ما فصلها
ولم يرد ان كل واحد من هذه الاعتبارات جارية كل واحد من الفعل وما يتعلق به من الفاعل
وغيره فان الاضمار مثلا لا يجرى فى الفعل والحال والتمييز بل اراد انها جارية اجمالا فى الفعل ومتعلقاته
واما خص عدم جريان الترك فى الفاعل بالتعرض لئلا يتوهم ان جريانه فى غير الفاعل لا يتضح اتضاحا
ظاهرا الا فيما ذكره وقوله على الخصوص حال من المتكلم او فى موقع المصدر له اى تكلما كلاما على الخصوص
قوله لا فاعله اى فاعل الفعل فانه لا يحذف حذفا وان كان يحذف فى فعله بخلاف فاعل المصدر فانه
يحذف حذفا وتجويز الكسائى حذف فاعل الفعل فى تنازع العاملين ... وتركيب ما ضرب فى الكرم الا انا

لم يوجد

لم يوجد فى كلام العرب العرباء فلم يعتد به وان حمله الجمهور على حذف الفاعل قوله الى نفس الفعل اى يحذف
وحده كى يحذف مع فاعله ايضا وكانه اشار بلفظ النفس ههنا الى ان الفاعل لا يتوجه الحذف الى نفسه
ولو عكس وذكر النفس فى الفاعل لكان اظهر فى المراد قوله الا فى المفعول فى ذلك الا واحد معقوليته
الفعل المتعدى فاذا لم يذكر انسانى الذهن نسانى بسهولة الى انه متروك ويطلب منه حاله من انه
منسى او منوى بحسب القرائن فلذلك انكشف حاله فى الترك انكشافا تاما وبين تركه مقتضيا خلاف غيره
مما يدخل فى معقولية الفعل فان الترك لا يتضح فيه كذلك ولا يعلم حاله فى الترك فاذكر فى المفعول به على نمط
المناسبة قوله ان نفى قرائن الاحوال اراد به ما يعم اللفظية والمعنوية وحمها نظرا الى مواد جنس
الفعل لان الكلام فى تركه والا فالمادة الواحدة يكفيها قرينة واحدة وآنفا من محال الترك
على ذكر الاختصار او اتباع الاستعمال لان مقصوده ههنا بيان القرائن فاعتمد فى تفصيل محال ترك
الفعل على ما تقدم فى ترك وقد فصلنا لك حال اتباع الاستعمال وان الاستعمال الوارد على ترك شىء
يتناول الفاعل ايضا كما يظهر من ...ية تهذيب المثلين فى حذف الفعل فيهما قياسى مطلقا وخطبته
خطبت المراة عند زوجها صارت فى الحظوة والبيت من الاماثل اذا فخر واصله ان رجلا كان
لا تحظى عنده امراة فلما تزوج هذه اجتهدت فى ان تحظى عنده فلم يرغب فطلقها فقالت لكى اى ان
لم تبنت لكى الا خطبة فانا عبر البية وقد روى نصب الاسمين اى ان لم اكن حظية فلم اكن البية
فصار مثلا يضرب فى كل قضية كان الانسان اهلا لها مجتهدا فيها لكنها امتنعت عليه بعارض لا
من جهته وقصة حاتم فى قوله لو ذات سوار لطمتنى مشهورة وجواب لو محذوف اى لهان على وقيل
هى بمعنى التمنى فلا حاجة الى جواب لكنه لا يتمشى الا لان لو بمعنى التمنى لا يستلزم الفعل وقوله او
ذلك ما جرى عطف على قولهم اى كما اذا اردت ضرب المثل بغير ذلك المذكور من الامثال الواردة على حذف الفعل
قوله كما اذا قلت ان زيدا جاء ولو عمرو وزيد ... اذا لم يكن هذا الكلام مسموعا بعينه او لو كان مسموعا
لجاز ان يقصد اتباع الاستعمال الوارد على تركه قوله وتلك القرائن اى التى تغنى عن ذكر الفعل فى حذفه
اما جوازا واما وجوبا واما وحده او مع فاعله كثيرة وانا اضبطها اى اجمع لك من القرائن فى هذا المقام
ما تسعين ... وذكر ما عسى يشذ عن جمعى بان نبه عليه وكلمة عسى مقحمة او بتقدير القول الى الجملة الانشائية
لا تقع صلة للموصول قوله يشذ بدون ان يؤيد انها ... وفائدتها الاشعار بان الشذوذ وعن الضبط
محتمل لا قطعى قوله منها ان يكون اى الفعل مفسرا فيحذف وجوبا لان المقصود الابهام ثم التفسير
فلو ذكر لم يتصور تفسير بهذا المعنى الاسم المرفوع بعد ان ولو ونحو محمول على انه فاعل الفعل محذوف

لامبتدا، لاختصاص هذه الكلمات بالافعال وكذا ما بعد اذا الشرطية على الاكثر واما همزة الاستفهام
فقد يجعل ما بعدها مبتدا لجواز دخولها على الاسماء والافعال وقد يجعل فاعلا كما اختاره لان الاستفهام
بالفعل اولى هاهنا ترك اذا امكن للتنبيه على الفرق اعادة لفظ نحو وذكر للاستفهام امثلة ثلثة لان المفسر
اما ان يوافق المفسر لفظا ومعنى كما في ازيد ذهب اصحابه معنى كما في ازيد ضربته اي اضربت واما ان يناسبه
كما في ازيد ذهب اخوه اي انعزل قوله ونحو ابا ي فارهبون اعاد لفظ نحو لان المحذوف هنا الفعل
الناصب والمذكور منصوب وفيما سبق المحذوف هو الفعل والمذكور مرفوع وهنا الكلام في الفاء فارهبون
قوله كما سبق لتعرض اي لكون الفعل محذوفا من اعلى الوجوه المذكورة فانه في المفعول به ان الفعل يفسر بشرط
ان يفسر اما باللفظ ومعناه واما بمعناه او بلازمه واحرف الشرط والتخصيص يمتنع دخولها على
غير الافعال وان دخول الاستفهام واذا على الفعل اوقع وقد يمتنع بحث الفاعل لاضمار الفعل وحله
سوله ان ذلولته لانا قوله ومنها ان يكون هناك ادنى موضع حذف الفعل حرف اضافة اي حرف جر وله
لوضعها على ان تفضي الافعال اي على ان توصلها الى الاسماء وتضيفها وتنسبها اليها ولذلك سميت
حروف الاضافة فهذه الحروف لا تنفك عن معاني الافعال لكنها لا تدل الا على خصوصية فعل بل على الفعل المطلق
فاذا اريد تعيين ذلك المطلق بخصوصه احتيج الى دلالة اخرى فتلك الدلالة الاخرى تتفاوت فتارة تكون الشروع
فيه اي الفعل الذي يفسر اللفظ الدال عليه قوله فانه اي فان الشروع في القراءة يفيد ان المراد بسم الله
اما للملابسة على وجه التبرك اي متبركا به اقرأ واما للاستعانة اي بالاستعانة باسمه اقرأ والاول احسن وقدر
اقرأ مؤخرا ابتداء القراءة ليفيد تلبس القراءة كلها باسمه واخره قصدا الى الاختصاص لمناسبة المقام و
والآن يحرر الاهتمام قوله فانه يفيد ذلك اي فان الشروع يفيد تقدير الفعل الذي شرع فيه مؤخرا عن اسم الله
قوله تكون الاقتران يعني لا يقترن الفعل كله بالعوامل الذي يقتضي تقدير الفعل لان المقترن بمجرد الحرف
فيه كما في بسم الله والرفاء الموافقة والالتئام وهذا دعاء للحاصلة للمتزوج قد ورد النهي عنه والاخبار
فاعل يغوص والبكر ظرف لغو ولا يصح ان يجعل الاختيار مبتدا والبكر خبره لان الظرف لو وقع خبرا
لا يكون الا مستقرا ولا يجوز ان يكون البكر هاهنا مستقرا الا مساع الاكتفاء بتقدير المعنى العام والحذف
في هذه الصور جاريا قوله ومنها ان تكون اي تلك الدلالة الاخرى عموم الاستعمال اي كثرة استعمال الجار والمجرور
مقصودا به معنى ذلك الفعل المعين او كثرة استعمال ذلك المعنى لوجوده في ضمن جميع الافعال قوله لا يراد
الا معنى الحصول لانه المعنى العام الذي يقصد اليه الظروف اذا لم يكن هناك قرينة تخصصه واما في معنى
الحصول فيها جار تقدير الكون والثبوت وغير ذلك مما هو معناه ثم ان مفهوم الحصول مع عمومه

الافعال

بالافعال الخصوصية بها تمتاز عن سائرها كالقيام والقعود فلاكتسابه من عمومه وكونه فعلا مفيدا
والحذف في هذه الصور واجب قوله من مقتضيات الاحوال اي من الاحوال المقتضية للفعل المطلق الذي
دل عليه حرف الاضافة وذلك مثل ان يسبق ذكر الفعل كقوله ربه النعم وللنار ويستبدل عليه نحو
لبيك الحق اي فعل ما فعل فيكون الحال مغنية وزعم انه اراد بالحال ما يعم المقال لان المغني هنا قول السائل
من يكتبه وقد يقال جعل القرينة كونه جوابا للسؤال لانه السؤال فيكون قرينة حالية ولو اعتبر مثل هذا
الى و بل لم يثبت قرينة لفظية اصلا قوله وعليه اي وعلى ترك الفعل جوازا لكون الكلام جوابا لسؤال
واقع محقق ولئن سألتهم وذلك لان السؤال نفسه واقع في الآيتين اي حاصل مذكور فيهما الا ان كون
السؤال سوالا مفروض مقدر فيهما وذلك لا يوجب في وقوع ذات السؤال في الآيتين كالمثال الذي
ذكر اولا في الاستعمال على سؤال واقع وان امتاز عنهما بان السؤال فيه متصف بالسؤالية محقق وقد
عرفت السر في اختيار كون زيد في جواب من قام فاعلا لا مبتدا قوله لسؤال مقدر يعني ان ذات السؤال
مقدر غير مذكور قوله ضارع لخصومته اي ذليل لاجل خصومته وهو فاعل فعل محذوف اي يبكيه ضارع وقبل
ليبك والثاني الانسب بالمعنى والاول انسب بالسؤال المقدر وتختبط مما يطيح الطوائح اي سائل من اجل
اطاحة المطيحات اي اسلاك المهلكات ماله والمقصود ان يزيد كان معاونا للاذلاء حراعيا للفقراء
ونظم الآية هكذا وكذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم فقوله يوحى اليك بكسر
وقع هنا وفي قسم النحو ايضا قوله وهو البناء على السؤال المقدر فضله على ما قبله لان السؤال المقدر بهما
قرينة للمبتدا المحذوف لا للفعل كانه لما قيل ليبك الرجل سأل سائل من الرجل فاجيب زيد اي هو زيد
والمطابقة المعنوية بين السؤال والجواب مرعية هنا اذا جعل كله من خبر الما بعده الى الرجل على عكس
ما تقدم في زيد جوابا لقولك من الذي فعل كذا وذكر هنا ذكر هناك قوله لهذا الباب اي باب نعم وبئس
حال وان هذا التركيب اي الذي فيه الفعل للمفعول وذكر الفاعل مرفوعا بمقدر والمناط مضاف
الكلبين يغرونها والسماك كوكب من الثوابت خص بالذكر لدلالة اسمه على السمو اي العلو
وانقضاب الكلام ارتجاله والانابين جمع انبان جمع في جمع النوع وخان معناه وسطه وجمعه
وفصوص الشيء محاراته تستعار من فص الخاتم وتستبعد التركيب ما سمعته من اللطائف التي تعلق
لخان معناه الذي هو المقصود الاصلي منه قوله فان جمع الكلام تعليل لكون موقعه اللائق ان
يصل من بلبس كامن الى منه وضمه بسنها اي طريقها الملاوة وهي طلب المبايعة ولا يعرف ذلك الى ما ذكر
من التوفية والتلقي عن علم منه اي علم عظيم تام من المتكلم وقوله حال السامع تعليل لقوله ولا يعرف ذلك

ان اهتنه اى من الكلام البليغ وما دونه انكره اى لم يقبله ولم يعتد به منزلة ما يلتفت اليه ذلك المتكلم
الذى اساء به اعتقاده قوله وهما سنيد لكن بهذا اى بان السامع اذا اسا بالمتكلم اعتقاده الخ وفيه
رد على ما فى الكشف من ان قرآءة على بما يتوفون بلفظ المبنى للفاعل بما قصد ردا على من تخطئة القائل من المتوفى
بلفظ اسم الفاعل وملخص ما فى الكشاف ان التوفى بمعنى الاستيفاء واخذ الحق كملا لكنه صار حقيقة عرفية
فى اخذ الروح واشتهارها فيكون فاعله بمعنى المتعارف هو الله او الملك وجاز ان يراد بها استيفاء مدة العمر
ويجعل كناية عن الموت فيكون فاعله الميت فعلى هذا وجه القراءة المنسوبة الى على كرم الله وجهه الا ان من فى الكتاب
فيها دقة فلم يكن تلبس عنده بحال ذلك السائل فنزل كلامه على المتعارف اجابه بما يناسب مخطئا اياه قوله
هو اول ائمة النحو اراد ابا الاسود بدليل فاخذ منه اى استخرج علم النحو وتمهيد قواعده بعدما امره
على بالاسباب فى عنفه الى الامر به منها انه قرأ قارئ ان الله برئ من المشركين ورسوله بجر رسوله ومنها ان
بنتا لابى الاسود قالت ما احسن السماء برفع احسن وجر السماء فقال ابوها نجومها فقالت انما اردت التعجب
فقال فكيف تقولين ما احسن السماء وتعل القصة الى على فقال منه بمخالطة العجم قال ابو سعيد السيرافى
اكثر الناس على ان اول من رسم النحو ابو الاسود الدولى قوله او قد عرفت هذا اى ما ذكرناه من ان
موقعه ان يصل اه آه انتخذنا اى حدونا بها اى بتلك الجملة والمراد بقوله الجملة المدلول عليها بزيد جملة
زيد والا على السؤال ولولاه لم تقدر سؤال الا ان الدال على خصوصية السؤال هو تكتب القرآن
قوله بخلاف متعلق بمناسب اى مناسب الكلام مناسب الحمل الثلث مبنى بخلاف الكلام اذا قيل قوله زيد
كان اجمع للفوائد اى من كلام آخر كان ابلغ منه يعنى او انشاء بانا و محروبا و اما بعد المفعول فضلة
لتمام اصل الكلام بدونه لا لانه ليس مقصودا اصلا والترتيب على تطبيق الدليل على المدعى ان يسوق
المقدمات على حسب نظم المطالب بهنا وسوال الكلام اذا خلى عن الفضلة كان كبنا احكم بنيانه وشيد
اركانه فيكون افضل مما يشتمل على فضلة قوله بخلافه اى بخلاف الكلام فى النظم الاخر الذى هى فيه الفعل
للفاعل فان الخ فان قلت لا شك ان الحاصل بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب فيعارض ما
ذكرتم قلت لا معارضة لان المرزوق من حيث لا يحتسب الذ وميل النفس اليه اكثر من الاعز
على ان النظم الاخر ليس طول عشقه شوقا وطلبا لسعد عز قوله ان الكلام على ذلك النظم الاخر
الذى فيه البناء للفاعل يكون كالمنافض من حيث النظام اى اذا نظر الظاهره كان هناك نقص
يشبه التناقض واذا تأمل فيه صنعته زال فان كون الفاعل عمدة والمفعول فضلة انما هو بالنظر الى
حصول اصل الكلام لا بالنظر الى اداء المعنى المقصود به والتقديم انما يدل على الاعتناء بشانه فى الذكر

واذا

واذا ما قصد بالكلام وقد يكون تعلق الفعل بالمفعول هو المقصود والاهم من الكلام مع ان
حصول اصل الكلام لا يتوقف عليه فليس هناك ما يشبه التناقض قوله لعل النظم الذى احاله على الجواب
سؤال الكلام الجن من البنا فيبين من محسنات الكلام على ما ذكره فى وجه حسن نعم الرجل زيد فى بحث
الاطناب وقيل هو انه يلزم من الوجه ان يكون التشبيه ابلغ من الاستعارة سيما المرشحة اذ بين دعوى
الاسدية ونصب القرينة المانعة تشبه تناقض وقيل هو ان تقديم المفعول على الفاعل حاصل فى النظم
الاول ايضا او تقدير يكتبه زيد ورد بانه ان التقديم المفروض هو انفصال حاصل من ذكر الاعتناء
قوله اجمالا اولا الاسناد والاجمال فى موضعين نكتة من نكتة ولا شك ان تكرير الاسناد واكد
وابلغ وايضا ذكر الشىء مجملا اولا ومفصلا ثانيا اوقع فى قلب السامع من ذكره مفصلا ابتداء قوله
ومن قبيل ما نحن بصدده جعله من قبيله لاشتراكهما فى حذف الفعل بناء على السؤال المقدر وان تخالفا
بان المحذوف فيما هو بصدده رافع للفاعل المذكور وههنا ناصب للمفعول قوله وجعلوا لله شركا
جماعة ان الجن مفعول اول لجعلوا وشركا مفعوله الثانى ولله ظرف لغو متعلق بشركا ويحتمله بعد المفعولين
كما ان يحتمل شركا بعد الجن الا انه لما كان سوق الكلام لانكار ان يثبت لله شركا قدم ما سواه وجعل
فى الانكار فحذف ولم يرض المص لان المقصود الذى سيق له الكلام انكار اتخاذ الشريك مطلقا
جنيا كان او غيره ويستفاد هذا المعنى من تقديم لله شركا على الجن للدلالة وانما دلالة ان لله شركا مفعولا
جعلوا الا انه قدم المفعول الثانى لانه محل الانكار ولان المفعول الاول منكر يستحق التأخير وجعل
الجن منصوبا بفعل مضمر دل عليه السؤال المقدر الناشئ من جعلوا لله شركا وفائدة الجمع زيادة
التوبيخ حيث اثبتوا شركا لمن لا يمكن ان يكون له شريك احد وقد يقال الجن عطف بيان لشركاء
او بدل منه وليس المبدل منه فى حكم السقط حتى يختل الكلام برجوعه الى قولنا وجعلوا لله الجن وليس
بمرضى ايضا لما عرفت قوله واشتمال المقام على جهة من جهات الاستدعاء لا شك ان المقتضى لا
لاثبات الفعل هو تلك الجهة لا انه اسند الاقتضاء الى اشتمال المقام عليها بواسطتها وعطف الملفوظ
هو اى بالفعل على الاستدعاء له اى للفعل على طريقة اعجبنى زيد وكرمه لان المراد الجهات المقتضية
لكونه مذكورا ملفوظا به كعدم القرينة واصالة الذكر وبسط الكلام وزيادة التقرير والتعريض
بغباوة السامع الى غير ذلك الجهات المستدعية للفعل اى المقتضية لكون المسند فعلا مفردا
او جملة فعلية كافادة التجدد والتخصيص باحد الازمنة على احصر وجه وتقوى الحكم فانها مقتضية
لذات الفعل مثبتا كان او محذوفا وقد فرغ عن بيانها قوله غير مرة اى اكثر من مرة واحدة وذلك

انه ذكر امثال هذه الجهات مرة في اثبات المسند اليه واخرى في اثبات المسند مطلقا وآتيا في الثانيا مثالها
اما تخصيصا لي واما لانه ما تبهت على اعيانها بل على ما يتأتيها قوله واما الحالة المقتضية لترك مفعوله في
القصد الى التعميم اذا قصد تعميم المفعول مع الاختصار بتركه لم يذكر مفعول خاص لانه ينافي الاختصار
والتعميم لان السامع ربما يقدر الفعل على ما ذكر معه ولا يذكر انه مفعول عام والا لنافى الاختصار المط
فان قلت لا بد هناك من قرينة تدل على المفعول العام المتروك مع كان الحذف لمجرد الاختصار والعموم مستفادا
من ترك المقدر قلت افادة تعميم المفعول مع حذفه على وجهين الاول ان يدل قرينة على مفعول عام كان
يذكر مثلا في الكلام كل احد ثم يقال قد كان منك ما يولم اي كل احد فالحذف هنا لمجرد الاختصار والعموم
مستفاد من المقدر الثاني ان لا يكون هناك قرينة غير الحذف تدل على تعيين امر خاص او عام من العمومات
منصوص بعدم ذكر المفعول في المقام الخطابي لا تتوجه عليه بناء على ان تقدير خاص دون آخر ترجيح بلا مرجح فلا بد
على هذا الوجه مدخل في تقديره عاما دون حذفه على الوجه الاول فلذلك قالوا قد يحذف المفعول للقصد الى
التعميم مع الاختصار وقد يحذف للقصد الى مجرد الاختصار ومن لم يميز عنده احد الوجهين عن الآخر
اشكل الامر عليه وانت تعلم ان العام المقدر على الوجه الاول يتعين لفظه ومعناه وعلى الثاني تعين
معناه فقط وتساوي تقدير جميع الالفاظ الدالة على ذلك المعنى قوله والامتناع روي بالرفع
عطفا على القصد وبالجر عطفا على التعميم والمراد بالامتناع على الاول امتناع المتكلم وعلى الثاني
امتناع الفعل وآية اي ترك المفعول لقصد التعميم مع الاختصار احد انواع سحر الكلام قوله يعطي
اي كل ما يصلح ان يعطي ويدعوا كل احد وقس البواقي عليهما قوله ذكرها باحال من فاعل تنزيل وكونه
متروكا وايهاما تعليل لنا باه والمبالغة الحمل على جميع افراد الحقيقة في المقام الخطابي كانه قيل يفعل
كل اعطاء والطريق المذكور هو ابهام ان القصد الى فرد منها دون آخر يعود الى الترجيح بلا مرجح والمراد
بذكره انه اذا قصد نفس الفعل كان بمنزلة ان يعرف مصدره بلام الحقيقة كما اشار الله بقوله نفس
الاعطاء ويوجد مع الحقيقة فيجري فيه ما جرى في المعرف بلام الجنس فيقصد تارة الى التعميم كما في نحو
فلان يعطي واخرى لا نفس الحقيقة بلا تعميم كما في قوله وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة
ثم ان انتم عليه او وبانتكم من جعل الاصنام لله اندادا هو غاية الجهل وتناهيه في سخافة العقل
قوله وعليه اي على القصد لا نفس الفعل قوله عز وعلا فلا تجعلوا لله اندادا ورد على صيغة
الحصر مع انه يجوز فيه تقدير المفعول كما ستنبه على انه الاولى كانه منعكس قوله او القصد
الى مجرد الاختصار اشار بذكر مجرد الى ان الاختصار لازم لترك المفعول مطلقا الا انه قد يقصد
لنكتة

نكتة اخرى وهي المعنى في تركه وقد يقصد الاختصار وحده قوله اذ لا لبس تعليل لما استفاد
من قوله كقوله عز وعلا اي يدل فيه المفعول القصد لمجرد الاختصار لشهادة قراين الاحوال
لانه لا يلبس وكذا الي في اجابة اي في قوله لا تصح ولا تنصب في الظهور واختلاف صيغ العبارات
من تعقباته على ان تقدير ضمير المفعول المستدعاه الموصول اياه مما لا بد منه في صحة الكلام وتقديره
ذلك بقرينة انظر اليك في غاية الوضوح وتقدير المفاعيل في الافعال الاربعة اي يسقون وتذودان
ليس بتلك الغاية من الوضوح لاحتمالها القصد الى نفس الفعل كما ذهب اليه الشيخان عبد القاهر
وجار الله وذلك لانهما اعتبرا ان المفعول هو الابل الغنم مثلا واحدهما مقابل الآخر فلو قدر
المفعول وقيل يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لايهم ان الترحم هو من حيث كان من اجل ان سقيهم
ابل ومذودهما غنم وليس كذلك فانهما لو كانتا تذودان ابلا لهما وكانوا يسقون غنما لهم لكان
الترحم باقيا بحاله والمص اعتبر ان المفعول هو الغنم المضافة اليها والمواشي المضافة اليهم
والتقابل بينهما باعتبار المضاف اليه فلو لم يقدر المفعول لفسد المعنى الا ترى انهما لو كانتا تذودان
مواشيهم وكانوا يسقون غنمهما لم يكن هناك ترحم فلا يصح ان يقال ان ترحمه كان لاجل انهما
كانتا على الذود والناس على السقي وهذا ادق نظرا واصح معنى فلذلك قال لا نصبا الكلام
قوله لظهور ان المراد لو شاء هدايتكم لهديكم فانه استمر حذف مفعول المشيئة وما في معناها اذا
وقعت شرطا وكان مفعولها مضمون الجزاء ولم يكن في تعلق المشيئة به غرابة كما في قوله فلو شئت
ان ابكي دما لبكيته فان تعلق المشيئة ببكاء الدم غريب فذكر المفعول ليتقرر في النفس ولا يتوهم
ان المفعول غيره قوله كقوله تع هل من شركائكم استشهاد معنوي للوجه الاخير اذ فيه بعد بخلاف
الاولين والمراد بالاحتمالين القصد الى نفس الفعل والقصد الى مجرد الاختصار وانما قال
واكثر فواصل القرآن لان بعض الفواصل يتعين فيه القصد الى نفس الفعل كقوله تع وتلك حدود الله
نبينها لقوم يعلمون وبعضها يتعين فيه القصد الى مجرد الاختصار كقوله تع فتمتعوا فسوف تعلمون
اي ما حكم وعاقبته والابيات الثلاثة من قصيدة لو شاء لهديكم وما ذكرناها في قوله ولكن ان تنظم
لا اخره استطرادية بايرادها فيما بين امثلة المشيئة على ان حذف المفعول في الفواصل مطرد كحذف
مفعول المشيئة وفاعل شاء في قوله اذا شاء ضمير الصدع المذكور في البيت السابع مذكور في البيت السابق
فلو ان من حتفه ناجيا لكان هو الصدع الاعصم والصدع بالفتحتين هو الوسط من الوعول
والاعصم هو الذي في ذراعيه بياض متمجور اي مملوة صفة لخيرة او لبكة والنبع شجر تتخذ منه القسي وق

والاسم سبحا اسود وقيل هو للابنوس والارتال ضرب من الاسراع والملوى المفتول والقذال السريع من هلد غير مدبوغ والمحصد المحكم يصف ناقة بحسن الاطاعة مخافة من الضرب قوله لو شئت على صيغة الحكاية وبلاد ذكره بعد شئت نوع الكنفى اى ما بلادوا ما يجوز ان يكون عودة مفعول شئت اذ يلزم تخلل الجزاء بين اجزاء الشرط مع الالتباس عتيق وزرود موضعان قوله والرعاية الى ان عدد مضاف اى قصد الرعاية ليناسب تقدمه ما خرته كونه باعثا على الترك متقدما عليه فان رعاية الفاصلة غاية متاخرة عن الترك قوله من الاعتبارات المناسبة للترك كعدم العلم به واخفاء امره وتطهير اللسان عنه وعكسه اختبار السامع ومقدار تنبهه الى غير ذلك مما ذكر في ترك المسند والمسند اليه

قوله واما الحالة المقتضية لاثباته اى لاثبات المفعول فعراء الكلام اى خلوه عما ذكر من مقتضيات ترك المفعول فيذكر رعاية للاصل مع عدم الداعي الى خلافه او القصد اى قد يذكر المفعول العجز لمقتضى اثباته كالقصد الى زيادة تقرره والى بسط الكلام بذكره وكالرعاية على الفاصلة وما يماثل ذلك كالتسجيل في القضية والتنبيه على الغباوة والاستلذاذ والتبرك والتعظيم والاهانة وغيرها مما يناسب الاثبات وانما عطف تارة بالواو وتارة باو اشعارا بجواز اجتماع الاحوال واستقلال كل على حياله قوله واما الحالة المقتضية لاضمار فاعله لما اعتنى بالفعل مما يتعلق به ذكر ترك الفعل واثباته مع اندراجهما في ترك المسند واثباته وتعرض لحذف المفعول به واثباته لتوقف عليه سائر متعلقاته واورد اضمار الفاعل والاظهار مع كونهما مندرجين في اضمار المسند اليه والاظهار تذكيرا لسائر احوال الفاعل كالتعريف والتنكير وغيرهما مما ذكر في المسند اليه وتنبيها على احوال غيره مما يتعلق بالفعل وآخر الاظهار مع كونه اصلا لتوقف معرفة الحالة المقتضية له على معرفة الحالة المقتضية للاضمار حيث قال انها كون المقام غيرها ذكر قوله زارت اى الحبيبة فانها في حكم المسبوق بالذكر لكونها نصب العين ودون اللاتي تشبه ظلام الليل بعد وان بعده وعليها وسوسنة ودون السقف اى قدام البيت ونشبه اى قلايدها ونطاقها اى شبهها من الجواهر بالنجوم وقد بدا وبالنطاق المنطقة التي تشد على الخاصرة وهي انسب بالترصيع لكن الشقة التي بالمراد قوله في الافتتاح اى ابتداء الكلام بما سبق ذكر الفاعل وان لم يطلع العصيم والقيل والقال بمعنى القول منقولان من الافعال والخنا الفحش والابلاغ ايصال الشئ الى غايته والاسماع الشتم قوله غيرها ذكر اى من الحكاية والخطاب وتقديم الذكر حقيقة او حكما وفي وضع اسم الاشارة موصوفا بالمظهر اي

اى ذلك الرجل موضع المضمر زيادة تعيين وتمييز قوله او مستدعيا للالتفات اى من المضمر الى المظهر قوله واما اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل اضافه الاعتبار الى ما بعده بيانية او لم يرد به معناه المصدري بل الامر الذي يعتبر ويراعى حاله لانه تفصيل لما مر من قوله واعلم ان للفعل ولما يتعلق به اعتبارا بمجموعهما الى الترك والاثبات الى اخره ومع كونه مع الفعل ان يكون مصاحبا له سواء كان بينه وبين متعلقه او كان بين متعلقاته وفي على ان تفرع راجعا الى اعتبار التقديم والتاخير قوله فاعل معنى احتراز عن الفاعل اللفظي فانه لا يتقدم ولم يمثل بنحو رجل عرف لقلته بخلاف الضمائر ومثل للنوع الثاني بالمتعدي الى واحد والى اثنين تنبيها على ان المتعدي الى ثلثة لقلته وجوعه الى القسمين احد واحد مغاير واثنان متحدان ثم ان المفعولين سواء تغايرا او اتحدا اما ان تقدما معا على الفعل او تقدم عليه اولهما او ثانيهما فالاقسام ستة الا انه اكتفى بذكر اثنين متحدين ومتغايرين قوله يكون هناك حدوث فعل الى اخره لكن ذلك بحسب زعم المتكلم طابق الواقع اولا والخطاء العجل ان يعتقد غيره وذلك في قصر القلب والخطاء في نفسه ان يعتقد شركة غيره معه وذلك في قصر الافراد واما قصر التعيين للداخل عنده في الافراد فلا خطاء منه بل المقصود به ازالة تردد المخاطب ومن قال الشاك حاكم بتساوي الطرفين في الوقوع بحسب زعمه فقد اخطاء لان الشك تساويهما عنده بمعنى تردده بينهما وان كان جازما بان الواقع في الواقع احدهما بعينه لكنه لا يعلمه قوله تريد دعوى الانفراد بذلك اى بما ذكر من السعي الكفاية ومنع العجز ظاهره في قصر الافراد الا انه يا ينبغي قصر القلب ايضا لانك اذا ادعيت انك منفرد بالفعل ومستبد به فقد ادعيت انه صدر منك لا من غيرك لا بمشاركة وقد يقال الاشارة بالانفراد الى الافراد وبالاستبداد الى القلب وان كان يخالف لما تقدم وما تاخر من تقديم القلب على الافراد وانما حق التاكيد في الوجه الاول بنحو لا غير ولانه صريح فيما قصد بهما من نفي الغير وخص في الوجه الثاني بنحو وحدي لانه ايضا صريح فيما قصد به من قطع الشركة فيكون التاكيد في كل منهما مصيبا محز الشبهة الخالجة قوله شاهد صدق على ما ذكر اى من ان تقديم الفاعل المعنوي لنفي انفراد الغير او مشاركته عند من له ذوق لان انكار التعليم انما يقع موقعه اذا كان المتكلم منفردا بالحزن مستبدا به او شاركه المخاطب او انفرد به لجاز ان يكون اعلمنه بحال القصة فلا ينكر تعليمه اياه وهذا المثال يحتمل كلا من القلب والافراد فيعتبر بحسب المقام ويقرب بلى تصدى التعليم من هو اعلم منه قوله وليس اذا لم يكن في الكلام فاعل معنوي او كان ولم يتقدم لم يكن هناك تخصيص وقد حطا فيعلم بذلك ان التخصيص فيما ذكر مستفاد من تقديم الفاعل المعنوي مع اسم ليس ضمير الشان واذا قلت طرف له وتحصه

وانما نفى الوجوب اشارة الى وجوبه فيما اذا قدم قوله فيقصد عطف على ان يكون في الفرض اذا قلته
لئلا يكون الكلام عبثا اي في حاجتك لانه يكون شائبة التجوز او السهو او النسيان كما مر بخلاف شعيب
في حاجتك اذ ليس فيه ذلك الدفع اصلا وخص المسافر بالكلام الذي يطلب نفي سعيه في حاجتك لا شماله
على الفاعل المعنوي قوله غير مشوب بالحال من السعي فيه وهو مشابه لان نفاء الشوب بهذه الامور مبنيه
للفاعل الذي هو المؤكد لا للسعي قوله ومنه اي مما قصد فيه الحصر بتقديم الفاعل المعنوي وما انت علينا
بعزيز اذ قصد فيه نفي العزة عن شعيب وانه بحال لرهطه فيكون تخصيصا للعزة بهم ويلزمه تخصيص عدم عزة
به الا ان المتبادر كما يشهد به الذوق السليم هو القصد الى الاول وكانه انما فصله بقوله ومنه لان كلامه
في الفعل ومتعلقه والموجود هنا شبه الفعل اعني الصفة المشبهة والدليل على انه قصد به التخصيص انه لولا
لم يكن كلامه موجوابهم مطابقا لمقالتهم واعترض على ذلك بانه من باب انا عارف فلا يفيد الاختصاص
اتفاقا لاشتراط افادته بكون الخبر فعلا والتمسك بان قوله ارهطي اعز عليكم جواب له فوجب مطابقته
ايا ضعيف لجواز ان لا يكون جوابا له بل لقولهم لولا رهطك لرجمناك اذ يفهم منه بمعونة المقام ان امتناعهم
عن رجمه كان لعزة رهطه عليهم لا لخوفهم عنهم واعلم ان صاحب الكشاف صرح بالتخصيص في قوله تعالى
كلا هو قائلها فكيف يقال بان باب انا عارف لا يفيد الاختصاص اتفاقا وان جعله جوابا لما انت علينا
بعزيز هو الظاهر بان يحمل التنوين للتعظيم فيدل على ثبوت اصل العزة له عم ولا دلالة لقولهم لولا رهطك
لرجمناك على اشتراك العزة فلا يلائمه ارهطي اعز عليكم فان قيل شرط التخصيص عند المصنف ان يكون المقدم
بحيث اذا اخر كان فاعلا معنويا ولا يتصور ذلك فيما نحن فيه قلنا ان الصفة بعد النفي تستقل مع
فاعلها كلاما فجاز ان يقال ما عزيز انت على ان يكون انت تاكيدا للمستتر ثم يقدم ويدخل الباء على عزيز بعد
تقديم انت وجعله مبتدا وكذلك قوله وما انا بطارد الذين امنوا وما انت عليهم بوكيل مما يلي فيه حرف
النفي وكان الخبر صفة واما صورة الاثبات نحو انا عارف فلا يجري فيه ذلك فلا يفيد عنده تخصيصا وان
كان مفيدا اياه عند من لا يشترط ذلك كما نقلنا قوله اي من الله اخار بهذا التقدير لان كلامهم انما هو
في شعيب ورهطه وانهم الاعزة دونه فلا يطابقه اعز من الله الا بتقدير وقدمنا الاحاجة الى لطف
ذلك التقدير لان تهاونهم بنبي الله تهاون بالله فحين عز عليهم رهطه دونه كان رهطه اعز عليهم من الله
قوله لذلك اي ولان التقديم يفيد الاختصاص مع ثبوت اصل الفعل مثبتا كان الكلام او منفيا
نحو ان يقال ذلك لان منطوق الكلام ناقض مفهوم الاول وقوله عند التقديم اشارة الى انه اذا لم يجوز
تقديم لم يكن منفيا وكله لا انه في الموضعين لا مدخل له في التناقض انما هي لجلب تمام الرد قوله كذلك اذا
الكذب

الكذب اي لا ينفي هذا ايضا اولا ولا دلالة للتاكيد الفاعل على ثبوت اصل الفعل فلا ينافيه اصلا قوله لا لكره
اي ولان تقديم الفاعل المعنوي يفيد التخصيص وثبوت اصل الفعل وهو في صورة النفي على السلب
اعتقد ثبوته لذلك المقدم استهجن قوله لاستلزامه ان يكون قد اعتقد لا شبهة في ان رؤيته شخص واحد لكل احد
في الدنيا ظاهرة الاستحالة فلا يعتقدها معتقد فيكون حكما لا يصح منك تسليم وجوده ما بينها عنك وادعاء ثبوتها
لغيرك واما قال في الاول بنفي لان النفي دونه اي الثاني قد يصح نفيه لوله وفي الثاني استهجن لان النفي فيه
باعتبار تحقق مدلوله في الخارج وايضا يمكن تصحيحه بالحمل على الاستغراق العرفي الا ان المتبادر هو الحقيقي
فيكون مستهجنا اي مستقبحا لا منهيا واعترض بان الحكم فيما انا رايت احدا هو الرؤية الواقعة على احد من
الناس لا الواقعة على كل احد منهم وانما عم النفي لوقوع النكرة في سياقه فلا عموم في الاثبات فلا يلزم
الا ان يعتقد فيك معتقدا انك رايت احدا من الناس فتنفي انت تلك الرؤية عنك وتثبتها لغيرك ولا
محذور في ذلك واجيب اولا بان المراد كل احد الا ان لفظ كل سقط عن النظم وضعفه ظاهر وثانيا بالنقض
احدا ولم يكن ممنوعة متعلقة على ولا تستعمل في الاثبات الا مع لفظ كل وهذا على تقدير صحته ضعيف ايضا
لان الاستهجان جار في نحو ما انا قلت شعرا او ما انا رايت رجلا على ما صرح به الشيخ عبد القاهر ولا يجري
الدوام كلية الاثبات وثالثا بان الفعل اذا نفي على وجه عن فاعل قدم نحو على ذلك الوجه يكون ثابتا
لغير ذلك الفاعل فيها نفي الرؤية عن المتكلم بالنسبة الى كل احد كانه قيل ما انا رايت زيدا ولا عمرا ولا بكرا
الخ فيفهم ان هناك من رأى كل واحد منهم بان ذلك انه لو اريد نفي الرؤية عنه بالنسبة الى معين كزيد مثلا
لوجب ان يقال ما انا رايت زيدا او لو اريد نفيها بالنسبة الى واحد لا بعينه فقد وقع النزاع في رؤيته كانه
ادعى عليك انك رايت احدا من الناس فاردت ان تنفيها عنك وتثبتها لغيرك كان المناسب ان يقال ما انا
رايت الاحد من الناس لانه معهود باعتبار تعلق الرؤية به وان لا تتعرض لنفي الرؤية بالنسبة الى باقي
الاحاد لكونه لغوا ولما تعرض له دل على ان الرؤية التي نفيت ان يكون فاعلها رؤية واقعة على كل احد
من الناس فيلزم المحذور ولكنه خطأ اذ قلت انا ما رايت احدا فانه مستحسن اذ لا يلزم منه الا ان يعتقد
معتقد ان هناك شخصا لم تر احدا من الناس وانه غيرك فتعينه وانبت انك المتصف بعدم رؤيته دونه
ولا محذور فيه قوله يحترز اختار لفظ الاحتراز لان التناقض الذي لزمه انما يتم في صورة واحدة
هي ان يكون ما سواك ضرب احدا متعلق بمفعول احد وقد وقع النزاع فيما عدا ذلك الضرب فاذا قلت
ما انا ضربت فقد نفيت عنك ذلك الضرب واذا قلت الا زيدا فقد اثبته لك اذ المفروض ان الضرب واحد
ومنهم من قال لا يتم ان يقدم على ضميرك واليا اي جعله تحت نفي حرف النفي ويتبعه بلا فصل يقتضي نفي ان
كصاحب الايضاح

يكون ضربه انما يقتضي ذلك اذا لم يستثن على ما هو قياس الاستثناءات المفرغة في نحو كيف ضربت الا
زيدا او هو منفي بالغرض الذي ذكرناه و زعم بعضهم ان الاصل ان يقال لم ثم ان النفي مستفاد من الكلمة
يقتضي ان يكون ضربت زيدا و ذلك لانه ليس مستفادا من النفي بل من الاثبات اذ النفي ههنا للفاعل لا
للفعل فكأنه قيل ضرب كل احد الا زيدا منتف عني و ثابت لغيري فقد سمح ذلك اما اولا فلانه ادعى في
ما انا رأيت احدا ان الرؤية منتفية على وجه العموم المفعول يجب ان يكون ثابتة للغير كذلك اذا لم يكن
الفعل منفيا بالنسبة الى المفعول كان النفي معتبرا في الفاعل لم يصح ذلك الادعاء و كان اللازم هناك
ثبوت رؤية احد من الناس لا ثبوت رؤية كل احد منهم فكأنه قيل رؤية احد من الناس منتفية عني و ثابتة لغيري
و اما ثانيا فلان الاثبات في انا ضربت الا زيدا ليس بعام لان المقدر احدا الا ترى انه يحتاج ايضا ان
يقال انا ضربت احدا الا زيدا فلا تناول زيدا فلا يصح ان يستثنى منه الا ان يقدر ما احد لفظ كل انسان
على انه في الاثبات لا يستعمل الا معه هو مردود و عندي ان الزاعم قد يعلل امتناع ما انا ضربت الا زيدا
بما ذكرنا ما انا رأيت احدا و هو ان المنفي هو الضرب بالنسبة الى كل احد سوى زيد فيستلزم ان يعتقد معتقد
انك ضربت كل احد سوى زيد فيثبت ذلك عنك و انبته لغيرك فان قلت هذا الوجه مبني على رجوع الاستثناء
الى الاثبات و قد تبين ما فيه قلت نعم الا ان هنا وجها آخر و هو ان يجعل الاستثناء راجعا الى النفي فيكون
المتكلم قد اثبت لنفسه ضرب زيد و نفى عنها ضرب من عداه و التقديم يقتضي اثبات ذلك المنفي لغيره و نفي ذلك
المثبت عنه و كأنه قال انا ضربت زيدا اي لا غيري و ما انا ضربت من سوى زيد اي ضربه غيري فيكون هناك
من ضرب كل احد سوى زيد و هذا وجه وجيه و انت تعلم ان هذا الكلام من هذا الاحد الا و هام نرى جماعة
فيه قد تاهوا فلم يتنبهوا له فجبلوا او فاهوا و لقد نبهناك فيه تنبيها متينا و آتيناك من لدنا سلطانا مبينا.
قوله و الحالة المقتضية للنوع الثاني اعني اعتبار التقديم و التأخير من الفعل مع غير الفاعل من معلقاته
و صور يعني الحالة في مثال جزئي من جزئيات تقديم المفعول به واسطة على سبيل التمثيل و اقتصر على
قصر القلب لانه اوضح الرد عن الخطاء الى الصواب و اذا اردت بهذا المثال قصر الافراد قلت ما كان
زيدا عرفت و جعله كاسم الفاعل المعنوي قوله تنبيهم ان يقال جعله منبها به لتقدمه و تشبيه كما في
علة النفي اعني منافيه منطوق آخر الكلام مفهوم اوله و كذلك تناقضان فيما اذا قلت زيدا لم اضرب
و لا احدا من الناس لانه قلت انا لم اضرب زيدا و لا احدا غيري لا فرق في لزوم التناقض صحة صورة
العطف بين ان يكون المعدم مدخول حرف النفي او يكون متقدما عليه و النهي الواقع في مسئلتي تقديم
الفاعل المعنوي و المفعول في صورة النفي مقصور على الحالة المذكورة و هي ان يقصد بالتقديم توهم

الصواب

الصواب في رد الخطاء في الفاعل او المفعول قولنا اذا لم يقصد به التخصيص فلا ينهى كما اذا
لم تك بطالب ظن في سدا انك تعتقد قد ضرب عمرا او انك تعتقد كون زيد مضروبا بالغير فلك
اللاتي ثم قال انا على طلبة الف سدد زيدا ضربت او انا ضربت زيدا فتقدم المفعول او الفاعل
في كلامه رد الخطاء في زعمه فانه يصح منك ان يقول في جوابه ما زيدا ضربت و لا احدا من الناس
او ما انت ضربت زيدا و لا احد سواك فتقدمهما في كلامك لموافق كلامه لا لتقيد التخصيص
و هذا هو الغرض الواضح الذي اشار اليه و كذلك امتنعوا اي مثل امتناعهم و انتهائهم
عن ان يقال ما زيدا ضربت و لا احدا من الناس امتنعوا عن ان يقال ما زيدا ضربت و لكن
اكرمته قوله فتقدر بالنصب جواب للنفي قوله و كذلك اذا قلت بزيد مررت بزيد ان
تقديم المفعول به بواسطة يفيد التخصيص كما في تقديم المفعول به الصريح ثم اشار الى
تعميم الحكم بقوله و التخصيص لازم للتقديم اي التخصيص لازم غالبا للتقديم ما حقه التأخير
سواء كان فاعلا معنويا او مفعولا به صريحا او غير صريح او ظرفا او حالا الى غير ذلك من
متعلقات الفعل و خبر المبتدأ و انما قلنا غالبا لان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل
لموافقة الكلام السابق كما عرفت او لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او رعاية
الفاصلة او غيرها الا ان هذه قليلة فتجعل في حكم العدم قوله في نحو قوله و بالآخرة
هم يوقنون بذهب الى انه تعريض بان كلامه يقتضي ان يقال بدل يغيب يقولون انه تعريض
لكونه داخلا في حيز تسوية معطوفا مع الظرف الذي يتعلق به على قوله في نحو اياك نعبد
و اياك نستعين يقولون لكنه عدل عن ذلك لانه ليس محل جميع علم المعاني بل هما ذهب
في الكتاب فصار نظم الكلام مشكلا فوجب ان يجعل جملة تقييد في نحو قوله و بالآخرة عطفا على
نستعين اي و لذلك ذهب الى ان يجعل قوله و في قوله لتكونوا شهداء يقولون و في قوله لا الى الله
تحشرون يقولون عطفا على نستعين لا على قوله في نحو اياك نعبد و اياك نستعين
يقولون مع ظهوره لكنه يقع الفصل بالاجنبي قوله فيما يقولون انما لا يدخل كلمة ما
مصدرية و ان مكسورة و الضمير للقصة او للاخرة و كذا ضمير و انها لا تمسهم و ضمير فيها في الموضع
الثلاثة للآخرة و قوله الجنة بدل من ضميرها او قيد للفعل اي لا يتلذذون بعدها قيد بضميرها
و قد يقال الاول متعلق بالنفي و الثاني بالنفي اي لا يكون في الآخرة تلذذ هم في الجنة
الا بالنعيم و الارواح العبقة و قوله لست بالآخرة خبر ان في قوله بان الآخرة و ابقاهم

بالنصب عطف على اسمها وقوله في شيء خبر ليس من الابتلاء حال منه ان جوز تقديم حال المجرور او صفة
للنكرة في شيء وعند الله ظرف لمضمون الجملة اي هي مستقرة بالآخرة عند الله وفي الآية تخصيص لحرصهما
من تقدم بالآخرة اي المؤمنون يوقنون بالآخرة لا بشيء هو غير الآخرة فهذا قصر غير حقيقي قصد به
التعريض بان الآخرة التي عليها اهل الكتاب ليست بالحقيقة آخرة والكاف من تقدم هم اي المؤمنون
هم الموقنون بالآخرة لا اهل الكتاب فهذا ايضا قصر غير حقيقي قصد به التعريض بان ايقان اهل
الكتاب بالآخرة التي هم عليها ليس بالحقيقة ايقانا قوله اثبات شهادتهم على الامم اي تبليغ الرسل
اليهم رسالات الله وذلك كرامة لهذه الامة وفائدة لجعلهم امة وسطا وليس لاختصاص شهادتهم
بكونها على الناس مدخل في كرامتهم بخلاف اختصاصهم بكون الرسول شهيدا عليهم اي معدلا لهم
فانه كرامة ثانية وعدي شهيدا بعلى لتضمينه معنى الرقيب او لانه على ان يعدلهم اياهم عن خبرة واطلاع
على حالهم قوله وتراهم عطف على تسع اي ولذلك نرى بهم علم المعاني قوله لا للعرب قدمهم اي كان عجمه
طائفة من اهل الكتاب فقوله لوقوعه في مقابلة كلامهم لا شك ان الواقع في مقابلة الكل هو البعض المطلق
وان حمل بعوثك الناس على العهد اريد به بعض خصوص كالعرب مثلا فتقابله البعض الآخر اعني العجم
لا الكل فالاظهر ان يقال لئلا يلزم من الاول اختصاص بذلك البعض المعهود ولا يتناول الآخر
الذي يقابله الا انه قطع النظر عن خصوصية البعض الناس لا للبعضهم ولكل الجنس لا لاحدهما
واعلم انه ذكر مبنى على ان للناس معمول لرسولا بان يكون اللام متعلقة بمعنى الرسالة
فيه فتقدم على رسولا فيكون من تقديم معمول معنى الفعل عليه عاملا اذ لو كان معمولا لارسلنا لكان
من تقديم بعض معمولات الفعل على بعضها فلا يفيد تخصيصا كما سيأتي او كان في الاصل صفة لرسولا فقدم
وصار حالا فلا يفيد تقديمه ايضا تخصيصا وقد يقال يتعلقه بارسلنا تجعل قوله رسولا تأكيدا
والناس مبنيا او الحال بمنزلة الوصف فيفيد التخصيص بمفهوم المخالفة كما يذكر الآن ويتم المقصود
قوله ولا في هذه الامثلة التي تقدمت بعد قوله والتخصيص لازم للتقديم كانت من الاثبات وهذه
التي نذكرها الآن قوله في سائر كتب الله من النفي اي والافادة تقديم ما حقه التأخير التخصيص ترى
انه علم المعاني يزعمون على التقديم الذي يفيد التخصيص ما يزعمونه على نفس التخصيص المستفاد
من التقييد بالوصف وكأنه جعل التخصيص الحاصل في صورة التقييد بالوصف مكشوفا ظاهرا
في متعارف اللغة فلذلك بنى التفريع عليه لا على التقييد بالوصف الدال عليه وقد يقال المراد بالتخصيص
الوصف بالذكر لا معنى الحصر وبذلك فقد افهم لفظ النفي عند من له ذوق سليم قوله فيذبون عطف على
قيل

قيل واذا المجرد الظرفية والفاء فيكم داخلة تقديرا على قول فيذبون ايضا عطف على
يزعمون اي يزعمون في التقديم ما يزعمونه على نفس التخصيص فيذبون الخ ايضا اذا قيل ما زيدا ضربت
الى انه ينبغي ان يكون ضاربا لانسان اخر وما بالكذها بهم اذا قيل ما ضربت اكبر اخويك فهو يقولون انه
ينبغي ان يكون ضاربا للاصغر لانه بتقدير الوصف اي اخاك الاكبر ودليل الخطاب مفهوم المخالفة
وهو شامل لمفهوم الوصف والشرط وغيرهما والحاصل ان ذكر الوصف في الاثبات يقتضي النفي
عن غير المذكور وفي النفي يقتضي الاثبات له لئلا يلغو ذكره اذ الكلام فيما اذا لم يظهر للوصف
فائدة اخرى فكذلك التقديم في الاثبات وفي النفي يقتضيهما كيلا يكون لغوا قوله لذلك اي و
لان التقديم فيما ذكر يدل على انه ضارب لانسان اخر يمتنعون وذلك لان منطوق العطف يناقض
مفهوم التقديم كما مر غير مرة فان قلت اذا كان التقديم كالتقييد بالوصف فكما جاز ان يقال
ما ضربت اكبر اخويك ولا اصغرهما ينبغي ان يجوز ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس قلت مفهوم
الوصف كما اشرنا اليه انما يثبت اذا لم يظهر هناك فائدة اخرى فاذا ذكر معه ما يقابله كان المقصود
التنصيص على كل منهما فلا يثبت لشيء من الوصفين مفهوم وكذلك مفهوم التقديم انما يثبت اذا لم يظهر
سوى التخصيص فائدة واما اذا ظهرت فلا الا ترى جواز نحو ومن الخ لك الكتاب ما زيدا
ضربت ولا احدا من الناس وقد يتوهم ان مفهوم التقديم بمنزلة المنطوق عندهم فلا يندفع بمنطوق
آخر بل يتدافعان بخلاف مفهوم الوصف فانه يضمحل في مقابلة المنطوق وليس بشيء الا ترى كيف جعل
الوصف في افادة التخصيص اصلا وشبه به التقديم في افادته قوله وتسمعهم عطف على تراهم
يزعمون ومعنى لا فيها غول ان الغول مقصور على الاتصاف في خمور الاخرة لا يتجاوزه الى
الاتصاف في خمور الدنيا وبعبارة اخرى عدم الغول مقصور على الحصول في خمور الجنة لا يتعداه
الى الحصول في خمور الدنيا ووجههما لما ذكر بقوله وان المعنى بالكسر عطف على قدم الظرف
والمقصود التعريض به داء خمور الدنيا وانها موصوفة بهذه النقيصة الكبرى والغول غائلة
الصداع او الاثم او اغتيال العقول وسلبها من حيث لا يدري وينزفون على صيغة المبني
للمفعول من نزف الرجل اذا سكر وتقديم هم على ينزفون لتقوي الحكم السلبي وتقديم عنهما
لرعاية الفاصلة قوله يقولون في قوله الم ذلك الكتاب اي يقولون في طرفه الموضع عطف
على يقولون السابق مع طرفه المقدم عليه فلا حاجة الى جعله معطوفا على تسمعهم كما توهم ولو
اجرى الكلام على نظام واحد لقال اي في قوله الم لا يقولون بمنزلة قوله لا فيه تخصيص في الريب

أي النفي

بالقران حسن فيه فلا لاجرا من المسند اليه كما قررناه في الفن الاخرى وحصول الحج ان حسن الرب
منتف عن القران وتاب فيما اتى به من سائر كتب الله وانبيائه الجنس باسرها جميع افراده وثبوته بثبوت
او فرد منه فلذلك قال فيه ان ربيا ما لنكير للتقليل وقوله ليس خطاب بنصب على انه خبر ليس اي
ويصير التقديم بافادة التخصيص بل بعمومه دليل خطاب على ما ذكره والآية من تقديم خبر المبتدا عليه
وكسواه في حكم التقديم حيث يشاء له ايضا فلا بد ان البحر في تقديم متعلق الفعل عليه قوله في
ما متعلق بالرابعة اي اني ذاي فاذا تقديم الظرف في عامله الاختصاص على قياس افادة ما ذكر من
تقديم معمولا الفعل على عامله فان جعل في الظرفية بحضه معموله لقرأت كان الحصر مستفادا من التقديم هنا
وان جعلت شرطه معموله للجزاء اعني قرأت كما هو المشهور كان الحصر مستفادا من التعليق بالشرط كما في قولك
ان خرجت قرأت فجاز ان يعتبر التقديم عونا للتعليق في افادة الحصر وان جعلت معموله للشرط كما في
جميع كان التعليق مستقلا بافادته ولما احتمل المثال بعض الوجوه ابهم قوله الى ان شرع في بيان
آخر وقوله فافهم اي جميع ما قدمناه من الامثلة المفيدة للتخصيص ثم شرع في بيان وجه اني في التقديم التخصيص
قوله استدعاء الحكم اي استدعاء التقديم الحكم وثبوتا ونفيا تمييز والمثال الاول للتقديم الفاعل
المعنوي والثبوت فيه منطوق والنفي مفهوم والثاني لتقديم المفعول به والمنطوق فيه النفي والثالث
لتقديم الظرف على نهج الاول في المنطوق والمفهوم قوله لما عرفت متعلق بلزم وحاله التقديم هي الحالة
المقتضية له قوله ان نرى سامعك … وذلك لان تقديم الفاعل والمفعول وغيرهما يدل على انه المقصود
الاهم فلا بد ان يكون اصل الفعل مسلما على الوجه الذي ذكره والمراد بقوله وغير ذلك من متعلقات
الفعل هو الظرف وسائر المتعلقات كالحال والمصدر وغيرهما قوله يستدعي المقام غيره وكذلك اي غير الذي تعينه
من الفاعل والمفعول اذ الغرض ان الفعل واقع فلا بد من فاعل يقع منه او مفعول يقع عليه فيحتج لذلك
اي لاستدعاء المقام غير ما تعينه تعين الذي هو منطوق كلامك ان شاء الذي هو مفهومه باستدعاء المقام
واذا انت غيره … كان اعتقد العكس الا وقوله لكونه خطاء اي لكون اعتقاده خطاء واعلم ان ما ذكره
من وجه اني في التقديم التخصيص جار في تقديم كل ما حقه التأخير من معمولات الفعل وخبر المبتدا وانه قد يكون
لي ما دون التخصيص بمجرد التقديم اللفظي كما في قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء على ما مر قوله ويفيد التقديم
في جميع ذلك اي جميع ما ذكر من الفاعل المعنوي والمفعول به وغيرهما من متعلقات الفعل ورا ما سمعت اي بعد
ما سمعته من التخصيص نوع اهتمام واعتناء بشأن المقدم اي بذكره اما للتعظيم او التبرك به او الاستلذاذ
او كونه نصب العين قوله ففي المؤمن تفريع على ما تقدم فان المراد انه اذا كان التقديم يفيد مع التخصيص الاهتمام

في

في المؤمن ان يقدر الفعل في باسم الله مؤخرا ليفيد مع التخصيص الاهتمام باسم الله تعالى او نحو كما اورد عليه
ان السؤال باقرأ باسم ربك غير متوجه وذلك لان اصل القراءة غير معلوم للمخاطب لان قوله اقرأ اول
ما لم يعلم اول ما نزل على ما دلت عليه الاحاديث الصحيحة والخلاف انما هو في تمام السورة فكان الامر
باصل القراءة سوالا مناسبا للمقام دون تخصيصها المتوقف على العلم باصلها وايضا المخاطب هو النبي عم
كما هو الظاهر ولا يتصور منه تجويز القراءة بغير اسمه حتى يقصد بالتقديم احد وجوه القصر وان الاولى ان
اذا كان التقديم مفيدا للاهتمام ففي المؤمن ان يقدر الفعل مؤخرا ليفيد الاهتمام باسمه … وان
لم يقصد تخصيصا توجه ذلك السؤال وكان جوابه انه انما قدم باسم ربك لئلا يوهم التخصيص الذي
هو نائب عن هذا المقام ولا يقدح ذلك في كون اسمه تعالى اهم في نفسه كما ان تأخيره عن الفعل في قال الشيخ
وشكرت الله له ما فيه وما اوضحه ولك انكشف عندك ان الوجه الذي اختاره المص لا وجاهة له سوا
قصد بالتقديم فيه التخصيص او مجرد الاهتمام وان القول بجعل باسم الله متعلق باقرأ الاول وباسم ربك
معلق باقرأ الثاني يتصاغر فيه الانف دو الله الهادي الى سبيل الرشاد قوله ويقدم الفعل على المفعول
وذلك لانه يتوهم النسا و كل واحد من القيدين …
والى انه جعل باسم ربك مفعول اقرأ لان المفعول به يطلق على ما يتعلق بواسطة حرف الجر كما وكذا التعدية
يطلق على معنى يشاول غير المفعول به كما في قوله غير متعدي او متعد به ثم ان الفعل كما ينزل منزلة اللازم
بقطع النظر عن المفعول به واسطة كذلك ينزل منزلته بقطع النظر عن المفعول بواسطة فقوله على نحو ما تقدم
تنبيه لقطع النظر عما هو بواسطة بقطع النظر عما هو بغير واسطة فلا حاجة الى حمل الباء في قوله مغرى به
والة به على الزيادة كما يوهم والوجه الآخر معطي ولمن قصد التعميم المفعول بالحذف قوله
ولكان المقتضية للنوع الثالث اي تقديم بعض معمولات الفعل على بعض وقوله ابراده …
عطفا على محل العناية وجه اظهر والمتبادر من كلامه ان تقديم بعض متعلقات الفعل على بعض لمجرد الاهتمام
دون التخصيص فقولك علمت منطلقا زيدا يفيد الاهتمام بشأن الانطلاق لا تخصيصه بزيد
مع انه في الحقيقة من تقديم الخبر على المبتدا فيفيد تقوله يتقدم ما تقدم اراد به ما هو اعم من تقديم بعض
معمولات الفعل على بعض نعيما للفائدة ولذلك عد من هذا القبيل اعني التقديم لمجرد الاهتمام تقديم
المبتدا على الخبر وتقديم العامل سواء كان فعلا تاما او ناقصا او حرفا او اسما على معموله وقبل
ايضا بقوله وجه الحسبان التمييز انه من تقديم المفعول على الفعل قوله احدهما ان يكون فيه ما عله
لان ما ذكره سبب للعناية لا قسم منها وقد يقدر اللام اي احدهما لان يكون وتقييد المبتدا في
الحال بالمعرفة احتراز عن المنكر وقد علم وجه اصالة تقديمها والعامل ملحق بالمؤثر والفاعل عنده بمنزلة
الجزاء

من الفعل واختار في المفاعيل الترتيب الذي ورد وقد يختار تقدم المفعول المطلق لما فيه تقييد الفعل
ونزل الباقي على ما اختاره وترك المفعول معه لانه منصوب بالواو وعندي فلبس مع معمول الفعل وان
كان من متعلقاته كما مر وكلا يبعد ان يقال انه في حكم التوابع لان اصله العطف لكنه غير عن التبعية تنبيها
على المقارنة والمعية وآفاد للتمييز مثلا او لم يقل منتصب غضبا لان الكلام في معمولات صريح الفعل
فاعل منتصب مستتر ولا يظهر ان تقدمه لكونه فاعله قوله او في حكم فاعل اي لم يقل في حكم الفاعل لئلا يتوهم كونه
في حكم فاعل الفعل المذكور وليس كذلك بل هو في حكم فاعل لما المجرد كما في اعطيت فان زيدا فاعل اي
آخذ من عطوت اي تناولت واما المزيد كما في كسوت فان عمرا مكتس فكانه نظر الى هذا الا خلاف فعطف
كسوت على اعطيت من الكشف عنه لان باب اعطيت عبارة عما يتعدى الى مفعولين متغايرين وحق التابع
ان يذكر مع المتبوع اي يجمع بلا فصل لاتحادهما في الاعراب من جهة واحدة مطلقا وفي الذات غالبا
قوله كذلك عرفت انا وفلان زيدا اي المعطوف مغايرة متبوعه في الذات وقد يقع عنه سائر
التوابع في استحقاق التقدم على غيرها واذا اجتمع التوابع قدم النعت ثم التاكيد ثم البيان ثم البدل ثم العطف
قوله غير ذلك كالعطف على التوابع وذلك كالمفعول له او الحال من باب علمت والاسم المبهم المميز فان اصله
التقدم على التمييز وكالمستثنى منه وكالتمييز الذي هو في المعنى فاعل فان اصله التقدم على الظرف مثلا
في طابت به نفسا يوم الجمعة قوله له طلاق متعلق بالاصالة واحترازا عن استحقاق المعرض باعتبار
عارض كالمفعول اذا كان ضميرا متصلا والحال من النكرة والخبر من المنكر ونظائرها قوله ثانيهما ان
يكون العناية به فيه ايضا مثلا لكنه نصب عينيك بضم النون وفتحها اي منصوبا قدامها وان التقاريع
العرض عطف لكونه يجري مجرى التقرير وما في كما مصدرية والتشبيه بحسب المعنى كانه قيل وثانيهما ان يحدث
واعتنائه بتقدم ما يتقدم لكونه نصب عينيك كما تجدك قوله وارى اي ستر ولفظ قبل عطف عليه وتقول نقدا
مفعولا تجد وقوله فتقدم اي المفعول على الفعل عطف على تقول تغيراله وحق المفسران يعقب مفسره
وتقدم وجه الجنيب على الفعل لجزء والاهتمام نظرا الى اقتضاء المقام وقد يتوهم انه اريد تقديمه على
الفاعل وحينئذ يلزم من قصاله تقدمه على الفعل ايضا فلا لكلم تقد تخصيصا قوله يتعلق بشركاء اي
ينتصب تمييزا ونقول لله شركاء بتقدير الله عرفت شركاء على معنى الانكار والتوبيخ قوله وجعلوا اي
انبتوا في زعمهم واعتقادهم في الآية والمثال قدم الظرف المتعلق بشركاء اعني لله وقيل قدم فيهما
المفعول بواسطة على الذي بغير واسطة او اجعل لله مفعوله ثانيا لجعلوا كان تقديمه على شركاء على
طريقة قولك في الدار رجل كما مرت اليه الاشارة قوله اولعارض عطف على لكونه في نفسه وذكر اسم مثالا لكونه
نصب

نصب العين متزايد النعت الخاطر اليه ثم التقديم او ورد للعارض بابعة امثلة من عنده ونبين فيها العارض
الذي يورث العناية والاهتمام ثم عقبها باربعة اخرى تمثلها من نظم القرآن على ترتيب امثلته الخ فان
الاول من الاربعة الاخيرة نظير الاول من الاربعة الاولى وهكذا قوله طلعت الشمس مثلا مفعول تموت
يمعن طلبت في قوله فكما تجد متعلق بما تتوقف على الكاف للقران في الموقوع قال كما جاء زيد جاء عمرو اي
فارن حكيا بما وقوله مثل ما قد يقول متعلق بحدث اي اخذت في الحديث مثل اخذك فيه وقولك لصاحبك
قوله فتحدس بهذا هو العارض الذي يورث الاهتمام قوله اعجبني عطف على اعجبني الاول وقوله كما اذا
وعدت عطف على كما اذا اخذت وهو المثال الثالث من امثلته قوله ان تستبعد وقوعه من جهة تخيلك
في قصد بعيد وقوله من جهة تبتعد متعلق بالنقي والمنتزه تبتعد للجهة والبارز للموعود ويجد خبر
فانك في حال التعجب طرف لتجد وضعف وقوة تمييز عن نسبة النفي وتارة الانكار وقوله بالنسبة اي بالنسبة
الى الجهتين وضمير نفيه وثبوته للانكار وذاك صفة للنفي وثبوته اي النفي والثبوت الذي هو في الضعف والقوة فقوة القصد
المتفرعة على قوة الانكار المترتبة على قوة الجهة في التبعيد امر عارض يوجب زيادة الاعتناء بذكر المنكر
ويجعله نصب عين المتكلم وقوله الاول اصطلاح المحدثين ان يقول الا ما وجبت ولا بالنكرات كما شهد له قوله
وان يقول الثاني فلتا بلغ تصحيحه قوله فتذكر عطف على ان يقول واراد بالمرفوع منه الفاعل والتاكيد
وما عطف عليه واما المرفوع الذي تقدم عليه المنكر فهو الفاعل والمعطوف اذ لا يتصور تقديمه على الفاعل
لكونه ضميرا متصلا فقلت مثل يجوز ان ينفصل بتقدم هذا عليه للغرض المذكور ويعد هذا انا وحدي
وحدي كما في قولك ما ضرب الا انا فقلت لا يجوز اذ ليس كل غرض مصححا للانفصال بل ذلك مفوض الى الاستعمال
قوله وكما اذا عرفت بهذا هو الثالث من امثلته واراد بالكاف بصلة ذات هو العارض الذي اورث
الاهتمام فاقتضى تقدم الحال الذي من كبتيك على الصفة وقوله ومثل الذي في قولك الحمد لله عطف على مثل
الذي في قولك رأيت الجماعة وهو الرابع من امثلته والمحافظة على السجع عارض يورث زيادة الاهتمام
بالمجرور في الخ بالحق ويحاذون حتى قدما على المفعول بلا واسطة والمثاني مواضع الحدوث والحصول
واراد بقوله لطيفا والطف الى تلك المثاني تنفي وثبت بعضها لطيف وبعضها الطف وقيل صفة
خفاء اي تنفي وثبت مراتب الخفاء اي اللطافة والضلع العوي من الضلعة ويقال له بالفارسية پهلو او دز
وعدم نسق الغبار كناية عن السبق والطف لعله الذي في شبيه عيب لكي غم مثل كل اي مضمار المثاني
ولله ورا امر التنزيل تعجب ومدح له تعالى الا در دره اي لا كثر خيره واصل الدر اللبن وتعديته بالحاء
بعد التضمين مع الاشتمال ومعتصب بروي بفتح الصاد وكسرها وقوله لا تذكر المنسب المتابع ما قبله منها

من لطائف الاعتبارات عليه اي على ذلك الشيء فيه اي في التنزيل قوله من وجه لطيف متعلق براعي كما ان من
الطف وجه متعلق براعي بعد ان كان اعتبار لطيف بان يكون كلامهم على وجه لطيف فقد روعي في ذلك الاعتبار
في التنزيل على وجه هو الطف من كل ما جاء من الوجوه والمقصود ان وجوه الرعاية في التنزيل ازيد في الكيفية
اي اللطافة والكمية اي العدد فقوله من الطف وجه ابلغ من ان يقال من الطف وجه وما نحن فيه التقدم
لعارض وما اذا اجلت نظرك لتستخرج وضح تتخذ بالامثلة بحث انك لو اخذت الامثلة التي تلقيها اليك
مسارح نظرك وتاملك اهتديت بضوئها الى معرفة ما يتطلع عليك من نظائرها قوله فتقدم اي المجرور على
العامل واللام في لها مفتوح مع تشديد الميم او مكسور مع تخفيفها وانهمك في كذا اي جد ولج والاستغراق
المبالغة والالحاح وفاعل يكاد ضمير الاستعمال الذي دل عليه استعمل والنكد قلة الخير وتربة تمييز عن النسبة لا عن
الضمير الراجع الى تلك القرية وكذا منبت اي النكد تربتها واسوا منبتها قوله كانت اي محيلا في فكره
معنى هذا الكلام وفي التعبير عن القرية بالمدرة تحقير بشانها لحافاتها اي لجوانبها واطرافها ومنها كظرف لغو
لكان وفاعل يلم ضمير الحدث قوله ومنها اي ومن الامثلة ان قال الله تعالى في سورة المؤمنين قالوا
ائذا متنا وكنا ترابا وعظاما ائنا لمبعوثون لقد وعدنا نحن واباؤنا هذا وقال في سورة النمل
وقال الذين كفروا ائذا كنا ترابا واباؤنا ائنا لمخرجون لقد وعدنا هذا نحن واباؤنا العامل في اذا
في الايتين مضمون الاسمية المؤكدة بان واللام اي انبعث اذا متنا انخرج اذا كنا وتكرار همزة الاستفهام
مبالغة في الانكار وهذا اشارة الى البعث والاخراج من القبور وهناك اشارة الى الاية الاولى
وههنا الى هذه الاية قوله لا جزاما كان اي في الجهة المنظور فيها منهما والبنية جمع بنية بضمها وكسرها
طريقة غرفة وغرف وسدرة وسدر قوله نعرف بعد ما تقدم من ان التابع ان يذكر بعد المتبوع بلا فاصل
فان قلت جاز ان يكون من قومه موصوفا ايضا بتقدم متعلقه معرفا فلا حاجة في تقديمه الى عارض قلت حذف
الموصوف ببعض صلته مما لا يجوز عند البصرية على ان المقصود الاصلي هو الوصف بالكفر كما في الاية
الاولى فتقدم الوصف الاخر ههنا لعارض قوله ان يكون من صلة الدنيا وهو يتعين صلة اي لاحتمل
المجرور كله من الداخلة عليه صلة الدنيا وهو بتقدير يحتمل المعنى لاحتمل المجرور ان يكون بعض الصلة
التي هي مجموع الجار والمجرور وقيل معناه لاحتمل ان يكون من جملة ما هو صلة الدنيا وان لم يكن ههنا منها
وفي كلامه نظر وهو ان من قومه وان جاز ان يكون متعلقا بالدنيا من حيث اللفظ لانه اسم تفضيل
من الدنو المتعدي بمن الا ان تعلقه به من حيث المعنى غير معقول اذ لا طائل في ان يقال الدنيا عاد او
نعمناهم في الحياة الدنيا التي من قوم نوح الاباوين بعد وهو ان يراد ودنت من جهة قوم نوح اي كانت
قريبة

قريبة منها في الزمان او شبيهة بها في الاحوال قوله للمحافظة على الفاصلة اي على الفاصلة الالفية في طه فتقدم
لذلك على موسى في زبره وليحسن الشوا هذا الغرض المقتضي لتاخير موسى فقدم موسى على به للاصل مع
المحافظة على الفاصلة النونية ايضا فما كان الغرض في ايراد الاشكال الا مجرد التنبيه على التقديم لعارض
يورث الاهتمام وضم فيها للنظائر وخاتمة حال المستترة ولتعين هذه الانواع الثلاثة ان رد
الى اعتبار التقدم والتاخر بين الفعل وما عمله المعنوي اعتبار بين الفعل وغير العامل المعنوي واتباع
من متعلقات الفعل قوله فليكن اي كما عرفته فيما سمعت ذكره فيكن لتعلم ان تلك الطريق قد سلكت في هذه الانواع
فنزل المصيب الفاعل والمفعول منزلة المخلى فتقدم وقد يعكس فيترك التقدم وقد يجعل غير الاسم من
المتعلق بمنزلة الاهم فيتقدم وقد يعكس فيترك تقديم الاسم كل ذلك لاعتبار اخطابه مناسبة لما ذكر
قوله واما الحال لاف وصف الشروط بالمختلفة لاختلافها في الاستقبال والمضي وفي عموم
العقلاء وعدمه وفي كونها حرفا واسما وظرفا وغير ظرف ولم يعد اذ وحيثما لانهما بدون ما لا تقعان
شرطا وابتدا بان لانها الاصل وعقبها باذا لزيادة مناسبتها اياها ثم بدا الظرف الاقرب في الاقرب منها
بما يخص العقلاء وقدم ما على مهما لانه اصلها واخر اي ولم يذكر لغنيتها وفصل لو باعادة ما لكان لانها
لم تعمل اصلا نحو واذا فانها تجزم في الشعر كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل ولانها للمضي وشرطيتها
ولم يذكر اما لاستغنائها بمهما وتولسها لدى جواب اما وتمييز عنها للحالة وقوله اما ان فهي للشرط في
شروع في بيان فصل ما بين معاني الكلم اي في التعليق حصول مضمون جملة لحصول مضمون جملة اخرى في الاستقبال
فقوله في الاستقبال ظرف للمعنى المندرج في مفهوم لفظ الشرط اعني حصول مضمون الجملة الاخرى كما انها
الله ولا يصح جعله ظرفا للتعليق المندرج في مفهومها ايضا لانه حاصل في الحال قوله القصد لا جعله ظرفا
لحصول الجملة الاولى لكان لا يخفى قوله الخلو عن الجزم بوقوع الشرط اشتهر بكذا كما لان مقصوده ان يذكر
به بين ان واذا واما الخلو عن الجزم بلا وقوع الشرط فهو مشترك بينهما وقد يتوهم ان نصها لا منع
على جواز استعمال ان في المحال وليس كذلك فانهم اتفقوا على انها للمعاني المشكوكة في الاصل فهو لا
لا جزم بشيء من طرفي الشرط وقد ينبه على ذلك حيث قال هو لا يعلم المتكلم ام لا وحيث جعل ان لم اكن
لكن ابا من قبيل ما جزم فيه ولا شك ان الجزم فيه بلا وقوع الشرط لا بوقوعه واذا استعملتا ان في المحال
كانت خارجة عن اصلها قوله مقام الجزم اي بوقوع الشرط اولا وقوعه قوله لاستدعاء المقام اياه
كما اذا سئل العبد من سيده في الدار وهو يعلم انه فيها فيجيب من خوف منه وقال ان كان في الدار اخبره
بانك على الباب وكما اذا استطلت ليلتك فقلت ان لم يطلع الصبح فما اذا اعمل وانت جازم بانتفاء عدم

هو خارج عن الاصل بسبب الجزم

طلوعه لكنك تتجاهل ضجرا او توبيخا قوله لصدقه اى لظهور صدقه فان المتكلم جازم بظهور صدقه في
نفس الامر الا ان المخاطب شاك فيه فيستعمل فيه ان تنبيها على شكه واظهارا لتثبت المتكلم وتمكنه اذ قد دل
ان صدقت مثاله للنبي بمثل ايضا فانه مع جزمه بظهور صدقه في الاستقبال يتجاهل ويرى ان تكلم فيه لا عبرة بما
يستند عليه قوله اما تنزيل المخاطب منزلة الجاهل قد يكون المخاطب عالما بوقوع الشرط او لا وقوعه فينزل منزلة الجاهل
الشاك فيه لعدم جريه على موجب علمه كقول الاب للابن ان كنت ابا لك فلا تؤذيني او ان لم اكن ابا لك كنت تؤذيني
حتى [illegible] كلمة كيف للانكار اى لا يكون عليك [illegible] حتى لا [illegible] عالم بوقوع الشرط في الاول او بعدم وقوعه في الثاني
الا انه لما لم يعمل بعلمه نزل منزلة الجاهل الشاك توبيخا وتنبيها قوله لا مع الجزم تعليل لقوله تعالى ترك
المضارع اى الجزاء وحاصله ان الجزاء معلق تحققه بتحقق الشرط الذي تحققه مشتبه فحقه ان يعبر عنه
بالمضارع فلا يترك ذلك الى الماضي الا لنكتة ويعلم مما ذكر من ثبوت الشبهة بتحقق الشرط ان حقه
ايضا ان يكون مضارعا فلا يعدل عنه الى الماضي الا لنكتة وستاتيك بتفصيل الكلام [illegible] كما قال
نظرا الى لفظه لان الماضي بواسطة كلمة الشرط قد انقلب معناه الى الاستقبال الا ان لفظه باعتبار وضعه للاخبار
يؤذن بالتحقق قوله مثل [illegible] شمل لنكتة العدول عن المضارع الى الماضي بقوله ان يثقفوكم فانه ذكر بعده
ثلث جمل متعاطفة كل منها مستقلة بالجزائية احدها يكونوا لكم اعداء اى يظهروا اعداوتكم ويعملوا بمقتضاها
لان نفس العداوة ثابتة غير معلقة جزاء للمؤمنين وثانيتها يبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء
اى بالقتل والضرب والشتم وقد ذكر هاتان الجملتان بصيغة المضارع على ما هو الاصل وثالثتها وودوا
وقد ذكرت بصيغة الماضي تنبيها على ان لهم وداد كفر المؤمنين لوجدانهم اياهم لا لهم من الشبهة
ما يحتمله لزوم العداوة وبسط الايدي لجواز ان ينتفيا حال الوجدان بتذكر القرابة والمعاونة السابقة
بخلاف الوداد فلا اخف عندهم من كفر المؤمنين فانه اضر الاشياء لهم وانفعها للكفار اذ به تنحسم
مادة المخاصمة وينقطع اثر المقاتلة والمشاجرة وايضا دل الماضي على تحقق اللزوم لان الجزاء معلق
بالشرط فمتى ما اذا وقع جزاء تحقق مفهومه جزما على تقدير الشرط قوله كان مفعول يحمل وضمير يحتملها للانه
على المعنى [illegible] العداوة حاصلة قبل المصادفة فلا تكون معلقة بها فالاولى يجعل [illegible] حالا
بتقدير قد او عطف على مجموع الشرطية قوله المراد اظهار الوداد وما تفرع عليها من الحذو والاحتجاج
في ارتدادهم كما عرف في العداوة وجعله حالا او عطف عليه على الظاهر بلا [illegible] قوله ان واذا للشرط
اراد ان يذكر كلمات الشرط مفصلة اى واحدا بعد واحد فصدر عددها بكلمة اما فقال اما ان واذا
في البواقي التي عطفها عليها ولم يحمل [illegible] واذا للشرط كما في [illegible] الشرط في الاستقبال لا يجب لا كن تدل
ع

على شرطية اذا فقوله في الشرح استنباط لنا الرابع شرطيتها بامر قال اذا المفاجاة في الجزاء كما ادخل خلافا
ان [illegible] لقربها من الفاء الا ان المفاجاة مصادفة الشيء بغتة فناسب تنزيلها على غيره بلا مهلة وعن
[illegible] الا الاستدلال لجواز ان يكون اذ انما ذكر من المثل الظرف فيه مجرد معمول لمعنى المفاجاة اى ثم فاجاؤا
زمان [illegible] في زمان اذا اتتهم قاله والى الاستدلال يعنى قولك اذا جئتني اكرمتك قاصدا معنى الاستقبال
فلولا انها للشرط لم ينقلب اكرمتك مستقبلا فان قلت جاز ان يكون القصد الى اكرام مستقبل لكن عبر عنه
بصيغة الماضي تنبيها على تحقق وقوعه فلا يكون مثالا لانقلاب الماضي الى معنى المستقبل بتوسط اذا قلت
[illegible] في جميع الموارد واما اذا جئتني اكرمتك [illegible] ان يكون اذا فيه ظرفا محرد معمولا
لاكرمتك لا يخفى عليك ان الاستدلال بالاية يتمسك بالظاهر المفيد للظن الغالب الكافي في مباحث الالفاظ
فلا يقدح فيه الاحتمالات البعيدة قوله كاصل معنيها اى كلمة اذا القطع اى قطع المتكلم بوقوع الشرط وذلك
لغلبة استعمال اذا في المقطوعات كغلبة استعمال ان في المشكوكات والاستعمال الغالب يدل على الوضع
والاصالة اذا لم يكن ثم معارض قوله قطعا مصدر للمصدر المعرف اعنى القطع على نحو عجبت من ضربك ضربا
شديدا او تحقيق صفة له اى قطعا تحقيقا وقوله او باعتبار عطف على تحقيقا اى قطعا ملتبسا باعتبار
او حاصلا بسبب اعتبار والمراد ان القطع على قسمين حقيقي كما في اذا طلعت الشمس وعرفي في المظنون قد
ينزل منزلة المقطوع لاعتبار خطابي كاظهار الوثوق نحو قولك اذا انعم زيد عليك فاكرمه بجعل انعامه مقطوعا
به لكمال جوده وظهور استحقاق المخاطب او كاظهار الشغف بوقوعه كقوله على اذا لاقيت ليلى بخلوة زيارة
بيت الله رجلان حافيا وقد صحف جماعة رجلان برجلاي وبنوا عليه جوابا في اعراب البيت حتى قال
قائلهم رجلاي فاعل زيارة وحافيا حال من ضمير المتكلم في رجلاي لانه في معنى زيارتي بيت الله حافيا او
خبر بان نسبة زيارة بيت الله الى الرجلين كنسبة جد او بالرجاء في [illegible] اذا لم يكن [illegible] عظيمة وقد ذكر
هذا المصحف بحضرة جمع من ادباء الشام فاتخذوه اضحوكة يتلهون بها قوله هو النكتة اى كون الاصل
في اذا الجزم هو النكتة في تغليب لفظ الماضي مع اذا على المستقبل قوله الاستعمال معلق بتغليب وقوله لكون
الماضي [illegible] تغليب متعلق بمعنى ان المصنف [illegible] من النكتة وانما قال اقرب الى القطع من المستقبل في
الجملة لان المضارع قد يستعمل في الحال ويدل على القطع فلا يكون الماضي اقرب الى القطع من المضارع مطلقا
في الجملة قوله نظرا حال من المستتر في اقرب اى منظورا الى لفظه او مفعول له اى اقرب لاجل المنظورية [illegible]
قال الشريف اذا جاءتهم الحسنة استشهد بالاية على استعمال اذا في المقطوع مع الماضي واستعمال ان
في المشكوك مع المضارع بناء على ان كلامه وارد على اساليب كلامهم والا فليس علمه [illegible] الا القطع اما

بالوقوع او باللاوقوع قوله حيث اريدت الحسنة المطلقة وذلك لان المطلق يجري على اطلاقه
اذا لم يكن معه ما يدل على تقييده وكما قوله ان تصبهم حسنة فالمراد بها نوع من الحسنة اعني الخصب والرخاء
لان الآية نزلت في اليهود حين تشأموا برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما دخل المدينة نقصت ثمارها وغلت
اسعارها فرد الله عليهم بقوله قل كل من عند الله وكذا اريد بقوله ولئن اصابكم فضل من الله نوع من الفضل
هو الفتح والغنيمة يدل على ذلك انه وقع مقابلا بقوله فان اصابتكم مصيبة اي قتل وهزيمة بشهادة ما قبله
اعني يا ايها الذين آمنوا خذوا حذركم فانفروا ثبات او انفروا جميعا وان منكم لمن ليبطئن ولا شك
ان النوع المخصوص اقل وقوعا من المطلق لكنه مع قطعا لانه صح المستقبل وانما استعمل الماضي في ولئن اصابكم
لان الشرط مع اللام الموطئة يلزمه المضي لفظا وايضا الله ذو الفضل العظيم فهناك شائبة تحقق معنى قوله بلفظ
اذا متعلق بقوله حيث اي اريدت تعليل له وقوله لكون حصول الحسنة تعليل لذلك المعلل على معنى آخر كو
اذا في جانب الحسنة لسر ارادة الحسنة المطلقة انما كان لان حصول الحسنة المطلقة مقطوع به وقوله لكثرة وقوع
مفعول له للمقطوع اي قطع بحصولها لكثرة وقوعها واتساعها في الوجود وهذا ما ذكره الكشاف من ان
جنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من الحسنة بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة جنسها
قوله لذلك اي عرفت الحسنة المطلقة لكثرة الوقوع متسعة في الوجود عرفت تعريف عهد للذهاب لكونها معهودة
او تعريف جنس المراد ان تعريف مطلق الحسنة اعني جنسها اما تعريف عهد كما هو الاقرب الى الصواب عندي واما
تعريف جنسي على مذهب الجمهور اي غير راجع الى العهد لكن اخذ تعريفه على الوجه الاول افضل لحق البلاغة فانه يدل
على اعتبار الحسنة المطلقة لكثرة ورودها فيما بينهم صارت بمنزلة المعهود الحاضر كانها نصب اعينهم فيكون
انسب باستعمال اذا وادخل اللوم على دعوى الاختصاص وترك الشكر وتعريف الجنس على مذهبهم خال عن هذا
الاعتبار وبما لخصناه اتضح عندك المرام من هذا المقام واندفع ما يتوهم من الاشكال فافهم وحصل للذين الفهم
وذرهم في خوضهم يلعبون قوله بلفظ ان في جانب السيئة عطف على قوله بلفظ اذا يريد ان السيئة محمولة على
على الجنس كالحسنة الا ان وقوع جنس السيئة نادر بالنسبة الى وقوع جنس الحسنة لعمومه الاوتي فجيء بلفظ ان في جانب
السيئة ونكرت لانها اذا وقعت يقع الانادر قليل منها بخلاف الحسنة فان الواقع منها انواع غير منحصرة
ولذلك اي ولان السيئة لا تقع الا في النادر اي قليل من الزمان قيل قد عدت قوله ومنه اي مما استعمل فيه اذا
مع الماضي في جانب الحسنة وان مع المضارع في جانب السيئة الا ان الحسنة ههنا اعني الرحمة منكرة كالسيئة فان
الوجه تنكيرها بان القصد منها الى نوع يريد نوع القليل للنظر الى لفظ الاذاقة فانه بحسب اصل وضعه
عن مس الحلقة والكلام ههنا مستعار للايصال اي اذا اذقنا منهم شيئا من الرحمة فرحوا وطغوا وان تصبهم
قدر

قدر يسير من السيئة قنطوا او شكوا كما ان جنس الحسنة بالنسبة الى الناس لا جنس السيئة مقطوع به كذلك قليل منها
لا قليل من السيئة قوله هو المطابق اي القصد الى نوع القليل نظرا الى لفظ الاذاقة هو المطابق للبلاغة
للدلالة على قلة ثباتهم وتمكنهم في الامور وعدم صبرهم وتحملهم فيها حيث يطيشون لادنى نعمة ويجزعون
بادنى مضرة وقد يقال المراد ان غاية القلة الفرد وغاية الكثرة الجنس فاريد ههنا النوع المتوسط بينهما جمعا
بين الخ اولفظ الاذاقة والجمع بين المتنافيين بتوفير حق كل منهما بقدر الامكان هو المطابق للبلاغة واما
قوله وان كنتم في ريب فالكلام في الابتنى للمرتابين في حقية القران وفي حقيته جنس الاجتناب فقد استعمل
ان فيما هو قطعي وقوعه بل واقع وذلك مناف لما تقدم من ان الاصل فيها عدم الجزم فاشار الى ان استعمل
ان فيها للقصد الى توبيخ المخاطبين على الريبة وتصوير ان المقام لا يصلح الا لفرض الارتياب
وذلك لاشتماله على ما يقلع الريبة عن اصلها وهو الاعجاز الذي نبه عليه بقوله فاتوا بسورة من
مثله وابتداء الخلق الذي اشير اليه بقوله فانا خلقناكم من تراب ثم من نطفة فمثل هذا المقام لا يصلح
لان يحسب الارتياب العاقل الا على سبيل الفرض كما يفرض المحال لاغراض تتعلق بفرضها كتبكيت
الخصم واثبات المطلوب بابطال نقيضه والمبالغة في ثبوت شيء كقوله تعالى ولو سمعوا فرض فيه سماع الاصنام
لغرض التبكيت والالزام وعبر عنها بلو والتي هي ضمير العقلاء بناء على اعتقاد المخاطبين فيها
الالوهية التي لا تعقل الا لذي العلم ثم الاشكال في فرض المحال كما نبه عليه بالمثال لكنه لو دون ان
لان المحال مقطوع بلا وقوعه الا ان يقال جعل الارتياب الواقع بمنزلة المحال الاجل الغالب ثم جعل
بمنزلة ما لا قطع بعدمه على طريق المسامحة وارخاء العنان قصدا الى التبكيت والافحام فيه ان قال
في الكشاف فان آمنوا بمثل ما آمنتم به من باب التبكيت لان دين الحق واحد لا يوجد له مثل فجيء بكلمة الشك
على سبيل الفرض والتقدير ومثله قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين وقوله ان كان
هذا هو الحق من عندك فامطر علينا فان حقيته عند ذلك القائل امر محال ونظائره كثيرة ومن ثمه تعجب
ان كلمة ان تستعمل في المحال اصالة قوله وبناؤه اي المقام عطف على لا يصلح وذلك لانه لما الحق
الارتياب بالمحال لم يتصور تنزيله منزلة المقطوع بحصوله بل منزلة المشكوك للغرض المذكور ومثله
اي مثل ان كنتم في ريب قوله تعالى ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرا بالكسر وذلك لان اسرافهم في الكفر
وطغيانهم في الشرك كان واقعا واستعمل فيه ان لقصد التوبيخ والتصوير بناء على اشتمال المقام
على ما يقلع الاسراف من اصله ولا يصلح الا لفرضه وهو افنضرب عنكم الذكر اي انهملكم فنضرب اي نصرف عنكم
الذكر اي القران وما فيه من المواعظ صفحا نصب على المصدر اي اعراضا وصرفا او مفعول له او حال اي الكافر

او معرضين وقرأ بالفتح كان تعليلا اى لان كنتم قوما مسرفين وقيل الشرط هو الارتياب والاسراف
الاستقبال وذلك مما لا جزم بوجوده ولا بعدمه فلا حاجة الى تاويل اجيب بان الطامع حال هذا المرتاب
والمسرف بقائه على حاله ومثل هذا يعد في العرف جزما والصواب ان ليس المراد الارتياب او الاسراف
المستقبل بل الماضى المتحقق في الحال ومن ثم قال الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ وعند المبرد والزجاج
ان كلمة ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال لتمحضه للزمان مع كثرة استعماله وقد سبكته من النحاة لان الاداة
اريد بقاء الماضى على معناه جعل شرطها لفظ كان كقوله ان كنت قلته وان كان قميصه قد من قبل وقوله في
الكشاف ان كان الشيطان ينسيك قبل النهى قبح مجالسة المستهزئين فلا تقعد معهم بعد ان ذكرناك فحيث اراد
الغير شرط ان بالماضى قدره بكان فقوله ومنه اى ومما استعمل فيه ان لتصوير القطع توبيخا وتجهيلا قول القائل
عند التقاضى الا ان القطع ههنا بعدم الشرط الذى هو كونه لم يعمل وفيما سبق كان القطع بوجوده فلذلك لم نقل
ومثله والعمالة بالضم اجرة العمل والتوبيخ الناجر تترجم اى بعشر ويكشف ومفعول قولوا المحذوف
فقولوا لم تعمل واقطع مضارع مجزوم جوابا للامر قوله منزله من لا يعتقد انه عمل اى شك في احدهما عمل فانها
ان اشاره لمن له الشك في عدم العمل بل الشك في انه عمل فلا يكون له اعتقاد بوجوده ولا بعدمه وانما
قال ان لا يعتقدتم انى لم اعمل لانه بيان لمعنى قوله ان كنت لم اعمل فلا يصح ان يقال ان لم تعتقدوا انى عملت
على انه توهم وادعى انه مما من تنزيلهم منزلة من لا يعتقد انه عمل فتامل وقوله يليكم دعاء من العامل عليهم فقوله
واما التغليب عطف على قوله فاما القصد التوبيخ على الريبة اشارة به لنا وجه آخر لاستعمال ان فى الارتياب مع
تحققه وهو انه كان فيهم من لا ارتياب بل يعاند مع كونه عالما بالحقيقة فغلب ذلك اى غير المرتاب على المرتاب
ورد على هذا الوجه انه اذا ادخل المرتاب في حكم من لا ارتياب له كان عدم الشرط مقطوعا به فلا يكون
ايضا موقعا لان وقد يجاب بان المراد تغليب من لا قطع بارتيابه على من قطع بارتيابه واما ما يقال
من انه لما كان بعضهم مرتابا قطعا وبعضهم غير مرتاب قطعا نزلوا جميعا منزلة من لا قطع بوجود ارتيابه
ولا بعدمه فهو نكتة اخرى لاستعمال ان في الآية لا تعلق لها بالتغليب قوله وباب التغليب باب
واسع يجرى في كل فن نبه بذلك على انه يجرى في فنون كثيرة لا تختص بما ذكر من انواعه ان يغلب الاكثر من جنس
على اقله فينسب الى الجميع ما هو منتسب الى الاكثر كما في قصة شعيب اذ غلب اتباعه عليه في نسبة العود
كما غلب هو عليهم في الخطاب في قوله او لتعودن ففى تغليب في قوله والا فما كان اى ان لم يدخل حكم
التغليب لم يصح نسبة العود اليه اذ لم يكن في ملتهم حتى يتصور عوده اليها قوله صغيرة فيها
نزره كسرة لقيه والتطفيف بخته وفيه اشارة الى مذهبه كما بين في موضعه ومنها تغليب المذكر على المؤنث
في

التطفيف نقص الكيل

في صفة مشتركة بينهما تطلق على كل منهما بصيغة تمتاز عن صيغة اخرى لعلامة فيه فاذا اريد ما على الصيغة
المذكر كقوله كانت اى امراة لوط من الغابرين اى الباقين في القرية والعذاب اى الهلاك وقوله وكانت
اى مريم من القانتين اى المطيعين قوله عدت الانثى من الذكور اى جعلت بمنزلتهم في التعبير بلفظ يختص
الذكور وضعا ومنها تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من جنس آخر مغمور فيما بين تلك الافراد
بان يطلق اسم ذلك الجنس عليه وعلى ذلك الفرد ايضا كقوله واذ قلنا للملائكة اسجدوا الا
ابليس فان ابليس داخل فيما اريد بلفظ الملائكة ولذلك تناوله الامر بالسجود وكان الاستثناء من قوله فسجدوا
متصلا بناء على ما هو الاصل في الاستثناء وفي قوله عد الانثى من الذكور اشارة الى انه تغليب المذكر على
المؤنث في كون اللفظ متناولا للفرد ووضع له ايضاح ونكتة لطيفة لا تخفى مكانها ومنها تغليب
الخطاب على الغيبة وهو ان يجتمع في لفظ واحد جهتا خطاب وغيبة فيعامل معه بالنظر الى جهة الخطاب
كما في قوله بل انتم قوم تجهلون فان لفظ قوم اسم ظاهر والاسماء الظاهرة غيب وقد حمل على انتم
عبارة عن المخاطبين ووصف بتجهلون بالتاء دون اليا فغلب جانب خطاب المعنى ومع حمله على انتم
على جانب غيبة اللفظ ... لان الخطاب اشرف وادل وهو بالحقيقة تغليب جهة المعنى على جهة اللفظ
فان الغيبة في قوم بحسب لفظه ومعناه المخاطب ومنها تغليب المخاطب على الغائب بان يعبر عنهما
معا بصيغة موضوعة للمخاطب كقوله وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأ بالخطاب فانه لا يخص
اعتبار خطاب من سواه عم بلا تغليب لامتناع ان يخاطب في كلام واحد اثنان واكثر من غير عطف او تثنية
او جمع فكانه قيل عما تعمل انت يا محمد صلعم ويعمل جميع المكلفين وغيرهم واما على قراءة الغيبة فلا يحمل على
تغليب غيره وعم عليه اذ لم يعهد في كلامهم تغليب الغائب ان كان الكثر على المخاطب ولا تغليب احدهما على المتكلم
ولا يبعد ان يجعل من تغليب العقلاء على غيرهم بان يراد بالواو الجميع ومنها تغليب العقلاء على غيرهم
بان يعبر عن الجميع بصيغة تخص العقلاء كقولك خلق الله الناس والانعام ورزقهم واما قوله يذرؤكم
فيه فقد اجتمع فيه تغليبان لان المعنى جعل لكم ايها الناس من انفسكم من جنسكم ازواجا اى حلائل و
ذكورا واناثا وخلق الانعام من جنسها ازواجا يذرؤكم اى يبثكم ويكثركم ايها الناس والانعام
فيه اى في هذا الجعل الذى هو منبع الكثرة والتوالد والتناسل ففى لفظكم غلب المخاطبون اعنى الناس
على الغيب اعنى الانعام والا لقيل يذرؤكم واياهن وغلب فيه ايضا العقلاء على غيرهم والا
لقيل يذرؤكم واياكن ولقد احسن من قال تغليب المخاطبين على الغيب حتى بالكاف لا بالها
والتغليب العقلاء على غيرهم حتى بالميم لا بالنون ومنها احد المتناسبين على الآخر بان يطلق اسمه
تغليب

على الآخر وبني بهذا الاعتبار قصدا الى الهام ان المعتبر هو الاسم الاخص الا ان يكون الا نقل ذكر الكل الوزن
فان قلت مجرد اطلاق الاسم لا يكفي في التشبيه كما في المشترك بل لا بد من الاشتراك في معنى لنصير من جنس واحد
قلت هو يحصل في نفس تعدد جوز بعضهم ان يقال قرآن لطهر وحيض وعينان لجارية وباصرة وايضا جاز ان
يجعل الآخر مسمى باسمه او يقال ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم ثنا ولها فيه باعتباره كما
قيل العلم فيكون مع الابوين المسمى بالاب وإلى نوع المعرب من خفق النجم اي غاب قيل المشرق لانه يخفق
منه الكواكب اي تطلع وانما فصله عما قبله بقوله منه اي من هذا الباب لبعده عن الانواع المتقدمة المتقاربة
المذكور بعد قوله ومن هذا الباب قوله واما قوله اذا اشتمل الى من فبلغطا اذا اراد ان الفرق اي سؤال
نادر كالستة فقد يستعمل اذا في الشك تنبيها في ما تقدم من ان الاصل في اذا الجزم بالوقوع واجاب عن ذلك
بان هنا امورا ثلثة تعاضدت في اقتضاء كون الشرط مقطوعا به في لفظ المتن بمنع عن الغلة في معنى الاصابة وتنكيره
الغيرة والمقام التوبيخي يدل على تعليقه وقد جعل مفعول اشتمل الناس فيهم لتماديهم في عصيانهم مستحقون لان يلحقهم
ويحاصرهم كل شر فالسؤال اذا انبه على ان الناس قد رسموا من الشر لا ان يعول حينئذ ان يكون في حكم المقطوع به
وآخر الآية عنهما اي الروم دعوا ربهم منيبين اليه وقد وجد في بعض نسخ المتن لفظ دعانا في الصواب ولو اشتمل
الانسان ضر عنها اي الضر قوله اي قوله واذا مسه الشر يريد ان الشر ههنا كالفرق هناك وقد في ذلك
الامور الثلثة احداها تنكيره الا انه ما عسى شيء اخر هو ان الضمير راجع الى الانسان المعرض المتكبر عنها تنبيها
البلاغة الى مطلق الانسان المذكورة قوله اذا انعمنا على الانسان على ما تبادر اليه الوهم فيكون استعمال اذا
تنبيها على ان مثله يحق ان يكون ابتلاؤه بالشر مقطوعا به يقال نأى بجانبه اي بنفسه كان الجانب مقحم والمعنى بعد
نفسه وذهب بها عن محلها ومنعها تكبرا وتعظما قوله وعند النحويين اي ذوي ما المناسب الاجمال
التبع في تعداد كلمات الشرط تقدم اذا على ان لكنه عكس لمزيد اهتمام به حيث كان اولى بالانظار للزمان الماضي
معرى عن الشرطية مضافا الى ما بعده من الجملة وبادخال ما الابهامية التي طمعوا الى اضافته اشتمل لمعنى الشرطية
في الاستقبال لكنهم لم يجعلوا اذ ما كلمة برأسها كما زعمه بعضهم فيلحقا اخواتها من اذ ما ومتى وايان وانى
في باب الشرط لان اذ قد يكون لمجرد الظرفية بخلاف اذا ما وفرق من حيث المعنى بينهما فرق من حيث ان
الجزم باذا ما صح كونه نادرا ايضا اقرب الى السعة فاذا ما جئت شرا انهم تقعد قوله الآتي في الابهام
في الاستقبال في قولك آتيك اذا طلعت الشمس اذا لم يكن معه قرينة محمول على طلوع الغد فيحتمل العتب
بترك الاتيان فيه بخلاف قولك اذا ما طلعت فانه لا يختص به وقد يراد ان اذا محمول على وقت يناسب
وجود الشرط فيعذر في ترك الاتيان بعذر المطر مثلا واذا ما يتناوله وغيره فلا يعذر قوله منها اتم اي اشد

واقوى

واقوى عموما لانه اكثر افرادا لان متى شامل لجميع الازمنة الاستقبالية فيعم الحكم المعلق بكل وقت من
اوقات وقوع الشرط حتى لو قال متى دخلت الدار فانت طالق طلقت ثلاثا وان دخلت من ليل او نهار
ولكنه ربما يختص ببعض الاحيان بخلاف متى ما فيكون اقوى عموما وكرر في منها تكرار الطلاق بتكرر
الدخول حاصله توهم في كلما وعطف الحين عن الامكنة اما تفسيري واما تنبيه على ان المكان يعتمد
عليه كالارض للسرير والحيز هو الفراغ المتوهم الذي يملأه المتمكن بحجمه واعمية اينما في الامكنة على
قياس متى ما في الازمنة قوله حيثما نظير اينما في انه لتعميم الامكنة ايضا وكلمة من في وجوهها تختص
بذوي العلم وتعميمهم في الشرط وفي الاستفهام ايضا تقرأ عما اي ما جاء بعد منهم يسلوكه الله قوته اي يوصل
اليهم الذل والهوان ويلصق انه فهم بالرغام وما لتعميم الاشياء في الشرط وكذا في الاستفهام
فاذا رأيت شبحا من بعيد قلت ما هو واذا عرفت انه انسان قلت من هو وقد يطلق كلمة ما على اولى العلم
كما في قوله من لا يعقل وسأل بها عن صفاتهم كقولك ما زيد قوله ومهما اعم عنها تسكين ما في متى ما
فيتناول كثيرا من الاشياء بخلاف الحصص بخلاف ما فانه قد يختص في وجه كونه اعم اذا قدر اصله ما ما لان
الاولى شرطية والثانية مزيدة لزيادة التعميم كما في متى ما واينما واذا جعلت كلمة برأسها فوجه كونها
اعم وضعها كذلك لزيادة البناء لزيادة المعنى واذا قيل صيغته يمنع الكف منقسمة الى الشرطية
فهم زيادة التعميم من الامر بالكف عن كل شيء قوله او غير ذلك بحث من الحالات والصفات الراجعة
الى القرآن كالتوسط بين الجهر والهمس كالحمد والثقل والطيب والكراهة قوله والمطابق
المجمعات اي الفائدة المطلوبة من هذه الكلمات المنبئة للعموم للازمنة والامكنة وغيرها ترك
التفصيل الى الاجمال في هذه الامور اما وجهه اذا قصد علم الشرط بالذكر واما الاخر
عن تطويل لا يفي بالاحصاء او يفي لكنه يمل والاختصار حاصل في الكل قوله الا عدد حال من المقول
اي ان يأتيني زيد اكرمه اي في قولك هذا المقول في امثال الاعداد مما يتعذر استيعابه فانك اذا لم
تقيد قولك من يأتني بقيد تعذر استيعاب عدده قطعا فان قيدته بقولك من بني زيد مثلا لم يتعذر
قوله ترك الاملال اما في صورة التعذر فلا املال لازم واما في غيرها فقد يكون املال
بسبب الكثرة وقد لا يكون فتعقد الاختصار وترك التفصيل الى الاجمال قوله احسن من طبق
الآية عليها نقله من المعنى وحذاق السبب اغالبه والطرافة جمع حذفا وانظامه في نظم الآية ان
يقال وذلك هو الفائدة وانما ذكر اولئك نظرا الى ان عموم الافراد يفيد شمول الحكم للجميع
قوله واعلم ان الجزاء انما هو على الشرط لانه المعنى والشرط قيد له ولان تقدمه هو المناسب للقول

لما كان تعليق حصول امر بحصول مضمون الجزاء بحصول ما يحصل بعد مضمون الشرط ولقد بالغ حتى جعل الجزاء
والشرط نفس التعليق واراد ان معناهما من حيث انهما جزاء وشرط ذلك التعليق والمقصود ان الاصل في
الشرط والجزاء ان يكونا جملتين فعليتين مضارعتين فلذلك اخرج لولا ان الاصل في جملتيها المضي كما في
والحصول المعلق يحتمل تحقق نسبة ايجابيه او سلبيه وتحقق نسبة انشائيه فان الجزاء قد يكون انشاء والحصول
المعلق به يحتمل نسبة خبرية في الاستقبال ايجابا كان او سلبا ولا يجوز ان يكون نسبة انشائية لان الشرط مفروض
الصدق اي التحقق في الاستقبال وذلك لا يتصور في الانشاء قوله يستلزم ذلك اي كونهما تعليق حصول الجزاء
امتنع الثبوت اي ثبوت مضمون احدهما في الحال اما الشرط فلانه ليس بحاصل في الحال بل هو مفروض الحصول في الاستقبال
واما الجزاء فلتوقف حصوله على حصول الشرط قوله فامتنع ان يكونا اسميتين او احدهما لم يرد به الامتناع بالكلية
بل اراد ان الاصل مطابقة اللفظ للمعنى بحسب الظاهر فامتنع في الكلام البليغ العدول عنها الا لنكتة كما سيذكر
به وقوله وكذا امتنع المضي بالنسبة اي وكذا استلزم ذلك امتناع المضي اي امتناع ثبوت مضمونهما في الماضي
فامتنع باعتبار رعاية المطابقة ايضا ان يكون الفعلان في جملتيهما ماضيين او احدهما وفي بعض النسخ
لم يوجد لفظ فامتنع بعد لفظ المضي فاما ان يقدر او يجعل ان يكون بدلا من المضي ومثل للعدول الى الماضي
بثلاثة امثلة منقلبة لمعنى الاستقبال ثم اعاد لفظ نحو للعدول الى الاسمية في الجزاء وحده لان الاسمية لا تقع
شرطا لاختصاص كلمة ان بالفعل واعاده ثانيا للعدول الى المضي الباقي على معناه المجرد الا ان وبل الذي
سيذكر الان تعميم الحكم الاول بالان يدل على ان ذلك الماضي بمعنى الحال فلو قال ان يكن الان لكان
اظهر في التقييد وافيد قوله لما لا موجب لكونه مضارعا مع بيان لقوله نحو في المواضع الثلاثة اي من الصور التي
لا يكون فيها ما يوجب كون الفعل مضارعا او مع الموجب لا يجوز العدول اصلا واحكام نكت كثيرة وكلمة ان
اذا اكدت بما وجب تاكيد شرطها بالنون لئلا يفوت المقصود من تنبيه الاداة والنون المؤكدة مخصوصة
بالمضارع واذا كان الجزاء مصدرا بالسين او سوف او بكلمة لن وجب كونه مضارعا قوله لا يعيا اه
خبر لقوله ان يكون اعني بلاغة الكلام لا يخفى البليغ منه لا يطلب منه نكتة العدول قوله مثل توخي وراد المعنى
الى غير الاصل نكتة الاولى طلب ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل الثانية طلب ابراز المقدر في
معرض الملفوظ وبين لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اسبابا خمسة ثم اشار الى الاسباب اجمالا
بقوله وما شاكل ذلك قوله لان ما هو للوقوع كالواقع اي ما هو محقق الوقوع في الاستقبال كالواقع في
حصول الوقوع قوله علله اي عد ما جعل هو للوقوع كالواقع والتعبير عنه بلفظ الماضي وان لم يكن
في الشرط والجزاء قوله ونادى فانه عبر عن الاحوال المترقبة المتحققة الوقوع في الدار الاخرة بلفظ

ماضيه

ماضيه وذلك كثير في القران قوله وكذا اي ومثل نادى انا فتحنا اذا اريد به فتح مكة لنزولها قبل زمان
المراجعة من صلح الحديبية وللمفسرين اقوال اخر في فتح خيبر وفتح الروم ثم ما فتح الله له من النبوة والدعوة
الى دين الاسلام بالحجة والسيف فانه فتح مطوي فيه كل الفتوح وقيل هو من الفتاحة وهي الحكومة اي
قضينا لك قضاء بينا على اهل مكة ان تدخلها انت واصحابك من قابل قوله اما للتعريض هذا هو
السبب الثالث من الاسباب الخمسة قال الله تعالى ولئن اتبعت اهواءهم بعد الذي جاءك من العلم ما لك من
الله من ولي ولا نصير فابرز اتباع النبي عم اليهود والنصارى في معرض الحاصل اي في صيغة الماضي مع القطع
بانه لا يقع منه تعريضا بمن صدر عنه اتباعهم وبتعلق الجزاء بهم اي بكونهم لا ولي لهم من الله ولا نصير وكذا ابرز
شركه في قوله لئن اشركت ليحبطن عملك في معرض الحاصل تعريضا بمن اشرك وحبط عمله وكذا ابرز زلل
المخاطبين في معرض تعريضا بمن زلوا وبلحوق الوعيد العظيم بهم اي ما دل عليه قوله فاعلموا ان الله عزيز
حكيم فان قيل التعريض فيما ذكر من الايات انما نشأ من اسناد الفعل الى فاعل يمتنع منه ذلك الفعل لا من صيغة
الماضي قلت الاسناد الى الغير يكفيه الامكان الذاتي فلا تعريض من جهة الاسناد وان سلم فالتعريض في الماضي
انما يكون بما يحصل منه الاتباع والاشراك او الزلل في المستقبل ولا طائل تحته لان ادخال اللام الموطئة
توجب كون الشرط ماضيا فلا مدخل للتعريض في كون الشرط في لئن اتبعت ولئن اشركت لانا نقول قد عرفت
انه لا تنافي بين المقتضيين لجواز تعددهما على انه قد يقال المقصود من الاتيان باللام والتزام المضي في الشرط
هو التعريض قوله ونظيره اي نظير نحو ولئن اتبعت في كونه تعريضا وان لم يشاركه في كونه شرطا وتعبيرا
بالماضي بل حاصل في المنبه عليه اي على ان المراد ومالكم لا تعبدون فيكون تعريضا قوله ولذلك اي
ولكونه للتعريض قيل آمنت بربكم دون بربي لانه المناسب لقصد التعريض قوله واتبعه اي ذكر بعده
فاسمعون حثا لهم على الاصغاء ليقفوا على ما اراده من التعريض فيمتنعوا عما هم عليه قوله
هذا التعريض اشارة الى التعريض المذكور في النظير اعني آية وما لي لا اعبد وأأتخذ واما التعريض
في الآية السابقة فلا يخفى حتى تقعه قوله طالب دم المسيح اي قاصد قتله وسواء في ذلك الوجه
ترك المواجهة بالتضليل والتصريح وفي هذا التعريض نكتة اخرى هي انه اعانة على قبول الحق الذي هو
وجوب عبادة الله تعالى وقبح عبادة الاصنام حيث دل على امحاض النصيحة اذ لا يريد لهم الا ما اراد
لنفسه قوله ومن هذا الاسلوب اي من اسلوب اسماع الحق على وجه لا يورث زيد غضبا ولا تعنيفا
لا تسالون عما اجرمنا حيث اسند الاجرام الى نفسه وتابعيه والعمل الى المخاطبين وكذا من هذا
الاسلوب ما قبله وانا او اياكم حيث ردد كلام الفريقين بين الهدى والضلال ولم يصرح

اعني قوله

بتحصيل المخاطبين فان قيل فالمدح او الاولى وصلاقيل وانا وايّاكم قلت لان المتبادر من كون
المرتبين معا اما على هدى واما في ضلال وليس مرادا وكون ترك اولاثانيه من ترك الاولى مما تبادر من الكلام
انه نشر على ترتيب اللف وخرج عن كونه كلاما منصفا وترك الثانيه وحدها مما يتنوس الحجه واعلم
انه لا تعريض في ترديد كل من الفريقين بين الهدى والضلال بل فيه ترك التصريح بالتضليل واما قوله
اجرمنا فيه تعريض باجرام المخاطبين فشارك في ذلك الايات السابقة فاستحق ان يقدم على ما قبله ويصح
سواء نوى في الانصاف من الترديد فكان الحرى بالتقديم قوله هذا النوع من الكلام اى المشتمل على الخداع
الحق على وجه لا يورث مزيد غضب سواء كان فيه تعريض او لا يسمى المنصف وصفا له بوصف صاحبه
حيث لم يجعل لنفسه مزية على مخاطبه ولان كل من سمعه قال للمخاطب قد انصفك صاحبه قوله ان اظهر على
صيغة الحكاية مثال لاظهار الرغبة وقد يجعل مثالا للتفاؤل ايضا وان قرئ على صيغة الخطاب كان مثاله
لما وعليه اى على اظهار الرغبة قوله ان اردن تحصنا اظهار للرغبة في ارادتهن التحصن فحينئذ فائدة
تقييد النهي بالشرط التنبيه على انهن مع قصور عقلهن اذا اردن التحصن والعفة كان المولى
احق بذلك وايضا نزلت الاية فيمن كن يردنه ويكرههن المولى على الزنا وايضا اذا لم يردن
لم يكرهن على الزنا فلا يتصور اكراههن عليه واذا اعتبر احد هذه الامور لم يثبت بمفهوم الشرط على
جواز الاكراه اذا لم يردن التحصن قوله وما شاكل ذلك عطف على ما تقدم نظرا الى المعنى كانه قيل
اسباب ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل ما ذكره وما شاكله كايهام التبرئة او المساواة بابرازه كذلك
نحو ان اكرمتك او ان ضربتك وكالاستلذاذ بوقوعه نحو ان زارني الحبيب وكاظهار الوثوق نحو ان اعطيتني
فلان كذا قوله من قبيل اى من ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل فان معنى الظاهر ان تعالى الى رحمة الله
ونكتة العدول التفاؤل واظهار الرغبة وانما فصله لانه ليس مثالا قوله ومن هنا اى من مقام تقريرنا
وتفصيلنا نكت ابراز غير الحاصل صورة الحاصل تنبيه للنكتة في ذكر مجيء الحسنة بصيغة الماضي واتيان
السيئة بصيغة المضارع وهي اظهار الرغبة في وقوع الحسنة دون السيئة على ما تقتضيه كمال رافته تعالى
بعباده فان قلت قد صرح فيما مر ان النكتة فيه تغليب الماضي او كونه اقرب الى القطع الذي هو الاصل
في اذا او مثل هذه الاية فاية تصور التنبيه لنكتة تفاوت الشرطين من هنا قلت ما صرح به فيما مر
هو النكتة العامة لاستعمال الماضي مع اذا واراد التنبيه ههنا هي النكتة الخاصة ببعض موارده كما بينا
وذلك على قياس ما عرفت من النكتة العامة والخاصة في الالتفات قوله وابراز المقدر في معرض الملفوظ به
عطف على ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل وهذا الابراز هو النكتة الثانية من نكتة المصير الى خلاف الاصل

ترك الزنا

في الشرط والجزاء ومعرض الملفوظ به هو كونه معلقا ومعلقا به بتوسط كلمة الشرط وقد ابرز المقدر في
المثال المذكور في هذا المعرض لانصباب الكلام الى معناه بينهما في كل فطرة سليمة قوله جاء عندي على
صيغة الامر فيكون طلب الاعتداد باكرام المتكلم معلقا بحصول الاعتداد والمخاطب باكرامه فلا حاجة
في الانشائية الواقعة جزاء الى ان تاول بالخبرية وقد مر امتناع وقوع الانشائية شرطا قوله والكلام
لو فحيث كانت لتعليق ما امتنع بامتناع غيره جعل اولا المعلق ما امتنع والمعلق به امتناع غيره وعكس ثانيا
فقال معلقا لامتناع اكرامك ما امتنع من مجيء مخاطبك فظهر من كلامه ههنا انه اراد وتعليقها امتناع
بالامتناع اما على تقدير المضاف اى لتعليق امتناع ما امتنع بامتناع غيره ومعلقا لامتناع اكرامك
بامتناع ما امتنع واما على اعتبار حينئذ الممتنع اى امتناعه الا انه عدل عن العبارة الظاهرة لما امتنع
تارة في الجزاء وتارة في الشرط تنبيها على اعتبار المعنى فيهما وتحصل مما ذكره انها تدل على معنى قولنا لما امتنع
الشرط امتنع الجزاء بانتفائه فقد صح لما هو المشهور من انها لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا الاول
معناها فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر اخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي
كان منتفيا قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك
فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام
مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمالها بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد تستعمل على
قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة
الا الله لفسدتا فان المعنى تدل على لزوم الفساد اى خروج العالم عن نظامه الموجود للتعدد والالهة
وعلى ان الفساد منتف كانه قيل وما فسدتا فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم
بعضهم ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ على المشهور ولم يدر ان ذكره مع تعدد اليه
في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان
سببية احد الانتفائين المعلومين للاخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت
لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين
معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء منه ولها استعمال
ثالث وهو ان تقصد بيان استمرار شيء فربط بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهنتني لاكرمتك وقوله
لو لم يخف الله لم يعصه وقول علي رضي الله عنه لو كشف الغطاء ما ازددت يقينا قوله على سبيل القطع معلق
بامتناع غيره وفيه اشعار بان الشرط متعذر الوجود في الماضي حتى يكون انتفاء الجزاء مقطوعا به

وكذلك التبادر

وقوله امتنعت جواب حسن لتنزيلها منزلة لو واذا امتنعت جعلتا ماعن الثبوت امتنع ان يكون جملتا او
احديهما اسمية لزم ان يكونا فعليتين في لو قال والفعل ماضيا لكان اظهر حال في تلك لازم ايضا من حيث
لتعلق ما امتنع وقوله على ما امتنع على صيغة الماضي كما عرفت الا انه جعله حالا لا يكون داخلا تحت اللزوم
قوله واستلزم عطف على لزم وفاعله ضمير مصدره اي استلزم لزوم كونهما فعليتين مع كون الفعل ماضيا
فان قلت اذا كان معطوفا على لزم وجب ان يكون المعطوف لازما من قوله حيث كانت لعكس ان المعطوف عليه
كذلك قلت نعم الا انه للشرط بتوسط اللازم الاول اي حين كان كذا لزم ان يكون الفعل في جملتيها ماضيا
واستلزم لزوم كونه فيهما ماضيا تنزيل المستقبل الآتي المذكور منزلة الماضي المعلوم ومعنى وقفوا
على النار اروها حتى شاهدوها واطلعوا عليها كانه يجتهم او دخلوها فعرفوا مقدار عذابها من وقفته
على كذا اي عرفته اياه وجواب لو محذوف اي لرأيت امرا عجيبا تقصر العبارة عن تصويره
وشنع امور انما تقع في الآخرة لكنها لتحقق وقوعها تنزلت منزلة الماضي المقطوع به فاستعمل فيها لو والماضي
بالكلية قيل منع احوال تحققت وانتفت وان رأيتها وكان المناسب ان يقال ولو رأيت لكنه عدل
الى صيغة المستقبل تنبيها على نكتة اخرى هي ان لفظ المستقبل الصادر عمن لا خلاف في اخباره بمنزلة لفظ الماضي
المعلوم تحقق معناه وتمكن ان يقال تلك الامور ماضية تأويلا مستقبلة تحقيقا فروعي الجانبان معا قوله تنزيل
مفعول استلزم ونظائره للتنزيل ولو واخره عن ظرف التنزيل اعني قوله منزلة الماضي لئلا يقع الفصل بين اجزاء
المعلل لكان اولى قوله منزلة وذلك لان رب المكفوفة لكونها واله على تقليل يحقق مقتضيها ان تدخل على فعل
ماض ولا شك ان وداد الكافرين كونهم مسلمين مستقبل الا انه تنزل منزلة الماضي في تحقق الوقوع فاستعمل
ربما ثم عبر عنه بلفظ المستقبل لما عرفت من احدى النكتتين والقول الآخر للبصريين ان ما نكرة مخصوصة
موصوفة بيود وما تعلق به ربما محذوف اي تحقق وعند الكوفيين ان التقدير ربما كان يود فلا حاجة الى
تنزيل المضارع منزلة الماضي ومعنى تقليل الوداد انهم من شدة الاهوال مدهوشون فان كانت منهم افاقة
ما تمنوا كونهم مسلمين قيل المراد تكثير الوداد قوله واستلزم في قولك عطف على استلزم في مثل قوله
وفاعله ضمير ذلك اللزوم ايضا ومفعوله القصد قوله استمرار الامتناع قيل عليه ان كلمة لو تدل على الامتناع
وقد دخلت على المضارع الدال على الاستمرار فيفهم منه امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع واجيب
بانه كما ان الجملة الاسمية تدل بمعونة المقام على دوام الثبوت فاذا دخل عليها حرف النفي دلت على دوام
الانتفاء لا على انتفاء الدوام كذلك المضارع الخالي عن حرف الامتناع يدل على استمرار الثبوت فاذا دخل
عليه حرف الامتناع دل على استمرار الامتناع ولا بعد في ذلك الا ترى ان قولك ما ضربت يدل على اختصاص
النفي

انتفاء

النفي لا على نفي الاختصاص فتدبر قوله لو تحسن الي لشكرت ان انتفاء الشكر بسبب انتفاء استمرار الاحسان
لا انه بسبب انتفاء استمرار الاحسان فان الشكر يتوقف على وجود الاحسان لا على استمراره وقوله فيما
مضى اشارة الى ان لو على ما معناها وان المضارع الواقع موقع الماضي اي دام استمرار انتفاء الفعل فيما مضى
وانما قال وقتا فوقتا لان الاحسان يوجد هكذا عرفا فيلاحظ انتفاؤه بحسب اوقات وجوده لا
استمرار انتفائه في جميع الاوقات فيكون المضارع المنفي كالمثبت في ان الاستمرار المستفاد منه تجددي
لا ثبوتي قوله على نحو ما في قصد قوله انما قال بعد قوله انا معكم انما نحن مستهزؤن ليظهر ان مقتضى
الظاهر ان يقال الله مستهزئ فعدل الى يستهزئ قصدا الى استمرار استهزاء الله بهم وقتا فوقتا وهو
انزال البلايا عليهم واحلال الهوان بهم على تجدد الازمنة قوله ويكسبون عطف على يستهزئ ولو
لا انه قصد به الاستمرار لقيل بما كسبوا كما قال بما كنت قوله انما فصل قوله لو يطيعكم ولم يعطفه على
قوله لو تحسن الي لانه لا يحتمل استحضار الصورة كما يحتمله قوله لو تحسن الي انما لان صاحب الكشاف حمله على استمرار الامتناع
الاستمرار ولعله اظهر مما اختاره المصنف وبالغ فيه حيث حكم بانه وارد عليه لان عنتهم اي وقوعهم في المشقة
والهلاك انما يلزم من استمراره على اطاعتهم فيما يعن لهم ويستصوبونه اذ فيه اختلال امر الايالة
وانقلاب الرئيس مرؤسا واما اطاعته اياهم في بعض ما يرونه ففيها استمالتهم واستجلاب قلوبهم
بلا معرة قوله لكن ان نزدد الغرض من لفظ ترى ويود وتحسن متفاوت فان ترى في مثل الامثلة وهو
ان يقصد بصيغة المضارع فيها الى استحضار الصورة في المضارع دال على الزمان الحاضر الذي من
شانه ان يشاهد ما هو واقع فيه فيقصد به الى احضار الصورة في الحال جعلها شاهدة ثم انه جعل
الاستحضار في يود راجعا الى صورة الوداد وهو ظاهر وفي لو تحسن الى صورة منع الاحسان على قياس ما
مر لكن المقصود بلو تحسن الى استمرار امتناع الاحسان الا انه اختار ههنا لفظ المنع على الامتناع لزيادة التنقيح
وذكر في ترى استحضار صورة المرئي المستقبح لا استحضار صورة الرؤية تنبيها على ان المقصود من استحضار
صورة الرؤية صورة استحضار تلك الحالات المرئية فان قلت اذا كان لو تحسن لاستحضار صورة انتفاء
الاحسان كان لو ترى لاستحضار صورة انتفاء الرؤية لا لاستحضار صورة الرؤية قلت يجوز ان يعتبر اولا
انتفاء لولا المضارع ثم يقصد استحضار تلك الصورة فيكون راجعا الى الانتفاء ويجوز ان يقطع
النظر عنه ويقصد الاستحضار بالمضارع وحده وانما يتعين هذا المعنى باقتضاء المقام كما ان
تعين استمرار الامتناع وعكسه انما هو بحسبه ولكنه لا معنى لاستحضار صورة انتفاء الرؤية في لو ترى
كما لا طائل في استحضار صورة الاحسان في لو تحسن فتدبر ولا تلتفت الى ما يقال من انه جعل لو في لو ترى للتمني

لا حاجة الى تكلف الانفصال بل اصله لو تملكون انتم تملكون فحذف الجملة الاولى باسرها وبقي تاكيد
فاعلها مع منفصلا ويجاب بان فيه التزام كثرة الحذف بلا ضرورة وكان العدول الى المضارع اي تملكون
لاستحضار الصورة وذهب المبرد الى ان لو قد تستعمل للمستقبل بمعنى ان كما في اطلبوا العلم ولو بالصين
واباهي بكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط وعلى هذا اجاز ان يحمل لو ههنا على الاستقبال اي ان تملكوا
تبخلوا الخشية الفاقة وذهب صاحب الكشاف الى انه لما حذف الفعل ههنا برز الكلام في صورة المبتدا
والخبر وافاد الاختصاص كما يفيد في صريح المبتدا والخبر في مثل انا سعيت في حاجتك والمعنى ان الناس
هم المختصون بالشح المتبالغ قال وامثال هذه اللطائف المذكورة في مباحث تقييد الفعل بالشرط
المحلة تعال تغلغل اي في الشجر اي دخل في تجاويفه وعروقه والراضة جمع رايض من رضت المهر اذا
علمته السير وجعلته على الذهاب لهنا وهناك وكانه اراد بالراضة الذين ارتقوا الى درجة تعليم العلم
كان له من علماء المعاني واللام في قوله للمتبحر متعلق بها يعني يريد ان مسائل علم المعاني باسرها مما لا يحيط
به الا علمه وذلك لانها مستخرجة من تتبع خواص التراكيب وتوقيف ما لها من لطائف النكت مفصلة على
وجه يتحصل به قاعدة كلية هي مسئلة من علم المعاني ولا شك ان احاد التراكيب غير منحصرة فلا يمكن للبشر ان
يطلع عليها ويتوقف على لطائفها ويستخرج جميع القواعد المتعلقة بحسن نكتها فكثير من مسائل علم
المعاني بعد بالقوة لم يصل اذهان الراضة اليها ولا الى اللطائف الجزئية التي تستخرج هي منها بل علم الله
محيط بجميع مسائله وتتبع لطائف التراكيب التي هي مبنى تلك المسائل بالتتبع قوله لا يدخل كنه بلاغة القران
الكن علة الشامل يعني كما ان علم المعاني لا يحيط به الا علام الغيوب كذلك ما هو المقصود الاصلي منه
اعني العلم ببلاغة القران ليس حاصلا بتمامه الا له قوله هذا النوع اي الفن الثالث والاستيراء طلب
الوري وهو خروج النار من الزند ولا تضع اي لمسموعات والراكض من يركض الدابة اذا استحثها
للعدو وقوله لا انأى مدى اي ابعد غاية متعلق بالراكض وكذا الباء في باستفراغ طوق اي طاقة والمتفوق
المرتضع من تفوق الفصيل اذا شرب اللبن فواقا فواقا وهو زمان ما بين الحلبتين قال النافة تحلب
ثم تترك زمانا قليلا ثم ترضعها الفصيل لتدر والافاويق جمع افواق جمع فوق جمع فيقة بكسر الفاء
وهو اللبن المجتمع فيما بين الحلبتين قوله بقوة فهم متعلق بالمتفوق وهو صفة الراكض كقوله وموصل
وطامع والصفايا جمع صفية وهي المختارة وحبات القلوب سويداواتها وضمير عليها راجع الى
ما موزنا خطبت مصفى اي المع بجهد والخبايا جمع خبية وهي المخبوءة قوله بذلك اي بما ذكر من الراكض
ما تعقبه من الصفات تانق في كذا اذا تانق فيه باستقصاء متنقلا اي متدرجا في الانتقال من العلم الى علم

دون الامتناع لان لو التي للتخصيص بالماضي فلا حاجة الى الالغاء وبين قوله فالملتمس بما يقولون بعد قولهم
ربنا ابصرنا وسمعنا فارجعنا نعمل صالحا وقوله منها ولن يبلك المقالات اشارة الى قوله تعالى يرجع
بعضهم الى بعض القول يقول الذين استضعفوا للذين استكبروا لولا انتم لكنا مؤمنين الخ وكانه لكثرة
ذكر الاستحضار صورتي المجرمين والظالمين عن التعرض لاستحضار صورة الموقوفين على النار فالملتمس يا ليتنا
نرد ولا نكذب قوله كثيرة قوله تعالى والله الذي ارسل اي كالاستحضار الذي فيه فان قوله تثير بمعنى اثارت
دليل فسقناه لان الكل لا يكون متاخرا عن المستقبل والقزع بفتحتين جمع قزعة وهي قطعة من السحاب رقيقة
والمندوف المضروب بالمندفة وهي الة النداف تتضام اي ينضم بعض تلك القزع الى بعض ويغلظ ثم قائمة
مقام تارة اخرى اي يكون اولا على قزع تبدو وتتضام ثانيا تغدو اي يصير ركاما اي سحابا متراكما
اي متراكب ركب بعضه بعضا قوله وانه اي العدول عن الماضي الى المضارع لاستحضار الصورة وهو المسمى
عند النحاة بحكاية الحال الماضية قوله باني قد لقيت بدل من قوله بما لاقيت في البيت السابق وهو الا من
مبلغ فتيان فهم بما لاقيت عند رحا بطان وهو موضع والغول من السعالي وكل مهلك يسمى عند العرب
غولا تهوي اي تسرع كانها تنزل وتسقط والسهب الفلاة والصحيفة الورقة من القرطاس والصحصح
المستوي خرت اي سقطت يقال صرعه اي القاه على الارض اهلكه ولم يؤنث صريعا لانه بمعنى المفعول
والجران مقدم عنق البعير من مذبحه الى منحره واللام لليدين للاختصاص بمعنى على وهو من بين البيتين
بينا الجران نقلت لها كلانا نضو ارض اخو سفر فخلي لي مكاني فشدت شدة نحوي فاهوت لها كفي
بمصقول يماني النضو المهزول والشدة الحملة واهويت كفي بالسيف اي اومأت به فاضربها اي ضربها
والضمير للغول والتعيين مرجعه ورد البيت الاول قوله من هذا القبيل اي من العدول الى المضارع
لاستحضار الصورة قوله واستلزم عطف على لزم او استلزم الاول والثاني وفاعله ايضا ضمير اللزوم
اي واستلزم لزوم كون جملتها فعلية ان يحمل انتم على انه فاعل فعل محذوف لا مبتدا خبره تملكون
لتكون لو داخلة على جملة فعلية قوله لفائدة التاكيد فيه بحث لانه لو كان من قبيل التكرير للتاكيد وكان الحذف
لمجرد الاختصار كما ذكره لم يلزم الحذف في نحو وان احد من المشركين استجارك فالصواب ما عليه الجمهور من
ان المقصود الابهام بالحذف ثم التفسير فلا يجوز اجتماعهما قوله لدلالة ضميره عليه مردود بان كلمة
الشرط تدل على الفعل المطلق وقوله تملكون يدل على خصوصه ولا مدخل في ذلك للضمير الذي هو انتم
على في لو ذات سوار لطمتني الان يقال لولا انتم لما احتيج الى تقدير فعله ولولا انه على محذوف قوله
منفصلا حال من المستتر المبدل الراجع الى ضميره او مفعول ثان على تضمين الابدال معنى الجعل وقد يقال

لا

الى العلم التفصيلى فان تحير المتحذين بالتنزيل عن ان ياتوا بسورة من مثله دل اجمالا على انه في علو المعاني والبدايع بحيث لا تنصبن ذلك الاجمال ح يعلم ان اعجازه لما فيه من النكت واللطايف الخارجة عن طوق البشر وحاصل ما ذكره ان ادوعناه في الفن الثالث لا يتضح حق اتضاحها ولا انتقاد كما ينبغى الا لذى طبع نقاد وخاطر وقاد يستفرغ طاقته في سعيه لتحصيلها الاقوى باعث على تحمل المشاق في سلوك الطريق الشاق العظمى واللذة الكبرى المطلوبة لذاتها قوله العوز بالجر قد روى بالنصب عطفا على محل المثوبة

قوله الفن الرابع قوله وكون خبر مبتدأ اى الفن الرابع والمعنى ان عدم امتناع الاتحاد والمباينة والتوسط بين مفهومى الجملتين مقرر مثبت في محله على وجه لا يتبين ذلك الا بالكلام وقوله لاجل اما صفة لمركوز او حال من المستتر فيه او خبر ثان وفاعل ليس ضمير راجع الى الاتحاد على التنازع والمبهم ان الخ واما ذكر سلب الامتناع دون الامكان لئلا يتوهم الامكان الخاص فيخرج عنه ما كان واجبا من الاقسام يقال تاخى زيد وعمرو اذا اخذ كل منهما صاحبه اخا له والارتباط بينهما مصدر المبنى للمفعول يقال ربطه وربطه كلاهما بمعنى والمستحكم بكسر الكاف من استحكم الشئ اذا صار محكما والاواخى جمع آخية بتشديد الياء وهى قطعة حبل يدفن طرفاها ويظهر منها عروة تشد اليها دابة والمراد بالاواخى جهات الارتباط قوله الا ان بناء عطف على الاتحاد والوشايج الوسايل جمع وشيجة وهى عروق الشجر ويطلق على القرابة المتشابكة وكان يكون ناقصا اى مفهوما جملتين من بين اسباب الاتحاد والمباينة والآصرة ما عطفك على غيرك من رحم او معروف او غيرهما ومناسبة كل اشارة الى ان الجملتين قوله فيتوسط بالنصب عطفا على ان يكون ناقصا اى من الحالة الاولى اى من الحالة الاولى وهى الاتحاد والحالة الثانية اى وهى المباينة لذكراى لما بينهما من آصرة الرحم والاتصال بوجه ما وحصول كلامه ان بين مفهومى اى جملتين فرضنا اما كمال الاتصال او كمال الانقطاع او التوسط بينهما قوله هو ترك العطف وكره افراد الضمير الراجع الى الفصل والوصل لانهما صارا بمنزلة اسم واحد لباب مخصوص قدم الفصل الذى هو ترك العاطف لانه الاصل ولان مداره على جنس من تلك الجهات الثلث اعنى الاتحاد والمباينة ومدار الوصل على جهة واحدة هى التوسط ولا تقدح فى المدارية التخلف على سبيل الندرة والقلة كالوصل لدفع الايهام مع المباينة والفصل للاحتياط مع التوسط قوله وكذا طى الجمل عن البين ولا طيها يعنى ان مدارهما ايضا على هذه الجهات فان الغالب انه اذا كان بين الجمل من الاتحاد والتناسب يعلم بواسطة بعضها عن بعض يصار الى طى الجمل والا فلا والمدار على وجود القرينة وقصد الاختصار وما يترتب عليه من النكت وعدمها لا على الجهات المذكورة ثم العمدة في الايجاز طى الجمل واحدة كانت او زايدة

وقد

وقد حصل كذا في المفردات ايضا قوله من البين بوجه اخص من طى الجمل بانت الكلام قوله وهى اى هذه الجهات الثلث لمحك البلاغة اى علوم التى يتبين بها بلاغة المتكلم فان طبق بها المفصل ظهر كمال بلاغته واصله الحجر الذى يحك به الذهب فيعرف جودته من رداءته ومنتقد البصيرة اى الموضع الذى تنتقد فيه البصائر ويعرف جيادها من زيوفها والمنتفاض موضع تناضل الالبا بعضها عن بعض والمعيار الميزان الذى يعرف به العيار والمسبار آلة يعرف بها غور الجرح ومقدار عمقه والمنجم المظهر من نجم النبت اى ظهر والمعجم موضع من عجمت العود اذا عضضته لتعرف صلابته من خاوته والجلاء بالكسر مصدر جلوت السيف صقلته والصدا بالهمزة والقصر مصدر صدى الحديد بالكسر اى وسخ واسود والقدح السهم قبل ان يراش والمعنى هو الشاع من قداح الميسر وله النصيب الاعلى وان لك بمعنى الهمزة عطف على القدح والابداع الاختراع والوشى النقش قوله كنحوان تذكر اى الجمل للتمييز المذكور مع ما فيه من التلطف في العبارة والمراد كنحو ان تعرف ان الجمل اى موضع تذكر متعاطفة وفي اى موضع تذكر غير متعاطفة واما كان تمييز موضع العطف عن غير موضعه هو الاصل في الفن الرابع لان المقصد الاعلى منه مباحث الفصل والوصل لكثرتها ودقتها وهى مبنية على ذلك التمييز المحتاج لخفائه الى مزيد اعتناء بشانه واما مباحث الجملة الحالية والايجاز والاطناب فكالتتبع للمقصود بالذات قوله وانه اى العطف او التمييز ويشهد للاول شيئان الاول ان المتعلق بالعطف انسب منه بالتمييز الثانى قوله فيما بعد واما توسط الواو بين جمل لا محل للمعطوف عليها من الاعراب فانما يعد تعاطفه لان الرجوع الضمير الى العطف يستلزم استدراك قوله اعلم ان تمييز موضع العطف الخ لانا نقول اذا ثبت ان العطف في اى موضع تعرف في اى موضع يعد وانكشف احواله فقد حصل تمييز مواضع العطف عن غيرها فلا استدراك واما ذكر القصد في تفسير القريب والبعيد حيث قال فهى من ان تقصد العطف بها بناء على انه اراد بالعطف الذى حكم عليه بانه نوعان معنى المصدر المبنى للفاعل ولذلك قال يعتمد معرفة اصول ثلثة ولم يقل يعتمد اصولا ثلثة ولا شك ان العطف بهذا المعنى يستلزم القصد فصرح بما في ضمنه قوله هو ان العطف في باب البلاغة اى العطف المطابق لمقتضى الحال يعتمد معرفة اصول ثلثة واما العطف بقصد به صحة التركيب وتاديه اصل المعنى فلا حاجة فيه الا الاصل الى الثانى اعنى وجه كونه مقبولا قوله الموضع الصالح من حيث الوضع انما اعتبر الوضع لان المرجع في كون الموضع صالحا للعطف لا معانى حروفه بحسب الوضع فالموضع الصالح للفاء ان يكون المعطوف بعد المعطوف عليه بلا مهلة لان الفاء موضوعة لذلك والموضع الصالح لثم ان يكون هناك مهلة وهكذا قياس باقى الحروف وفايدة العطف ما يترتب عليه من

كون كل من الاول والثاني الارتباط الذي يقتضيه معنى الحرف سواء تشاركا في معنى اعراب او لا ووجه كون
العطف مقبولا عند البلغاء اما في الواو فان يكون بين المعطوفين جهة جامعة واما في غير الواو فان
يكون من الغرض هو العطف بغير الواو وقوله شائع محصل اي معين مقصود في نفسه عند اهل المعاني من
الجمل بها مخصوص ليستمر في ذلك البين على فائدة العطف وكونه مقبولا في ذلك البين فان اصول الثلثة
ممهدة في العطف بغير الواو لمجرد ضبط معانيها الوضعية بخلاف الواو فانه تدل على معنى مبهم غير مفصل
هو مطلق الجمع في غير من المعاني على احتمال المقارنة والتعقيب والمهلة فليست الاصول الثلثة ممهدة
في الواو لمجرد ضبط معناه الوضعي قوله وكذلك اذا التفت بان الغرض القسم الثاني من العطف وهو العطف
بالواو واذا كان للجملة المعطوف عليها محل من الاعراب فيجمل ما ذكره في بيان قوله ان الاعراب ضعيف لان
اصل وتبع منحصر في خمسة والصنف الاول الذي موضع للعطف باي حرف كان لفوات شرط العطف وهو
اي تقدم متبوع وكذا الاربعة من الصنف الثاني التي ليس منها موضع للعطف اما لفقدان ذلك
الشرط حكما كما في البدل فان المبدل منه في حكم الساقط واما لفقدان ما تقتضيه الواو من التغاير بين
المعطوفين كما في الوصف والبيان والتاكيد فتعين ان موضعه هو الجنس من الصنف الثاني وقد تحقق عندك
ان كل واحد من وجوه الاعراب وان علم معنى فاذا كان للجملة اله ولي محل من الاعراب ظهر فائدة العطف
بالواو اعني المشاركة في ذلك المعنى … قد عهد لكن تلك الاصول الثلثة اصلان معرفة موضعه ومعرفة
فايدته ثم اذا عرفت ان شرط مقبولية العطف بالواو هي الجهة الجامعة بين المعطوفين فقد عهد لك الاصل
الثالث واستبان لك الغرض فلنرجع الى تفصيل كلامه قوله وان تفنت الى الصنف الثاني اعني الاعراب
التبعي منحصر في تلك الانواع اي لا يوجد الاعراب التبعي الا فيها فلا حاجة الى جعل الاعراب التبعي المعرب
ولا الى تعدد مضاف على تعداد الصنف الثاني منحصر لكون تلك الانواع اقسامه قوله والتابع
الثاني الاول … لان الاتباع المذكورين تلك الانواع بل هو العطف بالمعنى المصدري
المعدود في تلك الانواع هو العطف بمعنى المعطوف فكانه عدل عنه لئلا يتصور قوله فيما بعد انما موضعه
النوع … بمنزلة ان يقال اي موضع العطف هو المعطوف في التوابع وايضا فيما ذكره دلالة على
ان كلمة اي حرف عطف ولهذا انكره فقال بتوسط حرف قوله وعلمت كون المتبوع عطف على التفت قوله
وكذلك اذا تفنت وانما اورد في المعاني التتبع الاتفاق لكون تلك المعاني متعينة اي بحكمه مقررة في علم
النحو بلا شبهة ولا حاجة الى تتبع وعدل عنه ههنا لان كون المبدل منه في حكم المنحى والمعرض عنه اي بعلم
مما وقع في عبارة النحاة من ان البدل حكم تنحية المبدل منه اي تبعيده وازالته ومع ان كلام بهم … على

على ظاهره بل ليس صحيحا كما في قولك زيد رايت غلامه رجلا صالحا ولو كان المبدل منه في حكم الساقط بالكلية
لخلا الكلام عن العائد الى المبتدا بل المراد ان المقصود هو البدل وما تقدمه توطئة له فكانه
في حكم الساقط قوله يوصفون بتصريح بالغ في الغلط وذلك ليخرج الكلام من ان يعد صادرا
من غير روية فان المتكلم يدعي بتصريح بل انه ذكر الاول معتقدا انه اضرب عنه واعرض والتعريب
ههنا ان يقال ان لفظ البدل معناه بحسب اللغة ما يقوم مقام الشيء وذلك انما يتصور اذا كان الشيء
متروكا او في حكم المتروك ففي تسميته بالبدل اشعار بسقوط المبدل منه فاذا انضم اليها توجيههم
باظهار كلمة الاضراب في القسم الذي يظهر فيه اطراح المتبوع علم ان الكل في حكم الطرح بتدبر بل واما
ما يقال من ان اقسام البدل منها فيلزم تساويها في الاحكام فمحل نظر قوله وعطف على الوصف
عطف على علمت السابق وهذا ايضا حكم بعضها بان منع التوابع فان قلت ان اريد الاتحاد
في المفهوم فذلك في بعض صور التاكيد والبيان وان اريد الاتحاد في الذات فهو لا يمنع من صحة
العطف كما في الصفات التي يعطف بعضها على بعض قلت انما جاز تعاطف الصفات لانه لم يقصد شيء
منها الذات الا من جهة الاتحاد بل المفهوم المتغاير بخلاف الموصوف والصفة فانه يراد به الاتحاد
مرادا بالاول قوله ثم رجعت عطف على التفت وعلمت اي اذا رجعت بعدما ثبت وعلمك ما تقدم
لا انا فيك فتحققت ان معنى الواو هي الجمع المستدعي للمغايرة بين معطوفيه او لا نجعل حجة من شيء
ونفسه قوله حصل لك جواب الشرط الذي هو واذا التفت اي الاعراب وما عطف عليه لم يبق عليك
عطف على حصل … عليه كذا او اغنى عنه والامثلة الثلثة من قبيل الصنف الاول اي بناء
على ان زيدا فاعل جاء لا عطف على مستتر فيه وان عمرا مفعول لا عطف على مفعول مقدر وكذا الحال
في راكبا واما قوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام ففي ذكر الصنف الاول
واسعا تقدم المتبوع اي ان المتبوع في الصنف الاول مقدم وههنا مؤخر والمراد بلزوم
عدم النظير انه جدير بان لا يوجد له نظير وان وجد فله كقوله ثم اشتكيت لاشكاني وساكنه
قبر بسنجار او قرعا تهد ولا يخفى عليك ان كلا منها ابدل على امتناع تقديم التوابع في السعة
وذكر المحققون من النحاة ان تقديم المعطوف جائز بشروط ثلثة الضرورة وعدم التقدم على العامل
وكون العاطف احد الحروف الخمسة اي الواو والفاء وثم واو ولا وقد يقال جاز ان يعطف
رحمة الله على ضمير السلام المستتر في الظرف بلا فصل ولا تاكيد على سبيل الشذوذ قوله واما
نحو قوله عز وجل واياي فارهبون فلان المعطوف عليه اذا كان مقدرا متقدما على المعطوف

بقرينة توحدهما كان العطف سايغا شايعا لان المقدر كالملفوظ به وقوله فارهبون فى الحاعاكل

اياى لعنه ارهبوا ومغسره وانما انفصل ضمير المفعول لتقدمه على عامله لاجل التخصيص وعطف المغسر

على المفسر بالفاء لان المراد رهبة بعد رهبة وصح كونه مفسرا للمعطوف عليه باعتبار الاتحاد النوعى

وقد يقال المراد الفاء بينهما من حيث ان حق المفسر ان يذكر عقيب المفسر كالتفصيل بعد الاجمال فى نحو قوله

تعالى فتوبوا الى بارئكم فاقتلوا انفسكم على ما هو المشهور والواو فى واياى لعطف عامله اى ارهبوا

على قوله وانا وفوا بعهدى الذى تعرض له فى علم النحو هو الاضمار على شريطة التفسير فقد عد منه

الآية من قبيل هذا الاضمار واما نحو قوله تعالى او كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم فقد ذكر صحا ثم

اذا ما وقع آمنتم به مما دخل فيه همزة الاستفهام على الواو والفاء او ثم فقد قيل عطف على مقدر كما

اختاره وقيل عطف على ما قبله من الكلام الا انه ادخل الهمزة بين المعطوفين قصدا الى معنى التوبيخ

ونحوه فى المعطوف اما باعتبار اجتماعه مع المعطوف عليه او ترتبه عليه بلا مهلة او بمهلة قوله المستدعى

فعلا مدلولا على معناه يعنى ان حرف الاستفهام يستدعى فعلا مطلقا فلا بد لخصوصية معناه

المحصل من قرينة اخرى من سياق الكلام وانما جعل القراين نظرا الى تعدد المواد والذى اشار اليه بلفظ

نحو وفى قوله وهو اكفروا مسامحة لان الفعل الذى حذف مع فاعله هو كفروا لا اكفروا والذى عطف

على كفروا هو الفعل العامل فى كلما عاهدوا اعنى نبذه فريق منهم قوله وحصل لك ايضا عطف ...

حصل الاول قوله ليس واحد منها موضعا للعطف بالواو وانما قيده بالواو وان شاركه فى ذلك الفاء

وغيره لانه المقصود بالبحث فى هذا المقام ولان بعض الانواع الاربعة صالح للعطف باى او بل كقولك

اعجبنى زيد اى حسنه او بل حسنه وجاءنى اخوك اى زيد وجاءنى زيد بل حماره وارادوا بشرط العطف تقدم

المتبوع وبشرط صحة العطف بالواو المغايرة بين المعطوفين وانما لم يجعل المغايرة شرطا لصحة العطف

مطلقا احترازا عن العطف باى قوله انما هو ضمن النوع الثانى من بعض اتباع التابع الاول فى الاعراب

بتوسيط حرف قوله واما نحو قوله عز اسمه وما اهلكنا اشارة به الى جواب نقض يرد على ما ذكره من ان

الوصف ليس موضعا للعطف فان قوله لها كتاب جملة ظرفية او اسمية وقعت صفة لقرية مع وجود الواو

بينهما وتقرير الجواب ان تلك الجملة حال من قرية لا وصف لها وانما جاز الحال من النكرة بلا تقدم

لها عليها لانها بسبب وقوعها فى سياق النفى فى حكم الموصوفة اذ المعنى على قرية من القرى وحمل

قوله ولها كتاب معلوم على الوصف يجعل الواو لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف على ما فى الكشاف ليس

بشىء اذ لم يثبت فيما بعد المعنى واعتذر المصنف لصاحب الكشاف بان ما ذكره سهو منه ولا عيب للانسان

لانه

لانه ذو سهو يزول بادنى تنبيه والبشر لا يخلو عنه اى العيب فى الخطأ وهو ان يستقر الصوت المانع

للحق فلا يزول بسرعة وقد يقال بكون الكشاف حمل على الوصف نوع بسط وتفصيل فالحكم بكونه سهوا هو

ثم الظاهر ان قوله تعالى وثامنهم كلبهم صفة سبعة كما يشهد به اخواه اعنى ثلثة رابعهم كلبهم وخمسة سادسهم كلبهم

وايضا كل منها فى حكم الموصوف حيث يصح الحمل على الحال اتفاقا ولا شك ان معنى الجمع يناسب معنى اللصوق وباب

المجاز مفتوح فليحمل هذه الواو على تاكيد اللصوق الصفة بالموصوف فيكون هذا ايضا فرعا للعطف كما فى عطف

مع والى لنه والاعتراضية ويؤيده ما روى عن ابن عباس انه قال حين وقعت الواو انقطعت العدة اى

لم يبق بعدها عدة عاد يلتفت اليها وذلك لان المبالغة فى لحوق هذه بموصوفها يدل على انه من العدة الصواب

قوله ويستر ولها ما ذكرت وضوحا فى احد الفصل فانه ذكر هناك انه يجوز الحال من النكرة بلا تعدم اذا

كانت مع الواو ولعدم الالتباس بالصفة كقولك جاءنى رجل وعلى كتفه سيف فاذا كانت النكرة مستغرقة كما فى هذه

الآية كان ذلك ادخل فى الجواز قوله ثم اذا اتفقت ايضا شروع فى تمهيد الاصل الثانى الواو وكلمة او كما

فى حيز ما معطوفة على نظيرها فى تمهيد الاصل الاول قوله معرفة موضعه ومعرفة فائدته بدل اشتمال من الاصلين لان

الاصلين هما الموضع والفائدة لا معرفتهما الا ترى الى قوله العطف فى باب البلاغة يعتمد معرفة اصول ثلثة

الموضع الصالح له قوله فاذا عرفت شروع فى تمهيد الاصل الثالث الواو وانما اختار عرفت على اتقنت

وعلمت تفننا فى العبارة وتنبيها على ان ما يعدم اما متقرر فى علم النحو او معلوم مما ذكر فيه تامل واما وجه

القبول فى العطف بالواو اعنى الجهة الجامعة فانما يعرف فى علم المعانى لكن يتفصيلها واورد المثال من المعرفة

وان كان الكلام فى عطف الجمل اشعارا باشتراط الجهة الجامعة فى عطف المفردات ايضا وامثال الواو

محدث وثانيا محدثة نظرا الى تذكير كل ذلك وتانيث كلها وقد يقال كلاهما تاكيد والمبتدا هو المذكور

السابق فوجب التانيث بخلاف كل فى ذلك فانها مبتدا مذكر قوله واما توسيط الواو بين جمل لا محل لها اخذ بين

سبب البعد فيما بعد لتعاطيه قوله غير ممهد لك يريد ان تلك الاصول الثلثة غير ممهدة فى ابتنائها وذلك لان

فائدة العطف بالواو فى جمل لا محل لها غير ظاهرة ولهذا قيل ان الواو فيما بينها للتزيين اللفظ فقط وقال

بعضهم انه لتحسين الكلام وابتدائه وكذا موضعه المعلوم فى النحو انما يظهر فى المفردات بلا اشتباه وتظهر

ايضا فيما هو فى حكم المفردات من الجمل التى لها محل من الاعراب على طريقة المقايسة بادنى تامل دون الجمل

لا محل لها وسواء عدم كون الاصول ممهدة هو السبب او الاسباب ان دق مسلك هذا التوسيط قوله

وما قصر بها علمه اى ما قصر البلاغة على عرفان الفصل من الوصل قوله وان لحد ابتغ الهمز عطف على مزيد

غموض هذا الفن يجرى منه مجرى التفسير اى هو لغموضه كالعقبة العليا فلا تتجاوزها الا من خلف العقول

الاخرى التي هي كالعقاب السقلبي قوله اعلم انك اذا تاملت يرد تقريب البعيد عما لحقه في التقريب وقائل
قرب ضم مصدر تاملت قوله الب اي بحث لانه متعلق بتقريب على مع الطرفة وقوله بادونا نبيه متعلق به ايضا
على مع الاستغناء وقوله باذن الله متعلق بالحق قوله سواء اي دونا التنبيه ميزان الجملة منزلته ونزولها منزلة
العارية عن المعطوف عليها اشاره الى فوات شرط العطف سواء كان بالواو او بغيرها مع عدم متبوع للمعطوف
اما فوات حقيقيا كما اذا اريد قطع الجملة عما تقدمها او حكميا كما اذا اريد ابدالها من جملة اخرى سابقة عليها
ونزول الجملة الثانية من الاولى منزلة نفسها اشارة الى فوات المانع التي هي شرط العطف بالواو ولم يذكر الصفة
ههنا لان الموصوف ذات محكوم عليها بالصفة حقيقة وكذا لا يتصور في الجملة اصلا فالموضحة لما قبلها
بجعل بيانا لا وصفا وانما ذكر الصفة فيما تقدم لانه جعل البحث متنا ولا العطف المفردات كما يدل عليه تمثيله
للجهة الجامعة بعطف المفردات على ما اشرنا اليه وانتفاء الجهة الجامعة بين الجملتين اشارة الى فوات شرط
كون العطف بالواو مقبولا عند البلغاء فان قلت جعله لكمال الانقطاع متعلق بقوله لم يكن بينهما وبين ما قبلها
جهة جامعة فقد علل الشيء بنفسه اي الجهة الجامعة بكمال الانقطاع والامر بالعكس قلت بل هو متعلق بما بعد لا
قوله لم يكن ايضا موضعا لدخول الواو فان قلت كيف جعل ههنا وجه القبول لاحتياطه الموضع الصالح
الذي هو الوصل الاول مع انه عدم فيما سبق اصلا بانه قلت لما قيد الموضع الصالح هنا لكونه من حيث
الوضع لم يتناول وجه القبول لانه من حيث البلاغة واطلقه ههنا فتناوله واعتد في كونه اصلا ثانيا
على التفصيل السابق لان كمال الانقطاع قد يكون لاختلاف الجملتين خبرا وطلبا ولا تعرض لهما ههنا
اصلا لانا نقول لعله اراد بالجهة الجامعة ههنا الكلية التي تعم الجامع العقلي والوهمي والخيالي وغيرها فكان
قال ليس بينهما جامعة ولا شك ان الاتفاق في الخبرية والطلبية من المناسبات الجامعة فيساوي نفيها كمال
الانقطاع بنوعيها قوله اما تكون الى الجملة موضعا لدخول الواو اذا توسطت بين كمال الاتصال
وكمال الانقطاع معترضة للجملة الاولى وهذا انها قوله فيما سبق مما موضعه النوع الخامس علم انه لم يتعرض
للاصل الثاني اعني فائدة العطف اي في جمل لا محل لها من الاعراب لكونه اولى بالتعرض لعدم ظهوره فلو
فنقول فائدة العطف بالواو فيما لا محل له من الاعراب التشريك في الحصول بين مضموني الجملتين في التحقق بحسب
نفس الامر فان قيل احصا عنها وانما فائدتها في ذلك التحقق معلوم بدون الواو لدلالة الجملتين على تحقق مضمونيهما
في الواقع فيجتمعان في نفس الامر قطعا قلت مرته اعتبار انما هو بدلالته عليه ربما لم يكن مقصودا فبالعطف يتعين
القصد الى بيان الاجتماع ويتقوى العقلية بالوضعية وقد يفيد ايضا نفي الاضراب عن الجملة الاولى
الى الثانية قوله ولكل من هذه الانواع اي القطع والابدال وكمال الاتصال لكا يقال او التاكيد وكان

ال

وكمال الانقطاع والتوسط بينهما وقضية ورود ما لهذه الانواع والمستثنية طبق وترتيب راجح لما ورد
وهناك اشاره الى اقتضاء الاحوال ومن البلاغة حال من الدرجة وجوز تقديمها توسعا وفيه
نشاط للكلام قوله اما الحالة المقتضية للقطع بين اي لا الاحوال المقتضية للانواع المذكورة بيانا
على وجه كلي بل التمثيل في اكثر ما تم عقبها بامثلة كثيرة لكل واحد منها لتكون لك عونا على التامل في
هذه الاحوال ومقتضياتها لتستكشف لك غطاؤها وذلك لطف بذغموض هذه الفنون ودقته كما مر قوله
ان تشرك الثانية اي ان تجعل الثانية شريكا للكلام السابق في ذلك الحكم فالفهم مفعول ثان استشهادي المعنى
قدم على الاول لاتصاله بالفعل يقال اشركت زيدا عمرا اي جعلته شريكا لعمرو قوله فتقطع بالرفع
عطف على لا تريد ولا يجوز نصبه جوابا للنفي وكذلك ثم في قوله ثم ان في ثم للتراخي في الرتبة فان التفصيل
اعلى مرتبة في السامع من الاجمال قوله فاعل كان ضمير السامع الذي يفسره بوجود اي حال وقيل الكلام السابق
لان غير المشتمل على مانع اذا كان متاخرا عن السابق المشتمل عليه لم تقطع لان المتبادر هو العطف
على ليس فيه مانع بناء على كونه اقرب وعلى هذا فقوله وذلك اذا كان لا يوجد معناه ان لا يوجد هناك
كلام غير مشتمل على مانع لا قبل الكلام السابق ولا بعده قوله كالمورد وهو على صيغة اسم الفاعل
فان الكلام بسبب كونه منشأ للسؤال كانه يورده والتقييد بالفحوى زيادة توضيح قوله
فينزل ويطلب بالرفع اي فهو ينزل وجاز نصبهما عطفا على يكون ويقطع قوله فيقطع بالرفع ولا يجوز
نصبه اذ ليس تمام الحالة المقتضية للقطع بل هي مقتضاها اي فيقطع هذا الثاني عن الكلام السابق
لذلك اي لطلب وقوعه جوابا للسؤال المنزل منزلة الواقع قوله بالفحوى حال عن السؤال او تنزيل السؤال
مدلولا عليه بالفحوى فان قيل تنبيه السامع على موقع السؤال انما يكون مع القطع واما اغناؤه عن
السؤال وعدم سماع شيء منه وعدم انقطاع كلامه بكلامه فهي حاصلة على تقدير العطف ايضا فكيف تجعل
جهات مقتضية للقطع اجيب بان النكت المذكورة ههنا جهات مقتضية لتنزيل السؤال بالفحوى منزلة
الواقع والقصد الى جعل الثاني جوابا له لا الى ترك العطف فان قلت المحذور لازم ايضا فان تلك
المعاني اللطيفة حاصلة على تقدير عدم التنزيل ايضا على تقدير العطف قلت توضيحه ان ذكر الثاني عقيب الكلام
السابق سواء كان مقطوعا عنه او معطوفا عليه ترتب عليه تلك المعاني واذا عطف لم يكن هناك تنزيل
قلت الظاهر انه اذا لم ينزل السؤال منزلة الواقع لم يذكر الثاني وان سلم فلعل المراد ان ذلك التنزيل انما
لمجرد تنبيه السامع على موقع السؤال او لاغنائه عن ذلك التنبيه الى غير ذلك وانما في تقليل
اللفظ للمعنى لا للنسبة كما يرشد اليه قوله سواء تكثير المعنى بتقليل اللفظ بتقدير السؤال وترك

العطف فان تقدير السؤال اشارة الى تكثير المعنى وترك العطف اشارة الى تقليل اللفظ وقوله او غير
ذلك عطف على تكثير المعنى اى او للقصد الى غير ما ذكر وآراد وما ينخرط فى هذا السلك ما يذكر لاجله
السؤال منزلة السؤال الواقع وذلك كالاشعار بتنبيه السامع لموضع السؤال وادعاء ظهور السؤال
بحيث لا يحتاج عن ذكره والقصد الى بسط الكلام معه بذكر الجواب المتفرع على تنزيل السؤال منزلة الواقع
قوله ويسمى النوع الاول قطعا وكذا الثانى استئنافا فلم يرد ان نوعى الحالة المقتضية للقطع يسمى قطعا و
استئنافا كما يوهمه ظاهر عبارته بل اراد ان نوعى القطع الى صلتين فى تينك النوعين يسمى بالقطع
والاستئناف فتسمية النوع الاول من تسمية الخاص باسم العام من قبيل تحيين ليلاء الخ اضافة المشبه به الى
المشبه اى الانتظام مستعار للنجوم والحبل للنسب على الجد وقد حسنت ما تان الاستعارتان بناء على تشبيه
الطريق بالسلك والجد بالمركب قوله وانتعلت المحجة بالاظلام جعل الظلام كسته تستر به المحجة اى الطريق
الواضح وجهها وسوى الاغبرار معقول ثان لاورثت اى ما سوى الاغبرار وفيه مبالغة حيث جعل الملح
على السير باعث عليه ولقد احسن حيث عبر عن الحذف فى السير بلطم خدود المحجة بايدى الرواقص جمع راقصة وهى
الناقة التى لها نشاط فى السير كانها ترقص ونشر الظلام جناحه ومتع لهم رواقه عبارة عن شمول الظلام
للهواء وستره وجه الطريق الغاثم العصا كناية عن النزول وقوله فقيا بلهم عطف على ما استطاع افتراق
اى انكشف ذلك الغموش عنهم حتى يختبطهم اى سيرهم على غير بصيرة فتبينا مقالة الجملة الاسمية الى لف
للاتباع وسوط السهم والزبى بالزاء المعجمة جمع زبية وهى الرابية لا يعلوها الماء وتطلق
على حفرة تحفر فى مكان عال لاصطياد الاسد فاذا بلغ السيل الزبية كان غاية فى الاجحاف والطغيان
وقد روى بالراء المهملة جمع ربوة والطبى للفرس كالثدى للمرأة فاذا بلغها الحزام سقط الرجل
وذلك عند الهرب وعدم التمكن من شد الحزام وكلا المثلين يضرب لتفاقم الشر وبلوغه النهاية وقيل
الاول اغ ترك الكساء وفيه حالا من المستتر فى الطرف اعنى فى حنادس الظلام وكذا حال ايضا من المستتر معها
لانه بتقدير رفعه متاع خبر للمبتدا الخ يعنى قوله مظلم بهيم اى خالص لا يخالطه شىء من النور يقال فرس
بهيم اى لا يخالط لونه ما يخالفه قوله فلم يتمالكوا اى لم يتماسكوا ولم يقدروا على منع انفسهم من ان اقبل
عليه كل منهم حال كونه ناطقا بثنائه وما وجا ثناءه بالشكر وهو النور وثناءه بالمدح وهو الدفعة
اى واذا اشتبهت شبهة عطف على قوله تحدمه قوله فاشتبهه اى فاشتبهه والعدول لتصوير الحال
الماضية والابريز الذهب الخالص قوله والنقاوة عطف على لشبهات اى لبس النقاوة وقيل
ذكر يتلو عليك سورة غيرها تلوناها او يجلو لديك صورة غيرها جلوناها وانما عطف بالواو لان الاستفهام

١٣ نقل الطلب مع الخبر او عكسه فان المقام اذا اشتمل عليهما من الجملتين كان ان يرجع لزوال ذلك الاختلاف فانى
لم يغن ان تفصيل بادنى الحالة المقتضية للتوسط لان المذكور هنا كان يكون المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف
فالقيد المعتبر هنا يعرف مما ذكرنا كقوله وان تتفقا خبرا فان لم يكن بينهما ما يجمعهما اقتصر على الخبر ولم يتعلق
او طلبا لان الكلام فى القانون الاول اى العطف الظاهر فهذا المقام ان يقال وان لا يكون بينهما ما يجمعهما
عطفا اى ان تختلف خبرا وطلبا الخ انه عليه لانهما فى الكتاب تنبيها على ان عدم الجامع انما يعد سببا للانقطاع اذا
كان بين الجملتين فى الخبرية وذلك لان الاختلاف فيهما خبرا وطلبا سبب مستقل لكمال الانقطاع بحسب اقتضاء عدم
الجامع لم يعتد به ولا تنافى ان اجتمع هنا كلا الانقطاع سببا جاز ان يعتبر مجموعهما او احدهما فلذلك جعل الاختلاف فى
سببا على الاطلاق مع قيد عدم الجامع بتقدير الانقطاع على الوجه فى حل تركيبه ان يقدر بعد فاء الجزاء مبتدا حتى يكون
الجزاء جملة ثم يجعل الشرطية باسرها معطوفة على الاسمية الواقعة بعد فاء جواب اما فيصير المعنى او ان تتفقا خبرا
فهى ان لا يكون الخ شطط اللفظ من رعاية تلك الفائدة قوله عند المفكرة جمعا من جهة العقل العقل قوة للنفس
الناطقة بها تدرك المفهومات الكلية والخيال قوة لها هى خزانة لصور المحسوسات والوهم قوة تدرك بها معانى جزئية
منتزعة عن المحسوسات والمفكرة قوة تتصرف فى الصور والمعانى مدركا تاما تركيبا وتفصيلا وقد تسمى من ارادوا بالجامع
العقلى ما يدرك بالعقل من الكليات وبالجامع الوهمى ما يدرك بالوهم من المعانى الجزئية وبالجامع الخيالى ما يكون
صورة مرتسمة فى الخيال فلما ... لا يجعل كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف سواء كانت كلية او جزئية جامعا
عقليا وجعل كل واحد من شبه التماثل والتضاد وايضا على الاطلاق جامعا وهميا وجعل تقارن الصور فى
الخيال جامعا خياليا وليس تقارن الصور صورة مرتسمة فى الخيال كما لا يخفى بل اراد بالجامع العقلى امرا بسببه
يقتضى العقل اجتماع الجملتين عند المفكرة وبالوهمى امرا بسببه يقتضى الوهم ذلك وبالخيالى امرا بسببه يقتضى الخيال
ذلك ثم ان العقل لما كان يدرس الاشياء الملتبسة وينسب اليها الامور الصحيحة المطابقة للواقع وكان كل من
الاتحاد والتماثل والتضايف سببا فى نفسه للاجتماع نسب الجمع الى العقل ولما كان الوهم مما يشتبه عليه الامر
بما يناسبه وكان شبه التماثل والتضاد وشبهه مناسبة لتلك الاسباب المقتضية فى نفسها للاجتماع نسب الجمع بها الى الوهم
ولما كان الخيال محلا لتقارن صور المحسوسات التى تنتزع منها صور الموهومات والمعقولات نسب الجمع بسبب التقارن
الصور كلها كانت او جزئية محسوسة او موهومة الى الخيال والضابط فى الجامع ان الجمع اما بسبب التقارن فى خزانة
الصور او لا فالاول هو الخيالى والثانى اما ان يكون بواسطة امر يناسب الجمع ويقتضيه بحسب نفس الامر
فهو العقلى او لا فهو الوهمى قوله اتحاد فى تصور اى متصور كما يشهد له قوله مثل الاتحاد فى المخبر عنه او الخبر
او فى قيد من قيودهما نحو كالظرف والحال والمفعول والصفة وغيرها فان قلت المتبادر من كلامه ان الاتحاد

في واحد من المعرفة او بما او قيد من قيود وبها كاف للجمع بين الجملتين وفيه ما وضح لامتناع ان يقال يهزم الامير الجند يوم الجمعة
وخاط زيد ثوبا فيه قلت لا نم ذلك الامتناع مطلقا فانه اذا قصد بيان الامور الواقعة يوم الجمعة جاز العطف
لان المقصود لا يحصل بدون القيد واذا قصد بيان نوع من تلك الامور في الواقع وجعل يوم الجمعة قيدا تابعا لم يجز العطف
لا لانه ليس جامع بل لانه جامع غير ملتفت اليه كما صرح به في شرح ضيق عطن ما يجيء قوله او تماثل عطف على اتحاد ومثال التماثل
من تلك الثلاثة قوله فان العقل تعليل لكون التماثل جامعا عقليا سيما اجتماع الجملتين عند المفكرة وانما قال عن التشخص
في الخارج احترازا عن التشخص في الذهن فانه لا يرتفع واذا رفع العقل التشخص الخارجي عن المثلين بقيت الماهية الكلية
الواحدة فقد رجع التماثل الى الاتحاد قوله او تضايف التضايف للاجتماع خاص فان المتضايفين يعقلان معا سواء كانا
حقيقيين كالعلية والمعلولية والسببية والمسببية او المشهورين كالعلة والمعلول الشاملين للمعقولات والمحسوسات
والسبب يرادف العلة والمسبب المعلول وقد يخص العلة بالمؤثر والسبب بالغاية او بما يفضي الى الشيء في الجملة والسفل
والعلو مختص بالمحسوسات فلذلك عطفهما باو والاقل والاكثر يوصف بهما الكميات وما يتعلق بها من المعقولات
والمحسوسات قوله فالعقل تعليل تنبيهي لكون التضايف جامعا عقليا اي العقل يأبى ان لا يجمع المتضايفين في
الذهن قوله ان العقل سلطان مطاع مصراع من مخترعاته واف بما هو مقصوده وقد تعالى انما هو حري ان يجعل للسبب
والاولى كسب الخيال اي نعم بقولنا وان خلافه لا يستطاع قوله والوهمي هو ان يكون بين تصوريهما اي بين متصوريهما
الجملتين شبه تماثل وانما جمع التصور نظرا الى تعدد المواد ولان الجامع الوهمي يجب ان يكون باعتبار كل
واحد من متصوريهما بل هو حال الجامع العقلي وقد نبه على ذلك بقوله يجب ان يكون المخبر عنه في احدهما لون بياض
وفي الثانية لون صفرة قوله فان الوهم يحتال في ان يبرزهما في معرض المثلين كان الوهم يدعي ان الصفرة بياض نزر
فيه شيء يسير لا يخرجه عن حقيقته وكم للوهم من حيل ترويج هذا ايضا مصراع نزر وكان وقد يلحق به فان الوهم شيطان
رجيم قوله والا اي وان لم تصدق في ان الوهم يبرزهما في معرض المثلين فما له نم وخذ بقوله يعرف صدق
فان الوهم هو الذي حسن الجمع بين هذه الثلاثة لكن بينها الامور المتماثلة بسبب الاشتراك في ان الشرق الدنيا
بهجتها اي بهاء نضارة وبها اشراق حسيا بالشمس والقمر ومعنويا بان الحق اقام عليها انوار العدل
والاحسان وهو الذي حسن ايضا الجمع بين الملك والشتاء وصغار النمل لاشتراكها في عموم النوع منهم والانتفاع
عنهم مع كونها متباعدة متباينة غاية التباين قوله فلا عطف على عليك قوله سواه اي سوى الوهم ظرف متعلق
بحسن لفظا قدم عليه اهتماما وهو في المعنى استثناء مفرغ لكن لا استثناء الى اخرجها بالذي حسن وانما قال او
بقوله اشعارا بان كل واحد مستقل في العلية واف بما هو مقصوده اي ظهور صدق في احتيال الوهم قوله قد عرفت
حال المثلين قوله يحتال في ان يبرزهما في معرض المثلين اي قد عرفت حال المثلين في شأن الجمع بالرجوع
الى

الى الاتحاد بواسطة تجريدهما عن التشخص فاذا حقق احتيال الوهم ظهر لك ان شبه التماثل جامع وهمي قوله او تضاد
عطف على شبه تماثل والمتضادان امران وجوديان لا يكون تعقل احدهما بالقياس الى الآخر ويتعاقبان على موضوع
واحد بينهما غاية الخلاف فصله كالسواد والبياض اي كتضاد السواد والبياض مثل اولا بالمحسوسات بالابصار
الحواس الخمس الظاهرة ثم اعاد الكاف ومثل بخمسة اخرى من الافعال البدنية واللبس والغلبة وقد يمثل التحرك
والسكون من الانفعالات والقيام والقعود من الاوضاع والذهاب والمجيء من الحركات المختلفة بالاضافة
فان حركة واحدة مجيء وذهاب بحسب التخصيص والايمان والكفر اي اذعان الحق وجحوده من الاعراض النفسية
المختصة بالقلب وانما جعل بعض الاقوال والافعال ايمانا وكفرا للانباء عنه واما الاقرار والانكار فقد
نسبا تارة الى اللسان واخرى الى الجنان ثم اعاد الكاف ثانيا ومثل بالموصوفات بالمتضادات فانها في حكمها
ونبه بايرادها ليست مأخوذين من اصل الامثلة الشائعة للمتضادين واخرها عنها قوله كالمتصفات بذلك اي بما ذكر
الجمع ولا يخفى ان بين السماء والارض شبه تضاد لاتصافهما بوصفين متضادين خارجين عنهما لان مرجعهما
اي غاية الارتفاع وغاية الانحطاط وانهما ليسا كالاسود والابيض لان الوصفين المتضادين في اختلاف
مفهومي الاسود والابيض خارجان عن مفهومي السماء والارض وكذلك السهل والجبل ليسا متضادين وصفاهما
متضادان خارجان عنهما اي الملاسة والخشونة والاول والآخر فانهما وان اتصفا بوصفين متنافيين كالاسود
والابيض الا انه ليس بين وصفي الاولية والآخرية غاية الخلاف فلذلك جعل ما بينهما شبه تضاد قوله فان
الوهم ينزل المتضادين تعليل لكون التضاد وشبهه من الجامع الوهمي قوله منزلة المتضايفين وذلك لاشتراكهما
في الضدية التي هي من الاضافات اللازمة لهما لزوما بينا ولذلك اي لتنزيل الوهم المتضادين وما يشبههما منزلة
المتضايفين تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من سائر المغايرات الا ترى ان السواد اقرب خطورا
مع البياض من الحلاوة وكذا الحال بين الاسود والابيض وبين السماء والارض ونظائرهما وذكر لان الوهم
دائما في الاحتيال قوله فان قلت لو كان شبه التماثل والتضاد وشبهه من امور كلية لم يكن مدركة للوهم فكيف يتصور
فيه الاحتيال والجمع بسببه قلت الادراك في الحقيقة انما هو للنفس سواء كان المدرك كليا او جزئيا الا ان لها
آلات تستعملها في ادراكاتها فالوهم آلة بالذات في ادراك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات والنفس
تستعمله او تستعين في ادراك سائر الحواس ايضا ومن ثمة قيل الوهم سلطان القوى الحسية بل ربما تستعمله
في المعقولات المنتزعة عن المحسوسات بل في المعقولات الصرفة ولذلك يخطئ فيها ويحكم عليها باحكام المحسوسات فالجامع
الوهمي اقتضى القوة العاقلة الجمع لاجله باستعمال الوهم واحتياله فكان الوهم آلة في هذا الاقتضاء
فنسب الجمع اليه كما ينسب القطع الى السكين قوله والخيالي هو ان يكون بين تصوريهما اي متصوريهما

الجملة ومتصورات تلك الجملة تقارن في الخيال اي في القوة التي هي خزانة للصور محسوسة كانت او موهومة
او معقولة فان الجامع الخيالي ليس يعتبر فيه علاقة مقتضية في نفسها للاجتماع او شبيهة بها كما في الجامع
العقلي والوهمي بل مجرد تقارن بين المتصورات في الخيال اسبابه على العطف لكن اسباب مختلفة مؤدية لذلك التقارن
كانه قيل للتصورات تقارنات مختلفة لان جميع ما ثبت في الخيال مما يصل اليه من الخارج بطرق الحواس يكون
ثبوتها وتقارنها فيه بحسب التأدي اليه والتكرر ولابد لها اسباب مختلفة لذلك التأدي والتكرر فاذا تادى اليه
صور متعددة معا وتكررت تادياتها اليه كذلك تقارنت فيه واذا تادى اليه صورة واحدة مرارا متكثرة صارت
واضحة عنده وذلك اي ولان الثبوت في الخيال بحسب التأدي والتكرر وان لم تكن اسباب المؤدية المتكررة متحاذية
واحدة في طريقة معينة فيما بين معشر البشر اختلف الحال في ثبوت الصورة في الخيال ترتبا اي اجتماعا على كيفية مخصوصة
ووضوحا فكم من صور تترتب متعانقة في الخيال لا نعلق الاسباب في جمعه وتلك الصور بعينها لا يرى بعضها بعضا
في خيال آخر وهذا اشارة الى اختلاف الصور ترتبا في الخيال ان ثبت وكم من صورة لا تكاد تظهر في خيال وهي في غيره
في خيال آخر كنار على علم اي جبل مرتفع وهذا اشارة الى اختلاف الصور وضوحا وشهرة بحسب الخيالات
قوله وان احببت ان تستوضح اي تبصر في وضوح ما يلوح به اليك اي يشير الله تعالى الى ملقي اليك من تفاوت الصور في
تقارنها ووضوحا فتحقق جواب الشرط من تحقق الخبر لنشئة النظر من جانب الخبر ركل اي لاجل امتحانك وتكون
امر من تلقاه اذا استقبله وبدل من صدق وجه بلا اجب الفا والمعنى تلقى كاتبا يتعهد لكل الابر يكا قوله
متعهد وانك ممتحنا بعدة فالقول بان الكاتب هو المتعهد وعاضت بلق كاتبا اي خذ كلامه بتعهد لكن قوم العقلة
بين النجار وتسمى بالفارسية سكنه فقوله آخر واحد اي وتلق آخر واحد والمراد الكتبة لا خصوصيا اثنين وهذا حج
الرفعال مما يلابسون اي تعهدها بالاسوق هولاء المذكورون ان رباضة عامخصوصة بمنزلة العرف الخاص ثم استقل
الى ذكر اهل العرف العام فقال وانا كان من اصحاب العرف العام تقارع فيهم ورسمهم كذا اي ما تتعارفونه وتتعودونه
فانا نقض على انه خبر كان وفاعله مستتر راجع الى المذكور معنى اي تعدله وقوله فتلقنه جواب انا وقد تعار
منصوب بمضمر يفسره هذا الظاهر اي وان وجد تلق فتلقه على طريقة وابا اي فارسيرق قوله فانهم متعلق تلق والضمير
للمذكورين من الكاتب والنجار وغيرهما وجميعا حال واللام في لمصادفتهم متعلق باستبدعون العدال ان يعدونه
بديعا خارجا عن الف نوع عدالامور واذا اغبرت العدالا خلاف ما ثبت في خيال اصحاب الصنائع الخاصة او
العرف العام استبدعوه وانكروه انكارا تاما فقوله من شبهه كما فاعل فعل يفسره ما بعده اي من تلقو.
او لتكون المقصود بيان تفاوت الصورة الوضوح بعد استيصال تفاوتها في التقارن فيما تقدم ويكون من
جلوة العروس وفيما حكاه ان شبهها اي كان في جملة الامور المكنية وحكاية جملة اشتباه قوله ينسلك طرد ولو تركب الحد

من قبيل

راجع الى معنى الشيء وكله او تقيد عموم الحيز كقوله به آنما او كعورا اي لا يتلوث منهما سوى ما
ذكرنا من اختلاف الصور وانما للتنبيه على ان كلا منهما كاف فيما هو اصل المقصود وان اختلاف
وانت تعلم ان التفاوت في الايراد على الوجه الذي ذكره بدل على اختلاف الصورة في الخيال تقارنا
ووضوحا ايضا قوله فيما حكيه متعلق بالايراد ومن في يلحظ حال من الاذكيا وقوله احسن الكلام
بتقدير القول اي قائلا على انه حال من الجوهري وكذا الى آخره اخواته وقوله العكرة هو النقي الكتاب
ونظم الفطنة هو ترتيب الالفاظ لتنسيق المعاني والتفصيل هو ان يجعل بين كل لؤلؤتين خرزة
للتحسين والترصيص تشبيه المعاني اللطيفة باللآلي المفصلة في الحسن والبهاء والسمط هو الخيط ما دام
فيه الخرز والزايف الفاسد المردود من الدراهم والبهرج هو الردي الباطل من الشيء وهو معرب
نبهره وهم نبهرج كذا في الصحاح وهو الموافق للنسخ المصححة من الكتاب وقد يقال النبهرج اقرب الى المعرب
يقال احميت اذا جعلته حاميا اي حارا والكير منفخ الحدادين من زق او جلد غليظ واما الكور
بالواو فهو المبني من الطين الذي فيه النار سبكته اي اذبته وخبث الحديد والذهب ما نفي عنهما
من الغش وكون الكلام مركبا في معنى وجيز انه ركب لذلك على قياس قولك هذا الكلام مدح المدح كما في
والوجيز صفة اللفظ، صفة المعنى تبعا والغث بكون الهاء وقد يفتح كنهر ونهر والاغثام مصدر اغثمته
اي جعلته ساكتا والمعنى اخرجت الكلام من عيب وجز انه غير مفيد لمعناه بمنزلة الساكت في الغطيس
بوزن الفسيق هو المطرقة العظيمة وانحص بان قطب الافهام قريب من ملء الملام والمراجل جمع
مرجل وهو القدر من نحاس والادنان جمع دن والراووق المصفاة وتمشى عذوبة الكلام في
المفاصل ورقته في الافكار وجدته في العقل بان حسن نظمه ولطافة معناه وجودة مغزاه في نفس
السامع بانه انشاء ما لفظه وباطنه والرقم النقش والرسم الاثر استعجم الامر اشكل واستغلق
واللكنة عجمة في اللسان والرمص بفتح الميم الوسخ الجامد في موق العين فان كان سائلا فهو غمص
والبرود ما يبرد به الشيء وبرود العين من الاكحال جعل الكلام البليغ لمن اعتراه نسيه كالكحل لمن
به رمد قوله وسلوك اوجار معطوف على ما سبق على التشبيهات قوله قائلا لا تقرب بالقول المقدر
فيما تقدم وما ناخ يقال ند البعير اي نفر وشذ اي نفرد عن الجمهور قوله اضيق من محجر العين سيما
التي فيها الاثنان وقعت نكرات وان بدونها وقعت معارف قوله لعل الترتيب لكل الاثنين جميع ما
وجدت فيه او في بعضها عن قضية الوحدة والافراد فلاشك السر العربية الجنسية وتركه في الكل
رعاية للموافقة قوله ولصاحب علم المعاني فضل احتياج في هذا الفن اي الفن الدائر الى التنبيه والسقط

لا نواع منه الجامع الذي يجمع بين الجملتين عند المتكلم لاسيما النوع الخيالي منه وذلك لان مسائل الفن التي
وهي مباحث الفصل والوصل مبنية على الجامع فلا بد من الاعتناء بمعرفته ولما كان النوعان الاولان من
الجامع اعنى العقلي والوهمي مندرجان تحت الضبط بحكم العقل والوهم دون النوع الخيالي اذ لا ضابط
له بل مبناه على الرسوم والعادات المختلفة وجب زيد الاعتناء بشأن النوع الخيالي فقوله فمن اسباب معاقل
فمن الاسباب اسباب تجمع بين صومعة وهي موضع العبادة وقنديل وقرآن من الاسباب اسباب تجمع بين سكره وهي
موضع الفسق وكاكين الخمارين وابريق اذ لا يتعلق الاسد بالنوعين من الاسباب بتظهر بينهما تكلف
في شان الجمع بين الصور في خزانة الخيال تباينا بعيدا واذا كان الامر على ما ذكر من تباين الاسباب واختلافها
بما بين الامم والاشخاص بقولها او لم يعرف صاحب علم المعاني النوع الخيالي حقه من التيقظ بتعال وقاحة اي
اعطاه اياه وافيا تاما وانه اي والحال ان صاحب علم المعاني من اهل الدراية حضرت انه لتستحي كلام رب
العزة اي كيف من استحلية وهو مفعول الفعل والنعاعل اذا المعنى لا يستحليه اذ لم يعرف الخيالي حقه
قوله اسن الوبه متعلق بكلام وكذا حين متعلق به والمسترة يبقر وناسق الله سبحانه او للكلام على الاسناد
المجازي وانما جمع الدلالة لان كل واحد من الامور ودليل على الصانع الحكيم وذلك النسق بعث على المصدر
وافلا ينظرون اما بدل منه بتقدير مضاف اي نسق افلا ينظرون واما مفعول تعالى نسقت الكلام
اي عطفت بعضه على بعض واللام في لبعد متعلق بالنفي المستفاد من لم يستحل اي لا يستحليه لبعد البعير عن
خياله لكونه من اهل المدر في مقام النظر اي التفكر في معرفة الصانع وصفات كماله بالنظر الى مصنوعاته وكلمة اللام الجمع
في الرتبة فان بعد البعير في خياله عن السماء اكثر واقوى من بعد البعير عن خياله وذلك المقام قوله وذلك اي تيقظه
او توفيه حقه بتيقظه يحصل اذا نظر كان اجل مرمى غرضهم اي معظم ما يعود اليه غرضهم نزول المطر بحيته اي بحكمه
وينزل به تجبره اي بذلطه جارنا وحفظنا بان الجار من ان يظلمه ظالم واجاره الله من العذاب منعه اي
منعنى على طالبيا لاستحكامه بعد الطرف اي هو مشرف عال بحيث يكل طرف الناظر اليه استشهد بالبيت
عال حصونهم الجبال فمن لاصحاب مواشي بذلك اي ومن يتكفل لهم بطول المكث في منزل من عزم الامور
اي من معزومات الامور وواجباتها فعند نظره اي المدري في هذا النظر المذكور وعند طرف مما يدل عليه
ابري هو مبني للمفعول على صيغة الغيبة مسند لاضمار المدري والمعنى اقيظن الحضري عند نظره هذا ان البدوي
اذا اخذ يتبع او المراد انكار الظن قوله منك اي في خزانة الصور وضمير لها للصورة الابل واللام
متعلق بمقارنة او تعوم اي البدوي من عوم الشيء اذا احتاج اليه ولم تعد عليه ضميمة بعد لصورها
الابل في السماء اولا تنقص اي الامر ومن نصب الشيء رفعه تلبلا اي عنها بعد من اي صور الابل والسماء
والجبال

والجبال قوله لا اي لا يرى الحضري البدوي كذلك لم تاخذ اي لم تجمع ولم ياخذ بعضها بعضا اولئك
ذلك الوجه اي على الترتيب المخصوص المذكور فيما بين تلك الصور نظمن النسق اي عطف الظروف الثلاثة على
السماء وما بعدها على ما قبلها وعطف الى هو الى المثبت اي كيف رفعت على ما بعدها لانها
كلها من الجامع من جمل لا محل لها من الاعراب فلا يصح التمثيل بالاية لانا نقول قد مران عطف المفرد
تعتبر فيه الجامع ايضا كما في عطف الجمل مطلقا فالتمثيل بالاية تذكير لذلك قوله واما الحالة المقتضية
للتوسط اي بيان التوسط عن بيان كمال الاتصال والانقطاع لتوقف تعقله عليهما وذكر اولا
صورة اختلاف الجملتين خبرا وطلبا لان لها مباحث فيها دقة وغموض بخلاف ما اذا اتفقتا
خبرا ولم يتعرض لصورة اتفاقهما لانه خروج عن قانون الخبر بالكلية واما تضمين الخبر معنى الطلب في
صورة الاختلاف فليس يقتضي ذلك الخروج وانما وسط الشرط في قوله ان الجملتين بين المبتدا
والخبر لان ازالة الاختلاف يقتضي سابقة الاختلاف وقدم ذكر تضمين الخبر معنى الطلب على عكس الذي
اوضح لانه تنويه لما فيه تقديم الخبر على الطلب في قوله خبرا او طلبا اولان مباحثه اكثر واوضح
وارادة تضمين احدهما معنى الاخر ما يعم تسمي ان احدهما في معنى الاخر وانسياقه لا بعد ان الاخر وقوله
منه كما يروى مخففا ومشددا وهو عطف على مسلما وانما قال مع جهة جامعة بصيغة الجمع نظرا الى
المنكرة للجملتين المختلفتين خبرا وطلبا لا لان الجهة الجامعة يجب اعتبارها في جميع منصوراتها
فانه غير واجب كما انه نادى وكلمة من في مما ثبت تبعيضية لا بيانية لمكان تنكير جهة ولكنه ان ما يكون
منها في نسبي كمال الانقطاع ولا بد في ابان التوسط من نفي اسباب كمال الاتصال ايضا كما اعتمد
في ذلك على ما سبق ذلم يكن في نفي اسبابا كمال الاتصال بحيث كلا في ازالة الاختلاف بالتضمين في مباحث
قوله على نحو متعلق بقوله مسلما ومشتركا معا اي مشتملا او مشتركا كائنين على نحو اشتمال المقام وشركه
في قوله عز وعلا واذ لا يخفى تعليل لاشتمال المقام في هذه الاية على ما ذكر من لاخلاف اي ظاهره ان
لا تعبدون بمعنى لا تعبدوا لان مقام اخذ الميثاق يقتضي الامر والنهي فلذلك عطف عليه قولوا
والمعنى على تقدير القول اي اذا واخذنا ميثاق بني اسرائيل قائلين لا تعبدوا وقولوا او قيل اخذ
الميثاق في قوة القسم ولا تعبدوا جواب له فلا حاجة الى تقدير القول وقد يحمل لا تعبدون
مقدرا بان المصدرية بدلا من الميثاق فلما حذفت ان عاد الفعل الى الرفع وعلى هذا فقوله
قولوا امرا واقعا صلة لان وقوله وبالوالدين احسانا اما بتقدير وتحسنون نظرا الى
السابق او بتقدير واحسنوا نظرا الى اللاحق قوله ان المقام مشتمل على تضمين ان اصحاب الجنة

معنى الطلب بيانه ان قوله ان اصحاب الجنة نص في معنى فليمتازوا اي هو دال عليه بتقديره لا انه خبر مستعمل في معنى
الطلب كما في قوله لا تعبدون في معنى لا تعبدوا او بيان بتضمينه اياه ان قوله فاليوم لا تظلم نفس شيئا كلام
مقول في وقت الحشر بدلالة عطفه بالفاء على قوله ان كانت الا صيحة واحدة الآية فيكون متاخرا عن وقوع
الصيحة واحضار الخلق لانه عطفه بالفاء بدل على ان مضمونه اعني نفي الظلم واقع في ذلك اليوم متاخر
عن الاحضار لا على ان الاخبار به متاخر عنه ليكون كلاما وقت الحشر لجواز ان يكون الاخبار به قبل ذلك
الوقت لانا نقول لفظ اليوم اذا اطلق يكون معرفا يتبادر منه الزمان الحاضر فيجب ان
يكون المعنى فيقال لهم اليوم لا تظلم نفس فهو كلام متعلق بحال عموم الخلق من السعداء والاشقياء لوقوع النكرة
في سياق النفي يعني ان يوم الحشر نفي حقهم على طريقة الغيبة فيكون الخطاب الوارد بعده على سبيل الالتفات على انه
لاهل المحشر لكون النفي تاما وتعبيرا عن معنى واحد بطريقين ولا شك ان قوله ان اصحاب الجنة الى قوله ايها
المجرمون تفصيل لهذا الخطاب العام الدال على الجزاء اجمالا ولذلك لم يعطف عليه فيكون قوله ان اصحاب الجنة
متعلقا بهذا الخطاب ويكون التقدير ان اصحاب الجنة منكم يا اهل المحشر ثم انه قد جاء في التفسير ان هذا الكلام
اي ان اصحاب الجنة يقال لاهل المحشر حين يسار باهل الجنة الى الجنة لا حال كونهم مستقرين في الجنة فيكون في
قوله في شغل فاكهون من قبيل تنزيل ما سيكون منزلة الكائن مبالغة في التحقق فعند تحرير معنى الآية
ان اصحاب الجنة منكم يا اهل المحشر يؤول حالهم الى اسعد حال وهذا الخبر في ذلك الحين يفهم منه طلب القصد
الى طلب الامتياز ويحتمل المقام على معنى فليمتازوا عنكم الى الجنة فهذا الطلب المقدر بدلالته في ذلك الحين
عطف عليه قوله وامتازوا اليوم فان قيل اذا كان قوله ان اصحاب الجنة مقولا حين سار بهم الى الجنة انه
تفصيل لقوله ولا تجزون المعطوف على قوله فاليوم لا تظلم نفس لزم ان يكون فاليوم ايضا مقولا في
ذلك الحين الذي هو بعد الحساب ضرورة ان التفصيل مع الاجمال والمعطوف مع المعطوف عليه وهو باطل لان
الفاء يقتضي ترتبه بلا مهلة على الاحضار الذي هو قبل الحساب اجيب بان المعطوف بالواو اعني ولا تجزون
لا يجب ان يكون مقارنا للمعطوف عليه في الزمان لا يقال فليمتازوا مسبب عن قوله ان اصحاب الجنة فكيف
يعطف عليه امتازوا مع انه لا يصح تسببه عنه لانا نقول يصح تسببه عنه لدلالته بالمفهوم على ان اصحاب
النار ليسوا كذلك فان قيل لا حاجة الى تقدير منكم وتكلف التطويل في بيانه بل جاء في التفسير على ما نقله من ان
هذا الكلام يقال لهم حين يسار بهم والمقصود فقط لا بد من تقديره في الامر بالامتياز على الوجه الذي
ذكره اعني فليمتازوا عنكم بل نقول الملاحظة الخطاب الذين نسب اليهم الجزاء بطريق الخطاب مجملا مدخل في طلب
الامتياز كما يلوح بانتقال العائد وفي هذا تقرير كلامه على الاوجه الاتم الابلغ ولا يخفى عليك ما فيه من التعسف

فالوجه

فالوجه في الآية ان يجعل من عطف القصة على القصة وهذا عطف لم يذكره السكاكي ولم ينبه له الجامدون
على ما صرح به في كتابه من عطف المفرد وعطف الجمل وقد ذكره العلامة في الكشاف حيث قال وقصة المتقين
عن آخرها معطوفة على قصة الذين كفروا كما تعطف الجملة على الجملة وقال في موضع آخر ليس الذي اعتمد بالعطف
هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه انما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي
معطوفة على وصف عقاب الكافرين يعني انه ليس من عطف الجملة على الجملة ليطلب بينهما مناسبة الثانية بالاولى
بل من عطف جمل مسوقة لغرض على جمل اخرى مسوقة لغرض آخر فالمقصود بالعطف هو المجموع ويشترط المناسبة
من مجموعي القصتين فكلما كان المناسبة بينهما اقوى كان العطف احسن ولا يشترط المناسبة بين جمل القصتين
وقد دفعه بعضهم بانه نظير ما يقال في عطف المفرد في مثل قوله تعالى هو الاول والآخر والظاهر والباطن
من ان الواو الثانية لعطف مجموع الصفتين الاخيرتين المتقابلتين على مجموع الاوليين لا لعطف الباطن لانك لو عطفت
الظاهر وحده على واحد من الاوليين لم يكن هناك تناسب فكما صح في المفردات ذلك صح في ان يكون الواو لعطف قصة
اي مجموع جمل على قصة اي مجموع مثلها بل هذا اولى بالجواز او يقال فلعلك تقول ان عطف القصة على القصة على كرمنك
فانه يحكى عن كلمات بارده في مواضع شتى وقد يقال وامتازوا اطلب في معنى الخبر بدليل وقوعه في سياق
تفصيل الخبر كانه قيل وانتم ايها المجرمون ممتازون منفردون عن المخلصين الى عذاب الجهنم ودركات
السعير لكنه عدل الى صيغة الامر لما فيه من المبالغة واعلم ان قوله ان الخطاب الوارد وقوله ان قوله
ان اصحاب الجنة وقوله وان التقدير كلاهما بفتح الهمزة معطوفة على قوله ان الذي قبله قوله واما كونه اي كون
المقام مشتركا بين المعطوف والمعطوف عليه في الذي يكون فيه اي يصدق من الاثنين جهة جامعة عند المعرفة
فظاهر اما الاولى ففيها الاتحاد بين المعطوفين في المسند اليه والتماثل في المسند بين اعني ترك العبادة
لغير الله وقولهم للناس حسنا واما الثانية فقد اخذ المثالين واما الثالث ففيها الاتحاد في المسند مع
الامتياز وشبه التضاد بين المسند اليهما اعني اصحاب الجنة والمجرمين الذين هم اصحاب النار والاتحاد
في هذا الظرف الذي هو اليوم قوله نحو قوله تعالى فلما جاءها هو بالجر عطفا على قوله عز وعلا واذ اخذنا هذا
شروع في تضمين الطلب معنى الخبر على عكس ما تقدم فلذلك اعاد لفظ نحو ومعنى بورك من في النار ومن حولها
بورك من في مكان النار ومن حول مكانها ومكانها البقعة التي حصلت فيها اعني البقعة المباركة المذكورة
في قوله تعالى نودي من شاطئ الوادي الايمن في البقعة المباركة قيل المراد بالمبارك فيها هو موسى عليه السلام لانه
كان في مكان النار والملائكة الحاضرون حول ذلك المكان والظاهر انه عام في كل من كان في تلك البقعة
وفي ذلك الوادي وحواليها من ارض الشام فان الله جعلها موسومة بالبركات في قوله الى الارض التي باركنا

فيها للعالمين والظاهر ان قوله وسبحان الله بتقدير اللام تنزيها له في مقام المكالمة عن المكان والجهة اي
وسبحه تسبيحا فالحاصل عطفه على نودي لكن الاولى وضمير انه للشان والمعنى انا الله على انهما مبتدا وخبر
او لما دل عليه ما قبله اي ان مكلمك انا والله بيان لانا قوله لما عرفت تعليل لكون المعنى فلما جاءها قيل لك
من في النار وقيل الى عصاك وملخصه ذكر ان نودي بمعنى قيل لما عرفت في علم النحو من ان ان هذه
لا تاتي الا بتكون قد سبقها ان التقدير وقيل لك ليظهر من هذا ان الق معطوف على بورك ومعطوف على
نودي الذي هو بمعنى قيل في قوله الق معطوف على قوله ان بورك مساهلة والمراد انه عطف على نودي
ان بورك في الكشاف الق معطوف على بورك لان المعنى نودي ان بورك وان الق وكلاهما تفسير لنودي
المعنى قيل له بورك من في النار وقيل له الق عصاك قال والدليل على ذلك قوله تعالى في سورة القصص وان
الق عصاك بعد قوله ان يا موسى اني انا الله على تكرير حرف التفسير كما تقول كتبت اليه ان حج وان اعتمر
وان شئت ان حج واعتمر قلت فعلى هذا يكون الق بلا تضمين معطوفا على بورك وداخلا في
خبر القول قلت لا باس لان الخبر والطلب اذا وقعا في خبر القول كان القصد بهما الى اللفظ المودي
للمعنى فتنكسر سورة الاختلاف فيجوز العطف كما تقول قلت نودي للصلوة وصل في المسجد كما قوله معطوفا
احدهما على الاخرى فقال هذين القولين بل نقول اذا كان الجملتان من الاعراب مطلقا جاز العطف
تاويل كما ستعرفه قلت لعل كلام المستنجين واهل الاصطلاح تسامح بذكر ان في المعطوف عليه قرينة تكمن
في الق لان قوله قيل الق على هذا التقدير اظهر لحال المعطوف عليه المعطوف كما يقال في جائني
زيد وعمرو جائني زيد وجاء عمرو وهذا لا يعد تضمينا اللهم الا ان يختار ان العامل مقدر لفظا ويجعله
تضمينا فيلزمه ان لا يكون عمرو في المثال المذكور معطوفا على زيد قوله واما قوله وبشر بعد قد يتوهم
انه عطف على اعدت بتفصيل جملتها في نوافق الاخر كما يشهد له قراءة زيد بن علي وبشر على لفظ المبني
للمفعول عطفا على اعدت فيكون من نحو الصدق وليس كذلك بل هو عند جماعة معطوف على فاتقوا على
طريقة قولك يا بني تميم احذروا عقوبة ما جنيتم وبشر يا فلان بني اسد باحساني اليهم واعترض عليه اولا
بان الجهة الجامعة بينهما وان كانت موجودة باعتبار التقابل بين المسندين والمسند اليهما الا ان
العطف بين الامرين للمخاطبين من غير تصريح بالنداء كما صرح به في المثال المذكور مستقبح بل غير جائز عند بعضهم
وثانيا بان فاتقوا جزاء لقوله فان لم تفعلوا وليس بشر مسببا عن ذلك الشرط فلا يصح عطفه على جزائه
واجيب عن الكتاب بان المعنى فان لم تفعلوا فاتقوا النار وانقوا ما يغيظكم من حال اعدائكم فيهم
وبشر مقامه لان التبشير مقصود به ايضا غيظهم وهذا المقدار من الربط كاف فيه قد ذكر العلامة
انه

انه من عطف القصة على القصة لان المعتمد بالعطف هو مجموع وصف ثواب المؤمنين فهو معطوف
على مجموع وصف عقاب الكافرين كما حققه وذهب بعضهم الى انه معطوف على فاتقوا بتقدير قل على
على طريقة قوله واستفزوا واحذر المصنف انه معطوف على فاتقوا مقدرا قبل يا ايها الناس اعبدوا
واتبع بان تقدير القول بوسط اتصال الكلام الى معناه كثير في القران والكلام فيما نحن فيه منصب
الى معناه لانه في ما امرهم وبينهم على لسان النبي عم فورد عليه ان قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا
على عبدنا ان لم يدخل في خبر القول المقدر اختل نظم الكلام وان دخل كان عم مامورا بان يقول
وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وفساده ظاهر واجيب بانه مامور بتاديه معنى الكلام بعبارة
تليق كان يقول وان كنتم في ريب مما نزل علي او مامور بتبليغه هذه العبارة على طريقة الحكاية عن الله بلا
اشكال وتنظيره قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم اي ادمج هذا الكلام بطريق الخطاب او كلام
هذا البليغ بطريق الحكاية قوله اي وقلنا او فقلنا اضرب اشارة الى تجويز التقديرين فالاول عطف
على انزلنا وقد حذف المعطوف مع العاطف والثاني حال من فاعله قوله من ذلك كثير لفظ من ذلك مبتدا
ونظيرها بان كل واحد من هذه الايات مما قدر فيه القول بوسط انتساب الكلام اتصال المعنى
وانما قال او فقلنا انت باموسى ليعلم ان فقلنا متعلق باضرب لا بقرب المقدر والا لكان المعنى
فانه سوء وههنا بحث وهو انه لا يقدر داخلا على كلوا لزم الفصل بينه وبين عامله اذ ضرب على توجيه
اختلال النظم وان قدر متصلا باضرب لزم الفصل بينه وبين معموله اعني كلوا بما يوجب اختلالا ايضا
فالوجه تقدير الفعل معطوفا على فقلنا او على فضرب المقدر قبل فانفجرت لو قدر العاطف الفا
لكان اظهر قوله اي وقلنا اتخذوا لم يقدر ههنا بصيغة الفاعل لمكان الواو والمانع من تقديره حالا بل
اقتصر على تقدير الفعل وان لزم منه حذف المعطوف مع بقاء العاطف والظاهر انه من عطف
الطلب على الخبر اي جعلنا بنفس الطلب على الخبر كما في الق عصاك قوله اي يقولان ربنا تقبل
على تقدير الفعل المضارع ليوافق قراءة عبد الله المناسبة لكونه حالا مقيدة له في وانما قال اي
قول اصحابنا اي البصريين لان التقدير عندهم يقولان اي قائلين وعند الكوفيين ان الخ يعني متعلق
بوضع لما فيه من معنى القول واعترض بان المنصوبة قول خاص والذي يدل عليه مطلق القول لكن
لا يراد الصدق اعني الباء الجارة وجه وان اريد بها معناه الخاص لم يتعلق بها بمعنى شهادة
المعنى واجيب بان المراد الخاص المعتبر لذلك الصدد ويعلق به باعتبار القول المطلق
المندرج تحت ذلك الخاص وفيه تكلف والصواب تقدير القول قوله اي ويقولون وهو قوا قد مر على

معطوفا على نظيره اعنى يغربون لانه اولى ان جاز تقدير اسم الفعل معطوفا على مضارع
وقع حالا والظاهر ان يجعل من عطف الطلب على الخبر بالتمحل كما مر في قوله واتخذوا قوله تقولوا لهم
اى احتيج الى تقدير القول هنا لان ما عداه تم خطاب للمؤمنين وقوله فسيحوا خطاب للمشركين فلا ينتظم
الكلام الا بتقدير قولوا بعد الفاء وذلك لانهم عاهدوا وامنوا كل العرب فنكثوا الا ناسا منهم
فامروا بنبذ العهد لهم الا الناكثين وان يقولوا لهم سيحوا في الارض بقية اشهر آمنين لا يتعرض لهم فيها
وهي الاشهر الحرم والمحرم منها براءة واصلة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم وطلما كان المعاهد
باذن الله واتفاق رسوله نسب البراءة عن العهد اليهما كما نسب الى المعاهدين انهما برئا مما عاهدتم
به المشركين فانبذوا اليهم عهدهم قوله كذلك عطف قوله وبشر هو عطف كقوله وعندي انه معطوف على
قل مرادا اى ومثل عطف بشر الذين امنوا وعملوا الصالحات على قل مرادا قبل يا ايها الناس عطف وبشر
الصابرين على قل مرادا قبل يا ايها الذين امنوا ولم يتعرض صاحب الكشاف لهذا العطف فالظاهر انه
جعل معطوفا على استعينوا كانه قيل يا ايها المؤمنون استعينوا ويا محمد بشرهم قوله لكونه في معنى آمنوا
وذلك لانه دلالة على التجارة المنجية وتعليم لها والمتعارف في التعليم هو الامر والنهي ويرد عليه ان
يؤمنون خبر للتجارة فلا يستقيم ان يجعل بشر داخلا في سلكه اذ لا مدخل للتبشير في ذلك التفسير فالصواب
تقدير القول كما اختاره لانه كثير وفي قوله وكن لحاكم دون اشارة الى رجحان ما اختاره آخرا في هذه الآية
فلى عرفته آنفا ولعدم التصريح بالنداء ايضا واما في قوله بشر الصابرين وبشر الذين آمنوا فلعدم
التصريح بالنداء كما مر قوله وان يتفق الجملتان خبرا عطف على قوله ان يكون المقام مشتملا على ما يدل على الكمال
ومنه اى الحال الثالثة المقتضية للتوسط وهي ان تتفقا في الخبرية مع الاشتراك في الجهة الجامعة وكان الانسب
بعبارته في الحال الاولى اعني قوله فهي ان تختلفا خبرا وطلبا ان يكون المقام مشتملا ان يقول هنا وان
تتفقا خبرا ان يكون المقام على حال اشتراكهما في جامع وقد تقدم الوجه في جمع الجوامع في قوله جهة
جامعة قوله واظهر ما فاقا وذلك لان بعض الجوامع كالعقلي اقوى واظهر وله مراتب متفاوتة في الظهور وكذا
الجامع الوهمي والخيالي متقدم على الخيالي قوله بهذا القدر متعلق بقوله ولنختم يريد انا فصلنا الكلام
المقتضية للامور المذكورة فيما بين الجمل على وجه كلي مع تمثيل ما في بعض المواضع فالآن نذكر لك امثلة
كثيرة لها النجيب بتلك الامثلة بضبعك وتحفظك عن الزلل لئن استعملتك مدة من الزمان وعلى سلوك
طرقات تلك الحالات قوله ان عسى بكسر الهمزة في النسخ المعول عليها فالشرط اعتراض وعسى متعلقة
معنى الغرض المسوق من اولها الشرط ولا يصح جعل عسى شرطا كما لا يخفى ويوجد في بعض النسخ بفتح الهمزة اى لان

عسى

عسى وفي بعضها عسى ان الفتح ايضا وليس بظاهر بل هو من غلط الكاتب قوله من امثلة الفصل للاحتياط قوله لم يعطف
اراهم اى لم يعطف اراهم على تظن مع انه مناسب له في الخبرية وان بينهما اشتراكا في الجهة الجامعة للاتحاد في المسند اعني
الظن والمناسبة في المسند اليهما اعني المحب والمحبوب كما ان المسند اليه في الاول وقع قيدا اى مفعولا في الثاني
لئلا يتوهم السامع ان اراهم معطوف على ابغي لقربه منه واشتراكهما في الجامع لاتحاد في المسند اليه والتناسب
في المسندين من الاتحاد في بعضها وحينئذ يفسد المعنى كما ذكره قوله وليس مستبعدا اسم ليس في قوله ان يكون
فقد قطع قوله لانه تعليل لنفي الاستبعاد وكان ابراد متعلقه واضافة ايراد الى عبارة السؤال اضافة
المصدر الى مفعوله لانه ان كان الكلام السابق منصبا لذلك السؤال وجب ان يكون اراها استينافا
لانا نقول ليس يجب ان يكون السؤال المنصب اليه الكلام بمنزلة الواقع حتى يجب ان يجاب عنه قوله فما هو هناك
اى ليس الفصل في ذلك المقام وسواء يكون ثبوته لاجل اللفظ اعني رعاية الوزن بل هو في مقام اعلى وهو
رعاية صحة المعنى لان الكلام في تراكيب البلغاء التي يجب ان يراعى فيها جانب المعنى ومقتضى الحال فلو عدل عن
ذلك لاجل تعديل الوزن لانحط هذا التركيب عن مرتبة البلاغة وبقي وانخرط في سلك التراكيب التي لا يعتد بها
نعم قد يعتبر في البلاغة مجرد رعاية السجع والقافية والوزن اذا لم يوجد هناك نكتة معنوية قوله لم يعطف
ان يظن يريد انهم ان جملة اسمية خبرها جملة فعلية على الوضع وقد عرفت الاسمية تشارك الفعلية السابقة
اعني زعمتم في الجهة الجامعة لان مصلها سواء ان لكم دعوى الانتماء اليهم وحالهم انكار ذلك ونفيه لكنه
ترك العطف بينهما لئلا يتوهم عطف الاسمية على مفعول زعمتم فيفسد معنى البيت اذ يصير المعنى وليس
لكم الا في اخل فيما زعمه المخاطبون فان قلت لا مجال لهذا التوهم لان المفتوحة مع ما في حيزها مفرد وقع
مفعولا فكيف يصح ان يعطف عليها جملة مستقلة لا اخرا وما معمولة لما يجعلها في قوة المفرد قلت يصح
ذلك لان زعمتم بتضمن معنى القول كانه قيل قلتم ان اخوتكم قريش فالمفتوحة بمعنى المكسورة فيجاز عطف
المستقلة عليها وجاز ايضا ان يحمل العطف على محل اسم ان على مذهب وان الحكم الف قوله يعني الحال
اراد بالحال ما يعم الفعل الكامل والقوال الحالية وذلك لان النعم اشتهر في دعوى الكذب قيل
زعموا مطية الكذب فان لكل شيء كنية وكنية الكذب زعموا فان المرزوقي رد الشاعر على بني
اسد في انتسابهم الى قريش بالقرابة بان لهم ايلافا في رحلة الشتاء الى اليمن وفي رحلة الصيف الى
الشام للتجارة وليس لكم شيء من ذلك من الرحلتين وايضا قد آمنهم الله من الخوف والجوع وانتم خائفون
جائعون والله اشار بقوله اولئك امنوا وانتم خوفا وجوعا وقد جاءت بنو اسد وخافوا والالاف
مصدر آلفه مؤالفة والايلاف مصدر آلفه يؤلفه والالف مصدر الف يألف الفة قوله ذكره الى

الثاني وجعل ابدى ظرف الجزاء اى فصل وضمير كان للانكار قوله انما جملة انا معكم انما نحن مستهزؤن جعلهما
جملة واحدة لان الثانية مؤكدة للاولى ومقررة لها فالعطف على احديهما كالعطف على الاخرى ولما كانت
الثانية اقرب في الاستعمال على وكذا الاستهزاء قال لكن لو عطف على انما نحن مستهزؤن لشاركه في حكمه اعني
كونه من قولهم وههنا منسوخ اخرى ليست في عطفه على انا معكم وهي ان تشاركه ايضا في كونه موكدا لانا
معكم قوله لشاركه انه اختص بالظرف المقدم الظاهر انه جعل اذا ههنا لمجرد الظرفية فيكون تقديمه لافادة
الاختصاص بلا شبهة ويحتمل ان يريد انها شرطية قدمت لتضمنها معنى الشرط ولافادة الاختصاص ايضا اذ لا منافاة
بينهما واما ههنا دال الاختصاص من التقييد بالشرط معتمدا كان او موهما انهم ملتبسون الله واعترض عليه بجواز
العطف على قالوا اما خفاء قبيح سواء استحق جملة معه مقيد بظرف مقدم وجملة شرطية فان القيد اذا
جعل جزءا من المعطوف عليه لم يشاركه المعطوف في ذلك القيد كما في قوله تعالى فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون
ساعة ولا يستقدمون فان الظرف مخصوص بالمعطوف عليه اولا معنى لقولك اذا جاء اجلهم لا يتقدمون
فيكون قوله تعالى الله يستهزئ بهم للاحتمال لا للوجوب قوله ما سولت اى زينت مفعول معه ومستدرجا
حال من فاعل خلاهم ومتصل خبر قوله فان استهزاء الله وقوله بكل حال ظرف للجزم اى يستمر انتفاء
الانقطاع في كل حال او قوله فانهم مفسدون تعليل لما يستفاد من الكلام وهو ان اختصاصه
بذلك الظرف المقدم ليس مرادا بشهادة ما سبق في نظيره قوله قطع الا انهم لمثل ما تقدم اى لم تعطف
الا انهم هم السفهاء على قالوا انؤمن كما اسس كونهم سفهاء بالظرف المقدم اعني اذا قيل لهم امنوا
ولا على انؤمن لئلا يشاركه في كونه من قولهم فان قلت انه من مقولهم فكيف يعطف عليه الخبر قلت
جواز ذلك اذا وقع الحكاية في حيز القول وكالاعتراض بجواز العطف على قالوا امر واضح مقيد
متوجه على ما بين الايتين بيان وقد اجيب عنه في الكل بان قالوا في الايات الثلث جزء من طرفه المقدم
معطوف بالواو على يكذبون في قوله ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون وداخل فيما هو سبب للعذاب
الاليم فلا يصح ان يعطف الله يستهزئ والا انهم هم المفسدون والا انهم هم السفهاء على ذلك
المقيد اذ لا مدخل لشيء منها في سببية العذاب وفيه بحث لجواز ان يكون واذا قيل لهم لا تفسدوا
معطوفا على يقول امنا والكلام جار فلا يلزم من العطف على ذلك المقيد ما ذكر من المحذور في الاولى
المصير الى الاستيناف علاوة وصحة ايضا حاصلا ما فات قلت لم ذا خالف في ايراد الاي ترتيبها في نظم
القران قلت لان عطف جملة الله يستهزئ على سابقها المشتملة على ذكر الاستهزاء اظهر في بادي
الراي من العطف في الايتين الاخريين فالبحث عن ترك العطف لاظهر اهم قوله في الذي قبله اى في الكلام
الذي

فبل الله يستهزئ قوله لم يكن من البلاغة ان يجري الكلام على الجواب فلزم المصير الى الاستيناف لانه يلزم
تعيين الاستيناف على الاطلاق قوله على ما ادعوه اى على وجه حصرهم في الصلاح بانما قوله ومن امثلة
الاستيناف قوله عن جماعة العذال اشار به الى ان العواذل جمع عاذلة صفة لجماعة لا لامراة بشهادة قوله
صدقوا والغمرة الشدة والانجلاء الانكشاف وكلمة حيث ههنا في حكم لما وصار جوابها وضمير كان
المعطوف على شرطها راجع الى ابداء النكاية قوله فبني اى انشأ الكلام عليه اى على هذا السؤال قوله
اعلم ان تاركا للعطف على الوجه الذي نبه عليه ايراد الجواب عقيب السؤال فانه يكون بلا عاطف للكمال
الاختلاف طلب وخبر اولانه مرتبط به ارتباطا ذاتيا اولان حقهما ان يكونا كلامين متصلين فلا مجال للعطف
بينهما وجندب بضم الدال رواية الكسائي ويجوز فتحها وهو في الاصل ضرب من الجراد والجنوب جمع جنب
بمعنى الجانب وخبت اسم موضع وهو في الاصل الارض المطمئنة فيها رمل قربت اى حط عنها رحلها
والاجمام الاراحة وازالة الكلال والمناخ موضع الاناخة والنير وسيبة موضع قريب من الكوفة تلي
اى جندب السير وقلت اي انه من شدة السير وبعد المنزل قوله فصل اي اراد الفصل فلم يعطفه
قوله على الناس العاذلات اشارة الى ان العواذل جمع عاذلة صفة لامراة بدلالة ما بين وتدل قوله
يبكى اى اكثر اى البكاء والعذال بالكسر موضع وبرام بفتح الباء وقيل بكسرها موضع وقيت فيه تلك
الوقعة والمحرق بكسر الراء لقب لعمرو بن هند فانه حرق مائة من اعدائه بالنار ففرت الشمس بنارة والحرم
المامن من دخله كان امنا لم يعطف كانوا على طالت للاستيناف قوله وكيف ابكيهم فقلت الجواب
المذكور لا يطابق هذا السؤال ولكن يطابقه لان المعنى كيف ابكيهم على حالهم ام جاهلا ولم
للبكاء مع الجهل فاذن وجب ان يتضمنه وتقدير المعنى كيف اندبهم واصفهم في بكائي صفتهم
فكان الشافي لها قوله كانوا على الاعداء الى ولا يخفى عليك ان الجملة التي قطع عنها كانوا
طالت او قتلهم غير انت منها السؤال قوله بكا قوله عفا اى اندرس وعفاه درسه يتعدى
ولا يتعدى والحنان السحاب المصوت والعسوف الظلوم والوبل القطر والهطال كثير الهطل
هو تتابع المطر وقوله ماذا عفاه جملة اسمية فالظاهر ان الجواب مثلها فيقال الذي عفاه ومن
عفا بهم عفاه على طريقة ما عرفت في ماذا اصنعت لكنه لم ينظر الى خصوصية عبارة السؤال بل قصد الى
ما يعمهما من معنى الجملة الفعلية على قياس الحقيقة نحو من قام وما شابه ذلك فيها اذا صنعت اذ جعلت
اسمية فتامل قوله عفاه من حدا بهم قبل معنى عفاه من حدا الابل وساقها بهم اى سبيهم اليهم
من المادحين والسائلين تعالى ضنت اى ضجرت وملت والغر من لم يجرب الامور ادخل عليه الالام

الجار تقوية لعمل اسم الفاعل وبعد طرفه لما عرضا قدم عليه توسعا طوى عنه كشحه اي اعرض عنه وجانبه
قوله للمتقين الجامعين بين الايمان بالغيب لعله اختار هذه العبارة على ان يقول للمتقين الموصوفين
بهذه الصفات المذكورة او الجامعين بينهما اشعارا بفائدة تكرار الموصول في الايمانين وتركه فيما عداهما
وهي ان الايمان بالغيب اصل يتفرع منه اقامة الصلوة والانفاق والايمان بالكتب المنزلة اصل يترتب عليه
الايقان بالاخرة فكرر الموصول في الاصلين وعطف احدهما على الآخر بالواو الجامعة عطف الصفة على الصفة
المجرورة او المنصوبة على الاختصاص وجعل كل منهما في ضمن فرعه لان كل فرع يتفرع على اصله ويدل عليه فهو
يتضمنه وقوله اختصوا حال من المتقين وكنه الشيء غايته ووقت الامر كنهه اي نفذ ولا يبنى منه فعل وقولهم
لا يكتنهه كنهه اي لا يبلغ نهايته كلام مولد وقوله لا يقادر قدره اي لا يغالب قدره فضلا عن ان يغلب
ومعولا في حقهم حال من ضمير اختصوا قال بل اذا قدر السؤال هكذا ما للمتقين اختصوا او ما بالهم
اختصوا كان معناه اي اسباب نافذة في شانهم حتى استحقوا تلك الهداية واختصوا بها وكان سؤالا عن
السبب فلا يطابقه الجواب الا ان يدل على السبب قبله الكلام السابق مشتمل على تفصيل السبب الا ان السائل
لم يتنبه له فنبه عليه اجمالا باسم الاشارة الدال على ذوات المتقين باعتبار تميزهم بتلك الصفات حتى صاروا
كالمحسوس المشاهد والى هذا اشار بقوله فاجيب بان اولئك الموصوفين غير مستبعد ولا مستبدع ان
يفوزوا الى ظاهر ما هم استحقاقهم لاختصاصهم بالهدى والفلاح لكن اتصافهم بتلك الصفات التي اختصوا
بها فلا مجال للاستبعاد فان قلت غاية هذا انه لم يكن اسم المتقين مجازا بحسب الآل قلت لا نحوا ايضا والسؤال
ان الذين يؤول حالهم الى تلك الصفات كان لهم لذلك الاختصاص بالاستحقاق فان قلت حصر الفلاح
مستفاد من تعريف الخبر وتوسيط الفصل واما حصر الهدى فكيف يفهم من قوله اولئك على هدى قلت من حيث
انه جواب عن السؤال عن سبب اختصاصهم بالهدى المستفاد من هدى للمتقين مشيرا الى ذلك السبب اجمالا
فيكون من ترتيب الحكم على الوصف المناسب المخصص فيكون مخصصا ايضا قوله لكان هذا وجه ثان
للاية هو المختار كما سيأتي وقوله منطويا على بيان الموجب اي انطواء ظاهرا مفصلا والا فالاستيناف على الوجه
اجمالي الاول منطو عليه ايضا لكونه مطابقا للسؤال عن السبب لكنه انطواء خفي كما بيناه قوله ولكان
تخريج الاية عما نحن بصدده نحو الكشاف وانما جعل المنصوب على الاختصاص من التوابع لانه بحسب المعنى
وصف تابع وكذا اذا جعل مرفوعا على الاختصاص كانه لم يتعرض له لقلته ولكونه اقرب الى معنى الوصفية
قوله مرادا به اي بالموصول الثاني جزء التعريف يريد ان فائدة اخراج الموصول الثاني عن كونه صفة
للمتقين كالموصول الاول هي التعريف باهل الكتاب الذين لم يؤمنوا بنبوة محمد عم وهم ظانون انهم على
الهدى

الهدى وطامعون انهم مفلحون عند الله اي ظنهم ذلك فاسد وطمعهم خائب وليسوا من الهدى والفلاح
في شيء بل هما مختصان بمن آمنوا بالكتب المنزلة جميعها لا بالتورية وحدها وايقنوا بالاخرة على وجهها
لا كزعم اهل الكتاب من انه لا يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى وان النار لا تمسهم الا اياما
معدودة وان التلذذ في الجنة ليس الا بالنسيم والارواح العبقة دون المطاعم والمناكح والملابس
قوله جاعلا حال عن فاعل تجعل الموصول الثاني اي جاعلا جملة والذين يؤمنون بما انزل اليك الخ
من متنبعا سدى للمتقين على معنى ان هذه الجملة معطوفة بالواو على جملة هدى للمتقين فان قلت كيف
يصح هذا العطف مع ان الجملة الاولى في حال الكتاب والثانية ليست كذلك قلت من جهة ان المراد بالثانية
التعريض المذكور فكانه قيل هو هدى للمتقين وليس هدى لليهود فالثانية في حكم صفة الكتاب وقيل الواو
للحال وليس بظاهر قوله واذا جعلت هذه الجملة براسها اي بتمامها من مستبعا وصف الكتاب عطف
ان الذين كفروا على ما قبله في هذا الوجه ايضا كما في الوجهين السابقين على ما سيأتي قوله والفصل
من هذا الوجه لكمال الاستيناف الذين يؤمنون بالغيب جملتها اما بالنظر الى الوجه الاول فلان الاستيناف
بعد اجراء تلك الصفات الظاهرة في ايجاب الاختصاص ليس فيه مزيد لطف بل هنا كنوع عدول عن
السبب المبين كما مر وايضا استيناف الذين يؤمنون بالغيب منطو على بيان الموجب وتلخيصه
مفصلا دون الاستيناف باولئك كما عرفته وايضا لا فصل هنا بين مبتداء السؤال وبين الجواب بذكر
صفات المسئول عنهم بخلاف هناك واما بالنظر الى الوجه الثاني فلان الاستيناف هناك الى تفصيل
اللفظ وايضا الموصولان فيهما ينتظمان في سلك واحد من الاعراب ويختلفان في الوجه
الثاني وايضا يصح عطف الموصول الثاني على ما قبله في الوجه الثاني بلا تكلف كالحقيقة
الهدى ايضا ولا تكلف فيه على تقدير الاستيناف واما بالنظر اليهما معا فلانه لابد من تاويل الهدى بزيادة
والثبات عليه او تاويل المتقين بالمشارفين الصائرين الى التقوى على التقدير بن حسن الاستيناف
الذين يؤمنون واما استيناف اولئك والابتداء بالذين يؤمنون بما انزل اليك فهو جار
على تقدير الجرور الى التكلف وصف الضالين بتلك الصفات الجارية على المتقين قوله فصل
تنزل على تقدير كل الشيء جوابا اعترض عليه بان الجملة الاولى طلبية فترك العطف للاختلاف طلبا
الحكم وخبر الاستيناف واجيب بانه لا منافاة في اجتماع اسباب الفصل وكانه نبه بقوله بتعطل الى ان
هذا السبب اخفى وغاب بالظهور فاسند اليه من قطع النظر عن ملاحظة الكلام السابق للعطف على
وعن عدمها لان المعلوم ان القصد الى كونه جوابا لذلك السؤال والاتي كل الكذاب الاثيم

كثر الاثم والضيف يطلق على الواحد والجماعة وهو في الاصل مصدر ضافه وكانوا اثني عشر ملكا وانما
جعلهم ضيفا لانهم كانوا في صورة الضيف او لانهم كانوا ضيفا في حسبان ابراهيم عليه الصلوة والسلام
ومعنى المكرمين انهم مكرمون عند الله في الجمع عباد مكرمون او عند ابراهيم حيث خدمهم بنفسه واخدمهم
امراته واذ دخلوا نصب بالمكرمين ان حمل على المعنى الثاني وان حمل في الضيف من معنى الفعل او باضمار
اذكر وجاز ان ينتصب بحديث انكره ومعناه المصدري واراد بقوله منكرون انهم ليسوا من معارفه
او من جنس الناس الذين عهدهم او كان هذا سوالا لهم عنهم اي انتم قوم منكرون فعرفوني من انتم فراغ اي
ذهب بخفية من ضيوفه كما هو اداب المضيف ولهذا الا تاكلون انكار لترك الاكل او حث عليه فاوجس اي
اضمر وانما خافهم لظنه انهم يريدون به سوءا حيث لم يتحرموا بطعامه وعن ابن عباس وقع في نفسه انهم ملائكة
ارسلوا للعذاب قوله القرآن كثير تقدم في القران على عامله لجر والاهتمام دون الحصر لان سلوك هذا
الاسلوب كثير غير انه ايضا قوله ومن هذا البدل المثال الاول ويجري مجرى بدل الاشتمال لان عدم الاقامة
مغاير للارتحال وغير داخل فيه مع ما بينهما من الملابسة والمثال الثاني والرابع يجريان مجرى بدل الكل والثالث
يجري مجرى بدل البعض لدخول الثاني في الاول قوله كمال اظهار الكراهة لاقامته وذلك لان الرحل واكره
اقامته من يقابل المخالفة سره علانية وربما رحل الكراهته جهرة خفية وربما ارسله فيما لا يعنيه فيغيبهم منه وذلك
فاذا قيل له ارحل فقد كمل اظهار الكراهة لانه يدل على اراده الارتحال المستلزمة لكراهة الاقامة فان
اراد بالمعنى اللغوي الشامل للالتزام فلا اشكال وان اراد الاصطلاحي فهو مبني على ان الامر بالشيء يتضمن
النهي عن ضده بمعنى انه جزؤه كما ذهب اليه جمع وعلى ان مدلول النهي هو الكراهة كما ان مدلول الامر هو الارادة
فتكون كراهة الاقامة جزء المدلول ارحل وعلى هذا المذهب يكون ولا لا تقيمن على كراهة الاقامة
مطابقة اصطلاحا ايضا واما اذا قيل ان النهي يستلزم الكراهة فيحمل المطابقة على ما فيه زيادة ظهور
بالتنابع ولا لا ارحل قوله مثل قال الاولون ان اريد به ما نقل عنهم من عجزهم الاشتمال الكلام هو الظاهر
كان مثالا لبدل الكل على ما مر وان اريد به ما هو اعم منه كان من قبيل بدل البعض كالمثال الثالث ولا وجه
للحمل على الاشتمال ولم يتعرض الكشاف في المثال الرابع لان احتماله اياه بعيد جدا ولا لكون الكلام كما
او في شان ربه المراد في المثالين الاخيرين لظهوره واما المثال الثاني فهو مما لم يبق الكلام السابق وافيا
بتمام المراد فابدل منه ما يوفيه قوله لم يعطف يخادعون على ما قبله لكونه موضحا له ومبينا وذلك لان قولهم
آمنا بالله وباليوم الآخر كلام يوهم السامعين انهم آمنوا فيحتمل ان يكون على وجه الخداع لاغراض
لهم وذلك وان لا يكون فازيل هذا الخفاء بيخادعون وبين انهم قالوا ذلك خداعا وجوز في الكشاف ان
يكون

يكون مستانفا كانه قيل ولم يدعون الايمان كاذبين وما رفقهم بذلك فقيل يخادعون والحمل على البدل
اولى لانه ابلغ لما سبق ونصرح بان قصدهم هذا مجرد خداع وايضا الخداع ليس مطلوبا لذاته فلا يكون
الجواب عن ذلك السوال شافيا واما فائدة حكم المخادعين لان مخادعة المؤمنين مما لا يمتنع لان علام
الغيوب لا يخدع والحكيم الذي لا يفعل القبيح لا يخدع والمؤمنين وان جاز ان يخدعوا ولم يجز ان يخدعوا
واما قيل يخادعون لان صورة صنعهم مع الله والمؤمنين حيث يتظاهرون بالايمان وهم كافرون
صورة صنع المخادعين وكذا صورة صنع الله والمؤمنين معهم حيث اجروا احكام المسلمين مع كونهم
عندهم في عداد شرار الكفرة واهل الدرك الاسفل من النار صورة الخديع ايضا وقد يقال يخادعون
بمعنى يخدعون الا انه اخرج على صيغة المفاعلة مبالغة لان الفعل اذا غولب فيه جاء ابلغ واحكم
لزيادة قوة الداعي اليه عند المغالبة ويؤيده قراءة ابي حيوة يخدعون الله والذين آمنوا وعلى هذا
فالمنافقون في حكم المخادعين ويخادعون حقيقة ان يريد يخادعون الله يخادعون رسوله لانه الذي يبلغ عنه باوامره
ونواهيه قوله فوسوس اليه الشيطان الوسوسة القول الخفي لقصد الاضلال يقال وسوس له واليه اي القى
الوسوسة اليه ووسوس له اي فعل الوسوسة لاجله واضافة الشجرة الى الخلد على معنى ان الاكل منها
سبب بزعمه للخلود الاكل وان لا يموت ابدا وملك لا يبلى لا يتطرق اليه النقصان فضلا عن الزوال قوله
لم يعطف لا ريب فيه على ذلك الكتاب ظاهر كلامه هذا اشعر على ما هو المختار في الكشاف من ان ذلك الكتاب
جملة على حدة ولا ريب فيه جملة اخرى وهدى للمتقين جملة ثالثة محذوفة المبتدا وانما جاءت هكذا
متناسقة بلا حرف نسق لكونها متآخية آخذا بعضها بعنق بعض قوله حسن كان وزانه اي نسبته
ونسبته وهو في الاصل مصدر وازن موازنة وقد يطلق على ما يوزن به جعل لا ريب فيه بالنسبة الى
ذلك الكتاب تارة بمنزلة التاكيد المعنوي واخرى بمنزلة الحال المؤكدة وبين ان قوله يدل على ذلك
اي على كونه بمنزلة نفسه جاءني الخليفة نفسه الخ ثم حكم بان تقرير كونه حالا مؤكدة ما مر كما استطلعه
والضمير في انه للشان وكلمة حيث هنا مستعملة استعمال اذا وجوابها كان عند السامع اي كان
الكلام المشتمل على وصف الكتاب بتلك المبالغة مظنة انه مما يرمى به على سبيل المجازفة والمبالغة
فيظنه السامع في سلكه وقوله مسند الى قوله وصف الكتاب وضمير شانه للكمال وتلك المبالغة مصدر
عرفه وحيث جعل قيد لقوله وكذا قوله بشهادة قيد له بعد تقييده بانه وقوله الاصول هي
القواعد التي سبقت من ان اسم الاشارة للبعيد اذا استعمل للقريب فائدته بحسب المقام
بعد الدرجة وعلو المرتبة ومن ان المسند اذا عرف بلام الجنس فائدته الحصر في المسند اليه

ومن ان الحصر اذا لم يكن حقيقيا كان مبالغة في كماله ونقصان ما عداه حتى التحق بالعدم فصار الجنس منحصرا فيه
لذلك فيؤول المعنى الى ان هذا الكتاب البالغ في كماله اعلى درجات الكتب هو الذي يستحق ان يسمى كتابا
دون غيره والجزاف بالكسر مصدر جازف اي اخذ الشيء بغير تقدير ومعرفة بكميته والنعل في فانبعه مسند
الى له ريب فيه اي جعل لا ريب تابعا لذلك الكتاب نفيا لان يكون مظنة ان يظنه السامع قبل التامل من سلك
ماجوزفه وقد اصيب اي بذلك الحجة واتباع نفي الحلية مصدر فاتبعه فالحاصل ان لا ريب فيه لدفع الابداع
توهم المجازفة في الكلام كما ان نفي الشك عند توهم التجوز او السهو في الحكم ثم الظاهر مما ذكره ان الضمير المجرور
في له ريب فيه راجع الى الكلام السابق اعني ذلك الكتاب كانه قيل لا ريب لا مجازفة في هذا الكلام بل هو صادر
عن كمال التحقيق ايضا جاز ان يعود الى ما اشير بذلك كما تبادر من نظم الآية ويكون نفي ذلك دافعا للمجازفة
ايضا لان نفي الريب عن الشيء شهادة وتسجيل لكماله لانه لا كمال اكمل من الحق واليقين كما لا نقص انقص من
الباطل والشبهة واما كان تقريره كونه حالا مؤكدا ظاهرا لانه يؤكد الكمال المستفاد من الخبر الذي هو الكتاب
كما ان هذا يؤكد معنى الخبر الذي هو الحق قوله وكذلك فصل عطف على قوله لم يعطف لا ريب فيه على ذلك الكتاب
اللام في قوله للذي قبله متعلقة بالتقرير والضمير المجرور لهدى للمتقين في قوله لان قوله ذلك الكتاب مسوق
لوصف التنزيل بكمال كونه هاديا اشارة الى ان ذلك الكتاب متبوعا بلا ريب فيه مقيدا به صار مؤكدا بهدى للمتقين
بناء على انه نفي توهم المجازفة من الكلام تتمة فلا يتجه ان الاولى على ما ذكره ان يعطف هدى للمتقين على لا ريب فيه
لا شتراكهما في انهما تاكيدان لذلك الكتاب والمذكور في الكشاف ان هدى للمتقين تاكيد للا ريب فيه كما ان
لا ريب فيه تاكيد لذلك الكتاب واي معناه بكسر الهمزة جملة حالية او معطوفة على جملة تقديره هو هدى فيكون
ايضا خبرا عن المبتدا الذي هو قوله هدى للمتقين كون نفس الكتاب هداية محضة تنبيها ومن جعل المصدر عليه
وكون تلك الهداية بالغة درجة لا يكتنه كنهها تنبيها ومن تنكير هدى قوله اما بيان اي ما مبين ان ما
قبل هدى للمتقين مسوق لما ذكر اي لوصف التنزيل بكمال كونه هاديا فقال من النظم الشاهد له اي التنزيل
وقوله لاجرائه اما بدل اشتمال باعادة الجار او اللام في موضع الباء اي لشاهد للتنزيل باجراء التنزيل
قصب السبق شان التنزيل اي ما هو المقصود منه وانزل لاجله وهو اي النظم الشاهد ذلك السبق
وقوله ثم من تعقيبه عطف على من النظم وانما اورد لفظة ثم تنبيها على الترقي فان تقويته الشاهد وتزكيته
من اجله ارتبة على اصل الشهادة وانما وصف الهدى بالبليغ لكون الريب منفيا بلا الني فيه للجنس فقوله
انك ترى وانك بعد ما عرفت ان ذلك الشاهد المصدق يشهد باحراز التنزيل قصب السبق فيما هو شانه
والمقصود لتعلم ان شان الكتب السماوية وما هو المقصود والشان منها هو الهداية لا غير وبحسب الهداية تتفاوت
شان

شان الكتب في درجات الكمال لان كمال الشيء انما هو بحصول ما قصد به فاذا دل ذلك النظم على علو شانه في
مرتبة بحيث احتمل الكتب شيئا دونه فقد دل على كمال كونه هاديا وباعتبار هدى للمتقين كالتاكيد اللفظي لما قبله
كانه هو وكذلك ان الذين كفروا عطف على قوله ومن ثمة لم تعد والكلام قوله لم ذلك الكتاب الا على قوله وكذلك
فصل هدى للمتقين عن ما قبل الكلام في فصل ان الذين كفروا عما قبله فانه لكمال الانقطاع كما سيأتي بخلاف فصل لا يؤمنون
وختم الله فانه لكمال الاتصال فان قوله لا يؤمنون مقرر لما افاده قوله سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم
من ترك اجابتهم الى الايمان فان المقصود بالتسوية ترك الاجابة فلا يؤمنون بمنزلة التاكيد اللفظي لما قبله وكذلك
ختم الله مقرر لما افاده تسوية الانذار وعدمه من انه ليس لهم قلب يخلص اليه حق اي يصل اليه خالصا ولا سمع
يدركونه به حجة ولا بصر يثبتون به عبرة ولما كان التسوية سلبا معا المنافي على ان ما التسوية المذكورة خارجا عنهما
كان ختم الله بمنزلة التاكيد المعنوي لها فقيل مثلا فحين ختم الله تاكيدا لقوله لا يؤمنون قيل لعدم ولانه
لا يؤمنون على مضمون ختم الله لانهما اذا كانا تاكيدين لعدم النفي وتسوية الانذار وعدمه كان الاولى
عطف احد التاكيدين على الاخر لانا نقول التاكيد لا ول من جهة المؤكد باتحاد معنى ما تقدم وقد ثبت ان ختم
الله انسب وليس بعيد واما قوله ولهم عذاب عظيم فزعم انه عطف على ان الذين على خبر ان لا على احد التاكيد
لان ثبوت العذاب العظيم لا يتبادر منه تقرير التسوية كما في التاكيدين السابقين قوله كما ترى ان كان التقرير
الذي ترى وكذلك قوله انا معكم اي هو ايضا من جهة التقرير والتاكيد وقوله لما كان المراد الاستهزاء لكونه
لا ايه من هذا التبيل قوله وانا معكم قولوا بفتح الهمزة اذ المراد هو المعنى وجوز الكسر على الحكاية بحسب الجمع
وكذا الحال في همزة انما نحن وضمير معناه لقوله انا معكم قولوا قوله مر في قوله انما نحن مستهزءون مقرر له
التقرير ان ايهام الايمان تتضمن نفيه الاستهزاء بامر نفيه ايضا فكان الثاني مقررا للاول وقد نفي مع
الاول الثبات على اليهودية ومع الثاني دفع الاسلام لان المستهزئ بالشيء المستخف به دافع له قطعا
ودفع نقيض الشيء تاكيد لثباته ومنطوق ما هذا بشرا يؤكده مفهوم ان هذا الا ملك كريم اعني البشرية
ومفهوم الاول اعني اثبات الملكية يؤكد منطوق الثاني وانما قال ان حال التعظيم لان نفي الادمية في مقام
التعظيم يفهم منه عرفا اثبات الملكية او السبعية او البهيمية وقوله كان في اذنيه وقرا اي ثقلا مانعا
من السماع مقرر لقوله كان لم يسمعها وهو جملة وقعت حالا من ضمير ولى مستكبرا وقوله ومن امثلة الكمال
للاختلاف خبرا وطلبا قدمه لانه اقوى قسمي كمال الانقطاع والمراد ان لا يكون بينهما جامع ولذلك
الاختلاف كاقرأ والزائد هو الذي يتقدم الرفقة لطلب الماء والكلأ من راد يرود اذا جاء وذهب
بين الرسيت السفينة اي حبستها لتقف والمراد المعالجة والضير للحرب قوله فكل تعليل لام

بالارسال للراوية والخبر الذي كان تجري مجرى الغدار اى تقدر مسألة وقيل بوال الاخطل وقال السيد هم وقيل
الضمير للشيبة وذلك لانهم لما راوا ما فيها من الهول طعوا في اخذنا ما مر سيد القوم الملاحين انهم سوا
لا تاخذوه وما قال قيل اي سوالحمله لها محل من الاعراب والكلام في جمل لا محل لها من الاعراب فكلف النظم ههنا
الى الحكاية عن كلام الرائد ولكن الحكاية لا تحوي ابها في الحكاية وقد بقال ان الكلام عام متنا ول لما له محل ايضا
فان لو احمله خبرا او طلبا توجب الفصل من الجمل مطلقا ثم يحيي فان الجمل التي لها محل من الاعراب تكون بعضهم
في حكم المفردات تكفي في كون العطف بالواو بينها مقبولا بالجهة الجامعة من غير التفات الى ذلك الا حكاية
وعدمه الا ترى الى قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان هذا العطف في الحكاية دون المحكي
والتيسير في ذلك ان الجمل التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات وليست النسب التي هي مع جزاها مقصودة
مالم اذ له النظر الى احوال تلك النسب الخبرية والطلبية خصوصا في الجمل المحكية بعد القول بل الجمل
في المفردات التي وقعت موقعها للظهور فائدة العطف سيما بالواو وكلاما في الجمل لها من الاعراب
فان نسبها مقصودة بذواتها فيعتبر صفاتها العارضة لها وليست نظير فائدة العطف سيما بالواو
الا بتامل كامل ويقتضي ان يكون بينهما مر بد مناسبة تكاد تخفى وقد نقض العلامة في سورة نوح يقتضي قوله
قال نبذ للصلوة وصلى المسجد كما ذكره ثبات قوله ملكته حيا تملك الحبل عبارة عن الانقياد و
الدخول تحت التصرف التام والتي صبا غابة اي كاملة عبارة عن التخلية وعدم الالتفات اليه لقلة الرغبة
في مواصلته والتصرف وقال اني في الهوى كاذب اي في الانكار دعوى محبة كاذب الا ان الشاعر
حكى معنى كلام حبيبه بمعنى نفسه قوله لا يخفى فيهما اي ما ملكك وادفع وذلك لان الجزم فيهما يخرجهما
عن صلاحية العطف ويجعلهما جزاء لشرط محذوف اي ان تدن يا ملكك هذا مذهب الكسائي والتصحيح
او يخرج اليك لا جرمه فان قلت لماذا اسند الفعل في ندوا لهما وما ملكك وادفع اى الاختلاف دون
الاكتفاء مع كونه محتملا قلت لان الاختلاف ظاهر التحقق في الاسناد اليه او في قال عطف
على الحبل الذي يليه مما لا يجوز والاشارة في كونه مقولا للمحبوب احسب المراد بذلك عطفه على
قال وقد نقال السند تركه لا الاصلاح فلا بأنه اظهر السابق وربما جعل السكاكي سعد قلت
انتم الله جوابا لما داخلت قوله من مثله اي امثلة الانقطاع لغير الاصلاح فيعم
الكل من كمال الانقطاع وسواء انتفاء الجامع بعد اتفاق الجملتين في الخبرية قوله وتبع في حاك بعثة
اي في اثناء الحديث الذي يكون فيه قوله مثال للاول وكنت حديثا اي مثال للاول مع القصة
قوله وان تخاصمتا اعطف على معذرا اي حاكمك على صفة وان تخاصم وترك العطف في قوله ان تخاصمي ضيق

للابح عن نكتة قوله لنبو معا نكص عن الجمع بين ذكر الخاتم وذكر الخف تنبيها على ان هذا الجامع قد يعتبر في بعض
المقام كان يكون مثلا في تعداد الامور التي تتعلق بك وبيان احوالها فيقول لكم نوى واسع وخاتمي ضيق
وخفي كذلك فيقصل لكن مقام استعمال اسن يحمل على ذكر الجوام بنبو عن ذكر خفك بالخاتم وكذا في قوله فسيل
او بينهما جامع غير ملتفت اليه استعمارها ذكرناه ايضا فان ما لا يصلح ان يكون جامعا في شيء من المقامات
لا يسمى جامعا وقد سبق من الكلام في تحقيق هذا المطلب فليكن منك على بال ولا تلتفت الى ما يتوهم من ان قول
المصنف ههنا صريح في ان اتحاد في المسند لا يصلح جامعا بين الجملتين اصلا بل لا بد من جامع بين المسند اليهما
ايضا وقوله او تكون في حديث عطف على تكون في حديث وقسيم له كما ينبئ به قوله نعته وتقدم والاقسام
ثلثة الاول ان لا يكون بين الحديثين تعلق اصلا الثاني ان يكون بينهما جامع غير ملتفت اليه في ذلك المقام
وقد عرفتهما الثالث ان يكون بينهما تعلق لكنه لا يصلح جامعا اصلا كما دل عليه قوله بعد التعلق
وانما فصله عنهما لانه مقدمه لبيان الفصل في قوله ان الذين كفروا وقوله كون عقبيه الظاهر وكونه الذي
انه وضع المظهر موضع المضمر لان قال بين هذين الحديثين جامع هو ذكر العلوم ثم لا يساعد سياق كل منهما
وكذا في الاية او الحسن انه سواء للمتعين وعربا في للذين كفروا الا انا نقول ان المقصود بيان حال
الجهال مطلقا لا بيان حالهم الى كتاب سيبويه وكونه اساسا ولهذا اطلق الجهل وقال سواء اعلم
جهلهم ولم تقدم نكتة به واما ذكر العلوم ومطلق الاشياء وذلك التعلق البعيد وكذا الحال في الاية
اذ المقصود ان لا ينتفع بالانذار سواء كان بالقران او غيره قوله كله متعلق باخرج اى اخرج
من نحو العقلاء ملتبسا بخلاف حالة التحصيل اذ اذكر وفي قوله هو ثانيا ما اشار اليه ان ذكر ههنا
الجمل معا بلا عاطف ليس بمستحسن ايضا لكن الخطب اسهل اذ هنا ك جمع في الذكر وليس على الاجتماع
في نفس الامر بالواو وههنا مجرد الجمع في الذكر قوله والذي هو عالم كله لا رد لما زعمته الحبيبة
من اندراس هواه كما حكاه في البيت السابق بين زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى
ورسوم والخطاب في هواك للنفس اي زعمت ان هواك اندرس كما اندرس اثره وباد بذلك الموضع
وجواب الترنم البيت الذي بعده ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على الف سواك تحوم
وفي قوله من جار به النوى وكرم ابى الحسين اشارة الى انه من عطف المفرد على المفرد والجامع نظافة
ايضا كما مر وقال الحسن كم لذ الحسين لعمر حلاوة وان تجارة النوى وكرمه وا فهما لا تخفى
سماحته قوله يعلم ما يلي هذا مثال للتوسط في المفردات لان كلما موصولا لاسم ما به الا ان
توسط تلك المفردات باعتبار الجامع بين الجمل الواقعة صلات قوله ان الابرار لفي نعيم مثال للتوسط

في الحال قوله وغير ذلك اما نحو عطف على ما شئت واما نحو وعطفا على قوله انما لم يتعرض لامثلة التوسط لما ان
الاحوال لا تتفاوت فيه تقدمت مستوفاة قوله واعلم ان الوصل من محسناته ان يكون الجملتان متناسبتين
يريد ان التوسط بين كمالي الاتصال والانقطاع يصحح العطف بين الجملتين في فن البلاغة كما مر وان التناسب
يورثه حسنا زائدا على ما تقتضيه اصل البلاغة قوله ومن ذلك ويكفي كونهما شرطيتين او ظرفيتين كون
الفعليتين بحيث يكون فعلاهما ماضيين او مضارعين وكون الجزئين الاسميتين اسما او فعلا ماضيا
او مضارعا الى غير ذلك من تفاصيل احوال الجمل قوله من غير التعرض معا ومن غير ان يقصد التعرض لقيد
زائد بمعنى فيصح ما ذكر مما مثله فلا بد وانه اذا كان المراد من الاخبار مجرد نسبة الخبر الى المخبر عنه
لم يصح نحو قام زيد لانه يفيد قيدا زائدا وتخصيصا اي النسبة تقصد على ملته وجوه قوله ولان يراد وتجردها
عن الخصوصيات كما في قولك زيد منطلق اذا قيل انه يدل على ما جرد او ثبت بلا زمان ولا تجدد ولا استمرار
ومع كونه للثبوت انه لا يدل على الحدوث لانه يدل على علمه او يدل على استمرار الانطلاق ودوامه
فانه يستفاد بمعونة المقام كما مر آنفا ان يقصد معها خصوصية معينة فلا يجب رعاية التناسب اذ ربما
لا يسوغ الجملة في تلك الخصوصية كما اذا اريد باحديهما التجدد وبالاخرى عدمه الثالث ان يقصد
النسبة في ضمن اي خصوصية كانت فيهما فيجب رعاية التناسب فيجب ان تراعى بصيغة الخطاب في نسخة معتمد
عليها وقد روي بصيغة الغيبة مبنيا للمفعول والاول انسب بقوله فتقول قوله وكذا زيد قائم وعمرو قاعد
لان الجزئين الاسميتين فعل قوله فاصل من ان ثاني الجملتين يحتملان ان يكونا فعليتين ايضا بعيد لان تقدم ال
منتن يستدعي الاسمية او الفعلية لا مختلفتين فيهما اي لا يصح على مذهب بعض لكونه حينئذ جوزوا التقدم
الى على قوله ان لا تقول عطفا على ان تراعى لو ترك ان وعطفا على معمول لكان اظهر قوله وكذا قام زيد و
عمرو قاعد اي لا تقول في ذلك ايضا للاختلاف في الاسمية والفعلية اي الشركة في افادة التجدد وافادة
في ان الثانية يفيد الثبوت على ما قد سلف فاذا رفعت احد الاسمين في احدى الجملتين بالاضمار على
شريطة التفسير رفعت الآخر في الاخرى واذا نصبت نصبته رعاية للتناسب فلا ينبغي لك ان تنوي
في احديهما وتنصب في الاخرى لادائه الى الاختلاف في الاسمية والفعلية سواء كان الفعل مشتغلا بضمير
اضمر عامله كقولك زيدا لقيته وعمرو مررت به او بمتعلقه كقولك زيدا اكرمت اباه وعمرو ضربت غلامه
وقد نبه بما ذكره على ان الاشتغال بالضمير او المتعلق يراعى في الجملتين ايضا وقوله اما ان
ذلك يريد به ما يسوغ في علم النحو من مثله الاضمار على شريطة التفسير لجوازه ولما ذكر من الامثلة مطلقا
قوله والثبوت في الاخرى اي واريد عدم التجدد في الاخرى فانه يدفع لفظ بعد تقوية الثبوت المستفاد من

فاعد

فاعدة دفع التوهم قصد الحدوث به قوله وقيل في توهم كون الجملة حالا وعلته اي على كون المراد باحديهما
التجدد وبالاخرى الثبوت قوله وان لم يكن العطف بالواو وفي قوله سواء عليكم احدثتم الدعوة لهم ام
استمر عليكم صمتكم اشعار بان الجزء ام واخل بحسب المعنى على ما نوى وقد يقال المنوي بام
معها مضمونا الجملتين كانه قيل هذا او ذاك ام ذاك طلب التعيين مع علم ثبوت على الابهام قوله اذا
حزبهم امر اي اصابهم مكروه وقرئ انه وقت الدعاء والالتجاء لكشف البلوى قوله اجددت بالتخفيف
من الجد المقابل للعب وقد روي بالتشديد من التجديد المناسب للاحداث قوله استبعادا مفعول له
لما دل عليه الكلام اي قالوا ذلك استبعادا قوله ما اعظم كيد الشيطان للمقلدين فيه اشارة الى ما
هو المبحث عليه من عدم التقليد في الاعتقاديات ولى انه نعى الى التقليد في امور ظاهرة البطلان كحال
هؤلاء في تقليدهم آباءهم قوله عبادة تماثيل اشارة الى ما سأل لآية اعني اذ قال ابراهيم لابيه وقومه
ما هذه التماثيل التي انتم لها عاكفون قالوا وجدنا آباءنا لها عابدين قال لقد كنتم انتم وآباؤكم
في ضلال مبين قالوا اجئتنا قوله فبالحري ان يجعل الكلام في الحال قوله لمجيئها بيان لوجه مناسبة الحال
للفصل والوصل واللام متعلق بخبر المبتدأ اي يجعل الكلام في الحال فالكلام فيها ملتبس بالحري لمجيئها
تمنع الواو وترع للعطف كما اشرنا اليه وسيصرح به وكونها تابعا ظرف او مصدر قوله الواو حال
اي مقارنة لها قوله لا معها معطوف على مقدرا اي مع اخرى مجردة لا مع الواو وجعل هذه بمعنى غير
يكون معها حالا ايضا بمعنى غير مقارنة بحذف انه اي بعدها اي معها لا يصح ان يكون مضافا اليه قوله
الكلام في ذلك اي في ان الحال في اي موضع يجي بالواو وفي اي موضع يجي بدونها واراد بقوله حال لا
انه اذا اطلق لفظ الحال انصرف اليه وهو الحال المنتقلة الكثيرة الاستعمال فاذا اريد به الحال الاخرى
قيد بالمؤكدة واراد بالاصل في الكلام ما هو الراجح في الاعتبار بحسب المناسبة وبالنهج في الاستعمال
الوجه الواضح الذي جرى عليه الاستعمال ومن ثم قيل الاصل يدل الدليل والنهج مختار الاستعمال
وقد يقال الاصل ما يتعلق بالمعنى والنهج ما يتعلق باللفظ وفائدة لفظ معا انه لولاه لربما توهم
ان لكل منهما نهجا واحدا كما في قولك لهما درهم اي لكل منهما درهم واذا قيل معا تحقق وحدة النهج فيه
مع كون الاصل متعددا قوله فاصل النوع الثاني قدم بيان اصل المؤكدة بعدما اخر تأتي الذكر لان
المعتبر في بيانها الثبات في بيان المنتقلة الاثبات قوله وصفا ثابتا اي لازما لا يتغير وذلك
لان الحال المؤكدة ما يقرر مضمون اسم واقع في الجملة السابقة سواء كانت الجملة اسمية او فعلية فان
المؤكدة قد تأتي بعد الفعلية ايضا كقوله تعالى ثم وليتم مدبرين فان عربيا يؤكد مضمون الخبر

الى القران الذى يفهم منه كونه عربيا وكذلك فى قائما بالقسط يؤكد مضمون قوله شهد الله اذ يفهم منها القائم
بالقسط ولا شك ان الوصف انما يؤكد مضمون الاسم اذا كان من الاوصاف اللازمة لمدلول الاسم ضمنا
فاذا صرح به اكد مضمونه وبما قررنا تحقق ان الحال المؤكدة لا يجب كونها مقررة لمضمون جملة عقدها من اسمين لا
عمل لهما ولا يبعد ان يحمل كونها كذلك شرطا لوجوب حذف عاملها ولو فرضت الحال المؤكدة لما يقرر مضمون الجملة
التى مطلقا لزم ان يكون نحو وتوا مدبرين ولا تعثوا فى الارض مفسدين وتبسم ضاحكا ليس
لم يجعلها نحو المصادر احوالا مؤكدة مع انها ليست صفة لازمة وقوله ان يكون صفة غير ثابتة وذلك
لان المقصود من النوع الاول بيان ان الفعل صدر عن الفاعل او وقع على المفعول بتلك الصفة والهيئة
والتقييد انما يفيد اذا كان بالصفة المتغيرة المتبدلة لان كون الفعل صادرا او واقعا على الصفة الثابتة و
الصفة اللازمة امر معلوم ولما كان لا يشمل النوع الثانى ما هو الثبوت وجب ان يعبر عنه بعبارة تدل
على الثبوت واللزوم كالصفة المشبهة نحو بينا وشفيقا وسخيا جوادا وبطلا شجاعا وكالاسم المشتق
كعربيا ونحو قائما انما يقع حالا مؤكدة اذا اقترن بما يدل على ثبوته كقوله بالقسط ولما كان الاصل
فى النوع الاول هو اللاثبوت وجب ان يعبر عنه بما لا يدل على الثبوت واللزوم كاسم الفاعل والمفعول
فانهما لا يدلان على لزوم معنى لموصوفيهما بل يعبر بهما عند الاطلاق عن الصفة المتبدلة وهذا لا ينافى
بما تقدم من ان الاسم سواء كان وصفا او غيره اصله ان يدل على الثبوت لان معنى ذلك انه لا يدل على
الحدوث كما يدل عليه الفعل فالثبوت هناك يقابل الحدوث والمراد به ههنا اللزوم وقد يكون
الحال المنتقلة اسما غير مشتق كرطبا وبسرا او يفهم منهما سنة (؟) غير لازمة قوله ممتنعا ان يقال جاء زيد
طويلا او زيد ابيض صفة لازمة لا فائدة فى تقييد المجى بها والى ومن الذى اشار والده مثل ان يكون
زيد فى سن النمو والاختلاط فيحدث طول وقصر ومثل ان يحدث له سواد او بياض من سبب من الاسباب
الطارية قوله بعضها فى الاستعمال ان تاتيا عاريتين عن حرف النفى وذلك لان المقصود من المؤكدة
تقرير الصفة التى تفهمها الاسم ومن المنتقلة تقييد الفعل بصفة مخصوصة وما دخل عليه حرف النفى انما يدل
على نفى الصفة والهيئة فاثبات الصفة المنفية قد يدل تاكيدها وكذا تقييد الفعل بها قلت المقصود
من الحالين تقرير ثبوت الصفة والتقييد بثبوت الهيئة سواء كانت حقيقية او اعتبارية فان انتفاء
الصفة والهيئة مما لا ينضبط ولا ينحصر فلا بد ان يعبر عنهما بما يدل على الثبوت قال قد يفهم
من نفى صفة او هيئة ثبوت اخرى كما يفهم من نفى الركوب ثبوت المشى وبالعكس ومن كان النفى منضبطا
متحصلا فذلك ذاك بطريق الالتزام والمجاز فى الاستعمال بما يدل بحاله على ثبوت الصفة او الهيئة المخصوصة

المقصود

المقصودة فلا تخالف هذا النهج فى البلاغة وان جازت مخالفته بحسب النحو قوله لان تعدد
الواو وتعليل لما ذكره من ان النظر لكون اعرابهما غير تبع يقتضى عدم دخول الواو واما فى اصلها
العطف لانها فى الحال ليست بعاطفة فى الكثير والحال ان الواو العطف كما سيعرف للوصل فان
قلت قوله فى الحق بينا يدل على ان الحال هو الحق ليس كذلك بل هو عند الجمهور ضمير المفعول فى
العامل المقدر اى احقه او اثبته وعند البعض ضمير الفاعل فيما اختار تقديره فى قسم النحو حيث قال
احق التقديرات فى زيد ابوك عطوفا بحق عطوفا وفى هو الحق بينا قلت لما كان ذلك الضمير عبارة
عن الحق صح جعله ذا الحال قوله الخبر ليس موضعا لدخول الواو ولانه متحد بالمخبر عنه كالوصف بالموصوف
وقد سبق تقرير وجوب المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه فى غير كلمة اى قوله فى التحقيق فيه اى فيما
ذكرنا من ان حق النوعين ان لا يدخلهما الواو وقوله لا يبعد ان يكون هنا كلام فى موضع انتظام
لاعراب الكلمات تعلق معنوى يشترط ذلك التعلق معانى تلك الكلمات وذلك لان الهيئات الاعرابية
وضعت دالة على معان معتورة نظرا على مدلولات الكلم عند ضم بعضها الى بعض فاذا وجدت
لاعراب فى موضع قد تناول شيئا بدون الواو اى بطريق الاصالة دون التبعية كان ذلك دليلا على ان
لمدلول تلك الكلمة المعربة تعلقا معنويا بمدلول غيرها من الكلم المنضمة اليها فلا يحتاج الى تكلف
تعلق آخر كالواو مثلا ولما كان كذلك فان لها اعرابا اصليا يدل على كونها مبينة لكون الحال او قيدا للعامل
او مؤكدة لما دل عليه ذو الحال حقيقة فحقها ان يكون بلا واو مفردة كانت او جملة لان الجملة الواقعة حالا لا
لها اعراب بالاصالة محلا قطعا وقوله لكن النظر اليها عند ارعنى دخول الواو فى الحال اذا كانت جملة
بيان ذلك ان الجملة من حيث هى جملة مستقلة بافادة فائدة هى النسبة التامة بين طرفيها وان كانت غير مستقلة
باعتبار ما عرض لها من وقوعها موضع المفرد وقيدا للفعل مثلا فالجملة الحالية اذا لم تكن متحدة بالجملة
السابقة عليها اتحادها اذا كانت حالا مؤكدة ولا كل تمام غير منقطعة عنها بالكلية لوجود الجهة الجامعة
بينهما نزلت منها منزلة الجملة المتوسطة بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع فلا يبعد ان يدخلها الواو الدالة
على الاجتماع والاتصال ثم انه جعل له ترتيب ههنا لا مؤكدة وجوزه فيما تقدم كونها جملة مؤكدة
للجملة التى قبلها ايضا ولا يخفى جريان مدين الوجهين فى المشبهة به واما فى الحال جامعة بصيغة
المجى نظرا الى تعدد موارد الكلام قوله كما ترى فى نحو جاء زيد يتكلم والجاء بين يديه فان منع الجملة
ليست متحدة بالاولى ولا منقطعة عنها لان المجى يناسب تقدم الجاءت الغفير بين يديه يربطها
بالسابقة وكذا الحال وسيعنى كنه قوله بصاحب لكن قال قلت ما ذكره يجرى فى الجملة الواقعة صفة

فيلزم ان يجوز دخول الواو فيها قلت له ان يقول ربط الصفة بالموصوف لا شك انه اقوى فلا يلزم من الجواز هنا
الجواز هناك وقد يستحسن بعضهم ايراد الواو لتأكيد لصوق الصفة بموصوفها الا انه لم يشتهر اشتهار كون
الواو للحال وقد نبهناه بدليل ظاهر يكتفى به في مباحث الاطناب والجملة اذا وقعت حالا فحكمها في دخول الواو عليها
قياس الى الاحكام الخمسة فقد يمتنع وقد يجب وقد يجوز اما مع التساوي واما مع رجحان احد طرفيه فبعد تمهيد القاعدة
شرع في تفصيل تلك الضابطة فيما نحن بصدده اي من دخول الواو وعدمه في الجملة الواقعة حالا منتقلة اذ
قد ظهر ان المؤكدة يمتنع فيها الواو وقوله لان الاسمية كما تعلم دالة على الثبوت انما يصح اذا لم يكن خبرها
جملة فعلية نحو زيد قام فانه كقام زيد يفيد التجدد وكذا يكفي في الكلام على ما هو الاغلب في الاسمية
فالجملة الفعلية واردة على اصل الحال بالاطلاق فاذا كانت على نهجها ايضا بان يكون مثبتة ليست في
حكم المنفية كان فعلها مضارعا مثبتا كانت متمكنة في الدلالة قريبة من الحال المفردة جدا فالوجه فيها ترك
الواو جريا على موجب الحال من استغنائها عن دخولها وانما قلت ليست في حكم المنفية احترازا عما اذا كان
فعلها ماضيا مثبتا فانه في حكم المنفي كما سيجيء ولذلك لم يمثل ههنا الا بالمضارع وقد نبه بقوله ويعدو
فرسه على ان الحال قد يكون سببيا كما يكون فعليا على طريقة المسند والوصف وقوله لانكاد نسمع انشادا
لان دخول الواو في المضارع المثبت كالممتنع لغة الكلام اذا اجرى على ظاهره واما اذا قدر معه مبتدأ
فدخول الواو جائز ومسموع كثيرا منه قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون وقوله قمت واصك وجهه
وقول الاخر نجوت وارهنهم مالكا قوله وذلك ان تكون اسمية في الحال غير المؤكدة انما قيد بذلك لان
الاسمية واردة على اصل الحال المؤكدة وخص هذا التقييد بالاسمية ولم يقل فيما سبق وذلك ان تكون
فعلية في الحال غير المؤكدة لان المؤكدة تقع اسمية مفردة ولا تقع فعلية اصلا قوله فالوجه الواو وذلك
لان خروجها عن اصل الحال يوهم انها ليست حالا فاحتيج الى رابط دال عليه خصوصا اذا كانت الاسمية
منفية خارجة عن نهج الحال ايضا وقوله جاء بخلاف هذا الاصل معدودة الحقت بالنوادر قوله
قوله فالوجه الواو ويقرر ان المراد به رجحان دخولها بحيث يكون تركه قريبا من المعدوم كان
دخولها من قبيل سنن الهدى وللنحاة اختلاف فجوز بعضهم ترك الواو في الاسمية مطلقا وبعضهم
اذا كانت غير منفية بل مفردة نحو فوه الى في اي مشافها وبعضكم لبعض عدو اي متعادين وبعضهم
اذا كان ضمير ذي الحال في صدر الجملة كالمسند المذكور في الكتاب سوى الليث مثالا على غير ذلك ومع
عوده على بدئه اي رجوعه لما ابتدأه على ان البدأ مصدر بمعنى المفعول ومحصوله انه رجع
في الطريق الذي جاء منه وقد تقدم ان عوده مرفوع على انه فاعل رجع مجازا او بدل اشتمال على المستتر فيه

او منصوب على الحال بمعنى عائدا او على المصدرية او على انه مفعول به بان يجعل رجع متعديا
الكل ضعيف واصلاح المنطق كتاب لابن السكيت في تصحيح اللغة وال على الكتاب بناء على الفارسية
في النحو قال المتنبي علس نصف غواصا نصف النهار يغيب النهار من نصف الشمس اذا بلغ نصفه
والمراد طول مكثه تحت الماء واخره ورفيقه بالغيب لانه يرى له يعلم ما فاحال الغواص وفي الصبح
برفع النهار من نصف السماء اعني انتصف والجملة الحالية حال من الغير ايضا فاحتاج الى ان يقدر الواو بحذف
اي والماء غامره اي ساتره وجنى الليل ظلامه وستره ما اب اي ما رجع قوله مضوا اي الاصحاب يرى لهما على بيت
بيته ويذكر سرعة انتقالهم قبله والرواح الزوال من السير آخر النهار للتروح ويقال راح اذا دخل في
وقت العشية وعالهم اي اسلكهم والقدر بسكون الدال وفتحها ما قدر الله من القضاء قوله لا يرتفع تقبله متعلق
بلخلوا والبيت لخالد بن يزيد بن معاوية والورق الفضة الدراهم المضروبة وكان بانه اي لقد وجد
حال كونه لانسب له ابدا وقيل ناقصة والواو زائدة بين اسمها وخبرها لتاكيد الثبوت كما يزاد لتاكيد لصوق
الصفة بموصوفها وكذا الكلام في وكنت وما ينهنه الوعيد يقال نهنه الرجل اي كفه وزجره اي ادوا
من حيث مكنوا وفي العينين من دم وجيء على من [illegible] من العقود قوله الا ان ترك الواو ارجح متعلق
بقوله فالوجه جواز الامرين معا وانما كان الترك ارجح ترجيحا للاصل على النهج مع تأييده [illegible] موجب الحال
ترك الواو قوله الفعل الماضي منفيا ومثبتا مبتدأ خبره منتظم في سلك المضارع فان قيل ذكر المنفي مستدرك
لاندراجه مع المضارع المنفي فيما ورد على اصل الحال دون نهجها ومشاركته اياه في الحكم وهو كون الترك اولى
اجيب بانه لم يمثل فيما سبق الا بالمضارع المنفي فكانه اراد ان يجمع بين قسمي الماضي ولا يفرق بينهما في بيان
حكمهما قوله لوروده لا على نهج الحال يعني وروده على اصلها الذي هو التجدد وقوله فلحرف وقد وذلك لانه في
حكم حرف النفي من حيث ان الفعل الماضي يحتمل كل جزء من اجزاء الزمان الماضي فاذا دخل قد عليه قربه من الحال ونفى
عنه ذلك الاحتمال وقوله يصلح للحال مطلوب لان كلمة قد تقرب الماضي من الحال بمعنى الزمان الحاضر الذي
هو زمان التكلم لا بمعنى ما يبين كيفية الفعل فان الحال بهذا المعنى الذي كلامنا فيه على حسب عاملها قد يكون
ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون مستقبلا كما لا يخفى فما ذكره غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال والجواب ان
الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة الثلاثة كان مضيها واستقبالها وحاليتها
بالقياس الى ذلك المقيد لا الى زمان التكلم كما اذا وقعت مطلقة مستعملة في معانيها الاصلية ولا اشتباه
فيما ذكرناه في نحو [illegible] قد يكون مستقبلا بالقياس الى ما قبلها وان كان ماضيا بالنسبة الى
زمان التكلم وعلى هذا فاذا قلت جاء زيد راكبا فهم منه تقدم الركوب على المجيء فلا يفيد الكلام على ما قبلها

وإذا قلت قد ركب زيد الآن الزمان الحالي فيفهم مقارنته اياه كان ابتداء الركوب كان متقدما الا انه فارق
المجي الى الدوام وإذا قلت جاء زيد ركب في قطار بينهما وقت يظهر صحة كلام القوم في هذا المقام
وفي وجوب تجريد الجملة الحالية عن علامة الاستقبال كالسين وسوف ولن اذ لو صدرت بها لنبا ظاهرها كونها
مستقبلة بالنسبة الى عاملها وقد يجاب بان قولهم من ان تكر بان المراد الذي عندهم المتكلمون في عامل الحال
وكان نقول ان عاملها قد يكون مقترنا بزمان التكلم فيشترط هناك لفظ قد للتقريب وفي ما عداه طرد الكلام
فلا يحتاج الى ذلك التأويل هذا وأما ما نقل من انهم استبشعوا ان يقع الماضي المقرب حالا بعد الماضي الذي
يحسن تصديقه للبعد من الماضي والحال بمعنى آخر عن زمان التكلم فاحتيج الى ادخال قد المقرب الى الحال لينكسر
سورة ذلك الاستبشاع فيزول الاستبشاع مما لا يلتفت اليه ذو طبع سليم وأنه ينتظم في سلك المضارع معنى
جواز الامرين مع رجحان الترك كما سبق التصريح به وذلك للاشتراك في العلة في دخول الواو على المضارع المنفي
وعلى الماضي مطلقا بمنزلة المكروه قوله يتجهم السبب بفتح الهاء اي تعبه واوقعه في المشقة قوله الا ان ترك
الواو في النفي وفي الاثبات ارجح متعلق بقوله لكن يقول وهذا المجموع بيان او تأكيد لانتظام في سلك المضارع
المنفي وكان التفريع برجحان الترك فيهما دفع للتوهم عدم رجحانه في الماضي المثبت انه يرى الى اعادته حرف الجر
في الاثبات قوله بحسب التقدير يعني تقدير الفعل فحصل فيكون الظرف جملة فعلية قطعا وتقدير اسم الفاعل الحاصل
وان لم يكن بعده اسم مظهر يصلح ان يرتفع به كقولك جاء زيد على فرس كان مفردا قطعا وان كان بعده ذلك
احتمل ان يكون مفردا بان ينتصب اسم الفاعل على الحال فيعمل الظرف الظاهر لاعتماده وان يكون جملة اسمية
قدم خبرها فقوله وان لا يكون شاملا للافراد ولكونه بتقدير جملة اسمية قدم خبرها وان اشكل ان تقدير الاسمية
متفرع على تقدير اسم الفاعل فيتضح ح قوله ونزره ولذلك يمكن ان يكون واردا على اصل الحال وموهما تقدير
الفعلية والافراد وغيره وارد عليه وسوء تقدير الجملة الاسمية نعم يلزم حمل كلامه على خلاف ظاهره في
توزيع الورود وعدمه على التقدير في المتبادر من قوله حال الامران بهامثال وبيان كالمثال والمشهور
ان ترك الواو ارجح قال الشيخ عبد القاهر اذ اجعلته كقوله سيفه لا اكثر فيها ترك الواو وكقوله خرج مع البازي
على سواد وقد يكون مع الواو كقوله ان اجر اسري اليك ودونه من الارض وبيداء سملق والسرى في غلبه
ترك الواو ارجح وجوز عادم تقدير الافراد وورجحان الترك على تقدير الفعل الماضي واما رجحان دخوله على تقدير الاسمية
فقط واذا لم يكن بعد الظرف مظهر كان رجحان الترك اظهر كما في قوله تعالى فخرج على قومه في زينته قوله ثم من عرف
عقب الكلام في هذا البحث المتعلق بالجملة الحالية المصدرة بالواو والمتعرض من عرف السبب في تقديم الحال
على النكرة ودفع الالتباس بالصفة تنبيه لجواز ايقاع الجملة مع الواو حالا من النكرة بلا تقديم اذ لا التباس

منها اصلا لامتناع دخول الواو على الصفة كما مر وتنبيه لم يجوز اذا كانت تلك النكرة في سياق النفي فانها لعمومها
وكونها موصوفة في المعنى بمنزلة المعرفة فبهذا الاعتبار ينتفي الالتباس بمعرفة جواز
وتنبيه ايضا لوجوب الواو في نحو جاءني رجل وعلى كتفه سيف اذا اريد الحال دفعا للالتباس في وجوب تركه
اذا اريد الوصف لامتناع عطف الصفة على موصوفها البتة وانما قال رتب على المعرف بطلان قول من ادعى حالا
وقد سبق من التحقيق قوله وايس من افراده بالذكر اذ ليس من قبيل الافعال الداخل عليها النفي مثل كان ولا يكون
حتى يكون ترك الواو فيه ارجح وانما من قبيل الافعال المتصرفة المتضمنة للنفي كابن وامتنع حتى يلزم فيه تقديم الكون
الترك ايضا ارجح بل هو من فعل دال على نفي الحال صريحا فلا مجال لتعدد لكنه لما قام مع خبره مقام النفي او
ليس منطوق في قوة لا سيما لم يذكر ذكر الواو وتركه ايضا ان ان ذكره ارجح بحسب الدليل وادور في
الاستعمال وذلك لان المجوز للواو هو النفي وهو في ليس ذاتي وفي الفعل المنفي بالاداة عارض وقد يقال ان
ليس لم حرف النفي والجملة بعدها اسمية في الحقيقة فلذلك كان ذكره ارجح لكنه يقتضي ان يكون الترك متساويا صور
متعددة ملحقة بالنوادر لوقوع صور كثيرة كما دل عليه كلامه وقوله اذا جرى وصف بالجلادة في الاسقاء حيث اذ جرى
في كفه الرشاء لم يقع البرية من اليد هذا وقد قيل ان قوله ليس فيها مفعول ثان يجعل لا حال اي
جعل العلية كلك شاملا فتأمل قوله كررت نياما صريحا اي صيرته صريحا قوله واما الحالة المقتضية لطي
الجمل عن الكلام ايجازا او لا طيها اطنابا اراد بالكلام الجنس وجمع الجمل نظرا الى تعدد الموارد
فان المطوي في موضع واحد لا يجب ان يكون جملا بل قد يكون جملة واحدة وقد يكون جملتين او اكثر
وجمع الحالات نظرا الى اقسام الايجاز والاطناب بحسب جزئياتهما وكرر الحالات نكتة لانه اجالها
جميعا على علمك اي قد سبق بلا معنى لذكرها مفصلة وخص بالذكر طي الجمل لا طيها لانهما العمدة في
وضع هذا الكتاب وان وجد الايجاز والاطناب بطي المفردات لا طيها ايضا بل قد يوجد الايجاز
بلا طي اصلا وسمي ايجاز قصر وقوله ايجازا او اطنابا مفعول له وقيل حال بناء على انه فسرهما في صدر
قانون الحمد بالطي ولا طي انما لم يتعرض للمساواة لانه لا فضيلة للكلام الاوسط مما يصدر عن البليغ
مساويا له لا يكون فيه نكتة يعتد بها كالمساواة وكلمة ههنا قائمة مقام العائد الى المبتدأ اعني الحالات
المقتضية كانه قال استغني بذلك اي بالعلم المحيط بما قد سبق عن بسط الكلام فيها اي في تلك الحالات
وذلك لانه قد ذكر فيما تقدم طرق الايجاز على الاطلاق كطي المسند اليه والمسند مفردا او جملة و
طي المفعول ونحوه وكطي السؤال الذي هو جملة في بحث القران وذكر ايضا طرق الاطناب على
كتذييل المسند اليه بالتوابع وتقييد الاسناد بشيء من القيود وذكر متعلقات المسند اليه وذكر الجملة

الاطلاق

وان تقدم الجمع وحده قد يوجد فيها السؤال
السؤال الذي تتضمنه

المتعلقة بما قبلها تأكيداً او بياناً او بدلاً فقد سبق في ايجازات بطي المفردات والجمل وقد سبق اطنابات
بذكر المفردات والجمل وبين هناك ايضاً حالاتها المقتضية اياها فمن ضبطها استغنى عن البسط ههنا لانه
يعرف ما في المذكور بالمقايسة عليه قوله فلكونهما نسبيين لا يتيسر الكلام فيهما بزيادة الايجاز والاطناب
اي ان نسبة خروج الكلام اعني وصفه بهما بالنسبة الى كلام آخر بحسب امر مقدر ولا شك ان الامر
النسبي لا يتحدد ولا ينضبط الا بتعيين المنسوب اليه وليس لكلام على مقدار معين بحسب نفس الامر
كونه منسوباً اليه لما بل كل كلام يعرض فانه يصح لذلك لاعتبار الموجز عن المطنب بحيث يحكم على الكلام
بانه موجز لا مطنب وعلى ذاك بانه مطنب لا موجز فان كلاماً واحداً اذا نسب الى آخر واتصف بالايجاز فانه
بعينه اذا نسب الى ثالث يتصف بالاطناب فعلم ان لا مجال فيهما للضبط والتعيين مبنياً على التحقيق العرفي بل
لا بد من ترك التحقيق والبناء على امر عرفي هو جعل كلام اوساط الناس الذين لا بلاغة لهم ولا فصاحة
ولا عي ولا فهاهة منسوباً اليه ومقيساً عليه فانه وان لم يتعين لك بحسب التحقيق الا ان الاوساط لما كانوا اكثر
من الطرفين كان كلامهم على مجرى متعارفهم في تأدية المعاني مشهوراً بين الناس فهو امر عرفي معروف الوجه معلوم
الطريق فيناسب ان يجعل اصلاً يقاس عليه غيره فلا يكون البناء عليه في الاجهالة كما يتوهم ذلك اذا تقرر ما اندفع
ايضاً ما يقال من ان كون الشيء نسبياً لا يقتضي ان لا يتيسر الكلام فيه الا بترك التحقيق فكل الاضافيات
كذا الحكم معا بها الا انه يحتاج فيها الى التعرض على الاضافة على الوجه الذي تقرر في علوم اخر قوله مثل
جعل بالجر على انه بدل من البناء وقوله مقيساً عليه مفعولا جعل قوله ولا بد من الاعتراف بذلك جملة معترضة
اي لا بد للمنصف من الاعتراف بوجود كلام الاوساط بل لا وجه لانكاره لقوة استمراره فيما بين الناس
كما توضيح البناء عليه قوله لا يحمد منهم ولا يذم لانه ليس لهم في ذلك اعمال روية ولا رعاية نكتة بل
اكتفوا فيه بمجرد دلالات وضعية فلا يمدح لهم ولا مذمة ايضاً لكونه وافياً بما هو مقصود منهم
من امور دينهم او دنياهم نعم اذا انسب ذلك الكلام الى مراتب البلاغة عد كاصوات الحيوانات واذا
صدر مثله عن البليغ لداعي ضرورة راعى فيه تجرده عن النكت لمطابقة المقام وبذلك يرتفع عن تلك الاصوات
كما سلف في صدر الفصل الاول وقوله تسميته متعارف الاوساط تميز لعن كلامهم الذي يكلموا فيه
بتعليل او تكميم قوله باقل من عبارات متعارف الاوساط بيان للمجاز الحذف والمجاز القصر الذي
لا حذف فيه وفي قوله سواء كانت القلة والكثرة راجعة الى الجمل او الى غير الجمل تصريح بان الايجاز
والاطناب لا يختصان بطي الجمل ولا طنابها بل يكونان ايضاً بطي المفردات ولا طنابها كما ذكرنا
قوله وقد تليت عليك فيما قد سبق طرق الاختصار والتطويل يعني في الفنون الثلاثة ومباحث الفصل والوصل

اذ قد بين فيها طرق اختصار الكلام باطلاق الاسناد وحذف المسند اليه والمسند وغيرهما مفرداً
او جملة وبين فيها ايضاً طرق تطويله بتأكيد الاسناد وتذييل المسند اليه او المسند بما يتعلق به وتعقيب
جملة باخرى مؤكدة لها مثلاً كما اشرنا اليه آنفاً واللام في فلئن فهمتها موطئة وفي لتعرفن جواب
القسم المقدر والمعنى فلئن كنت فهمت تلك الطرق كما هو حقها فلا محالة تعرف كلا من الايجاز و
الاطناب متفاوتاً بزيادة ونقصان في مراتب لا تكاد تنحصر وتعرف ايضاً معه ما قيل في وصف البلغاء
من انهم يأتون تارة بالكلام في غاية الاطناب وتارة في نهاية الايجاز كأنهم يرمزون الى المقصود
رمزاً خفياً لا يدركه الا افراد الاذكياء تشبيهاً بمن يلاحظ محبوبه بمؤخر عينه خوفاً من الرقباء
قوله وحي الملاحظة نصب على المصدر اي يوحون وحياً يسيراً وكما تليت عليك فيما سبق تلك الطرق
ذكرت معها مقاماتها مقتضية اياها فاذا رسخت بذكرها الى مقام ما احرى يناسبها في اقتضائه الاختصار
والتطويل فعليك برعاية المقام ومقتضياتها اذ لست انت كالاوساط الذين لا حاجة بهم الى تلك
الرعاية ولا يلحق كلامهم مدح ولا ذم بل ما صادف من اختصارك وتطويلك موقعه اللائق به حمد في باب
البلاغة وما لم يصادفه ذم وسمي الايجاز اذ ذاك عياً وتقصيراً لانه يعي في الكلام وقصر اي جعله
قصيراً ويسمى الاطناب اكثاراً وتطويلاً لانه اكثر كلامه وطوله بلا طائل قوله فالتطويل ههنا محمول
على المعنى الاصطلاحي في قوله طرق الاختصار والتطويل وقوله الاختصار والتطويل محمول على
المعنى اللغوي قوله والعلم في الايجاز اي المثل المشهور في باب الايجاز قوله على كلمة تعالى فان
علم في هذا المعنى اي مشتهر به فان قلت الايجاز بالقياس الى كلام الاوساط فكلامهم ههنا غير معلوم
هنا على قلت ذلك معلوم بحسب نوعه وان لم يكن معلوماً بحسب شخصه فانا نعلم قطعاً ان المعاني المنطوية
تحت قوله تعالى في القصاص حيوة لو ادتها الاوساط لادوها بعبارة اطول مما الا يرى الى كونه اوجز من
اوجز كلام عند بلغائهم في هذا المعنى قوله اصابته اي اصابة قوله تعالى في القصاص حيوة محز البلاغة
بالايجاز الذي فيه تطهير بنفسه وزيادته على ما هو اوجز كلام عندهم في هذا المعنى اعني قولهم القتل
انفى للقتل وذلك من وجوه الاول قلة الحروف فان الملفوظ في قوله تعالى عشرة اذا لم يعتبر التنوين
حرفاً على حدة وفي قولهم اربعة عشر الثاني الاطراد اذ في كل قصاص حيوة وليس كل قتل انفى للقتل
فان القتل ظلماً ادعى للقتل الثالث عدم الاحتياج في قوله تعالى الى تقدير بحسب المعنى فان تقديره معلى
المجاز عنى في القصاص مجرد رعاية قاعدة لفظية فهو من قبيل المجاز اللغوي ولا بد في قولهم ان يقدر انفى
من تركه القتل مما في تنوين حيوة من التعظيم او النوعية الخامس صنعة الطباق بين القصاص والحيوة السادس

الفص على ما هو المط بالذات اعني الحيوة فان القتل انما يطلب لها لا لذاته آ السلم جعل نقيض الشئ مسببا
بارادة لفظه في الناس الخلو عن التكرار مع التقارب فانه لا يخلو عن استبشاع فلا يعد في الاكثر من اللجج عليا
الصدر حتى يكون حسنا آ التابع عذوبة اللفظ وسلاسته حتى لم يكن ضرها في قولهم من تعدد الاسباب
الحقيقة اذ ليس في قولهم حرف ما هو كان على التوالي الا في موضع واحد وكذلك انه ينقص من سلاسة اللفظ وجريانه
على اللسان العاشر ان كون القتل انفى للقتل من حيث انه قصاص لا من حيث انه قتل وقد صرح بذكر الحيوة
قوله دون قولهم قوله من الايجاز هذا ايضا من ايجاز القصر وقوله هدى بالنصب حال من المستكن في الخبر اي قوله
هدى للمتقين كائن من الايجاز حال كونه هدى ضلالا الى ان المعنى ما ذكره واما مفعول له لمضمون الكلام اي نعد
مرالله مجاز للاذناب لان المعنى على ان يكون المراد بالمتقين الضالين الصائرين الى التقوى بعد الضلال
واحترز بذلك عن المعنى الاخر وهو ان يحمل المتقين على حقيقته ويجعل اثبات الهدى لهم من قبيل تحصيل الحاصل
المكرم اعزك الله واكرمك على قصد الزيادة والثبات اذ ليس على المعنى الاخر ايجاز يعتد به وقوله لان الهدى
تعليل لكون المعنى ما ذكره وقوله الهدى بالهداية ليعلم ان المراد به معناه المتعدي لا مع الدلالة لا معناه اللازم
اعني الاهتداء اذ لا يصح ان يقال الاهتداء للضال الا للمهتدي فان المتعدي هداه الله هدى وهدى
واللازمي هدى ووجه حسن الايجاز المذكورة في الآية شيئان الاول قصد المجاز المستفيض اي المشهور نوعه
وهو وصف الشئ بما يؤول اليه فانه مجاز شايع منه قوله تعالى اني اراني اعصر خمرا ولا يلدوا الا فاجرا كفارا
وقوله عم من قتل قتيلا فله سلبه وقولهم من مرض له يفرح بقتل الضالة وان لم يكن اطلاق المتقي على الضال
الصائر الى التقوى مستفيضا كسر شيوعه الثاني التوصل بهذا الايجاز المعنى على ذلك المجاز الى تصدير
اولى الزهراوين يعني سورة البقرة وآل عمران سميتا بذلك لاشراقهما من ثلثا راضا بذكر
اسم اولياء الله وفي هذا التصدير تشويق الى التقوى واشعار بالاعتناء بحال المتقين فانهم هم ما قبل من
ان هذا التصدير انما يصح اذا كان الضالون الصائرون الى التقوى اولياء الله قبل ان يتصفوا بالتقوى
بالفعل وليس كذلك قوله اظهر من ان يخفى حاله في الوجازة فانه ايضا من ايجاز القصر ومن جوامع الكلم
التي يستعمل معها قليلها بالمعاني الكثيرة اي غشيهم من اليم ما لا يعلم كنهه الا الله فعدا باب غشيهم عن عبارة طويلة
تعبر عنها البتة وكذا قوله لا ينبئك مثل خبير اظهر من ان يخفى حاله في الوجازة نظرا الى ما عنى اي
لا يخبرك بالامر مخبر هو مثل خبير عالم به يريد ان الخبير بالامر وحده هو الذي يخبرك بالحقيقة دون سائر
المخبرين به والمعنى ان هذا الذي اخبرتكم به من حال الاوثان من انهم لا يملكون من قطمير ان تدعوهم
لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم ويوم القيمة يكفرون بشرككم هو الحق لاني خبير بما اخبرت به

ومن

ومن حمل الآية على ان المراد نفي المثل اي لو كان له مثل في ذلك اي في العلم المحيط بالاشياء لكان لا يخبرك
بحكم العادة لكن الاخبار منتف فينتفي وجود المثل فقد خرج من اصل على ما يقتضيه نظم الآية ولا ينبئك مثل
خبير وانظر عطف على مقدر اي تحقق ما ذكرنا وانظر قال صاحب الكشاف الخ في قوله فتوبوا التسبيب
لا غير لان الظلم باتخاذ العجل سبب للتوبة والامر بها والخ في اقتلوا للتعقيب اي فاعزموا على التوبة
فاقتلوا بناء على ان الله تعالى جعل توبتهم قتل انفسهم وجاز ان يكون المعنى فتوبوا اي فاتبعوا توبتكم
القتل على ان القتل تتمة للتوبة تابعة اياها واما الخ في فتاب متعلقة بمحذوف فالفا جواب لشرط مقدر
اي فان فعلتم فقد تاب عليكم ويكون الخطاب عليكم جاريا على ظاهره داخلا في مقول موسى واما عطف
على مقدر اي ففعلتم فتاب عليكم ويكون الخطاب من الله على طريقة الالتفات من الغيبة في قوله اذ
قال موسى لقومه وقال ايضا الخ في قوله فانفجرت متعلقة بمحذوف اي فضرب فانفجرت او فان
ضرب فقد انفجرت كما ذكرنا في قوله فتاب عليكم وهي على هذا فا فصيحة لا تقع الا في كلام بليغ انتهى كلامه
والمص اختار في الآيتين العطف لقلة التقدير ولان الفا الجزائية لا تدخل على الماضي المتصرف الا مع
لفظة قد واضمارها ضعيف فتوهم من ذلك ان تقدير الشرط ينافي عنده كون الفا فصيحة وابدى بعضهم
بالنقل عنه والصواب خلافه لان العلم عندهم في فصيحة قول الشاعر قالوا خراسان اقصى ما يراد
بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا وهو تقدير الشرط اي ان صح ما قالوا فقد آن القفول لانا جئنا
خراسان قيل ولو ادعى اختصاصها بتقدير الشرط كما يوهمه عبارة الكشاف لم يبعد وقد يقال هذا الوهم
مدفوع بقوله كما ذكرنا فانه اشارة الى الوجهين بقوله فهي على هذا اراد به ان الفاء على كونها متعلقة
بمحذوف شرطا كان او غيره تسمى فاء فصيحة وذلك اما لافصاحها عن محذوف واما وصفا لها بوصف صاحبها
واما لكونها مفيدة معنى بديعا وواقعة موقعا حسنا اما على تقدير الشرط فقول الكشاف في سورة الفرقان
ان هذه المفاجاة بالاحتجاج والالزام حسنة رائعة وخاصة اذا انضم اليها الالتفات وحذف القول
نحو في قوله فقد كذبوكم اذ تقديره قلنا او فقالوا ان قلتم انهم معبودنا والهتنا فقد كذبوكم
وفي لفظ المفاجاة اشعار بان السامع كان غافلا عن هذا المترتب والنتيجة فيفاجئ به واما على
تقدير العطف فحذف المعطوف عليه في قوله فانفجرت تنبيه على ان الموحى اليه لم يتوقف على اتباع
الامر وانه لا يحتاج الى الافصاح به لا سيما الشك عنه وعلى ان السبب الاصلي في الانفجار هو امره
تعالى لا فعل موسى ولا شك انه لا يهتدي الى امثال هذه الدقائق غير البلغاء قوله وفي قوله فقلنا
اضرب عطف على في قوله فتوبوا اي نظير الفاء التي تسمى فاء فصيحة فعلى قوله اضرب مفيد حال كل

من الفاء كما ان قوله كيف افادت كلاكما قوله تأمل عطف على انظر وانما قال ذلك لان الفصيحة ههنا مقدرة
محتاجة الى تأمل نظرا الى موقعها ولان المحذوف ههنا اكثر من جملة واحدة يدل عليه انسياق الكلام الى الفاء
في فعلنا المقدر واحلنا على ذلك تحكي بانه فاء فصيحة بعضهم تقدير فضربه فحجم لا يخفى عليك ان تجاوز
مع ان الفصيحة انجاز حذف مطلق قوله وقد رضا صاحب الكشاف بانه جعل الآية من قبيل الايجاز بالحذف
ولم يجوز ان يكون من قبيل العطف على آتينا لان الموضع موضع الفاء اي قال اعطيته فشكر ومنعته فصبر
فقدر لها معطوفا عليه مترتبا بالفاء على آتينا كما ذكره فكانه اشار بذلك الى ان تلك النعمة كانت عظيمة جدا
فاقتضت من المصطفين الاخيار الشكر بانواعه فعلا وعملا شكرا فعلا وعرفا قولا وقال الشيخ وهذا وجه
وجيه وجوز المصنف عطف قالا على آتينا بان تعوض ترتب الحمد على ابناء العلم وتسببه عنه الى فهم السامع تشبيها في
العقل تفويضا مثل تفويض الترتيب ثم يدعوك فان المعنى على السببية اي فانه يدعوك لكنه ترك الفاء
وآتيتهم على الكشف فكما احتمل في الآية العطف بالواو تفويضا للترتيب الذي فهم بمعونة المقام وانما جاز ترتيب
الدعاء على الفهم مع كونه سببا للامر بالقيام بناء على ما هو من ذكر السبب مترتبا على ذكر مسببه وقوله تفويضا
نصب على انه مصدر وعامله مفعول لم تقدم كانه قيل فوض الاستفادة تفويضا وجاز ان يكون حالا من فاعل
اخبر او حالا او ان يكون مفعولا له للاختصار واستفادة مفعول التفويض ومثله صفة له وانه اي التفويض
قوله ومن امثلة الاختصار فصلها عما تقدمها لعدم اندراجها فيما في حيز انظر وتأمل مع انه طال الكلام
بذكر تقدير الكشاف وابداء ذلك الاحتمال ههنا ولفظ الامثلة تنبيها على ان للاختصار امثلة كثيرة
والمذكور ههنا مع كثرتها بعض منها وابدل لفظ الايجاز بالاختصار تفننا في العبارة الا ترى انه
قوله قد نبهت عليك فيما سبق طرفي الاختصار والتطويل فلكي تفهمهما لتعرف ان الوجازة متفاوتة بين حيز
واوجز قوله ذكرت لك ايضا الاختصار والتطويل معا الخ فلولا ان الايجاز والاختصار متحدان
لما عرف حال احدهما من الآخر ولما صح قوله وسمي الايجاز اذ ذاك على انه قد تخايل لبعضهم ان بينهما عموما
من وجه لان جمع الايجاز لما تعارف الاوساط كما مر وسيأتي ان الاختصار قد يرجع في عرفه
تارة الى المتعارف واخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر فيه ولانه لا يطلق الاختصار الا اذا
كان في الكلام حذف قوله لولا انه فاء التسبب فكلوا يدل على ان الامر بالاكل مسبب عما تقدم
ونحو قوله لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم ما يصلح ان يكون سببا له فدلت
بشهادة مساق الكلام على تقدير ابحت لكم الغنائم ونحوه ان الفاء فصيحة اتفاقا لان
المحذوف سبب غير شرط فكان الاولى به ان ينظمه في سلك قوله فتاب عليكم ومعنى الآية لولا حكم من الله سبق

اثباته

اثباته في اللوح وهو انه لا يعاقب المخطئ في اجتهاده او ان اهل بدر مغفور لهم او انه لا يؤاخذ احدا الا
بعد تأكيد الحجة لمسكم فيما اخذتم من اسارى بدر من الفداء وما تركتموه لكن الاثخان عذاب
عظيم روي انه لما نزل امسكوا عن الغنائم ولم يمدوا اليها ايديهم فنزل فكلوا مما غنمتم اي
في الحرب وقيل المراد اباحة الفدية المتوعد عليها لانها من جملة الغنائم وحلالا حال من المغنوم
او صفة لمصدر اي كلا حلالا قوله فلم تقتلوهم لما انهزم اهل مكة برمي القبضة من الحصباء واخذ المؤمنون
يقتلون ويأسرون افتخروا بذلك وكان الرجل يقول قتلت كذا واسرت كذا فقيل لهم فلم تقتلوهم وعلى
انه جواب شرط مقدر وفي الحقيقة هو سبب للجواب اقيم مقامه اي ان افتخرتم بقتلهم فعدوا عن الافتخار
اي تجاوزوه لانكم ما قتلتموهم ولكن الله قتلهم وانما جعل الافتخار مشكوكا مع كونه واقعا تنبيها على
انه ينبغي ان يكون مفروضا لا محققا واما قوله فلم تقتلوهم انتم بالظاهر تأكيد ضمير المخاطب نوع
اشعار بان الكلام في القاتل دون القتل كما يدل عليه ولكن الله قتلهم قوله وقد يقال انما قال لا له الفاء
دون فاء التسبيب اشعارا بانها ليست فصيحة عنده كما في الآية السابقة قوله وكذا اورد له امثلة
مصدرة بلفظ كذا مع انها ايضا من قبيل حذف الشرط الدالة له الفاء كقوله فلم تقتلوهم الاول قوله ومع
فانما هي زجرة واحدة فان تقديره اذا كان ذلك اي البعث فانما هي اي البعثة الا زجرة والزجرة البعثة بفتح
الباء المرة وبالكسر النوع اي صيحة واحدة وهي النفخة الثانية وقيل هي ضمير مبهم يفسره خبره وجاز ان
يكون الفاء تعليلا اي لا تستبعد وهما فانها سهلة هينة في قدرته هي الا صيحة واحدة فاذا هم
اي الخلائق كلهم احياء بصراء ينظرون الخ قوله فالله هو الولي اذ تقديره ان ارادوا اولياء بحق فالله
هو الولي بالحق فليتخذوه وليا قوله لا ولي سواه اشارة الى الحصر المستفاد من تعريف الخبر
وتوسيط الفصل فان قلت معنى الهمزة التي تضمنتها ام المنقطعة في ام اتخذوا هو الانكار والتوبيخ
بمعنى ما كان ينبغي ان تتخذوا من دونه اولياء فهلا جعلت الفاء تعليلا له حتى تستغني عن تقدير الشرط
قلت لان قوله فالله هو الولي ليس على معنى الحصر فلا يصح ان يعلل به ما سواه ما صح وقد يقال انما يحسن التعليل
في صريح النفي والانكار لا في الاستفهام المتضمن لهما كما شهد به الذوق السليم ولذلك لم يوجد له
نظير في الاستعمال قوله من الثالث قوله فاياي فاعبدون اذ اصله فان لم تتأت الخ لكن ان وضع
الارض بالسعة مع طلب الاخلاص في العبادة ينصب الى المعنى الذي ذكره فالفاء في قوله فان لم تتأت
جزاء للشرط محذوف ايضا اي اذا كانت ارضي واسعة فان لم تتأت ان تخلصوا العبادة لي في ارض
فاخلصوها لي في غيرها فالفاء في قوله فاياي جواب ان لم تتأت مع الحقيقة واخل على العامل المحذوف

المفسر بالمذكور وأما الفاء في قوله فاعبدون فقيل بكررها قبله لتطابق المفسر المفسر من كل وجه وقيل عاطفة
اي فاعبدوني عبادة بعد عبادة وصح كون الثاني مغاير الاول باعتبار الاتحاد في النوع وقيل التغاير بين
المعطوف عليه والمعطوف من حيث ان الاختصاص مقصود في الاول دون الثاني او الغرض منه مجرد تفسير
الفعل بلا قصد الى ما يكتسبه تعلقه بالمفعول والأصح انها مع المعقب لان رتبة المفسر في الذكر ان يقع
بعد المفسر كما في قيل التفصيل بالمعنى الى الاجمال قوله عوض عنه اي لما حذف الشرط قدم المفعول على عامله
في الجزاء ليقع موقع الشرط كانه عوض عنه على طريقة قولك اما اليوم فلانا خارج وقد شاع ان وقوع الشرط قبل
الفاء فالمفعول الواقع بعدها لا يكون في موقعه قال في الكشاف ثم حذف الشرط وعوض من حذفه تقديم المفعول
مع افادة تقديمه معنى الاختصاص والاخلاص منه تظهر انه لا منافاة بين قصد التعويض مع افادة التخصيص
بتقديم واحد قوله كلا ترك ههنا لفظ كذا لانه مثال المجرد الاختصاص بلا تقدير شرط واما لم يجعل كلا
معطوفا عليه لانه حرف بل انه مع الردع لا اسم فعل بمعنى ارتدع وفي قوله فاذهب انت واخوك استعمال
بالكتابة فاذهبا انما هو لموسى اذ دخل فيه هارون تغليبا كما دل عليه صدر القصة اعني قول موسى
اني اخاف ان يكذبون ويضيق صدري الآية ولذلك قال اي ارتدع عن خوف قتلهم دون ان تدعوا قوله لولا انه
ايهم على ذلك يوسطنى علم النحو يريد ان التحريم يكفل مرجم جملة اسمية تقديره محذوف على ما تقدم وذلك المحذوف
يجب ان يكون مناسبا للمعنى ومعلق عن العمل وقد دل اهل علم النحو على ان التعليق انما هو لافعال القلوب
والمناسب للمعنى هو العلم لا النظر اذ لم يقل ايهم احسن لانه كان لو ذلك ما قدر النظر لانه وسيلة الى العلم بعد
الالتفات فانهم لما ابصروا ان قلم زكريا ارتفع فوق الماء دون اقلامهم علموا انه احق بكفالتها قوله فعل
ما فعل اي فعل ما فعل من اختيار ذات الشوكة لكم من وداد تكم ان غير ذات الشوكة تكون لكم ليحق الحق اي يثبته ويغلبه
ويبطل الباطل اي يزهقه ويستاصله واما قدر المعلل المحذوف مؤخرا تنبيها على قصد معنى الاختصاص
اي ما اخترنا لكم وما نصرناكم عليهم الا لهذا الغرض الذي هو سيد الاغراض وقيل لا حذف فيه كل اللام
متعلقة بيقطع وكذا قوله لنجعله تعليل معلله محذوف اي ولنجعله آية للناس فعلنا ذلك فحذف المعلل
مع ابقاء عاطفه واخلاء التعليل القائم مقام المحذوف في دخول العاطف عليه الا يرى انه صح دخوله
عليه مع كون المعلل مذكورا مؤخرا فكانه هو المعطوف وقيل هو عطف على تعليل مضمر اي لنبين به قدرتنا
ولنجعله آية فعلنا ذلك فيكون الحذف مع وكذا قوله ليدخل الله معلله محذوف وهو ما دل عليه الآية و
سيقت له من كف الايدي عن اهل مكة والمنع من تعذيبهم وقتلهم صونا لمن بين اظهرهم من المؤمنين
اي ليدخل في رحمته اي توفيقه لزيادة الخير مؤمنيهم او ليدخل في الاسلام من رغب فيه من مشركيهم كان الكف

من الكتب التي وقفها الفقير
الى آلاء ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور بارا عنب
١١٧٥ وكفى عنه م

ومنه التعديد قوله قوله انا عرضنا ترك فيه لفظ كذا لانه ليس مما نحن فيه في حذف متعلق الجار بل
في مجرد الاختصار قوله لم يفسر الحمل بمنع الامانة والغدر بعد تفسير الحمل في الآية بمنع الامانة والغدر
فيها ما الامتنان من اداها من قولهم فلان حامل للامانة ومحتمل لها اي لا يؤديها الى صاحبها حتى يخرج عن
عهدتها كان الامانة راكبة عليه وهو حاملها الا تراهم يقولون ركبته الديون ولي عليه حق فمعنى الآية
انا عرضنا الامانة اي الطاعة فانها لازمة الوجود كما ان الامانة لازمة الاداء على هذه الاجرام
العظام فانقادت لنا انقياد مثلها واطاعتنا الطاعة التي تأتى من الجمادات حيث لم تمتنع عن مشيتنا وارادتنا
ايجادها وتكوينها وتسويتها على حلق مختلفة ومبانٍ متفاوتة واشكال متنوعة واما الانسان فمن حيث
كونه حيا عاقلا صالحا للتكليف لم يكن حاله فيما يصح منه ويليق به من الانقياد والاوامر والنواهي
كحال تلك الجمادات فيما يصح منها من الانقياد وعدم الامتناع عن اداء الامانة فانه يحملها اي امانة عنها
هذا تظهر وصفه على طريقة المبالغة بالظلم لتركه اداء الامانة وبالجهل لاخطائه ما يسعده مع تمكنه منه
وهو اداؤها ولا يشتبه عليك ان عرض الامانة على الجمادات واباءها واشفاقها عن ترك اداءها مجاز وقد
يفسر الحمل بتحمل التكليف من حملت الشيء على ظهري فمعنى الآية ان كلفة الانسان بلغ عظمه وثقل حمله
الى انه لو عرض على اعظم الاجرام المخلوقة واقواها واشدها تحملا للمشاق لامتنعت عن حمله والاستقلال به واشفقن
وقد حمله الانسان على ضعف بنيته وخاوة قوته على هذا فلا بد ان يقدر ثم خاس به اي غدر بحمل الامانة وخانه
فيها حتى يرتبط قوله انه كان ظلوما جهولا فان مجرد تحمل الامانة الشاقة لا يناسب الوصف بالظلم والجهالة
وليس على التفسير الاول هذا الحذف فلا اختصار من هذا الوجه وان كان في الاختصار بلفظ عرضنا على
الانسان وقد يقال على التفسير الاول ايضا اختصار مخصوص لان تصوير عرض الامانة والامتناع من
ترك ادائها يعين تصوير القبول قطعا فالاولى ان لا يجعل قوله اذا لم يعتبر فالكون الآية من الاختصار
لانه يوهم ان الاختصار بشرط جزاؤه كان اصل الكلام قوله منبها على صيغة المفعول حال من اصل الكلام
في علمه قوله في حال من ثم خاس بها ويل هذا الكلام قوله الذي مع صلته صفة لقوله انه كان ظلوما جهولا قوله
في الغالب متعلق بالظرف الواقع صلة قوله عليه اي بما نبت عليه الانسان في الغالب واخر به عن الانبياء ومن
كان وحذوهم قوله انما اتى بكلمة الاستعلاء فيه علة تنبيه على كمال الاستيلاء الذي يدل عليه صيغة المبالغة
قوله حتم فمن يتبع عليهم حسرة وكلمة من في الاموصولة والمقدر خبرها واما شرطية والمقدر جزاؤها قوله فاته
عطف على الصلة والشرط ولا يجوز ان يكون جزاء لوجود الفاء في الماضي بدون قد وايضا لا معنى لا يكون
رؤية سوء العمل حسنا على تقدير تزيينه واما اذا كان بمعنى لكن هذا انه فمن موصولة والمقدر خبرها واما تقدم

الوجه الاول انما تأخر ذمنه في نظم القرآن لانه اخبر وقال حسرة وهو حسرة المتبني في الانكار اي ما كان ينبغي ان
يكون منك تحسر ما عليهم اذ لا ينفع ولا يجدي لان الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء وما انت عليهم بوكيل والفاء
في فلا تذهب للسببية فان ما تقدم سبب للنهي عن التحسر واذا اقدر كمن هداه الله كانت الهمزة للانكار التي وكانه
عم اعتقد ولكن حيث يتحسر عنهم كيف الكلام وكذا التحسر لا يخفى ما فيه من التكلف وقد رد صاحب الكشف مستكرا
افمن زين له سوء عمله من هديت الغرض ممن لم يزين له وقال الكلبي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الافعال التي قال ان الله يضل آية
وثم التشبه البعيد المصادر طهور بها لانه ترتب ما بعد الفاء عليه نوع خفاء وعليهم متعلق بتذهب كما يقال هلك عليه حبا
ومات عليه حزنا وحسرات مفعول له اي لا تهلك نفسك للتحسر او في جميعها ابدان تضاعف اغتمامه على كثرة مساوي
افعالهم قوله وقول العرب مبتدأ واثبارها للايجاز خبره وقوله هي الجنة او الشداد بكلمة او ان زينا صحة تقدير
الموصوف مفرد او جمعا وقوله يبهت على صيغة المبني للمفعول وهذه الجملة صفة مبلغا وانت الضمير العائد
اليه في بعدها لكونه عبارة عن غاية الشيء والنقص والتعريف للاخير بالرفع في نسخة مصححة على انه مستانف مبتدأ
قبله ونصه على جعل غاية له اظهر تعالى اخار بنيت … اي ما تكلم بكلمة قوله من ان المجاز قوله وجل قائلا
فصدق … لانه نوع من المجاز المرسل … خصوص … ينفي اللازم او ما يجري مجراه قصد الانتفاء
… ولا علم الله متعلق به جملة من مبتدأ وخبر معطوفة على الجملة المنفية المركبة من اسم لا
وخبرها وقوله نفيا حال متعلقة بجميع كلمة التفسير اي نفيه بالا يعلم بما لا ثبوت له ولا علم الله متعلق بحال
كونه نافيا للملزوم الذي هو المنبأ به اعني كون الاصنام آلهة وشفعاء لهم عند الله بنفي لازمه وهو كونه
… ولفظ الوجوب مبالغة في اللزوم وتنبيها على انه لا شبهة فيه واما قوله للعالم الذات فاشارة الى …
… اشعار بانه بحسب عدم علمه للمعلوم … لان نسبة ذاته الى الكل على سواء قوله باي اعتبار كان يعني من
الثبوت لذاته او لغيره في الماضي او الحال او الاستقبال والمقصود المبالغة في الانتفاء قوله ان الذين
كفروا يعني اليهود كفروا بعيسى والانجيل بعد ايمانهم بموسى والتورية ثم ازدادوا كفرا بكفرهم بمحمد م
والقرآن في قبول التوبة لازم لها لزوما عقليا على مذهب التحسين والتقبيح العقليين واما عندنا
فلا لزوم عقليا بل علم شرعا ان الله بفضله يقبل التوبة عن عباده فلذلك قال احسنا فلن يكون
اي فلن يثبت قبول توبته تنبيها على ان عدم قبولها فرع لعدمها فلم يتعين بهذا كل ما علم الله متعلق … تعالى
على ان تلك علة … انما يكون لانتفائه في نفسه … قصد الانتفاء … قوله لو …
في حكمه … اي ما ذكره من ان الحكيم يقبح منه عقلا ان لا يقبل توبة التائب لا يقبل عذره …
ان كان قادرا على ترك القبول قوله على ما ذكروا كله ما هذه مصدرية وفي علم … الموصولة والمعنى …

قلوب

قلوب الذين كفروا الرعب بسبب اشراكهم بالله ما لا ثبوت لها اصلا اي من حيث كونها شركاء ولا انزل
الله بإشراكها حجة فقد نفى الاله الفرع الذي هو انزال الحجة قصدا الى نفي الاصل الذي هو ثبوت الشركاء
ايضا وفي الآية وجه آخر من هذا الاسلوب على ان يقصد نفي الفرع والاصل معا بنفي الفرع وحده وذلك
ان انزال الحجة فرع ثبوتها في نفسها فنفى الانزال قصد نفي الحجة والانزال معا وقوله على اسلوب حال من
ضمير منتف اي كائنا على طريقة قد ابتدئ به ثم اريد بنفيه نفي لا حبل يهتدى بمناره وقوله لا يفزع الارنب
اهوالها ولا ترى الضب بها ينجحر السد وهذا البيت … وسدت الناقة وتسعت خطوتها وارخ الظليم اذا
عدا وله حفيف في عدوه والاحب الطريق الواضح والمنار العلم في الطريق والانجحار الدخول في الجحر وقوله
اي لا ضب ولا انجحار له اي … قصد الشاعر نفي الانجحار لا نفي رؤيته او الى … وقوله وجهين من ذلك
الاسلوب كما في الآية فان رؤية الانجحار فرع ثبوته كما انه فرع ثبوت الضب فنفى الرؤية وقصد نفي الاصلين
جميعا وقوله نفي للاصل الفرع يعني في الآية والبيت وهو نصب على الحال وفي التعبير بالاصل والفرع
تنبيه على ان ليس بينهما لزوم عقلي كما في الاستدلال لسابقين بل لزوم عادي قوله ومنه اي مما ورد على
اسلوب التصدي لانه نفي للاصل الفرع معا بنفي الفرع وحده قوله بما ليس لك به علم فانه نفي فيه العلم بالشريك
وقصد به نفي الشريك والعلم معا وكذا قوله لا شفيع يطاع اذ نفي فيه الاطاعة لان النفي متوجه الى القيد
على ما عرف وقصد به نفي الشفيع والاطاعة معا وانما فصلهما عما تقدمهما لان الاصالة والفرعية فيهما
قد تجردتا عن اللزوم العقلي والعادي بخلافهما قوله من المجاز هذا نوع مخصوص من المجاز الحذف في
المفعول اما بواسطة او بدونها اعتمادا على اقتضاء الفعل اياه قوله لان الخلط يستدعي مخلوطا ومخلوطا به
وقد ذكر المخلوط وحده فكان المخلوط به متروكا في نية … ان يكون من قبيل قولك خلطت الشعير والحنطة
على معنى خلطت كلا منهما بالآخر فيكون كل من العمل الصالح والسيء مخلوطا ومخلوطا به فلا حذف ولا تقدير
للباء قوله … ايضا من التقدير او المعنى خلطت الشعير بالحنطة والحنطة بالشعير … يكون تقديره
خلطوا عملا صالحا بآخر سيء والآخر السيء بالصالح ويكون المعنى مكررا واما على ما ذكره فلا تكرار
في المعنى لان النكرة اذا اعيدت كانت الثانية غير الاولى قوله الى … بقوله اي تارة اطاعوا
واحبطوا الطاعة بكبيرة واخرى عصوا وتداركوا المعصية بالتوبة الا ان احباط الطاعة بالكبيرة مذهب
طائفة من المعتزلة قوله اصله قل لهم قوله لكن هذا مما حذف فيه المفعول بلا واسطة اعتمادا على اقتضاء الفعل
المذكور اياه وذلك لان قل للذين كفروا امر له عليه السلام بخطابهم في الحاضر فلولا ذلك التقدير لكان
امرا بان يخاطبهم بصيغة الغيبة فلا يستقيم واذا اعتبر ذلك التقدير استقام الكلام اذ المراد … التول

المنزل عليك او ومعناه بعبارة الخطاب مشكل قوله في قراءة الغيبة انما قال ذلك لانه قرئ ستغلبون بتاء الخطاب
ولا حاجة الى تقدير وكذا لا حاجة اليه اذا قرئ قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لكم بتاء الخطاب والكاف كما في مصحف
ابن مسعود وقد كان اللام في للذين كفروا صلة القول في قراءة الخطاب بخلافها على قراءة الغيبة فليتوافقا فالحمل على
اللام بمعنى لاجل حتى لا يحتاج الى تقدير وجه وجيه موجه جدا قوله ومن امثلة الاطناب قوله ان في خلق السموات
والارض واختلاف الليل والنهار اعتقابهما وما في بما ينفع مصدرية اي بجريها في البحر ملتبسة بنفع الناس
للناس او موصولة وبث عطف على انزل اي وما بث فيها او على احيا اي وبث به وتصريف الرياح تحويلها في مهابها
واحوالها قوله ترك الايجاز بيان لما يستفاد من كون الآية من امثلة الاطناب في سواء في ذلك لا يجاز ان يقال ان في ترجح
وقوع اي ممكن كان على لا وقوعه لآيات اي علامات دالة على وجود الصانع وصفاته لان ترجح ما لم يكن من
ذات الممكن كان مستندا الى فاعل اما واجب لذاته او منتهيا اليه دفعا للدور والتسلسل كما تقرر في علم الكلام ان
وجوب الوجود يدل على الوحدانية والعلم والقدرة وعلى سائر الصفات السلبية وانما قال لآيات نظرا الى المقصود
وسواء رجح وقوع الممكن لآيات وقوله لقوم متعلق بترك ولا صفة لكلام اي عبر كان يرجح الانس فقط والجن
انس زمان احد وقوله قوما فقرنا حال من القرون اي متدرجين في الوجود ومتعاقبين وقوله انقراض متعلق
بمعنى التدرج والتعاقب قوله ان يبهم بكسر الهمزة اي الحال الى القرون التي هذا الكلام معهم من تعرفه انت
اي الموجودين من تقدم في الآتين في الزمن المستقبل وقوله من ترك التفصيل بيان لمن واذا كان كذلك
فقد اي مقام للكلام ادعى لترك الايجاز الى الاطناب اي لا مقام ادعى للاطناب من هذا المقام فانه ذكر
الحوادث على التفصيل زيادة تحريك للسامع على النظر لان كل منها يحركه ويبعثه عليه بخلاف ذكر الجملة كيف وفي
ملاحظة التفصيل ما ليس في ملاحظة الاجمال قوله وتنزل الملائكة على الحالة بيان لكون الآية من امثلة الاطناب
وقيل كيف ولما كان ظرفا او نزول تدريجا منصوب على انه مفعول له وليستنبه عطف على تدريجا ووقع عطف على
او نزول الحكمة في قولوا للمؤمنين المقصود او همهم بالتشبث على ما لو امن كرامة الايمان ودخول من عطف احد
لكونه مهما على الجماعة قوله لا تجزي اي لا تقضي والجملة صفة ليوما بتقدير العائد اي لا تجزي فيه وشيئا اما مفعول به
او مصدر اي شيئا من الحقوق وقليلا من الجزاء او العدل الفدية لانها تعادل المفدي المشتمل الآية
على نفي الخلاص من جميع الوجوه لانه اما بنفسه بان يعطي بدلا او بغيره فاما ان يجزي شيئا او يشفع او بنصره وقوله
في نفي النصر بالجملة الاسمية قوله اذ كان متعلق بلم يوتر وكذا قوله لئلا يختص متعلق ايضا وقوله التنصيص
متعلق بكلاما قوله يعني الامة الجنس حال قوله لئلا يختص اللفظ منهم اي من الامة وسواء انتفاء صونه وكذلك اليوم
في ضمائرهم بفهم احد كالعالم والمعترف والمسترشد ودل احد كمثل بليهم وان لا يكون بحيث يناسب قوما سامعا كالفهم
دون

بقوله

دون سامع كالبليد وكذا المراد او يخلص الخبر بعض دون بعض سوا الفهم والبليد ولذلك عطف بالواو
دون الواو قال قوله اي فائدة في الاطناب بالنسبة الى العالم فقد زيادة التفصيل وتمكين التفريق
اما الفائدة بالنسبة الى الجاحد والمعاند فالزام الحجة وازالة العلل والاعذار قوله وليراجع من
مصدق حملة العرش من ثبات ايمانهم وايضا تسبيحهم بحمد ربهم يدل على ايمانهم به وفائدة صيغة المضارع في
لا فعل ان الدلالة على الاستمرار والدوام وفي عطف يستغفرون للذين امنوا على يؤمنون اعلام بان الاشتراك
في الايمان يوجب النصح والشفقة وان اختلف الاجناس وتباعدت الامكنة قوله لترك جواب لو
او نحو المستتر راجع الى ان الله يعلم انك لرسوله قوله فقوله اي التعليل للملازمة وقع بين اللازم و
الملزوم على طريقة الاعتراض مالعا ولو اخر لكان انسب قوله لكن ايهام يعني لولا الفصل المذكور بين
لربما توهم ان التكذيب راجع الى نفس الشهادة اي المشهود به وهو انك لرسول الله لا الى دعوى الاخلاص على ما
وقد نقل عن العلامة ضرب على قوله هذا الفصل بخط تبين للاحتراز عن اطلاق لفظ الفصل على ما من
التراكيب وردة بانه لا فائدة فيه ترجح تبعه قوله فصح البين وقيل لان الموضع موضع الاضمار لتقدم
الذكر قوله في ما حكيه مبتدأ وخبره من باب الاطناب وقوله كذا المحكية اعتراض بينهما ولولا لفظ كذا الجاز ان
يكون من باب الاطناب خبرا لها قوله لكن عصاي الاولى ان يقول عصا اذ في عصاي الاطناب من وجه واعترض على
الامثلة المذكورة للاطناب بانها انما تكون اطنابا ان لو كان متعارف الاوساط اقل منها وعلى ما ذكره
من الايجاز بانها انما تكون ايجازا ان لو كان اقل من المتعارف واجيب عن الاول بان كون المتعارف
اقل من تلك الامثلة معلوم عند المنقول عن الساكت بانه اراد بالايجاز والاختصار في مباحث المنهوب الاطناب
ما يقابل الاطناب وان كان على حد متعارف الاوساط فكانه قال العلم يرد الاطناب التعيين كذا ومن ثم نبت بيتيهما
قوله وهما بعد هذا الاطناب زيادة مالي لكلمة اي الجار والمجرور بخلاف عدم فلذلك قصد واما قال لعدة
لاحتمال ان يقال زيادة لكن في الكرة الثانية انما وجد في متعارف الاوساط ايضا وسواء كان اطنابا
في موقعه وذلك لانه قال اولا حين اعترض ثم وانكر على خرق السفينة الم اقل انك لن تستطيع معي
صبرا التقرير لما كان قد تقدم اليه من عدم استطاعة الصحبة وترغيبا له وحثا على الصبر والثبات في عدم
الاعتراض فلما رآه قد غفل عن ذلك في شدة ما هو بصدده واعترض ثانيا بانكار قتل الغلام كان مقتضى
المقام مزيد تقرير لذلك المتقدم فاقتضى ان يقول في الكرة الثانية الم اقل لك زيادة لك اشعارا
بان في ذلك القول انما يخصه ولا يتعداه الى غيره لكابيل الغضب والذهاب عنه قوله لاقتضاء المقام
متعلق بزيادة لك وقوله لما قد كان متعلق بتقرير ولو قال لما كان قد تقدم لكان احسن فان كثيرا من النحاة

بمنعول في قوله أنجح بدون تقدير الكاف وكذا قوله هو سي اى هو ايضا مما بعد من الاطناب وهو سوغ قوله
لا كتفاء مستغنى بالزيادة يلي وقوله ان كان الطلب بلفظ الخبر عطف على الاكتفاء وضمير معها للزيادة وقوله ومن
تاكيد ما لا يكون في ضميره نه للزايد الذي هو رب ولو قال بدونها اى بدون الزيادة لكان اظهر وقوله والحاصل
انه زيد المجموع امرين احدهما انه يفيد زيادة تاكيد الطلب لان شرح الصدر لان الكلام معه يفيد اجمالا
وتفصيلا بخلاف قوله اشرح صدري وثانيهما ان المقام كان مقام مزيد احتياج لا انشراح الصدر فاحتاج
تاكيد طلبه وبيان ذلك ان هذا الدعاء كان في قد ارساله الى كفرة مردة طاغين فلا بد من انشراح الصدر
لتحمل اعباء الرسالة ومكاره ايذاء الاعداء وضروب مشاق التكاليف والتبليغ وقوله لما تؤذن متعلق
بمزيد احتياج قوله وارد على هذا اي على هذا الوجه من الاطناب وهو زيادة الجار والمجرور قوله قول البلغاء
مبتدا خبره في موقع قبيل الاطناب حال من المستتر في الخبر او بالعكس والاول اعم في حسب المعنى والثاني بحسب اللفظ و
لفظه مثل لا توجد في بعض النسخ واذا وجدت فان رفعت كما في نسخ مصححة كانت بدلا او بيانا للقول
البلغاء وان نصبت كانت مفعولا به لدعا التقدير هي كناية تخييلا لسان المقالة الى خلاف حال من
المقول الى لا واصلحك الله وانما جاز عطف الطلب … على الدعاء على الخبر الذي في لا علمه بكلمة لا لايهام
كونه دعاء عليه في مقام التحشم … بدفعه … من قبل مدخل الواو واخر من واو ان الاصل في
عادة وجوه المدح والملاح قوله ولكن ان تعد باب نعم وبئس يعني ان اللائق بحال اوساط الناس في
تادية اصل المعنى المقصود في هذا الباب ان يقولوا نعم زيد وبئس عمرو ولكنه بحكم الوضع غير جار في الاستعمال
فبالنظر الى هذا الكلام المفروض للاوساط كان في هذا الباب اطنابا الا انه لما لم يكن المعبر عليه منها اعتبار
الاوساط متحققا كما في سائر الاطنابات لم يكن ايضا ذلك الاطناب بتصرف من المتكلم فوضع على من الاطناب
البكر ونسبة الى الوضع قوله وان نجعل عطف على ان تعد واختار لفظ الحكاية لانها انسب بالواضع من
النكرة ونحوها قوله في ذلك اي في وضع هذا الباب على الاطناب واللام في لاقتضائهما متعلقة بتوخي و
في لكونهما بالاقتضاء والضمير المثنى فيهما للنعم وبئس وضمير جمعهما للمدح والذم العامين في المراد بسوقهما
في كل خصلة ان قولك نعم الرجل زيد يفيد كونه محمودا في جميع خصال احاد الرجال وقولك بئس الرجل
عمرو يفيد كونه مذموما في جميع خلاف تلك الخصال وكذلك نعم الامير وبئس الامير يفيد العموم في جميع
خصال احاد الامراء وخلافها وعليه قس … والسر في ذلك ان نعم وبئس لما لم يكونا مفيدين لخصلة مخصوصة
كقولك كرم ولؤم وحسن وقبح اى واحال الاطلاق عموما يناسب المقام وفيه للتعميم ولا شك ان
كون الممدوح او المذموم متصفا بجميع صفات كمال حسنا او نقصانه مستبعد جدا فاحتيج لذلك الى تقرير ذلك بزيادة في
الكلام

الكلام قوله وبجعل عطف على ان نجعل قوله مريدا باللام الجنس دون العهد اى المختار ان اللام للجنس اى جنس المفرد
كما في المثال المذكور او جنس التثنية او الجمع كما في قولك نعم الرجلان الزيدان والرجال الزيدون
وليس المراد الجنس حقيقة حتى يمتنع تفسيره ببعض من الجنس ادعاء فانه يزعم في مقام المبالغة ان زيدا مثلا
هو جنس الرجل لكونه جامعا لكمالات هذا الجنس فكانه هو ولا شك انه ابلغ من جعل اللام للعهد الخارجي
المشار به لما معين لفوات الاجمال والتفصيل على هذا التقدير مع فوات تلك المبالغة وان كان
هناك تكرير وكذلك لم يقل به احد في المشهور وكذا ابلغ من العهد الذهني المشار به الى واحد من الجنس لا بعينه
فانه يفوت فيه المبالغة بادعاء الجنسية ويظهر من ذلك الفرق بين كون اللام للجنس وكونه للعهد الذهني من قبيل
على ما نوهم قوله لكونه من افراد ذلك الجنس اي بحسب الحقيقة وان كان بحسب الادعاء عينه حتى جاز تفسيره به قوله او
اذا قلت نعم … جزائية بمحذوف بدل على ما تقدم اي كيف توجه المدح الى زيد او لا على سبيل الاجمال قوله فانه
اي الضمير في نعم رجلا زيد او المراد اضمار فاعل نعم بوضع المضمر موضع المظهر كما في قوله انه اي الضمير في ذلك الفاعل مضمر وكذا
سائر في تفسيره باسم جنس في نحو نعم رجلا زيد … فان المراد به الجنس في الفرد وتفسيره بذلك الجنس زيد كما عرفت كان ذلك
الضمير بهذا الاعتبار لزيد وان لم يكن راجعا حتى يمتنع تفسيره اذ لا ابهام فيه ويمتنع ايضا افراده في
مثل نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون قوله ان هذا الباب بكسر الهمزة استطرادا وفي بيان مباحث
الاطناب قوله الواقع في موقعه اشارة الى ما ذكره من ان مقام المدح والذم العامين يقتضي مزيد التقرير قوله في
فيه تقدير السؤال الطلقة ولم يلتفت الى القول الآخر وبناء المخصوص على السؤال جعله مع مبتدأ المحذوف
جوابا له وقد عرفت فيما سبق اي في مباحث الفصل والوصل لطف هذا النوع اي البناء على السؤال المقدر
فانه وكرست كان السؤال النحوي لا ينزل منزلة الواقع الا لجهات لطيفة كتنبيه السامع على موقعه واغنائه
ان يسأل الى غير ذلك قوله لا يخرج عن موقعه اي موقع الاختصار بترك المبتدأ اذ فيه الاحتراز عن العبث
واتباع الاستعمال الوارد على ترك النظائر نحو ولو لم يكن فيه اي في هذا الباب كما يدل عليه سوق الحديث لبيان
ما تضمنه هذا الباب من اللطائف الا توجيه ما قوله فيه من الاطناب وفيه تقدير السؤال وفيه اختصار ويدل
عليه ايضا عود الضمير في جمعه بين الاجمال والتفصيل الى هذا الباب قوله سوى انه اي هذا الباب يبرز الكلام
في معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب والاختصار الموجودين في هذا الباب وسوى ايهامه الجمع
المتنافيين اي الاطناب والاختصار ايهاما مثل ايهامه ذلك في الجمع بين الاجمال والتفصيل وانما قال
ايهام الجمع بين المتنافيين لان الجهة مختلفة فلا جمع بينهما حقيقة بل ذلك ممتنع قطعا ولا شك ان
ذلك الابهام يورث الكلام غرابة ولطفا وقيل المراد ابراز الكلام في معرض الاعتدال …

السؤال الكان على سبيل المجاز بما لا يتخصص بل هذا الكلام نفسه بزيادة وكذلك المعرض في الكلام بعضه وانه وابهام
للاختصار بترك المبتدا وضمير اختصار واطناب وجعه للكلام ورد بلزوم انتفاء التصريح التكلف
في كونه ذلك للاختصار موجبا للاعتدال والابهام قوله ان قوله نظرا الى الاطناب من وجه والاختصار من وجه
يأبى ان يحمل الاختصار على ابراز الكلام في معرض الاعتدال ليشهد به سلامة الفطرة واما قوله للاسناد الابراز
الى هذا الباب فيتم اذا اعتبر خصوصية هذا الباب فانها تقتضى اتصاف مطلق الكلام في ضمنه بصفة الاعتدال
قوله لكنه جواب لولم يكن قوله فيه تعليل للشرطية وقوله تاجره انسب والسحر الكلام في غرابته ولطافته المؤثر
في القلوب المحولة اياها من حال الى حال كالسحر قوله اشار فى ذلك اى انما ذكر من اللطائف قوله قد اطلعناك
عطف على الشرطية على لولم يكن لكنه اى فيه هذه اللطائف التى كل واحدة منها كافية شافية وفيه اشارة الى انا لم نخرج بها
الكتاب باطلاعنا اياك فى الفنون الاربعة على كيفية استخراج جهات محاسن الكلام فتفتش فانك لن تتفتش عنها في
هذا الباب مملوا بجهات من الحسن على ما ذكرناه واطلعناك عليها تفتيشك بعد اطلاعنا اياك على كيفية التعرض بجهات
الحسن مثل كون المسند فعلا دالا على المدح او ذم عام وكون المسند اليه مظهرا معرفا باللام الجنس او العهد
الذهني او مضمرا مميزا بنكرة ففي ذلك نكت الاظهار والاضمار والابهام والتمييز وكتعقيب ذلك المسند اليه
بمخصوص تعيينا له ففي ذلك تنشو بذا ذكر المخصوص زيادة تقرر للمدح او الذم وكتقدير السؤال وحذف
المسند اليه الجواب ففيه ابراز الكلام في معرض الاعتدال واشتماله على الابهام من وجهين قوله وكنت عطف على
جواب لما فيه تعدل فيه لا تأتى قصدا الى الحقيقة قوله احسان المختار اى في اختيار ما هو المختار والراجح
في نفس الامر قوله اختار يعود ذلك الى البخاري فيما سبق حيث قال هو هذا باللام الجنس دون العهد وحيث قال فيه
تقدير السؤال قوله الفعل هو الذى يليه اى هو فاعله المظهر او المضمر ما خوذ اسم مميزه خبر امقدما وفي هذا
القول فوات نكتة تقدير السؤال وحذف المبتدا وفيه ايضا جعل الله نشا انه خبر اللمبتدا من عدم
ظهور تقدير القول قوله فيه نكلف في اعتبار العائد الى المبتدا لجعل الجنس منزلة العائد وتعسف في اعتبار
الابهام والتفسير الذى عليه مبنى الباب وسوى ان يحمل التزام تقديم الخبر في الغالب الهاما وذكر المبتدا بعده
تفسيرا اذ فيه ان الضمير في نعم رجلين الزيدان ورجالا الزيدون ان جعل راجعا الى المبتدا المعلوم
رتبة وجب مطابقته اياه ولم يحتج الى تمييز وان جعل مبهما كان قطعا عما سوقه للاحتياج الى العائد قوله
على ما يأتى بيضه ما قررنا من كونه في تقدير اسميه حذف مبتداه بناء على السؤال المقدر هذا واما اختيار
كون اللام للجنس دون العهد فانت خبير بوجهه مما قررناه لكن في اختياره اياه قوله واعلم ان باب النعم
لما بين ان من جملة جهات الحسن في ما يتم وبئس طريقة الاجمال والتفصيل ذكر ان هذه طريقة مستحسنة حذا في

اركب

اركب سلوكها ازالة باب من الكلام كثير في الاستعمال عن اصله اى باب التمييز كله سواء كان عن مفرد اى
ذات مذكور باسم تام باحد الوجوه المشهورة او عن جملة اى عن فاعل مقدر في نسبة اما في جملة او ما ضاهاها
فان قولك طاب زيد على معناه طاب شئ زيد ثم فسر وكذلك الشئ المبهم بالعلم قوله منا دينا في مفعول به تجاوزا
نادت على ان الاصل ما ذكره لان المقادير وما في حكمها من المقاييس منزلة الصفات للاجناس لكونها مبنية
لكميتها فحقها ان تجرى عليها والفعل في طاب زيد نفسا حقه ان يسند الى ما هو ذا على النفس وقوله قطر الكرم
عمرا وطار الماء الاناء اشارة الى ان الفعل المسند الى المميز في الاصل قد لا يكون الفعل المذكور بعينه
بل ما يلاقيه في الاشتقاق كما في التعدى كما في المثال المذكورين او في اللزوم كما في قوله وفجرنا
الارض عيونا اى تفجرت عيونها فلا حاجة الى جعل المميز ههنا مفعولا في المعنى قوله لمصادفة متعلق
بقوله ترى انك ترى هو بدان مصادفتها الموقع ههنا اقوى لان مقام المبالغة في اظهار الشكوى يقتضى زيادة
التقرير والمقصود بيان جريان هذا طريقة الاجمال والتفصيل في صورة جزئية من باب التمييز وصورة
اخرى من غيره ولما كان كلامه في التمييز والصورة المعتمد عليه في الشعل الرأس شيبا قال في هذه الجملة
فيما قبلها للطائف ولم يقل وفي قوله انى وهن العظم منى وفيما بعدها للطائف وقوله آية كل مبتدا خبره لا تحتوى
والمعنى على الانكار عدم احتواء كلمة من كلمات القرآن على اللطائف اى ليس لا تحتوى الكلمة عليها فضلا عن
جملة فضلا عما تجاوز الجملة والمقصود استبعاد عدم احتواء الكلمة واستحالة عدم احتواء الجملة وزيادة
استحالة عدم احتواء ما تجاوز وقوله عن الفعل الناصب لفضلا هو انتفاء عدم الاحتواء اى يتنفى انتفاء عدم
احتواء الكلمة عن عدم احتواء الجملة اى فضل هذا العدم بالكلية وبقى في ذلك الانتفاء وقوله لاحم
كلمة ما ابهامية تؤكد تنكير التعظيم واللام الجارة متعلقة بقوله واهل الوبر من الشعر سكان الخيام
واهل المدر سكان الابنية قوله منا لك اى في مقام نزول هذه الاية عليهم والموصوف مع السورة والصفة
كونها مثل المنزلة في الفصاحة والبلاغة او كونها حاصلة من الذى لم يخالط اهل الدراسة وهذا ميل منه الى
ان الظرف مستقر صفة لسورة لا لغو متعلق بقوله كاذبه المعنى اى لم يتعرضوا للمعارضة اصلا قوله
انهم حال حرف على ما اجازوا ولا صدروا وفائدتها دفع توهم عدم التفاتهم الى المعارضة قوله رمل
المفاخر بفتح الميم جمع مفخرة وهى ما يفتخر به والآخران بضم الميم اسم فاعل من فاخرته والتطاول التجاوز
الحد والامتهان الابتذال قوله تأبى لهم العصبية جملة مؤكدة لما تقدم والغضب السيف القاطع
والكهام الكليل والصيب فيعل من صاب المطر اى نزل والمراد ههنا السحاب فاضافته الى المطر
بيانه والجهام سحاب لا ماء فيه قوله مفتقر الى اخلاص معنى الكلام وتنبيه الاولى اى اخذ منه الاولى

من اللفظ اعني متعارف الاوسط الدال على اصل المعنى ثم لما النظر في التفاوت بين كل الماخوذ على
اصل المعنى والمرتبة الاولى وبين ما عليه نظم القران من المعنى والمعاني الدالة عليه لان النظر الى الحالين
في كم درجة يتصل بالاخر ويرتبط به اذ في كل درجة من تلك الدرجات نكتة مرتبة قوله وانه كم درجة عطف على قوله
في التفاوت وقوله يتصل صفة لكم درجة بتقدير العائد اي لان النظر انه كم درجات يتصل باحد الطرفين
بالاخر وقد نقل الجار اعني في كم درجة متعلق بيتصل والتقدير ولان النظر في كم درجة يتصل الطرف الاول
الماخوذ بالطرف الاخر المذكور في القران على طريقة قوله تعالى اذ يلقون اقلامهم ايهم يكفل قوله فانت
الشيخوخة مشتملة اي دالة اجمالا على ضعف البدن وشيب الراس اللذين تعرض لهما في الاية كذلك الجملة على جزء
اجمالا ولم يرد ان كل واحد منهما داخل في الشيخوخة لانها اكبر السن وهما من لوازمه قوله ثم تركت الى ان دلالة
تراخي الرتبة وانما في التوجيه مزيد التقرير لكان في المرتبة الاولى ما اعني ان الاجمال يقرر خصوصا اذا انضم اليه
كلمة قد فانها لا تخلو عن تاكيد لكن التفصيل ازيد تقريرا من الاجمال قوله ثم تركت هذه المرتبة الثالثة لتخفي في الجزء الاول
اعني ضعف بدنا ولما كان قوله وهن العظام من توابع ضعف البدن كان كناية عنه قوله لخصل انا وهنت عظام بدني
وفيه تقوي الحكم فان الكناية افادة التقوي بمطلق الضمير الراجع الى المبتدا فلا ما خامر وان لا يشترط كون ذلك الضمير
مسندا اليه فيقول اسم في ضمن انا وهنت واما تقرير التقوي على راي الشيخ عبد القاهر فلا حاجة قوله ثم لطلب تقرير
ان الواسني عظام بدنه يريد ان النسبة الاسنادية في انا وهنت عظام بدني قد قررت بالبناء على المبتدا
وكذا ان ثم طلب تقرير النسبة الاضافية اعني نسبة العظام الى بدنه بسلوك طريقي الاجمال والتفصيل فان
قوله وهنت العظام يدل على تلك النسبة اجمالا حيث احتمل ان يكون العظام من بدنه كما احتمل ان يكون من
بدن غيره وقوله مني يدل عليها تفصيلا بخلاف وهنت عظام بدني فانه يدل على تلك النسبة تفصيلا ابتداء بدل
كما ان قوله رب اشرح لي صدري اجمال وتفصيل واشرح صدري تفصيل فقط قوله لصحة حصول وهن المجموع بالبعض
دون كل فرد فرد وذلك لان الحكم المنسوب الى المجموع قد يتصف به كل فرد كقولك حمل الرجال الخشبة فقد
لا يتصف كقولك حمل الرجال الخشبة فيصح ان يكون وهنت العظام من القبيل الثاني فلا يفهم منه شمول الوهن
العظام فردا فردا بخلاف وهن العظم فانه يدل على شمول الوهن لكل فرد وقد نقل ان الجمع المستغرق
يتناول كل جماعة جماعة لا الآحاد ومدلول الجمع كما ان المفرد المستغرق يتناول كل واحد واحد لا الآحاد
فيخرج عن الجمع المستغرق الواحد والاثنان ولذلك قيل الكتاب اكثر من الكتب والملك اكثر من الملائكة
وايضا نسبة الوهن الى جماعة لا تستلزم نسبته الى كل واحد من الآحاد الداخلة في تلك الجماعة على قياس
ما عرفت في النسبة الى المجموع فان الكتاب انما وحد العظم لان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى

ان هذا الجنس الذي هو عمود البدن وقوامه واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان
قصدا الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها يهن فكان تمكن من بطن عدم الشمول
فرد عليه فهذا اجمال انسب بذلك المقام اصلا فانظر في كلا هي النسختين واختر منهما ما شئت قوله وهكذا
ترك الحقيقة عطف على ترك هذه المرتبة الثالثة شرع يبين مراتب الدرجات في الجزء الثاني اي شاب راسي
فان شبه انتشار الشيب وبياضه في الراس بسرعة باشتعال النار كان اشتعل استعارة تبعية وان
شبه الشيب بالنار واثبت له الاشتعال تخييلا كان هناك استعارة مكنية والاستعارة من حيث انها مجاز
ابلغ من الحقيقة ثم تركت اي هذه المرتبة التي هي ابلغ المراتب الى ما هو ابلغ منها اعني طريقة التمييز قوله لكونها ابلغ
مبتدا خبره من جهات قوله الغرنيراد يشهد به كل ذوق سليم وقد اصاب بلفظ نيرا مجرد وكون التمييز
لازما للتمييز لا ينافي قصد التعظيم وافادة المبالغة قوله على نحو ومن العظم فانه يجري في سلوك الاجمال والتفصيل
في نسبة الشيب الى الراس فان اشتعل الراس يدل اجمالا وبتمييزه شيبا تفصيل قوله لغرضه عطف تعليل لترك
وقوله لمزيد التقرير تعليل لذلك المعلل وقوله وهي اي زيادة مزيد التقرير ابهام حواله نادى مفهوم
منه على العقل لقرينة العطف ولا لفظ ما يدل عليه وفي بعض النسخ وهو انما قال الابهام لما مر من ان
العدول الى اسناده للعقل انما هو على سبيل التخييل دون التحقيق لكن الكلام ابهام على [illegible] في
الوهم نوع من الابهام مجازا ان يكون مقصودا او موجبا لمزيد التقرير قوله واعلم ان الذي فتق اي
فتح وشق والاكمام جمع كم بالكسر وهو غطاء النور ووعاء الطلع والازاهير جمع ازهار جمع زهر وهو نور
الشجر ومنه الجهات التي لا اللطائف بينها في تلك الحلتين قيل اراد ان المقدمة لما اختصرت فيكون ذلك
الاختصار وصارت قلة اللفظ مفيدة لكثرة المعنى فقد دلت على ان الكلام الذي ليس [illegible] مشتمل
على غاية الاختصار مع كثرة المعاني واللطائف ولما كان من اللفظ المكشوف انه في التي الحلتين [illegible] با
بالقياس الى متعارف الاوساط اي قد تحقق اشارة الى ان الاختصار فيهما بمعنى آخر وردوا ذلك بان الاختصار
في المقدمة بالنسبة الى متعارف الاوساط وكيف يوذن باختصار ما بعدها بمعنى آخر وايضا كيف يتم الكلام تلك
الجهات على ظاهر القبول بل المراد ان اختصار المقدمة آذن باختصار ما بعدها ولما ترك اختصاره دل
على ان ذلك لما بيناه من النكت فيعج لها في القلوب فصول وفي عدة فقوله ثم ان الاختصار يذيل لحاجة
لا لحاز والاطناب وقوله الذي يحق بصدده من القبيل الثاني تنبيه على ان في الحلتين نوع
بالاختصار بهذا المعنى مع كونهما موصوفتين بالاطناب بالمعنى الاول ورد عليه ان بعض تلك الجهات
على الحذف دون الاطناب ويمكن ان يقال المراد ان حسن مطلع الكلام موجب للطائف المطوية فيه

لحذف البدن وحذف ... من العظام الا العظم نبعض تلك الجهات مبنية على الاختصار لا على ترك منه

قبولا فانه اذا لم يكن مستحسنا لم يلتفت الى محاسن ما بعده وعلى هذا فقوله المقدمة للكلام شروع في بيان
وجه حسن الارتباط وسوال اختصار المقدمة بدون باختصار ما يورد بعدها وهذا الايراد معمول به هنا
لوجود الاختصار فيما بعدها ولا يقدح في ذلك كونه مع آخر لان المعتبر في كلا المعنيين فلقة العبارة واما الحكم
في المنسوب اليه فالذي ذكره اختصار المقدمة سوى المشترك فان قلت اعتبار كون المقام خليقا بالبسط
ما ذكره الى جهالة قلت لا رد اليها بالقياس الى البليغ العارفين بمقامات الكلام ومقتضياتها
كما لا رد اليها باعتبار متعارف الاوساط بالنوع الى الكل على ما مر لا يقال اذا كان المقام خليقا
بالبسط كان المسوط الذي ذكره غير مطابق له لانا نقول مقتضى ظاهر المقام هو الابسط لكنه عدل عنه لغرض
كالتنبيه على قصور العبارة منها عن وصف اغراض الشباب والى ان المنسب فاله ولى ان يحصر الكلام في هذا المختصر
ولا يبسط كل البسط قوله من اغراض ايام متعلق بالخرج من المقام المنسب عطف عليه وما احد في صفة ايام بتقدير
القول ومن يقول الاختصار لصورة القول الخ نائله والمراد صفة مشبهة اضيف الى فاعلها والاخر افعل
تفضيل اضيف الى فاعله على طريقة اضافة صفة المشبهة لا الى المفضل عليه فلا يلزم الجمع الممنوع من اللام
والاضافة قوله من اي ومن يكفل بان يرغب الى المنسب مع كونه مرا صعبا الخ ان يرجع لي منا وامنح به
ولا يبعث الى ان يخبيه الموت في مواطنه قوله فانه لا يكون الا ما شاء قدا قطعه الله بالحق حسبه
كون الاشياء كلها في مشيته واسند الكل الى قدرته والله الموفق الصواب واليه المرجع والمآب قوله القصر
اعلم ان القصر القصر لغة الحبس واصطلاحا جعل احد طرفي النسبة في الكلام سواء اسنادية او غيرها
مخصوصا بالآخر بحيث لا يتجاوزه اما على الاطلاق او بالاضافة بطرق معهودة قوله كما يجري بين المبتدا
والخبر يجري بين الفعل والفاعل اشعار بانه اراد بالمسند اليه والمسند فيما سبق من قوله القصر كما يكون للمسند اليه
على المسند يكون ايضا للمسند على المسند اليه ثم ليس مخصوصا بهذا البين المبتدا والخبر في مواضع كثيرة
من كلامه فيما سبق والمراد بقصر الفاعل على المفعول قصر فاعليته عليه اي قصر الفعل المنسوب الى الفاعل على المفعول
وزعلى عكس وما بين المفعولين ومن قصر ذي الحال على الحال ان زيدا مثلا في حالة المجي مقصور على صفة
الركوب ومن قصرها على ذي الحال ان المجي على صفة الركوب مقصور على زيد قوله ومن كل طرفين اراد به
التكثير وذكر كالموصوف الصفة والتمييز وما انتصب عنه والفاعل وما عدا المفعول به من سائر المفاعيل الا
لاستغنائه عن الحق فلا بد وانه لا يجري في نحو من زيد وابن عمرو ولا بين المعطوف والمعطوف عليه قوله وانت
اذا اتقنته اراد به الاعتذار عن تخصيصه بالذكر بيان القصر في امثلة اكثرها من المسند اليه والمسند من
المبتدا والخبر وكذلك قال في الآخر وقد ذكرنا القصر فيما بين المسند اليه والمسند بالطرق المسمى صفة

حال ان يذكره فيما بين غيرهما كالفاعل والمفعول قوله وحاصل هذا التقسيم يريد ان القصر منحصر في نوعين
قصر الموصوف على الصفة اي قصر المنسوب اليه على المنسوب وقصر الصفة على الموصوف اي قصر المنسوب على
المنسوب اليه اذ لا بد من اعتبار نسبة بين طرفي القصر فيها كل منسوب ومنسوب اليه فيقصر احدهما على الآخر
وان كل واحد من هذين النوعين منقسم الى قصر افراد وقصر قلب وقوله تخصيص الموصوف عند السامع بان
المراد بهو القصر غير الحقيقي كما يشعر به ايضا قوله لمن يعتقد شاعرا ومنجما او قوله من غير ترجيح فان الحقيقي
لا يعتبر فيه اعتقاد السامع ولا تردده اصلا ولولا هذا الاشعار لحكمنا بانه يدل المخصوص فيه ايضا
فان قوله ثان واخر يتناول الواحد وما هو اكثر منه والاخراج عن نفي النعم يعني فاقسام غير الحقيقي ايضا
سواء ان يكون القصر بالنسبة الى اوصاف او موصوف اكثر من اثنين قوله بوصف وارد على الاستعمال
الاصح كما عرفته وقوله دون ثان في موضع الحال اي متجاوزا وصفا يصدق عليه انه ثان بالقياس
الى الاول واحدا كان او اكثر قوله لمن يتوهم زيدا على احد الوصفين اي يعتقد منصفا باحد الوصفين مطلقا
ويتردد بين الخصوصين قوله وليسمي هذا اي هذا المذكور المثال والمثالين فادرج قصر التعيين في
الافراد ولا مشاحة في الاصطلاح الا انه قصر التعيين انما لم يذكره الا حملا له قوله او بوصف مكان آخر
عطف على قوله بوصف دون ثان ولفظ مكان منصوب على الظرف اي بوصف واقع في مكان وصف آخر
واحدا كان او اكثر وقوله ما زيد منجم بل شاعر وارد على اللغة التميمية لرعاية الموافقة بين المعطوفين في
الاعراب الظاهر وكانه نبه بايراد المثال اي من الشعر والتنجيم على انه لا يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين
وان لم يخرج المثال المذكور من اقسام القصر كما انه نبه بايراد المثال الى الافراد من القيام والقعود
على انه لا يشترط فيه عدم التنافي بين الوصفين اذا ادرج فيه قصر التعيين الجاري بين المتنافيين
وغيرهما قوله والثاني التخصيص الوصف بموصوف عطف على قوله الاول تخصيص الموصوف عند السامع بوصف
وقوله قصر افراد ونصب على المصدر وقائم مقام دون موصوف ثان وقوله وقصر قلب عطف عليه وقائم
مقام مكان موصوف آخر وقوله شاعر الا زيد وكذا ما قائم الا زيد كلام مركب من مبتدا وخبر بطل عمله
ما بتقديم الخبر وانتقاض النفي بالا ايضا وتقديره ما شاعر او قائم احد الا زيد فزيد في الحقيقة
بدل من المبتدا الذي هو احد وفي الظاهر مبتدا تقدم عليه خبره وجاز ان يكون زيد فاعلا لما شاعر
او ما قائم على انه صفة رافعة للظاهر وان كان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر ولو قال او قولك
ما قائم الا زيد لمن يتوهم ان هناك قائما لكنه يتردد بين شخصين لكان اظهر اذ حينئذ يكون مدرجا
لتعيين الافراد معا وفي قوله او اكثر ولا تدل على انه لم يرد بقوله ثان امرا واحدا قوله من جهة من الجهات

معينة يريد به مثل بلد او قرية او ما اشبههما وهذا قيد معتبر في المثالين معا ليكون القصر صادقا موافقا
للاستعمال الشائع قال الشيخ عبد القاهر اذا قلت ما قام الا زيد لم ترد به ان ليس في الدنيا قائم سواه
لاستحالته بل تريد ما قائم حيث كنتم وكنا او ما اشبه ذلك وانت خبير بانه لا فرق في ذلك بين الشائع
والقائم كما لا يخفى تعيين الشاعر في مثال القلب معينة او طائفة معينين ولا تخص الافراد بل تقدمنا القصر
وكرمنا ان الشاعر يعتقد كلا او بترد وقسم بين ما اعتقد المتكلم ان السامع يعتقد انه يتصف منجما وشاعرا
او انه يتصف بما خلا فيما يحكى من الشعر والتنجيم او يتردد في امره فيقول ما انا الا شاعر بناء على انه خطأ
كان او صوابا وقوله في قوله ان انتم الا تكذبون ونكر شيئا ويجاب عنه بانه لغفلته لم يتعرض لهما ولهذا ايضا
لم يورد بالقصر الحقيقي فان احد قسميه اعني قصر الصفة على الموصوف وان كان ممكنا لكنه قليل وسيأتي مثاله واما
قسمه الاخر اعني قصر الموصوف على الصفة فلا يكاد يوجد اصلا لان ما من شيء الا وعا اخر جعل على ما
ذلك الصفة بمنزلة العدم واعلم ان القصر الحقيقي على تقدير صحته لا يعتبر فيه الانقسام الى الافراد والقلب
كما اشرنا اليه **قوله** وللقصر طرق بعد بيان القصر طرقه التي فلم يذكر ضمير الفصل وتعريف المسند لاختصاصهما
بالمبتدا والخبر بعد مساواتهما ايضا بخلاف التقديم فانه وان تقدم ذكره لكنه عام يجري في امور كثيرة واما التصريح
بلفظ الاختصاص وما في حكمه فلا يعد من طرق القصر اصطلاحا وقوله بحسب مقام السامع اشارة الى ان
تعيين الامثلة المذكورة للافراد وللقلب انما هو بالنظر الى حال السامع في اعتقاده واراد بما بعد النفي
للقصر افرادا او قلبا مبني على مذهب طائفة من النحاة كما مر وفيه ذكر لكن للقصر القلب على ما تقدم قوله
بالاعتبار بين الافراد والقلب وقد اشار في امثلة القصر بطريق العطف الى تقديم الاثبات ثم النفي
اخرى قوله بتقدير لا غير زيد وقد يكون من قصر الصفة على الموصوف كما تصح ويجوز ان يقدر لا غير شاعر لكنه
يكون حينئذ من قصر الموصوف على الصفة وسيصرح باستعمال لا غير كلا القصرين وتبني غيرا بالضم على انه بنا
حذف لكون المضاف اليه منويا كما في قبل وبعد مع انه يشبه الابهام واذا بنيت غيرا لم تعتبر حركة بتغير
اعراب المعطوف عليه فتقول لست زيدا لا غير ومررت بزيد لا غير واما ذكر ليس غير وليس الا فهما على
سبيل الاستطراد والمقايسة اذ لا يخفى انهما ليسا من طرق العطف بل من طرق النفي والاستثناء ولهذا اقدر
اسم ليس نكرة ليعم ويكون اخراج المذكور من ذلك العام مفيدا للقصر عليه كما نبه بقوله ابتداء
ليس شاعر غير زيد او الا زيدا فان قلت قوله ليس شاعر الا المذكور يشتمل على ما تقرر في المسند من تنكيره المسند اليه
وقد منعه في كلام العرب قلت المسند في الحقيقة هو المستثنى منه المحذوف اي ليس شاعر احد الا المذكور
قوله فيتحمل النفي على ما ليس وان كل شاعر يعتقد منع عدا زيدا ولا شك انه ساو له بدا ايضا وان

لم يتضح الاستثناء منه فكانه خص بالذكر من عدا ثبوت البقاء على ذلك النفي دون غيره قوله وهذا بينهما في تلك
الطرق الاربعة النفي بالواو لانه ليس فيها وان المذكور هاهنا وكثير مما من كلمات النفي والاستثناء بالا
واحدى اخواتها واما الاستثناء من الاثبات كقولك جاء القوم الا زيدا فليس بمعدود من طرق القصر
فان قلت ذكر في الامثلة الصفة الثابتة والمنتقلة كالقيام في صيغ الاسم والمضارع واورد للقصر
الافراد امثلة اربعة من التنزيل وللقصر القلب مثالا واحدا قوله نزل المخاطبون بحال انهم وان
لم يعتقدوا البعد عن الهلاك الا انهم لما استعظموا عدم بقاء لهم نزلوا منزلة المعتقد بين الهلاك وجعلوا
كانهم يعتقدون فيه وصفين الرسالة والبعد عن الهلاك فرد عليهم بانه مقصور على الرسالة لا
يتجاوزها الى البعد عن الهلاك فهو من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر ولا شك ان دعوى البعد عن
الهلاك والتنزيل منزلة المبتعد بل نسبة الصحابة من دعوى التبري عنه والتنزيل منزلة المنكر بل كما زعمه
بعضهم قوله مقصور على الاتصاف بجازمي اي مقصور على الكون على ربي لا يتعداه الى الكون على وما
لم يكن في الوصف في الظرف الواقع خبرا ظاهرا صرح بذكر الاتصاف تنبيها على ان الظرف متضمن معنى يتصف
المبتدا اعني الحصول والثبوت على ربي وكان هذا المبتغى منه في توضيح المعنى قرينة لان يتوهم ان المقصود
قصر الحساب على المجرور الذي هو الرب فيكون من قصر الصفة على الموصوف وهو عكس الذي هو المقصود
قوله انا مقصور على النذارة بكسر النون مصدر بمعنى الانذار وهذا ايضا من اخراج الكلام لا على
مقتضى الظاهر لان القوم لم يعتقدوا جامعا بين صفتي الانذار والطرد ولا ترددوا بينهما لكن نزل
طماعيتهم وحرصهم على ذلك منزلة اعتقاد وهم الجمع قوله فالمراد لستم في دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق
وبين الكذب لا يخفى ان الرسل عليهم السلام كانوا جازمين بصدقهم فقول الكفرة ان انتم الا تكذبون يكون قصر قلب
لكنه حمله على قصر الافراد اعني على قسيمه المسمى بقصر التعيين قصدا مبني على ما ذكرناه من ان المتكلم اذا
اعتقد ان السامع يعتقد ترددا كان له ان يسلك معه طريق القصر وبيانه ان قولهم عندنا ناظر في
الدعوى اذ لا طائل فيه بل هو ظرف للجزاء اعني بين الصدق وبين الكذب فيكون التردد من المتكلم اي انتم
كائنين عندنا بين الصدق والكذب والمعنى لستم مترددين بين كونكم صادقين وكاذبين بل نحن
جازمون بانكم كاذبون وفي هذا التنبيه بظاهر حال المدعي فان ظاهر حاله التردد والسامع بين
صدقه وكذبه وسقط ما ذكرناه غاية الانطباق قوله بل انتم عندنا مقصورون على الكذب واما
قوله لا تتجاوزونه الى ما كما تدعونه فمعناه لا يمكن عندنا ان تكونوا على الحق الذي تدعونه حتى
نتردد بين صدقكم وكذبكم ويجيء من هاهنا من المخاطب على معنى انه لا ينبغي لكم ان تجزموا بصدقكم

فی نفس الامر بل غایة امرکم ان تترددوا کما هو ظاهر شان المدعی عند الدعوی فان اراد تردد المدعی بین صدقه وکذبه
بحسب نفس الامر فهو باطل اذ ظاهر حاله ذلک وان اراد تردده بین صدقه وکذبه عند السامع کان المعنی ینبغی ان
تترددوا بین الصدق والکذب فی نفس الامر کما تردد المدعی بین صدقه وکذبه عند السامع وانه رکیک جدا والمقصود
انکم مدعون فینبغی ان تقدموا اسما هو ظاهر حال المدعی ویمکن ان یقول مراده ان غایة امرکم ان تترددوا فی
صدقکم وکذبکم عند نا ففی تناسب المشبه والمشبه به لانه لا یلائم الحکم بانه لا ینبغی لکم ان تجزموا بصدقکم فانه
بحسب نفس الامر قطعا کی تنبهنا علیه بکذا حقق الکلام والله الموفق لکم لم قوله الا تری الی ما قبله ای لما قبل
قوله ما قلت لهم الا ما امرتنی به وهذا تنویر لکونه منقولا فی مقام المشتمل علی المعنی الذی ذکره وذلک ان تقدیم انت
ههنا للتقوی والمعنی للتقریر فقد جعل عیسی علیه السلام فی قال للناس غیر ما امره الله به وهو دعاؤهم الی عبادة نفسه
وامه ولم یقل لهم ما امره به من دعائه الی عبادته وهذا توبیخ لا ولئک الناس حیث ترکوا عبادة الله واختاروا
عبادة غیره کان عیسی علیه السلام ما دعاهم الا الیها وما امرهم الا بها فیکون فی قول عیسی علیه السلام قصر قلب قوله وبه قصر الصفة علی
الموصوف عطف علی قوله فی قصر الموصوف علی الصفة واورد ههنا الجملة الفعلیة لحریان قصر الصفة بها دون قصر
الموصوف ولم یذکر مثال الافراد من التردد اکتفاء بما تقدم وقولک لمن یری ان زیدا لیس بشاعر وان زیدا لیس
بجاهل وسری ان عمرا شاعر وان بکرا جاهل قوله وتحقیق وجه القصر فی طریق العطف مکشوف لان کل واحد من المثبت
والمنفی مذکور فیه مصرح به کما هو وجه بخلاف طریق النفی والاستثناء فان المنفی لم یذکر فیه صریحا اذا کان
الاستثناء مفرغا بعد نفی والکلام فیه ولذلک تعرض لتحقیق وجه القصر فیه وقال وتحقیق وجه القصر الاول یعنی
قصر الموصوف علی الصفة قوله بعد علمک متعلق بتحقیق قلت وفی مدخل الشرطیة جزائه قوله وتحقیق ذلک یطلب من
علوم اخری من غیر العلوم العربیة جملة معترضة بین اسم ان وخبرها ثم انه نقل عن المص ان نفس الذوات التی تمتنع
نفیها هی الاجسام فانها علی ما قیل لا تحتمل النقص لامتناع الخلاء ولا الزیادة ایضا لامتناع التداخل
وهذا مع کونه مبنیا علی فاسد کما تری لا یجدی نفعا لان القصر الواقع فی الاعراض کقولک ان حسابهم الا
علی ربی وقولک ما السواد الا قابض للبصر خارج عنه والقول بان الاعراض من توابع الاجسام مما لا یلتفت
الیه لان علة الحکم عن امتناع النفی لیست مشترکة وذکر بعضهم ان المراد بالذوات حقایق الاشیاء سواء
کانت جواهر او اعراضا وهی عند المعتزلة ثابتة متقررة فی انفسها لیست مجعولة بجعل جاعل فلا یمکن توجه
النفی الیها بل انما یتوجه الی الوجود وما یتبعه من الصفات کما حقق فی علم الکلام وهو ایضا باطل لان
المص قد صرح فی مباحث علم الکلام بان النفی والاثبات انما یتوجهان الی الصفات ولا شک ان حقایق الاشیاء فی
انفسها بلا جعل جاعل انما تقتضی استحالة توجه النفی والاثبات الیها بمعنی جعلها منتفیة فی الواقع او ثابتة فیه
واما

واما بمعنی الحکم بانتفائها او ثبوتها فلا استحالة فیه نعم یکون الحکم بالانتفاء کاذبا فلا یتعلق الملک
لکن الحکم بالثبوت صادق فی الصواب ان یقال المراد بالذات ما لا یستقل بالمفهومیة وهو الذی یصح
ان یعلم ویخبر عنه وبالصفة ما لا یستقل کما مر فی مباحث النعت ولا شک ان النفی والاثبات انما یتوجهان
الی النسبة الحکمیة التی لا تستقل بالمفهومیة بعلم ذلک من علوم یتبین فیها مواد السلب والایجاب بل نقول اذا رجع
العاقل الی وجدانه ظهر له ذلک فانک اذا تصورت معنی زید او انسان مثلا ولم تتصور معه نسبة شیء من الوجود او غیره
الیه او لا نسبة الی شیء لم یمکن منک هناک نفی ولا اثبات قطعا فاذا فعلت ذلک توجه النفی الی الوصف او الی نسبة
شیء الیه ولا یمکن ان یکون متوجها الی نسبة ای شیء کان فان نسبة بعض الاشیاء الیه ثابتة لا محالة بل الی نسبة
الاشیاء التی وقع النزاع فیها بین المتکلم والمخاطب فاذا اخرج شیء منها بالاستثناء کان ثابتا وما عداه منفیا
وهو معنی القصر وبما قررناه تبین امتناع قصر الموصوف علی الصفة قصرا حقیقیا قوله حتی لا نزاع
بمنزلة الشرط وثبتا ولها جزاء له وعامل فیه قوله وتحقیق وجه القصر الثانی ای فی قصر الصفة علی الموصوف
قوله علی الوصف المسلم ثبوته وهو وصف الشعر لم یرد ان مفهوم الشعر فی نفسه وصف قابل للنفی لانه بذلک
الاعتبار من قبیل الذوات بالتفسیر المذکور بل اراد انه من حیث قیامه بالغیر ونسبته الیه یطلق علیه الوصف
وان کان الوصف فی الحقیقة نسبته الی ذلک الغیر فان مدخل النسبة غیر مستقلة بالمفهومیة وقابلة لورود النفی
علیه اولا وبالوصف هنا مع آخر انه القائم بالغیر وقد سبق منه مثل ذلک فی مباحث الصفة واذا کان
فالمشتغل لا یقبل نفیا فانا ان ینفی نسبة الوجود الیه او نسبة الی الغیر لکن الاول لیس بمراد فان
ثبوته فی نفسه مسلم فوجب ان یتوجه النفی الی ثبوته للمدعی ای الذی وقع النزاع فیه بین المتکلم والمخاطب فی ثبوت
الشعر له قوله ان عاما ای ان کان المدعی ثبوته له عاما توجه النفی الیه عاما وان خاصا فخاصا ثم العام اما
مطلق او مقید فیشمل لهما وفی الاول منهما اشارة الی القصر الحقیقی فانه ممکن بل واقع فی قصر الصفة علی الموصوف
قوله فینا ول عطف علی توجه وقوله ذلک اشارة الی المدعی وان خبر بان حاصل ما ذکره ان حالة
علوم اخر هو ان النفی اذا ورد علی المحکوم علیه کان متوجها الی نسبة شیء ما الیه واذا ورد علی المحکوم
به کان متوجها الی نسبته الی شیء ما ثم ذلک الشیء یتعین بمعونة المقام وقرائن الاحوال سواء کان
عاما او خاصا مثبتا او منفیا واذا اخرج عنه بعضه کان مثبتا وما عداه باقیا علی النفی وهو معنی القصر
وقد ذکر من التحقیق تصریح بان الاستثناء من النفی اثبات عند ارباب اللغة بلا شبهة قوله وثانیها
ای ثالث الطرق الثلاثة بعد الاستعمال اعتاد کرا الاستعمال هنا دون سائر الطرق لان الطرق بسلک
یشتغل به لیتوصل الی المطلوب لا شک ان العطف والنفی والاستثناء والتقدیم من طرق مصدریة

يستعمل المتكلم بها للوصول الى معنى القصر بخلاف لفظة انما فذكر معها صيغ مصدر تابعو قوله انما زيد جاء ومن هو على
صيغة اسم الفاعل ولو قال الحق بزيد ده من المجيء والذهاب او بر اما منه لكان تصريحا بالنفي بلا ... من كان اراد
ابعض كلام في تشبيه معانى قصر الصفة على الموصوف حسب قال اولا بما منهما وذكر الشيخ عبد القاهر انه لو قلت
انما جاءنى زيد كلام مع من زعم ان الجائى عمرو ولا من زعم انهما جائيان قال وان زعمت ان المعنى انما جاءنى من بين القوم
زيد وحده كان يمكن الا ان المتكلم يلتفت الى قوله ويضيف اليه الذهاب يستدرك قطعا والصواب ان يقال
بدله ويضيف المجيء الى عمرو ولان الكلام في قصر الصفة لا في قصر الموصوف قوله السبب افادة انما لما كان
في افادة انما معنى القصر نوع خفاء حتى تردد فيها جماعة اثبت ان السبب في تلك الافادة هو ان الواضع تضمن
انما معنى ما والا ولما لم يكن ذلك التضمن امرا جليا استشهد بما يدل عليه من قول المفسرين وقول النحاة
بالمعنى المحتمل للتضمن ... ابقاء تضمنه معنى ما جرى بان يعضد لكلام ما والا فيه قوله هو المطابق اي على
قال من ان معناه ما حرم عليكم الا الميتة هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة مع كون حرم مبنيا للفاعل
فانه مذكور في بعض كتب التفاسير وبتعين فيها ان يكون ما موصولة والعايد محذوفا اي ان الذى حرمه الله
عليكم الميتة ولم يرد رفع الميتة مع كون حرم مبنيا للمفعول والا لتعرض لبيانه له وايضا لم يتعين كون
ما موصولة لاحتمالها ان يكون كافة كما اختاره الزجاج وان رجح ابو على كونها موصولة لبقاء ان عاملها
وايضا الجار في قوله صلته حرم عليكم مقتبس ... في نسخ الرواية واما ما يتوهم من قوله ان المحرم عليكم يقتضي البناء
للمفعول فجوابه انه بيان للمعنى لا للتقدير ولا شك ان المحرم عليكم والذى حرمه الله عليكم سيان في المعنى
كما ان المنطلق زيد والذى ينطلق زيد سيان وبالجملة اقتضاء الحصر قوله ترى عطف على تستريح في اختياره ترى مسائله
في كثرة سماعه منهم حتى صار ... ثبات منه اقوله ويذكرون عطف على يقولون الخ لكى يكون انما لاثبات ما يذكر بعدها
ونفى ما سواه مما يقابله وتحصل عطف على قوله او السبب وهو تضمنه معنى ما والا فالصفة للعلماء وذلك اشارة الى تضمنه
معناهما والى ... قوله لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه فان فرض ان المسند نفى كانت
ان لتاكيد نفى ... النفى للمسند اليه كقوله ان الله لا يستحيي قوله على ما يظنه حال من المنافية اى كائنة على الوجه
الذى يظنه وانما قال يظنه البعض على تضمن الوقوف ... الاحاطة والمراد بمن لا وقوف له على علم النحو هو
الامام الرازى بناء على ان قوله لا النافية مع ما يتعلق به من كلام السكاكى مدرجا في المسند الى ... فانه
ذكره في المحصول ان كلمة ان للاثبات وما للنفي فاذا اجتمعتا لم يتوجها الى واحد للزوم التناقض فوجب
ان يتوجه احدهما الى المذكور والاخرى الى غير المذكور وانما تعين كلمة ان للمذكور لكونها اسبق ... حملها
عليها احق لكونها للاثبات الذى هو اشرف لكن يلزم مما ذكره بطلان صدارة ما وتوالى حرفى الاثبات والنفى

ثم

ثم تعقيبها بالمنفي فقط وجواز اعمال ما في انما وكل ذلك فاسد كما ترى بعد علم في النحو انها كافة قطعا قوله
ضاعف حسنات لنا وفاعله مستتر راجع الى المصدر المتصلب في فاعل باب مضى زما ضاعف ... ان يصبا عفا او لعطا انما
كما هو فاعل الحمى في انما قال ان باب ان يعني لان ان كد على التاكيد ليس معنى القصر كما لا يخفى بل القصر مشتمل
عليه كما ذكر على انه منظور معه او الموجود في ... او وهو من ان الكلام صرح به اثبات صريح معقب
باثبات ضمني ... كد الاول ما كانا ولم يكن ... تاكيد على تاكيد كما في انما وقد يتكلف فيقال ...
المخاطب الشركة في ان المذكور كان الاثبات الاول لعدا عنه والثبوت تاكيدا وتكريرا وان ... الثاني
تاكيدا على تاكيد واما اذا تردد فيه كما ذكر بعضهم يجوز التحقيق ان يكون الواقع ... ملاحظة للذاكر والنقاب
الله نوع اثبات لهذا اهم يكون لاثبات الاول تاكيدا له واما في صورة القلب فيجعل لاثبات الاول تاكيدا
لا نفيا وثبوت المجيء الجملة وهذا اتى ... الكل واتيا ما ذكره من اثبات القصر والضمني
انما يظهر في صورة العطف وفي قولك ما شاعر الا زيد وتميمي انا وقد يجاب بان تصحيح المناسبة يكفيه بعض الصور
وذلك ان يقول ما ذكره الامام بيان للمناسبة ابقاه حكيم بان الكلمتين ... حالهما ولا شك ان
رعاية المعنى الاصلي بقدر الامكان اولى وان صنع ... اقوى قوله بالعكس اي والقصر الكائن بالعكس او
كائنا بالعكس وقوله ضمنا صفة اثباتا اي ضمنيا قوله ما نفيه انما كان هذا منتهاه لكسابه انفصال الضمير
معه ... ولا سبيل ... منها سوى تقدير الفصل لغرض بان يكون انما يضرب انا في معنى ما يضرب الا انا
قوله مثله اي مثل انفصال الضمير في ما يضرب الا انا فان قلت كيف يسند الفعل الغائب اعني يضرب الى ضمير المتكلم
قلت هو في الحقيقة مسند الى الغائب اعني المستثنى منه المقدر اي ما يضرب احد الا انا قال قلت ...
الفعل مع الفاعل المضمر بطريق انما فصل كيف انفصاله اوله قلت ان ذكر بعد الفعل شيء من متعلقاته وجب
انفصاله وتاخيره ... للالتباس قلت ان لم يذكر احتمل الوجوب ... الالتباس وعدم الوجوب بان يكون ...
نظرا الى المعنى والاتصال نظرا الى اللفظ اذ لا فصل لفظا قوله صحة انفصال الضمير معه اراد به ما هو
الوجوب غيره ... وقار الرجل ما يتعلق به مما لو لم يحمه ليم وعنف من حمى ... والحسب ما يعده
الرجل من مفاخر نفسه وآبائه يقال قطر الفرس القاه على قطره اي جانبه قوله وليها المتقدم اي تقدم
الحقه الى آخر فانه يفيد القصر على ما تقدم سواء بقي بعد تقديمه على حاله كخبر المبتدا والمفعول اولا
كقولك انا كفيت مهمك ثم انه القصر في قصر الموصوف على احد قسمي الافراد في صورة التردد وفي قصر الصفة
على قسميه الاخر ... صورة الشركة قوله ... الافراد والقلب قوله وكذا زيدا ضربت
تحصلا لانه من قصر الفاعل على المفعول بتقديمه على الفعل وعقبه بمثال النفي تنبيها على ان التقديم يفيد بعده خصوصا

لا نفيه كما يتوهم ان الضرب يكون منفيا عن المذكور منسبا الى الغير وليس في زيدا ضربت الا افادة التخصيص كقولك زيدا لم اضرب لان الاختصاص في الاول بعلية الضرب وفي الثاني بعدمه فيستفيد بذلك لفظة السلبية قوله ومنها الطرق
تختلف من وجوه يدل على ان المخاطب بقصر القلب يحكم مشوب بصواب وخطا فصوابه الحكم بثبوت الصفة لاحد الموصوفين
او باتصاف الموصوف باحدى الصفتين وخطأه تعيين احدهما واحديهما والخطاء والصواب في قصر الافراد
اظهر واما قصر التعيين فلا خطا فيه بل المقصود به تقرير صوابه ونفي تردده وقوله يحقق في قصر الافراد وحكمه
بعضهم هو صوابه وتنفيه عن البعض هو خطاؤه انما يعتبر في احد قسميه دون الآخر اعني قصر التعيين وقد
سلف تحقيقه هذا كله فيما اذا كان المخاطب ممن يصح عليه الخطاء والتردد ولا في مثل اياك نعبد قوله وتختلف
من جهة عطف يختلف من وجه قوله بوسطة الوضع وجزم العقل اي بسبب ان الواضع وضعها لمعاني تفيد
القصر بحيث يجزم العقل بالقصر اذا نظر الى تلك المعاني ودلالة التقديم بوسطة الفحوى اي بسبب مفهوم الخطاب
وحكم الذوق فهو كان من له ذوق سليم اي قوة دراكة لدقائق تراكيب البلغاء ولطائف اعتباراتهم فيها اذا نظر
في مفهوم الكلام المشتمل على التقديم فهم منه التخصيص وان لم يعرف وضعا ومن ليس له هذه القوة فربما انكر ومع كمال قوته
الدراكة في المعقول والمنقول كما روي عن بعض العلماء انه اذا سئل عن فائدة التقديم في التنزيل اجاب
بانه فاعل مختار يفعل ما يشاء وقال الشيخ ابن الحاجب رحمه الله تعالى انه للحصر فلا دليل عليه قوله الطرق الاخر
الاصل فيها النص على المثبت والمنفي كما مر ولا يترك ذلك الاصل المذكور في طريق العطف كراهة الاطناب على ما
قرر في الكتاب اوضحه كذلك ترك هذا الاصل في قولك زيدا ضربت وانما قلت اي المقصود به قصر الفعل
على غير المذكور لا قصر عدم الفعل على المذكور كما اشرنا اليه فيكون النص هنا على المثبت دون المنفي قوله والطرق
الاول لا يجامع الثاني منه وهو الوجه الثالث من وجوه الاختلاف وهو ان العطف بلا لا يجامع الطريق
الثاني اعني النفي والاستثناء ويجامع الطريقين الاخيرين اعني انما والتقديم والسبب في انه لا يجامع
الثاني هو ان لا العاطفة وضعت لان تنفي بها عما بعدها ما اوجبت لما قبلها كما في قولك زيد لا عمرو وهو ظاهر
وقي زيدا شاعر لا منجم فانه قد نفى به عن منجم ما اوجبت لشاعر وهو كونه مسندا الى زيد فمن شرط منفيها ان لا
يكون قبلها منفيا بغيرها اي بغير تلك العاطفة المخصوصة من كلمات النفي اي الكلمات الموضوعة له كليس وما وان
واشباهها واحترز بقوله من كلمات النفي عن ان يكون منفيا بحكم العقل او بفحوى التقديم او بانما او بافعال
تتضمن معنى النفي كابى وامتنع فان المنفي بلا يجوز ان يكون منفيا قبلها بهذه الامور لكن اسابقا ورد التحقيق
الشرط المذكور مثالا واحدا من قصر الصفة على الموصوف ثم مثالا من قصر الموصوف على الصفة يتنافى فيها
الوصفان اما بالنفي كالقيام والقعود او بالعدم والملكة كالحركة والسكون او بالسلب والايجاب كالوجود

والعدم

والعدم فيكون المنفي بلا في هذه الثلاثة منفيا قبلها بحكم العقل قوله لكن لك العطاء وذلك لان الذي
سبق تحقق وجه القصر في النفي والاستثناء سواء كان النفي في قصر الموصوف على الصفة او الصفة على الموصوف
متوجه الى المتنازع فيه وصفا كان او موصوفا فاذا وقع بعد لا العاطفة شيء من ذلك المتنازع كان منفيا قبلها
باداة النفي فيمتنع تحقق شرط منفيها اذا جامعت بين النفي والاستثناء فلذلك لم يوجد مجامعتها اياه في كلام
العرب العرباء وان كثر في عبارات العلماء قوله لكن قد ارسل كل الا نذيرا لا حفيظا مهيمنا عليهم
كان في لكن الاخلاف لا حسدا بينهم لا نسبة في كلام وما هي الا شهوات لا غير وانما قلت بغير تلك العاطفة
المخصوصة دفعا لما يتوهم من جواز مثل جاءني الرجال لا النساء لا هند قوله وهو يأتي لا عمرو وقد يقال
هذا المثال يحتمل التخصيص والتقوي على سواء فكان الاولى ان يمثل بنحو زيدا ضربت لا عمرا قوله وجه صحة
مجامعة لا لما كان ان انما يتضمن ما والا كان من المستبعد ان يصح مجامعة لا العاطفة احدهما دون الآخر فبين ان
الوجه في ذلك هو ان النفي في انما ضمني لا صريح كما في ما والا فانما في حكم الافعال المتضمنة للنفي لا في حكم
ادوات النفي ولا العاطفة تجامع الضمني دون الصريح اذ لا شبهة في صحة قولك امتنع عن المجيء زيد لا عمرو مع
انه يمتنع ما جاء زيد لا عمرو والسبب في ذلك هو ان انما في الاول الامتناع عن المجيء لزيد وهو نفي لكن الامتناع
بلا عما بعدها فقد وجد هنا شرط منفيها وهو نفي الشيء المجيء عن زيد فلا يتصور تحقق ذلك الشرط قوله كما
لا يمتنع كما ان امتنع عن المجيء زيد يتضمن نفي المجيء عنه ويجامعه لا العاطفة كذلك انما يجيء زيد يتضمن نفي المجيء
عن عمرو ويجامعه لا العاطفة بخلاف قولك ما جاء زيد فانه صريح في نفي المجيء عن زيد فلا يجامعه لا العاطفة وكذلك
ما جاء الا زيد صريح في نفي المجيء عن عمرو فلا يجامعه ايضا فالاشتراك بين انما وامتنع في مجرد كون النفي
ضمنيا اما راجعا الى ما بعدها كما في انما او الى ما قبلها كما في امتنع وكذلك الاشتراك بين ما جاء زيد وما جاء
الا زيد في مجرد كون النفي صريحا اما راجعا الى ما قبل العاطفة كما في الاول او الى ما بعدها كما في الثاني واعلم انك
اذا قلت انما جاء زيد لا عمرو او زيدا ضربت لا عمرا كان القصر مستندا الى انما والتقديم لتقدمهما وكان
العاطفة مؤكدة لذلك القصر واذا قلت انما تميمي انا كان القصر مستندا الى انما وتقديم الخبر فيها كتقديمه
في قولك تميمي انا واذا قلت انما زيدا ضربت كان القصر مستندا الى التقديم لعدم احتياجه لا
تأويل حتى يكون المقصور عليه زيدا او كان انما مؤكدا لذلك القصر نظرا الى ان زيدا هو الجزء الاخير
رتبة او لا يمكن تقديره بما والا الا بتأخير زيد كما لا يخفى ومن البين في ذلك قوله السابق لم يرد معرفة
وانما لزم ذكرها قوله لكن يستدرك من قوله ويجامع الطريقين الاخيرين وقفا عن جامعة كلمة لا
والعاطفة صفة لها ومفعوله انما وجاءتها جواب الفاء وقوله يشترط يريد انه يشترط لصحة المجامعة كما يصح به

اي ما ذكرناه الا لنكتة ولم يؤخر لنكتة ولم يتم الكلام بها والا صار مشكوكا

قوله اذا كان له احتصاص لم يعتبر به استعمال الا الطرفين وقد صرح الشيخ عبد القاهر بانه شرط لحسن المجامعة لعله اراد
وانما لم يعتبر به مجامعة لا العطف التقديم هذا الشرط اصلا لا وجوبا ولا استحسانا لكون ولا له على الاختصاص
اصعف من ولانه انما قوله الا من يسمع ويعقل اشارة الى ان المراد بالسماع في الآية ما يكون مقرونا بتعقل المسموع
كما ان قوله انما يكون انذارك ويكون له تأثير اشارة الى المراد بالانذار وهو التخويف مع تبليغ ما له تأثير فانه
المحض من يخشى الله اي عقابها وهذه الخشية يتوقف على الايمان بالله والبعث والغيب والسؤال لها
ولما كان احتصاص الاستجابة بمن يسمع ويعقل في غاية الظهور جعله معلوما لكل عاقل مطلقا وحين لم يكن اختصاص
بمن يخشى كذلك جعله مما لا يخفى على احد ممن مسكه اي قدر من العقل يتمكن به واما اختصاص العمل بمن يخشى الموت
فهو اوسط مرتبة منهما اذ قد يعترض من لا يخاف الموت فلذلك جعله مركوزا في العقول ثابت فيها بحكم العادة
هذا مع ان التعرض للعالم مطلوب ايضا وهذه الامثلة الثلثة من قصر الصفة على الموصوف اما الاول والثاني
فلا خفاء فيهما واما الثالث فلان المقصود منه قصر الانذار فيمن يخشى الا كما ذكره وانما يظهر ذلك على قراءة تنوين
منذر كما في بعض الروايات قال اذا كان الموصوف ظاهر الاختصاص باحد الصفتين بالنظر الى ما ذكره اصلا للمجامعة
هناك ايضا فلا يقال لمن اخره الذكر لا المسيطر انما انت مذكر المسيطر مع انه قد ورد انما انت مذكر
لست عليهم بمسيطر قلت له ان يقول ليس الاختصاص بهما كان له اختصاص بما ذكرناه او نقول ان هذا الحكم
مخصوص بلا العاطفة قوله وطريق النفي والاستثناء هذا هو الوجه الرابع من وجوه الاختلاف وهو ان
طريق النفي والاستثناء يسلك مع مخاطب يعتقد فيه المتكلم انه يخطي ومصر على خطائه وطريق انما يسلك
مع مخاطب يعتقد فيه المتكلم انه يخطي لا يصر على خطائه او يجب عليه ان لا يصر وعلى ذلك الاستعمال مع ظهور المناسبة
فينبغي ان لا يسلك طريق النفي والاستثناء مع المترددين وان جاز ذلك في القياس واما العطف والتقديم
فلا يعتبر فيهما الاصرار ولا عدمه قوله وما قال الكفار كأنه نحسبن ان الرسل لم يكونوا منكرون انهم بشر
وكان الكفار يعلمون ذلك فكيف خاطبوهم بقولهم ان انتم الا بشر مثلنا مع انه لا خطاء ولا اصرار من المخاطب
فاجاب بانه لم يقل الكفار للرسل هذا الكلام الا ولكن الحال ان الرسل عند الكفار في معرض من يدعي انه
منسلخ منزه عن صفة البشرية ومنسلخ عنه حكمها بالكلية وذلك لان الكفار كانوا يعتقدون ان الرسول
يمتنع ان يكون بشرا فاصرار الرسل على دعوى الرسالة بمنزلة الاصرار على انكار البشرية عند الكفار فلذلك
جعلوهم منكرين للبشرية وخاطبوهم بما خاطبوهم قوله بناء مفعول له لمضمون ما تقدم او حال اي جعلوا الرسل
في ذلك المعرض للبناء او بانين وقوله ان الرسول يمتنع ان يكون بشرا بدل من جهلهم محلا لا يجوز ان
يكون مفعول جهلهم لان المعنى قوله او ما نسمع اي لا تنتبه وما نسمع قولهم في موضع اخر هو لا في حيز كنت

ما يحكى عنهم هناك اي في ذلك الموضع وبين شيئا مفعولي نجده وفاعله ضمير ما يحكى ومن تقريرية لما ينلوث
وكلمة هذا صفة لجهلهم اي جهلهم الذي هو ان الرسول يمتنع ان يكون بشرا وهو اي ما يحكى عنهم ما انتم الا
بشر الآية وانما جعله مقررا لذلك الجهل تقريرا واضحا لانهم عقبوا انكار الرسالة هناك على طريقة الحصر
البشرية بانكار انزال الرحمن شيئا وتكذيب الرسل فيهما وعقبوه هنا بقولهم تريدون ان تصدونا
عما كان يعبد اباؤنا فاتونا بسلطان مبين فكان ذلك اليه في تقرير ذلك الجهل اقوى من هذه قوله
واما قول الرسل لهم جواب عما يقال من ان الكفار لما ادعوا منافاة البشرية للرسالة وقصروا الرسل
على البشرية بمعنى انهم لا يتجاوزونها الى ما ينافيها اعني الرسالة وافقهم الرسل على ذلك النفي بقولهم
لهم ان نحن الا بشر مثلكم لزم تسليم انتفاء الرسالة عنهم وكونهم مقصورين على البشرية وتقرير الجواب ان قولهم
من باب المجاراة وارخاء العنان في الخصم بتسليم بعض مقدماته اذا كان حقا للعثر حيث يراد تبكيته والى
باطها ربطلان مقدمته الباطلة وذلك استدراج للخصم الى الخصم مسكتا لا يثبت له اصلا ومثاله ان تريد
ازلاق صاحبك فتماشيه في الارض المستوية حتى اذا وصلت الى مزلقة ازلقته فكان الرسل قالوا سلمنا انا
بشر فانه حق لكن لا نسلم انها لا تجامع الرسالة فان الله يمن على من يشاء من عباده وانما اورد والتسليم البشرية في صيغة
الحصر ليكون على وفق كلام الخصم في الصورة فانه اقوى في المجاراة ولم يقصدوا بذلك تسليم الحصر واللام في للتعثر
متعلقة بالمجاراة وحيث يراد ظرف للتعثر وهو من العثر بمعنى الزلة قوله الحقيقي اذا اخرج الكلام على
مقتضى الظاهر كما في مثال الشيخ المرفوع لكما من بعيد بخلاف قوله ان انتم الا بشر مثلنا فانه من اخراج الكلام
لا على مقتضى الظاهر ايضا كقوله تعالى قائلا ان انت الا نذير اي انت نذير لا تسمع من في القبور يعني الكفار المصرين
على الكفر كانهم اموات في القبور قوله لما كان النبي عم جوابه ابرز لذلك قوله وما كان مثمناه وبين رانهم مطوفا
على خبر كان اي شديد الحرص لاعلى كان وتداخله جوابه ومن بيان لما والوجد الحزن والكآبة سوء الحال
والانكسار من الحزن وحمر كادو يبخع للنبي عم وضمير له لما اي يداخله الوجد الذي كاد النبي عم يبخع اي يهلك
نفسه لذلك الوجد وتيب نصا عطف على جملة من رآهم يداخله اي كان النبي عم قطا اي يلقى نفسه في السقوط
والهلاك لاجل الحسرات على توليهم وماكان عطف على تابت قطا ويلقى حال من مفعول تدعه واللام في ليهيمو
متعلقة يلقى بين العالم والارض اي ذهب منحصرا لكانت الى انواب من قوله وماكانت قوله تعدوه فيه في بعض
النسخ بالنصب قد وجدته مستويا وقوله عن متعلق بمقدم ما تقدم اي كان يدعوهم ويرتب لهم الايمان رجاء
ان يسمعوا ويتعوا اي يحفظوا اوكي في ذلك اي في الدعاء ويرسن الايمان والصعب من الا بل ما لم يذلل
وقوله لذلك اشارة الى ما ذكر من كونه شديد الحرص ما عطف عليه قوله هناك اي في محل ان تملك نفسك بالايمان

في قلوبهم فقوله ان انت الا نذير قصر افراد واخرج على خلاف مقتضى الظاهر قوله عرفا لا ابتداء خبر محذوف
النبي الى قالب بما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير فكانه عم بواسطة قربه من الشرين واصابته في الامور
وارشاده الى المنافع والمضار اعتقد القوم فيه انه يملك لنفسه نفعا وضرا وانه يعلم الغيب فامر بان يقول لهم
مناكبر انما مقصور على النذارة والبشارة لا اتعداهما الى ملك النفع والضر وعلم الغيب كما قال القوم مؤمنون
لان التبشير والانذار انما يجريان في التقابل لهم ويؤثران فيهم اولا وتنذر به الكافرين وبشر المؤمنين بحذف
للعلم به قوله في مقام صفة مخاطب اي المخاطب كائن في مقام وجملة لا يصر على خطائه وما عطف عليها صفة مقام بتقدير
العائد اي لا يصر فيه ونذكر ولكل واحد من قصر الموصوف على الصفة وعكسه مثالا مما تلقاه المخاطب ولا الذي يصر فيه
على خطائه وقوله انما الله اله واحد مثال من قصر الموصوف على الصفة فيما يجب تلقيه على الناس اي اما مثال
الصفة على الموصوف مما يجب تلقيه عليه فقولك انما خالق اه قوله والاصل في انما نحو انما هو اخوك من وجوه
فانكون الحكم بحيث لا ينكر كحقيقة اي يسهل عليك كمعتبرة استعمال انما بخلاف سائر الطرق فانه لم يعتبر فيه
ذلك لانه اعتبر فيه عدمه وقد نقل من تميم وكتبه لما ذكره في طرق انما من انه يسلك بها مع مخاطب في مقام لا يصر على
خطائه الخ قيل اعوزته اي اذا احتاج اليه ولم يقدر عليه ترس الرجل جعله رقيق القلب شفيقا والتحني العطف
وقوله انما هو اخوك من قبيل اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر قطعا بخلاف قوله انما الله اله واحد فانه
مع كونه جليا في نفسه بالادلة القاطعة الظاهرة وقع فيه لصاحب الشرك خطأ واما الامثلة الثلثة السابقة فلا
فيها الاخراج لا على مقتضى الظاهر مع احتمال الاخراج على مقتضاه قوله من قول الشاعر هو ابن قيس الرقيات
يمدح مصعب بن الزبير قوله شهاب اي كوكب ثاقب دفعه الجهل والاضاءة تجلت اي انكشفت الظلماء عن وجه
فيهتدي الناس والجلاء بالفتح الوضوح وتعقدل اي يلون والافناء الاخلاط والاوباش يقال هو من
افناء الناس اي لم يعلم ممن هو عليهم اي على مادحي ابائهم والضمير لممدوحيه وما قلت اي ما حكمت ولا اثبت مدحهم
الا بالفضائل والكمال كالاول علمت بهجة قبيلة سعد قوله لا ادعي في كرا لادعاء لمناسب التسليم قوله ان كل
امرء فاعل الظرف الواقع صلة اي لديه مثل اي من للممدوح نظير اي ظانا انه لا نظير له قوله وما عطف على
قول الشاعر اي ومن البلاد ما يحكى عنهم في قوله مدع الاية هو انما نحن مصلحون في الابيات الثلثة المتوسطة بينهما
الاستشهادات على ادعائهم الظهور في كل ما يدعون في مدحهم ومدحيهم وقوله او بيان لكون المحكي من قبيل الكلام
وقوله يجري صفة للمصدر اي ادعاء كائنا على مجرى عادتهم وحال اي جارين على ذلك المجرى قوله ولذلك اي ولانه
ادعوا ذلك اكده وعلى المشتمل على التأكيد بان والاسمية وبالتعريف وبانه ام حاجة والاضافة في قوله موقوفة
الخبر ومتوسطة الفصل من اضافة اسم المفعول الى فاعله وتأنيثهما باعتبار الضمير العائد اليهما في الحال

الجملة قوله واذ قد ذكرنا القصر فيما بين المسند والمسند اليه اكثر الامثلة التي ذكرها من باب المسند والمسند اليه
بل من المبتدأ والخبر كما نبهت عليه في بعضها امثلة كثيرة من الفعل والفاعل وقد ذكرنا ايضا مثال قصر الفاعل
على المفعول كقوله ما قلت لهم الا ما امرتني به وانما حرم عليكم الميتة وكقوله زيدا ضربت وما زيدا ضربت قوله
كن نذكر اي القصر في ذلك اي فيما بين غير المسند والمسند اليه قوله اي في طريق النفي والاستثناء واما هنالك
اي في القصر فيما بين غير المسند والمسند اليه عدة اعتبارات لجواز تقدم الفاعل مثلا اذا اريد قصر المفعول
عليه في ما والا دون انما فانه يتقدم ويؤخر بالنسبة عطف على تقول كأنه يفصل اي لكن لا تقدم المستثنى مع
الاداة سواء كان فاعلا او مفعولا او نؤخر غيره عنه لان ما يلي اداة الاستثناء هو المقصور عليه قدم او اخر
فلا التباس ههنا كما في انما الاتي في التقديم والتأخير قبل الاداة وفي الاستثناء لما ذكره قوله لان الصفة
المقصورة على عمرو وله تصريح بان المراد من قصر الفاعل على المفعول هو قصر الفعل مقيدا بفاعله على المفعول
وهذا معنى تبين ان المراد قصر فاعلية عليه وتصريح ايضا بانه من قصر الصفة على الموصوف وذلك لانه لا شك
ان ذلك الفعل باعتبار تعلقه بالمفعول فهو اي قصر الفاعل على المفعول يكون راجعا الى قصر الصفة على الموصوف
كانه قيل ما مضروب زيد الا عمرو وعلى ذلك قصر المفعول على الفاعل وقد جاء من النحاة الى المساواة في التقديم
والتأخير فلم يجوزوا ما ضرب الا عمرا زيد وما ضرب الا زيد عمرا وهذا على تقدير جواز تعدد الاستثناء المفرغ
ظاهر اذ يلزم فيه الحصر في الفاعل والمفعول معا كانه قيل ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد وما ضرب احدا احد الا زيد
عمرا واما على تقدير امتناع تعدده وهو الحق فلظهور دلالته على اختلاف المعنى وتوضيح قوله وما نريك
اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي قول الشاعر لا اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع
الحاجب قوله احادا لا منكم فارسا وقوله كان لم يبق حي سوانا لم نقم على احد الا عليك النوائح واختيار
التقدير فيهما على ما ارتكبوه اي اتبعوك بادي الرأي اشتهي باب الامير واختار فارسا وقامت عليك النوائح
لا لحي من تعسف قوله كسوت زيدا الا جبة وهذا ايضا من قصر الصفة على الموصوف كانه قيل مكسو زيد
الا جبة وما مكسو جبة الا زيد وكذا ما ظننت زيدا الا منطلقا اي مظنون زيد الا منطلقا وما مظنون
منطلقا الا زيد وقد اشار بهذه الامثلة ايضا الى جواز تقدم المستثنى مع اداة الاستثناء قوله
واذا اردت قصر ذي الحال على الحال قلت ما جاء زيد الا راكبا وهذا من قصر الموصوف على الصفة اذ معناه
لم يكن زيد في زمان المجيء الا راكبا وقصر الحال على ذي الحال من قصر الصفة على الموصوف اذ معناه في المثال
المذكور ان المجيء على هيئة الركوب مسلم الا لزيد وقد نبه فيهما على جواز التقديم ايضا قوله والاصل
جميع ذلك اي جميع ما ذكره ههنا من امثلة القصر فيما بين غير المسند والمسند اليه واما القصر فيهما بعد

وانما خص الكلام الناقص بالذكر لان البحث في الاستثناء المفرغ كما اشرنا اليه وبذلك اندفع ما اورده عليه لم يرد
بما ذكره من الاستلزام ان كلمة الا انما تكون مستعملة بحسب الا تكون لغيرها مدخل فيه بل هو اعم منه فلا يرد انه علل
عموم المستثنى منه بعدم المخصص واشار الى ترجيح احد المتساويين فلا يكون الا مستلزما وحدها ثم العموم المستثنى
منه المقدر يكون بحسب مناسبة المقام كما نبه عليه بعيد هذا بقوله لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء قوله ولذلك
اي لاستلزام الا العموم في المستثنى منه المقدر كون نائب الفعل الظاهر ان يقال نائب الفاعل كما في الكتاب او لانه
ساكت بل الفعل مسند لما بعد الا وقد يقال ان نظر المصنف الى ان الفعل بحسب المعنى مسند لذلك العام ولم يجوز حذف
الفاعل فاعتبر هنا ضميرا راجعا الى ذلك العام على طريقة قولك اذا كان غدا فأتني وجعل المذكور بعد الا بدلا عن
(اي اذا كان ما نحن عليه غدا)
ذلك الضمير كما يبدل منه في الكلام التام وهو مردود بقوله للنظر الظاهر اذ على تقدير الابدال لا يكون الفعل
مسندا في الظاهر الى المؤنث المذكور بعد الا فكيف يؤنث للنظر اليه فتعين ان يحمل ما ذكره على ان ثمة ضميرا مجازا
وقيد الفراغ بالرفع لانه اذا انتصب صح ان يكون الفعل مسندا الى الضمير العقوبة او الاخذة ونحو ذلك وانتصب ما بعد الا كما لهم
كان الفعل مسندا الى الحق مسندا الى المخاطب قوله طوى النحز والاجراز ما في غروضها بصيغة
المتوني بالهزال من السير قوله طوى اي اضمر والنحز الضرب بالاعقاب والحث على السير والاجراز الاجمل
في الارض الجرز وهي التي لا نبات لها والغرض بوزن الفلس للرحل كالحزام للسرج وقد يقع بمعنى الاجراز
على انه جمع جرز والضلوع الجراشع الاضلاع العظيمة القوية والجرشع من الابل هو العظيم القوي قوله الا
المذكور وذلك لان الفعل وان كان بحسب الظاهر لما بعد الا لكنه بحسب الحقيقة لذلك العام المقدر وهو ههنا مذكر
لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء قوله ونازلها مناسبة المستثنى منه للمستثنى في جنسه لم يرد وكونه مناسبا
بمجرد كونه صادقا على المستثنى بل لابد مع ذلك من مناسبة مخصوصة بحسب المقام رعايتها فلا يقدر في ما جاءني الا
زيد شيء ولا جسم ولا حيوان بل يقدر احد وفي ما كسوته الا جبة يقدر كسوة وملبوس وفي ما صليت الا في المسجد يقدر
في مكان وموضع على هذا القياس قوله ومنع المصنف ان الامور الثلثة التي استلزمها كلمة الا في الكلام الناقص
توجب ان يثبت جميع تلك الاحكام المذكورة في القصر بطريق النفي والاستثناء فيما بين غير المسند والمسند اليه
من الفاعل والمفعول وغيرهما قوله واستلزام هذا الكلام قصر الفاعل على المفعول او المفعول ضروري فقد ظهر منه
ان الكلام الناقص اذا ورد بالتقدير الى التام كان افادته للقصر معلومة بالفروع فلا حاجة الى البحث
عن افادة التام للقصر فلذلك خص البحث بالمفرغ وايضا استعمال المفرغ في القصر اكثر من استعمال التام
قوله كذا ما ضرب الا عمرا زيدا اشارة الى التقدير في صورة التقديم كما ذكره صورة التأخير بلا فرق
قوله فيكون زيد مقصورا على الجبة يعني ان الكسوة زيدا مقصور على الجبة وكذا قوله فيكون الجبة مقصورة على
زيد

زيدا اراد به ان الكسوة جبة مقصورة على زيد كما حققه قوله واذا قلت ما اخترت رفيقا الا منكم هذا انما
هو قصر احد المفعولين على الآخر الا ان احدهما ههنا مفعول بواسطة حرف الجر قوله كان التقدير ما اخترت منكم
احدا متصفا باي وصف كان انما قدر هكذا لان المستثنى اي رفيقا موصوف كانه قيل شخصا رفيقا فلا بد
ان يؤخذ احد موصوفا على الاطلاق ليكون جنسا له مناسبا للمقام قوله وكذا اذا قلت يعني ان قولك
ما اخترت الا رفيقا منكم فرع لقولك ما اخترت منكم الا رفيقا وقولك ما اخترت الا منكم رفيقا فرع لقولك ما اخترت
رفيقا الا منكم لكما انك اذا ذكرت احد الاصلين لشايع في الاستعمال بل الآخر كان بينهما فرق واضح كذلك اذا
ذكرت احد الفرعين الغليظ في الاستعمال بدل الآخر لم يخل عن فرق كان بينهما وكان الفرق بعينه ايضا وهو ان القصر
في ما اخترت الا رفيقا منكم انما هو على الرفيق فيمتنع ان يختار من المخاطبين غير الرفيق ولا يمتنع ان يختار الرفيق
من غيرهم والقصر في ما اخترت الا منكم رفيقا انما هو على منكم فيمتنع ان يختار الرفيق من غيرهم ولا يمتنع ان يختار
منهم غير الرفيق وذلك لان الفرعين في تقدير الاصلين فلا تنافي رتبة المعنى بل في قلة الاستعمال وكثرته فكانه انما
قال لم يتغير عند ولان فيكون الفرق بين فرعين يحتاج الى نوع تأمل بسبب توسط المقصور عليه بين اجزاء المقصور
ولما كان ظاهر منع العبارة منبئا عن ضعف الفرق كما ذكرناه فرقا قويا زعم بعضهم انه اراد انك لو قلت
ما اخترت الا رفيقا منكم بدل ما اخترت الا منكم رفيقا بتقديم رفيقا وجعل منكم صفة له بعدما كان في المبدل منه
مفعولا ثانيا لاخترت كان بينهما فرق صعب لكنهما بدلان على قصر اختيار الرفيق على المخاطبين الا ان في
القصر الا منكم رفيقا قصدي وفي الا رفيقا منكم ضمني لزم من وصف الرفيق بكونه منهم وذلك لانه لو اختار
من غيرهم رفيقا لم يصدق انه لم يختر الا رفيقا موصوفا بانه منهم وانت تعلم ان سياق الكلام في هذا المقام يأبى
ما زعمه على ان الفرق ح قوي ايضا او يمتنع في الا رفيقا منكم ان يختار غير الرفيق منهم ولا يمتنع وكذا في الا منكم
رفيقا بل يمتنع فيه ان يختار الرفيق من غيرهم قوله هذا اي الفرق بين الا منكم رفيقا والا رفيقا منكم يطلعك
على الفرق بين قول السيد الحميري في مدح ابي العباس السفاح وبين قولك فان الاول يدل على ان المنبر لا يختار الا
المخاطب الا منكم يعني انه يعتبر رضاه في اختيار الخليفة عليكم وفي ذلك من المدح والاطراء ما لا يخفى والثاني
يدل على انه لا يختار منكم الا فارسا فلا يمتنع ان يختار من غيرهم ايضا فيختل المقصود من المدح قطعا قوله
او اعرفت اي القصر فيما بين غير المسند والمسند اليه فانه المبحوث عنه ههنا وان كان بعض ما مثله الآية
في انما من باب المسند والمسند اليه على عكس ما تقدم اولا قوله لا نص على صيغة النهي ثم قوله فاعرفه
وامض عطف عليه وتنزيل صيغة الامر بيانا لما اوكد لكن المراد بالقيد الاخير من الكلام ما يكون جزءا منه بلا
عمدة او فضلة لا ما يذكر في آخره فقط فان الموصول مع صلته المتصلة على قيود متعددة قيد واحد وكذا الموصوف

من صفته فالمقصور عليه في قولك انما جائني من اكرمته يوم الجمعة امام الامير هو الفاعل اعني الموصول مع صلته وفي قولك
انما جائني رجل عالم هو الموصوف مع صفته قوله فتقدير كونه انما يضرب زيد تقديره ما يضرب الا زيد وذلك التقدير هو ما يضرب
احد الا زيد فيتصور الضرب في زيد وكذا الكلام في النفي وبالاخر قوله وكذلك اذا قلت انما زيد يضرب فتقديره يضرب ما
زيد الا يضرب ففي ذلك التقدير هو ان زيد يفعل فعل الا يضرب فانما فصله لانه من قسم المسند الذي على المسند قوله ولا
اي ولا تستغني في ذلك اي في جواز التقديم والتاخير علية اي عليها والا وتوحيد ضميرهما باعتبار كونهما معا طريقا واحدا
للقصر فذاك اي انما والا اصل في افادة القصر ولا حاجة فيهما الى اعتبار تضمين معنى اخر واعتبار مناسبة معه وايضا
بعد انه بلا احتمال واختلاف وتعلقه بخلاف انما فانه كالفرع عليه في تلك الافادة وانما لم تقل فرع عليه لان افادته
للقصر بالوضع ايضا وما ذكر من حديث التضمين والمناسبة انما هو لاظهار المعنى الوضعي الذي تطرق اليه خفاء
واحتمال ولا شك ان رتبة الفرع ينبغي ان تكون ادون من رتبة الاصل وايضا التقديم والتاخير فيها والا غير ملبس لان
المقصور عليه هو ما يلي الا قدم او اخر وفي انما ملبس في الاول لان الطريق تعيين المقصور عليه الا بكونه الجزء الاخير فلو
جوز تقديمه لالتبس بغيره قوله تام يعكس الامر فانما لان المقصور مقدم طبعا فقدم وضعا ولذلك كان تقديم المقصور عليه
في ما والا نادرا او قد يقال انما جاز مع تقدم الا لانه مع تقدم لم تتلبس اشعار ان الالباس قطع بقرنية بالنظر الى الاول
الى ظاهر قولك وكذلك قدر اي قدر انما هذا لك هذا الا لك وانما لك هذا تقديره لك الا هذا تقديره مثل تقديره
الامثلة المذكورة بعد تقدير الاول ما هذا الا هذا لك والثاني ما لك الا هذا وكانه فصله ليبتني عليه حديث
الاحتجاج من لا الطبع فان قلت كون المقصور عليه انما هو الجزء الاخير منقوض بقولك انما انا قلت هذا او انما
ما قاله الا انا بشهادة التقديم وبقوله انما انا دكرنا لان المراد قصر الذكر على الله قلت لا نقض اما بالمثال
فلان تقديم المبتدا فيه ليس لتقصير الخبر عليه حتى يكون معناه ما ذكرنا بل لتقوية الحكم وافادة الخبر به قولك انا ما الا انا
هذا واما بالبيت فلانه قدر انه بحسب اعتبار التاخير الرتبي اذ لا يمكن تقديره الا بقولك وما ذكرنا الا انا
وتحصل ما ذكرنا بخبر انما شاعر زيد وانما قيس انا فانه قدم فيه الخبر ليتقدم باعتبار المبتدأ على طريقة ما شاعر
الا زيد وما قيس الا انا الا ترى كيف قدر انما لك هذا بما لك الا هذا واذ اتصفت ما تلوناه تخلصت من
ورطة حيرة وقعت فيها جماعة قوله ولا تقول ما جائني عمرو زيد لا عمرو والرواية في عمرو وهو الرفع عطف على
على ما جاء الا زيد لا عمرو ومقتضى جره عطفا على زيد لانه الواقع موقع ما بعد الا وقيل زيد مرفوع تقديرا
لانه بمنزلة ما بعد الا وجره للقرب اضافة غير الى انتقل الاعراب الى غير فقوله لا عمرو عطف على زيد المرفوع تقديرا
قوله واعلم ان مهدت بروي بالتشديد من مهد مثال جوسويته واصلحته وبالتخفيف من مهدت
الفراش بسطته والشاهد الحاكم المعاين قوله بناؤه اي البناء على تلك القواعد فالاضافة لادنى ملابسة
والحذق

والحذق بالكسر المهارة نهجت اي بينت واوضحت والمناهج الطرق الواضحة اخذت بك اي اخذتك والباء
زائدة للتاكيد يقال اخذ الخطام واخذ به والمجهل الفلاة لا علم فيها والمتعسف من التعسف وهو الاخذ على
غير طريق اي تحكم وبعدك عن المجهل مائلة بك الى الطريق المستقيم ووقفتك اي تلك المناهج والاجن
الماء المتغير لونه وطعمه والمطروق الذي ترده الدواب وتخوض فيه والنمير ضد الاجن والغليل حرارة
العطش انتحيتها قصدتها والضوال جمع ضالة والمنشودة المطلوبة والاصول المذكورة في هذا
العلم من حيث انها مبنى واساس لفروعها تسمى قواعد ومن حيث انها مسالك واضحة اليها تسمى مناهج ومن
حيث انها علامات لها تسمى اعلاما فالمعبر عنه واحد واختلف العبارات لاختلاف الاعتبارات قوله حدوت
على صيغة الحكاية في نسخة معول عليها اي جمعت لك منها اي من القواعد والمناهج والاعلام وقيل على صيغة
غيبة فاعلها ضمير الاعلام اي جمعت لك من الضوال المنشودة ما ليست عند احد بمجموعة وهذا انسب بسياق الكلام
انسب حذوت اي قست وقدرت عليها اي على تلك الاعلام امثلة وانت عطف على امثلة وفي علة بد الخطل وفي على
تصرف ضميرها او بالعكس اي انت بد الخطل وامنعت من ان تصرف فيما تنتهي اليه عنايتك وعلى هذا فالضمير
العائد من الجملة الشرطية الى موصوفها اعني امثلة كما هو في شرطها اعني عليها لا في جزائها وقيل فاعل انت
ضمير الامثلة اي منعت الامثلة تصرف يد الخطل وهو الفحش والاضطراب في المنطق يقال اخطل في كلامه
بالكسر قوله ثم اذا كنت اي بعد تمهيد القواعد بناء عليها ونهج المناهج وسلوك اياها ونصب الاعلام
وانتهائك لها وتحسين الامثلة وحذوك عليها اذا كنت ممن ملك الذوق السليم الحاصل بالتتبع منضما
الى الطبع اي الفطرة المستقيمة وتصفحت كلام رب العزة اي نظرت فيه بتأمل في نظمه ومعانيه اطلعتك اي تلك
القواعد والاعلام والمناهج والامثلة مع ما ملكتهما من الذوق والطبع على ما يورد في هذا كل من الكلام
رب العزة موارد الهزة اي حركة السرور وكشفت اي تلك القواعد وما عطف عليها وفضلت بين ايديك
ما اجمله اثباته او تلك المصانع في فن اختيارها وتلك الواصلين منها بها به بلاغة البشر المغايرة على المعاني
حتى انتهى الى ان بهم الى ملاكهم وسبيل له وهيم ونهب اليهم بدل اجمالا على ان القران معجز لا يمكن للبشر الاتيان
بما يوازيه ويدانيه كما بين في علم الكلام قوله فان ملاك اي اشتراطه تلك القواعد واخواتها الذوق والطبع
لانهما ملاك الامر في علم المعاني دون ما عداه من العلوم والا اي وان لم تحز علوما اخر بل اختار هذا العلم
لم تحظ بطائل اي بفائدة مما تقدم او تأخر اي من مسائل هذا العلم او من بعده وكنت وكان غيرك لا يعجب
والصبح مسفر اي مضيء مشرق قوله فستذكر اي ستذكر في تحسين التفصيل وفي بنى النكت فيه وان سمح
مباحث الفصل والوصل اشارة اجمالية الى ان الجزء قد يراد به معنى الطلب فعلم النوع الثاني

القانون الثاني من علم المعاني وهو في فنون الطلب قد تعين في ذكر القانونين فصل ما سلك القانون

الاول فيما يتعلق بالخبر والمناسب لهذا ان يقال ههنا القانون الثاني فيما يتعلق بالطلب لكنه عدل الى الاجمل

القانون الثاني مبتدا محذوف الخبر او خبر محذوف المبتدا اي القانون الثاني هذا او هذا القانون الثاني

قوله يستدعي المقام وذلك لان بيان احكام اقسام الطلب يتوقف على تلك المقدمة اي بيان انه لا بد للطلب من

تنوعه الى نوعيه والتنبيه على ابوابه الخمسة في الكلام والتنبيه على كيفية توليد ابوابه لما سوى اصلها اي اصولها لكنه

وحذف لعدم الالتباس على طريقة قوله كلوا في بعض بطنكم تعفوا اي في المقدمة مقامات اربعة وهي اي المقدمة المشتملة

على تلك المقامات الاربعة فلفظ هي مبتدا خبره قوله ان لا ارتياب الخ قوله ناقلين الكلام الى التصنيع لابواب الطلب

فالمقام الاول انه لا ارتياب انه لا بد للطلب منه سوال الطلب لا بد له من تصور اما اجمالا كتصور شيء ما او تفصيلا

كتصور القيام على هيئة مخصوصة مثلا لامتناع توجه الطلب نحو المجهول المطلق ولا بد له ايضا من مطلوب لا نسبة

بين الطالب والمطلوب انما اخره من ان الانسب تقديمه على التصور ليرتبط به انه يستدعي مطلوبه ان لا يكون حاصلا

وقت الطلب يذكر عقيبه انه قد لا يستدعي حصوله وقد يستدعيه قوله لكن هذا المعنى اي استدعاء الطلب ان لا يكون

مطلوبه حاصلا وقت الطلب فانه يتفرع على هذا في مواضع شتى منها قوله وامتنع طلب الحاصل توجها الى غير الحاصل

وقوله امتنع ان يكون المطلوب بالاستفهام التصديق بحال نزول صاحبك لكونه حاصلا الى اخره وكذا نظائره في توليد الخ

ومنها قوله في الباب الرابع ولا تظنن هذا طلب للحاصل فان الطلب حال وقوعه يتوجه الى الكشف الخ انتهت علته

صدر القانون قوله والطلب هو المقام الثالث من بيان تنوعه الى نوعيه انما قدم ما لا يستدعي امكان المطلوب

مع كون مفهومه سلبا لمزيد الاهتمام بشانه فان الطلب مظنة لكون مطلوبه ممكنا ولذلك احال بالانقسام على الثاني

واسما لا يستدعي باب واحد وما يستدعي ابواب اربعة فهو منه كالواحد من العدد قوله لان عدم استدعاء الامكان

بجامع استدعاء اللاامكان اي الامتناع وبجامع الامكان ايضا والتمني يجري في المستحيلات وفي الممكنات المستبعد

ونوعها قوله اذ لا واسطة بين الثبوت والانتفاء فانهما نقيضان اتفاقا اي الخلاف في ثبوت الواسطة بين الوجود

والعدم على ما قرر في موضعه والحاصل ان المطلوب اما ثبوت متصور اي مدرك مطلق واما انتفاء متصور للحكم العقلي

ولا بد من اعتبار الحصول معها لانه المقصود بالطلب لما كان الحصول ذهنيا وخارجيا صار الاقسام اربعة

حصول ثبوت وانتفاء في الخارج وحصول ثبوت وانتفاء في الذهن ولا بد في حصول انتفاء القيام في الخارج

الا انتفاء الذات بذلك الانتفاء في الخارج ولا يلزم منه كون انتفاء القيام موجودا او ثابتا في الخارج قوله

ثم اذا لم يرد الحصول في الذهن على التصور والتصديق اي لم يزد على حصول المدرك التصوري وحصول المدرك

التصديقي لم يتجاوز اقسام المطالب ستة حصول ثبوت مدرك تصوري ومدرك تصديقي في الذهن وحصول انتفاء

ثبوت

مدرك تصوري او مدرك تصديقي فيه وحصول مدرك تصوري او انتفائه في الخارج واما قال لم يتجاوز لان الاقسام الممكن

ان يكون الاقسام ثمانية حاصلة من ضرب الاربعة الاول في التصور والتصديق الا انك تعلم ان المدرك

التصديقي لا يطلب ثبوته ولا انتفاؤه في الخارج بل لا يتصور ذلك بخلاف المدرك التصوري كالقيام مثلا

فانه يطلب ثبوته وانتفاؤه في الخارج فظهر ان المراد بالمتصور كما انه ما اليه هو المدرك مطلقا ويشمل لذلك

جميع الاقسام وان المراد بالتصور والتصديق هو المتصور والمصدق اي ما من شانه ان يتعلق التصديق

فلا غبار على عبارته قوله وطلب حصول التصور جواب عما يقال كيف يصح طلب حصول المتصور في الذهن والحال انه

متصور حاصل فيه فيلزم طلب تحصيل الحاصل وتلخيص الجواب ان تصور الشيء على درجات متفاوتة في الاجمال

والتفصيل فان الشيء اذا لم يتصور شيئا اصلا لا يمكن منه طلبه قطعا واذا تصور اما اجمالا بان ادركه

من حيث انه شيء ما او تفصيلا بان ادركه باعتبار مفهوم اخص من مفهوم شيء كالانسان مثلا فيكون تفصيلا

بالنسبة اليه امكنه ان يطلب حصوله في الذهن ولم يكن ذلك الطلب متوجها الى ذلك الحاصل من مراتب تصوره بل الى

مرتبة غير حاصلة متفصل بحاذك الح ذوا وبالتفصيل ذلك المفصل فعله وجه وكل اي وجه طلب التصور لما

نقص المجمل او نقص المفصل قوله انما قال المفصل بالنسبة لان المفصل من كل وجه لا يطلب تصوره قوله

اما النوع الاول من الطلب فهو التمني هذا هو المقام الثالث وهو التنبيه على ابواب الطلب قوله حكم بان التمني

لا يستدعي امكان المطلوب وكان من المستبعد ان العاقل ما لا يمكن اشار الى جريان التمني في المحال العقلي كعود الواقع

في الزمان الماضي واقعا فيه وفي المحال العادي كعود الشباب قوله لانه اذا احرج الممكن وجب ان يكون مستبعدا

بحيث لا يتوقع ولا يطمع فيه فان الموقع يستعمل فيه لعل والمطموع فيه يستعمل فيه عسى والتوقع اقوى من الطمع ولكن

قال ولا لكان طامعا في وقوعهما قوله واما الاستفهام المناسب لما تقدم ان يقال واما النوع الثاني فالاستفهام

الى آخر الاقسام انما عدل عن ذلك لانه لا دليل على انحصار النوع الثاني في هذه الاربعة سوى الاستقراء

الذي لا يفيد غير الظن فاورد الكلام على وجه لا يستلزم ذلك منه اولا لا شبهة في ان هذه الاقسام الاربعة

من النوع الثاني ولو سلك هذه الطريقة في التمني لا يشعر بعدم انحصار النوع الاول فيه وقد يقال انه لما علم حال

التمني بانه انحصر فيه النوع الاول بقي في ذهن المخاطب بادي الراي تردد في سائر الابواب الخمسة المذكورة في

صدر الكتاب ان حالها اي حال اقسام النوع الثاني اذا خاف ورود ذلك اما بتفصيل لذلك المجمل وازالة لتردده مع كونه قسيما له والاولى

اولى ان الاقتصار في ذكر النوعين مقصود ايضا قوله الاستفهام لطلب حصول في الذهن الاستفهام يتناول

انواعا اربعة من تلك الستة المنحصرة فيها اقسام المطالب التصور اما تصور مدرك ثبوتي كالقيام

واما تصور انتفائه كاللاقيام وكذلك التصديق اما بثبوت مدرك هو التصديق الايجابي واما بانتفائه وهو

التصديق البسيط واختار ان التصديق هو الحكم وحده كما هو مذهب الحكماء واين قدمه في التقسيم لان مفهومه وجودي وامتناع انفكاك التصديق من تصور طرفيه ظاهر لامتناع الحكم على شيء او بشيء من غير ان يتصور بوجه ما قوله ثم المحكوم به اشارة الى ما هو المشهور من ان كل واحد من الوجود والعدم قد يجعل محمولا كقولك زيد موجود او معدوم وقد يجعل رابطة كقولك زيد يوجد له الكتابة او يعدم عنه الكتابة فالقسم الاول يسمى تصديقا بسيطا ويسمى كلمة هل الطالبة له بسيطة والقسم الثاني يسمى تصديقا مركبا ويسمى هل الطالبة له مركبة وفي قوله ثابت اي متحقق او موجود كيف شئت تنبيه على ان ما الظاهر منه او فيه خلافا لما عليه جمهور المعتزلة وجعل المحكوم به في الاطلاق ثابتا لا انتفاء مطلق لانه يمنع قولك الاطلاق منتف ويصح قولك الاطلاق بتركيب انتفاء التركيب لانه يمنع قولك الاطلاق منتف عن التركيب قوله لا مزيد للتصديق مأخذ من النوعين وذلك لان التصديق يتعلق بالثبوت او الانتفاء قطعا فاما ان يتعلق بثبوت شيء وانتفائه في نفسه واما ان يتعلق بثبوته وانتفائه عن غيره قوله لا يحتمل الطلب لان التصديق لان التصديق بوجوده او بعدمه قد لا يكون حاصلا فيطلب بهل البسيطة وفي المسند اليه لانه قد لا يكون متصورا فيطلب تصوره واما المسند في هذا النوع وهو الثبوت او الانتفاء على الاطلاق فتصوره بديهي حاصل لكل عاقل فلا يطلب اصلا والنوع الثاني يحتمل الطلب في التصديق وفي طرفيه يعني انه يجوز فيه ذلك لا يمتنع ان كل منه كذلك اذ ربما كان التصديق بكلا طرفيه في هذا النوع ايضا بديهيا فيستغني عن الطلب بالكلية كقولك الواحد نصف الاثنين قوله واما الامر والنهي والنداء فمن الثلاثة من التسعة الباقين من تلك الستة اي الحصولين المنسوبين الى الخارج وتقدم حصول الانتفاء في الخارج لانه يختلف فيه وما اختاره قد مر ثانيهم وهو عدم قال المطلوب الخ فهو كف النفس عن الفعل لان حصول انتفاء الفعل في الخارج محال وقد عرفت جوابه وقد يقال النهي لذكر الامر والنداء معا لانهما لطلب حصول ثبوت متصور في الخارج كما ذكره واما مثل النهي نحو لا تتحرك لمتحرك لانه انما يقال للساكن لا تتحرك قصدا الى استمرار سكونه فكالاستفهام قوله والفرق بين الطلب في الاستفهام ان الاستفهام لطلب الحصول الذهني وان الامر والنهي والنداء لطلب الحصول الخارجي فاراد توضيح الفرق بين الطلبين بان الاستفهام تطلب ما هو في الخارج اي يحصل طلبك متعلق بما هو ثابت في الخارج كالانسان وكقيام زيد مثلا ليحصل في ذهنك نقش له مطابق اي صورة تصورية مطابقة له لذلك المتصور او المصدق الثابت في الخارج فنقش الذهني في الاستفهام تابع لما هو في الخارج وفيما سوى الاستفهام متبوع له لانك تنقش في ذهنك مطلوبا من ثبوت او انتفاء خارجي ثم تطلب حصوله في الخارج فيحصل به ولا خفاء في هذا الفرق اذا تعلق الاستفهام والمطلوب بالامر واخويه حاصلين في الخارج واما اذا لم يوجدا كقولك ما العنقاء وقولك اضرب لمن لا يضرب ففي كون ما في الخارج متبوعا في الاول وتابعا في الثاني نوع خفاء فان قلت يعني ... وفيه تمني

الا ان

من نسخ او كونه قائما للطلب حصول النقش الذهني لما هو في الخارج ولبس من استفهام قلت المطلوب في الاستفهام كقولك ازيد قائم مثلا هو العلم والفهم واما التعليم والتفهيم فهو وسيلة الى المطلوب فيكون مطلوبا به تبعا والمطلوب الحقيقي في نحو علمني هو التعليم وهو امر خارجي لا نقش ذهني واما العلم فهو متفرع عليه لازم له في الحصول فان قلت ما في قولك نحو اعلم وافهم قلت الاستفهام طلب حصول النقش في ذهن الطالب وما ذكرته طلب حصول النقش في الخارج وهذا في المخاطب فلا اشكال ومن زعم ان المطلوب في الاستفهام ان يوجد الشيء في ذهنك وجودا غير اصيل وبنحو اعلم ان يوجد شيء في ذهن المخاطب وجودا اصيلا فقد ابعد عن الصواب قوله يوفيه هذه المعاني يريد بها انفس هذه الاشياء في النفس وكون تلك النفوس مطابقة لما في الخارج بمعنى الاتحاد في الماهية او بمعنى اخر حقيقتها اي التصور والتصديق بالتحديد والاستدلال تستدعي علوما اخر قوله واذ قد عرفت هذا هو المقام الرابع من الاربعة وهو التنبيه على كيفية توليد لا ابواب الخمسة لما سوى اصلها ولفظا او معمولة لمفعول خراتها اي فبالحري ان نبتق والمعنى يليق بنا ان نبتق اذ قد عرفت اي اطلعت على ما فرع عليها عن الامور الثلثة التي تتبعها وما تفرع على كيفية تفرعها وعلى سبيل الجملة متعلق بنبتق واذ لابد تعليل لقوله فبالحري وضمير منه للتبيين الاجمالي قوله ثم الفصول يعني انما نبتق منه اجمالا لانه اذا امتنع اجراء هذه الابواب على معانيها الحقيقية حملت بمعونة المقام على معنى اخر تناسب تلك المعاني ويتولد ذلك منه ولا يتعرض بان افادتها لهذه المعاني كسبيل المجاز او الكناية بل ذلك يعلم من القواعد التي المنتظمة عدا باب اقسام المجاز من المرسل والمستعار كالاستعارة والتبعي او غير ذلك من تفاصيله وعدا باب اقسام الكناية فارجع الى تلك القواعد واستخرج منها احوال هذه الجزئية المندرجة فيها صار البيان تنفسك ومن ههنا ظهر ان المطلع على الخواص متعلق الكلام في العلمين معا واللام في للكلام وتها متعلقة بيمينه والضمير للفصول وما ترتب مفعول له وبها وهناك اشارة الى علم البيان متعلق بالكلام او الى باب كيفية التوليد متعلق بالتفصيل قوله كما اذا قلت تمثيل للمقدمة الكلية بالمقدمة الجزئية على نحو تمثيل المفردات بالمفردات فلعله لكانه وصل التقدير كما امتنع اجراء التمني اذا قلت قوله والحال ما ذكر من كون قولك خطابا لمن يتمكن منه اي حين قصد المحادثة لا ارادة التمني قوله يتطلب بالنصب على انه جواب للتمني الذي تضمنه امتنع اي لم يمكن اجراء التمني على اصله يتطلب قوله وقد يعونه قرينة الحال اي السؤال كانك قلت حدثني وسل تحدثني الا انك ابرزته في معرض التمني اظهارا للمحبة للحديث مع كونه مستبعدا غير مطموع فيه وايماء الى الشكوى من صاحبك وقلة اهتمامه بمباثتك قوله تمني ما لا يمكن التصديق بوجود التمني وذلك ان

يكون هناك التصديق بعدمه وفائدة ابراز التمني في صورة الاستفهام اخراج المتمنى في معرض الممكن لكمال حصوله
اعتناء بشأنه قوله وكذا اذ اقلت لو ماتيني زيد فيحدثنا ترك العطف باولا الواو واورد لفظ كذا بدل كما
لانه ليس من ابواب الطلب لكنه منها باعتبار ان غير التمني وليد التمني بمعونة قرينة الحال قوله بالنصب اى لولاه
لا يمكن اجراؤه على اصله بان يجعل الجواب محذوفا ويحمل لفظ المضارع على التصوير او غيره مما يناسبه فلما نصب
المضارع بعد الفاء في جواب الجمع وجلب بواو به احد الاشياء التي ينصب المضارع بعد الفاء في جوابها والذي
يليق بالمقام هو التمني ووجه المناسبة بين لو والتمني ان لو لتقدير غير الواقع واقعا والتمني طلب ما يستبعد وقوعه
قوله فيما نعيد لو متعلق بالحصول اي طالب الحصول الوقوع في تقدير الوقوع قوله سبب مبتداء خبره هو بعد المرجو
وغير ذلك الاسلوب لان لعل ايضا من الابواب الخمسة وقال بالنصب اي لولاه لم يحمل على التمني فالنصب هو القرينة
وبعد المرجو عن الحصول هو المصحح فان بعد المرجو بمنزلة الاحالة او الاستبعاد في المتمنى قوله او كما اذا قلت
هو من جملة امثلة ابواب الطلب فلذلك عاد فيه الى الاسلوب المتروك في لو ولعل قوله لمن تراه لا ينزل اى تعلم منه وذكر
بقرائن الاحوال قوله امتنع ان يكون مطلوبك بالاستفهام في لا تنزل تصديقك بحال نزول صاحبك وجودا
او عدما لكون التصديق بحال نزوله من حيث العدم حاصلا لك فرضا وانما قال وتوجه بمعونة قرينة الحال الى
نحو الا تحب ليظهر معنى العرض او لبيان المقصود الحقيقي عرض النزول بان عرض محبته للنزول قوله لعلمك بحاله
اي بحال الابذاء وهو انه واقع والصواب ان يقال وتوجه الى ما يلابسه بحذف لا تعلم اذ لو كان مستحيلا لكان
مجهولا لكان الاستفهام على حقيقته الا انه استعمل الفعل عند الابذاء في استحبابه مجازا وانما اعتبرتها
معنى الاستحباب لتكون الانكار ابلغ والزجر اقوى فكأنه قيل انت تستحب هذا الفعل والا لما فعلته
ولم يعتبره في الجهل لانه في نفسه مستقبح جدا والوجه في انكاره والتوبيخ عليه ظاهر بحاله فلا ابتداء قوله مثل
تهجو الاسك او غيره اى من تهجو غيره اسك فتماثلا لا ان ظاهره ما طلب التصديق بان يهجو الاسك
من هو يهجو نفسه لابن او غيره فيكون يهجو الغير لكن التصديق بانه يهجو نفسه حاصل قطعا فوجب الحمل على ما
يناسب المقام من الانكار والتوبيخ قوله امتنع ان يطلب العلم بشأنه ويتكلف المناسب بعلم شأنه ويكرره
كلام سبق لانه اذا استفهم عن احد طرفي النقيض مثل اقام زيد كان المطلوب العلم بتعيين اثباتا او
نفيا لكن يذكر احد طرفيه لزيادة اهتمام به ولا يناسب في كلامه ان يقول وتوجه الى نحو انسيت
تأديب فلانا ويتولد منه الوعيد والزجر قوله امتنع الذهاب عن توجه الاستفهام اليه لكونه معلوم
الحال يعني ان الذهاب معلوم الانتفاء قطعا فيمتنع ان يتوجه اليه الاستفهام اثباتا او نفيا قوله و
استدعى شيئا مجهول الحال فيه ما قد عرفته من ان الاعتبار في مجهول الحال بعينه اجراء الاستفهام على اصله

قوله

قوله امتنعت معرفتك به عن الاستفهام اي امتنع ان تستفهم عن وقوعها او لا وقوعها لانها معلومة
الوقوع وانما قال انظرني لا اعرفك لانه لما كان تصلفه بحضور من المتكلم مع عرفانه به كان علامة لغفلته اي غير
عارف به والا لما تصلف بحضوره كان الاقدام على الاساءة علامة ترك التأدب وان لما اساء قوله
امتنع المجيء عن الاستفهام اي العلم بحصوله وولد بمعونة القرينة التقرير اي تقرير المجيء وانه في موقعه قد
يستعمل لانكار المجيء ايضا قوله وتوجه الى مطلوب اي مقصود للمتكلم ممكن الحصول مثل باب تعجز المدعي
تولد منه التعجيز اي نسبته الى العجز وجعله سمة له والتحدي اي الالجاء الى التسليم وهو في اللغة المباراة و
المنازعة في الغلبة قوله الى نحو عرفت لازم الشتم اي تذكره وتنبيه ولكن المراد الذكر والعرفان بل التهديد
قوله وتوجه الى غير حاصل يرد عليه مثل ما تقدم من انه يغني اجراء النهي على ظاهره وانما قدر معه الاكراث
مبالغة في التهديد لان عدم المبالاة بامره اقبح من عدم امتثاله وتوجه الى غير حاصل مثل زيادة التكوك
ذكر غير الحاصل ههنا واقع في موقعه لا يتوجه عليه ما تقدم ثم ان هذه المعاني المتولدة المبنية على المناسبات
العرفية والعلاقة الظنية بينها وبين المعاني الاصلية للابواب الخمسة يفهمها من له ذوق سليم وطبع مستقيم
فلا تلتفت الى انكار من يجد نا متمسكا بالاحتمالات العقلية طالب للبراهين القطعية فكل علم له مرتبة لا
يتخطى والا لبطلت العلوم الظنية باسرها وكان استعمال التوليد والتولد في هذه المعاني اشارة الى ان هناك
علاقة قطعا وان كان خفي بعض المواضع جدا قوله لتقصر وذكر من المتولدات للتمني واحدا وللاستفهام عشرة
وللامر اثنين ولكل واحد من النهي والنداء واحدا ثم اشار الى ان ما ذكره من بيان المتولدات كاف للمتمرين
فان من لا يستغني بهذا المقدار من البيان لا يستغني ايضا بما هو اكثر منه كما دل عليه المثل من لم يستغن
بعصا لم يستغن باصابع قوله الباب الاول شرع في تفصيل الابواب الخمسة وقدم التمني لعمومه
وجريانه في الممكن والممتنع وعقبه بالاستفهام لكثرة مباحثه ثم بالامر لاقتضائه الوجود ثم بالنهي لمناسبته
للامر في احكامه قوله هي ليت وحدها قد اشتهر في كلامهم ان من مثلا موضوعة للابتداء ولم يريدوا بذلك
ان من موضوعة للمعنى الذي وضع لفظ الابتداء بازائه حتى يكونا مترادفين بل ارادوا انها موضوعة
لكل ابتداء خاص متعلق بشيئين مخصوصين من حيث انه حالة لهما رابطة احدهما بالآخر وعلى هذا القياس
قوله ليت موضوعة للتمني انها مرادفة له بل معناه انها موضوعة لكل تمن مخصوص عارض لمتمن
مخصوص وسيأتي تحقيق ذلك على ما ينبغي في مباحث الانشاء ان شاء الله قوله اما لو وهل كانه قيل هما ايضا
بعد ان لم يوضع معنى التمني فلا يصح دعوى كون ليت وحدها موضوعة له فاجاب بان الوجه في افادتهما
معنى التمني ما يبين من انه اذا امتنع حملهما على معناهما الحقيقي تولد منهما بمعونة المقام معنى التمني بسببها

موضوعين للتمني كليت قوله وكأن الحروف اورد لفظة كان لعدم الجزم بما ذكره من التركيب لجواز ان يكون
كل منها كلمة برأسها اي ان التمني لحرف بعيد قوله نحو ه منها اي من هل ولو المستعملين لافادة التمني
ذي قوله مركبة هو خبر ثان لكان مسالة والظاهر ان يقال مركبتين حالا من ضميرهما او يقال مركبة منهما
ومن ما ولا قوله مطلوبا حال من ضمير مركبة والعائد محذوف اي بالتزام التركيب فيهما والحاصل ان هل ولو
اذا كانت مفردتين تفيدان مجرد معنى التمني على سبيل الجواز واذا ركبتا مع لا وما التزمتا معنى التمني لا
لافادته بل ليتولد منه معنى التندم في الماضي ومعنى التحضيض في المستقبل وانما لم يجعل التزام التركيب لافادة
التحضيض والتندم ابتداء بل جعله بواسطة معنى التمني رعاية لكثرة من المناسبة وفيما ذكره تنبيه على ان التحضيض
من فروع التمني المتولد من الاستفهام والشرط لا بابا براسه كما يتوهم قوله للاستفهام كلمات موضوعة اليه
تقدم الهمزة لاصالتها في باب الاستفهام وجريانها في التصور والتصديق وعموم تصرفها وقرنها بام لانها
توبيخها لكن معنى الاستفهام انما يظهر فيها اذا كانت منقطعة بعد الخبر كقولك انها لابل ام شاء فان الدال
منها على الاستفهام سواء لا غير ومن لم يعدها من كلمات الاستفهام جعلها عائدة الى الهمزة داخلة في حكمها
ولذلك لم يتعرض لها المص في تفصيل كلمات الاستفهام وعقبها بهل لانها حرف مثلها وانما قال نحو ابا ان
يكون اصلها اي اوان لان لزوم حذف همزة اوان وحذف احدى يائي اي وقلب الواو ياء وادغامها في
الياء مع كون الاسم غير متمكن بعيد وكذلك الاصل فالكسر يقوى ذلك الا انه يشتبه مقام التحقيق وقد يقال
لعل الكسر عوضا عن الياء المحذوفة واختلف في ايان انه فعال من اين او فعلان من اي بمعنى الحال
او اجعل على قوله ونالها لا تختص اي لا يحصل طلب شيء من حصول التصور والتصديق بل بعينها وانما
عن المختص باحدهما لان نحو سبيله ثم عاد في التفصيل الى رتب الاجمال اعني عند الكلام قوله وهو طلب
نفس الثبوت او الانتفاء في مقام الشك وذلك لانك اذا تاملت ادنى تامل ظهر عندك ان السائل يعلم
قطعا وقوع احد طرفي النقيض وانما يسأل عن التعيين اشارته بهذا المثال مع ما سبق من التنبيه على حال التصور
ثانيا مع التصديق وانما لم يذكر التصديق فيما سبق لانه اراد مثال الجواب عن اشكال يختص بالتصور
يشتمل على ما ذكره اولا من ان الطلب لا يصح بلا تصور اجمالا وتفصيلا قوله طلب التصديق بها
قدمه على طلب التصور لان طلب تصور المسند اليه او المسند من حيث انه مسند اليه او مسند متأخر عن التصديق
بالاسناد بينهما واورد للتصديق مثالين احدهما تصديق بسيط في صورة جملة فعلية والآخر مركب
في صورة جملة اسمية وجعل الظرف مسندا بناء على انه متضمن معنى الكائن الذي هو المسند في الحقيقة ثم
ان قولهم ان مثل قولك ادبس في الاناء ام عسل لطلب تصور المسند اليه والمسند وغيرهما مبني على الظاهر توسعا

الا

الا يرى ان تصور الدبس والعسل حاصل للسائل قبل الجواب وبعده على وتيرة واحدة ولم يزد
بالجواب في تصورهما شيء والتحقيق ان المطلوب هو التصديق فان قلت هو حاصل فكيف يطلب
قلت الحاصل بان احدهما لا بعينه في الاناء والمطلوب هو التصديق بان احدهما بعينه فيه وبذلك
التصديق مختلف بلا اشتباه الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعيين المسند اليه في احدهما
وعدم تعيينه في الآخر وكان اصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا بان التصديق حاصل والمطلوب تصور
المسند اليه من حيث انه مسند اليه كما نبهت عليه وفي مدعي الحقيقة اشارة الى ذلك التصديق المطلوب من
وقد علم نظائره قوله هل حصل الانطلاق وهل زيد منطلق اشارة الى انقسام التصديق الى صورتين
مختلفتين كما في الهمزة ولا يصح ان يقع بعد هل ام المتصلة لانها لتعيين احد الامرين بعد حصول
اصل التصديق فتنافيها هل الطالبة للتصديق وضعا قوله باتصال ام اعترض عليه بانه لا سبيل الى
اتصالها في قولك هل عندك عمرو ام بشر ولو وقعت الهمزة موقع هل لان شرط المتصلة ان يليها احد
المستويين والآخر الهمزة واجيب بان المتصلة اذا وليها مفرد فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل
ما وليها وتجوز المخالفة بين ما وليا كما نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار والقيت زيدا
ام عمرا اجازا حسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن ثم ذكره المص من قبيل الحسن دون لا حسن
فلا اشكال وقد يصح ان يقع بعد هل ام المنقطعة لانها اضراب عما سبق وطلب لحكم آخر فلا منافاة فظهر
ان ام في الاتصال لطلب التصور وفي الانقطاع لطلب التصديق كالهمزة قوله ولم عندك بشر
بانقطاعها فان قيل المنقطعة يجوز ان يقع بعدها مفرد كقولك ام شاء فيصح ان يقال هل عندك عمرو ام
بشر على الانقطاع فلا حاجة الى اعادة الخبر قلنا ذلك الجواز مشروط بكون المنقطعة بعد الخبر اذ
لا يلتبس بالمتصلة اما عقيب الاستفهام فيجب ان يكون الواقع بعدها جملة فلذلك اعاد الخبر قوله قبح
عطف على امتنع اي لاختصاص هل بالتصديق قبح هل رجل عرف لما سبق من ان نحو رجل عرف يفيد
التخصيص فيدل على حصول التصديق باصل الفعل وان الكلام في تخصيص الفاعل وعدده فالاستفهام
فيه انما يكون لتعيين الفاعل وتصوره بعينه وهل يستدعي وانما لم يمتنع لجواز ان يجعل فاعل
فعل محذوف يفسره المذكور فلا يكون هناك تخصيص وتدافع لكنه لبعده مستقبح وكذا الحال
في هل زيدا عرفت اذ المتبادر منه التخصيص مع احتمال ان يجعل التقديم لغرض آخر او يجعل زيدا
مفعولا لمحذوف متقدم وان لم يكن الفعل بعده مشتغلا عنه لكن كل واحد من الاحتمالين بعيد قبيح
قوله دون هل زيد عرف فانه غير قبيح لان المحذوف المفسر جاز ان يقدر مقدما لانه عامل واصله التقدم

عليه معموله وكذا لم يقبح أرجلاً عرفت أزيداً عرفت لأن الهمزة قد تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل والمفعول
فلا تدافع بينها وبين التقديم قوله لما سبق متعلق بيقبح قوله إذ اشتهرت ما سبق من التفاصيل في صور
التقديم يعني قد سبق أن المسند إليه المقدم في الذكر على المسند إذا كان منكراً كان تقديمه للتخصيص قطعاً
وإذا كان معرفاً مظهراً كان تقديمه للتقوي فقط وإذا كان مضمراً احتمل تقديمه التخصيص والتقوي
على سواء وأن المفعول سواء كان بواسطة أو بدونها وسائر متعلقات الفعل كالحال والظرف إذا قدم
عليه أفادت التخصيص إما دائماً أو غالباً فإذا اشتهرت ذلك عرفت قبح هل زيداً ضربت وهل يوم الجمعة
خرجت وهل راكباً جئت وهل في المسجد صليت وعرفت عدم قبح هل زيد عرف وهل هو عرف وهل أنت عرفت
واعترض بأنها قبيحة أيضاً اتفاقاً وأجيب بأن المراد أن لا قبح من جهة التدافع ولا يلزم منه أن لا قبح من جهة
أخرى هي أن هل في الأصل بمعنى قد المختصة بالفعل فلا تنسى ربقتها إذا وجدته في الكلام كما في نحو
بعده وإذا لم تجده كما في هل زيد قائم تسلت عنه ذاهلة وعرفت أيضاً أنه لا يقبح الصور المذكورة
مع الهمزة لكونها صالحة لطلب التصور فلا تدافع وليس فيها أيضاً جهة أخرى مقتضية للقبح فلا قبح أصلاً
وإنما قال عساك أن تهتدي لأنك بعد اختصار ما سبق تحتاج في استخراج ما طوي في كلامه إلى تأمل قوله
ولا بد لها من أن تخصص الفعل المضارع بالاستقبال هذا حكم ثابت له بحسب الوضع كما في السين وسوف
فكان الأولى به أن يقول وهل تخصص المضارع بالاستقبال فإن قوله لا بد يوهم أن لهل معنى يقتضي
ذلك التخصيص وليس هناك شيء سوى طلب التصديق وهو جار في الأمور الواقعة في الماضي والحال والاستقبال
على سواء قوله فلا يصح أي لا يصح أن يراد بالمضارع الداخل عليه هل معنى الحال سواء قصد بالاستفهام
حقيقة كقولك هل تضرب زيداً أي الآن أو قصد به الإنكار كما في المثال المذكور في الكتاب والتقييد بالجملة
الحالية […] وسواء […] تفعل للإنكار […] لطيفة على قصد معنى الحال بالمضارع لأن مضمون تلك
الجملة واقع في الحال ومقارن لعاملها قوله أي يكون متعلق قوله على نحو أي لا يصح أن يقال هل تضرب
زيداً الآن على نحو أتضرب زيداً في أن يكون الضرب واقعاً في الحال قوله ولكون هذا أي ما عطف عليه أعني
والاستدعاء متعلق بيستلزم والمقصود بيان أن هل أدعى للفعل وأشد ارتباطاً به من الهمزة لأن
السر كان في أن الاستفهام بالفعل أولى كما مر وكونه أدعى له من وجهين أحدهما أن هل لطلب التصديق
أي الحكم بالثبوت أو الانتفاء وقد تنبهت فيما سبق أن الإثبات والنفي إنما يتوجهان إلى الصفات أي
النسب دون الذوات أي المفهومات المستقلة بالمفهومية ولا شك أن النسب الصالحة للنفي والإثبات
داخلة في مفهومات الأفعال دون الأسماء فلذلك كان لهل مزيد اختصاص أي ارتباط وتعلق بالأفعال

دون

دون الهمزة والثاني أن هل تستدعي بحكم الوضع التخصيص بالاستقبال وذلك إنما يتصور فيما يحتمل
الاستقبال وأنت خبير بأنك إذا اعتبرت معنى ما غير النسب كزيد مثلاً لم يكن له في نفسه احتمال وتعلق
بزمان وإذا اعتبرت معنى نسبة الوجود أو غيره إليه جاء الاحتمال والتعلق والاختصاص بزمان
فالذوات من حيث هي ذوات ليس فيها احتمال الاختصاص بالاستقبال أو لا بغيره إنما ذلك في النسب وهي الأفعال
في نفسها تحتمل الحال والاستقبال فيكون هل أدعى لها وأقوى تعلقاً بها وكان يكفيه في الوجه الثاني
أن يقول هل تخصص المضارع بالاستقبال كما صرح به أولاً فيكون أدعى للفعل قوله لكن استلزام ذلك يعني
استلزام ذلك المذكور وهو كون هل لطلب الحكم واستدعائه التخصيص […] علة أنه علة الاستلزام بها فلا معنى
لإسناده إليها أو هو نظير قولك لفضل زيد استوجب الفضل زيد الإكرام وتجاب عنه بأنه أراد إعادة
التعليل لطول العهد إلا أنه أعاده بطريق الإسناد وهو ركيك […] أيضاً وكذا […] هل أي
لكلام […] استلزم […] مزيد اختصاص له إلا أنه وضع لهل مكان […] وضع ذلك موضع ضمير من قوله أظهر من يكون
وإنما كان كون الفعل زمانياً أظهر لدخول الزمان في مدلوله وضعاً ودلالة بعض الأسماء المشتقة بطريق العرض
دون الوضع قوله لذلك أي لأن لهل مزيد اختصاص بالفعل قوله عن طلب الشكر أي طلب حصوله في الخارج
لأنه المراد دون حقيقة الاستفهام لامتناعه من علام الغيوب قوله وهل أنتم تشكرون كذلك أي مفيد للتجدد
أيضاً سواء جعل أنتم فاعل فعل محذوف يفسره المذكور كما هو المختار أو جعل مبتدأ في الجملة الاسمية
إذا كان خبرها فعلاً دلت على التجدد كما مر وأما الفرق أي الفرق بين أنتم تشكرون بإفادة التأكيد أما بالتكرير إذا جعل
فعلية وأما بتقوي الحكم إن جعل اسمية وليس في هل تشكرون شيء من ذلك قوله فترك الفعل معه يكون أدخل وكذلك أن
ترك الشيء مع ما يقتضيه اقتضاء أقوى […] هناك ما يستدعي تركه فترك الفعل […] يكون أدخل في الإنباء عن
استدعاء المقام عدم التجدد وعن كمال العناية بإفادة الثبات والدوام قوله إلا من البليغ لأنه الذي
يعلم أن هل أدعى للفعل ويعلم نكتة العدول عن الفعل إلى الاسم ويراعي مقتضيات المقامات فلا يقول هل زيد
منطلق إلا لداع قوي يدعوه إليه ونكتة سرية يقصدها وأما غيره فهو بمعزل عن ذلك فلا يحسن منه هذا التركيب
لا يحسن التركيب المشتمل على بناء الفعل للمفعول وإسناده […] مع ذكر الفاعل […] من كل أحد بل ممن
يعرف تلك النكت المنطوية فيه على ما سبق ذكرها قوله والخطب مع الهمزة في جواز […] مطلق […] لأن استدعاءها
للفعل ليس بتلك المرتبة من القوة فإذا ذكرت مع الاسمية فكأنه لم يعدل عن أصلها فإذا صدر منه ذلك من
غير البليغ لم ينقص حسنه وكذلك النقصان الكامن […] أدخل […] مع الجملة الاسمية وقصد بالاستفهام
طلب الفعل كما في قوله فهل أنتم شاكرون عقيب قوله وعلمناه صنعة لبوس لكم لتحصنكم وأن […] الاعتناء بحصول

الفعل ودوامه واذا قصد بالاستفهام الانكار دل اعتبار زيادة التوبيخ بانه وقع على سبيل الثبوت والدوام
ما كان ينبغي ان لا يقع على سبيل التجدد والحدوث فاذا قصد بالاستفهام حقيقته فاذا يكون فائدة العدول قلت
فايدة التنبيه على ان ذلك الفعل كالانطلاق مثلا في هل زيد منطلق مظنة للاستمرار والدوام قوله من طلب حصول
التصور بيان للنوع الاول على معنى من المحصص بطلب حصول التصور وقوله على تفصيل حال من المستنزمة قوله من
النوع الاول لتعيين منك يطبقها اي يطبق تلك الكلمات في الكلام على ما يستوجب اي يستوجبها والمعنى يطبق تلك الكلمات
على الشيء الذي يستوجب ذلك الشيء تلك الكلمات فالمستتر في يستوجب له وضمير المفعول المحذوف للكلمات وقيل اي يستوجبه
اي على الوجه الذي يستوجب الكلام وذلك الوجه باقتضاء المقام قوله نقول عندك معنى اي اجناس الاشياء عندك
يعني انك قد عرفت ان عندك جنسا من اجناس الاشياء على الاجمال فسأله عن خصوصية ذلك الجنس فاذا قال
انسان فقد افاد ذلك بصورة لم يكن حاضرا عندك وعرف ايضا ان الكائن عند المخاطب انسان وهذا القصد نوع غير
اصل التصديق الذي كان حاصلا قبل الجواب سؤال حصل اما في الاجناس كائن عندك قوله وكذلك نقول
ما الكلمة فصله عما تقدمه لوجهين الاول ان هذا سؤال عن مفهوم اعتباري اصطلاحي وما تقدمه سؤال عن موجود
خارجي الثاني ان الاول سؤال عما هو مبهم مطلقا والثاني عما له نوع تعين في الجملة كانه قيل مدلول هذا اللفظ
اي جنس من اجناس المفهومات فيجاب بما يرادف تلك اللفظة ان وجد والا في مركب يعين مفهومها ولا يكون
التفصيل الموجود في ذلك المركب مقصودا بل مقصود تعيين خصوصية مفهومها وقس على ذلك قولك ما الغضنفر سائلا
عن مدلوله لغة فانه يجاب بالاسد مثلا ويسمى مثل ذلك تعيين مدلول اللفظ حد العقب واما نحو قولك ما الانسان
سائلا عن تحديد ماهيته الحقيقية بعد العلم بمدلوله الوضعي على الخصوص وقولك ما الكلمة طالبا لحدها الاسمي الذي
تفصل مدلولها الاصطلاحي بعد معرفة خصوصيته اجمالا لكن يجاب بنحو الحيوان الناطق ولفظة وضعت لمعنى
مفرد وهو بالعلوم الحكمية انسب اذ يطلب تفاصيل الحقائق الموجودة والمفهومات الاصطلاحية واما اهل اللغة
والعرف فانهم يقنعون بالمعرفة الاجمالية قوله اي من في الوجود تؤثرونه في العبادة اراد اي جنس من
اجناس الموجودات تؤثرونه فيها لكن يقتضيه سياق كلامه وقد صرح فيما بعد بان من الاستفهامية للسؤال عن الجنس
من ذوي العلم ويعلم منه جواز استعمال من الموصولة في الجنس من ذوي العلم ومن غيرهم ايضا بطريق التغليب وكذلك
او عن الوصف استعمال ما في السؤال عن وصف اولي العلم او غيرهم كثير في اللغة منه قولهم ما المفردون يا رسول
الله قال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات وكذا استعمال الموصولة في ذوي العلم قصدا الى الصفة كقوله
والسماء وما بناها اي والقادر الذي بناها قوله ولكون ما للسؤال عن الجنس وللسؤال عن الوصف وقع بين
فرعون وموسى ما وقع لو نوقع مثله الواقعة بينهما وجوه ثلاثة مذكورة في الكتب فقال ان يكون فرعون

قد اراد

قد اراد بالسوال الذي اي شيء هو من الاشياء التي شوهدت وعرف اجناسها فاجاب موسى بما يستدل به
عليه من افعاله الخاصة ليعرفه انه ليس شيئا مما شوهد وعرف من الاجرام والاعراض والمصادر
هذا الوجه الا انه تعرض باخراج الاعراض عن السوال بناء على ظهور ان رب العالمين لا يكون
الا موجودا مستقلا اي قائما بذاته لا بغيره وقال الماكان فرعون جاهلا بالله لا نظر له في معرفة الاشياء
كان معتقدا ان لا موجود مستقلا سوى اجناس الاجسام كما هو اعتقاد كل جاهل لا نظر له فكون
معنى قوله وما رب العالمين اي اجنس من الاجسام هو ولما كان موسى عالما بالله اجاب عن الوصف فقال
رب السموات والارض وما بينهما ان كنتم موقنين فذكر وصفا تدل على انه ليس من اجناس الاجسام بل
حقيقته ممتازة عن حقائق الممكنات واشار بقوله ان كنتم موقنين الى ان ذلك لا عتقاد من تحقق ان لا يبلغ ونحن به وكر على
النظر المؤدي الى العلم اليقيني بذاته وصفاته فلما لم يتطابق السوال والجواب عند فرعون الجاهل تعجب الجهلة
الحاضرين عنده فعدل موسى الى وصف اظهر في الدلالة على وجود الصانع وصفاته لانه من باب
المتعلقة بالانفس وما تقدمهم من الاباء بالا فافق فقال ربكم ورب ابائكم الاولين ولما فرعون اصرار
موسى على ما جاب لا يطابق سواله استهزاء به وجننه قائلا ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون فعدل
موسى الى وصف ثالث اظهر من الاولين لان الامور المتجددة او في الجملة كثيرا ما له نوع استمرار
وعرض بجنون فرعون واتباعه بقوله ان كنتم تعقلون تغليظا عليهم حين لم يتفطنوا الى تنبيهم عليه
مرتين من قبل ونسبه الى الحمقاء وحكم بجوابه الكريم ولقائل ان يقول لا يتحقق في هذا الوجه لكون
ما للسوال عن الوصف كما زعمه المص بل مبناه على عدم مطابقة الجواب للسوال فلو فرض ان ما للسوال
عن الجنس فقط كانت هذه القصة باقية على حالها لا يتغير الا ان جوابه بالوصف مبني على انه حمل كلمة ما
على السوال عن الوصف لانا نقول بل مبناه على التخطئة في السوال والتنبيه على النظر المؤدي الى العلم
بحقيقته الممتازة عن حقائق الممكنات كما ذكره الوجه الثاني ان يكون فرعون قد سال عن خصوصيته وانه كانه
قال اي شيء هو على الاطلاق تفتيشا عن حقيقته الخاصة ما هي فاجاب موسى بالوصف تنبيها على ان خصوصية تلك
الحقيقة محجوبة عن عقول البشر لا سبيل الى معرفتها الا الذي لا سبيل الى معرفته بصفاته استدلالا بافعاله
وعدم التطابق بين السوال والجواب على هذا الوجه الذي لم يتعرض له المص ظاهر ايضا ولا تخفى ان جعل
الوجه مبنيا على اشتراك ما بين معنييه اولى الوجه الثالث ما اشار اليه بقوله ويحتمل الخ وهو الذي مال اليه
العلامة حيث قال والذي يليق بحال فرعون بعد ادعاء الربوبية ويدل عليه الكلام ايضا ان
يكون سواله هذا انكارا لان يكون للعالمين رب سواه فلما نسب موسى الربوبية لغيره تعجب قومه من

جوابه على ثنى بتقرير قوله حتى لا قومه وطنه بحيث سماه رسولهم فلما نكث بتقرير آخر غضب والتهب وقال
لئن اتخذت الها غيري قال وهذا ادل على صحة هذا الوجه الاخير قوله ان يكون فرعون قد سأل بما عن
الوصف لما كان مقصوده ان يعترف بربوبيته كان سؤاله عن الوصف ليذكر موسى وصفا من اوصافه المخصوصة
به لا عن الجنس قوله لكون رب العالمين عنده مشركا وذلك اما لانه سواء او عائد الربوبية لنفسه كما عرفنا
بربوبيته واما لانه بنى الامر على زعم الخصم وتسليمه قوله والظاهر انه لما سمع اطلاق رب العالمين في قول
موسى على غيره سأل عن وصف رب العالمين طامعا في تعيين من اياه ولا حاجة في ذلك الى ما نبهت به
عنده حقيقة او تسليما قوله لجهله متعلق بكونه عنده مشركا والتنوين في تعظيم السلطان
اي في قصة الفتوة ان طلب دماغه وتصويره في حياله والباء في تسليم متعلق بالنفي وضمير لفرعون
وايا ما للربوبية والاذعان سؤال النفي والاعتراف بذلك اي بكونه ربا الى ان يعقبوه بقولهم اي يذكروا
عقيبه اي عقيب قولهم آمنا برب العالمين قولهم رب موسى وهارون قوله وان يكون وذلك السؤال
من فرعون عطف على قوله ان يكون فرعون قد سأل والطاعنة بتخفيف الياء من الطمع والضمير في جوابه
وجاء به ووجه لفرعون وفي بدله لموسى وهو منصوب على انه ظرف تعدد في معنى مكانه على ما سبق قوله
فيجعله بالنصب عطف على تجري اي يجعل موسى فرعون مخلص جوابه ومنتهاه بان يذكر وصفا مختصا به
وقيل اي يجعل فرعون جواب موسى ذا جري على جاحد مخلصا له من طعن الطاعنين قوله لجهله متعلق
بطاعنة واذ كان متعلق بجهله وضمير فيه لذلك المقام الذي حكم عليه بانه اول مقام وقع فيه احتجاجه به
نبي بعد عيسى وهو به منه قوله لم يكن له اي لم يكن المخلص فرعون كما طمع وقيل اي لم يكن المخلص جواب
على زعم الحاضرين او لم يكن المخلص المخلص تعالى يفهمون كلامه اي توهم ومنابه فاه قوله من المسجونين
اي الذي عرف حالهم في السجن كان يلقيهم في مهواة لا يرى فيها نور ولا يسمع انما اي منوا قوله واما من
فللسؤال عن الجنس المشهور انه عن العارض المشخص له وبالعلم فاذا قيل من جبريل كان بما يعد
تعينه وتشخيصه من انه ملك كذا وكذا واذا قيل من جاءك كان بنحو زيد مثلا وقد يستعمل على وروده
للسؤال عن الجنس بقوله من انتم حيث وقع الجن في جوابه وفيه بحث اذ الظاهر ان السائل ظنهم اناسي
فسألهم عما يشخصهم ردوا عليه بانا من الجن لا من الانس الذي ظننتنا منه قوله ومنه فصله عما تقدم
لان الاستفهام فيه للانكار لا على حقيقته قوله لاستغنى الكلام رب سواي بعن على طريق الانكار اي ليس
لكم رب سواي على هذا الوقال حتى بدل انتم لكان اولى قوله خلقه اول المفعول على وكل شيء ما بينهما على
اعطى خليقته كل شيء يحتاجون اليه ويرتفقون به وجاز ان يكون خلقه ثاني المفعولين فالمعنى اعطى كل شيء

اشار بقوله جاز الى ان الوجه الاول اولى

صورته

صورته وشكله المطابق للمنفعة المنوطة به كما اعطى العين الهيئة التي تطابق الابصار والاذن
الشكل الذي يوافق الاستماع وهكذا الحال في سائر الاعضاء قوله ثم هدى اي عرفه كيف يرتفق
بما اعطي وهداه نحوه او الى كيفية استعمال الآلات في تحصيل الكمالات وما احسن هذا الجواب كافيا
شافيا وما اخصره قوله وتقديره اياه على ما قدر يدل على انه جعل خلقه مفعولا ثانيا لاعطى قوله
اتبعت عطف على سلكت فيه اي في ذلك الطريق الواضح او السلوك والخريت هو الدليل الحاذق في الحركة
جواب اذا سلكت بكونه اي بكون ذلك الصانع الذي وصفه والتوجه في لزوم الاعتراف بكونه ربا
ان النظر والاستدلال بالمصنوعات واحوالها يوديان الى العلم بوجود صانع قديم متصف بصفات الكمال
منزه عن سمات النقصان متوحد في ذاته متفرد في صفاته فوجب ان يكون هو الرب وحده وان يكون
العبادة من الكل حقا له دون غيره وفي وصف العقل بالهادي عن الضلال تنبيه على ان الضلالة
انما نشأ من اتباع التقليد وشوائب الاوهام قوله احد المشتركين الكنية فيه باقل ما يتصور منه
المشاركة في الاشتراك اراد احد الشيئين المشتركين والاشياء المشتركة في امر هو مضمون
ما اضيف اليه اي وانى وصف الاعم بعمومه للمشتركين تأكيد المشترك وزيادة ايضاح له قوله فتطلب
منه اي من ذلك الذي وصف بمميز اي بمميز ذلك الشيء عندك عما شاركه في الثبوتية وذلك الوصف
المميز لكونه كاتبا او فطنا او حربا الى غير ذلك من الاوصاف المميزة في متعارف الناس قوله ايكم
هذا سؤال عما يميز احد المشتركين في الحضور والخطاب ولما كان المخاطبون هناك منحصرين في الثقلين
آل معنى السؤال الى ما ذكره بقوله اي الانسي ام الجني ولم يرد به ان ايا سؤال عن ذوي العلم كمن الا ترى
كيف ترك الجنسي في تفسيره ومن وكرفيه الا جمع الثلاثة فقال ابشر هو ام ملك ام جني وعرفه في تفسير اي
ههنا واقتصر على ذكر جنسين من تلك الثلاثة على ان ما صرح به اولا من معنى اي يدفع توهم هذه الارادة
قطعا قوله فكانك قلت اعشرون ام ثلاثون فيه اشارة الى ان كم الاستفهامية محمولة على العدد
الوسط في نصب المميز وافراده وهو تفسير للمثال الاول اذ المناسب لكنها اعشرون ام ثلاثون قوله
ويقول كم درهمك انه تنبيه على ان مميز كم يحذف كثيرا ويقدر بما يناسب المقام وقوله قال عز وجل قال
قائل منهم كم لبثتم يعني قال تعالى في قصة اصحاب الكهف والمميز محذوف على ما قدر وقوله وقال كم لبثتم
في الارض عدد سنين هذا في حواشي الناس في سورة المؤمنين والمميز ههنا مذكور اعني عدد سنين
والظاهر ان كلمة قال في هذه من كلام المصنف عطف على قال عز وجل ويحتمل ان يكون من كلام الله عطفا
على قال قائل منهم فان الآية في مصاحف الكوفة قال كم لبثتم والمنزه في الشرع اولها

الملائكة و في مصالحهم و البحر والشام قيل كم لبثتم والخطاب للملك او لبعض رؤساء اهل
النار ويكذا الخلاف فيما بعدها الى قوله فقال ان لبثتم الا قليلا قوله سل بني اسرائيل كم آتيناهم
هذا السؤال للتقريع والاستفهام للتقرير فمن آية مميز كم فصل اوا فصل بين كم وبين مميزه بفعل متعد
زيد في مميزه لفظة من دفعا للالتباس بالمفعول به ولم يسمع زيادتها في غير مواضع هذا الفصل
قوله فيمن روى بنصب المميز يعني بنصب عيّنة اذ ح يتعين ان كم استفهامية مرفوعة المحل على الابتداء وعلى
رواية جر عيّنة يكون كم خبرية مرفوعة المحل على الابتداء ايضا واما على رواية رفع عيّنة فكم اما استفهامية او خبرية
اي كم مرة او كم حلبة بالنصب او بالجر وعمة مبتدا لكونها نكرة موصوفة وكلمة كم اما ظرف او مصدر معمول لخبر المبتدا
اعني حلبت قدم على المبتدا والخبر معا على طريقة قولك يوم الجمعة او مرارا ضربا زيدا ضرب مثل ذلك
لا يعد فصلا بين العامل ومعموله بالاجنبي قوله وخالة هي تابعة لعمة في احوالها الثلث يقال رجل افدع
اي معوج الرسغ من اليد او الرجل وامراة فدعاء قوله واما كيف فللسؤال عن الحال الذي هو صفة الشيء
وهيئته اي يكون عنه فان كيف حكم الظرف بمعنى في اي حال فتارة يكون في محل الرفع على الخبرية كما في قولك كيف
زيد واخرى في محل النصب على الحالية كما في قولك كيف جئت قوله او نيج هو فعل من نجي على وزن حزن معناه و
الجذلان من الجذل بمعنى الفرح قوله ينتظم الاحوال كلها اي لا يختص ببعض دون بعض بل يعمها جميعا
وقد مر ان كيف سؤال عن الاحوال والصفات الحالية نوع استمرار قوله قال الله تعالى فاتوا حرثكم انى شئتم
كانت اليهود يزعمون ان من جامع امراته وهي مجبية من دبرها في قبلها كانت الولد احول فنزلت الآية ردا لهم
فأتوا حرثكم كيف شئتم وعلى اي وضع اردتم بعد ان يكون المأتي موضع الحرث وهو القبل قوله اي من اين
لك فسر بعضهم انى كلها اي وجدها بمعنى من اين او من اين لانها بمعنى اين ومن مقدرة قوله واخرى انى
وتستعمل اخرى بمعنى اين تتناول للذمين تقول معنى ايان يوم النعمة ايان يوم الدين ايان وقوعها فان
ظرف الزمان لا يقع خبرا عن غير الحدث قوله واعلم ان هذه الكلمات يريد ان هذه الاسماء المتضمنة
لمعنى الاستفهام كثيرا ما يتولد منها بمعونة قراين الاحوال امثال ما سبق من المعاني المتولدة من حرف
الاستفهام اعني الهمزة وهل وذلك اذا امتنع اجراؤها ايضا على حقيقة الاستفهام فيحمل على ما يناسب
المقام قوله فيقال ما هذا ومن هذا للتجوز والاستخفاف والتحقير لا يخفى عليك ان كون التحقير مستفادا من
اسم الاشارة فيما ذكره من المثال الاول اي لا يستفاد من الاستفهام ايضا قوله ما لي لا ارى الهدهد بتعبه
التعجب من حيث انه كان على وصف يستبعد معه عدم رؤيته للهدهد وفي الكشاف انه قال ما لي لا اراه
على معنى انه لا يراه وهو حاضر لساتر ستره او غير ذلك ثم لاح له انه غائب فاضرب عن ذلك واخذ يقول اهو غائب
كانه

كانه سائل عن صحة ما لاح له ويظهر مما ذكر انه حمل ما على حقيقة الاستفهام واما كلمة ام فهي منقطعة على
الوجهين معا قوله وكيف تؤذي اباك للانكار اي لانكار الايذاء والتعجب اي من انكاره والتوبيخ
اي لنا عليه قوله وعليه اي على ما ذكر من الانكار والتعجب والتوبيخ قوله بمعنى التعجب اي ملتبسا
بمعنى التعجب حال من المستتر في عليه لذلك لا المبتدا او من المعقول قوله وانما افرد التعجب بالذكر مع
انه يستغنى عنه لانه الاصل الذي تولد منه الانكار والتوبيخ فان ما يتعجب منه لكونه مستبعدا
مستغربا جدا كان انكاره منكرا او فاعله موبخا ولانه المحتاج الى التاويل برجوعه الى العرفي
لاستحالة التعجب منه تعالى قوله ووجه تحقيق ذلك اي تحقيق وروده قوله تعالى كيف تكفرون مع ما ذكر من المعاني
وملخص ما حققه ان كيف للسؤال عن الحال مطلقا الا انه اذا دخل على فعل كان سؤالا عن
الاحوال التي تكون لذلك الفعل من بين احوال صاحبه كقولك كيف جئت اي اراكبا ام ماشيا ولا بد
ان للكفر من بين احوال صاحبه حالا وتعلق بالعلم بالصانع وبالجهل به الا ترى انه يتقسم باعتبارهما الى
كافر معاند وكافر جاهل فاذا قيل كيف تكفرون بالله كان المعنى افي حال العلم بالله تكفرون ام
في حال الجهل به ثم لما قيد كيف تكفرون بالله بقوله وكنتم امواتا على معنى كيف تكفرون وانتم عالمون
بقصتكم هذه انتفى حال الجهل بالله وتعين حال العلم به لان العلم بهذه القصة يستلزم العلم
بصانع موصوف بصفات الكمال منزه عن النقصان وصار المعنى في اي حال تكفرون حال كونكم عالمين
بهذا الصانع الجامع للعظمة والجلال ولا شك ان هذا العلم صارف قوي للعاقل عن الكفر
بالصانع وصدور الفعل عن القادر مع الصارف القوي مظنة تعجب وتعجيب وانكار وتوبيخ
فصح ان قوله كيف تكفرون الى آخر الآية وارد على ما ذكر من المعاني قوله حين صدور الكفر ظرف
لمعنى النفي في لا بد واما عالمين بدل من الظرف الواقع خبرا ان يكونوا وقوله انسب جوابا عن سؤال
اي انسب في السؤال الحال وكذا الحال كونهم اما عالمين بالله او جاهلين به قوله والحال حال علم بهذه
القصة اشارة الى ان قوله وكنتم الخ في موقع الحال وليست هذه الواو داخلة على كنتم امواتا
بحسب تقديرقد بل على مجموع ما ذكر الى ترجعون اي كيف تكفرون بالله وقصتكم انكم كنتم امواتا
اي نطفا في اصلاب ابائكم فجعلكم احياء ثم يميتكم بعد الحيوة ثم يحييكم بعد الموت ثم يحاسبكم
ولما كان بعض هذه القصة ماضيا وبعضها مستقبلا وجب التاويل بالعلم بها لانه المقارن
للعامل الحال اعني تكفرون واما جعل الاحياء الثاني والرجوع اليه للحساب معلومين لهم بناء
على تمكنهم من العلم بهما بالنظر في الادلة الواضحة الموصلة اليهما قوله صدر الكفر جواب اي قيد والمنزلة

حال لا مصدر وقيد وقوله سواء بمنزلة الحال اي حالة العلم بهذه القصة وقوله عن سواه اي عن غيره قوله
تعجبا وتعجيبا ذكر التعجيب هنا لانه مما يتولد من التعجب ايضا فان قلت كيف للسؤال عن الحال
فاذا استعمل في الانكار كان انكارا للحال لا للفعل الذي هو الكفر مثلا قلت حال الكفر دونه وتبعه
فاذا انكر كان انكارا لذات الكفر على طريق الكناية وذلك اقوى للانكار قوله للتوبيخ والتقريع والانكار
اراد به الانكار بمعنى النفي اي لا ينبغي لكم قوله حال تذييل المخاطب اي تانيه طرف لتذييل قوله لكونه
سؤالا يعني ان قوله اين شركاؤي الذين كنتم تزعمون كان توبيخا للمخاطبين وتقريعا لهم لكونه سؤالا
في وقت الحاجة الى الاغاثة عمن كان يدعى انه يغيث اي سؤالا واستهزاء عنه بحسب الانكار لكانه يلزم
منه انكار على وجه برهاني وقد يتوهم ان قوله عمن كان متعلق بالاغاثة قوله لا تعتقد هو على صيغة
الخطاب اي كيف تعتقد ومن اين تعتمد فاين تؤفكون اي تصرفون حال افكه يافكه افكا بمعنى الصرف اي تعجب
انى لهم الذكرى اي من اين لهم الذكرى وكيف يتذكرون ويتعظون بهذه الحالة وهي الدخان وكيف
يتوبون عما وعدوه من الايمان عند كشفه وقد جاءهم ما هو اعظم من كشف الدخان وهو الرسول المبين
بالآيات والمعجزات قيل وقع لقريش دخان من السماء حين اخذوا بالسنة بدعائه عم وكان الرجل يكلم
الرجل ولا يراه فناشدوه الله والرحم ووعدوه ان يؤمنوا لو اكشف عنهم ثم لم يفوا وقيل هو دخان
ياتي من السماء قبل يوم القيمة وهو من اشراط الساعة وقد قلت احمد للعوق انكاره بانكار زمانه
فيكون انكاره بينة قوله وقد عرف الطريق استعمال الاستفهام في معانيها الحقيقية وصرفها عنها
بمعونة القرائن لما يتولد منها من المعاني المناسبة للمقام فراعى سنن ذلك فان امكن حملها على حقيقتها
فذاك والا فاحملها على ما يتولد منها واذا سلكت تلك الطريق فاسلكها عن كل النبيه لما لقنت اي
لما عرفته وفهمته قوله وقوعا او غيره وقوعه بمعنى بحال نفس الفعل لان حال معتقدات الفعل غير معلوم و
اعترض بان قوله او غيره وقوعه مستدرك لان التقديم يقتضي العلم بوقوع الفعل كما مر واجيب بانه اشارة
لا صورة النفي كقولك انا ما شتمت زيدا فان المنفي فيه ههنا هو عدم الفعل الذي هو الشتم وان
هذا العدم منسوب اليك اذ المعلوم من الفعل عدم وقوعه وقد يجاب ايضا بان العلم باحد طرفي
النقيض يستلزم العلم بالطرف الآخر فاذا علم مثلا ان وقوع الفعل حاصل علم ان لا وقوعه ليس بحاصل
فجاز ان يحمل كلامه على التاكيد اذا جعل كلمة او بمعنى الواو وقوله ازيدا ضربت مفعول لا تجوز وسائلا
حال من فاعله قوله عن حال وقوع الضرب اي عن انه وقع ام لا وانما نهي عن ذلك التجويز لان التقديم يستدعي
العلم بوقوع الفعل والسؤال عن وقوعه يستدعي عدم العلم به فيتدافعان قوله ولا انت ضربت زيدا نبيه
التقديم

قال

التقديم اي ولا تجوز هذا ايضا سائلا عن وقوع الفعل لان علة النهي مشتركة بينهما وانما نبه التقديم
احترازا عن اجرائه على الظاهر اذ لا تخصيص فلا تدافع ولم يعتبره في المفعول الا ان يكون تقديمه لمجرد
الاهتمام لانه قليل غير ملتفت اليه بخلاف اجرائه على خلاف ظاهره فانه كثير يساوي اعتبار التخصيص قوله
الا ترى ان ازيدا ضربت ام لا وذلك لانه ان حمل على السؤال اي ام لا ضربت زيدا ام لا ضربت احدا كان الشك
في نفس الفعل فيدافع التقديم قطعا مع فوات المعادلة بين ام والهمزة وان حمل على المعنى الثاني اي ازيدا
ضربت ام غيره كان ركيكا في الاستعمال بعيدا عن الافهام وكذا الحال في قولك اانت ضربت زيدا ام لا فانه
ان حمل على ام لا ضربته او ام لا ضربه احد وقع التدافع وعدم المعادلة وان حمل على ام لا انت ضربته بل غيرك
لزم الركاكة والبعد وانما قال ايضا بل نبه التقديم لانه اذا اجرى على ظاهره جاز اذ لا تخصيص هناك
فلا تدافع فان قلت هناك فوات المعادلة اذا دخلت الهمزة وام على جملتين جاز ان يكون احدهما
اسمية والاخرى فعلية على انك قد عرفت ان المعادلة احسن لا انها لازمة قوله اي الانكار والاستفهام
التقرير اراد بالتقرير معنى التحقيق والتثبيت ولذلك قال تقرير الفعل وحال تقرير انه الضارب ولو اراد
بالتقرير معنى الحمل على الاقرار كما شاع في استعمال القوم التقرير بالفعل والتقرير بانه الضارب قوله فاحذ
او من حذو النعل بالنعل وعداه بعلى لتضمينه معنى الحمل والبناء قوله على منوال النفي اي اثبات
الفعل وقيد من قيوده كالفاعل والمفعول مثلا وذلك لان التقرير هو الاثبات بطريق المبالغة فلا بد ان
يكون محذوا على مثال ما تقدم فكما اذا اردت اثبات الفعل قلت ضربت زيدا واذا اردت تقريره قلت اضربت
زيدا واذا اردت اثبات الفاعل قلت انت ضربت زيدا واذا اردت تقريره قلت اانت ضربت زيدا
وقس على ذلك حال المفعول وغيره قوله فانسج على منوال النفي وذلك لان الهمزة للانكار اي النفي فكما ان اداة
النفي تدخل على ما اريد نفيه كذلك يدخل بمعنى على ما اريد انكاره من الفعل ومتعلقاته قوله او فعل ازيدا ضربت
ام عمرا المثال الاول على ااضربت زيدا يعني في انكار الفعل وهذا المثال يكون فانك فيه انكرت
من يردد المخاطب الضرب بينهما ويدعي انه ضرب احدهما يتولد منه انكار الضرب على وجه برهاني لان غيرهما ليس محلا
للضرب بالاتفاق فاذا انكرتهما لم يبق له محل اصلا وانتفاء اللازم الذي هو المحل يستلزم انتفاء ملزومه
الذي هو الضرب ومن هذا القبيل قوله قل آلذكرين حرم ام الانثيين اي لو كان من الله تحريم لكان
متعلقا اما بالذكرين من جنسي الضأن والمعز واما بالانثيين منهما واما بما اشتملت عليه ارحام الانثيين
وكذا الحال في الذكرين من جنسي الابل والبقر والانثيين منهما وما اشتملت عليه ارحامهما والمقصود انه
تعالى لم يحرم شيئا منها كما كانوا يزعمونه فانهم كانوا تارة يحرمون ذكور الانعام وتارة اناثها واخرى

الضرب

اولاد وما كيف كانت ذكورا او اناثا او مختلطة وينسبون في ذلك التحريم الى الله فرد عليهم بانكار محل التحريم
ومنه قوله اغير الله اتخذ وليا انكار اتخاذ غيره وليا لا اتخاذه ولما كان معنى قوله اغير الله تدعون انكار
دعائهم اياه عنده كما صرح به في قوله بل اياه تدعون قوله منه ايضا فصله عما قبله لاحتماله ان يقدر الفعل
المحذوف مقدما فيكون انكارا للفعل لا للمفعول الا ان في الكلام وايضا انهم انكروا ان يتبعوا
من جنسهم وطلبوا ان يكون متبوعهم من جنس الملائكة فوجب تقدم الفعل مؤخرا ليعود الانكار الى المفعول
وانما في كونه امنا لان تابع منهم ابشرا وقالوا واحدا استبعادا لان يتبع الامة الكثيرة واحدا او ارادوا
انه واحد من افنائهم ليس من فضلهم قوله فتذكر متعلق بما قبله اعني قوله تستا ... لا ذلك الاحتمال ثم قوله
فلا تغفل متعلق بما بعده والمقصود التنبيه على تفاوت الانكار فانه قد يكون الانكار للتوبيخ على ما مضى
لم كان هذا الشيء في الزمان الماضي اي ما كان ينبغي ان يقع كقولك اعصيت ربك او على ما مضى لم يكن الحال او
الاستقبال اي لا ينبغي ان يكون واقعا او ان يقع نحو اتعصي ربك وقد يكون الانكار للتكذيب على
معنى لم يكن في الماضي كقوله افاصفاكم وقوله اصطفى اي لم يكن الاصفاء والاصطفاء او على معنى لن يكون
في الحال او لا يكون في الاستقبال كقوله انلزمكموها اي لا نلزمكم ونجبركم على قبول البينة والاهتداء
وانتم لها كارهون قوله اياك ان يزل عن خاطرك التفصيل الذي سبق لا يخفى عليك ان في ذلك التفصيل
معنى ان يحمل نحو ارجل ضرب على انكار الرجل فقط ونحو اانت ضربت على انكار الفعل تارة وعلى انكار الفاعل
اخرى ونحو ازيدا ضربت على انكار الفعل فقط ثم ان قوله فلا تحمل نحو قوله آلله اذن لكم يدل على انه يجوز اعتبار
التقديم في نحو الله اذن الا انه لا يناسب المقام وليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره وذلك
منافي لما تقدم من ان نحو زيدا عرفته يحتمل على وجه تقوي الحكم دون التخصيص وقد اعتذر عن ذلك تارة بانه اراد
ان في الآية مانعا آخر سوى التقدم واخرى بانه بنى كلامه ههنا على مذهب من يجوز اعتبار التقديم وافادة
الاختصاص في المظهر المعرف ايضا كالشيخين عبد القاهر وجار الله فهو بالجملة اعتراض على ما في الكتاب من
ان منع ... من قبيل اغير الله اتخذ وليا في كون الانكار راجعا الى ما يلي الهمزة لا الى الفعل قوله مرادا منه
حال من مفعول احمد الراجع الى نحو الله اذن وفي قوله تقوية حكم الانكار تنبيه على ان الكلام المشتمل على
التقوي اذا دخل عليه حرف الانكار افاد تاكيد الانكار لا انكار التاكيد كما ان مثل قوله وما هم بمؤمنين
لتاكيد النفي لا لنفي التاكيد قوله وانظمه في هذا السلك اي سلك قوله آلله اذن وهو الحمل على الابتداء
لتقوية حكم الانكار دون التقديم وهو الظاهر في قوله افانت تكره الناس افانت تسمع الصم او المقصود منها
انكار صدور الفعل من المخاطب لا انكار كونه سواك على ما نظر اصل الفعل قوله اما قولهم [illegible]

قصد

قصد التخصيص وفي قولهم لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم والانكار لان
يكونوا هم المدبرين لامر النبوة والمتولين لقسمة رحمة الله التي كفت عنه بقوله نحن قسمنا
بينهم وكان الهمزة نظرا الى ان المخاطب لم يعتقد انهم يختصون بقسمة الله حتى يرد عليه فتأمل واعلم
ان امثال ذلك مما يختلف باقتضاء المقام وتفاوت الافهام ولا حرج فيها اذا لم يخرج عن سنن
القواعد وان تعصب ذو وطائفة لا تقوم حجة على آخرين فان قلت تقوية حكم الانكار او التقرير
معقول فما معنى تقوي الحكم الاستفهام في نحو قولك انت ضربت محمولا على الابتداء قلت كان المتكلم
تخايل له ضربه فاستفهم عن تحققه وتقرره الا ترى الى كثرة التاكيد في قوله ائنك لانت يوسف لظهور
العلامات المخيلة كما رشده الله جوابهم بقوله انا يوسف وهذا اخي قوله اذ قد عرفت هذا بيان لما
وعد في بحث تقدم المسند اليه من ان نحو الاستفهام يقتضي صدر الكلام الا انه ذكره لا يبقى على عمومه
لانه يدل على ان المستفهم الذي هو المطالب لا على ان الطلب ... صح ان يتقدم المطالب اداة الاستفهام
قال المطالب بالطلب في الطلب بالاداة صح تعديها في الاسم الذي ذكره هو ذات المطلوب صفة
كونه مطلوبا لانا نقول ان الطلب عند الطالب عدمه والا لم يصدر عنه فكذا اداة الانشاء لا
نقول هذا منقوض بالاخبار اذ لا بد ان يكون اهم من عدمه والا لم يصدر عنه قطعا كما ان ما ذكره
منقوض بالامر والنهي وان تقول بان الاستفهام للحصول الذهني الذي هو اشتغال النفس بالاجزاء وانتقاش
بالصورة الادراكية بخلاف الامر والنهي فانهما للحصول الخارجي فليس في تلك المرتبة من الاهتمام ما
لا يلتفت اليه في الامور التي هي الحصولات الخارجية المطلوبة بالامر والنهي هي كالاسم في متعارف
اهل اللغة قوله فلا يتعجب صيغة غائب من التعجب وفي على لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام اي لصوقها بصدر
الكلام وعدم سبق رفيقها اياه والصواب في الاستدلال ان يتمسك بما اشتهر من كلامهم ان كلمات
الاستفهام تغير الكلام من نوع الى نوع فوجب تقديمها ليعلم من اول الامر نوع الكلام ويمتنع ذهن السامع
لتفهيمه قوله وجوب التقدم عطف على لزوم يجري مجرى التفسير وخص بالذكر هذه الظروف المعدودة
بالجملة على الاصح كيلا يتوهم ان صدارتها في جملها كافية فلا يجب تقديمها على ما وقع هي خبرا عنه وانما
وجب ذلك لانها في صور المفردات وكذا الحال في اني وايان لانهما في معناها وصورتها ولعل
السر في وجوب تقديمها ان الاستفهام في مثل اين زيد متوجه الى النسبة بين زيد والحصول في مكان
مخصوص على الاطلاق سواء قدر الظرف بالاسم او بالفعل فوجب ان يقع اين في صدر الكلام المشتمل على
هذه النسبة التي توجه اليها الاستفهام كانه قيل في الدار زيد ام في السوق بخلاف قولك زيد اين هو

الاستفهام ههنا عن النسبة التي في الجملة الواقعة خبرا عن زيد فيحتاج ههنا الى تقدير القول لان الجملة الطلبية
وقعت خبرا للمبتدأ فلا بد ان يلاحظ فيها ما يجعلها حالا من احواله على ما حققته ولا حاجة اليه في
مثل ابن زيد لان الاستفهام فيه عن نسبة الحصول في المكان الى زيد فلم يقع فيه جملة طلبية خبرا للمبتدأ حقيقة
فتامل ولا تغفل قوله ههنا ثبت كون ذلك يتناول سائر كلمات الاستفهام حروفا كانت او اسماء فان قلت قد يدخل
الجار والمضاف على كلمات الاستفهام كقولك بمن مررت وغلام من ضربت فيبطل صدارتها قلت لا يبطل و
ذلك لشدة الاتصال بين الجار والمجرور وبين المضاف والمضاف اليه حتى كانهما شيء واحد ولذلك يعد استفهاما
مقدما على الجار والمضاف واما ما روى عن بعض النحاة انه قال فضل ذا ويكون ذا فقد قيل ان ما في فيم
متعلق بمتاع محذوف تقديره ما تقدمه قوله للامر حرف واحد هذا الحرف انما هو في امر الغير الغائب على المخاطب
وقد يستعمل نادرا في امره ايضا وقوله في ضبطها اي ضبط الصيغ اشارة الى ان تلك الصيغ المخصوصة مضبوطة
بقواعد علم الصرف واما الاسماء المذكورة في علم النحو فسماعية يحتاج الى عدها اذ لا ضابط لها الا
ما نسب الى سيبويه من ان فعال من الثلاثي المجرد قياسي قوله والامر يعني به هذا اللفظ المركب من ا م ر
وقد تبع تقرير لغة العرب لان الامر في عرف النحاة عبارة عن الصيغة المخصوصة كاضرب مثلا واما بحسب اللغة
فهو عبارة عما ذكره وبهذا المعنى يشتق فيقال امره بأمره فهو آمر وذاك مأمور وقاله اي بعض من
ان الامر طلب الفعل بالقول على سبيل الاستعلاء فطلب الفعل بالاشارة مثلا على سبيل الاستعلاء لا يسمى
حقيقة واورد ومن اسماء الافعال مثل ليت اشربنا الدمن نحو نزال قياسي عند بعضهم واعتبر الاستعلاء
كما هو مذهب الحسين دون العلو الذي اعتبره جمهور المعتزلة لان الادنى اذا كان مستعليا عد في
اللغة آمرا سيئا للادب قوله ايتين ان معنى لفظ الامر بحسب اللغة هو استعمال تلك الالفاظ على الوجه المخصوص
فرع تبين معنى تلك الالفاظ بحسب اللغة ايضا فقال واما ان هذه الصور اي الالفاظ المذكورة والتي
من قبيلها في اخواتها التي لم يذكرها هي موضوعة في اللغة لتستعمل في الطلب على سبيل الاستعلاء
ام لا فانه مما اختلف فيه على اقوال مشهورة في كتب اصول الفقه ثم اختار ان الظاهر كونها موضوعة
لذلك وانها حقيقة فيه اي في الطلب على سبيل الاستعلاء واستدل على ما اختاره بالتبادر الى الفهم حال الاطلاق
بلا قرينة فانه من علامات الحقيقة قوله جانب الامر اي الطلب الاستعلائي اذ قد عرفت انه المعنى
الذي يشعر الامر به ويدل عليه ما ذكرنا قوله توقف سواء من الدعاء الى اخره فان هذه المعاني مقابلة
للطلب الاستعلائي لا للاستعمال فيه ولو حمل لفظ الامر ههنا على الاستعمال وجعل الضمير المذكور في المعاني
اي في فيه راجعا اليه ايضا كما توهمه كلام الشارح لكان ركيكا مستهجنا وجعل اطباق ائمة اصل اللغة على انه

الصيغه

الصيغه والمثال في اللام الى الامر دون ما عداه من المعاني التي يستعمل هي فيها مؤيد لما استدل به اولا
بناء على ان المتبادر من اضافة الالفاظ الى المعاني كونها موضوعة لها لانها اخص النسب بينهما و
اقواها وانما لم يجعله دليلا برأسه لاحتمال ان يقال المراد بالامر في هذه الاضافة ما تفسر الصيغة به في العرف
النحوي فتكون الاضافة بيانية لكن هذا الاحتمال ضعيف اذ المتبادر من لفظ الامر ههنا هو المعنى اللغوي
الذي هو الحقيقة الاصلية وبهذا القدر كاف في الامداد على ان كون اضافة اللام بيانية مستبعد جدا او
يقال ان التسمية التي في الصيغة بالامر دون غيرها باعثة تصلح للامداد ايضا واعلم ان قوله من هي
موضوعة جملة وقعت خبرا لقوله ان هذه الصور وكلمة ان مع اسمها وخبرها مبتدأ خبره قوله فالظاهر
انها موضوعة والعائد محذوف اي فالظاهر فيه قوله ولا شبهة في ان طلب المتصور على سبيل الاستعلاء
يورث ايجاب ما يتبع به عرف ان تلك الصور والتي من قبيلها موضوعة لان يستعمل في طلب المتصور
على سبيل الاستعلاء ولا شبهة في ان هذا الطلب يورث ايجاب الاتيان بذلك المتصور على المطلوب منه
وسواء المولي اي يقتضي قصد الزام الفعل عليه وجعله بحيث لا يكون له رخصة في تركه وتنبه بقوله يورث
على ان الايجاب ليس معنى هذه الصور لكنه لازم لمعناها ومتفرع عليه ويعلم منه ان الطلب على سبيل
الاستعلاء ليس قدرا مشتركا بين الايجاب والندب كما ذهب اليه بعضهم قوله استتبع ايجابه وجوب الفعل
وذلك لان الفعل يصير بحيث يكون تركه مظنة لتوقع مكروه وهو معنى الوجوب قوله بحسب جهات مختلفة
متعلق بوجوب الفعل اي يجب الفعل بحسب جهات مختلفة كتوقع الايلام او الاستخفاف او الملامة او
غير ذلك مما يتصور اختلافها بحسب احوال من صدر عنه واحوال المامور ومناسبة المقام ويمكن
يجب الفعل بحسب اعتبارات مختلفة من الشرع والعقل والعرف قوله الا لم يستتبعه اي وان لم يكن
الاستعلاء ممن هو اعلى رتبة لم يستتبع ايجابه وجوب الفعل اصلا فان قلت يحقق الايجاب بلا وجوب يتحقق
الكل بلا انكار به انه غير معقول قلت قد اشرنا الى انه اراد بالايجاب قصد الالزام حتى صح ان يكون
متفرعا على الطلب الاستعلائي ولم يرد به حقيقة الالزام وتصيير الفعل بحيث لا يكون رخصة في تركه فلا
اشكال قوله فاذا صادفت متفرع على ما سبق وهذا اشارة الى ان الظاهر الامر واصل استعمالها ان يستعمل
في الطلب استعلاء والشرط المذكور هو كون الاستعلاء ممن هو اعلى رتبة قوله الا اي وان لم تصادف
هذه الالفاظ اصل الاستعمال بالشرط المذكور وذلك اما بان يكون الاستعلاء من غير الاعلى فيفيد ايجابا
بلا استتباع وجوب كما مر واما بان لا يكون هناك استعلاء مع استعمالها في الطلب فيكون طلب الفعل
مجردا عن الوجوب بل الايجاب واما بان لا يستعمل في طلب الفعل اصلا فيفيد معنى آخر كالتهديد والتعجيز

قوله ان استعملت بين المتوليد تامان سب المقام والدعاء سو الطلب على سبيل التضرع والالتماس هو الطلب
على سبيل التلطف والتساوى واما الاباحة فظاهر انها ليست طلبا لانها تسوية بين الطرفين لا تدل
فى الطلب من ترجيح والتهديد اوضا ان لا يكون طلب وكلامه مشعر بان فيهما طلب للفعل وقد يتعسف
مناك بوصل بين التسوية الطرفين والتهديد على الفعل وكان الاولى ان يقول ان استعمل فى مقام
طلب الافضل افادت الندب قوله الباب الرابع فى النهى قد عرفت الخلاف ان المطلوب بالنهى كف النفس
عن الفعل او ترك الفعل قوله محذوف به حذو الامر محمول على التفضيل اى مذهوب مذهب الامر لا يتعين
الذهاب لتفصيل بحذو حذوه وقيد مثله والمناسب لما تقدم فى الامر ان يقول ان اصل استعمال لا تفعل ان
يكون على سبيل الاستعلاء فان صادف اى لا تفعل ذلك الاصل بالشرط المذكور اى والوجوب اى وجوب
الترك وانما قلنا المناسب ما ذكرناه لانه ليس كون الاستعلاء من كل معتبرا فى اصل استعمال الكلام
بل المعتبر فيه مطلق الاستعلاء واما كونه من العالى رتبة فهو شرط لافادته الوجوب خارج عن اصل
استعماله وكذا الحال فى النهى وربما كان يقال قوله بالشرط متعلق بحسب المعنى بقوله اصل استعمال لا تفعل
على معنى هو مثل الامر فى ان اصل الاستعمال مطلب باعتبار الشرط المذكور فى الجملة فلا يكون داخلا
فى الاصل واجيب ايضا بان الاستعلاء معتبر فيهما غالب فيكون مجازا فى الاستعمال فلا بعد ادخاله
فى اصل الاستعمال بهذا الاعتبار قوله والا اى وان لم يصادف لا تفعل ذلك الاصل بالشرط المذكور
افاد طلب الترك بحسب اى بدون وجوب الترك وتفصيل الكلام ههنا على قياس ما عرفته فى الامر قوله
ان استعمل فى حق المساوى لو قال لو استعمل على سبيل التساوى لكان اوفق لما سبق ولم يحتج الى
نفى الاستعلاء ولم يرد عليه انه يحتمل التضرع ايضا وكذا لو قال وان استعمل فى مقام الاذن بدل قوله
فى حق المستاذن لكان اظهر فيما هو المراد وان قلت ما الفرق بين الاباحة ونهى التكلف هو ان
الاول للمستاذن فى الفعل فيكون الاذن فى الفعل مقصودا اصالة وفى الترك تبعا والثانى
بالعكس واعلم انه اطلق الدعاء واخواته فى مباحث الامر والمقام وفى مباحث النهى على الالتماس تنبيها
على انها تطلق عليهما واعلم ايضا انه قد يستعمل لا تفعل فى طلب الافضل فيفيد ندبية الترك كراهة
الفعل تنزيها قوله والامر والنهى حقهما الفور يعنى انهما اذا تجردا عن القراين اقتضى الاتيان بالفعل
والترك فى اقرب الاوقات الامكان عقيب ورودهما وما اختاره مذهب طائفة فى الامر والاكثرون على
انه اذا تجرد عن القراين لم يدل على فور ولا على تراخ بل يستفاد كل واحد من الفور والتراخى من دليل
خارجى ومذهب كثير من فى النهى بناء على ان النهى عندهم يقتضى التكرار والاستغراق للازمنة بخلاف الامر فانه

لا تقتضى

لا تقتضى تكرارا او استغراقا بل تفيد المرة والمطلق الذى يتحقق فى ضمن المرة قوله او التراخى اى جواز
التراخى هو موقوف على قراين لاحوال لفظية كانت او معنوية ولفظه يوقف صيغة مجهول ماخوذة من التوقيف
بمعنى جعل الشئ موقوفا قوله عند الانصاف رد لما يقال من ان مطلق الطلب لا يستدعى تعجيلا ولا يجوز
تأخيرا بل كل ذلك مفوض الى القراين قوله والنظر مبتدأ وخبره منبه وانما جعله منبها اما لانه يدعى ان
المدعى اوّلا لانه يحترز عن المناسب فى اللغة ولا نزاع لاحد فى ان الاستفهام والنداء يستدعيان الفور والظاهر
ان هذا الاستدعاء انما هو لاقتضاء مطلق الطلب تعجيل المطلوب وان احتمل ان يكون ذلك لخصوصية هذين
الطلبين قوله لما ينبه على ذلك اى على ان الامر والنهى حقهما الفور قوله الى ان المولى يصعب تبادر الفهم
قوله دون تعذر حال من الفهم او مجرور ولا والمعنى تبادر الفهم الى التعين متجاوزا عن تعذر المولى الجمع بين
القيام والاضطجاع فى الامر اى الطلب قوله وارادة مجرور معطوف على الجمع اى تبادر الفهم الى ان
المولى غير امره بالقيام لا الى انه عذر الجمع بينهما فى الطلب مع ارادة التراخى للقيام وانما خص القيام بالذكر
لان الامر بالاضطجاع مقيد بالاستمرار الى المساء ولو لم يكن مقيدا به لاحتمل هو التراخى ايضا كالقيام
وكذا الكلام فيما اذا قال المولى لعبده لا تتحرك ثم قال لا تسكن الى المساء فانه يتبادر الفهم الى
النهى عن الحركة دون تعذر الجمع وارادة التراخى فى ترك الحركة قوله وكذا استخلاع العقلاء اى وكذا مما
ينبه على ان حقهما الفور استخلاع العقلاء ذم العبد اذا لم يتبادر الى ما امره به مولاه وانما يتم هذا التنبيه
اذا لم يكن هناك مع الامر قرينة للفور اصلا قوله وانما فى ان الامر اصلح المرة فذم الى المرة لانه اشبه
بان يكون مراده بالامر من الاستمرار وذلك لما لان الامر يدل على خصوص المرة كما ذهب اليه طائفة واما
لان الامر يدل على طلب الماهية كما ذهب اليه الجمهور وماهية الفعل تتحقق بمرة واحدة وهذا ان المذهبان
يشتركان فى ان المرة الواحدة توجب الخروج عن عهدة الامر المطلق وانما يحتمل فى النهى وقدم فى
النهى الاستمرار لانه اشبه بان يكون مرادا بالنهى من المرة وذلك لان المقصود به انتفاء ماهية الفعل والحقيقة
من فى ذلك انتفاؤها فى جميع الاوقات ومن ثمة ذهب اليه كثيرون واختار المصنف فى الامر والنهى تفصيلا بناء
على الاشبه الذى لا يخفى وجهه على ذى سلامة فطرة قوله ولا تطلق لما قوله قبل ضرورة حالا اعتراض
توسط بين المعطوف عليه اعنى كقولك قم للامر وبين المعطوف اى وهو كقولك لا تتحرك للنهى قوله كما نبهت عليه فى
صدر القانون اشارة الى ما قد ذكرنا هناك ان الطلب يستدعى فيما هو مطلوب به ان لا يكون حاصلا وقت الطلب
فانه اذا كان الطلب مستدعيا لما ذكر فلا بد ان يكون الطلب حالا ووقوعه متوجها الى مطلوب يكون
حصوله فى زمان الاستقبال بالنسبة الى زمان وقوع الطلب لا شك انه لا وجود للمطلوب فى الاستقبال قبل صيرورته

لكسب ان حالا فلا يكون من المطالبة بذلك للمتحرك حاصلا في الحال فلا يكون قولك تحرك طلبا للحصول قوله فالكسب لا استمرار
جزاء لقوله وان كان الطلب بها راجعا الى اتصال الواقع قوله تشترك في ان علامة ما تقدير الشرط بعدها بعد
انها تصلح قراين لتقدير الشرط وذلك لانها نوع من الطلب والغالب في المطلوب ان يكون مطلوبا لغيره او وسيلة
لحصوله فاذا ذكر بعد الطلب ما يصلح توقفه على المطلوب وترتبه عليه فهم ان المطلوب لذلك المذكور وان ذلك المذكور
مسبب وهذا معنى الشرطية فيستغنى عن ذكر الشرط واداته ويؤتي بالفعل مجزوما على انه جزاء لذلك الشرط المقدر
كقولك زرني اكرمك فان تقديره زرني ان تزرني اكرمك وقس على ما عداه قوله اما العرض فلا عراض من توسط بين المعطوفين
دفع ما يقال من ان ابواب المعينة ما تقدير الشرط خمسة مشهورة في كلام النحاة قوله ما حاجتي اي ما الذي اراد به
بل هو واخل في الاستفهام لانه من ادواته ودخول الدعاء في الامر قوله فهب لي من لدنك وليا يرثني بالجزم وانما
جاز ان يكون الامر قرينة لان تنزل الا انه فيه للانكار فالانكار النفي اثبات فيتوافق الشرط المقدر منفيا
وقرينة كما هو المعتبر عند الجمهور بخلاف نحو لا تدن من الاسد يأكلك على مذهب الكسائي اذ لا توافق هناك بينهما
قوله واما قراءة الرفع المضارع بعد هذه الابواب بجزم اذا قصد السببية وتقدير الشرط واما اذا لم يقصد كان الفعل
باقيا على رفعه اما حالا كقوله ثم ذرهم في خوضهم يلعبون واما وصفا كقولك اكرم رجلا يحبك واما استئنافا
كقولك اكرمني اكرمك بالرفع ثم الجمهور على ان يرثني بالرفع صفة وليا ورده المص بانه يلزم منه ان زكريا ع م
لم يوهب ما وصفه لهلاك يحيى قبل ابيه وذلك باطل لان الانبياء لابد ان يكون كل دعاء من النبي مستجابا
فانه ضعيف بل لانه يلزم الخلف في كلامه حيث قال في سورة الانبياء فاستجبنا له فانه يدل على انه تعالى اعطى
زكريا ما سأله مطلقا من غير تفرقة بين اصل المسؤول ووصفه وقد اجيب عن رده بان الروايات متعارضة
والاكثرون على ان زكريا ع م قبل يحيى ع م فان في الكشف وفي قوله لتفسدن في الارض مرتين اولهما قتل زكريا
وحبس ارميا حين انذرهم سخط الله والاخرى قتل يحيى بن زكريا عليهما السلام لانا نقول لو كان اخبارا جازم
بانه يرثه فيلزم الكذب في كلامه ع م على ما احتج به فلا يجوز الحمل عليه لانا نقول المقصود التعليل لا الاخبار
كانه قيل لم تطلبه وقال لانه يرثني ولا غبار عليه في عدم ترتب غرضه على ما طلبه لاجله فان قلت لا محيص عن
الاخبار الكاذب على قراءة الجزم قلت لعله بني الاخبار على ظنه كانه قال ان تهب لي وليا يرثني في ظني ولا
كذب في ذلك وهذا انت وهل يندفع الاشكال عن قوله ع م كل ذلك لم يكن في جواب ذي اليدين مع وجود
السهو قوله وقال تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة وينفقوا اي ان تقل لهم اقيموا الصلوة
وانفقوا يقيموا الصلوة وينفقوا او في جعل مقولهم مترتبا على مجرد قوله ع م اشارة الى ان حق العباد المخلصين
بالاضافة الى الله تعالى والايمان ان يكونوا بحيث يترتب منهم على مجرد امره ع م كما ان في قولك ان توضأت

صحت

صحت صلوتك اشارة الى ان الطهارة هي العمدة في صحة الصلوة حتى كانها منوطة بها على الطهارة وحدها ومن
لا يدرك هذه النكتة اختار اضمار الجازم اي ليقيموا على طريقة قولك للشاكي محمد تفد نفسك كل نفس اي لتفد
والجاء ايضا الى تقدير القول اي قل لهم قولا لك ليقيموا او لزمه ان اضمار الجازم نظير اضمار الجار في مثل
حول ثوبه خير بالجر في جواب من قال له كيف اصبحت فان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء ولا خلاف
في ان اضمار الجار ضعيف فكيف يحمل نظم القران على ما هو نظير للضعيف قوله فانظر اي تفكر حتى يتبين لك
انحطاط اختيارنا قوله وتقدير الشرط الخ كلام استطرادي فيه تنبيه على ان تقدير الشرط كثير جار في غير هذه الابواب
لا ادعيه ايضا فلا يرد كل الاضمار الجازم النادر فيما هو افصح كلام وابلغ نظام قوله وامثال ذلك في القران
كثيرة كقوله تعالى فاياي فاعبدون وقوله اذا لذهب كل اله بما خلق اي لو كان معه اله اخر اذا لذهب وقوله واياي
فارهبون اي ان رهبتم شيئا فارهبون ولا ترهبوا غيري قوله وكذا تقدير الجزاء لها اي الجزاء الاحوال كذلك
اي كثيرة في القران ايضا منه ما قدر من قوله ولو ترى اذ وقفوا على النار ونظايره ومنه قوله ان كان اي
القران من عند الله اي منزلا من عنده وكفرتم به اي انكرتم كونه حقا وشهد شاهد من بني اسرائيل يعني عبد الله
بن سلام على مثله اي مثل القران وكونه حقا وفي اقحام لفظ المثل تفخيم لشان القران كما ان في تكرير مثل
تعظيما له فامن اي شهد فامن واستكبرتم عن الايمان وتمهنا قدم الشرط والجزاء مقدر اي الستم ظالمين
وهذه الهمزة لانكار النفي وتقرير المنفي والمعنى كنتم ظالمين قطعا وقرينة الجزاء ما ذكر على ان تضمنه
الشرط المذكور يغني عن هذا الجزاء اشد اغناء قوله الباب الخامس في النداء قوله سبق التعرض لذكره
علم النحو فانه قال هناك المعرب الذي ينصب الاسماء انها وهي ستة احرف يا وايا وهيا لنداء البعيد
حقيقة كقولك يا عبد الله اذا كان بعيدا عنك او تقديرا التبعيد كنحو قولك عنه منفي كنحو يا اله الخلق او لما
بمنزلة البعيد من نائم او ساه حقيقة او بالنسبة الى الامر الذي ينادى له كنداء الله تعالى لنبيه بيا واي
والهمزة لنداء القريب قد يطلق اي في جملة يا ووا للندبة خاصة واعلم انه اراد بتقدير البعد في
يا اله الخلق انك تتصور نفسك فيه كانك في مكان بعيد عن تلك الحضرة بخلاف النائم والساهي
لا تتصور هناك بعدا بل نجعل كل واحد من النوم والسهو بمنزلة البعد في اقتضاء اعلاء الصوت
قوله ولكن هنا نوع من الكلام صورته صورة النداء وليس بنداء نبه بقوله نوع من الكلام على ان
هذا مع كونه منقولا عن النداء باب برأسه له امثلة كثيرة على قياس باب التعجب المنقول عن الاخبار
الى الاستخبار او الامر وباب التسوية المنقول عن الاستفهام وقد التزموا في هذا النداء حذف حرف
النداء لكراهتهم التصريح باداة النداء فيما لم يقصد فيه معنى النداء اصلا بخلاف نحو قولك يا مظلوم ويا

ويا لله للمسلمين ويا للماء ويا ايها الطلل ويا ناقة جدّى وما عيني ما اذ فيه شبه النداء ولو تقديرا قوله
على معنى انا افعل كذا متخصصا بذلك من بين الرجال اشارة الى ان نحو قولك ايها الرجل مع كونه في صورة
النداء وحكمه في الاعراب والبناء منصوب المحل على الحالية والذي يكشف لك عن هذا ان اصل النداء تخصيص المنادى
بطلب الاقبال ثم جرد عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص ما اريد بلفظ المنادى من بين امثاله بما نسب اليه فاذا
قلت انا افعل كذا ايها الرجل لم تقصد بقولك ايها الرجل مخاطبا ليكون نداء بل قصدت به ما دللت
عليه بقولك انا وقصدت اختصاصه بما نسب اليه اى الفعل فصار مآل المعنى في قولك انا افعل
متخصصا بذلك من بين الرجال وقس على ذلك سائر الامثلة المذكورة واما نحو قوله عم انا معاشر الانبياء
لا نورث فيحتمل ان يكون منصوبا بتقدير اعنى او اخص
بخلاف نحو قولهم نحن العرب اقرى الناس للضيف فانه منصوب بتقدير الفعل قطعا وقد توهم ان قوله ايها الرجل
خطاب لشخص يطلب منه ذلك الفعل تنبيها على ان ما بعده لا ينبغي ان يكون منه وليس كذلك
ولا يخفى امتناع هذا التوهم في مثل قولهم اللهم اغفر لنا ايتها العصابة قوله واعلم ان الطلب كثيرا
ما ذكران النداء وهو طلب قد يستعمل في غيره عقبه بان كل واحد من الطلب والخبر يذكر في موضع الآخر وراعى بذلك عادته
في تعقيب الفنون الثلث بذكر اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر قوله فلن تنفطن لها اى لا تتفطن لتلك النكت
من لا رجوع له ذربة اى عادة في نحو هذا اى في علم البلاغة والعقل يقرب من قطنة كنه عن الجد في تحصيلها والبلوغ
الى الكمال فيه كانه اخرج باطراسه ليتمكن في اخذه او قطنه وصل الى غايته وادرك ما فيه من الطعم اللذيذ
يقال عضه وعض عليه في الحديث عضوا عليها بالنواجذ قوله ولا عض فيه من قبيل تخرجه عن اقتيابها وابائها
في قوله يفرس فيه للاستعانة قوله الكلام بذلك اى التكلم باحدهما في موضع الآخر صادف متممات البلاغة اى
متمماتها وما يعتنى به في شانها لا توابعها الخارجة عنها من المحسنات البديعية اللفظية والمعنوية قوله
افترت لك اى كشفت وابدت لك في ذلك التكلم على السحر الحلال مطلب ما شئت منه اى بغاية ما يمكن من الحكم فيه
لا يرضى من اشتغل بذلك الا بما هو الغاية والمنتهى قوله ان نظم الكلام اى من ان نظم الكلام فيكون بيانا لقوله
ما قد سبق من الاشارة الى ما ذكره في مباحث ضبط الاعراب وذيله بعضهم السؤال عن المتوهم بصيغة المتوفى قوله
اذ لا شبهة تعليل بطريق العكس كانه قيل لا يمتنع ان يستحسن الكلام الواحد من متكلم دون آخر مع اتحاد المقام
لان صحة كون الكلام الواحد مقبولا في مقام دون آخر مع اتحاد المتكلم امر محقق عندك لا شبهة لك فيه اصلا
حتى بان الخلاف المتكلمين كاختلاف المقامات فاذا سلمت اختلاف حال الكلام في الحسن والقبول
الا حلاف السامع اى اختلاف المقام فسلمه بحسب الاختلاف كالا شارة اختلاف المتكلم لانه نظيره قوله فلا بد

لحسن

لحسن الكلام من انطباق له عليها لا لاجل بيان تفريع على صحة اختلاف النظم مقبولا او غير مقبول عند
اختلاف المقام كما ان قوله ومن صاحب فراق اى ولا بد له ايضا من ذلك تفريع على امكان استحسانه
من متكلم دون آخر واراد بقوله لاجل بيان النكت والخواص المناسبة للمقام لا لاجل بيان الكلام
قوله والا لم يمتنع اى وان لم يكن للكلام صاحب فراق بجهات الحسن غير متخبط ابيا ما لم يمتنع حمل الكلام
الذي وجد منه على غير جهات الحسن وحينئذ يعرى الكلام عن الحسن لذاته كسوته اى قصد الانطباق على مقتضى
الحال ويتنزل منزلة اصوات الحيوانات او لا يعتد بما يتوهم فيه من الخواص المناسبة للمقام لان المعتبر هو المعاني
المقصودة للمتكلم لا ما يمكن استخراجه من الكلام مع عدم قصده اليه فان احتمل ذلك انتفى لا التفت
اليها كما تقرر قوله لا بد مع ذلك اى لا بد مع ما ذكر من ان ينطبق على ما لا لاجله تبيان الكلام والصاحب الفراق
من السامع الحاذق قوله الا ضحكة جمع القوافح وضميرها للالفتاه والشرطيه في قوله اذا اتصل مسبحها
لا تعدمها من كون آياته العظمى والبديعة الكبرى من تلك الاضحكة وضميرها للاضحكة قوله لا ترى الدراري
لا تري الدر الثمين بدله وللتعابه بين تفضيل على الدر ومسبحا معد مسبحه وتفوق صفته له والعائد محذوف
اى يفوق الكلام سببه والمتخلب بفتح الميم وسكون الشين وفتح الخاء المعجمين اي ذوات الخرز واقتها
ثبته قوله ولا تراه تجد القران تكلا ولا تعجبا له وان كان معتبا معلوما حده صحاب تقال في هذا اي في لان
تفاوت حال السامع يوجب تفاوت حال الكلام تجد القران متفاوت القدر لتفاوت وانحطاطا بين
نا بين الطاعنين فان علماء المعاني والبيان ادركوا ان القران من بلاغته واشتماله على اللطائف اصلا
حد الاعجاز والجهلة سووه بكلام الناس واكتفوا بصحة المعنى الاصحاب من الجهلة المترددين من طعن
فيه من جهتهما ايضا كما فصل ذلك في فن وقع المطاعن قوله في الجهات المحسنة لاستعمال الخبر في موضع
الطلب نكتة اراد باستعمال الخبر موضع الطلب استعماله في معناه الا ترى انه جعل قيام مثل رحمه الله للطلب
يمتنع عطفه على الخبر الذي قبله اي مات ونحوه وجعل مثل اوانذكر من عطف الطلب على الخبر وقعا لا يهام
خلاف المقصود وقد توهم بعضهم ان الخبر المستعمل في موضع الطلب باق على معناه وخبريته وذكر
بان يجعل ما هو متوقع الحصول بمنزلة الحاصل فيخبر عنه واقعا قوله تارة تكون بيانا لما تقدم اي تارة يكون
للجهة المحسنة لاستعمال الخبر في موضع الطلب قصد التفاؤل بالوقوع وقوله ليتفاءل على صيغة المبني للمفعول
تعليل لقوله او قبيل ذلك في قوله بلفظ الماضي دون ان يقول يجعله في حكم الملك اشعار بان ذلك اللفظ
مستعمل في معنى الطلب قوله دانه اى التفاؤل نوع مستحسن الاعتبار في الكلام قوله او احسن اعتبار
ما هو ابعد اى من التفاؤل بلفظ الماضي وذلك مثل ايراد الكتاب على ما ذكر كما يتوهم منه بالتصحيف امر مستقيم وتمه

ابعد من هو الها بعد مثل اباء اسن الغرف اى اسن الكبر سنه مع لطافة الطبع ابتداء السفرجل كلما يوم نظم
تستحيب اسمه في لغة العرب والعدول عن عبارة ما غيباء في قصة هارون الرشيد خامس الخلفاء العباسية
دفع لتوهم التطير واما ذكر ابو فاتح قصة غير نبيه احترازا عن التطير بلفظ الخلاف وتفاءل بلفظ الوفاق
اى بل خليفة غير هارون حين خرج الا انه لم يسمع ما عليه الاغبياء من شجرة الخلاف قوله فتري اى اتغفل
فطن ان خليفة هارون في حضرة كان الامر غير ما نحن فيه من النساء ان الاحتراز عن التطير قوله حين غضب على وغضبه
وحين اصبح بدل منه والداعي العلوي هو الحسن بن زيد بن محمد الحسيني من اولاد زيد بن علي وهو الذي استولى
على طبرستان وما يليها في خلافة المستعين بالله ويسمى بالداعي الكبير وشاعره ابو مقاتل الرازي وقد ولى
الامر بعده اخوه محمد بن زيد الا ان قتل بجرجان قوله غير معنى التفاؤل اى التطير او قد عرفت ان التفاؤل
بحسب معناه اللغوي التطير ايضا قوله وسمل تسميه العرب … لان من واضع اللغة او من
اهل العرف العام لا من المتكلم وتارة لاظهار الحرص … ووقوعه الكلام ان يترك اللام في سائر المعطوفات وجعل
سكوا او تارة اظهار الحرص تارة قصد الكناية وتارة حمل المخاطب لتناسب المعطوف عليه … قوله تارة تكون
قصد التفاؤل الا انه لا حظ في عطفها جانب المعنى فان في تلك الجملة المحتبه لاستعمال الخبر في موضع الطلب تكون
كذا معناه ان استعمال الخبر في موضع الطلب لكنه اقوله غلط اى غلط الطالب الحسن في الحكم بخلاف ما حمل عليه
تارة واستخرج الطالب الحكم الحسن [illegible] تارة اخرى قوله وعليه اى على ما ذكر من ان الطالب [illegible] في حرص
وشيخ المعرة وهي قرية بالشام ابو العلاء صاحب السقط والسرى هو السير بالليل والتأويب هو السير
بالنهار ومعا في موضع الحال على ان المصدر بمعنى الفاعل اى يعجبني سائرا و مأوبا او في موقع الظرف
مضاف اى وقت سرى ووقت تأويب قوله وتارة لقصد الكناية كقول العبد للمولى … ان حصول النظر
من الموقع الاستقبال لازم لطلبه النظر فيعبر باللازم عن الملزوم كما هو طريق الكناية …
وقد انضم اليها نكتة اخرى تزيد في حسنها وهي رعاية الادب في … بترك صيغة الامر قوله وتارة لحمل
المخاطب على المذكور اى على المطلوب الذي ذكر فعلا كان او تركا وكون الاخبار حملا للمخاطب على المطلوب
حمل من حيث انه … على تحقق الامتثال … الاخبار عنه من حيث الصورة واما كونه باللطف ووجه حسن …
… على المخاطب تحمله الطالب … انه يحب … ان ينسب الطالب الى الكذب
بحسب الظاهر قوله كما اذا سمعت من لا تحب ان ينسب الى الكذب يقول لك تأتيني غدا …
الاتيان بما امرت … لئلا ينسب … الكذب في الظاهر ولو قيل الخبر ههنا بالحمل على
معناه لكنه مستعمل في موضع الطلب … حمل باللطف وجه … غاية الظهور قوله وتارة مناسبات اخر …

يرفع

يرد مناسبا على معنى وتارة يقصد مناسبات اخر غير ما ذكره لو عطف قوله قصد التفاؤل لتعدد مناسبات او على قوله
لاظهار الحرص في ما بعده للتبعيض وتارة لمناسبات اخر وترك المناسبات كان يقصد به الاحتراز عن نسبة المخاطب الى ما
يكرهه من عدم التفاته بالدعوى مثلا كما اذا قلت اللهم وفقه للدعوى كما اذا قلت وفقك الله للتقوى
اذ ليس فيه النسبة نظرا الى ظاهر اللفظ او ان يقصد اظهار ان … الكون … اكد ابدال
… او اظهار حسن اعتقاد المتكلم بكمال جود المخاطب كقولك اعطيتني في موضع اعطني او ان يقصد ادخال السرور
في قلبه كقولك اعطاك زيد في مكان يعطيك الى غير ذلك مما يهتدي اليه بالتامل في المناسبات قوله مما من آية كلمة من تابع
لاستغراق النفي وآية مبتدأ ومن آي القرآن … واردة صفة له والجملة الواقعة بعد الآخرة …
لا استعمال الخبر في موضع الطلب … لا تعبدون ولا تسفكون تؤمنون وتجاهدون في الطلب
سواء اخذ الميثاق والدلالة على طلب النجاة … بالامر والنهي دون الاخبار … العدول
الى الخبر اظهار الرغبة في وقوع المطلوب وحمل المخاطب على … باللطف … تحقق … الخبر …
ولو في استعمال قوله فانظر اى فتفكر حتى يتبين لك ان ما ذكرنا من ان وقوع الاخبار في موضع الطلب احسن وابلغ
من حمل لا تعبدون ولا تسفكون على حذف ان … ورجوع … الى الرفع على معنى بان لا تعبدوا و بان لا تسفكوا
وحمل تؤمنون على انه كلام مستانف متأخر في النزول بناء على ما روي من انهم كانوا يقولون لو نعلم احب الاعمال
الى الله لعملناه فنزلت … فمكثوا ما شاء الله يقولون ليتنا نعلم ما هي فدلهم الله عليها بقوله تؤمنون
… سواء ان تؤمنون سواء كان متقدما في النزول او متأخرا … بمعنى الطلب … سواء …
سواء ام لا فلا يكون حمله على ان … وجها آخر يخالف … في موضع الطلب … قوله من هذا القبيل اى
من قبيل الخبر المستعمل في موضع الطلب قوله من البلغاء اشارة الى ان رحمه الله او يرحمه الله اذا صدر عن غير
البليغ لم يحمل على نكتة … من قوله اعاذك الله من الشبهة وعصمك من الحيرة و وفقك الله للتقوى مغنيا عما
ذكره ههنا لان في تلك مثال الدعاء بلفظ الماضي … من هذا الاستشهاد ولذلك يقول البلغاء …
… والنكتة في رحمه الله التفاؤل او اظهار الرغبة في وقوع الرحمة او الانباء عن … وفي يرحمه الله
احدى ما ذكرو ان كان في صيغة المضارع اظهر … ومن الجهات المحسنة لايراد الطلب في مقام الخبر ذكر لايراد الطلب
في مقام الخبر نكتتين ثم عمم بقوله او مناسبات … النكتة الاولى كما ذكر في غير ايراد الخبر في موضع
الطلب نكتة اربع ثم عمم بقوله وتارة مناسبات اخر قوله اظهارا للادب اى اظهار المعنى الرضا درجة كان
المرضي في تلك الدرجة مطلوب فان في ذلك هو غاية الرضا كما لا يخفى قال كثير يخاطب لعزة اسيئي بنا او احسني
لا ملومة لدينا ولا مقلية ان تقلت اى لا ملومة انت لدينا ولا مقلية اى مبغوضة من قلاه اذا ابغضه

وقوله ان تعلق التعجب من الخلال الغيبية احترازا عن نسبة التعجب الى الحقيقة بطريق الحقيقة قوله فذكر لفظ الامر بالاساءة
ثم عطف عليه بلفظ او الامر بعد الاساءة يريد ان المعنى على الاخبار اي انا راض بما تفعلين في حقي لا تلوميك
اسائت او احسنت ولا نبغضك وان تبغضت قوله تنبيها بذلك اي بعطف الامر بعد الاساءة بلفظ او على الامر
بالاساءة على ان ليس المراد بالامر الايجاب ولكن الامر بالشيء على وجه الايجاب انما هو من التركيب كلام مفتقح
معطوف احدهما على الآخر باو المقتضية للتخيير بما لا يتصور وقوله لكن المراد وهو الاساءة لا يتاتى في كون الامر بمعنى
الخبر بل هو نوع من المعنى الخبري وبعيد عن معنى الالزام الذي كان من هذا المقام وقوله فاعلى كل ذلك الحال
من قوله ذكر لفظ الامر ما في خبره وقوله من بالرضا اشارة الى درجة مطلوبة المرتبة كما في قوله او توخي اظهار
نفي ان يتفق ووجه عطف على قوله لتوخي من بالرضا لكنه نكته اخرى لابراز الطلب في مقام الخبر ليست داخلة في
النكتة الاولى اي اظهار معنى الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ الطلب كما توهم من جعل المعطوف عليه المعطوف
تفصيلا للنكتة الاولى والمراد ان كلام كثير يحمل على توخي معنى الرضا لا درجة المطلوبة واما على توخي
اظهار نفي ان يتفاوت جواب الداخل تحت لفظ الطلب اي الامر بتفاوته اي بتفاوت ذلك الداخل وقوعا كما اذا
اسأت وعدم وقوع كما او احسنت وذلك الجواب الذي لا يتفاوت هو انا لا نلومك ولا نبغضك بل نثبت على
محبتك فكانه يطلب ان تسيء وتنظر في حاله او تحسن وتنظر في حاله حتى يتبين لها انه على محبتها بحيث لا يتغير
عن ذلك اصلا وحصل ضمن تفاوته لا حاجة الى ما اختارت مما لا وجه له وقوله كما تقول تمثيل آخر للنكتة الثانية
وحدها بخلاف البيت فانه وارد من النكتتين كما عرفت وفي ليتبين تبرك على الصيام صام هو او لم يصم بقرينة
بان اظهار النبات نكتة مستقلة برأسها ليست داخلة في اظهار معنى الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ الطلب
فلا يمكن في ذلك على ربية قوله وعليه اي على توخي اظهار نفي تفاوت الجواب في متوهمنا ان الله لا يغفر لهم قطعا
بتفاوت الداخل تحت لفظ الطلب وهو الاستغفار وقوعا وعدم وقوع وكذا الحال في عدم تقبل نفقاتكم
سواء وجد الانفاق طوعا او كرها ولا يخفى على ذي مسكة انه لا معنى لاعتبار اظهار معنى الرضا في ما بين
لا يلتبس ذلك فيما حققنا على بصيرة قوله من لطائف الاعتبارات في مثل كون الداخل تحت لفظ الطلب
محبوبا او مرغوبا فيه او عجيبا او مستغربا فينبه على انه او حصوله بلفظ الطلب قوله والامر مبتدأ
خبره منخرط اي الامر في باب التعجب منخرط في هذا السلك اي في سلك ايراد الطلب في مقام الخبر والنكتة
فيه بعض ما اشير اليه بلطائف الاعتبارات وهذا الانخراط انما هو على قول من يقول ان اكرم بزيد
معناه بحسب اصله اكرم زيد اي صار ذا كرم فزيد الباء في الفاعل ثم عدل الى صيغة الامر تنبيها على
ان ذلك الفعل اي الكرم مثلا مما ينبغي ان يطلب فيتعجب منه واما على القول الآخر من ان اي ان

جعل

جعل اكرم بزيد امرا من اكرمه والباء زائدة في المفعول او جعل امرا من اكرم زيد صار ذا كرم على
ان الباء للتعدية فليس الامر فيهما بمعنى الخبر بل هو على معناه كانه قيل صيره ذا كرم اي صفه بالكرم
واعتقد انه كذلك ثم استعمل في معنى التعجب قوله اذ ما من مقتضى كلام ظاهره في تعليل لكون اساليب
اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر متفننة اي كثيرة متنوعة جدا فان اساليب الاخراج على مقتضى الظاهر
كثيرة بحيث لا تحصى كما لا يخفى فاذا كان الاخراج على خلاف مقتضاه مدخولا في كل واحد منها كانت
اساليبه كذلك قوله تارة بالتصريح كما في اواخر فنون الاسناد والمسند اليه والمسند وكما في اثناء
بعض الحالات الماضية وتارة بالفحوى كما في ايراد امثلة من خلاف مقتضى الظاهر بلا تصريح بانها
من خلاف المقتضى قوله عرق في البلاغة شبه اساليب الاخراج لا على مقتضى الظاهر باشجار طيبة لها
عروق راسخة في ارض البلاغة تشرب تلك العروق من موارد شجر البلاغة الا انه اغرب في الكلام
فعبر عن تلك الموارد بالافانين اي الشعب المتكثرة فكانه جعل العرق متشربا من الغصن
على خلاف ما هو المعتاد ومن توهم ان في كلامه قلبا فقد سها ولبس العروق والافانين بها
منسوبة الى شيء واحد كما ترى قوله ولا كالاسلوب الحكيم والحال انه لا اسلوب في تلك الاساليب
مثل الاسلوب الحكيم اي هو افضلها وارسخها عرقا واكثرها تشربا وهذا الاسلوب نوعان
الاول تلقي المخاطب بغير ما يترقب والثاني تلقي السائل بغير ما يتطلب في النوع الاول ما ذكره من قول الشاعر
فانه افتخر فيه بسلوك هذا الاسلوب اي انه المرأة متشكية عندي من اني جاوزت الترحيب
ومعالجة المطعم للضيف والحال انها قد رأت الضيف يقصدون منزلها وكانت مترقبة مني
ان اجوز لها المعاملة في ذلك فتلقيتها بخلاف ما ترقبته وارتها زيادة الجد والسعي قوله
تشكي حال من ضمير اتت وقد رات حال من ضمير تشكي وكونها حال من ضمير قلت والضيف في الاصل
مصدر يطلق على الواحد والكثير ومن الثاني اي تلقي السائل بغير ما يتطلبه بسؤاله قوله يسألونك
عن الاهلة فان الله حمله على انهم سألوا عن السبب الفاعلي للتشكلات النورية في الهلال فاجيبوا
بما ترى من السبب الغائي تنبيها على ان السؤال عن الغاية والغائية هو الاليق بحالهم لان درك
الاسباب الفاعلية لتلك التشكلات بعيد عن افهامهم هذا والاحسن ما ذهب اليه صاحب الكشاف
من ان هذا السؤال كان عن الحكمة حيث قال كانه قيل لهم عند السؤال عن الاهلة والحكمة في نقصانها
وتمامها معلوم ان كل ما يفعله الله عز وجل لا يكون الا لحكمة بالغة ومصلحة لعباده فدعوا السؤال
عنه وانظروا في واحدة تفعلونها انتم مما ليس من البر في شيء وانتم تحسبونها برا او في ما ذهب اليه
اي في خصلة واحدة

بكونه كاية اخراج الجواب على خلاف مقتضى الظاهر ولا شك ان هذا انسب على ما روى من ان
السائل معاذ بن جبل وثعلبة بن غنم الانصاري وانا عبارة ما بال الهلال يبدو دقيقا الخ فكما يحتمل
السوال عن السبب الغائي يحتمل السوال عن السبب الفاعلي ايضا ومن الكنايات ايضا قوله يسالونك
ماذا ينفقون فانهم سالوا عما ينفقونه فاجيبوا ببيان المصرف تنبيها على ان السوال عن المصارف اهم لهم فان
النفقة لا يعتد بها الا اذا اصابت موقعها على انه قد ادرج في الجواب بيان المنفق حيث قال من خير اي
هو الذي يكون فيه خير ومنفعة قوله سوال السائل هو على صيغة المجهول بيان لكيفية تلقي السائل
بغير ما يتطلب قوله ان يسأل مبتدأ خبره التي والجملة خبر هو والمجموع صفة موضحة لا صفة سوال السائل على
انه بمعنى المسؤول عنه والاضافة بيانية فانه مستبعد جدا او قوله التي على اي بحال السائل كما في كناية كالاولى
او اهم له اي للسائل كما في كناية الثانية قوله وان هذا الاسلوب الحكيم اشارة الى ان جنس هذا الاسلوب
لا المعين منه على طريقة قوله ثم يكون قوم في آخر الزمان يبهوا السواد ومثله قليل في الاستعمال ونظيره
ان يقال هذا الحيوان الناطق اشارة الى نوعه لا شخصه وكون هذا الاسلوب اشارة الى كالاسلوب
الحكيم لكان اظهر وقد يجعل الحكيم صفة لهذا بعد ما وصف بالاسلوب فيرجع الكلام الى ذلك الا انه قال
له ما صادف المقام اي طابقه مطابقة تامة قوله من نشاط السامع بيان لما سلبه قدم عليه وكلمة
كلمة من هنا تبعيضية كما في قولك ميز من عطفه وحرك الساكن من نشاطه الا ان يتكلف كون ما سلبه بدلا
من المفعول الذي هو نشاطه والوقور الحليم الرزين والمسحور من ترديه السحر فجعله متحيرا
والشكيمة ما يصيب من الحديد المعترضة في فم الفرس يقال فلان شديد الشكيمة اذا كان قوي النفس
أبيا وفلان لين الشكيمة اذا كان بخلاف ذلك والخارجي هو القبعثرى كان من الذين خرجوا الى
علي كرم الله وجهه حين رضي بالتحكيم والسخيمة الضغينة والفعلان اعني الان وسق ... على
الف على احد عن ان سحره والاديم القيد والفرس الاسود والاشهب الفرس الابيض من الشعبة
وهي البياض الذي غلب على السواد متغابيا اي مظهرا من نفسه الغباوة ومبرزا اي مخرجا وهما حالان
من فاعل قال وترك العطف بينهما لان التغابي باعتبار ما تقدم على قال من قول الحجاج والابراز
باعتبار ما تأخر عنه من قول الخارجي ولا تشارك بين هذين القولين فناسب ذلك ترك العطف
بين الحالين وقوله ومتوصلا حال ثالثة معطوفة على مجموع الحالين السابقين اي ومتوصلا بما
ذكرنا من التغابي والابراز لا ان يدي الحجاج والامرة بالكسر الامارة يقال اصفد اي اعطى
من الصفد بالتحريك وهو العطاء وصفد اي قيد من الصفد بالكسر وهو ما يوثق به والوعد عام فاذا

قوله

وبل بالابعاد والتحقيق بالمئة نعس الخبر قوله ولكن عطف على مقدر اي خذ ما ذكرنا ولكن
ومتقلس حال من ضمير كلامنا وقوله منه بيان لما نحن فيه فيكون حالا من المجرور وقد
قدم عليه اي اذا قضينا الوطر من ايراد ما نحن منتصبون له ونصدد بيانه
من علم البديع والتنبيه لان اخذ في التعرض للعلمين مع تعرضه لعلوم اخر
مقام الاستدلال وما يتعلق بالمنظوم من العروض
والقوافي فانه لم يستساغ اخذ فيهما
نظرا الى تتميم المراد منهما
بحسب المقامات
ولذلك
قيد
ختم الكلام في علم
البديع بالآن وقد فرغنا بحمد الله
عن شرح قواعد بابي تبيان ومن الله
التوفيق وعليه التكلان
في تيسير الكشف عن
فوائد علم
البديع
فانه هو الموفق المستعان

والخوض يستدعي تمهيد قاعدة وهي أن محاولة إيراد المعنى الواحد
بطرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه والنقصان
بالدلالات الوضعية غير ممكن فإنك إذا أردت تشبيه
الخد بالورد في الحمرة مثلا وقلت خد يشبه الورد في الحمرة امتنع أن يكون
كلام مؤد لهذا المعنى بالدلالة
الوضعية أكمل منه في الوضوح
أو أنقص

الفصل الثاني في علم البيان

أراد أن هذا الفصل في ضبط معاني علم البيان والكلام فيه على قياس ما ذكر في فصل علم المعاني إلا أنه اختصر العبارة ههنا تعويلا على ما سلف كما أشرنا إليه في صدر الفصل الأول قوله والخوض أي الخوض في علم البيان يستدعي تمهيد قاعدة لينضبط بها الجهة المعتبرة في موضوع هذا العلم أعني التراكيب الخبرية والطلبية فإنها من حيث اختلافها في وضوح الدلالة على معناها وخفائها من المعاني موضوع لعلم البيان على ما عرفه المصنف وقد يتوهم بعضهم أن الدلالات المختلفة هي موضوع البيان لكون ضوابطها مضبوطة في فصله كضبط مسائل علم المعاني في فصله وليس كذلك لأن علوم الأدب باحثة عن أحوال الألفاظ العربية كما تبين لك فيما أوردناه في صدر القسم الثالث من تعريفها وتقسيمها إلى أقسامها المشهورة فيما بينهم ولا يجب أن يكون جميع موضوعات العلوم ... بل ربما يكون ... وأيضا علم البيان يبحث عن أحوال المجاز والكناية ولا شك أنهما من قبيل الألفاظ دون الدلالات وإذا ادعي أن التشبيه من مقاصده حقيقة كان بحثه عن أحوال ما يدل على التشبيه من الألفاظ قوله وهي أن محاولة إيراد المعنى الواحد يريد بالمعنى الواحد معنى واحدا مركبا روعي فيه مطابقة مقتضى الحال أما اعتبار تركيب المعنى فلما عرفت من أنه لم يجعل كون الألفاظ المفردة مفيدة للسامع معانيها الأفرادية حذرا من لزوم الدور كما هو المشهور وأما اعتبار رعاية المطابقة فلما مر من أن علم البيان شعبة من علم المعاني لأنه باحث على وجه كلي عن كيفية إفادة التراكيب لخواصها التي يبحث في علم المعاني عن إفادتها إياها والباء في قوله بطرق متعلقة بإيراد المعنى وفي قوله بالزيادة متعلقة بمختلفة واقتصر على ذكر مراتب الوضوح زيادة ونقصانا لما مر في حد البيان من أن الخارج عن هذه المراتب ... قطعا والباء في قوله بالدلالات إما أن يتعلق بإيراد المعنى أيضا فيكون الإيراد المقيد بالطرف الأول ... قوله بطرق عاملا في الظرف الثاني أعني بالدلالات على طريقة قولك أكلت من بستانك من العنب أي الأكل المبتدئ من البستان ابتداء من العنب فلا يكون مما يمتنع فيه تعلق حرفي جر بمعنى واحد بفعل واحد بلا إتباع كمررت بزيد بعمرو وإما أن يتعلق بممكن بأن ... غير ممكن ... لا يمكن ... ولهذا جاز أنا زيدا غير ضارب ولم يجز أنا زيدا مثل ضارب لامتناع عمل المضاف إليه فيما تقدم على المضاف ويؤيد هذا الوجه حسن المعنى وإن اختلف المجاز ... بعدوا ... العقلية وقد يجعل قوله بالدلالات ... من إيراد المعنى ... غير ممكن مع كونه خارجا عن المحاولة إلا أن المقصود كون الإيراد المذكور غير ممكن إلا أنه أقحم لفظ المحاولة

مبالغة وتنبيها على أن طلب المحال من العاقل كالمحال وإما لأن ... المصادر وقد لا يلتفت إليه لكونها مأولة بالفعل مع أن وإما لأنه جعل لفظ ممكن في عداد الأسماء قوله فإنك إذا أردت تشبيه الخد تعليل لقوله غير ممكن ... المثال الجزئي لا يثبت به قاعدة كلية ... بديهية نبه عليها بالمثال الموضح لها وأيضا ... مثلا إن الحال في جميع الأمثلة كذلك وإذا تبين حال مثال بوجه علم جريانه في جميع الأمثلة على سواء تثبت القاعدة الكلية بلا شبهة وإن كانت نظرية ومثل هذا يسمى في النظر بالتصوير ... قوله امتنع أن يكون كلام أراد بالكلام المركب المطلق لأن قوله خد يشبه الورد في الحمرة تركيب ... ويجوز أن يحمل على مصطلح النحاة بأن يقدر مبتدأ أو خبر أي هو خد ... منصوب على أنه خبر يكون وضمير منه للمقول ... خد يشبه الورد قوله فإنك إذا أقمت ... كل كلمة منها أي من كلمات الكلام ... فالسامع إن كان عالما بكون المراد فإنها موضوعة لتلك المفهومات فهم السامع لهذا المعنى من المراد فإنه يفهمه إياه من تلك الكلمات بلا تفاوت في وضوح الدلالة عليه فإن قلت جاز أن يكون إلف السامع ببعض الألفاظ المترادفة أكثر فيسبق ذهنه منه إلى المعنى أسرع فيتفاوت الدلالات الوضعية في الوضوح قلت هذا التفاوت إنما هو لأجل الألف ... والمراد أن الدلالات الوضعية بعد التساوي في العلم بالوضع لا تتفاوت في أنفسها لا يقال جاز أن يكون بعض الألفاظ مشتركا دون بعض فيقع هناك تفاوت في الدلالة مع التساوي في العلم بالوضع لأنا نقول لا تفاوت هناك أيضا في نفس الدلالة بل هناك مزاحم يحتاج في دفعه إلى قرينة فإذا دفع ... تساوي ... وإلا أي وإن لم يكن السامع عالما بكون المراد ... موضوعة لتلك المفهومات لم يفهم السامع ما هو معنى ذلك الكلام أصلا أي لا يفهم ذلك المعنى بالكلية لا واضحا ولا أوضح ولا خفيا ولا أخفى إذا لم يعلم وضع شيء من المراد ... وأما إذا علم وضع بعض دون بعض فلأنه لا يفهم ... ما هو معنى ذلك الكلام لأن الكل ينتفي بانتفاء جزئه فلم يفهم ذلك المعنى شيء من مراتب الوضوح ولا شيء من مراتب الخفاء أيضا وهذا معنى قوله أصلا وهو نصب على المصدر أي ... بالكلية ووجه المبالغة أن الشيء إذا أخذ مع أصله كان ... أنه إن علم السامع وضع كل منها فهم المعنى بلا تفاوت وإلا أي وإن لم يعلم وضع شيء منها فلا يفهم المعنى أصلا أي لا كلا ولا بعضا فلا تفاوت وقد ظهر مما ذكر أنه إن علم وضع بعض

دون بعض لم يكن ايضا بتفاوت في شي من البعض قوله واما يمكن ذلك اشار بلفظ ذلك الى انقضيه
مساق الكلام الى الايراد المذكور فانه المحكوم عليه فيما سبق بعدم امكانه بالدلالات الوضعية لا
الى التفاوت في الوضوح ولا الى المحاولة وقوله في الدلالات العقلية متعلق بيمكن وانما عدل ههنا
عن اسلوب الكلام السابق من قوله بالدلالات الوضعية لما كان في مبالغة وتنبيها على ان الدلالات العقلية
تحيط بامكان ذلك الايراد فلا يتعدا الى الدلالات الوضعية قوله مثل ان يكون بعض الاجزاء
يمكن او حال من الدلالات العقلية او تصب على المصدر لا يجب ان يكون المثل به موعين ما اضيف اليه لفظ
مثل بل كثيرا ما يكون سببا واما في حيزه كانه قيل مثلا يمكن امكانا مثل الامكان الذي هو في هذه الصورة
قوله ولشي ان عطف على لشي اي ويكون لشي ان تعلق بذلك الاخر ويكون لثالث ايضا تعلق به قوله
فاذا اريد التوصل لا يخفى عليك انه لو حذف كلمة اذا مع شرطها واقسم على الجملة الشرطية جعلها جوابا
اذا في قوله لجميع متفاوتة لشي اخره لاستقام الكلام واتضح المرام اذ يتفاوت تلك الثلثة في وضوح
التعلق وخفائه يصح التفاوت في طرق افادة ذلك المتعلق اي المعنى الاخر الذي تعلقت به
الاشياء الثلثة وعلى تقدير ذكرها كان الاولى ان يقول فاذا اريد التوصل بها او فاذا اريد
التوصل بكل واحد منها لان التفاوت يظهر بذلك لا بالتوصل اليه بواحد منها وقد يقال المراد
فاذا توصل بواحد منها بسلوك طريق واحد اذا انتسب الى طريق اخر يمكن هناك ظهر صحة التفاوت في طرق
اداء ذلك المعنى المتعلق به في وضوحه وخفائه اراد بها تفاوت الوضوح اعتمادا على ما فهم من
انقسامه على مراتب وضوح الدلالة وليخص ما قرره في امكان ذلك الايراد في الدلالات العقلية
وانه لاخفاء في ان المعنى الواحد يتعلق به اشياء متعددة يتفاوت تعلقها به في مراتب الوضوح
بان يكون تعلق بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطة واحدا واكثر او يكون بعض التعلقات اقوى واوضح
في نفسه من بعض اخر فاذا توصل بهذه الاسباب الى ذلك المعنى الواحد كان طرقا مختلفة في وضوح
الدلالة عليه فان كان في ذلك المعنى الواحد مركبا فذاك وان كان مفردا ثبت التفاوت في طرق اداء
معنى واحد مركب من ذلك المعنى مع غيره ضرورة ان التفاوت في بعض مفردات الكلام يوجب التفاوت
في نفس ذلك الكلام فقد ظهر امكان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في مراتب الوضوح في الدلالات
العقلية واذا عرفت ما ذكرناه عرفت ان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح
الدلالة عليه انما يمكن في الدلالات العقلية دون الوضعية عرفت ان صاحب علم البيان
احتاج الى التعرض لانواع دلالات الكلام ليتميز عنده ما يمكن فيه الاختلاف من تلك الانواع عما لا يمكن

فيه ذلك فينضبط عنده موضوع هذا العلم بانضباط ما هو قيد له اعني الدلالات المختلفة واتفاق بعض
احتاج لان صاحب علم المعاني مثلا يبحث عن خواص تستفاد من التراكيب بدلالات مختلفة حاجة الى
معرفة انواعها ليتميز فيما هو بصدده لكنه لا حاجة به الى ضبط ما هو موضوع لعلمه وصاحب علم
البيان يحتاج اليها فيهما معا وقوله فنقول شروع في التعرض لبيان انواع دلالات الكلم واعتبار
الوضع في اللفظ اشارة الى ان الوضع عنده اعم من المفردات فيكون وضع المركبات راجعا
حاجة اقسام ولا ينحصر الانواع الثلثة كان في الحقيقة راجعا الى ما لا اعم واتاه وترك تفسير مطلق
دلالة اللفظ اعتمادا على الشهرة او انسياق الذهن كما انها كون اللفظ بحالة يلزم من العلم به العلم
بشي اخر وكانه قال المفهوم ولم يقل المعنى اشعارا بان الوضع يتوقف على كون المعنى مفهوما للواضع واما كونه
معنى فهو باعتبار ملاحظة الوضع واقسم على ذكر امكان الدلالة لاحبيب فان امكن ان يقال لا يجب في
الوضع لا يختص بالعقل بل لا بد معه من استعمال المتكلم وعلم السامع وفيه تامل يستعرفه وقوله من
زيادة ولا نقصان اشارة الى انه اذا اعتبر زيادة لازم مع ذلك المفهوم او نقصان جزء من اجزائه منه
لم يكن الدلالة مطابقة لعدم تطابق اللفظ والمعنى على الوجه الذي اعتبر في الوضع وقوله بحكم الوضع متعلق
بتدل او المراد ان المعنى لهذه الدلالة هو الوضع من غير احتياج الى امر يتعلق بالعقل ولذلك سميت
وضعية وفي تقييده بحكم تنبيه على اعتبار قيد الحيثية في تفسيرها كانه قال المطابقة دلالة اللفظ
على تمام المعنى الموضوع له من حيث انه كذلك فلا يتقض حد بدلالتي التضمن والالتزام كما هو المشهور
وانما سمي المعنى الموضوع له اصليا لانه المقصود بالوضع اصالة وما عداه من الجزء او الخارج تابع له في ذلك
وقوله بحكم العقل متعلق بتدل وهو مشير الى قيد الحيثية في حدي الدلالتين على نحو ما مر في المطابقة ووجه
كون الدلالة بحكم العقل ان للعقل مدخلا فيها لانه مستقل باقتضاء ان الدلالة على الجزء
يتوقف على الوضع للكل وعلى امر اخر يتعلق بالعقل وهو استلزام فهم الكل فهم جزئه وكذلك الدلالة
على الخارج اللازم يتوقف على الوضع للملزوم وعلى امر اخر عقلي وهو ان فهمه يستلزم فهم لازمه ومن
ههنا ترى جماعة يسمون هذه الدلالات الثلث وضعية ويخصون الدلالة العقلية بما لا مدخل فيه
للوضع ولا للطبع كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وذكر لفظ ايضا في تسمية
كل واحد من الاخريين بالعقلية دون تسمية الاولى بالوضعية بناء على ان العقل ليس كافيا فيهما
فليس تسميتهما بالعقلية كتسميتها بالمطابقة على سواء ولم يرد بتسمية كل منهما بالعقلية ان
اطلاقها عليهما بالاشتراك اللفظي بل اراد انه كلي بالاشتراك المعنوي كما يقال الانسان والفرس

يسمى كل منهما جوابا اي يطلق عليه الجواب فتدبر والحق في ذلك التعلق اي التعلق الذي بين المفهوم الاصلي
ومفهوم آخر ان يكون مما يثبته العقل اي ان يكون لزوما عقليا بحيث يمتنع ان يدرك المفهوم الاصلي بدون
المفهوم الآخر كما في دلالة الكل على الجزء مطلقا وفي بعض الالتزامات كدلالة الاعدام على الملكات وانما تعرض
لبيان حال التعلق دفعا لان يتوهم من تسمية دلالة الالتزام بالعقلية كون شرطها اللزوم العقلي كما
ذهب اليه جماعة وذلك اعتبروا في الدلالة الكلية حيث قالوا دلالة اللفظ على معناه بالوضع كونه بحيث
كلما اطلق فهم منه معناه بعد العلم بالوضع فاضطروا في الالتزام الى اشتراط اللزوم العقلي ولزمهم
خروج اكثر المجازات المستعملة ومعارف اللغة عن الدلالات الثلاث فلذا ذكر وقالوا لا دلالة
للفظ الاسد وحده على الرجل الشجاع بل الدال عليه المجموع المركب منه ومن القرينة المنضمة اليه
واما علماء العربية فقد اكتفوا في الدلالة بالجزئية وقالوا اي كون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه
بعد العلم بالوضع فلم يحتاجوا في ذلك التعلق المعتبر لفهم المعنى الآخر ان يكون عقليا بل يكفي
ان يكون مما يثبته اعتقاد المخاطب بعرف عام اي لامر معروف فيما بين الجمهور كما بين الاسد والجراءة
او لغير عرف عام سواء عرفا خاصا كما بين السلب والبطلان عند المتكلمين او لم يكن عرفا خاصا كما بين
اقدام زيد على امر ما بل وجراته ومن اجابته وجبنه وكما بين البخل والجود في مقام التمليح او التهكم
الى غير ذلك من التعلقات المتفاوتة والضابط ان يعتقد المخاطب بين المفهومين ارتباطا يصح به
انتقال ذهنه من احدهما الى الآخر سواء كان ذلك الارتباط مستندا الى العقل او العرف او غيرهما
او في امكن المتكلم اي جاز له ويتيسر ان يطلع من مخاطبه الذي يعتقد ذلك التعلق المصحح للانتقال
مطابقا كان اعتقاده للواقع او غير مطابق فقال المكنى شيء اي قدرت عليه نوكر واذا عرف
ان ايراد المعنى الواحد على صور مختلفة اي على تراكيب متفاوتة في وضوح الدلالة عليه جعل التراكيب
كالمركوبات فادخل بكل على ما اطلق عليها الصور تنبيها على ان نظم الكلام كالصياغة والمعنى
بمنزلة ما ينسج منه الصياغة من الذهب والفضة كما ان حسن المصنوع يظهر بصورته كذلك يظهر
بنظم تركيبه ولم تعرف الصور مع تعددها معنى لانها ذكرت هناك تعبيرا عن طرق لكنها غير
مذكورة ومن زعم ان المراد بالصور ههنا هو المعاني الاول التي يتوصل بها الى المعاني الثواني التي
هي المقاصد والاغراض مع ان المراد بالطرق فيما سبق هي التراكيب اللفظية قطعا فقد ابعد عن رعاية
الملائمة مع قوله واذا عرف قوله ومن الانتقال اي الدلالة العقلية فانها الانتقال من معنى الى
معنى وجوز عود الضمير الى الدلالات العقلية بناء على ان الانتقال مصدر يتناول القليل والكثير
وان

وان اللفظ معنى في الاصل مصدر فيجوز اطلاقه على متعدد فكانه قيل هي الانتقالات من معان الى معان فان
قيل المقصود ههنا هو الدلالة العقلية لا اللفظية وما ذكرتم يفيد بعض من غير ان يكون هناك لفظ اصلا
اجيب بان المراد انها الانتقال من معنى اي مما عني باللفظ فلا اشكال واعلم انه قد تفسر الدلالة
اللفظية بالانتقال من اللفظ الى المعنى وينتقض ايضا بفهم المعنى من اللفظ وبفهم السامع منه المعنى وكل
ذلك من المسامحات التي لا تخل بالمقصود وذلك لانه لا شبهة في ان تلك الدلالة صفة للفظ قائمة به متعلقة
بمعناه كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بالابن واذا فسرت بالانتقال او باحد الفهمين لم ينطبق على
على في شك ان الانتقال وفهم السامع ومفهومية المعنى ليس صفة قائمة باللفظ لكنها منبئة انباء
ظاهرا عن حال قائمة به هي كونه بحيث يترتب عليها ما ذكر ويتوقف كل بلزوم احدهما للآخر منع الكل مخفض
كسب المعنى على طريقة ما قال العلم اما خفيف مطلق كانه اذا قصد الى ان العلاقة بين المعنيين هي
لزوم احدهما للآخر من الوجوه اي سواء كان لزوما عقليا او عرفيا عاما او خاصا او اعتقاديا محضا
كالزوم في تكبير علاقة اشارة الى هذا التعميم ايضا كانه قيل بسبب علاقة ما من العلاقات ولو حمل الكاف
على التمثيل وجعل اللزوم احص من العلاقة لم يترتب الجزاء الذي هو قوله ظهر لك ان علم البيان
مرجعه اعتبار الملازمات على الشرط ترتبه عليه في قوله واذا عرفت مع ما فيه واراد بالملازمة ما بين الكل و
اللزوم ما بينهما يشهد بذلك انه قسم اللزوم عقيبه الى ما يكون من الجانبين ومن جانب واحد واطلاق
الملازمة والتلازم ايضا على مطلق اللزوم كثير شائع بين انه ما بين الشيئين ملازمة متعاكسة او غير متعاكسة
ولما كان الجزء لازما اصطلاحا كان التضمن والالتزام معا داخلين في ضابطة اعتبار الملازمات بين المعاني
وان كان اختلاف اللزوم في الالتزام اظهر فان قلت الذي عرف فيما سبق هو ايراد المعنى الواحد على
صور مختلفة لا تتاتى في الدلالة الوضعية بل في العقلية واللازم من هذا ان لا يعتبر الوضعية وحدها
لكنه جاز اعتبارها مع العقلية بان تكون هي ايضا رتبة من مراتب الوضوح فلم لم يظهر ان مرجع البيان
اعتبار الملازمات بين المعاني قلت قد سبق ان التراكيب التي يدل بها على معانيها الوضعية فقط بمنزلة
اصوات الحيوانات فلا اعتداد بالوضعية وحدها ولا مع غيرها وقد مر اشارة الى ذلك في علم البيان
فتذكر   ثم اذا عرفت للفرغ عن تحقيق ما هو قد لموضوع البيان اعني الدلالة المختلفة في الوضوح
وهي الدلالات العقلية شرع في ضبط مجملات اصول هذا الفن ليزداد بصيرة الطالب في تحصيله
كما فعل مثل ذلك في علم المعاني او بين الفصل الاول قوله كالذي بين الامام والخلف بحكم العقل اراد ان العقل
يحكم بان طله احدى جهتي الجسم من الاجسام كانت له الجهة الاخرى قطعا ولم يرد ان يعقل كونه اماما

امام

آخر يستلزم تعقل كون الآخر خلفه فانه باطل قطعاً الا ترى ان الشخص المتوجهين كل منهما الآخر نعم
تعقل كون الشيء متقدماً على غيره يستلزم تعقل كونه في تلك الغيرية متأخراً عنه لانهما متضايفان فيتلازمان
وجوداً وتعقلاً واما الامام فيتصف الجهة ما يضايفه وهو الخلف الذي يلازمه وجوداً فقط
واستلزام الذهن من الامام الى الخلف كانتقاله من السواد الى البياض فعلله بحكم الاعتقاد اي بحكم
الناشي من العرف العام اذ جرت عادة الجمهور وتعورف بينهم ان طويل القامة اذا كان طويل النجاد اي حمائل
سيف كان طويلاً وبالعكس وفي العلم يستلزم الحيوة استلزاماً كلياً بحكم العقل دون العكس وفي الاسد يستلزم
الجراءة استلزاماً كلياً بحكم الاعتقاد والناشي من تعارف الناس بها عكس وقد ظهر لك انه رجع علم الشارح
اعتبار ما ثبت للطبيعي هو جواب لقوله ثم اذا عرفت ورد عليه انه لا مدخل لهم في انقسام اللزوم الى كلية
هذا الظهور اذ يكفيه ان يقال اذا تصور لزوم بين شيئين كان احدهما ملزوما والآخر لازما فالانتقال
اما من الملزوم الى اللازم او من اللازم الى الملزوم فظهر انه صح الشارح اعتبار ما ثبت للجهتين وقد يجاب بانه
الانتقال من اللازم انما يمكن اذا كان ملزوما ايضا كما سنذكره فكأنه قال ههنا وجه الانتقال من اللازم
هو ملزوم الى ملزومه فنبّه لذلك التقسيم تحليته في هذا الظهور قوله ولا يريبك المشهور في النسخ المعول
عليها ضم الباء من اراب يريب اي لا يوقعه في ريبة وشك وقد يروى بفتحها ايضا والمقصود ان النظر
الى ظاهر الانتقال من احد لازمي الشيء الى الآخر كما في المثال المذكور يوهم ان هناك جهة ثالثة فلا انحصار
في قسمين لكنك اذا تأملت فيه فاعرف ان مرجع هذا الانتقال الى ما ذكر من الانتقالين لانه مركب منهما
فانه اذا سمع لفظ الشجر مطلقا تبادر الذهن الى اكمل انواعه فينتقل منه الى ملزومه الذي هو مخلّة النخل
ثم ينتقل الى لازمه الآخر كالبرودة فليس الانتقال الواحد فرد شيء مما ذكرنا ولقائل ان يقول اذا
اجتمع هذان الانتقالان في لفظ واحد في اطلاق واحد لزم ان يحصل مجازا وكناية معا فان التجا
لا بتكلف ما وبين درجه في احدهما فقط بعد انسلاخ ذلك لما ومن المهم لجواز ان الفاء في قوله فمرجعه ذكر
تعليل للنهي عن الارتياب اي لا ترتبك لان مرجعه ما ذكر قوله وقد سبق ان اللزوم رفع لما يتوهم ان النبات
للغيث لكن لازم له بوجه من الوجوه التي ذكرناها فيها وذلك كاف في ارادته بلفظ الغيث وان لم يكن
لازما له لزوما عقليا ولما كان المثال المذكور في قوله رعينا غيثا توضيحا للقاعدة القائلة بان
الانتقال في المجاز انما هو من الملزوم الى اللازم صحيحة او لا ثم اشار الى دفع ما يرد على القاعدة بقوله واما
نحو قولك امطرت السماء نباتا اي غيثا واراد بقوله وقصد ترجيح المجاز الكلام المشتمل على بيان ترجيح
على الكناية والكناية على التصريح وان لم يكن معنونا بفصل وحصول على ان تطلع عليه ذلك الفصل من كتبه الا انها
المجاز

هو ان الانتقال من لازم الى ملزوم معتبر بعد مساواته اياه اذ لا يتصور انتقال من العام بانفراده
على خصوصه لان ما من جا لا بد ان يعتبر معه ما يصير به مساويا له وعند التساوي يكون متلازمين فيكون
الانتقال من اللازم الى الملزوم بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم فيندرج بهذا الطريق كامطرت
السماء نباتا في سلك رعينا الغيث فقوله كامطرت السماء نباتا من المجاز الذي ينتقل فيها من اللازم
الى الملزوم لا من المجاز الذي ينتقل فيها من الملزوم الى اللازم تنبيه على انه يريد بالملزوم المستتبع
وباللازم التابع وباللزوم التبعية اذ لو اريد باللزوم امتناع الانفكاك بوجه من الوجوه السابقة
كان النبات ملزوما عرفيا للغيث كما انه لازم له ايضا كذلك فلم يتجه السؤال ولا احتيج الى ما اعترف
بانه يتكلف ارتكبه روما للضبط بان الانتقال في المجاز دائما من الملزوم الى اللازم وفي الكناية
بالعكس ولو اعتبر اللزوم بمعنى امتناع الانفكاك في الجملة وحكم بان الانتقال مطلقا من الملزوم
الى اللازم واقتصر في الفرق بين المجاز والكناية بان المجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي دون الكناية
كما فعله غيره لكان اقرب قوله وان الكناية يكثر اليه عطف على قوله فان المجاز قوله فلا يتصور
بان يكون طول القامة ملزوما لطول النجاد دونه ايضا تنبيه على ان الملزوم واللازم هما
المستتبع والتابع الا ترى ان طول النجاد اولى بان يكون ملزوما لطول القامة من غير عكسه اذا
اريد باللزوم امتناع الانفكاك في الجملة فلا علينا اي اذا كان اصطلاح علم البيان التعرض للمجاز
والكناية المتباينين بان الانتقال في احدهما من الملزوم وفي الآخر من اللازم فلا بأس علينا ان
نتخذ كل منهما اصلا على حدة فانه لا مشاحة في الاصطلاح لا سيما لحسن التعليم قوله واذ لا يحتمل
جوابه فلا عتب بأن اللغوي اي لا عتاب ولا لوم والمطلوب بيان وجه تقديم المجاز على الكناية
في ذكر مباحثهما وبيان الكناية نازلة من المجاز منزلة المركب من المفرد وذلك لان الانتقال في المجاز
من الملزوم الى اللازم وهذا طريق واضح بنفسه لا يحتاج فيه الى ان يعتبر امر زائد على اللزوم الذي
باعتباره كان الملزوم ملزوما واللازم لازما والانتقال في الكناية من اللازم الى الملزوم وهو
طريق غير واضح بنفسه بل يحتاج فيه الى ان يعتبر معه امر زائد على ذلك اللزوم وهو كون ذلك اللازم
مساويا للملزوم او اخص منه حتى يصير كانه ملزوم لملزومه لما مر من ان العام بما هو عام لا يتصور منه
الانتقال الى خاص معين قوله وهو العلم بكون اللازم مساويا مسامحة لان المعتبر هو المساواة
او الاخصية لا العلم باحديهما وانما جوز كون اللازم اخص تنبيها على ما مر من ان المراد باللازم هو التابع
وقد يكون اخص من متبوعه ولا يخرج بذلك عن كونه لازما بوجه من الوجوه المعتبرة عند ارباب اللغة لا يقال

اذا كان اللازم اخص كان الملزوم اعم فلا يكون طريق الانتقال في المجاز واضحا منه في الكناية فيه ايضا
اعتبارا وان اريد تحصيل الملزوم مساويا او اخص قلنا نقول المتبوع هو الاصل فاذا احصل في الذهن فالظاهر
انه لا يلاحظ معه تابعه وان كان اخص منه بخلاف التابع فانه فرع فعند لا يلاحظ معه متبوعه الممتنع الا اذا
كان مساويا او بالاخص المتبوع او اخص منه قلت قد يكون الانتقال في المجاز من التابع كما في مطرت السماء نباتا
فلا يكون ح واضحا قلت قد عرفت انه يتكلف في مثل ذلك ادراج التابع في حكم ما هو المتبوع منه او قد قيل
كون اللازم اخص انما هو في اللزوم الجزئي دون الكلي ورد بانه لم يعتبر اللزوم الجزئي فيما تقدم حيث لم يجعل
العلم لازما للحياة قال والاصوب ان يتمسك في تقديم المجاز على الكناية بانها تنافي ارادة المعنى الاصلي
دونها فتنزل منها منزلة المفرد من المركب قوله ثم ان المجاز تريد به ان تبين ان التشبيه اصل ثالث من اصول هذا
العلم مع وجوب تقديمه على الاصلين الاخيرين لما كان احد الاصلين المذكورين هو المجاز لا الاستعارة وكان المتفرع
هو الاستعارة دون المجاز مطلقا صدر الكلام بذكر المجاز وعقبه بانه اراد به الاستعارة فالمراد بقوله من حيث انها
للمجاز نادبين الاستعارة وقوله من فروع التشبيه حيث انها وقوله لا تتحقق باسا الضمير خبر ثان او
وقوله من حيث التعليل تستدعي تقدم على معنى وانحصارها في نوع يستدعي تقدم التشبيه على الاستعارة وجوبا
وعلى المجاز مطلقا استحسانا كما لا يخفى الفصل من انواع المجاز واما اجعله اصلا ثالثا فلان المستدعي اصلا بل
الواجب ان يجعل مقدمة خارجة عن مقاصد هذا الفن فانه يوضح ما قيل من ان دلالة التشبيه من حيث هي دلالات
دلالة وضعية لا عقلية واعتذر بانه وان كان في الحقيقة مقدمة خارجة لكنه لكثرة مباحثه واقسامه وعموم تفاصيله
واحكامه تنسيق فروعه كما اشار اليه بقوله من فروع التشبيه قوة نفعه في المطالب البيانية كما تشير اليه
ارتقى عن ان يجعل مقدمة فلحق بالفروع التي جعلت اصلا ادعائيا لا حقيقيا ولا يذهب عليك ان هذا التكلف يفيد
اراد المصنف وكذا بالمبالغة في الفرع حيث جعلها فلابد من جعله اصلا ثالثا لا ثانيا انه قال في الاصلين الحقيقيين
فلا علينا ان نجعلهما اصلين في الصواب في هذا المقام ما حققه بعض مشايخنا وهو ان اللفظ بتوسط الوضع
انما يفيد المعنى الموضوع له او ماله علاقة معه بحيث ينتقل الذهن من الموضوع له اليه في الجملة وهو المسمى عندهم بالالتزام
فاللفظ ان استعمل في الموضوع له كان حقيقة وان استعمل في لازمه فاما ان يكون علاقته المشابهة او غيرها فعلى
الاول ان كان معه قرينة تنافي ارادة المعنى الموضوع له كان استعارة وان لم يكن كان تشبيها وعلى الثاني
ان كان معه تلك القرينة المانعة كان مجازا مرسلا وان لم يكن كان كناية فاصول علم البيان اربعة واذا ضممت
الاستعارة الى المجاز المرسل للاشتراك في مطلق المجاز صارت ثلثة يظهر من هذا ان التشبيه اصل حقيق
من اصول هذا الفن لا يرى له مراتب متفاوتة في الوضوح وان فيه من النكت واللطائف البيانية ما لا يحصى
كما

كما يشهد له قوله فهو الذي اذا مهرت فيه ملكت زمام التدرب في فنون السحر البياني وما يقال ان المقصود
في التشبيه هو المعنى الوضعي فقط ليس بشيء فان قولك وجهه كالبدر مثلا لا تريد به ما هو مفهومه وضعا بل
تريد انه في كمال الوجه في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لا تنافي ارادة المفهوم الوضعي ولا شك
ان التشبيه مع كونه اصلا حقيقيا مقدمة للاستعارة ايضا فيتحقق التقديم قطعا قوله الاصل الاول
من علم البيان في الكلام في التشبيه لا يخفى عليك ان التشبيه يستدعي طرفين مشبها ومشبها به واشتراكا بينهما
من وجه وافتراقا من آخر مثل ان يشتركا في الحقيقة ويختلفا في الصفة او بالعكس فالاول كالانسانين
اذا اختلفا صفة طولا او قصرا والثاني كالطويلين اذا اختلفا حقيقة انسانا او فرسا والا فاما خفي
بان لا يقع الاختلاف من جميع الوجوه حتى ينتفي بانتفاء التعدد فيبطل التشبيه لان تشبيه الشيء لا يكون
الا وصفا له بمشاركته المشبه به في امر والشيء لا يتصف بنفسه كما ان عدم الاشتراك بين الشيئين في وجه من الوجوه
يمنعك عن محاولة التشبيه بينهما لرجوعه الى طلب الوصف حيث لا وصف ان التشبيه لا يصار اليه الا لغرض
واحواله تتفاوت بين القرب والبعد من القبول والرد فهذا القدر المجمل لا يحتاج اليه دقيق نظر اما المحتاج
تفصيل الكلام فيه فهو طرفا التشبيه ووجه التشبيه والغرض من التشبيه واحوال التشبيه لكونه
قريبا او غريبا مقبولا او مردودا فظهر من هذا انه لابد من النظر في هذه المطالب الاربعة فلتنوعه اربعة
انواع • فقد ذكرنا آنفا ان كل واحد من المجاز والكناية والتشبيه اصل من علم البيان ومقتضى ذلك ان يقول
ههنا الاصل الاول من علم البيان هو التشبيه ويقول البحث عن الاصل الاول هو الكلام في التشبيه لكنه
لما جعل مقاصد الفصل الثالث اصولا بل جعل ايضا عبارة سوى المقدمة اصولا بمنزلة الفصول والابواب
في الكتب اطلق الاسم المدلول على الدال عليه وبين ما سبق في الفنون الاربعة من قانون الجمع فلذلك
قال الاصل الاول من علم البيان اي جزء قضية الكلام في التشبيه قوله واشتراكا عطف على طرفين وقوله
مثل ان يشتركا في الصفة لا اشتراكا وجود مع قوله وافتراقا فقوله او بالعكس اي او ان يكون الامر بعكس ما في كون
ان يشتركا في الصفة ويختلفا في الحقيقة اما في تمامها كطويلين جسم وخطا او في بعضها كطويلين انسان
وفرس اقتصر على ذكر الثاني لانه ابعد من الاول في ان يعد اختلافا في الحقيقة ذكره على من يقبل
دعوى حصر حتى يتعين بالاشتراك في بعض الذاتيات والاختلاف في الحقيقة وقوله صفة تمييز طولا بدل منه او نصب
بتقدير اعني وكذا الحال في حقيقة وانسانا قوله والا اي وان لم يكن بين الطرفين اشتراك من وجه وافتراق
من آخر لم يصح التشبيه لانك خبير بما يدل على عدم صحته ح وهو ان انتفاء الاختلاف ثم انه قدم في البيان
التنبيه على بطلان عدم الافتراق وقاسه على بطلان عدم الاشتراك لان الاشتراك داخل في مفهوم التشبيه

فبطلانه على ما اظهر من بطلان عدم الافتراق الذي هو لازم للتشبيه خارج عن مفهومه وحاصل ما قرره ان
ارتفاع الاختلاف بين الطرفين من جميع الوجوه حتى التعين الذي هو ادعاه يأبى التعدد واذا لم يكن تعدد
لم يكن هناك الا شيء واحد وهو يبطل التشبيه الذي هو وصف الشيء بمشاركته المشبه به في امر لان الشيء الواحد
لا يتصف بشيء اي بمشاركته لنفسه ضرورة ان المشاركة في امر لا تعقل الا بين شيئين متغايرين بحيث اولا
الا ايضا وان ارتفاع الاشتراك بينهما يقتضي ان يكون التشبيه طلبا لوصف الشيء بالمشاركة حيث لا مجال
لوصفه بها اصلا فيكون باطلا ايضا قوله وان التشبيه عطف على فاعل لا يخفى قوله ان التشبيه مستدع
ركوا وان تحاله عطف عليه ايضا وقوله هذا القدر المجمل لا يخرج جملة معترضة لقوله لا يخفى وقوله التبس
عليه قوله اما المحوج له والمعنى ان هذا القدر المجمل وان كان لا يخرج عن حس النظر وكما واشار تنبيه على بعض ما
احتاج منه الى نوع ضبط كان لكن يحتمل تحصيله ما عدا الافتراق محوج الى الانظار الدقيقة وسواء في ذلك المضمون
طرفا التشبيه ما عطف [illegible] او غرابة او لا بعيدا اتبعها على ان بحث التشبيه بحسب غرابته كما انه بحسب
ابتذاله وشهرته وجعل النظر في كل واحد من المطالب الاربعة نوعا على حدة رعاية لحسن البيان وحفظ التعلم
قوله النوع الاول النظر في الطرفين قدم هذا النظر على الانظار الثلاثة الباقية لان المشبه والمشبه به بمنزلة الموضوع
في التشبيه فان وجه الشبه يكون امرا مشتركا بينهما والغرض منه يعود اليهما وحال التشبيه صفة لما هو متفرع عليهما
وهي ههنا اي اقسام اربعة الاول ان يكونا مستندين الى الحس اي مدركين باحدى الحواس الخمس الظاهرة المشهورة
واورد له امثلة بعدد تلك الحواس قوله كالخد عند التشبيه بالورد اراد به كالخد والورد عند تشبيه الاول
بالثاني وقس عليه سائر الامثلة واطيط صوت القتب والنقيض جمع فروج بالكسر قوله بالعنبر اي الخ
العنبر وكالريق اي كطعم الريق عند التشبيه بطعم الخمر وكالجلد اي كلين الجلد الناعم عند التشبيه بلين الحرير وعد تشبيه
في النوع لظهور المراد وجاز ان يحمل الكلام على حذف مضاف بين الناس من قولهم نكهة العنبر ووقت ريقه والخمر
وملمس الجلد والحرير وعدة هذه الاجسام محسوسة بالشم والذوق واللمس على ان المحسوس كما حل فيها من
الكيفيات قوله واما مستندان الى الخيال المستند الى الخيال هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة من المحسوسات المتأدية
من الحس الظاهر الى الخيال فهو وان لم يكن محسوسا بتمامه الا ان كل واحد من الامور التي تركب هو منها محسوس
كاعلام ياقوت منشرة على رماح من زبرجد فانها ليست بمحسوسة بذاتها بل تحاكي [illegible] واما الشعر
صفة علمي الكافي كالشقيق المحمر احاله على الممثل به واما ذكرنا [illegible] الشقيق [illegible] والقرن [illegible]
وارجاء حمل [illegible] والمزوزن المستند [illegible] اي شعر والنصفه واذا [illegible] الخيال [illegible]
لحساب [illegible] الحسي ما يدرك هو او مادته باحدى الحواس الظاهرة واما [illegible] ذكر الحسي كان المستند الى
الخيال

[illegible] كالعدل اذا شبه بالقسطاس [illegible]
وكالمنية اذا شبهت بالسبع [illegible]
من الاحوال اذا شبهت [illegible]
او بالعكس من ذلك كالعطر اذا
شبه بخلق كريم متن

لا الحال [illegible] كان مظنة ان تردد فيه السامع ان حاله ما اذا ليس بعد قسما براسه او لا وقد نبهناك فيما
سبق على ما فيه عبرة الثالث ان يكونا مستندين الى العقل اي يدركان به واورد له مثالا واحدا الثالث ان يكون
المشبه معقولا والمشبه به محسوسا واورد له امثلة بلفظه اشعارا بكثرة تشبيه المعقول كالمنية بالمحسوس
الظاهر الرابع عكسه واقتصر فيه على مثال واحد تنبيها على قلته نظرا الى اصله قوله واما الوهمي اراد بالوهمي ما
لم يحس به ولا بمادته ووصفه بكونه محضا اعلاما بانه صورة يخترعها الوهم وعند تشبيه لا يستعمل المتخيلة
من غير ان يركبها من المحسوسات كما في انياب اغوال فان المنية حين كانت مهلكة بطاعة من ابراز وتعلق تشبهت بالسبع
بالسبع فاخترع الوهم صورة تكون آلة لها في هذا الاهلاك تشبيها بالمخلب او الناب المختصين بالسبع وكذا الحال
في الانياب وتدل عليها كالانياب فيخترع لها الوهم صورة هي آلة لها في ذلك تشبيها بالانياب ولقد احسن
من قال الوهمي ما لم يدرك هو ولا مادته بالحواس الظاهرة مع انه لو ادرك لم يدرك الا بها اذ به يمتاز عن
العقلي المحض وعن الوجداني ونبه ايضا على ان ليس المراد بالوهمي المدرك بالقوة المدركة بالوهم كما ان ليس المراد
بالخيالي الصور المرتسمة في الخيال وعلى ان الحسي الوهمي والوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة بالعقليات فالعقلي
ما لا يكون هو ولا مادته مدركا بالحس الظاهر فيقابله بالحسي المفسر بما تقدم وتعميم المدركات بها فيبطله
انحصار الطرفين في تلك الاقسام الاربعة فوله فافرده اي كما عرفت ان الوهمي والوجدانيات ملحقة بالعقليات
كما عرفت كون الخياليات ملحقة في قوله الحسيات والعقليات فوجه ذلك تقليل الاقسام وتسهيل امر الضبط على المتعاطي
للمرام قوله النوع الثاني النظر في وجه الشبه قدمه على النظر في الغرض لان وجه الشبه داخل في مفهوم التشبيه
كالطرفين دون الغرض واشار قبل الشروع في تقسيمه الى مقدمة نافعة فيه هي ان وجه التشبيه يحتمل ان يكون كثيرا او
يحمل هذه المقدمة ان وجه الشبه اما حقيقة لطرفيه سواء كان تمامها او بعضا منها واما صفة لها والصفة
اما حسية اي مستندة الى الحواس الظاهرة واما عقلية هي ما عدا الحسية والعقلية اما حقيقية اي موجودة في الخارج
واما اعتبارية لا وجود لها في الخارج والحقيقة اما ملتئمة من اجزاء مختلفة واما بسيطة ليست كذلك والصفة ايضا
اما مجتمعة امورا واحدا او اكثر ولتفصيلها فنقول قوله لما كان التشبيه جاريا مجرى الشرط وجوابه ما سيوضح
وتحصيل كذلك تردد في ذلك فان من اسباب كون الاشتراك بالحقيقة ومن اسباب كون الاشتراك بالصفة ترك لفظة
لا للعكس وادعى انحصار التشبيه في الاشتراك بالحقيقة والاشتراك بالصفة بناء على انه اراد بالحقيقة ما
هي الذات مطلقا اي ما لا يكون خارجا عنها بل الصفة فقط ولذلك مثل كقميصين ابيض واسود على الاطلاق
مع ان الحسية بعض من تمام حقائق الاجسام والاشتراك في الحقيقة المذكورة في صدر الفصل الاول الا انه اشتراك
فيها معا فلذلك مثل هناك بالانسان والفرس المجتمعين في الحقيقة ولعله منشور عطاء به حال من فاعل ان يكون

اى بل اشتراك حسيتى الحسيه واقترانهما فى البياض والسواد قوله وكذا شكل انف وقرنين لما كان شكل الكنانى
حسيه واحد نوع خاصا فصله وبين ان حسيتهما هى العضو المخصوص الذى هو طرف الشم وان اقترانهما بوصف
اعتبار بين هما الاختصاص بالانسان والاختصاص بالمرسونات التى يجعل الرسن انوفها وحمله بلفظ الانف
تنبيها على ان الاختصاصين خارجان عن حسيتهما المذكورة لانه قد علم مما ذكر فى فصل المجاز الذى
لا تقيد ان الانف فى الشفة والرجل مطلقة تتناول الانسان وغيره وان المرسن فى الجحفلة والحافر يختصه
بغيره من الدواب فالصواب ان يقال وانما نعرف بالاختصاص بالمرسونات وعدمه لانا نقول لم ذكر ههنا ان من
الاطلاق انما هو بحسب اصل الوضع وما ذكر ههنا من الاختصاص بالانسان انما هو بحسب عرف الاستعمال الطارى
على اصل الوضع فلا منافاة وفى مسئلة الاقتران بالحسية بحو نفس عرض لا اشتراك فيه شئ من الذوات
فى الخط تابيدا لما ذكرناه من انه اراد بالحسية ههنا الذات مطلقا قوله والوصف ابتداء تقسيم الوصف
مع تاخره فى الذكر لكونه اوفر اقساما واكثر وقوعا فى وجه الشبه وفى هذا الكلام حذف تقديره وحسن الحكم
الوصف بحذف فى آخره لما ذكر بعد الوصف اعنى قوله حسى الحكم وكذا الحال فى قوله والعقلى ايضا لما الحكم
اى ولما الحكم العقلى فهما شرطان معطوفان على الشرط الاول اعنى قوله لما الحكم الشبه وجواب الكل واحد
اى قوله ظهر لك مما ذكرنا اختلاف عبارته اصلا قوله كالكيفيات الجسمانية اراد بها الاوصاف لا المصطلح
عليه اعنى ما هو من مقولة الكيف ولكن عد منها ما ليس من تلك المقولة قطعا كالمقادير والحركات ولفظ
من مجرور على انه بدل من الكيفيات وقيل منصوب على انه حال منها وذكر لفظ الانصاف تم كانا نهاصاف
ان المنسوب اليه لا يكون عينا اضيف اليه مثل وقدم الالوان لكونها مبصرة بالذات كالاضواء فكانه
جعلها احد فى الالوان كما زعمه بعضهم فلم يصرح بها وذكر الاشكال والمقادير والحركات على ترتيب فى
الابصار من المبصرات بالذات وان الشكل مثله يعرض للمقدار من حيث انه محاط بحد واحد او اكثر والمقدار
ما انقسم الى جهة ويسمى خطا او فى جهتين ويسمى سطحا او ثلث ويسمى جسما والاخران يعرض لها الشكل
دون الاول فان طرف الخط اعنى النقطة لا يتصور احاطته به قوله وما يتصل بها اى بالمذكور من الحسن والقبح
التابعين للخلقة المركبة من اللون والشكل وغيره وكالاستقامة والانحناء والاستدارة العارضة للمقادير
وكالسرعة والبطء والتوسط العارضة للحركات قوله من الاصوات الضعيفة وصف الاصوات بعوارض
متقابلة اشعارا بانها حقيقة واحدة تختلف بامور خارجة عن ماهيتها وذكر لفظ الانواع فى الطعوم فى
الروائح اشارة الى ان كلا منهما حقائق متنوعة واكتفى عن تعداد انواعها بالشهرة عند الجمهور وقدم
فى الملموسات الكيفيات الاربع المسماة بالاوائل الملموسات اعنى الحرارة والبرودة المسماتين بالفعليتين

والرطوبة واليبوسة المسماتين بالمنفعلتين على ما ذكره قوله ومن الخفة والثقل لما كان الحذاق قد
يفسرون المدافعة الصاعدة والمدافعة الهابطة كما فى الزق المنفوخ فيه اذا سكن تحت الماء وفى الحجر المسكن فى الهواء
وهما ملموستين بلا ريبة وقد يفسران بمبدائيهما ثم ان الهوا يعترض على الاشتباه فى ملموسيتهما واراد بما يتصاف
الملموسات المذكورة من اللطافة والكثافة واللزوجة والهشاشة قوله بين ان يكون مستندا الى العقل
يريد به ان لا يكون الوصف مستندا الى الحس كما عرفت فيكون انحصار الوصف فى الحسى والعقلى ظاهرا قوله والعقلى
ايضا تعلق لما ان مطلق الوصف ينقسم الى الحسى والعقلى كذلك الوصف العقلى ينقسم الى حقيقى اى موجود فى الخارج
واعتبارى لا وجود له فيه ولفظ مثل بالجر بدل من الكيفيات والمعرفة ادراك متعلق بالمفرد والعلم ادراك
متعلق بالنسبة التامة الخبرية والكرم ايثار الغير بالخير والسخاء افادة ما ينبغى لا لعوض والغرض ما جبل
عليه الانسان من الاوصاف والخلق ملكة تصدر بها عنه افعال بسهولة ولما كان اكثر الاوصاف الاعتبارية
نسبية لان النسب والاضافات امور لا وجود لها عندهم فى الخارج عطف النسبى على الاعتبارى عطفا
قريبا من العطف التفسيرى واورد للنسبى امثلة اربعة فى كون الشئ مطلوب الوجود او مطلوب العدم
عند النفس فى كونه مطلوعا فيه او بعيدا عن الطمع امور نسبية لا وجود لها فيما وصف بها ثم مثل للاعتبارى
الذى ليس بنسبى بقوله او بشئ تصورى وهمى محض فهو عطف على قوله لكونه مطلوب الوجود وذكر مثل اتصاف
السنة وكل ما هو علم بما يتخيل فيها من البياض والاشراق واتصاف البدعة وكل ما هو جهل بما يتخيل فيها
من السواد والاظلام وبهذا التمثيل ظهر ان العقلى فى وجه الشبه يتناول الوهمى كما يتناوله فى الطرفين
على ما مر قوله بين المعلوم عندك منع جملة ابتدائية ليست الواو فيها للعطف لانه لم يتقدم جزء كلام اعنى الشرط
وحده فكيف يعطف عليه كلام بل هى للحال فتنبيه من قوله والعقلى ايضا لما الحكم والاولى ان يكون حالا من قوله
لما الحكم التشبيه وما عطف عليه اى لما الحكم التشبيه الحقيقى والوصف الحكم الوصف مطلقا فى الحسى والعقلى
والحكم الوصف العقلى فى الحقيقى والاعتبارى فى حال ان من المعلوم عندك ان الحقائق منقسمة الى البسائط
وذوات الاجزاء المختلفة وان الصفات ايضا كذلك وكان الانسب بسياق كلامه ان يقول ان الحقائق حيث
انحصرت بين كذا وكذا الا انه كتب الا فنن فى العبارة وقوله وذوات اجزاء مختلفة بدل على انه لم يرد
بالبسيط ما لا جزء له اصلا بل ما ليس له اجزاء متخالفة الماهية سواء لم يكن له جزء اصلا او كان له اجزاء متفقة
الحقيقة وفى عدة قوله مما ذكر ان يحتمل الانحصارات السابقة فى الاول والمستلزم ان يظهر للمخاطب احتمال
وجه الشبه للتفاوت بل المستلزم لذكر ما ذكر فقد تم ما قصد قوله بقول شروع فى التقسيم بعد التنبيه على
احتمال التفاوت والانقسام قوله وجه الشبه اما ان يكون امرا واحدا او لم يرد بكونه واحدا ان لا يكون

لجزء اصلا بل اراد كونه بحيث يعد في متعارف العقلاء امرا واحدا سواء كان حقيقة لا اجزاء لها كمفهوم الجوهر مثلا او كان لها اجزاء لكن لم يعتبر اجزاء متميزا بعضها عن بعض ووضع بازاء المجموع لفظ مفرد فانها بهذا الاعتبار يعد امرا واحدا كمفهوم الجسم والحيوان والانسان او كان وصفا واحدا على احد معنى الوجهين قوله او احقيقة ملتئمة من كثرة التي تحسب اعتبار المتكلم انضام بعضها الى بعض وقصد الى مجموعها حتى يصير بتلك الكثرة بالاجزاء كشي واحد وقد صرح بهذا الحصر في الوصف حيث قال ح اما او صافي مقصود امن مجموعها هيئة واحدة واما حقيقة الالتيام الحقيقية على ما ذكر لكنه اذا شبه زيد بعمرو في الانسان مثلا كان وجه الشبه امرا واحدا الا في حكم الواحد كما انه اذا شبه الخد بالورد في الحمرة عدّ وجه الشبه صفا واحدا مع تركبه من جنس وفصل وكذا الطاير انه اراد يكون الحقيقة بسيطة او ذات اجزاء بحسبه ويكون مح الوضع امرا واحدا او اكثر على ما ذكره اولا ما فصلناه ههنا من جعل الوجه والالتيام من الكثرة مع نظر ارتباط اول التقسيم المقدمة هذا او الحاصل وجه الشبه في هذه الاقسام الثلثة ظاهر لانه اما واحد او كثير والكثير اما ان يقصد اشتراك الطرفين في مجموعه من حيث هو او في كل واحد او يقصد اشتراكهما في كل واحد قد قسم القسم الاول منها الى خمسة اقسام لان الواحد اما حسي وطرفاه حسيان قطعا واما عقلي وطرفاه اربعة اقسام والقسم الثاني الى قسمين لانه في حكم الواحد اما حسي واما عقلي والقسم الثالث الى ثلثة اقسام لان المتعدد اما كله حسي او كله عقلي واما بعضه حسي وبعضه عقلي فالاقسام التي ذكرها عشرة قوله اما الاول اي قوله لامتناع ادراك الحس من غير المحسوس جهة اي شيئا يجعل وجه الشبه سواء كان حقيقة او صفة وهذا حكم بديهي حاصل لان الحس لا يحس شيئا منه واما العقل فانه يدرك جميع المعقولات والمحسوسات معا معقولة فوجه الشبه العقلي اعم انواع الطرفين الاربعة المذكورة فيما سبق من كونهما حسيين او عقليين او كون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او بالعكس ومن هنا اي من قول علماء هذا الفن التشبيه بالوجه العقلي اعم اي عم وجودا فيما لا او ليس الباء في قوله بالوجه صلة للتشبيه بل هي للملابسة والظرف في موضع الحال والعامل فيها اعم اي التشبيه كاينا بالوجه العقلي اعم منه كاينا بالوجه الحسي قوله فالحسي بمثل الوجه المشبه الحسي ما يحس باحدى الحواس الخمس الظاهرة والمرفي كالحمرة اذا شبه الخد بالورد فيها وكذلك الحال في ساير الامثلة وفي قوله عن تشارع عم العقوم اي المقصود منه تاء مكروه قوله وجهها نكته والنكتة هي اللطيفة المستخرجة بالفكر المؤثرة في القلب من نكت الارض بكما اذا اثر فيها بنحو قضيب والتحقيق رجع الى الاحقية بحيث لا يشوبه شبهه قوله بلا بد ان يكون غير عقلي اي بل لا بد ان يكون حسيا لما ذكر من ان وجه الشبه لا بد ان يكون لمجموع الكليات مشترك بين طرفيه فلا يكون مدركا الا بالعقل لان الادراك بالحس مشروط بكون المدرك جزئيا مدركا عند عقليا بالقرون

حاضرا قوله

حاصل
نرجعه الى
بيان الكلية

قوله ان بعض العقلاء ذهبوا الى ان الطبايع موجودات خارجية في ضمن الكليات مشتركة بين الاشخاص فلا يبعد على رأيهم هذا الحكم الكلي لا انه ليس لذلك الخلاف في صحته وفساده بخلاف ما اذا خص الحكم بالموجودات المحسوسة فانه ينتفع انضا حاضرا منه

قوله وذلك انه متى كان حسيا او رده كفيه على طريقة البرهان الخلفي وعرض كون الشبه حسيا ثم بين انه على هذا التقدير يجب ان يكون عقليا لا حسيا فيظهر الخلف فعلم وقد عرفت اشارة الى ما سبق من ان التشبيه انما يكون الاوصاف بمشاركة المشبه به اذ يجب ان يكون موجودا في الطرفين قوله كل موجود اي كل موجود محسوس لان الكلام فيه لما مر ولقوله لامتناع حصول المحسوس المعين قوله فله تعين اي تشخص يمتاز به عن جميع ما عداه ويصير بحيث يمنع فرض شركة ومثل هذا المتعين الموجود في شيء سواء كان هذا المتعين جسما او عرضا يمتنع ان يكون هو بعينه موجودا في شيء آخر بحكم فطرة العقل فانه مضطر الى هذا الحكم لا يجد الانفكاك عنه اصلا ويحكم الشبه على هذا الالتباع ان شيئا ان تنبه عليه لو خفاء فيه ما للناس عقلاء وان اخبر بان الاعراض على التبدلات مما لا يجدي نفعا فلا يحتاج لما سال حرارا لمحال كون الحمرة المتعينة موجودة معدومة في حدود انه ان ليس الا زمانا ما ذكره انما الذي يلزم منه ان يكون الحمرة المتعينة موجودة في محل معدومة عن آخر لا آتي وفيه ولهذا لو احوات الحمرة كالسواد في نفسه من نحافيه الغراب وكالبياض في نفسه ثوب بالثلج لا غير ذلك فيه بل يكون مثله متعلق بقوله فيمتنع ان يكون هو بعينه موجودا في المشبه به اي يكون مثل وجه الشبه الموجود في المشبه موجودا في المشبه به فلا بد ان يجرد هذا المثال عن التعين حتى يتحصل امر واحد كلي مشترك بين الطرفين هو وجه الشبه بينهما ولا شيء من الكليات بمحسوس فوجه الشبه الذي فرضناه حسيا لم يكن حسيا بل عقليا هذا خلف قوله وكل موجود فله تعين على اطلاقه كان الحكم بذلك اي بان كل موجود له تعين مانع عن فرض شركة خفيا جدا ومشكلا لامتناع وجود الكلي الطبيعي في الخارج والاظهر ان وجه الشبه يجب ان لا يكون موجودا خارجا وكلي في كليا لا حاجة الى في محسوس ما بعده قوله ويمتنع ان يقال تابع في بطلان هذا القول جعله ممتنعا وكذا بالعاد قوله فالمراد اشعار اذ بنه على ما سبق اي اذا تحقق ان ليس الحاصل من وجه الشبه المحسوس في طرفيه الا المثلين نحن نقول مراد القوم بوجه الشبه الحسي حصول المثلين في الطرفين وهذا الكلام ركيك جدا لانه ان اريد به ان وجه الشبه هو المثلان المحسوسان الحاصلان في الطرفين فقد تبين بطلانه بما مر من ان وجه الشبه شيء واحد مشترك والمثلان ليسا كذلك وان اريد ان وجه الشبه حصولهما فلتحصيل المحسوس امر محسوس وان سلم ذلك فليس حصول المثلين معا ولا حصول احدهما معتبرا لمشترك بل المشترك احدهما لا بعينه وهذا ايضا امر كلي قطعا فيكون عقليا لا حسيا والاظهر ان يعترض ههنا بما ذكره غيره من ان المراد بكون وجه الشبه محسوسا او معقولا كون افراده كذلك ويجاب عنه بانه تسليم واعتراف بان التحقيق ان وجه الشبه لا يكون الا عقليا متعلقا لا حسيا قوله فان المثلين مثلا بيان ذلك لان المثلين هما المشتركان في امر واحد صار به متماثلين بحسب جميع المثلين الحاصلين في الطرفين وجه الشبه قطعا فان كان عقليا اي امرا واحدا كليا مشتركا بين المثلين المحسوسين كان المرجع في وجه الشبه الذي جعلناه حسيا

بحول فيها ذنب ذات في الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع صفاء اللون واتصال الحركة وشبه مراوحة المتحرك بين انبساط وانقباض وذلك لان
وذات فيها الدهب واخذ يتحرك فيها بجملته من غير غليان متشكلا بشكل البوتقة في الاستدارة بتلك الحركة العجيبة كانه يهم بان ينبسط
وينقبض من جوانب البوتقة لما في طبعه من النعومة ثم يبدو له فيرجع الى الانقباض لما بين اجزائه من كمال التلاحم وقوة الاتصال والبوتقة في حين
تحركه فيها مودية مع الذهب الذات فيها الهيئة المذكورة فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مودية للهيئة
من

هو مجموعها اي الهيئة واحد ثم غيبة ما يكون حقيقة ملتئمة من حال الكائن قوله كسقوط النار اي عن غير قرة
والمنور اسم فاعل من نورت الشجرة تنفيح نورها اي زهرها وارادوا بالشبه الحاصلة من تقارن الصور البيض
من صفات المذكورة البياض الاستدارة وصغر المقادير وتقاربها كانه على كيفية مخصوصة فيما بينها
متفرقة ومتفرقة متباعدة ينتهي تلك الكيفية المخصوصة لمقدار مخصوص للمجموع في الطول والعرض واما قال في المرآة
لان كواكب الثريا كبار المقادير في انفسها والتاء في الشاء للوحدة الفارقة بين الواحد والجنس ويطلق على
الذكر والانثى ويعرف بالصفة فيقال شاة حية وشاة جيلة على ما يقول لهم حامة ذكر وحامة انثى والمراد بها
والابر معطوف الذنب والغضا شجرة معروفة ولم يذكر ههنا وجه الشبه لظهوره مما ذكر من صفات المشبه
كانه قال والشبه يحمار كذا في الهيئة الحاصلة من كونه ابتر مشقوق الشفة نابتا على راسه شجر غضا واراد
بالكشل لم تعقب اذ في كيفيته تؤدي المرآة الهيئة المقصودة واما في الاشراق وعدم الاشراق اعم
باعتبار الهيئة الاجتماعية اذ بدلك يظهر صحة وقوع قوله من الاستدارة مع ما في حيزه بيانا لقوله الهيئة الحاصلة
قوله او اذا اشبهت عطفه باو واشعار بان تشبيه الشمس بكل واحد من المرآة والبوتقة مما لا تخفى فيه
حسن ولو اعاد ذكر الشمس لعطف بالواو ومكذا اوكالشمس اذا اشبهتها بالبوتقة والمرآة وتيما وبه في العمل
مثال ذلك من جليه اذا قام على الماء يكان المتحرك هنالك متاوب بين الانبساط والانقباض فعله وذلك
اي قولنا ان تشبيه تلك الهيئة لان البوتقة الخ وقوله تلك الحركة العجيبة مصدر يتحرك وقوله كانه بيان لتلك الحركة
العجيبة والنعومة اللين في التلاحم شدة الاشتباك ثم يبدو له اي يندم ويظهر له راي اخر بدا له اي ندم
ونا عن بدا ضمير راجع الى الراي المعلوم بدلالة المقام والواو في قوله والبوتقة في حين في تحرك الذهب
تلك الحركة العجيبة بين الانبساط والانقباض الحال وهو موديه خبر لقوله لان البوتقة وعامل في اذا احمى وذاب
لقوله الهيئة المذكورة قوله فان الشمس تعليل لمعنى الكلام اي تشبيه الشمس بالمرآة والبوتقة فيما ذكر من
الشبه الحاصل فيهما لان الشمس موديه لتلك الهيئة ايضا يظهر ذلك لمن احد النظر اليها قوله
وكون الشبه من هذا النوع في تمثيل الحسي بما يكون حقيقة ملتئمة في المشبه والمشبه به فيما يذكر ههنا بيانا
لخصوص هذا النوع عن مخصوصه ووجه الشبه فيهما هو الهيئة المنتزعة التي هي حقيقة لتلك الهيئتين والفهم
في ذكر بعض الهيئة المشتركة التي هي وجه الشبه ههنا لفظ الوجه الدال عليها اجمالا لان الطرفين المذكورين
دالان على تفصيلها قوله وكون الشبه عطف على قوله كسقوط النار نظرا الى ان معناه كون الشبه في سقوط النار
قوله كان مثار النقع النقع الغبار والمثار المرفوع من ثار الغبار ارتفع واثاره غيره والسياف معلق
بمثار على انه مفعول معه ويجوز ان يكون عطفا عليه وتهاوى كواكبه اي تساقطت وانما اعتبر الكواكب
وانسيافنا ليل تهاوي كواكبه فليس المراد من التشبيه تشبيه النقع

العدم النقع اذا اشبه بعدمه في العراء عن الفائدة او كالعلم اذا اشبه بالحياة
كونهما جهتي ادراك فيهما طرفاه معقولان وكالرجل اذا اشبه بالاسد في الجراءة
او كاصحاب النبي اذا اشبهوا بالنجوم في مطلق الاهتداء بذلك فيهما طرفاه محسوسان
وكالعلم اذا اشبه بالنور في الهداية او كالعدل اذا اشبه بالقسطاس في تحصيل
الزيادة والنقصان فيما المشبه معقول والمشبه به محسوس وكالعطر اذا

هو العقيق المال اي ظهر انه كان عقليا لا حسيا لان في تلك الامر الواحد الكلي هو الذي كان مشتركا بين الطرفين لكنه
دون المثليين وان كان حسيا بان يكون في المثلين الاولين مثلا ان احدهما محسوس ايضا نقلنا الكلام
اليهما فيلزم اما التسلسل الامور الموجودة المحسوسة واما الانتهاء الى امر واحد كلي مشترك هو وجه الشبه في الحقيقة
بين الكل وتمام التحقيق في موضعه معلوم ان يبين فيها بطلان التسلسل مطلقا سواء كانت الامور المتسلسلة مترتبة
في مجموعة الوجود او متعاقبة وسواء كان التسلسل في جانب العلة او المعلول او العلل كوجود النبي عطف على قوله
فالحسي كالحمرة وقد عرفت حال الكاف هناك وقد مثل لكل واحد من اقسام الاربعة بحسب طرفيه مثالين او بتأويل
الامثلة على ان تشبيه الوجود بالعدم في قولك وجود زيد كعدمه تشبيه حقيقي لا كما زعمه الشيخ عبد القاهر من ان
المقصود به نفي وجوده كما في قولك ليس في هو معدوم فلا يعد من التشبيه لا كما سبق الظاهر واراد بالعلم
الملكة التي يتوصل بها الى ادراك تفاصيل المعلومات فانها جهة وطريق الى ذلك الادراك وجه الشبه انه
في الجملة كان الحياة طريق الى علم جهة الشرطية اذا فسر العلم بنفس الادراك لم يكن كونه جهة ادراك معنى واشار
بقوله مطلق الاهتداء بذلك اي بما ذكر من الاصحاب في النجوم لان الاهتداء باحدهما الى الطريق الشرعي وبالاخر
الى الطريق الحسي لكنهما يشتركان في مطلق الاهتداء المشترك بين الاهتدائين والقسطاس قد يستعمل لمعرفة
المقدار وقد يستعمل للاحتراز عن الزيادة والنقصان والعدل المشبه به في الثاني فلذلك صح به والمراد بالعدل
الطرائق المسلوكة في الدين لا الحادث لرسول عم حتى يكون محسوسا واذا اشبه المحسوس بالمعقول
فلا وعي ان المعقول تنزل منزلة المحسوس المشاهد وصار اوضح منه مشاهدا فصح لذلك تشبيه المحسوس به
فبطل ما قيل من انه لا يجوز لاستلزامه جعل الاصل فرعا وبالعكس قوله اكثر من الامثلة اي امثلة
وجه الشبه الواحد وقوله في معنى وحدتها اما بدل من قوله في الكثرة ومتعلق بقوله تشابه وذلك لثبوت نوع
من التركيب العراء على الفائدة وفي كونهما جهتي ادراك وفي تحصيل الزيادة والنقصان وفي
النشر مع عدم الخفاء وكذا فيما سبق في الحمرة طيب الرائحة ولذة الطعم ولين الملمس شائبة تركيب
الحمرة والخفاء والجراءة والاهتداء فانها واحدة حقيقة لكونها مدلوله لالفاظ مفردة تفهم منها
واما تلك الامثلة فانما عدت من قبيل الواحد لانه لم يقصد شيء منها الى هيئة منتزعة من معان عدة
بل قصد في كل منها الى معنى واحد لكنه يتقيد بقيد اخر جعل تابعا وتتمة له فما يكون ما سافي طرفي التشبيه من
شيئين المفرد فاعرف ذلك قوله واما التمثيل الحسي سواء يكون الطرفان مفردين او مركبين حكم الواحد
الحقيقة للطرفين بلا مقدمة كما ذكره واما او صاف لها قصد مجموعها الى هيئة واحدة فذكر ههنا التشبيه
بوجه اخر وسواء اما ان يكون مستند الى الحس او العقل وابتدا في تمثيل الحسي بما يكون اوصافا عدة
في حكم الواحد فهو على نوعين اما ان يكون مستندا الى الحس كسقوط النار اذا اشبه بعين الديك في الهيئة الحاصلة من
الحمرة والشكل الكروي والمقدار المخصوص وكالثريا اذا شبهت بعنقود الكرم المنور في الهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض
المستديرة الصغار المقادير في المرأى على كيفية مخصوصة الى مقدار مخصوص وكالشاة الجبلية اذا شبهت بحمار ابتر مشقوق الشفة والحوافر
نابت على راسه شجرتا غضا وكالشمس اذا شبهتها بالمرآة في كف الاشل في الهيئة الحاصلة التي تؤدي بها من الاستدارة مع الاشراق والحركة
المتصلة وشبه تموج الاشراق او اذا شبهتها بالبوتقة فيها ذهب ذائب كما قال والشمس من مشرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب كانها

الرقعة لان المشابهة انما هو في الهيئة او تعليل لمحذوف الكلام اي وجه الشبه ههنا مركب اذ ليس المراد التشبيه النقع بالليل في السواد وتشبيه السيوف بالكواكب في البياض على التفريق بل المراد تشبيه الهيئة الحاصلة من النقع الاسود والسيوف البيض متفرقة فيه اي في النقع بالهيئة الاخرى اي هيئة الليل المظلم والكواكب المنقضة في جوانب منه ووجه الشبه هو الهيئة التي تشترك فيها وحقيقته انها ملتئمة من امور متعددة ومما ينبه على انه لم يرد تشبيها متفرقا ان في قوله تهاوى كواكبه حكاية نعت صفة الليل بالكواكب وجعلها وصفا ينبني عن اعتبار الانضمام دون الافراد ولا استبداد حتى يكون بمنزلة ان يقال ليل وكواكب فلذلك كان المراد ان يجعل الاسياف مع النقع ينبني عن اعتبار الانضمام ايضا ولا شك ان تشبيه الهيئة المركبة من النقع المرتفع فوق الرؤوس مع السيوف المتحركة في جوانب منه حركات مختلفة متداخلة ومضطربة متصادمة ومتفاوتة بهيئة الليل والكواكب المنقضة فيه على الجوانب ووجه متفاوتة من الجهة والوقع ليس في تشبيه المفردين بالمفردين من الكل صحيحا ايضا قوله لوامعا حال والعامل فيها معنى كان والمتلألئة من تلألأ اي لمع والاديم السماء وجهها والملقى صفة للسماء والمستطرفة المستجدة اي تعد طرفا اي جديدا او قوله دون شيء آخر متعلق بقوله منثور اي منثورة على بساط ازرق للاعتبار في تناسب المحسن والبهجة وانما قال بحيث لان الاستطراف انما نشأ من تناسبها على الاشياء كالكحلي قوله والمشتري قدامه جملة اسمية وقعت حالا والعامل فيها معنى كان وفي ظاهر الرقعة اي في محل عالي الرفعة حال من المستتر فيه قدامه الراجع الى المشتري اي المراد رفعته في المنظر بان يكون مماثلا في النصف الرفعة ويكون اقرب الى المشرق قدامه صفة للمنصرف قال الغزالي تكسر المبهم شمعة شمع من كلام المولدين يحصل فيها الفتح وما كان من البين انه لا يصح تشبيه المريخ بالمنصرف الى مصح تشبيه المشتري بالشمعة المسرجة لم يبال بهما اي باعتبار الهيئة في المنصرف في كل بالاشباه في البيتين لهما بخبر بل افتقر ما ان قال لم اراد ابضا تشبيه الهيئة وقوله مسرجة الشمع حال من المنصرف محذوف من قدامه في مكان ميت فوق شمعي منها اذكر من الابيات من الاجتماع التام قوله وكوجه الشبه لا جميع الابيات فان قوله والشمس من منثورها قد بدت آية من حكم لا يبالي وانما سمي تشبيه المركب بالمركب لما جرى به من ان كل واحد من المشبه والمشبه به فيهما هيئة مركبة من متعدد كان وجه الشبه فيها ايضا مركبا المذكور في قبل جدا لا انما يسمى تشبيه المفرد بالمفرد ولان كل واحد من طرفي التشبيه ههنا مفرد وان كان بعض تلك المفردات مقيدا وبعضها غير مقيد ووجه الشبه في الكل مركب كما حصله ههنا ثم ان سقط النار وغير الدليل مفرد وانما الاضافة لتعيين المراد والآخر بامفرد بلا شبهة والعنقود مفرد مقيد بشيء نوعه والظاهر هو ان الجميع معين للمراد لا قيد له وان الكون في بدا الاشك قيد للمرآة وانما ذكر المنار والوشقة قيدان لهما وقد يظن انهما كما ان قيد التشبيه بهما من تشبيه المفرد بالمركب فيكون من اقسامها

كما ان عكسه قسم ثان من الاقسام الاربعة لحاصله من اعتبار التركيب لا فراده في طرفي التشبيه واعلم ان التركيب في الطرفين او احدهما مما يستلزم تركيب وجه الشبه بلا عكس كما في قوله وهذا اي تشبيه المفرد بالمفرد والمركب بالمركب في انه فصل احتمال الاشتمال على تلك الصفات وصفاء التنزه عن الكدورات اذ لا حاكم في تمييز احد البابين عن الآخر اذ لا ميزان التشبيه سوى ما ذكر من اللون والصفاء فاذا التبس التعدد بالتركيب ان كان هناك امر واحد سوى الهيئة فيما قصد من الشبه المشبه به وكان ما عداه تبعا وتتمة له في الاعتبار كان مفردا مقيدا والا كان مركبا وإذا التبس المركب بالمفرق اي تشبيه الاجزاء بالاجزاء فان لم يصح التشبيه بعض الاجزاء كما في قوله كانما المريخ ما هو نعت المركب ان لم يحصل من اعتبار الاجتماع هيئة مستحسنة كما في قوله كان قلوب الطير نعت المفرق والا صح الحمل على كل منهما مع رجحان المركب كما في قوله كان مثار النقع وكان اجرام النجوم لوامعا ومن تشبيه المفرد بالمفرد قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي قلوبها لدى وكرها اذ يعال انها لا تاكل قلب الطير اي الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف اي اردأ التمر وانما اورد هذا البيت ليكون مثالا يحتذى به في التمييز بين المركب والمفرق على ذي مسكة انه ليس لاعتبار الاجتماع فيه يعتد بها ويقصد تشبيهها انما الفضيلة في هذا البيت من حيث اللفظ وحسن الترتيب قوله واما ان يكون مستندا الى العقل عطف على اما ان يكون مستندا الى الحس وهو اربعة من نوعي التكوين حكم الواحد ومثل له بثلاثة امثلة من قوله اياها ماخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم اياكم وخضراء الدمن قالوا وما خضراء الدمن قال المرأة الحسناء في منبت السوء والثالث من قول من قال في جماعة متناسبة في فضائل الكمال هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فقيل هو قول من وصف بني المهلب للحجاج وقيل قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب في بنيها حين سئلت انهم افضل والاشارة بلفظه مع في المثال الاول وبلفظه المتقدم في المثال الثاني الى اعتبار التركيب في وجه الشبه والشيء عنهما في الثالث لظهور التركيب بقوله المتنع لذلك اي لاجل التناسب والتناسب والمنظر ما يقع عليه النظر من الظاهر والمخبر من الطعم او ثمرة الطعم والمخبر يعلم من الباطن بالخبر والتكوين من الابتداء او تمرة الباطن في منبت السوء اصل الردي واضافة كاضافة جرد قطيفة ورجل صدق في افادة المبالغة وخضراء الدمن ما ينبت على المزابل والدمن آثار الدار واضافة انما هو من اضافة المصدر الى المفعول من قولهم اثرت الشجرة كذا او الجامع بالرفع عطف على الحسناء ولا تركيبها عبارة وكما اذ ليس احتمال العطف ما تشبيهها الكلام منها على ما جاء يخرج على الآخر لانا نقول منظر الحسناء والخضراء محسوس قطعا فكيف عد عقليا لانا نقول لما كان سوء المخبر عقليا كان المجموع المركب من حسن المنظر عقليا فان المركب الحقيقي لا بد ان يكون كل جزء منه محسوسا بخلاف المركب العقلي اذ لا يجب ان

يكون كل جزء منه عقليا ولهذا الخبر فاسد في حكم الواحد نعم هذين النوعين من جهة العقل واعتبار تركيب وجه الشبه في المثال الثالث من حيث انه اعتبر فيه تناسب الاجزاء من امتزاج الظاهر وتفاوت بينهما ولما وصف كلا وجه الشبه في هذا المثال بما دل على وجه الشبه لم يحتج الى التصريح به وقد يتوهم ان مثال الحسنا من تشبيه المركب بالمركب والحق انه تشبيه مع متعدد باعتبار مثله قوله واما الغرض الثالث قوله ان يكون بكل الامور بحيث الامور التي هي من قوله ان لا يكون وجه الشبه امرا واحدا ولا منزلة الواحد ولما كان كل واحد من تلك الامور فاعتبار اشتراكهما في الطرفين على حدة اعتبر كونه حسيا او عقليا فصار ثلاثة اقسام ولانه لا تشبيه بخلاف ما هو في حكم الواحد فانه منحصر في قسمين كما عرفت والسفادة والذكر على الانفع لم يرد ذلك في الغراب فقيل انه بحيث وصيل ليس الا المطابقة وحسن الطلعة حتى ونباهة الشاع وعلو الرتبة عقليا قوله اعلم انه ليس علم مما من اصحاب علم البيان اي ما يهاس ارباب البلاغة المكتسبة التابعين في موارد الكلام في مصادره لارباب البلاغة السليقة ان يكلفوا التعرض بوجه الشبه كما انه على الوجه الذي هو ملتبس به بل يذكرون على سبيل التسامح والتوسع مكان وجه الشبه ما يكون مستتبعا له مستلزما اياه على طريقة ايراد الملزوم وارادة اللازم فانه مجاز مستفيض قوله اما قال ان لا يكون وجه التشبيه في المثال المستتبع الذي ذكره وجه التشبيه في الحال والتابع المتروك هو وجه الشبه الحقيقة والمثال قوله لا بد من التنبيه عليه اي على ما يذكر مكان وجه الشبه تسامحا او رد له مثله قوله اذا وجدوا ما لا تنفق على اللسان ارادوا اذا وجدوا ما فصيحة الا انه تعرض فصاحتها بان يخل على كل بالمقصود قوله لا تكلف عطف تفسير لقوله لا تنفق اي لا تنعقد اللسان بنادر حروفها كما في الحج والمستنزر ولا يكوا رها كما في حدك ليس قرب قبر حرب قبر وقوله تشاد مشتق شتلون شلشل شول قوله ولا يكون غريبة اي لا يكون بحيث يحتاج في معرفة معناه الى التنقير عن الكتب المبسوطة كقوله تكأكأتم على اي اجتمعتم والطحمة اي الظلم وجعلت اي خرجت او لا يخرج بدنه الى النظر كقوله وفاحما وسنا مسرجا وقوله مشكر لكونه باعثا لوقوعه صفة كاشفة لغربته وحشية فيها على ان الكراهة في السمع داخلة تحت الغرابة المعتبرة بالوحشية قوله ما لا شبهة معها في التعقيد اللفظي والمعنوي فتضعف بالنصب على انه جواب النفي فتسمن اي تنقبض عطف عليه وضمير عنها للالفاظ كان لم يحتم عليها الكلمات قوله هي كالعسل مقول القول قوله معلومة الاجزاء اي المقدار اما طرح ما اما استدلالا لان تعنيه التأليف ان يكون الكلام مما يفيد التبعيض كالقياس لا ما يعد الظن كالاستقراء والتمثيل وقطعية الاستلزام بان يكون مشتملا على شرائط الانتاج قوله فيذكرون متعلق بقولهم الالفاظ وقولهم في الحجة نحو منصبين لها قوله على ان وجه الشبه الثاني اي الحسنة التي تؤول اليها الطعام هناك اي تما ذكر من تشبيه الالفاظ وتشبيه الحجة غيرهما اي غير الحلاوة وما عطف عليها وذكر اي ذكر العسل لازم الحلاوة ولازم السلاسة والرقة في تشبيه الالفاظ بالعسل والماء والنسيم ولازم الظهور في تشبيه الحجة وافاده النسق من

اضافه

اضافة المصدر الى المفعول الاول وثانيها هو المفعول الثاني والفاعل المتروك هو كل واحد من السلاسة والرقة وقوله فشأن السين بيان لحصول لازم الحلاوة ولازم السلاسة والرقة في الالفاظ الموصوفة بتلك الصفات ملذ على صيغة المبني للفاعل ورفع طعمه هو الرواية لكن المشهور هو المتعدي في اللذة في الطعام بالكسر الكلم وجدته لذيذا فتستلذ ان اي تستعيد الماء الذي يتساغ وينحدر لسلاسته والنسيم الذي يتنفس برقته قوله لازم الظهور عطف على لازم الحلاوة والضمير في كونها وحالها للبصيرة والبصر وفي معها للشبهة والظلمة لان ما يطلق الظهور معنى مشترك بين الشمس والحجة قطعا فلا حاجة الى جعله من قبيل التسامح لانا نقول هو وان كان مشتركا بينهما لكن لم تقصد تشبيه الحجة بالشمس ظهورها في نفسها بل قصد ظهور المطلوب بها كظهور المحسوس بالشمس ومنع ازالة الحجب الشبهة ونابعة لظهورها في ذاتها غاية الظهور قوله كالذي يحتج فيه ان ازالة الحجب اعتبارات لا تحقق في ذات الحجة ولا في ذات الشمس وكذا كون الشيء بحيث ينشرح منه الصدر ويستعيد منه النفس نشاطها وكونه بحيث يميل الطبع اليه ويحبه ذوق عليه جرى الاعتبارات التي لا تحقق لها في انفسها قال لو العلل السديدة تخصيص التسامح بالاعتبارات هو انه عالم لكن المرام اذ اعتبار مكانه بامور موجودة مستتبعة قوله واقول ان لسنته ان يكون تركهم اي ترك اصحاب علم البيان التحقيق في وجه الشبه هو انهم لم يكن يعرفوه في العقل كما تعرفه بحسبه عن ما هو عليه من كونه امرا كليا مشتركا كما على وجه التنبيه عليه بل قسموه الى حسية وعقلية من شأنهم مع اي تسامحهم بذكر شيء وجه الشبه مكانه وذلك انهم جعلوا امثاك وجه الشبه بين الخد والورد الحمرة المحسوسة وهي جزئية مستتبعة مستلزمة لما هو وجه الشبه حقيقة اي الحمرة الكلية المشتركة التي هي معقولة قطعا كما جعلوا امثاك وجه الشبه بين الالفاظ والعسل الحلاوة المستتبعة المستلزمة لما هو وجه الشبه الحقيقة الا ان التسامح هناك بحمول المستتبعة لس امرا اعتباريا والتسامح هنا بحمول على امر موجود وهو امر اعتباري اما قال لشبهة لاحتمال انهم لم يتنبهوا الى التحقيق الذي ذكر تنبهوا الكلام على ما هو المتعارف من الجمهور من ان الحمرة والسواد والبياض مثلا امور محسوسة بما نعرفه من هو جزئي محسوس مع ما هو كلي معقول وقد جاز بيانهم يحتمل اي يحتمل اتفاقهم وبيانا معهم في ذلك اي في ترك التحقيق حيث قسموا وجه الشبه الواحد وما هو في حكم الواحد الى حسي وعقلي والمتعدد الى حسي وعقلي كله او بعضه قوله واعلم وان كان معلوما فيما سبق ان التشبيه ليس الا الوصف لكنه اراد ان ينبه هنا على ان التشبيه الخارج بعض المواضع يجعل وجه الشبه نفسه ليس الحقيقة مشتركا بين طرفيه قوله فاذا اضافه اي اضافة الشبه حقيقة كما ذكره في مطلق الاصطلاح بالاستعمال في العقل وبالاحتمال اعم من ان يكون حسيا او عقليا لكن من الملح والنحوية اي مطلق الاسناد المشترك بين النجوم واصحاب الشعر قوله فلم يشرع التعامل تفصيل لعدم استعمال النحو في الكلام والنعت العرقوي في امر شاق والنعت ان يكلف ذلك العرق وتصحيح قول المعتبر

الغرض والمشبه به ما غلب يكون عائدا الى المشبه ثم قد يعود الى المشبه به فاذا كان عائدا الى المشبه فاما ان يكون لبيان حاله كما اذا قيل لك ما لون عمامتك فقلت كهذا
منه والمرت لاعمامة لديه واما ان يكون لبيان مقدار حاله كما اذا في سواد كحلك الغراب واما ان يكون لبيان امكان وجوده كما اذا ادعيت تفضيل واحد على
الاحد يوهم اخراجه عن البشرية لا نوع اشرف وانه في الظاهر كما تراه كالممتنع فتتبعه التشبيه لبيان امكانه فاما حاله كحال المسك الذي هو بعض دم الغزال
ولبس يعد في الدماء لما اكتسب من الفضيلة الموجبة اخراجه لا نوع اشرف من الدم واما ان يكون لتقوية شانه في نفس السامع وزيادة تقريره عنده كما اذا كنت
مع صاحبك في تقرير انه لا يحصل من سعيه على طائل ثم اخذت ترقم على الماء فقلت هل افادك رقمي على الماء شيئا انك في سعيك هذا كرقمي على الماء فانك تجد للتمثيل
من التقرير ما لا يجد واما ان يكون لا بد ان يعلم السامع في معرض التزيين او التشويه او الاستطراف وما شاكل ذلك كما اذا شبهت وجها اسود بمقلة الظبي

ان حال التعليل في البخوان يعتبر في الكلام على استعمال الوجوه العربية الظاهرة التي يتبعهم فيها العارفون باحوال اللغة
المقاصد المقصودة بلا تكلف والكثير فيه ان يترك استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة التي تخل بفهم ما قصد
بالكلام واما تكثير قواعد النحو فانه لا يجدي نفعا فيها لان الكلام في الاستعمال لا في معرفة القواعد النحوية
وكذلك لا يهتمان بل المهم لنا ان لا نتصحح فيها ليطابق لما قصدناه من كون فصاحة شاملة للطرفين
واعلم ان الطرفين في قوله في الكلام وفي الطعام حال لا على ملهما من المشابهة لمستفاد من الكاف اي النحو
كائنا في الكلام ومستعملا فيه يشابه الملح كائنا في الطعام قوله الوجه الثالث الطرفي الغرض من التشبيه
قد تحقق النظر في احوال التشبيه ان الغرض لما كان المشبه بمنزلة الفاعل في الحكم كان الوجه ان
يكون الغرض منه عائدا الى المشبه الذي هو كالمخبر عنه ولذلك كان عوده الى المشبه اغلب واكثر لكنه قد ينقلب القضية في التشبيه
فيعود الغرض منه الى المشبه به وحيث كان هذا معلوما مكشوفا اكتفى باول الاشارة ثم اتى بالاخرى تنبيها عنه
ولبس المسترة تكون في قوله فاما ان يكون لبيان حاله راجعا الى الغرض كما يتبادر اليه الوهم من سياق كلامه لان الغرض
هو نفس بيان حاله لا انه لبيان حاله وكذا الكلام في اخواته بل راجع الى التشبيه كما يدل عليه قوله فتتبعه التشبيه
لبيان امكانه ولا تذهب عليك ان قوله لونها حيث سوال عن لونها المعروف كونه بياضا او خضرة او صفرة فقوله
كلون هذا محمول على ظاهره والمقصود تشبيه اللون باللون لا تشبيه الكمامة بالكمامة في اللون والعرض بيان
حال اللون المشبه اي كونه احد الالوان المخصوصة لينتقش ما سئل عنه قوله لبيان مقدار حاله يعني ان حاله معلومة
فاريد بيان مقدارها في الشدة والضعف والقلة والكثرة لا غير ذلك من قوله كحلك الغراب اي سواده ومسالة او
المراد كالغراب في الكحالة كنحو قوله سوى سواد حيث جعل المشبه ذات الكحالة وجعل السواد وجه الشبه الا انه
الحم لغلط الحلك للمراد انه في مقدار سواد المشبه في الشدة قوله لبيان امكان وجوده اي بيان امكان وجود المشبه
امكانا ظاهرا لا يتعلق به شائبة لا امتناعه اصلا قوله يوهم اي يشعر ذلك التفضيل اخراجه في كل الواحد عن
جنس البشرية مثلا الى نوع اي جنس اشرف من البشرية والتفضية وانه راجع الى ما دل عليه سياق الكلام اي الحال ان
وصول ذلك الواحد في الفضيلة والكمال الى حد يوهم اخراجه عن جنسه امر يشبه الممتنع مشابهة ظاهرة في كونه مستبعدا
غاية الاستبعاد فانه في ذلك التفضيل الذي رتبه يعني لامر كالممتنع فيشبه في ذلك الامر المشبه بحيث يحقق ازالة ما
واظهار الامكانية بحيث لا يكون حوله شائبة فانما حاله كحال المسك اي حال في كل الواحد وهو وصوله لا حد
يوهم اخراجه عن اخوانه كحال المسك وهو وصوله لا حد اوجب اخراجه كما هو المشهور فقد انكشف بهذا
التشبيه امكان وجود المشبه الذي هو حال في كل الواحد انكشافا بلا شبهة قوله لتقوية شانه اي شان المشبه
كعدم اشتماله على فائدة في المثال المذكور وزيادة تقريره اي اثباته عند السامع وفي قوله انك في سعيك هذا كرقمي

على

152

ان الغالب قال الحسن اشعار زينه او كما اذا شبهت وجها مجدورا بسلخة جامدة وقد نقرتها الديكة اظهارا له في صورة اشنع ارادة ازدياد القبح والتنفير
وكما اذا شبهت الفحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب نقلا له عن صحة الوقوع لا استبعادة لاستطرافه وللاستطراف وجه آخر وهو ان يكون المشبه به
نادر الحضور في الذهن اما في نفس الامر كالذي نحن فيه فاذا احضر استطرف استطراف النوادر عند مشاهدتها والتلذذ بالتلذذ بما لم تجدنها فكل جديد لذيذ
واما حضور المشبه في اوان الحدوث فيه مثل حضور النار والكبريت مع حديث البنفسج والدياض كما في قوله ولازوردية تزهو بزرقتها بين
رياض على حمر اليواقيت كانها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار في اطراف كبريت فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت مما يكون

على الماء تساهل والمراد ان سعيك كرقمي قوله فانك تجد لتمثيل هذا من التقرير ما لا تجده فان تصوير المعقول
بصورة المحسوس يقرر شانه في نفس السامع تقريرا كاملا خصوصا اذا اخرج ذلك المحسوس في بناء هذا كانك
في تمثيلك هذا جعلت السامع مشاهدا لكون سعيه غير مشتمل على فائدة قوله لا بد ان يعلم اي ابراز المشبه الى
السامع وارادة ومراد كل ذلك مثل الترغيب والترهيب والتعظيم والاهانة والتنويه وحسن الاعتقاد
وضده وما يشبهها قوله اشعار تزيينه اي تزيين الوجه وهو تعليل لاراغا او شبهت بعد تعليله بافراد
والمجدور هو الذي اصابه الجدري وفي السخة العذرة والديكة بكسر الدال وفتح الياء جمع ديك والظاهر ان
قال في صورة شوهاء لانه تركيب وصيغ لا اصح ذكانه جعل اشوه فعل يفعل من العيوب على الشدة وذلك يفضي
واسود من الالوان قوله فانت تغضيهم سربال الطباخ وقوله لانه اسود في عينه من الظلم وارادة تعليل للاظهار
او شبهت على فاسل بمعا قوله نقلا له اي للفحم فيه جمر موقد عن صحة الوقوع الا امتناعه عادة حيث صوره
بصورة البحر المذكور الممتنع عادة لا عقلا لامكان ذوبان المسك حتى كثر به جدا حتى يعد بحرا قوله استطرف اي يعد
امرا طريفا جديدا قوله وجه آخر بعد غير النقل من صحة الوقوع المعتاد الى الامتناع العادي قوله كالذي نحن فيه
البحر المذكور فاذا احضر اي المشبه به في الذهن استطرف هو لندرته ويستطرف المشبه ايضا لاقترانه باحد
نادر بروزه في صورته وهذا الاستطراف الراجع الى المشبه هو المقصود على التشبيه وهو الغرض منه ودل
استطراف المشبه به في ذكره تشبيه الفحم بالبحر يستطرف المشبه في وجهين قوله اما في حضور المشبه عطف على
اما في نفس الامر وضمير فيه للذهن اي مع حضور المشبه في الذهن او ان الحدث وقوله مثل حضور مصدر لقوله
المحذوف اي اما ان يكون نادر الحضور في الذهن مع حضور المشبه فيه ندرة مثل ندرة حضور النار والكبريت
مع حديث البنفسج قوله ولازوردية بكسر الراء وهو الظاهر الثابت نسبة والمراد البنفسج نسبة الى الحجر
المعروف لكونه على لونه تزهو اي تتكبر من زها يزهو وهو الكبر والفخر وحمر اليواقيت على الشقائق والعامة
ساق البنفسج قوله فاذا احضر اي اتصال النار باطراف الكبريت احضار في التشبيه التام الذي منهما
استطراف المشبه لمشاهدة عناق اي معانقة بين صورتين متباعدتين في الغاية وفي بعض النسخ احضارا مع
المشبه اي البنفسج وهو ظاهر لا يقال لا استطراف لاجل المعانقة المذكورة بين الطرفين معا لانا نقول
لما كان الكلام المشتمل على التشبيه سوقا للمشبه كان المتعلق بها استطرافه قال الشيخ عبد القاهر ولا استطراف
في تشبيه البنفسج باوائل نار الكبريت وجه آخر وهو ان الشاعر اراك شبها لنبات غض طري بورق واوراق رطبة
من لهب نار في جسم مستول عليه اليبس ومن الطباع وموضوع الجبلة على ان الشيء اذا ظهر من مكان لم يعهد
ظهوره منه كانت صبابة النفوس به اكثر والشغف به اجدر قوله الا العين لا تخفى عليه استطراف النار من

الثاني انها نادرة الحضور في الذهن ندرة صورة بحر المسك موجه الذهب واني الناد حضورها مع حديث البنفسج فاذا احضر احضارا مع المشبه استطرف
لمشاهدة عناق بين صورتين لا تتراءى نراهما ومثل الحكاية المعروفة في حديث حسد جرير لعدي بن الرقاع الا العين اما تحكي فيه حكي ان جريرا قال انشدني
عدي بن الرقاع قوله في عينيه ما في يديه كما قوله تزجي اغن كان ابرة روقه رحمته وقلت قد وقع ما عساه يقول وهو اعرابي جلف جاف فلما قال قلم اصاب
من الدواة مدادها استحالت الرحمة حسدا

كون المشبه به نادر الحضور في الذهن مع حضور المشبه وتمام بيت المطلع قوله من بعد ما شمل البلى ابلادها اي عرف

هذا الرجل اراد نفسه ديارها حاجة معرفة بوهم او متوهما لكثيفها لاندراسها وشمول البلى ابلادها اي مواضعها

جمع بلد فاعتاد الديار اي اخذها عادة رعاية للحقوق السابقة تزجى اي تسوق الطبية ولذا اغن في صوته غنة

قلت فذو قرن اي عادي معضلة فاغشاه اي اتى بي عشي عدي ان يقوله وبه يطلب تشبيه به هذا المشبه الذي كره

اعني ابره روني لاغن ولهذا ان تعدي اعراب جلف حاف اي غليظ الطبع بعيد عن ادراك الاشياء الدقيقة وكنيف

يهدي لشاما يصح ان يكون مشبها به لما ذكره او ليس يظهر له نظر يصلح ان يشبه به فلذلك رجم ولما رأه اتى بما يندر حضوره

مع حضور ذكر المشبه وامتا حينئذ بانه بأقرب صفة من ابعد موصوف فظهر الاستطراف بسبب ذلك لوجه حسن قوله

واما الغرض العائد الى المشبه به فجعل مرجع الغرض العائد الى المشبه به الى ايهام كونه اتم من المشبه وجه التشبيه

لان هذا الايهام اكثر الشائع فيه وغيره نادر كما يشير اليه وغره الصباح اول ما يبدو من بياضه وفي قوله حين يمتدح

دلالة على كمال الممدوح في كرمه ومعرفته حق الماجد في مدحه اياه حيث تلقاه بالبشر والطلاقة قوله كان النجوم بين

سنن جاء جمع دجية وهي الظلمة والضمير للبدعة او للنجوم والظلمة ان يحال سنن لاحت اي تلالأت بينهن ابتداع اي من

احداث بدع الآن الشاعر قلب تشبيه على كثرة السنن وقلة البدع والبيت من تشبيه المركب بالمركب كما يدل عليه ذكر

لفظ بين في الطرفين قوله حسن رأي شرط جوابه فصد في تشبيهه هذا واراد بالهدى صول الدين وبالبدعة

فروعه وخصص السنن بالذكر لان الكلام وقع فيها ثم عمم بقوله وكل من علم وانه جعل منها ما استدا كان منتهيا

بالمشي في النور والاستضاءة بقوله يجعل صاحبها اي يجعلها صاحبها والمعتقد المسلوك المذلل يبعد من

العثور يعني السقوط على الوجه وهو منصوب على جواب النهي فلا تبال بردي في البيداء اي سقط فيها والمهوى يعني

الهوى اي السقوط والضلالة عن سبيل الهدى ويحمل العقائد الباطلة او على الحق المصدري والدعة بالسكون

وقد طوي ذكر ما يقابل الشريعة اي الطريقة الباطلة والظلمى الظلمة ولم يرد بقوله تفضيل السنن في الوضوح

على النجوم وتنزيل الدمع في الاظلام فوق الدياجي اي حنادس الليل كانه حجة ونجاة ان البيت من التشبيه

المقلوب بل اراد ان تفضيل الهيئة على الهيئة في هذا المثال اوضح لا تفضيل الاجزاء على الاجزاء قوله وضعف

بالسواد اي على سبيل التوسع المشهور واراد بقوله اعرف واشهر بالسواد من الظلام ان الاعرفية والاشهرية

باعتبار الاتمية لكون هذا المثال لا ايهام كون المشبه اتم في وجه الشبه لكن المحصل منه كونه اتم في وجه الشبه

من كونه اقوى فيه كشف سؤال ايضا كونه اعرف واشهر فلا تحقيق لما تاول فيه اي الشاعر الظلام بيوم

النوى لما ذكر من ادعاء كونه اعرف واشهر ثم عطف على يوم النوى فؤاد من لم يعشق اطراد للظرافة في الغزل

بكر الراء وهو المايل من الحرب في تشبيه لا يعرف العشق ولا شك ان القلب الواسع بوصف بسعة

السواد

السواد وكانه حجر اسود في الغاية فنظم الشاعر العلامة القاضي في سلك يوم النوى في اقسم انه ابيض اتم في السواد

من الظلام قوله كان انتقاص البدر اي انسلاله وفي الصحاح نصا سيفه وانتضاه اي سله والنجاة

بالمد الخلاص والباسا الشدة والالحار ربك فقال حصرت كمي عن ذراعي اي كشفت ولا شك ان

انتضاء البدر من تحت غيمه انتقال من حالة غير ملائمة الى حالة ملائمة وكذلك النجاة من الباساء فوجه الشبه هو الحصول

فيها ادكن منهما انتقال مخصوص والانتضاء منكر مشاكلة فما يكون اعرف واشهر في نفسه ومما فيه من الانتقال

المذكور فاذا قلب التشبيه كان ايهام اعرفية النجاة في نفسه ومما فيه من ذلك الانتقال ظاهرا واما ايهام كونها اتم

مما فيه من ذلك الانتقال اي وجه الشبه فانما يظهر اذا كان الانتضاء اتم في نفس الامر من النجاة في ذلك الانتقال

او حمل على ذلك المحل لا ثم قوله فمنه منه اي صورة الانتضاء تلك اي بصورة النجاة قوله وقد لحق الليل

السماك لما كان لمعان الكواكب في الليل المظلم اقوى جعلوا الظلام كانه لحق به اعتبها فانهزمت

وانفرقت وكان وصف الاخلاق بالضيق والسعة من متعارف الناس على سبيل الاستعارة شبهها بها لا مكن

الضيقة والواسعة تخيل الشاعر ان اخلاق الكرام شيء له سعة وجعلها اصلا في السعة فشبه بها الارض

الواسعة قوله من مثله لما كان عود الغرض من التشبيه الى المشبه مما يرى مستبعدا عقب مثله لا بيات

باثلة من الابيات وبالغ في كون الابيات من هذا القبيل بان كرر في اثنائه لفظة من لا مثله وحكم عليه

بكونها مصبوبة في هذا القالب قوله لان الكلام في الربوا اي حلة لا في البيع فالمناسب ان يقال انما الربوا

مثل البيع كما قال انما النبيذ مثل الخمر وذنا بانه مفعول له لقولهم وانما زعموا كون الربوا اقوى واعرف

في الحل بناء على ان الزيادة التي هي المقصودة من المبادلة محققة فيه دون البيع قوله لمزيد التوبيخ متعلق بقال

وضمير فيه راجع الى افمن يخلق كمن لا يخلق وانما كان التوبيخ فيه ازيد لدلالته على انهم جعلوا غير الخالق اقوى

واتم في استحقاق الالوهية والعبادة وقوله لكونه تعليل لاقتضاء المقام بظاهره اياه والضمير

راجع الى افمن لا يخلق كمن يخلق اي هذا الكلام الزام للذين عبدوا الاوثان ولا شك ان

المقصود في هذا المقام الزامهم فهذا الكلام مقتضى المقام بظاهره وقوله شبهوها بالله اي شبهها

للاصنام بها في استحقاق العبادة واسم الالوهية بالحق وانما عبر عن الاصنام بمن لا يخلق اما لانهم

من يخلق اما لانهم عبدوها وحق المعبود ان يكون من اولي العلم قوله وعندي ان الذي تقتضيه البلاغة

القرآنية هو ان يكون وذلك لان المعنى من يكون قادرا على حقيقة ويكون انكار تشبيه الاصنام بالله

على ابلغ وجه واكد فاذا لم يصح تشبيه الحي العالم القادر من يخلق بمن لا يخلق فكيف يصح تشبيه الجمادات

العاجزة عن ذلك الصفات به تعالى عن ذلك علوا كبيرا فيكون انكارهم اشد والتوبيخ اكثر ولشتمهم لهذا وجه حسن

التعريف ايضا ولا يخفى جريان ما اجاب به في اصل التشبيه المذكور وقلبه قوله تعريف تعليل لكون الانكار
موجها الى ما ذكر وضمير به للانكار الموجه وكلمة عن متعلقة بتعريضا اي تعريضا كائنا الكشف ويكون عطفا على يكون
ويجوز بقوله تنبيها ويجوز نصبا قصد به التوبيخ وما كان متعلق تنبيه في اختيار انلا تذكرون على انهم لا يعقلون اشعار
بان كون التشبيه الحادث منكرا اذا كان التشبيه لحق العالم القادر منكرا امر معلوم غير محتاج الى التفكر بل الى التذكر وهم
لا يتذكرون قوله منصوب بنزع الخافض مبتدأ قوله عز وعلا وما يعجز الكسول لانه على طريقة زيد اسد مع فعل مبني على التشبيه
اعني اتخذوا المعنى جعل هواه مثل الله اي هو مطيع لهوى النفس يتبع ما تدعوه اليه فكأنه يعبده كما يعبد الرجل الله
وهذا القلب اشارة الى عود الغرض الى المشبه به على ايهام كونه اتم في وجه الشبه فاذا احسنت التأمل عرفت
ان تقدم المفعول الثاني الذي هو المشبه به لاجل تشبيهها بالمعمول الاول ادا صاحب قصة حيث ذكر على انهم جعلوا الهوى
اتم واقوى فيما هو وجه الشبه اعني الطاعة والانقياد فيصير الانكار اكد والتوبيخ اشد وقط تدخر على انه جواب
لا مر وقد انه لا تشبيه فيه لانه ادعى المعنى انهم شبهوا اهواءهم بالله وسموه الها بل المعنى انهم جعلوا اهواءهم
الهة اي معبودا يعبدونه فمحل الهه ان يكون مفعولا ثانيا لكنه جعل مفعولا اولا على طريقة القلب من اجزاء الكلام
لا للتشبيه بينهما فقوله هذا القلب اشارة الى مطلق القلب المذكور في ضمن التشبيه المقلوب البتة وليس لان لفظ
الاله ان قصد به مفهومه اعني مفهوم معبود لم يصح ان يجعل مفعولا اول يحكم عليه بالهوى اصلا وان قصد به الذات
كان الكلام على التشبيه قطعا ولا يجب ان يكون المشبه به ماخوذا باعتبار كونه خصوصية ذاته بل يكفي هناك
مطلق معبود الرجل ولا يجب ايضا كون التشبيه قوليا بل يكفينا كونه فعليا فانه تشبيه ضمني قوله هو ما ذكرنا
يعني ايهام كون المشبه به اتم في وجه الشبه من المشبه قوله لان المشبه به ارادة جنس الالكل فرد منه على استعرفه وفي
بعض النسخ واحص اي لجهة التشبيه على انه وجه الوجه ولم يذكرهما بيان الحال الغريب من بيان المقدار وقد ذكرهما معا
فيما ترونها سابقا ايضا وقوله ارادة تعليل لقوله تشبيهه بالسلخ واعتبر الزيادة في الاستعباد دون الاستحسان
لان الوجه المجدور مستقبح في نفسه بان يجعل الله تعالى فيه استقباح السلخ بخلاف الوجه الاسود فان المطلوب فيه
بيان اصل الاستحسان وقوله لامتناع تعليل لقوله لم يصح ثم ان امتناع تقدير التشبيه بما يساويه التقرير الا بالتخصيص
بما اذا اريد بالتشبيه التقرير صحيحا اي يكون من الامتناع تعريف المجهول بالمجهول مطلقا ولا لما عدا التقرير مما ذكر
وما يظهر ان تناوله ايضا ليتحقق بنظمه مع اخواته في سلك الذكر معا واذا عرفت ذلك ظهر لك انه اذا ادعي كون
المشبه به احق بوجه الشبه واقوى حالا معه فيما اذا قصد بالتشبيه التقرير لا في جميع ما ذكره حتى يرد عليه انه
ناقض كلامه حيث صرح فيما بعد بانه يكفي في بيان المقدار كون المشبه به على حد مقدار المشبه في وجه الشبه لا ازيد
ولا انقص ومع ظهوره ايضا انه ادعى الاعرفية انما في جميع ما ذكره او فيما عدا التقرير منه وعدم صحة ما يقال من ان الاعرفية

يعتبر في بيان الحال والمقدار وكذا في بيان الامكان وفي التزيين والتشويه وان لم يصرح باعتبارها
في التقرير لكنه ظهر من اشتراط الاتمية هناك فان قلت ما وجه اقتضاء التزيين والتشويه كون المشبه به
اعرف بوجه الشبه مع ان كون المشبه به مستحسنا او مستقبحا كاف هناك قلت وجهه ان بيان الوجه
من الوجه الاسود ومقلة الظبي مطلق السواد والا لما تزين بل السواد المخصوص اللطيف الذي من شأنه
ان يميل الطبع اليه ولا شك ان مقلة الظبي فيه اعرف واشهر وكذا الوجه من الوجه المجدور والسلخة
المنقورة مطلق الهيئة المنكرة والا لما تشويه بل لا بد ان يعتبر معها خصوصية منفرة فتكون السلخة اعرف بها
قوله او معرض الاستطراف عطف على معرض التزيين اي لا للابراز في معرض الاستطراف والمعنى لم يصح
ايضا ان يذكر المشبه به لابراز المشبه في معرض الاستطراف قوله نقلا تعليل لقوله تشبيهه بحر ولامتناع مفعول له
لنقلا واللام في عامه ولنستطرف تعليل لنقل لا لامتناع وقوله والوجه الآخر معطوف على لامتناع اي او نقلا
للوجه الآخر الذي للاستطراف في التشبيه المذكور على ما تقدم هو ندرة حضور المشبه به في الذهن مطلقا
فكأنه قال او نقلا لندرة الحضور في البحر المذكور لاجل ان يستطرف واما الاستطراف الناشئ من ندرة
حضور المشبه به مع المشبه كما في حديث البنفسج فلا نقل فيه اصلا لا الصورة الممتنعة الى الواقع ولا الصورة النادرة
الى الكثير الوقوع فلا تعرض له هنا واما قوله المثل ما ذكر فتعليل لنقل الوجه الآخر واقع بازاء المستطرف
فيكون المعنى ان نقل الوجه الآخر ليستطرف استطراف النوادر كان من الامتناع ليستطرف استطراف الممتنعات
العادية ورد بانه يلزم ان يكون عدم صحة الابراز في معرض الاستطراف خاليا عن التعليل وان لا يتعين شيء
بازاء قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول ولا يخفى حسن اللفظ في قوله ليستطرف بعيد بكونه لنقل الامتناع
من مطلق لطافة التعبير عن استطراف الندرة بانه مثل ما ذكر من الاستطراف لا يخلو عن شاعة وقيل العدم صحة
الابراز في معرض الاستطراف والمراد مثل ما ذكر من امتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير انه لما يساويه
فالمعنى لم يصح الابراز في معرض الاستطراف لامتناع بيان استطراف الشيء بما لا يكون اعرف منه بالاستطراف واقوى
فيه واخص به ويرد عليه ان الاستطراف غرض التشبيه كما هو الكلام في وجه الشبه وكون المشبه به اعرف
واقوى فيه وايضا ان الاستطراف المذكور مترتب على ابراز الواقع في صورة الممتنع او الكثير الوقوع في
صورة النادر فيكون مختصا بالمشبه فلا يتصور كون المشبه به اقوى فيه وان وجه لذلك ان المراد بمثل
ما ذكر هو امتناع تعريف المجهول بالمجهول الا انه على ان لفظ المثل مقحم لزم كون المشبه به في التشبيه الاستطرافي
اما اعرف بوجه الشبه او اقوى فيه وكيف يلزم ذلك مع ان المشبه به كلما كان اندر حضورا في الذهن كان الاستطراف
اقوى لا يقال اجاز ان يكون اندر حضورا من المشبه مع كونه اعرف منه بوجه الشبه او اقوى فيه لانا نقول

المطلوب كما يحكى عن الصاحب ان قاضي سجستان دخل عليه فوجد الصاحب متفننا فاخذ يمدحه حتى قال وعالم يعرف بالسجزي واشار للندماء بان يبطلوا السلوبه فجعلوا واحدا بعد واحد الى ان انتهت النوبة الى شريف البين فقال اشتهي النبيذ من الخبز فامر ان يقدم له ما يتم
واما تساوي الطرفان المشبه والمشبه به في جهة التشبيه فالاحسن ترك التشبيه الى التشابه ليكون كل واحد من الطرفين مشبها ومشبها به
تفاديا من ترجيح احد المتساويين ويظهر من هذا ان التشبيه اذا وقع في باب التشابه صح فيه العكس بخلافه فيما عدا ذلك
حكم المشبه به اذ ذاك غير ما يلي عليك فيصح ان يقال لون هذا الشيء كلون تلك وان يقال لون تلك كلون هذا وان

من المعلوم ان ليس البحر المذكور اعرف بالصفة المشتركة ولا اقوى فيها من الغرة حتى يكون قد جاء قلت قد حكم
بانا جعلنا الغرض العائد الى المشبه به ايهام كونه اتم شيئا على ان حقه ان يكون اعرف بوجه الشبه
واخص به واقوى فلا منع في هذا البناء انما يصح اذا اوجب كل مشبه به ان يكون اقوى في وجه
الشبه بحسب الاصل حتى يتوهم من التشبيه المقلوب كون المشبه به اتم وليس الامر كذلك لما نبهناك عليه قلت
قد نبهناك ايضا على جواز التشبيه بما ساواه ولا عرف له ان يكتفي في ذلك الايهام بكون المشبه
اقوى في غالب الاستعمال والاقسام التي تمهد هاهنا شيء وسواء كلامه يقتضي كون المشبه به في التشبيه الغير المقلوب
اعرف واقوى في وجه الشبه لان قوله اعم من الاستطراف اخل في خبر قوله لم يصح الواقع جزاء الا نتفاء
كون المشبه به اعرف واخص واقوى وهذا الاقتضاء لا يختلف باختلاف تقسيم ان قوله لمثل ما ذكر
واعلم انه جمع فيما بعد بين المتغير وتنزيل الناقص منزلة الكامل في اقتضاء كون المشبه به اتم في وجه الشبه
فلو ذكرهما هنا ان المتبادر من التشبيه الحاق الناقص بالكامل لكفاه في ذلك الايهام مع قلة المؤنة بترك
التعرض لهذه الاقسام التي ذكرها هنا مع انه ليس حاصل احوالها قوله وربما كان انشاد بلفظ
ربما الى قلة هذا الغرض كما اشار بذكره الغرض الاول لجعله مرجع الغرض العائد الى المشبه به كافرا وقوله عنده
المشبه بكسر الباء وهو اسم فاعل من التشبيه قوله تشبيها اذا قد يستحسن انه وجد نظيره في كلام النحاة وانه
يحمل على الحذف اي تشبيها ذا التشبيه فيكون مثل ذا في اهد وجهه مفعولا له لكن المحذوف لكون الاول
دالا عليه التشبيه هو التيسير والتسهيل يقال تشابه اذا يسره والصاحب هو اسمعيل بن عباد صحب
ابن العميد في وزارته وتولاها بعده ولقب بالصاحب الكافي توفي في سنة خمس وثمانين وثلثمائة قوله اهدا
بعد واحد اي متعاقبين اشتهي النبيذ من الخبز اي هو كالخبز في كونه مشتهى من هواء بدمنه في ذلك فوله
ليكون كل واحد تعليل لاختيار الحكم بالتشابه فانك اذا قلت تشابه اللون كان كل منهما
بالنظر الى المعنى مشتبها ومشتبها به لكن بالنسبة الى الاحد وقوله تفاديا تعليل لمعنى قوله فالاحسن ترك
التشبيه اي ينبغي ان يترك تجانبا واحترازا من ترجيح احد المتساويين على الاخر بجعل احدهما بعينه
مشبها والاخر بعينه مشبها به مع تساويهما في الحقيقة بين الصنفين ونظيره من هذا الي حين كون كل واحد
من الطرفين في باب التشابه مشبها ومشبها به من حيث المعنى فان قلت كيف يقع التشبيه في
الباب مع استلزامه ما ذكره من الترجيح بلا مرجح قلت هذا الاستلزام من جهة النظر الى التساوي في
وجه الشبه وقد يعرض هناك ما يرجح جعل احدهما مشبها لكون الكلام مسوقا لبيان حاله كما اذا تعقبت
فرسك فغلبت بدت غرته كالصبح اوطلع الصبح فقلت بدا كغرة الفرس فهو مما صح فيه العكس اي

م

وان يقال بدا الصبح كغرة الفرس وبدت غرة الفرس كالصبح متى كان المراد بالتشبيه وقوع منير في مظلم وحصول بياض في سواد مع كون البياض قليلا بالاضافة
الى السواد وان يقال الشمس كالمرآة المجلوة او كالدينار الخارج من السكة كما قال وكان الشمس المنيرة دينار جلته حدائد الضراب وان يقال
المرآة المجلوة او الدينار الخارج من السكة كالشمس متى كان القصد من التشبيه الى مجرد مستدير يتلألأ من غير نظر الى خصوص اللون لكون
وجه التشبيه في جميع ذلك غير مختص باحد الطرفين زيادة اختصاص منه

١٥٦

من غير ان يعد تشبيها مقلوبا واذ ذاك اشارة الى وقوع التشبيه في باب التشابه قوله غير
ما يلي عليك يعني ما مر من ان حقه ان يكون اعرف بوجه الشبه واخص واقوى فاذا قلت لون هذا كلون
تلك لم ترد به بيان حال المشبه او مقداره حتى يجب كون المشبه به اعرف بل اردت الحكم بالتشابه فانه
امر مطلوب ايضا الا انك اوردته في صورة التشبيه وقوله متى كان ظرف للان يقال يعني انه اذا جعل
وجه الشبه هذا المعنى فقط كان الطرفان متساويين فيه وجاز العكس واما اذا نظر معه الى سطوع
البياض في السواد وكان الصبح اقوى في ذلك وكذا الحال في الشمس والمرآة والدينار فانه اذا لم يعتبر
في وجه التشبيه بينها على ما ذكر بل اعتبر معه قوة الاشراق مثلا كانت الشمس اقوى فيه منهما والمراد بالخصوص
في اللون خصوصية الصفرة المستحسنة وقوله لكون وجه التشبيه تعليل لقوله فيصح ان يقال لون هذا
مع ما في حيزه وقوله زيادة اختصاص وجه الشبه باحد طرفيه ان يكون له مزيد تعلق اشار به
الى احدهما كما للجرأة بالعباس مثلا للاسد قوله واعلم ان التشبيه متى كان وجهه قد اشتهر اطلاق لفظ
التمثيل على مطلق التشبيه في عبارة الكشاف وغيره الا انه قد خص بقسم من التشبيه وهو ما كان وجهه وصفا
غير حقيقي اي غير متحقق حسا ولا عقلا وكان مع ذلك منتزعا من عدة امور اي من عدة امور معتبرة في طرفيه لا من عدة
امور يتركب من منهما فان المتبادر من انتزاع وجه الشبه انتزاعه من طرفيه لا انتزاعه من اجزائه التي تركب هو منها كما
ذكرنا ليكون كل واحد من طرفي التشبيه التمثيلي مركبا كما ان وجه الشبه فيه ايضا مركب وتوهم بعضهم ان المراد
انتزاع وجه الشبه من عدة امور هي اجزائه فاكتفي في التمثيل بتركب وجه الشبه وحده فعد تشبيه الثريا بالعنقود
ونحوه بعض المكتفين بذلك تجويزا لان يفرع الاستعارة التمثيلية بناء على ان كل تشبيه تمثيلي اذا
ترك فيه التشبيه الى الاستعارة صار استعارة تمثيلية فاذا كان الطرفان هناك مفردين كانا مفردين ايضا كذلك
مع ان هذا التجويز مناف لما يتأتي من تصريح المفتاح بانحصار الاستعارة التمثيلية فيما هو مركب الطرفين ثم ان
قيد كون الوصف غير حقيقي مطلقا مما تفرد به المص واما الشيخ عبد القاهر فقد اكتفى بان لا يكون الوصف حقيقيا
حسا حيث قال التمثيل هو التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا يقال انه يسمى التشبيه ولا يقال
انه تمثيل وضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب له اسم مثلا ومع
ذلك خص باسم التمثيل انه تميز بهذا الاسم عما عداه من اقسام التشبيه حيث اطلق عليه وحده والمفتض متى
المصيبة قوله قال التشبيه الحسود هذا التشبيه يقتضيه صحة الكلام وقد اعتبر في كل من طرفيه عدة امور
اما في جانب المشبه فالحسود ومضضه وتطلبه للمقاولة لينقوص بها الى التشفي عن حسد باطنه وتحرك
على مضضه وترك المقاولة مع علمك بتطلبه اياها واما في جانب المشبه به فالنار المتعضة بطبعها للالتهاب

وعدم امداده بالحطب او سراع الفنا فيهما بسبب ذلك فالمشبه حالة مخصوصة للمستوقد وهي مركبة من امور والمشبه به
حالة مخصوصة للنار وهي مركبة ايضا من امور ولا شك ان الهيئة والحالة المشتركة بين الحالتين منتزعة من عدة
وانتفاء امور وهي ان بكل الكالذي كونهما ممنوعين عما يقصد بهما بما يسرع فيهما الفناء وضمير له للمستوقد ولفظة
او في اوالم تاحذ ظرفية محضة والمصدر هو الذي … صدره وسيستغني بالنفي في قوله حرفا مما كان
ما توهم بعد تعرض لوجه الشبه في المشبه دون المشبه به لظهوره فيه وقد اشار الى ذلك المشبه به في قوله وان
من اقربه حيث قال بالعوض المبني او ان الغرض المومي باراته ونفرته يعني بعد الذي هو من … له
ترك المشبه هنا حيث ذكر كون الصبي مهذب الاخلاق الى اخره يعني كونه اولا على خلاف ذلك والى
وجه الشبه في المشبه حيث قال في تمام المثل اليه اي حركونه بحيث يميل اليه ميلا تاما ويستحق له استحسانا
كاملا رجحه كونه على تلك الصفات بعد كونه على خلافها وسكت عن بيان وجه الشبه في المشبه به لظهوره فيه قوله
وكالذي اي كوجه الشبه الذي في قوله عز من قائل مثلهم اي حال المنافقين وقصتهم العجيبة الشان المذكورة
فيما سبق كمثل الذي اي كحال الجمع او الفوج الذي استوقد نارا عظيمة اي طلب وقودها وسطوعها وارتفاع
لهبها فلما اضاءت النار ما حوله المستوقد من الاماكن والاشياء او اصابت تلك الاماكن والاشياء بالنار
ذهب الله بنور المستوقدين اي اخذ نورهم وامسكه … وما يمسك الله فلا مرسل له فهذا
ابلغ من ان يقال اذهبه وانما وحد الضمير في استوقد وحوله وجمعه في قوله بنورهم وما بعده نظرا الى جانبي اللفظ
والمعنى قوله لانتفاء مطلوب اي … وهذا المطلوب ظاهر في المشبه به وكذا اصابة الغرض وانقلابها
واما في المشبه فالمطلوب الخلاص من التعرض لهم والقدح فيهم ودخولهم في عداد المؤمنين ليشاركوهم في حظوظهم
واصابة الغرض الايمان باللسان واتباع المسلمين في ظواهر احوالهم وانقلاب تلك الاسباب اطلاع الله المؤمنين
على اسرارهم وافتضاحهم بين المؤمنين واتسامهم عندهم بسمة النفاق قوله كالذي اي كوجه الشبه الذي في قوله
ايضا اي هو ايضا مثال لما نحن فيه كالذي في الاية السابقة والعطف باو في قوله او كصيب تنبيه على ان كلا من القصتين
كافية في حصول المقصود من التشبيه حال تشبيهها حال المنافقين وقصتهم فقد اصبت وان جمعت بينهما فهو ابلغ
في توضيح ما قصدت والصيب فيعل من صاب يصوب اي نزل ويطلق على المطر وعلى السحاب ايضا فان اريد به
السحاب ففيه ظلمة سحمته وتطبيقه منضمة اليهما ظلمة الليل وكون الرعد والبرق في السحاب واضح وان اريد به
المطر ففيه ظلمة تكاثفه وانتساجه بتتابع القطر وظلمة اظلال غمامه مع ظلمة الليل … الرعد والبرق فحيث كانا
في اعلاه ومصبه وملتبسين في الجملة فهما فيه ايضا ويجعلون … فكانه قيل كيف حالهم مع ذلك الرعد
الهائل في اطلاق الاصابع على الانامل مبالغة حيث يجعلونها … الانامل ومن الصواعق متعلق بيجعلون

على

على معنى ان في تلك الحمل من اجل الصواعق والصاعقة قصفة رعد تنقض معها شقة من نار لا تمر بشيء الا اهلكته
وانتصب حذر الموت على انه مفعول له للجعل المعتد قوله واصل النظم او كمثل ذوي صيب لا شبهة
في ان ذوي مراد بحسب المعنى واما بحسب اللفظ فلولا ان الضمير في يجعلون اصابعهم في آذانهم يطلب
مرجعا لم يحتج الى تقديره في نظم الكلام وانما احتيج الى تقدير مثل ليكون المعطوف مثلا وفق المعطوف عليه
اي كمثل الذي استوقد لا لانه لو لم يقدر لكان المشبه به ذوات ذوي الصيب كما توهم لان المشبه به
اذا كان مركبا او دخل عليه الكاف كان بحسب المعنى داخلا على الهيئة المنتزعة عن مجموع ما لا على المفرد الذي
يليه الا يرى الى قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه اذ ليس المقصود تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد
آخر يتمحل لتقديره ومن لطيف ما ذكرناه قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها
وغدوا بلاقع فانه لم يشبه الناس بالديار بل شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم عنها بحلول اهل
الديار فيها وسرعة ارتحالهم عنها وتركها خالية خاوية وقوله اذ لا يخفى اما تعليل لقوله واصل النظم
كمثل ذوي صيب باعتبار اشتماله على تقدير مثل او تعليل لقوله دل عليه واراد بقوله ان التشبيه تشبيه
حال المنافقين في التحير اذ لا يخفى ان ليس تشبيه حال المنافقين كائنا ودائرا بالكلية او بين مثل المستوقدين
وبين ذوات ذوي الصيب يعني لو لم يقدر لفظ مثل لزم ان يكون قصة المنافقين دائرة بين كونها
مشبهة بقصة المستوقدين وبين كونها مشبهة بذوات الصيب وقد عرفت انت بطلان هذا اللازم
قوله اي التشبيه اي تشبيه حال المنافقين دائر بين صفة اولئك اي المستوقدين وبين صفة هؤلاء اي
ذوات ذوي الصيب اي تارة شبهت حالهم بصفة اولئك واخرى بصفة هؤلاء فالترديد على سبيل
التشبيه فلابد من تقدير لفظ مثل قياسا وفي قوله وصفتهم العجيبة الشان اشارة الى ان لفظ
مثل استعير من القول السائر الممثل مضربه بمورده للقصة او الحال او الصفة اذا كان لها شان
وفيها غرابة وانما صح هذه الاستعارة لانهم لم يضربوا مثلا ولا رأوا اهلا للتسيير الا قولا فيه
غرابة من بعض الوجوه قوله ونظيره اي نظير قوله او كصيب في ان المشبه به ذو امر شيئين من
حيث ان المشبه به في الظاهر شيء وفي الحقيقة شيء آخر مقدر على صورة المضاف والمضاف اليه
ومعنى من انصاري الى الله من جندي متوجها الى نصرة الله فالاضافة في انصاري اضافة احد المتشاركين
الى الآخر كانه قيل من الانصار الذين يختصون بي ويكونون معي في نصرة الله ولو كان معناه من ينصرني
مع الله لم يطابقه الجواب اعني قولهم نحن انصار الله اي نحن الذين ينصرون الله اللهم الا ان يقدر
فيها مضاف اي نحن انصار نبي الله قوله فانه وقع تعليل لكونه نظيرا لقوله او كصيب اي هو نظيره لانه

او قوله التشبيه اى تشبيه كون المؤمنين انصار الله وارادتهم كون الحواريين وهم اصفياء عيسى عم وخلصائه
انصار الله كما يشهد به استقامة المعنى ويومئ نحن انصار الله من قول عيسى عم للحواريين من انصارى الى الله
لما يقتضيه ظاهر النظم لكن المراد هو التشبيه بالاول رعاية لما يقتضيه سداد المعنى وانت خبير بان قوله الا
انما يصح ان لو كان لما اقتضاه ظاهر النظم وجه صحة فى الجملة وليس الامر كذلك كما عرفته قال بعضهم لفظ بين هنا
واحل على المشبه والمشبه به على طريقة قولك فى زيد كالاسد هذا التشبيه بين زيد والاسد لا واحل على الاول
رد وتشبيه شئ بالشئ سهما كما فى قوله فلا يخفى ان التشبيه ليس من مثل المتوقد بين له وبين ما قاله ان
لفظ الحواريين فى عبارة الكتاب اما سهو من القلم او اريد به المؤمنين لانهم حواريوا محمد صلعم كما ورد فى حق
الزبير انه ابن عمتى وحوارى من امتى واوردى كلهم اغنى لفظ الحواريين فى بعض النسخ بلفظ المؤمنين وعلى هذا
القول يكون ما نحن فيه نظيرا لقوله او كصيب فى انه يشبه فيه شئ باخر فى الظاهر مع ان المراد تشبيه بمقدر على
صورة المضاف والمضاف اليه لاذى دوران التشبيه بين شيئين يشبه بها المشبه كما فى قوله او كصيب قوله
مستعمل صفة لمصدر ى ومسند لها ما قال فيكون العائد الى الموصوف معنويا اذ المعنى مستعمل هو فى لفظ
قال الا انه اختصر فاوقع ما قال فاعلا لمستعمل قوله مقدم الحاج روى بالنصب على الحكاية وهو مصدر وقع
ظرفا بتقدير الزمان اى زمن قدوم الحاج وتجوز ان يجعل مقدم اسما للزمان فلا يحتاج الى تقدير الزمان
فكان الاولى ان يمثل بما قال عيسى عم بنجوا ايك خفوق النجم قوله ثم نظم المذكور اى نظيرا وكررت الآيتين
ولفظة ثم للتراخى فى الرتبة ولو قال ثم نظيره لسبا وهو ما نظير او كصيب كما يشهد به قوله ونظيره عند كل ذى فطنة
ولاشك ان البيتين يسار كان الآيتين فيما وكرهم حذف المضاف والمضاف اليه ولا تقدح فى ذلك ان
المضاف اليه المقدر فى الآية الاولى والبيتين يكون مضافا الى ما هو مذكور فيهما اما فى الآية الاولى فلا
بجرور الكاف فى الصيب واما فى البيتين فالى الاصبع وضمير البرق بخلافه فى الآية السابقة اذ جعل فيها
لا بعد اراه آخر مضافا لمجرور الكاف فى الوقت الذى صيب له ما قال وصدر البيت الاول دراى
راى برق فشريق اى حراثه بمراجعة برق شريق اى شرق سحابه عارضه يمعنى انه شريق لكثرته يحسن اسال البحار
بكسر الباء وروى بفتحها وهو اسم موضع بنجد فانحى اى قصد للعتيق وهو موضع تجرى اليه مياه نجد وصدر
البيت الثانى فاورك ابنا العراده ظلعها العراده اسم فرسه وهى فى الاصل الجراده الانثى الفرس
العتيق المجرب لا يعطى عدوه تمامه بل يبقى منه شيئا لوقت الحاجه والظلع الغمز المشى لوجع فى الرجل
اى اصاب ابن العراده فى خبره عدوه ما غمز شبيها ولكن لحال قد جعلته من حرمة بن طارق بفتح
الحا المهملة وكسر الزا على مسافة قريبة جدا فلولا ظلعها لادركته قوله على ما قدر ان هذان القولان

كما تبين

نظرا الى المذكور فى حذف المضاف والمضاف اليه كما تبين على الوجه الذى قدره الشيخ الامام ابو على الفارسى
وقوله من اسال ثمان بيان لما قدروا انما اسند النقدير الى من يوثق بقوله كيلا يتوهم التقدير فى الاول لا يحمل على
التجوز فى اسناد الاسالة الى البرق وفى الثانى بحمل الاصبع مجازا عن المسافة القريبة فى المقدار من
الامر فلا يحتاج الى تقدير لفظ ذا وكان الشيخ الفارسى لم يلتفت الى ذلك لبعده والسقيا اسم من
سقاه الله الغيث والسقاه اى اسال سقيا سحابه اى سحاب البرق فحذف المضافين فى قوله فصار
اسال سحابه ثم حذف المضاف الباقى فانقلب الضمير المجرور مرفوعا فاستكن وكذا الحاذف لفظتى ذا
ومسافة قد يجاب انتصب اصبع على انه مفعول ثان لجعل ثم انه زاد فى الثانى حذف المضافات
من الكلام فلقلة الثوهم الى التشبيع وفقال ابو سلنغ اى جائز فى الكلام منه ولوهو وكان قاب قوسين
اذ فيه حذف ثلث مضافات متتالية اى على مقدار مسافة قرب حذف مضاف آخر على حد اى مثل وكذلك ان
ضمير كان لجبرئيل ومستتر قاب قوسين اى مقدار قوسين على اصل الكلام هذا وكرة تحذف لفظة مثل من قوله كان
وحذف المضاف الثلثة على التوهم من اسمها فانقلب الضمير المجرور الداخل الى جبرئيل مرفوعا فاستكنا
فى كان قوله وان تغلله او كصيب قد يروى بفتح الهمزة عطفا على ان التشبيه فيكون المعنى ولا يخفى ان قوله
او كصيب ليس من باب التمثيل لان وجه التشبيه فيه امر وهمى منتزع من عدة امور وليس حتى اذ يلزم منه
انحطاط هذا المعطوف فى سلك ما عطف عليه لكون اصل النظم على حذف المضاف الذى هو لفظ مثل فالصواب
هو الرواية بالكسر عطفا على قوله واصل النظم او كمثل ذوى صيب فبعد ما حقق اصله شرع فى تحقيق ما هو بصدده
من بيان كون وجه الشبه امرا وهميا منتزعا من عدة امور فى طرفيه والتفريع بينهم لذوى الصيب فى انهم الحم
او للمنافقين او لهما جميعا والمقام المطلع للمنافقين سواء بما انهم ظاهرا وانسا عليهم المؤمنين صوتا
ومشا سانهم الاسوال فتفضحهم بنزول الوحى الكاشف عن اسرارهم وما انطوى عليه ضمائرهم ووقوعهم
بذلك فى مخاوف قوله قوله الذى فى قوله عز وعلا فى كلامه يعنى ان يتعلق كالذى فى قوله عطفا على مانحن
فى نظائره لكنه عدل عنه واورد جملة مبتدا هو الموصول مع صلته وخبر هو لفظة كذا فوجب ان يعطف
على مقدر كانه قال فى الوجوه فى تلك التشبيهات السابقة كما بينا اوصاف حقيقية منتزعة من امور
وكذا الذى فى قوله عز وعلا مثل الذين حملوا التورية ولا يجوز عطفه على قوله وانه كالذى هما نحن بصدده
اى حقيقى منتزع من امور لانه مرتبة بيان الآية السابقة اعنى او كصيب قوله حملوا التورية انهم كلفوا
علمها والعمل بها ثم لم يحملوها اى لم يعملوا بها فكانهم لم يحملوها اسفارا اى كتبا كبارا من كتب العلم
فهو يمشى بها ولا يدرى منها الا ما يمر بجنبيه وظهره من الكد والتعب قوله فان وجه الشبه تعليل لكون الآية

من قبيل التمثيل قوله في لفظ الاسفار النصب على انه مفعول العامل في الباء في بالانتفاع متعلق
بابلج على تضمين معنى اجدر وجر كونه راجعا لما لظلام الماخوذ من فنيته به وقد تتوهم من قوله وتركيبه عقلا
ان تركب وجه التشبيه وجعله كافيا في التمثيل وليس كذلك فان وجه الشبه ههنا مع كونه مركبا منتزعا من عدة امور
في طرفيه الا انه تفتقر في العبارة فذكر فيماسبق الانتزاع من امور متعددة في الطرفين والكتب ههنا بالتركيب لظهوره كونه
منتزعا من امور عقلية قوله غير الحقيقي صفة للوصف على انه بمعنى التكرار كالحار والكليم واما لان غير توغل
ههنا بالاضافة لاشتهار الوصف الذي يختص بمقابل الحقيقي وجاز ان يكون بدلا منه وقدم في النحاة
من تنوين غير باللام مع كونه مضافا والى نكرة ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العرباء بل في عبارات
بعض العلماء الا انهم جعلوه بمعنى المغاير وفي رواية في بافدح بالفاء والذال المعجمة وتوجد في بعض النسخ بالفاء
والدال المهملة قوله لم يتبح اي لم يتبايل الذي يحكي بعده ومن الوصف الحقيقي في كثير من المواضع بالوصف العقلي
الحقيقي او لبس في منهما تحقق حسي فقد يكون العقلي الحقيقي موضحا اي كحقيقة فيظن انه وهمي وقد يكون للوهمي
نوع ظهور لوضوح الاسبابات الباعثة على توهمه فيظن انه حقيقي فالمراد من كون الوصف معتبرا في التشبيه
المنتزع من عدة امور وهمية حتى يكون التشبيه تمثيلا او عقليا حتى يكون التشبيه غير تمثيل محتاج غاية الاحتياج
الى تامل صادق وتمعن فكر حتى يزول الالتباس الناشئ تلك المواضع ولا بد في ذلك من تامل قوله لا سيما
بما قبله من تاويل هو ان يقال انه بعدما ذكر التباس الوصف الوهمي بالعقلي الحقيقي كانه قال يقع فيه
الالتباس من هذه الجهة من جهات اخر لا سيما جهة المسامحة التي تنتزع هو منها في بما انتزع الوصف من عدة
معان فاوقعت ذلك الانتزاع الخطا لوجوب انتزاعه من اكثر ولا يخفى على من يسكه انه مع تامل في ذلك المقام
بانتزاع وجه الشبه من معان متعددة هي اجزاء المشبه به لا اجزاء الوجه الشبه فكيف يجوز ذلك على انه قبيحا
حقيقة ومكفي في تعريف التمثيل جواز انتزاع وجه الشبه فيه انما هو جزاء امور عقلية في طرفيه يقال ابرقت السماء
صارت ذات برق وقوله نصب بنزع الخافض اي بالقوم تقشعت اي تفرقت يقال تقشعت الريح
السحاب فانقشع اي صار وانقشع كما يقال كبه فاكب اي صار واكب وتجلت اي انكشف مقرا
اي مفضع قوله بوجه انتزاع وجه الشبه من مجموع البيت وذلك لان المنتزع من المصراع الاول
الابتداء المطمع وحده والانتهاء المؤيس منتزع من المصراع الثاني قوله صنت اي شاع والشبهة اشتعاله
على سبيل الاستعارة وهي ان تذكر اللفظ الدال على هيئة مركبة من امور متعددة وتريد به هيئة اخرى منتزعة
منتزعة عما يشبه الاستعارة تقريره وارادة بقوله لا غرابة انه صار بحيث لا يستعمل على سبيل التشبيه اصلا وذلك مثل
قولهم لو ذات سوار لطمتني وبالصيف ضيعت اللبن قوله لا تغير اي لا تغير
الالفاظ

الفاظها عما وردت عليه في اصلها من تذكير او تانيث او افراد او تثنية او جمع الى غير ذلك لان الاستعارة
يجب فيها ان يذكر اللفظ الذي هو بازاء المشبه به ويراد به المشبه فلو غير لفظ المثل لم يكن واردا على طريق
الاستعارة فاذا اوردت التمثيل بقوله بالصيف ضيعت اللبن في المذكر لم تغير كسرة التاء وان غيرتها
لم يكن مثلا بل ماخوذا منه والا على وعلل صاحب الكشاف عدم التغيير بان الامثال السائرة لا تكون
الا اقوالا فيها غرابة من بعض الوجوه فحوفظ على تلك الغرابة وحميت الالفاظ عن التغيير قوله
النوع الرابع النظر في احوال التشبيه من كونه قريبا او غريبا بتذال التسهيم على حجة وقوله مقبولا
او مردودا التسهيم اخر ولذلك لم يقل ومقبولا بل ترك الواو ايضا اشعارا بالاستقلال قوله والكلام
في ذلك اي في بيان احوال التشبيه فهنالك اشارة الى النظر في احواله او الى الكلام في بيان ضم معها الاول
وكله عسى تحقيقه لافادة عدم القطع بالاخراء وما اوله بما يصح صلة او صفة لما او ادراك الشيء مجملا مثل ان يدرك
الانسان من حيث انه شيء او انسان بلا تفصيل وادراكه مفصلا مثل ان يدرك الانسان من حيث انه جسم نام
حساس متحرك بالارادة ناطق قوله قد سبق تقريره في باب الفصل والوصل وذلك انه بين هناك ان الحكم
من الجمل مطلق لاشتمال النوع الخامس فانه زاد في تقريره باثبات امثلة وحكايات قوله ومنها ان استحضار
الامر الواحد ايسر من الاصل الرابع بقرب من الاصل الاول لان في كل ذلك ادراك الامر الواحد المركب
او الكامن حين اجمال في تفصيل وهو في ادراك الامر الواحد والمتعدد قوله انه اي من قبيل النوع
العقلي فالجار اي الا متعلق بمعنى القصر ولا اشتباه فيه قوله اي بالحساب ومعه الا ما تخيله
الظاهريون من انه يمتنع ادراك النفس الناطقة للجزئيات المادية المكنوفة بعوارض مشخصة من المقادير
والاوضاع المختلفة فاحتاج فيما ذكره من ان ميل النفس الى الحسيات اتم من ميلها الى المعقولات كما هو المشهور
الى تاويل فلذلك قال المراد بالحسيات المعقولات التي تجردها النفس عن المحسوسات
فان ميل النفس الى هذا النوع من المعقولات المسمى بالحسيات ازيد من ميلها الى المعقولات الصرفة
كمفهوم الممتنع والواجب والممكن وذلك لو جهين الاول زيادة تعلق النفس بهذه الحسيات بسبب
النفس اياها بقوتها العقلية عن المشخصات الممتنعة الارتسام فيها ونظمها لهذه الحسيات في سلك
علاماتها من المعقولات حيث صارت بالتجريد كليات مثلها ولا شك ان النفس اذا زاد تعلقها بشيء كان
ميلها اليه اتم واكثر والثاني زيادة الف النفس بهذه الحسيات ايضا اي مع زيادة تعلقها بها وانما
الفها بها لكثرة تأدي النفس بسبب كثرة طرق التأدي ولا مرية في ان زيادة الالف يقتضي كمال
الميل فقوله وزيادة ميلها مبتدأ خبره لزيادة تعلقها وقوله والزيادة الفها عطف على لزيادة تعلقها

وأما قوله علم بتهمت عليه فاشارة الى ما ذكره في النكتة التي اوردها في وجه الشبه من انه اذا كان محسوسا كان
جزئيا قطعا واذا جرد حتى صار كليا كان متعلقا بعقلية ادراك الجزئي الى الحس وادراك الكلي الى العقل تنبيه
على ان النفس العاقلة لا تدرك الجزئيات المحسوسة والى الكلي ادراكها ايضا نسبة ما الى العقل فنبهم منه ان علمه
دليلا في الجملة وان لم يكن مذكورا هناك هذا ما ذهب اليه وبنى الكلام عليه لكن التحقيق ان المدرك للكليات
والجزئيات هو النفس الا ان صور الجزئيات ترتسم في الآلات وذواتها تنسب ادراكها الى الآلات اعني الحواس
كما ينسب التقطيع الى السكين وكيف لا والحكم بالكلي على الجزئي في مثل قولك هذا انسان وهذا البياض لون يقتضي
حضور المحكوم عليه والمحكوم به عند الحاكم ولا يجوز ان يكون الحاكم هو الحس لامتناع ادراك الكلي فهو النفس فلابد
ان يكون مدركة للجزئي ايضا قوله واما ما قال في تنبيه هذا الوجه بناء على ما ذهب اليه من امتناع ادراك النفس للجزئيات
واما على التحقيق الذي عرفته فهذا الوجه وجيه لان النفس في مبدأ الفطرة خالية عن العلوم كلها ثم انها تستعمل
حواسها فتدرك المحسوسات وتتنبه لمشاركات بينها ومباينات فتنتزع منها علوما كلية ولا شك ان الالف بالادراك لازم
الحكم فيكون الميل اليها اتم قوله فبعد تبعيد تعريض الفا جواب اما ومني الحقيقة داخلة على خبره معال احمد بني وبعد ظرف
معمول للظرف المستقر الواقع صفة لشيء اعني بمعزل وهو عطف عليه وعن الفاء متعلق بمعزل لانه اسم مكان
من عزلته وبالف منزل عطف على بمعزل وعن تحقيق متعلق بمعنى البعد المستفاد من كونه بالف منزل ومتعلق
الرؤية في كما ترى كونه علم كل الوصف اعني كونه بمعزل وبالف منزل المقصود بقوله كما ترى ان اتصافه بذلك
الوصف واضح وهو صفة اخرى لشيء متأخرة بحسب المعنى عن تلك الوصف كما ترى وانما بالغ في تزييف هذا القول
[illegible] لان المحسوسات اليه [illegible] ادراكها على ادراك المعقولات [illegible] للنفس بخلاف [illegible] فلا تصور
مبنيها عليها فضلا عن كمال الميل نعم يكون للحواس المدركة ايا ما الفة تامة كاملة وميل اليها تام قوله مجبولة العلم
لما ترى ان كل احد يحب الادراك ويميل اليه حتى انه ان يكون هناك سبب خارج يدعوه اليه وانه لا يرضى احد بان
ينسب الى الجهل ولو في خسيس انه اذا اعرض عليه شيء في وسعه ان يدركه اقبل عليه بمجامع همته كما نشاهد من العوام
بالتجسس لكلمات الوقائع وحكايات القصاص واذا سمع ما لا يحصل الفهم كالمسائل الدقيقة من العلوم
الجليلة اشمأزت عنها بنفسه اعرض عنها جانبا قوله اكره من معاد اي من حديث معاد كما صرح به في بعض
النسخ وهذا المثل يدل على ان [illegible] ومكروه كما ان المثل التاكيد على ان تجدد الصور مستلذ
وما استفيد من هذين المثلين معاد مكروه المتكرر ولذة المتجدد اقوى ابلغ مما ادعاه اولا من ان
تجدد صورة عند [illegible] البها والذهن [illegible] وقوله لعمري ان التوفيق بين حكم الالف وهو
كونه موجبا للميل على ما تقرر في بحث الحيثيات من ان زيادة الف النفس بما تقتضي زيادة ميلها اليه وبين حكم التكرار

وهو كونه موجبا للكراهة كما ذكره في هذا الاصل احوج شيء الى التأمل وذلك لان الالف بالشيء لا يحصل
الا بتكرره فلو كان التكرار مقتضيا للكراهة لكان المالوف اكره شيء وامتنع حينئذ النزاع الى الاشتياق
والميل الى المالوف لكن الوجدان يشهد بكون الالف موجبا للميل والاشتياق الى المالوف وبكون كونه
مكروها ومالا لاشتياق اليه فوجب ان لا يكون التكرار والالف موجبا للكراهة والتامل الذي يجب ان يفعل
[illegible] صحة اجتماع حكمي الالف والتكرار وبزول المنافاة بينهما ان يقال التكرار ربما يكون ما فعاله [illegible]
يوجب الالفة والميل وتكرار ما ليس كذلك يوجب الكراهة وعدم الميل فقولنا ان التكرار والاعادة
توجب الكراهة والنفرة ليس حكما كليا حتى لا يصح ان يجامع كون الالف موجبا للميل قوله فتقول [illegible]
المشبه وكر التقريب بها بالنسبة فالاول يعني ان يكون وجه امرا واحدا مبني على الاصل الرابع تقريب
من هذا السبب ان يكون وجه الشبه امرا اجماليا لا تفصيل فيه وهو مبني على الاصل الاول الذي يقارب للاصل
الرابع كما هو والسبب الثاني اعني كون المشبه به مناسبا للمشبه مبني على الاصل الثالث والسبب الثالث
اعني كون المشبه به غالب الحضور في خزانة الصور اي التوهم التي تجتمع فيها المدركات مبني على الاصل الثاني
فقد فرع ههنا على اصول اربعة من تلك الاصول السبعة ثم بنى اسباب البعد المقابلة لاسباب القرب
على تلك الاربعة ايضا وتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز انما هو في الشكل والمقدار وكذا الحال في تشبيه
الجزء المذكور بالنجم واما تشبيه العنبة الكبيرة السوداء بالاجاصة فهو في الشكل والمقدار واللون
قوله لجهة من الجهات اي من الجهات المقتضية لغلبة الحضور كالتكرر على الحس في الليل والبدر وكشدة
الحاجة في الدرج قوله او تشبيه نحو قوله كان مثار والفط نحو هذا لانه تشبيه مركب بمركب كما سبق
بخلاف تشبيه السقط وتشبيه [illegible] بالاجاصة فيهما مركب فقط واما في قبل تشبيه احدهما بالآخر في الحاجة
او بعد التشبه في ذلك لا يعني بعد النسبة بينهما وفي المثل لج [illegible] في الخلف [illegible] قال اذا كلما زدت
عن صوت عادت اليه الا انه اذا دخل في وجهها فانها لا تعود وفي نفع قوله قبل تصور التشبيه من الطرفين
ما عرفه انما قوله لكونه شيئا وهميا قد سبق ان المراد بالوهمي ما لا تحقق له اصلا ولا هو ماخوذ من
امور كل واحد منها متحقق في نفسه كانياب الغول مثلا فان الانسان لما سمع ان هناك نوعا من الحيوان
يهلك الناس ويسمى بالغول اخذ الوهم في اختراع آلة الاهلاك لذلك الحيوان على صورة الناب
وصدر البيت ايقتلني والمشرفي مضاجعي [illegible] سيف مشرفي اي منسوب الى مشارف وهي قرى
من ارض العرب [illegible] من الزينة المسنونة النصال المحددة والزرق جمع الازرق [illegible]
[illegible] وفي الصحاح النصال يطلق على الجمع والواحد وانما اضيف الى [illegible] لانه [illegible]

يكن فيها ذلك او انصوت اى مال الماء لسيلين او تصعدا اى مال الماء للعلو وما ذكر مثل اعلام ياقوت اه
ماخوذ من مفردات كل واحد منها محسوس ان لم يكن المركب الماخوذ منها موجودا اصلا كما في قوله عز من قائل
انما مثل الحيوة الدنيا فان المشبه به فيه مركب من عدة جمل تداخلت حتى صارت كانها جملة واحدة ومعنى
اختلط به اشتبك بسببه نبات الارض مما ياكل الناس والانعام من الزرع والبقول والحشائش زخرفها
اى تزيينه والزخرف في الاصل هو الذهب وازينت اى تزينت وظن اهلها اى اهل النبات انهم
لا كثيره انا نبت من المضاف اليه قادرون عليها اى على حصدها ورفع غلتها فجعلناها اى النبات حصيدا
اى شبيها بما حصد كان لم تغن بالامس اى لم تنبت ولم تكن حسن في ذلك الزمان من غلبة القرب تغنى بالمكان
اقام به وجاز ان يكون الضماير المؤنثة في اهلها وما بعده للارض على حذف المضاف فقد شبه في الآية مثل
الحيوة الدنيا اى حالها العجيبة الشان التى هى تقضيها بسرعة وانقراض نعيمها بغتة بالكلية بعد ظهور
قوتها واغترار الناس بها واعتمادهم عليها بزوال خضرة النبات فجاءة وذهابه حطاما لم يبق له اثر اصلا
بعد ما كان غضا طريا قد التف بعضها ببعض وزين الارض بالوانه وطراوته وتقوى بعد ضعفه بحيث
طمع الناس فيه وظنوا انه سلم من الجوائح فان قلت قد يظن ان المشبه ههنا مفرد وقلت في بحث
فاسدا وليس المشبه مفهوم مثل الحيوة الدنيا على اطلاقه بل هو حاله مخصوصة مركبة من معان متعددة ملحوظة
في ضمن لفظ منوية مرادة كما نبهنا اليها ههنا سواء قلنا انها مقدرة في نظم الكلام اولا وانما شانها
من حيث ان مفهوم لفظ المثل امر مبهم يتحد بالقصة المخصوصة عن لفظ اخر انما يكون معه كما في قوله كمثل الذى
استوقد نارا الخ او مقدرة او منوية كما في قوله مثلهم ومثل الحيوة الدنيا لكن هذا الاتحاد انما هو
من حيث الذات لا من حيث المفهوم على طريقة قولك كلى العموم ومما يرشدك ان المركب قد لا يكون بعض
الفاظ مذكورة من كونها قطعا قوله وما الناس الا كالديار وسيرد عليك ان شاء الله تعالى تفصيل هذا
المعنى قوله خياليا كان او عقليا لا يخفى ان المعنى في مثل هذا التركيب على التسوية اى سواء كونه خياليا
وكونه عقليا وقد قرر انه يجب تقديم الخبر وتاخير المعطوف عليه وكان في موضع الحال قوله من امور
خبر كان الاول وضميره حاله للتشبيه في البعد متعلق بحاله لانه كالقصة والنبا والحديث عمله
في الظرف قوله واما كون المشبه مقبولا فالاصل فيه هو ان يكون المشبه اى التشبيه كما في بعض
النسخ صحيحا وقد تقدم معنى صحة التشبيه وهو ان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والابتذال الاستعمال
ولكن بان يكون كثير الاستعمال فيما بين الجمهور لظهوره وقوله مثل ان يكون مثالا لكون المشبه كاملا
في تحصيل ما علق به من الغرض اما اذا كان محسوسا لان الاصل في المشبه به ان يكون محسوسا سواء كان

المشبه محسوسا او معقولا قوله لون مخصوص بيان لما ومن جهة متعلق ببيان حال المشبه وقوله ليس تعليل
لمعنى الكلام اى اذا كان المشبه به محسوسا اعرف شيء بما هو وجه الشبه في بيان الحال او المقدار كان التشبيه
وافيا بالغرض مقبولا لان النفس لا تعرف عندها امين وهذا مبنى على القاعدة السادسة وعلى الحاسة
ايضا كما اشار اليه بقوله لا سيما فيما النهاية الكمال اى لا سيما في القبول في الاعرف الذى هو النهاية في الكمال
من المحسوسات والظرف اعنى قوله فيما النهاية الكمال صلة للموصول في لا سيما قوله لكن يجب الى اخره اى في بيان
مقدار حال المشبه على ما هو عليه [illegible] كون المشبه به مع ما ذكر اى مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه
لا ازيد ولا انقص قوله او مثل ان يكون المشبه به اتم محسوس في اخره هو وجه الشبه زاد ههنا اعتبار كون
وجه الشبه حسيا اشارة الى ان الاصل فيه ايضا ان يكون محسوسا وتنزيل المشبه الناقص منزلة الكامل يتناول
التشبيه المقلوب ايضا الا ان النقصان والكمال هناك بحسب الادعاء كما في قوله وبدا الصباح كان غرته
قوله لمثل ما تقدم المراد بما تقدم ان النفس الى الاعرف اميل وقوله متى صادفه اقبل والمراد منه هو ان النفس الى
الاتم الاكمل اميل وله اقبل قوله مسلم الحكم معروفه كالمسك فان خروجه عن مرتبة الدماء بواسطة التنفيحة اه
مسلم معروف فاذا اشبه بحاله ما من فاق نوعه بحيث بعد في نوع اشرف كان في كل التشبيه كما طابها قصد من
بيان امكان المشبه قوله ومحاولة التزيين بالنصب عطف على بيان امكان الوجود وقد سبق بيانا كون
المشبه به في التزيين والتشويه اعرف بوجه الشبه واما كونه مسلم الحكم معروفه في التزيين والتشويه على ما توهم بكل
نفعا لانهما من الاغراض في الكلام وجه الشبه قد سبق الاستطراف قوله لبعده عن التصور بهذا بحسب المعنى
قائم مقام مطلق ومن ثم حسن عطف قوله او نادر الحضور فيه على المشبه على قوله نادر الحضور في الذهن وهو لم يكن
من عطف الخاص على العام بلا نكتة قوله يطلع عليها اى يطلع ذلك النادر على النفس لما يتصور اى ما يتصور النفس
لديه اى لدى النادر من لذة التجدد وتمثل اى لما تمثل وتصوره النفس من تعرى النادر عن كراهة معاد
وقد وجد في نسخة مصححة هذا الشيء لعلان اى يتصور ويتمثل بالتذكر على نهاية لا زمان مسند الى ضمير الى قائل
المعنى على التقدير بان النفس تميل الى النادر ولا تنفر عنه لكماله على لذة التجدد وتعريه عن كراهة المعادة
وهذا تفريع على القاعدة السابعة قوله هذا اى هذا كما ذكر وضمير مسلكه للتزيين قوله جر القبول صفة
لمحذوف اى انخراط في شيء من القبول قوله في سلكه اى في سلك القبول بيان لذلك المحذوف قوله نقطت
لاسبابا بعد هذا التوطئة انما هو لكمال النشر فاذا عرفت اسباب التزيين عرفت ان اضدادها اسباب البعد
والغرابة واذا عرفت اسباب القبول عرفت ان اضدادها اسباب الرد والرداءة ولذلك طوينا عنها
ذكر اسبابه واعتمدنا في معرفتها على تفطنك لانه فيما هذا كان ينبغي الا يتعرض هنا لاسباب البعد بعد تعرضه

لكباب القرب لانا نقول كان يمكنه ذلك الا انه تركنا على البعد والغرابة في التشبيه ثم فالتعرض لكباب اولى
ولم يترك كباب القرب الغرض لكونها ساكن ايضا لان التشبيه القريب تشبيه صحيح وقد يكون مقبولا ومطلوبا بخلاف
المردود فانه انما يعرف ليحترز عنه لا ليطلب كالحسن ان يعرض معرفة كباب الى معرفة كباب ما يقابله قوله ولئن
علمك نتائج قد منّ عليه كما اذا اتانه بسبب الغفلة عنه قوله وجرى التشبيه لو كان التفاوت الى الكباب في شان قبوله
ورده على نحو مجرى التشبيه في شان قربه وبعده يعني انه متى كان كباب القبول او الرد اقوى كان التشبيه اكمل واشد
على قياس تفاوت القرب والبعد نقصانا وكمالا كتفاوت الكباب قوة وضعفا **قوله** واعلم
ان ليس من الواجب التشبيه ذكر كلمة التشبيه عبّر عن اداة التشبيه بالكلمة تنبيها على انها قد تكون حرفا نحو كان
زيدا اسد وقد تكون فعلا نحو زيد يشبه الاسد وقد تكون اسما نحو زيد مثل الاسد وقد تكون في انه بين الاسمية
والحرفية نحو زيد كالاسد قوله غذا اي عن قولك زيد اسد تشبيها مثل التشبيه قولك كان زيدا اسد الا في كونه
اي كون زيد اسد ابلغ اذ قد حكم فيه بحسب الظاهر بانه هو هو وحكم ثمه بانه يشبه الاسد وكم بينهما قوله وذكر
المشبه لفظا اي ذكر لفظا واعتبر هذا التقييد لان المشبه المحذوف قد يكون مذكورا تقديرا الا ترى ان السعادة
الركب في اسد يتوقف على تقدير زيد بخلاف الاداة المحذوفة في زيد اسد فانه تحتاج اليها لتصحيح المعنى دون
الركب قوله اي اسد معناه كامل في الاسدية وهو عطف على اسد عطف الخاص على العام وقوله كفى جواب اذا
كان جاعله ستة عائد الا كون المشبه محذوفا وحاذفا مثل حذفه في قولك اسد والنعم بكسر النون وفتح الصاد مصدر
فهو قصير لتشرايطه اي شرائط الحذف عند قيام القرائن الحالية او المقالية موجبة كانت للحذف او مجوزة وقوله
قوة الافادة ظرف لكفى اي كفى ذلك الحذف الذي هو ذكر تقديرا في قوة افادة التشبيه على الوجه الابلغ كما كان الذكر
اللفظي مفيدا له كذلك وانما كفى لان مسافة التفاوت في المشبه بين الملفوظ والمحذوف لكن الحذف قصيرة
لا تصل الى قوة تلك الافادة لتخل بها والسر في ذلك ان تلك القوة هو الحمل بالمواطاة وهو مشترك بينهما
قوله وانما الواجب على ان الواجب في التشبيه ان يذكر المشبه ولا يترك ذكره اصلا بل الواجب فيه انه اذا ترك
المشبه لم يكن معرضا عنه اعراضا بالكلية مثل الاعراض عنه في هذه الامثلة المشتملة على المرفوع والمنصوب
والمجرور فان مثل ما ذكر من الامثلة لا يعد تشبيها بل استعارة وسيأتيك بيان حاله فان **قلت** ما معنى الاعراض
عنه بالكلية **قلت** هو ان لا يكون المشبه مقدرا لاتمام الكلام به ولا منويا مرادا ايضا وقد عرفت مثل المقدر
لتصحيح الكلام واما مثال المنوي المراد من غير احتياج الى تقديره لاتمام الكلام لفظا فهو الذي ذكره الكشاف
انه مطوي على سنن الاستعارة في قوله تعالى وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج اذ لم
بالبحرين الاسلام والكفر على سبيل الاستعارة بل اريد البحران حقيقة كما يشهد بذلك مساق الاية الى قوله وترى الفلك فيه

مواخر

مواخر عند من له ذوق سليم شهادة قاطعة وان يريد تشبيه الاسلام والكفر بهما فكانه قيل الاسلام بحر عذب
فرات والكفر بحر ملح اجاج فلفظ المشبه منوي الارادة غير مقدر في نظم الاية لكونه مغيرا لنظمها وفي مثل
هذا الموضع يلتبس التشبيه بالاستعارة فيفرق بينهما بان اسم المشبه به في الاستعارة يكون مستعملا في معنى المشبه
بحيث لو اقيم اسم المشبه مقامه لاستقام الكلام الا انه يفوت المبالغة المستفادة من الاستعارة وفي التشبيه
مستعملا في معناه الحقيقي فلا يستقيم اقامة اسم المشبه مقامه قطعا وبذلك يعرف كون
اسم المشبه مرادا منويا وان لم يكن مقدرا في نظم الكلام كما في هذه الاية واذا تحققت ما صورناه اتضح
عندك ما ادعيناه من ان التركيب طرف التشبيه التمثيلي قد يكون بالالفاظ مقدرة في الكلام او منوية فتذكر
قوله وقرينة المحذوف المبتدا اراد بقرينته نحو اسد وهو اي اسد واما في غير جملة اشار الى ان الجملة لا تتحد
بالمبتدا قوله استدعي اي ابتغى على اسد خبرا لزيد ان يكون هو اي زيدا اياه اي الخبر الذي هو اسد كونا مثل
كون ابيه عين الخبر في زيد منطلق يعني فيما كان الخبر المفرد صفة وقوله في ان الدلة ظرف لمعنى المماثلة والا اي
لم يكن هو اياه كان زيدا اسد مجرد تعديد بلا اسناد بينهما ولا استحقاق اعرابهما والمقدر خلافه قوله فلم
يعني لا بد في تصحيح معنى هذا الكلام من احد امرين اما جعل اسم الجنس الذي هو اسد وصفا بمعنى شجاع واما حمله
على حذف اداة التشبيه والاول ممتنع فوجب المصير الى الثاني فان **قلت** لا امتناع في ان يستعمل اسد بمعنى شجاع
مجازا **قلت** لا شبهة علمك انه اذا استعمل اسد في معنى الشجاع كان مجازا مرسلا من باب اطلاق اسم الدال على الصفة
الحالة فيه المشبه عنه لا استعارة اذ لا يتصور تشبيه مفهوم الشجاع بذات الاسد واذا حمل اسد بهذا المعنى على زيد
لم يتصور ايضا تشبيه لكنا نعلم قطعا ان هناك قصدا الى التشبيه بلا شبهة فامتنع جعله وصفا عرفيا واما تعلق
الجار به في مثل قوله اسد علي وفي الحروب نعامة فليس لان اسم الجنس اخرج عن معناه الحقيقي واستعمل في معنى
جري او جبان على ما يتوهم بل لانه لوحظ معناه الحقيقي على سبيل التشبيه ما هو لازم له ومفهوم منه في الجملة وهذا
القدر كاف لتعلق الجار واذا قلت لبيت زيدا اسدا ابوه جاز وكان ابوه مرفوعا بمعنى التشبيه اي مشبها
بالاسد ابوه **قوله** واذا عرفت ان وجود طرفي التشبيه يمنع عن حمل الكلام على غير التشبيه وذلك لانك لما
عرفت ان المشبه لما لم يكن متروكا بالكلية معرضا عنه صح ان لم يخرج الكلام عن التشبيه الى الاستعارة لان الكلام
يشعر بالقصد الى اثبات المشابهة وذلك مناف للمبالغة المطلوبة في الاستعارة بجعل المشبه عين المشبه به على
ما ذكر هناك عرفت ان وجود طرفي التشبيه سواء كان وجود المشبه هناك لفظيا او تقديريا او منويا يمنع
عن حمل الكلام على غير التشبيه اي الاستعارة واذا عرفت هذا فقد عرفت ان فقد كلمة التشبيه مع وجود الطرفين
لا يؤثر في اخراج الكلام عن التشبيه الا بحسب الظاهر حيث يظن ان مثل زيد اسد ليس تشبيها بل استعارة لخروجه عن جهته

الاصل للتشبيه وعرف ايضا ان نحو هذه الامثلة المشتملة على وجود الطرفين صريحا من باب التشبيه دون الاستعارة
سواء حمل المشبه به فيها على المشبه او لا كقوله رايت بفلان اسدا او لقيني منه اسد كلاهما من التجريد ومعناه ان ينتزع
من امر ذي صفة امر آخر مثله في تلك الصفة مبالغة لكمال تلك الصفة في موصوفها فكانه قد بلغ [illegible]
في الاسدية مرتبة صح معها ان ينتزع منه اسد آخر وحتى اداة التشبيه وقد يجيء التجريد في غير التشبيه كقولك لي
من فلان صديق حميم اي بلغ من الصداقة مبلغا صح معه ان يستخلص منه صديق آخر وقوله وهو اسد في صورة انسان
من قبيل ما حمل فيه على المشبه اسم المشبه به الا انه وصف بما يلائم كقولك هو بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب ومثل
ذلك لا يحسن فيه تقدير اداة التشبيه لا يتغير صورته كان يقال هو كالاسد الا انه في صورة الانسان وهو كالبدر
الا انه يسكن الارض وقوله اذا نظرت اليه لم تر الا اسدا قريب من هو اسد مع زيادة حصر في الاسدية ولا يحسن فيه
تقدير الاداة كان يقال لم تر الا مثل اسد وان رايته عرفت جبهة الاسد يدل على لزوم الاسدية له وتقدير الاداة
بعد وفي قوله ليلقينك منه الاسد دلالة على ذلك اللزوم مع التجريد وقوله فعليك بفلان يدل على لزوم المشبه للمشبه به
كان الاسد منحصر فيه وقوله وليس هو الا مثل هو اسد شارك قوله انما هو اسد في افادة حصره في الاسدية ويمتاز عنه
بالتصريح بالمنفي بان المنفي انما هو اسد يحتمل ان يكون شيئا آخر غير الادمي من الحيوانات التي توصف بالجراءة وقوله
كل ذلك تشبيه جعل المشبه وقع خبرا للمقول ان نحو رايت بفلان اسدا ونحو لا فرق بين هذه الامثلة في انفسها
وبين قولك هو كالاسد الا في شان المبالغة فانها ابلغ منه او اراد انه لا فرق بين هذه الامثلة في انفسها الا
بكون بعضها ابلغ من بعض وانه لم يندرج شيء منها في الاستعارة لاقتضائها كون المشبه المذكور في الكلام مستعملا
في غير معناه الحقيقي وليس الامر في شيء من هذه الامثلة كذلك فهي من باب التشبيه ولا واسطة بينه وبين الاستعارة
عنده وان ذهب جماعة الى ان التجريد الواقع في صورة التشبيه واسطة بينهما ومن الناس من قال ان نحو زيد اسد من قبيل
الاستعارة لانه اجرى فيه اسم المشبه به على المشبه مع حذف كلمة التشبيه وهذا اختلاف لفظي راجع الى تفسير الاستعارة
والتشبيه بحسب الاصطلاح قال الشيخ عبد القاهر فان ابيت الا ان يطلق عليه اسم الاستعارة فان حسن دخول ادوات
التشبيه لم تحسن اطلاقه كقولك زيد اسد وهو شمس النهار وان حسن دخول بعضها دون بعض فالخطب
في اطلاقه كقولك زيد اسدا اذ يحسن ان يقال زيد كالاسد ويحسن ان يقال كان زيدا اسد وان لم يحسن دخول شيء
منها الا بتغيير صورة الكلام كان اطلاقه اقرب كقوله فالخيط الابيض هذا نوع عليك تقدم اي اذا
كان وجود الطرفين مانعا عن الحمل على غير التشبيه كان الخيط في الاية معدودا من باب التشبيه لانه اول
ما يبدو من الفجر المعترض في الافق بالخيط الابيض وشبه ما يمتد معه من ظلمة الليل بالخيط الاسود وقوله من
الفجر بيان للخيط الابيض صريحا ويعلم منه بيان الخيط الاسود ضمنا كانه قيل من الفجر وما يمتد معه من غبش الليل

ولولا

ولولا بيانهما لكانا من الاستعارة اذ يراد بهما المشتبهان على تقدير عدم البيان فان قلت فلم ترك البيان ولم يقتصر على
الاستعارة التي هي ابلغ واوضح الفصاحة قلت لما في هذه الاستعارة من نوع خفاء لاحتمال توهم القصد الى المعنى
الحقيقي وان كان مع ظهور جدا فاحتيج الى زيادة بيان في حكم سوى الاحكام التي يحتاج اليها كل احد الا ترى انه قد اشتبه
من شبه الحال مع البيان على عدي بن حاتم فانه روي انه عمد الى عقالين ابيض واسود وجعلهما تحت راسه
فكان يقوم بالليل وينظر اليهما واخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فضحك وقال ان كان وسادك لعريضا انما
ذلك بياض النهار وسواد الليل كان هذا الاشتباه قبل نزول البيان بقوله من الفجر قوله والحاصل من
مراتب التشبيه ذكر في صدر الفصل الاول ان التشبيه يستدعي طرفين ووجه تشبيه وانه لا يصار اليه الا لغرض
وان حاله تتفاوت بين قرب وبعد وقبول ورد ويعلم ان الطرفين والوجه اركان لتوقفه عليها دون
الغرض فان فائدة التي هي خارجة عنه موقوفة عليه بحسب الوجود وكذا حال التي هي صفة له متاخرة عنه وقد تبين
قريبا ان ليس من الواجب في التشبيه ذكر كلمة التشبيه ولا ذكر المشبه لفظا وفهم منه ان اداة التشبيه من
اركانه ايضا وذلك لانه اذا عرف التشبيه بانه الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بالكاف ونحوها واذا
صور بالمثال كقيل زيد كالاسد في الشجاعة صارت اركانه اربعة ولما اشار الى ان في حذف اداة التشبيه مبالغة
اراد ان يذكر مراتب التشبيه في القوة والضعف بحسب اركانه الاربعة ذكرا وحذفا وبنى الكلام على ان المشبه به
لازم قطعا والا فاما ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين اما ان يذكر وجه الشبه او يحذف صارت
الاقسام اربعة وعلى التقادير اما ان يذكر الاداة او يحذف فصارت الاقسام ثمانية والضابط في القوة
والضعف ان حذف الاداة يفيد قوة من حيث انه جعل المشبه كانه عين المشبه به وان حذف وجه الشبه
يفيد قوة اخرى من حيث انه يعم الجهة بحسب الظاهر والمشتمل على هذين الحذفين جامع لهاتين القوتين كالسابعة
والثامنة والمشتمل على حذف الاداة وحده فيه القوة الاولى كالثالثة والرابعة والمشتمل على حذف الوجه وحده
فيه القوة الثانية كالخامسة والسادسة وما ليس فيه شيء من هذين الحذفين لا قوة له اصلا كالاولى والثانية
وقد اشار بقوله واعلى مراتبه الى القوة الحاصلة بحذف الاداة اكمل من القوة الحاصلة بحذف الوجه
وانما قال مع متروك الاداة فيها نوع قوة بزيادة لفظ نوع لانه لم يصرح هناك بكيفية القوة فاشار اليها اجمالا
بانها نوع من القوة ومن قال انه زاد لفظ نوع ايماء الى ان هذه القوة اقل من القوة الحاصلة بحذف الوجه
فقد وهم فان قيل حذف المشبه به جائز كما في قولك زيد في جواب قيل اي رجل من يشبه الاسد فانه تشبيه قطعا
اذ معناه يشبه الاسد زيد فلا ينحصر المراتب تلك الثمانية اجيب بانه ليس تشبيها اذ لم يقصد به بيان التشريك بينهما
في امر بل قصد بيان الفاعل جوابا للسائل على ان كلامنا في الكلام التشبيهات المتعارفة ولم يرد مثله فيها قوله واعلى

الشبه اى ان يعان بينهما اى تشابه و تماثل و لم يرد بما ذكر انه يجعل التضاد الذى هو كون الشيئين متنافيين بحيث لا يجتمعان وجه شبه بينهما لاشتراكهما فيه لانه على تقدير صحته لا تمليح فيه و لا تهكم بل اراد ان الوصفين المتضادين لما اشتركا فى صفة المضادة جاز ان يجعل احدهما عين الآخر بحسب الادعاء فيثبت احد موصوفيهما بالآخر قصدا الى تمليح اى اتيان بشئ مليح او الى تهكم اى استهزاء و سخرية مثلا كجعل الجبن شجاعة فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد و جعل البخل سماحة فيقال للبخيل انه حاتم ثانى و كل واحد من المثالين يصلح للتهكم و التمليح بل قد يقصد الى معا قوله ثم ينزل منزلة التناسب اى يجعل احد المتضادين عين الآخر حتى يحصل هناك شئ واحد مشترك بين موصوفى المتضادين على قياس وجه الشبه بصورة التناسب و التماثل و ما تقدم توطئة لهذا التنزيل و منع قوله انه حاتم ثان انه واحد مشارك للاول فى الجود حتى كانه مسمى بحاتم و تعدد اداة التشبيه فيه ليس بمستحسن اذ لم يرد انه كحاتم ثان قوله

الاصل الثانى من علم البيان فى المجاز و يتضمن التعرض للحقيقة من دون التعرض للحقيقة على سبيل التبعية لما بين مفهوميهما من شبه التقابل اذ قد اعتبر فى مفهوم الحقيقة الاستعمال فى الموضوع له و فى مفهوم المجاز الاستعمال فى غير الموضوع له و لما كان تعقل غير الموضوع له موقوفا على تعقل الموضوع له و ايضا تحقق المجاز و ان لم يتوقف على الحقيقة و لم يستلزمها ايضا الا انه متوقف على المعنى الحقيقى قطعا فتبين انه ذكر الحقيقة فى هذا الاصل ضمنا و تقدم فى الذكر عليه ايضا قوله و الكلام فى ذلك اى فى بيان المجاز متضمنا لبيان الحقيقة مفتقر الى تقديم التعرض لوجوه دلالات الكلم على مفهوماتها و ذلك التعرض هو بيان ان سبب الدلالة اما الوضع او ذات الكلم و مفتقر الى تقديم التعرض لمعنى الوضع و تغييره و للواضع بالاشارة الى انه من هو ان كان الغرض طريقة الترديد و انما افتقر الكلام فى ذلك الى ما ذكر لما سيأتى من اخذ الوضع و الدلالة فى تعريف الحقيقة و المجاز و من تقسيمهما الى اللغوى و الشرعى و غيرهما قوله حقيقة اى ثبوته للفظ لا فى وجوده فى نفسه لان الاختصاص اعتبارى قوله بحكم التقسيم اى العقل الحاكم بلا شبهة اما الذات اى ذات اللفظ قوله من يحكى عنه اراد عباد بن سليمان الضيمرى و اشار بلفظ الحكاية الى ان اختياره للاول ليس بثابت يقينا لما سنذكره من احتمال التأويل و الاشعرى و كثير من المحققين اختاروا الثانى و البهشمية اختاروا الثالث قوله لكان يمتنع نقله اى لكان يمتنع نقل ذلك اللفظ عن مسماه الذاتى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه ذلك المسمى اصلا سواء كان نقله بنصب قرينة على المعنى الثانى كما فى المجاز و اما بوضعه له كما فى العلم المنقول لكنا نعلم قطعا انه لا يمتنع النقل الى المجاز و العلم فى شئ من الالفاظ قوله على سبيل البدلية اى للغة الهندية لانتقال العرض هناك شرطا نعم ان فرضنا فلذلك امتنع دلالتها ابانا على معانيها لانا نقول ح لم يكن الدلالة على المعنى مستندة على ذات اللفظ وحده كدلالته على اللافظ قوله لما نقدم اشارة الى ما ذكر من ان النائل اسم للديان والطلاق على العطشان من باب التفاؤل قوله لاستلزامه ثبوت المعنى مع استعماله لم يرد بذلك انه يلزم ح من قولك جوزان يكون فى كل الشخص فى نفس الامر متصفا بثبوت السواد و عدمه معا فان لزومه باطل قطعا اذ لم يقل احد بان يتحقق الالفاظ فى انفسها يستلزم تحقق معانيها المفهومة منها كما ان تحقق اللفظ فى نفسه يستلزم تحقق الالفاظ بل اراد انه يلزم ان يفهم ثبوت السواد له و انتفاؤه عنه معا لامتناع انفكاك الدلالة عليهما عن ذات اللفظ ح كما يمتنع ان ينفك عنه دلالته على وجود اللافظ لامتناع فهمه منه بخلاف ما اذا كانت دلالته على المعنيين المتنافيين بالوضع لجواز تخلف الدلالة عن اللفظ ح و قد يقال يمتنع دلالة اللفظ بذاته على معنيين متنافيين لامتناع مناسبة ذاته لهما معا و منع كونه غير قطعى اقرب مما ذكره المص لان من سمع اللفظ المشترك بين المتنافيين انتقل ذهنه الى ملاحظتهما مع الجزم بانهما ليسا مرادين للمتكلم معا فى مثل قوله سوانش و لا شك ان الدلالة الناشية من ذات اللفظ عند القائل به كافية فى فهم المعنى منه لا فهم كونه مرادا للمتكلم فتدبر قوله ان للحروف فى انفسها الظاهر ان القائل بعض الخواص من علم الاشتقاق و القائل بخواص الاوزان ائمة علم الصرف و كل ان تنبيها معا الكل و الجهر شبع الاعتماد فى مخرج الحرف و منع النفس ان يجرى معه و الهمس ما يقابله و تحقيق ذلك ان النفس الخارج الذى هو وظيفة حرف ان تكيف كله بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوى كان الحرف مجهورا و ان بقى بعضه بلا صوت يجرى مع الحرف كان الحرف مهموسا و الحروف المهموسة هى المجموعة فى قولك ستشحثك خصفه و ما عداها مجهورة هذا هو المشهور و اختار المص ان المجهورة هى الحروف المجموعة فى قولنا قد كان رحم و نظائره و ان ما عداها مهموسة و الشدة ان ينحصر صوت الحرف فى مخرجه انحصارا تاما فلا يجرى كما فى حروف اجدك قطبت و الرخاوة ان يجرى الصوت جريانا تاما و التوسط بينهما ان لا يتم الانحصار و لا الجرى كما فى حروف لم يروعنا قوله و غير ذلك يريد به الاستعلاء و الانخفاض و الاطباق و الانفتاح و القلقلة و غيرها من الصفات المذكورة للحروف فى مباحثها و مستدعية صفة خواص فى مسمياتها و منها الحروف و صفة مسمياتها الحروف المعنى و تقوله ان لا يهمل التناسب فى الاعلى سواء فى اذا اخذ و مثل ما ترى صفة قصا و ما بينهما منسوب الى ما بين اى ما بين الشدة و الرخاوة قوله و ان للتركيبات عطف على ان للحروف فى تحرك العين فى الفعلان و الفعلى باب ان يكون معناهما ما فيه حركة كالنزوان و هو وثب الفحل و الحيدى و هو الحمار الذى يحيد اى يميل عن ظله لنشاطه و قوة الضم فى فعل يناسب ان يوضع لافعال الطبايع اللازمة و لهذا لم يتغير العين فى مضارعه لان افعال الطبيعة ثابتة و التشديد فى فعل يناسب التكثير فى معناه قوله و فى ذلك نوع ما تراه اى الكلم فى اختصاصها بالمعانى لا يخفى عليك ان اعتبار التناسب بين اللفظ و المعنى بحسب خواص الحروف و التركيب يتاتى فى بعض الكلمات كما ذكره و اما اعتباره فى جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر انه متعذر فما ظنك باعتباره فى كلمات جميع اللغات قوله و الحق بعد اى الحق بعد ما اشرنا اليه ان الاختصاص الكلم باعتبار خواص حروف

واقول ان ها نوع تاثير في اختصاصها بالمعنا احد المذهبين الاخرين لا المذهب الاول الان في كل النوع من التاثير
ليس كافيا في الاختصاص المعتبر للدلالة بل كل مرتبة به باعث على تعيين بعض الالفاظ بازاء بعض المعاني دون بعض
وتردد الحق من المذهبين الاخرين بسبب منع الامر الموقف لتعارض الادلة من الجانبين كما بين في موضعه والتوقيف
والتعليم اما بخلق علم ضروري بان هذه الالفاظ وضعت بازاء تلك المعاني واما بالوحي الى واحد او جماعة واما بالالهام
على احد الوجهين ولما كان الالهام اقرب من الوحي اخباره وعطفه على التوقيف كانه تفسير له ومرتبة ما بالوضع
في المذهب الثاني البعض علة الاصطلاح وسنبين انه لا ساني فرواحد بل لا بد فيه من توافق من جماعة وتم تحقيق
منها بطريق الاعلام لظهور انه الترديد والقرائن كما في الاطفال بل صرح به في المذهب الاول النوع خاصة
وقوله في الموضعين منصوب على انه مصدر مؤكد لنفسه قوله والوضع عبارة اراد به الوضع المتعلق بالكلم
لان الكلام في هذا الوضع دون الوضع الشامل للدوال الاربعة اختار اللفظة على اللفظ اشارة الى اختصاص
الوضع بالمفردات عندنا وقال ينبغي بالنكر اي اي معنى كان في تعيين اللفظ بازاء معنى بنفسها فقد يكون على
وجه جزئي كتعيين لفظ الفرس بازاء معناه ويسمى وضعا شخصيا وقد يكون على وجه كلي كاوضاع المشتقات مثل
اسم الفاعل والمفعول والمصغر والمنسوب وفعل الامر والفعل المبني للمفعول الى غير ذلك مما يتعلق
بالهيئات فانها ليست موضوعة خصوصياتها بل بقواعد كلية كان يقال مثلا اسم الفاعل مركبا على صيغة كذا ويسمى
هذا وضعا نوعيا وليس في المجاز وضع بالتفسير المذكور لا شخصي ولا نوعي اذ لا بد في بعض المجاز بازاء معنى
اعتبار قرينة اما شخصية مع ظاهرا وكلية كما في اعتبار واضع اللغة انواع العلاقات المجازية فانه لم يكتف
باعتبارها وحدها بل اعتبر معها ان يكون هناك قرينة دالة على المعنى المراد ومن قال ان المجاز وضع ثاني
لم يعتبر في تعريف الوضع قيد بنفسها فوجب عليه ان يكون اعتبار الواضع للعلاقات وضعا نوعيا
لكنه متفرع على وضع سابق فيكون وضعا ثانيا قوله او اعينته بازاء ما اردته اي ارادته من المعاني
اي معنى كان لكن يجب ان يكون نعنيك هذا على قانون العلاقات المعتبرة في اللغة قوله ان الوضع تعيين
الكلمة ابدل ههنا اللفظ بالكلمة اشارة الى ان اللفظ بما ذكره من التعيين صارت كلمة مع ان المذكور في
تعريف الحقيقة والمجاز هو الكلمة دون اللفظ وما شرع فيه الآن تمهيد للشروع في تعريفهما قوله عن كستعمله
وذلك لجواز ان يكون بينهما مناسبة مصححة لانتقال الذهن من المعنى الاول الى الثاني كما نبهت عليه
في صدر فصل علم البيان قوله على ذلك اي على ما ذكر من الكلمة المستعملة يطلب بها تارة معناها فيكون
حقيقة واخرى غير معناها فيكون مجازا واما ذكر الكناية لدخولها في الحقيقة كما يصرح به حيث يبين
خلاصة اصل المجاز والكناية ومبنى دخولها في الحقيقة ان يحمل ارادة المعنى الموضوع له باستعمال اللفظ فيه

في

معنى

في الحقيقة اعم من ان يكون وحده كما في الصريح او مع ارادة تلفظ كما في الكناية واما ارادة غير المعنى على
كما هو في المجاز وحده قوله فالحقيقة قد سبق توجيه التعريض لها في اصل المجاز ونقدمها عليه
والنادرين في الوضع هو الكون وضعا حقيقيا بل ادعائيا اذ لا بد ان يكون مستبعا تاويل ذلك في
الوضع الثاني بل انما وجد في الاستعارة بان استعار المعنى الموضوع له لغيره بطريق الادعاء مبالغة ثم يطلق
عليه اللفظ فيكون مستعملا فيما وضع له ادعاء الاختفاء وسره وعليك مباحث الاستعارة تحقيق الثاني وبل الذي
هو مبني على ذلك الادعاء وانه لا يقتضي كون المستعار مجازا عقليا وحقيقة لغوية بل هو مجاز لغوي ثم ان
الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة مما لا حاجة اليه في صحة الحد لان لفظ الوضع وما يشتق منه اذا اطلق يتبادر
الفهم الى ما هو التحقيق دون التاويل لكنه اراد دفع الوهم لمكان الاختلاف في الاستعارة هل هي مجاز لغوي او
حقيقة لغوية ونظيره في دفع الوهم الاحتراز في حد الفاعل بقيد تقديم الفعل عليه عن المبتدأ في زيد قام ومن حد
النعت عن الحال بقيد الاطلاق قوله على اصح القولين لا يجوز ان يتعلق بقوله بعده لان اصح القولين هو ان
الاستعارة مجاز لغوي لا مجاز عقلي ولا هو حقيقة لغوية بناء على ذلك الادعاء فكيف يصح ان يعد الاستعارة مستعملة
فيما هي موضوعة له على القول الاصح بل هو متعلق بقوله لنحترز اي انما نحترز في حد الحقيقة عن الاستعارة على القول
الاصح الذي هو انه مجاز لغوي واما على القول الاخر وهو انه مجاز عقلي وحقيقة لغوية فلا يجوز الاحتراز عنها
لكن الانسب ان يعلق قوله على اصح القولين على قوله في الاستعارة لئلا يبقى فاصلا بين بعده وما عطف عليه
اعني ولا نسبهما واعترض على هذا الحد بانه لا بد فيه من التقييد باصطلاح التخاطب كما هو المشهور في الكتب
لئلا ينتقض بلفظ الصلوة مثلا اذا استعمله اللغوي في الاركان المخصوصة لانها لها على الدعاء فانه
مجاز قطعا مع دخوله في الحد وقد يجاب بان الحيثية مرادة اي المستعمل فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له
وما ذكرتم من المثال ليس كذلك ومن اورد قيد اصطلاح التخاطب في حد الحقيقة اراد به مزيد التوضيح او توهم ان
الحيثية لا تعتبر في الحدود قوله ولكن ان تقول قد صح في هذا الحد قوله ما تدل عليه بنفسها موضع ما هي
موضوعة له في الحد السابق بناء على ان الوضع اي تعيين اللفظ بازاء معنى بنفسها يستلزم دلالتها
عليه بل هما متلازمان اذا خصصت الدلالة بما للوضع مدخل فيها وقد وضع ايضا في هذا الحد قوله ولا ظاهرة
موضع قوله من غير تاويل في الحد السابق فاحترز به ايضا عن الاستعارة فورد عليه ان الاستعارة وان كانت
مستعملة فيما هي موضوعة له بناء على ان الوضع اعم من التحقيقي والتاويلي لكنها ليست مستعملة فيما تدل عليه بنفسها لاحتياجها
في الدلالة عليه الى القرينة كما سيأتي في بحث الاستعارة وجوابه انه يدعي ان من جعلها مستعملة
فيما وضعت له فقد جعلها مستعملة فيما دلت عليه بنفسها بناء على استلزام الوضع دلالة اللفظ بنفسه فيكون

قرينة الاستعمال عند كثرته المشترك يطرق الا دعاء في انحصار فرائحة المعنى الآخر لا لتحصيل الدلالة على المعنى المراد
لكن يتجه ان له يكون ح لا للمشترك الماخوذ مع القرينة دلالة ظاهرة حاصلة بنفس اللفظ كما في الاستعمال فيخرج المشترك
عن الحد ايضا ويمكن ان يدفع بان في كثرة الاستعمال ادعائي وفي المشترك تحقيقي فلا يلزم من عدم الظهور في الاستعمال
عدم الظهور في المشترك قوله والقرء دخول المشترك في الحد الاول للحقيقة ظاهر بخلاف دخوله في الحد الثاني فلذلك تعرض
لبيانه فزعم بعضهم ان قوله او القرء الى قوله منتسبا الى الوضعين هو ان القرء مثلا لما وضع لكل واحد من معنييه
فهو لازم ضمنا ان يكون موضوعا للقدر المشترك اعني مفهوم الاحد الدائر بينهما وذلك لان تخصيص اللفظ لكل واحد من خصوصيتهما بالنسبة
بعين اللفظ للاحد المطلق لا لمجموع المعنيين من حيث انه مجموع فانه غير لازم فاذا استعمل لفظ القرء مطلقا اي غير مقيد
الى احد وضعيه كان مستعملا في الاحد المطلق الدائر بين معنييه فان الاحد المطلق معناه الذي يدل عليه بنفسه ما دام
منتسبا الى الوضعين فقوله ح ان لا يتجاوز اما بتاويل مصدر بمعنى الفاعل اي كاستعمال القرء في غير المتجاوز وهو
الاحد الدائر واما بتقدير مضاف اي كاستعمال ذي لا يتجاوز وهذا كما ترى مردود وجوها اما اولا فبان الوضع
لكل واحد منهما بخصوصه لا يستلزم الوضع لمفهوم الاحد المطلق المشترك بينهما وهو مما لا ستره به ولو صح ذلك لامتنع
كون اللفظ مشتركا بين معنيين فقط ولو جاز اطلاق لفظ القرء ان يتردد بين معان ثلثة هي ذلك المفهوم الكلي
وفرديه واما ثانيا فبانا نعلم قطعا انه اذا اطلق القرء فقد اريد به احد معنييه بعينه الا انا لا نعلمه بعينه لا ان
المقصود به ذلك المفهوم الكلي وان اللفظ مستعمل فيه واما ثالثا فبان الحكم بكونه موضوعا للقدر المشترك يستلزم
كونه متواطئا بالقياس الى معنييه لا كونه مشتركا بينهما وذلك مما لم يقل به احد ولا يرتكب بالتزامه من له ادنى معرفة باللغة
فالصواب ان يقال اراد ان القرء اذا لم يخصص باحد وضعيه منتسبا ونسبته لا الذهن ان المراد اما هذا بعينه
واما ذاك بعينه وكل واحد من هذين المعنيين وضع اللفظ له بخصوصه فيكون مستعملا فيما دل عليه بنفسه لا بقرينة
من ان الوضع يستلزم دلالة اللفظ بنفسه لكن لا على احد المعنيين متساويا بان في التبادر اجمالا وان
اللفظ لا يتجاوزهما الى معنى ثالث فيكون دلالته على كل المعنى المراد ظاهرة لانها ليست مرجوحة بالقياس
الى دلالته على المعنى الآخر مع كونها راجحة بالقياس الى دلالته ذلك المشترك على معانيه المجازية فقوله ان لا يتجاوز
لم يرد به ان اللفظ مستعمل في عدم التجاوز بل اراد انه في تلك الاستعمال لا يتجاوزهما لكنه مستعمل مع عدم
التجاوز واشار بقوله غير مجموع منهما الى ان المشترك لا يستعمل في جميع معانيه مطلقا كما ذهب اليه الجمهور
واما على الخصوص فيما اذا كانت المعاني متضادة كما في لفظ القرء ونظائره قوله اما اذا خصصته بواحد
التخصيص في قوله القرء بمعنى الطهر ظاهر اما في قوله القرء لا بمعنى الحيض فلانه لما كان للمعنيين فنفى الحيض يعين
للطهر قوله كما كان الواضع عينه بازائه بنفسه يعني ان تعيين لفظ القرء بازاء الطهر بنفسه يقتضي ان يكون مع دالا

عليه

عليه بنفسه اذ لا معنى لذلك التعيين الا جعله بحيث يدل عليه بنفسه وانما احتيج الى المخصص لدفع المزاحم
فالقرينة في المشترك لتعيين الدلالة لا لتحصيلها وفي المجاز لتحصيل الدلالة فهي لجزء من مقتضي الدلالة
ههنا ولاشارة الى هذه التدقيقات اوصينا بالتامل وانه اي ذكر من حال المشترك مخصصا باحد
وضعيه وغير مخصص لطيفة فيصير تامل منك فاحفظ اي لا يستعمل الا حيث في التامل قوله المستعملة في معنى ما
بالتحقيق خرج بقوله معنى ما عدا الاستعمال من المجازات لان المتبادر من لفظ المعنى اذا اطلق هو ما
وضع اللفظ بازائه وخرج بقيد التحقيق الاستعارة فانها مستعملة فيما هو معناها بالتاويل في الكناية داخلة
في الحدود الثلثة للحقيقة كما نبهنا على علمه ولا بد في الحد الاخير من ايضا من اعتبار قيد الحيثية والتقييد
باصطلاح التخاطب قوله وهذا الماخذ يريد به ما ذكره من انه يتحقق عند صاحب الوضع نسبة
الحقيقة اليه يعرفك اي يجعلك عارفا بامكان انقسام الحقيقة الى اكثر من تلك الثلثة وذلك بان يتحقق مثلا
ان الوضع من النحاة او المتكلمين فيقال حقيقة نحوية او كلامية وقد يسمى مثل هذه اصطلاحية عرفية
خاصة قوله واما المجاز ذكر ههنا كلمة اما اهتماما بشانه لكونه مقصودا اصليا واورد له حدودا
ثلثة مقابلة لحدود الحقيقة على ترتيبها وقوله بالتحقيق متعلق بموضوعه اي يستعمل في غير الموضوع له
التحقيقي تناول الاستعارة المستعملة في الموضوع له التاويلي ولما لم يكن اعتبار الحيثية ههنا كما اعتبرت
في حد الحقيقة اذ لا معنى لاستعماله في غير الموضوع له من حيث انه مغاير له احتيج الى ذكر قيد اخر يقوم مقام قيد
اصطلاح التخاطب المشهور فلذلك اعتبر كون المعنى المستعمل فيه غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى
اذا كان نوع حقيقتها لغويا وجب ان يكون تلك الكلمة مستعملة في معنى مغاير لما وضعت له في اللغة مطلقا
وجاز ح ان يكون ذلك المعنى المغاير عين معناها الشرعي او العرفي مثل ان يستعمل صاحب اللغة لفظ الصلوة
في الاركان المخصوصة ولفظ الغائط في نفس الحاجة فانهما مجازان ح اخلال في الحد وانما قلنا مطلقا احترازا
عن المشترك المستعمل في بعض معانيه الحقيقية فانه يستعمل فيما يغاير الموضوع له معنى لا مطلقا وكذا اذا
كان حقيقتها شرعيا وجب ان يكون تلك الكلمة مستعملة في غير معناها الشرعي مطلقا مع جواز كونه عين معنى
اللغوي مثل ان يستعمل الشارع لفظ الصلوة في الدعاء وقس على ذلك اذا كان نوع حقيقتها عرفيا
في قوله بالنسبة متعلقة بالغير وكانه اعاد لفظ الغير ليظهر تعلق هذا الجار به واما ذكر استعمالا
فبالتبعية اظهارا لمتعلق الجار الداخل على الغير وقوله احترازا لا يخرج اما محمول على حذف اللام وذكر
اي احترازا لئلا يخرج واما محمول على زيادة كلمة لا كما في لئلا يعلم اي احترازا عن الخروج وقوله نظرا تعليل
لاحترازه لا بد في قوله احترازا عما اذا اتفق من تقديرهما اي عن خروجهما اذا اتفق وقوله بالنسبة معطوف

على محذوف اى فيما يكون موضوعه بالنسبة الى غير نوع حقيقتها لا بالنسبة الى نوع حقيقتها وانما جعل اطلاق لفظ
الدابة فى العرف على الحمار من المجاز بناء على انه فى العرف مخصوص بالفرس والبغل قوله فيتبع اى الكناية مستعملا
فى غير ما هى موضوعة له وذلك لانها ليست موضوعة للمكنى عنه بل للمكنى به وهى مستعملة فى المكنى عنه لانه المقصود اصلا
من الكناية لا المعنى الموضوع له اعنى المكنى به فانه جاز على انه وسيلة الى ذلك المقصود الاصلى وههنا بحث وهو ان
الموضوع له اذا لم يكن مقصودا اصليا فى الكناية لم تكن مستعملة فيه لما سيتحقق فلا تندرج الكناية فى حد الحقيقة
اصلا ويكون تقسيم الحقيقة بالى ليست بكناية لغوا ويمكن ان يجاب بانه مجرد آخر حد الكناية بان
اللفظ اذا استعمل فاما ان يراد به معناه وحده وهو الحقيقة اى التى ليست بكناية او يراد به غير معناه وحده وهو
المجاز او يراد به معناه وغير معناه معا وهو الكناية وعلى هذا فالكناية مستعملة فى مجموع المعنيين
وذلك ظاهر ويقال ايضا انها مستعملة فى كل واحد منهما لكونه داخلا فى الغرض الاصلى ولا استحالة فى كون احدهما
الغرض الاصلى وسيلة الى الجزء الآخر فبهذا الاعتبار يدخل الكناية فى حد الحقيقة ويحسن تقييد الحقيقة بالتى
ليست بكناية هذا وانت تعلم انه قد لا يقصد بالكناية معناها الموضوع له اصلا كما فى قولك لمن لا نجاد له طويل
النجاد وقصد الى طول قامته واما ما يقال من انه لا بد فى الكناية من ان يقصد تصور المعنى الاصلى فى ضمن السلوك
لينتقل منه الى المكنى عنه فيكون الموضوع له مقصودا فى الكناية من حيث التصوير دون التصديق على شىء اذ
لا بد فى المجاز ايضا من تصور المعنى الحقيقى لينفهم المعنى المجازى المشتمل على الكناية المصححة للاستعمال فدعوى
كون الموضوع له مقصودا بالتصوير فى الكناية دون المجاز تحكم فالاولى ان يعتمد فى الكناية على جواز ارادة
المعنى الموضوع له لعدم وجوب القرينة المانعة عن ارادته فى الكناية بخلاف المجاز فان منع القرينة واجبة
له وبه يجعل الكناية قسما ثالثا قوله فى معنى معناها بالتحقيق يعنى ان الطرف اعنى قوله بالتحقيق متعلق
بمعناها حال منه والعامل فيها معنوى كانه قيل المستعملة فيما ثابت معناها ملتبسا بالتحقيق فلا بد له
ان لا يخرج الاستعارة عن الحد فانها ليست مستعملة فى معناها مطلقا لكونها مستعملة فى معناها بالتأويل
قوله مستعملا لا فى ذلك اى فى معنى معناها والجار راجع بالنسبة متعلق بمعنى المغايرة المستفاد من معنى معناها
وقوله فى ذلك النوع متعلق بمعناها اى لا يكون معناها فى ذلك النوع واعترض على حدود المجاز بانه يكتب ان
يراد فيها قيد يخرج الغلط كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بدل خذ ذلك الكتاب فمنهم من قيد قولهم لعلاقة
بينهما وقولهم على وجه يصح واجيب بان عبارة الحدود تشعر بان ذكر الكلمة عن قصد ولا قصد فى الغلط
وهو غلط اذ ليس المراد به ما يكون سهوا من اللسان بل ما يكون خطا فى اللغة صادرا عن قصد قوله
واعلم ان الواقع به تحصيل الاستعمال الماخوذ فى تعريف الحقيقة والمجاز وهو كلام حق لان من تتبع الزاكب
ليست

ليست ما استعمل فيها الى اللفظ واما كون هذا التحقيق منافيا لادراج الكناية فى حد الحقيقة فقد اشرنا
اليه والى ما له وعليه قوله من حق الكلمة فى الحقيقة ان لا يستغنى الحقيقة عن القرينة قد علم انه الكناية لان
الكناية تفتقر الى القرينة المانعة من المكنى عنه الى القرينة وان لم تفتقر الى القرينة المانعة عن معناها الاصلى وايضا
فى معناها متعلقة بان يستغنى وقوله لتعينها تعليل للاستغناء اى انما استغنى عن غيرها فى تعين الكلمة بينهما
لمعنى بحكم الوضع مقتضى ذلك الاستغناء قوله انما يظن بالمشترك يعنى قد يظن ان المشترك مع كونه
حقيقة غير كناية يحتاج الى قرينة فلا يصح الحكم بان الحقيقة غير الكناية على الاطلاق مستغنية بنفسها عن
الغير وذلك ظن فاسد فان المشترك اذا دار بين وضعيه تبادر منه الفهم الى الموضوع له وان لم يعلم بعينه
لكن لما لم يذهب الفهم الى غير الموضوع له كان فى دلالة على الموضوع له اجمالا مستغنيا عن القرينة واذا اختص
باحد وضعيه انتصب دليلا دالا على تعيين معنى وذلك التحصيل لدفع المزاحمة لا لتحصيل الدلالة
اقتضاءها كما مر قوله من حق الكلمة فى المجاز بالغ فى احتياج المجاز الى القرينة حيث قال من حق المجاز
ان يترك لفظه من مكان حقه حتم نفى عدم الاستغناء عن القرينة قوله لتعينها على صيغة المضارع تعليل
لعدم الاستغناء اى ليتعين فى ذلك الغير الكلمة لما يراد منها قوله وسميت الحقيقة حقيقة ارادوا بيان المناسبة
بين المعنى الاصطلاحى والمعنى اللغوى قوله لمكان المناسب اى لوجوده على ان المكان مفعل بمعنى الكون
اى الثبوت فى الوجود وجاز ان يكون لفظ المكان مقحما لاجل التفخيم اى لاجل التناسب قوله اذا
وجب اى ثبت لهذا فسر الواجب بالثابت لئلا يتوهم منه معنى اللازم عقلا او شرعا قوله والواجبة
ذلك اى ثبوتها فى موضعها وقد اكده بقوله ثابتة فى موضعها الاصلى رعاية لما تقدم من قوله فعيل بمعنى
الواجب قوله يجىء عندى للتانيث فى الوجهين اما على الوجه الثانى وهو كونها فعيلا بمعنى فاعل
لانها فى الاصل صفة للكلمة فلا بد من التانيث واما على الوجه الاول وهو كونها فعيلا بمعنى مفعول
فيحتاج الى تكلف وهو ان يقدر لفظ الحقيقة فى الاصل صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها اعنى الكلمة
مع التانيث كما يقال مررت بقتيلة بنى فلان وانما ارتكب هذا التكلف جريا على ان الاصل
الثانى هو التانيث وذهب الجمهور الى ان التاء على الوجه الاول للنقل من الوصفية الى الاسمية
كما فى الاكيلة والذبيحة والنطيحة قوله لان المجاز مفعل من جاز المكان يريد انه مصدر ميمى
بمعنى اسم الفاعل اى الجائز بمعنى المتعدى ثم نقل الى الكلمة التى تعدت مكانها الاصلى اى جائزة
واما قوله غير ما هى موضوعة له بقوله وهو ما لا تدل عليه بنفسها لم يذكر لانها تتعدى بها عن مكانها
الاصلى وانما كان جعل المجاز مصدرا بمعنى الفاعل مستبعدا ذهب بعضهم الى انه عن قولهم جعلت هذا المجاز

اي حاجتي اي طريقا البهاء من جاز المكان سلكه فان المجاز طريق لتصور معناه ويسلك اليه **قوله** واعتبار
التناسب لما ذكر انه روعي التناسب في تسمية الكلمة بالحقيقة والمجاز اشار الى ان اعتبار التناسب
من قدام الاشتباه الاسم الذي روعي فيه التناسب بالصفة على الدوام بسبب اعتبار المعنى القائم بالغير
في كل منهما ثم بين الفرق وازال الاشتباه بان اعتبار المعنى في التسمية لترجيح ذلك الاسم على غيره فاذا
سمي انسان له حمرة باحمر كان المسمى به ذاته المخصوصة وكان اعتبار الحمرة لترجيح تسميته باحمر على تسميته
باصفر فتكون الحمرة خارجة عن المسمى حتى اذا زالت الحمرة كان العلم باقيا على حاله دالا على خصوصية
ذاته بحيث لا يصح اطلاقه بهذا الوضع على آخر له حمرة واعتبار المعنى في الوصف لتصحيح اطلاقه على كل ما
ذكل المعنى به فلفظ احمر اذا كان وصفا لم يعتبر في مفهومه خصوصية ذات اصلا بل اعتبر ذات ما مع خصوصية
من الحمرة فالحمرة داخلة في مفهوم لفظ احمر وصفا بلا خصوصية ذات فيصح اطلاقه على كل شيء قام به الحمرة مطلقا
وكذا الحال في لفظ الحقيقة فانه اذا كان اسم جنس للكلمة المذكورة كان الثبوت في الاصل خارجا عن مفهومه غير مصحح
لاطلاقه بذلك الوضع على غير تلك الكلمة واذا كان صفة صح اطلاقه على كل ثابت ومثبت في موضع واحد فان
قلت في انقول في كتاب واله اهما من قبيل الاسماء ام الصفات قلت بل هما من قبيل الاسماء الا انه
اعتبر في مفهومهما مع خصوصية الذات خصوصية المعنى ايضا وصارا بذلك اقرب الى الصفات من نحو احمر
علما فظهر ان اعتبار المعنى في الاسماء على وجهين احدهما ان يكون خارجا عن المسمى كما اذا سمي من له حمرة
باحمر اي جعل علما له والثاني ان يكون داخلا فيه مأخوذا مع خصوصية الذات كنحو كتاب واله وان اعتبار
المعنى في الصفات على وجه واحد وهو ان يكون داخلا في المفهوم مأخوذا مع ذات ما مبهمة على الاطلاق
والضابط ان ما اعتبر فيه ذات ما مع خصوصية المعنى فهو وصف يصح اطلاقه على جميع محال ذلك المعنى
وما اعتبر فيه خصوصية الذات فهو اسم سواء لم يعتبر فيه معنى كالفرس والجدار او اعتبر على انه خارج
عن المسمى سواء كان اسم جنس كالحقيقة او علما كاحمر او على انه داخل فيه كالكتاب والاله والمعبار
في تمييز الاسماء التي دخل في مفهومها المعاني عن الصفات توصف ولا يوصف بها على عكس الصفات
فيقال مثلا اله واحد قديم ولا يقال شيء اله ويقال كتاب كريم ولا يقال شيء كتاب **قوله** ان تزل
مفعول له بتقدير مضاف اي اتق الشريعة مخافة ان تزل **قوله** لصحة اطلاقه عليه اي على الانسان
الذي وصف باحمر **وقوله** عن الاله متعلق بما في ابن من معنى البعد **قوله** ان كنه اسم والاين النسبة
باعتبار المعنى وبين الوصف **قوله** لكونه بمحل عقول كسيفا فاعل من كذا اي من اله بالكسر اذا تحير وجهله
وله او لكونه معبودا مستحقا فاعل من كذا اي من اله بالفتح الهة اي عبد والمقصود ان لفظ الله علم لخصوصيته

قوله

ذاتي وان احد من المعنيين معتبر فيه لترجيح التسمية به سواء قيل انه خارج عن مدلول العلم كما هو الظاهر
في الاعلام او داخل فيه اذ لا شيء من الحال المعنى بخلاف احمر علما لجواز زوال الحمرة فيزول العلم ان
كانت الحمرة داخلة في مدلوله **قوله** فطفقوا اشياعا اي حيث جعلنا لفظ الله بسبب هذا الاشتقاق واعتبار
المعنى فيه من قبيل الصفات التي يخرج عن كونه اسما ويلزم جواز اطلاقه على غيره من يرمون اي
يستوفون ويحال الى موضع السب مكانهم الذي هم فيه ليلا ونهارا **قوله** غفرا اي اغفر لهم غفرا اما صدر عنهم
من نسبتنا الى الباطل ومن تشبيههم ابانا **قوله** وبحث الحقيقة والمجاز عند اصحابنا في هذا النوع اي في علم
البيان وسوف نظهر لاصحابنا وآراؤكم كلها في الحد وشايع في عبارات الادباء لان ذلك اقرب الى افهام
المتعلمين واضبط كانه قيل كل كلمة اريد بها كذا في حقيقة وكل كلمة لم يفهم منها المعنى المشترك الصادق
على كل فرد من الحقيقة اعني الكلمة التي اريد بها كذا فيحصل المقصود بالحد مع قربه الى الفهم واشار الى الضبط
فقولهم كل كلمة اريد بها ما وقعت له في وضع واضع بمنزلة ان يقال هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له فيخرج عنه
المجاز المستعمل فيما وضع له في غير اصطلاح التخاطب بتقييد الحيثية كما في جامع ويخرج الكناية ايضا بقيد الوضع
لان المتبادر من اطلاق الوضع هو الوضع بالتحقيق كما مر فلا حاجة الى التقييد بعدم التأويل كما ارتكبه في
جامع وخروج باقي المجازات بقيد الوضع ظاهر فقد ساوى حدهم حد **قوله** ليعم واضع اللغة وغيره وذلك
لان تلك ونحوها دل على انه اريد به واضع ما اي واضع كان ولو عرف لتبادر الفهم الى واضع اللغة لان
للاصل والسابق في الاعتبار هو وضعه وباقي الاوضاع متأخرة عنه لان اصحابها ينقلون الالفاظ الموضوعة
في اللغة الى معان اخر **قوله** اما يذكرون هذا التقييد في تعريف المعنى الاول فان قلت فلا حاجة على الاخراج
عن المجاز مطلقا فان المعنى المجازي يستند وقوع اللفظ له الى غير الوضع اعني العلاقة المصححة لاطلاقه عليه
من استناده الى وضعه لما هو موضوع له قلت الظاهر لحمله عليه لان يخرج وقعت له في وضع انها وضعت له فلا شك
من المجازات الا ان المجاز الذي اخرجنا بقيد الحيثية ولا يمكن اخراجه بعدم الاستناد في الوقوع الى غير الوضع
قوله والذي يقع له الكلمة في غير الوضع هو ما شأنه ولا عقلا بواسطة الوضع لا يقال هذا تنبيه للاعم بالاخص
فان الكلمة قد تقع في غير الوضع لما ليس لها عقلا بل عادة او اعتقادا لانا نقول فقد تسامح في العبارة
فذكر ما هو المعتبر في العلاقة عند الكل على قصد التمثيل دون الحصر ولا بأس عليه في ذلك لانه بصدد بيان
ما ذكر في تعريف المعنى الاول وعلى ذلك ان نقول اراد بالشأن العقلي ما يعم العادي والاعتقادي ايضا
قوله فانها تكون واقعة الخمسة خمسة ان اراد به نوع العشرة لكل واحد من الخمسين على الانفراد في اللحم
ظاهر والدلالة تضمن ان اراد به نوعها المجموع منهما كان اللازم مبنيا على ما قيل من ان العدد لا يتركب

من الاعداد التي تحته وكانت الدلالة له التزاما وقولهم خذ المجاز كل كلمة اريد بها غير ما وقعت له في وضع واضع يتناول الاستعارة لانها لم توضع لما اريد بها في وضع واضع تحقيقا ويتناول المجاز المستعمل فيما وضع له بوضع اخر وقولهم لملاحظة بين الثاني والاول اي لملاحظة علاقة بينهما تخرج الحقيقة المستعمل في غير ما هي موضوعة له بوضع اخر وتخرج الغلط ايضا لكن يرد على تعريف الكناية اذ لم يتقيد بالقرينة المانعة عن ارادة الموضوع له كما يرد على تعريف الغلط فقد تساوي هذان الحدان ايضا ولم يحصل مقصوده بقوله فتامل قولنا وقولهم فتامل قوله واعلم ان الكلمة حال وضعها اللغوي الكلمة اسم ان وخبرها الجملة الاسمية اعني قوله حقيقتها الى التسمية الظرف اعني حال وضعها متعلق بلا التسمية بكسر الجيم واللام في لما عرفت متعلق بما في حقيقتها من معنى الفعل وجاز ان يتعلق ايضا حال وضعها بتقدير الكلام هكذا حقيقتها حال وضعها الى التسمية لما عرفت والحاصل ان الاستعمال معتبر في حدى الحقيقة والمجاز ولا استعمال حال الوضع فلا حقيقة ولا مجاز وقوله كالجسم حال من المستتر في لا التسمية وحال الحدوث ظرف لقوله لا التسمية ساكنا ولا متحركا وانما لم يتصف بذلك لان السكون هو الكون الثاني في المكان الاول والحركة هي الكون الاول في المكان الثاني والجسم حال الحدوث لم يكن له كون في مكان اول فلا حركة له ولا سكون قوله واما حال الوضعين الاخرين اي الشرعي والعرفي فحق الكلمة اي ان لا التسمية حقيقة ولا مجاز لكن حقها في حال الوضع الاول اي اللغوي ان لا التسمية بهما على الاطلاق اي لا تكون حقيقة ولا مجازا اصلا وحقها في حال الوضعين الاخرين اي المتاخرين عن الوضع اللغوي ان لا التسمية بهما مع تقييد الحقيقة بنوعيها اي لا تكون حال الوضع الشرعي حقيقة شرعية ولا مجازا الحقيقة الشرعية ولا تكون في حال الوضع العرفي حقيقة عرفية ولا مجازا الحقيقة العرفية ولما اكتفى بذكر تقييد الحقيقة بنوعيها الاخيرين عن ذكر المجاز نظرا الى الاضافة الى الحقيقة ولم يقل ولا مجازا شرعيا ولا مجازا عرفيا قوله وان كان الاطلاق قد يحتمل وذلك بان يفرض نقل الشارع او العرف اللفظ الى معنى اخر بعد الوضع اللغوي قبل استعماله في معناه بحيث لا تكون الكلمة حقيقة ولا مجازا اصلا ولا حاجة في اثبات هذا الاحتمال الى فرض اختراع الشارع او اهل العرف لفظا لم يوضع في اللغة اصلا قوله في الاصلين اي المجاز والكناية قد اشار بلفظ التلخيص الى انه كان في كلام مهم انغلاق وتعقيد كما صرح بتسمية عنا لكن [illegible] ايضا قوله وان تسوقه اي تسوق ما عند السلف وترتيبا حال منه وكذا قوله محررا اوالا وابد الوحوش يقال ابدت البهيمة تابد وتابد بالضم والكسر اي توحشت والاماطة الازالة واللثام ما على الفم من النقاب فاعلم حال من فاعل تسوقه كانها متشبهة بذلك قوله اجره الله ابكار ربح والنتائج والغابة ما خوا اي اخوا تلك الركائب لديه قد اشتاخا اي حابرونه ونحن نراه على الخصوص في بحبوحة اي وسط فراه اي وري بما ملكه وصوبا لنخ

الكشف

الكشف الستر وبالضم جمع ذروة بضم الذال وكسرها وهي اعلى الشيء عن اطلاع طلعتها اي عن طلب الاطلاع على حقيقتها يرونه ونحن نراه قوله اعلم ان المجاز يعم ما يطلق عليه لفظ المجاز المفسر بما مر فانه في المفرد والكلمة فلا يتناول المجاز العقلي الذي هو في الجملة والنسبة قوله واللغوي فيما بين الظاهر انه اراد به اللغوي الذي عينه بقوله وهو ما تقدم فيتجه ان الراجع الى حكم الكلمة لا يندرج في اللغوي المفسر بما تقدم اصلا وقد اجيب بان المص كالسكاكي معترف بان حقه للمجاز اللغوي عنه يتناول للمجاز الراجع الى حكم الكلمة ومعترف ايضا بانه ليس بمجاز بل ملحق به فيكون هذا التقسيم على راي السلف كالتقسيم لكن يرد على ما ذكرتم المذكور للمجاز اللغوي لا شمول له ايضا فالاولى ان يقال اراد بالمجاز اللغوي الذي جعله قسما ما يطلق عليه المجاز اللغوي واما الاعتراض بان الاستعارة التمثيلية كقولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى لا يندرج في المجاز اللغوي ايضا لاختصاصه بالمفرد فلا يحتاج في دفعه الى التاويل عما يطلق عليه المجاز اللغوي بل يكفيه ان يقال قسم الشيء قد يكون اعم منه من وجه كالابيض اذا جعل قسما من الحيوان قوله قطعا اقساما اي [illegible] للاستعارة انت تراها كثيرة ومباحثها كما تسير وعليك قوله مجاز لغوي قدم المجاز اللغوي على العقلي لان الاول في المفرد والثاني في الجملة وقدم اللغوي الراجع الى حكم الكلمة لان الثاني ملحق بالمجاز وقدم من اقسام المجاز الراجع الى المعنى غير المفيد لان المتضمن بالمبالغة بمنزلة المركب بالنسبة اليه وكذلك المتضمن للمبالغة في التشبيه بمنزلة المركب بالنسبة الى الخالي عنها مع ان مباحث غير المفيد اقل من مباحث المفيد الخالي وهي اقل من مباحث الاستعارة فقدم ما كان مباحثه اقل تيسيرا للخاطر في التوجه الى الاكثر قوله يتلوه الكلام اي يتلو المجاز العقلي الكلام في الحقيقة العقلية اي يتبعه في فصله كما هو اللائق بالتابع لا منبوعه لا في فصل على حدة واما تقديمه الحقيقة اللغوية على مجازها فلاتحادهما في حدود قوله الفصل الاول المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة لك ان تجعل قوله المجاز اللغوي خبر الفصل الاول لكنه تنقضيه عنه الفصول الخمسة وكان الظاهر ان يجري جميع الفصول على نسق واحد الا انه تفنن وعدل عن ذلك في الثلاثة الاخيرة فيستعمل فيها كلها في ما عدا الثاني بل الذي عرفته في الاصول والفنون ولك ان تجعل الخبر في الفصل الاول والثاني محذوفا لقرب العهد بما يدل عليه فتقدير هكذا الفصل الاول في المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة غير المفيد ويكون قوله المجاز اللغوي الى اخره مبتدأ خبره ما بعده اعني قوله هو ان يكون الكلمة الى ساقته ويحتمل ان يكون على هو مسامحة في سابقه الكلام ولا بد من تقدير مضاف يصح به الحمل اي هو وان يكون الا ان الغرض بهذا المضاف الكلام مستبين جدا قوله فبدا ان يكون الفرسن بدل الحافر اعتبر هذا القيد في مفهوم المرسن لاشتقاقه من الرسن

الاول

الى المعنى

الراجع

أن نقل أئمة اللغة ونبا ورا النهم من موارد الاستعمال يشهد ان في دبا عتبار قيد في المشفر ولا قرينة مفهومها
أيضا وقد سبق منا ان ما دل عليه كلامه ههنا من ان الأنف والشفة والرجل مطلقة لا تختص بالانسان
لا منافي لما ذكره في مباحث وجه الشبه من اختصاصها بالانسان قوله استعمال الانف من غير زيادة قيد اي استعمله
في معنى الانف الذي هو معرى عن ذلك القيد فيصير مطلقا وصدر البيت في مقلة وحاجبا مزججا اي مدققا
مطولا وفاحما اي شعرا اسود كانه الفحم ومرسنا مسرجا مأخوذ من السراج او يقال سرج الله وجهه
اي حسنه وبهجه وقيل معناه كالسيف السريجي في الدقة والاستواء وايا ما كان ففي الكلمة غرابة تخل بفصاحتها
والقرينة الدالة على كون المرسن في البيت مطلقا نسبته الى الانسان لا تقال انه قد استعمل مقيدا بقيد آخر لا مطلقا
لانا نقول لم يستعمل في خصوصية عضو الانسان بل في المطلق الموجود في ضمنه كما في قولك رايت رجلا
قائلا لا تريد به خصوصية زيد مثلا قوله والمشفر اي مثل ان يستعمل استعمال الشفة بان يجرده عن قيد كونه
شفة بعير ويكون المراد منه مفهوم الشفة مطلقا واما احتياج نوع كان غليظ المشفر مع استعماله في الانسان
الى قرينة دالة على ان المراد هو الشفة لا غير لجواز ان يراد به تشبيه شفته بشفة البعير في الغلظ فيكون المشفر
في الاستعارة لا مجازا غير مقيد ولا مجال لهذا الاحتمال في قوله ومرسنا قوله يسمى هذا القبيل ابتداء كلام لبيان
وجه التسمية قوله لاختصاصه بمكانه الاصلي بحكم الوضع اي ان صح كان فيكون النقل فيه في امر وضعي هو
المراد بكونه لغويا اي مقابل المجاز العقلي الذي اختصاصه بمكانه الاصلي بحكم العقل فيكون النقل فيه عقليا
قوله عند المصير طرف لغايته مقام احد المترادفين يعني اذا نظر الى ما اريد بهذا القبيل من المجاز كان
قائما مقام احد المترادفين فكان احد المترادفين لو اقيم مقام الآخر لم يقصد به معنى آخر بل في كل الحق
بعينه فلا يعد مقيدا كذلك المشفر اذا اقيم مقام الشفة لم يقصد به الا تلك الحقيقة اعني العضو المخصوص
وذلك القيد الذي جردت الحقيقة عنه تابع عارض لها كأنه بمنزلة امر خارج عن مفهوم المشفر فلا يترتب
على قيامه مقام الشفة فائدة بخلاف اطلاق الاصابع على الانامل في يجعلون اصابعهم في آذانهم
فانه يفيد مبالغة وكذا اطلاق اليد على القدرة يفيد تصويرها بصورة ما هو مظهر لها وآثارها كل من
هذين الاطلاقين اثبات للشيء ببينة كما سيأتي وليس كذلك في المشفر لاتحاد المعنى حقيقة نعم لو اريد تشبيه
انف انسان وشفته وجلده في الدواب مشفرا وحافرا واستعملت هذه الالفاظ في تلك المعاني المشبهة
بمعانيها الاصلية كانت مجازات مفيدة من قبيل الاستعارة ولا استحالة في كون لفظ واحد بالقياس الى معنى
واحد صالحا لان يكون باعتبارين مجازا من نوعين متباينين قوله الفصل الثاني المجاز
اللغوي الراجع الى المعنى اي معنى الكلمة لا الى حكم لها قوله ان تعدى الكلمة لم يذكر في هذا التفسير قيد العقل
المفيد الخالي عن المبالغة في التشبيه هو ان تعدى الكلمة عن مفهومها الاصلي

عن غير المقيد والاستعارة اما اعتمادا على ما تقدم في تقسيم المجاز لا افادة واما نظرا الى انه لا تعدية في
الاستعارة بناء على ادعاء كون المشبه عين المشبه به ولا في غير المقيد ايضا لبقاء ما هو اصل المعنى و
اللام في قوله لتعلق النعمة بها متعلق بان يراد وما بينهما اعتراض في قوله عن البيان ربما
ان اليد بمنزلة السبب الفاعلي للنعمة واشتهار الايادي بمعنى النعم لا ينافي كونه في الاصل مجازا لغويا
قد صار حقيقة عرفية قوله وكذا اذا اريد شيء بلفظ اليد القوة او القدرة كأنه اراد بهما معنى واحدا
كما يشهد به قوله لان القدرة اخره والمشهور ان القوة صفة تتمكن بها الحيوان من مزاولة الافعال
الشاقة والقدرة صفة تؤثر على وفق الارادة واستعمال اليد في المعنى المشهور للقوة غير معروف فاشار
بقوله اكثر ما يظهر سلطانها في اليد الى اليد كالسبب المادي للقدرة ولو قال اذ بها يكون البطش لكون
تعليلا لظهور سلطان القدرة في اليد لكان اظهر شهادة على لفظة السببية قوله ولذلك اي ولان
ارادة النعمة او القدرة بلفظ اليد مبنية على تعلق بين المعنى المراد والمعنى الاصلي تجدهم لا يطلقون
لفظ اليد على ما لا ملابسة بينه وبين الجارحة اذ لا بد من العلاقة المصححة في المجاز المتعدي عن معناه
لكتبع قوله ونحو ان يراد بالمزادة بالراوية المزادة ظرف الماء الذي يستقى به على الدابة التي تسمى راوية
قال ابو عبيد لا تكون المزادة الا من جلدين تقام بجلد ثالث بينهما لتتسع وجمعها المزاد والمزايد واما
الظرف الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر فهو المزود وجمعه المزاود قوله او ان يراد البعير
لم يذكر ههنا لفظة نحو لقربه مما تقدم اذ هناك اطلاق اسم الحامل على المحمول وههنا عكسه ولهذا عطف
باو وقال بنحو من الجهة المذكورة اي بالمحمولية التي هي قريبة من الحاملية والحفض بفتح الحاء المهملة والفاء
اسم لاثاث البيت واسقاطه في الاصل ثم اشتهر في البعير الحامل له حتى ظن انه مشترك بينهما كما يشعر
عبارة الصحاح والربيئة الطليعة من ربأت القوم اذا كنت طليعة لهم في مكان عال والتاء للمبالغة
كغرفة وعلامة ولم يرد بقوله كانها الشخص كله ان هناك تشبيها حتى يتوهم انه استعارة الا ترى
انه لو حمل على ظاهره الذي هو التشبيه لكان من قبيل اسم المشبه على المشبه به حقيقة لا ادعاء كما في
المكنية بل اراد تحقيق العلاقة وتاكيدها اشارة الى ان اسم الجزء لا يطلق على الكل الا اذا كان للكل
بجزء مزيد اختصاص وارتباط به حتى كأنه الكل بعينه قوله لكونه من جهتها اي لكون الغيث من جهة السماء
فالسماء للغيث بمنزلة المحل والسبب قوله او بالسنام عطف على بالنبات اي او ان يراد الغيث
بالسنام فانه ايضا من اطلاق اسم المسبب على السبب كاطلاق النبات على الغيث الا ان الغيث
سبب قريب للنبات وسبب بعيد للسنام وصدر البيت اقبل في المستن من ربابه يصف غيثا يقول

استن الفرس اذا رفع يديه وطرحهما معا وعجن برجليه والرباب السحاب الابيض قوله ومن هذا اي من اطلاق اسمه الآيل على العين من اطلاق اسم المسبب على السبب البعيد يعرف وجه تفسير من فسر انزال الازواج بانزال الماء فانه جعل ثمانية ازواج من الانعام مطلقا على السبب البعيد الذي هو العيث وجعل الانزال باقيا على حقيقته ومنهم من عكس فجعل انزل مجازا بمعنى قضى او قسم لان قضاياه وقسمه بالنزول من السماء من حيث انها كتبت في اللوح قوله لا سيما اذا انظر الى ما ورد معناه اذا نظر الى ما ورد في الحديث كان وجه ذلك التفسير اظهر اذ بالنظر اليه يظهر ان مدار امرها في معيشتها على انزال الماء من السماء وبزول ما يتوهم من انها قد تعيش بنبات ليس من ماء السماء بل من مياه الارض والصخرة هي صخرة بيت المقدس وقيل كل صخرة كبيرة من جبل قوله قبل هذا اي ما ورد في الحديث من انزال الماء الى الصخرة فسلكه ينابيع في الارض اي عيونا ومسالك ومجاري في الارض كالعروق في الاجساد فقال سلكت الشيء في الشيء فانسلك فيه فخلق وما نحن فيه اي من اطلاق اسم المسبب على السبب قوله رزقا اي مطرا هو سبب الرزق وكذا رزقكم اي في السماء المطر الذي هو سبب رزقكم وقال بعضهم يجوز ان نسبة التلبس الذي بين الرزق والسماء بتلبس الظرفية وكون الرزق في السماء فيكون مجازا حكميا لا لغويا الا انه في كلمة في على طريقة الاستعارة وانما يكون هنا مجاز حكمي ان لو نسب ظرفيه غير السماء للرزق الى السماء فقد تم قوله ومما نحن طوفصله عما سبق لانه قد ذكر فيه التجوز في الفعل في يهدي الله واضله الله مع الاختلاف في انها على حقيقتها عند اهل السنة وعند المسلك اشار الى اعتبار علاقة السببية المتناولة للاطلاق اسم المسبب على السبب في اكثر الامثلة ولعكسه كما في مثل الاكاف والدم ومعنى اللطف في الصوفية اللطف فعال اللطف بكذا اي برّه به فهو متعد بنفسه وقد فسر الهداية باللطف وهو خلق الاهتداء رعاية لما هو يحبه من استحقاق المكلف بابتدائه ثوابا فلا بد ان يكون فعله له اختياريا وفسر الاضلال بالخذلان لا بخلق ضلال المضل بما ذكره للاحتراز عن نسبة التقبيح اليه تعالى قوله اي العناد المستلزم للنار فهذا مجاز باسم النار المسببة عن العناد واطلق على سببها اعني العناد وعند صاحب الكشاف ان اتقاء النار كناية عن ترك العناد فلا مجاز هاهنا وقوله لاستلزام اموال اليتامى اياها اي النار دال على ان النار اطلق على سببها اعني اموال اليتامى فيكون المعنى انما ياكلون في بطونهم اموال اليتامى المؤدية الى النار فاندفع توهم التكرار وفي بعض النسخ لاستلزام اكل اموال اليتامى اياها بزيادة لفظ الاكل اشعارا بجهة سببية تلك الاموال للنار واول البيت ان لنا احمرة عجافا فالاحمرة جمع حمار والعجاف جمع اعجف على غير قياس حملا على سمان وقوله اي علفا بثمن اكاف بيان لوجه سببية

في الصحاح العجف بالتحريك الهزال والاعجف المهزول وقد عجف بالكسر والانثى عجفاء والجمع عجاف الا

الاكاف للعلف كما ان قوله للتعلق بين ذلك العلف وبين الاكاف اشارة الى علاقة المسببية التي للعلف وقد يتوهم ان قول القائل مبتدا وللتعلق خبره وكذا قولهم مبتدا وللتعلق بينهما التي هو سببية الدية للدم خبره وعلى هذا يصح ان يفسر قوله هذا المسلك باطلاق اسم المسبب على السبب لكنه كما ترى بعيد من سياق الكلام قوله ومن هذا المجاز لما كان التعبير بالفعل عن ارادته نوعا كثير الموارد دقيق الاعتبار فصله عما قبله مع انه من اطلاق المسبب على السبب قوله استعمل على صيغة المبني للمفعول والنائب مسند الى قرات بتاويل اللفظ او الكلمة وانما ذكر المصدر اعني استعمالا لاظهار متعلق المجاز في قوله بقرينة ووصفه بالمجاز بما يتم به كون قوله استعمل مع ما في خبره بيانا لقوله ومن هذا المجاز قوله فاذا قرات قوله والسنة بالجر عطف على الفاء يعني ان القرينة مجموع الفاء والسنة المستفيضة وجه دلالتهما ان الفاء دلت على تاخر الاستعاذة عن ما اراد بقرات والسنة المستفيضة دلت على تقدم الاستعاذة على نفس القراءة فلا بد ان يجمع بينهما بان يراد بقرات معنى غير نفس القراءة ولا شيء يراد هاهنا سوى ارادة القراءة قوله ولا يلتفت قد نقل ائمة القراءة ان قوما ذهبوا الى تاخر الاستعاذة عن القراءة منهم ابو هريرة والنخعي وابن سيرين وذلك مخالف للمعقول اذ فيه احتراز عن الوسوسة المؤدية الى التعجيل بالقراءة والاعتداد بهذه الطاعة الا ان الجمهور على التقدم طلبا للحضور المهم في حال القراءة فذلك نهى عن الالتفات الى من يؤخر الاستعاذة وعد تاخيرها من ضيق مجال المؤخر في اساليب الكلام وعدم احاطته بانواع المجازات وقلة اعتداده بالطريقة المشهورة قوله بقرينة رتب قد يقال جاز ان يكون فيما تفصيلا لما دل على يا كسر قلبين فا قتلوا انفسكم على تقدير كون القتل نفس التوبة بناء على ان حق التفصيل ان يعقب الاجمال في الذكر واذا احمل مجيء الباس على الاهلاك كان المعنى اهلكنا ها فمعنى اردنا اهلاكها ليصح مجيء الباس بعد ما اريد بالاهلاك وقيل انه من باب القلب وانه تفسير مجيء الباس بالحكم بمجيئه والانتهاء وانما حمل الباس على عذاب القبر وعذاب الآخرة فمما لا يصح لان الحال لا تعين قوله بياتا او هم قائلون بائتا كلا لا باو انما خص وقت البيات ووقت القيلولة لمجيء الباس لانهما وقت الغفلة والدعة فنزول العذاب فيهما اشد وافظع قوله بقرينة انهم لا يرجعون قرئ ان هذه بالفتح على ان لا زائدة فالمعنى وحرام انهم يرجعون اي ممتنع رجوعهم عن معاصيهم لخذلان الله اياهم وعلى هذا حرام مبتدا محذوف اي وحرام عليهم ذلك اي المذكور في الآية السابقة من العمل الصالح والسعي المشكور لانهم لا يرجعون عن معاصيهم فيكون الكلام محذوفا عن ان حذفا مطردا وقرئ انه بالكسر فلا بد من حذف المبتدا وعلى التقادير كلها معه قرينة على ان اهلكنا ها بمعنى اردنا اهلاكها لان الرجوع عن المعصية لا يتصور فيمن اهلكوا حقيقة بل فيمن اريد اهلاكهم قوله

ومنه ما آمنت بصلاعنا قبدا ما لحنا قرينة واحتياجا الى مزيد بيان واما لان صاحب الكشاف حمله على حقيقته

حيث قال انهم يؤمنون بقول لعمنا انهم احق من الذين افرحوا على انبيائهم الآيات وعهد وا انهم يؤمنون

عندها فلما جاءتهم نكثوا وخالفوا فاملكهم الله فلو اعطيناهم يقترحون لكانوا انكث وانكث الا

ان ما ذكره المصادق مرضي وابلغ في الوعيد وذلك ان ترتب انكار ايمانهم على ما سبق يقتضي ان يكون للوصف

بالاهلاك مدخل فيه وذلك بان يحمل الاهلاك على ارادته وتقدير الكلام ارادة اهلاك ما قبلهم فتكون محل الآية

كل قرية اردنا اهلاكها لم تؤمن واحد من تلك القرى افهؤلاء يؤمنون ونحن نريد ان نهلكهم وفي هذا

من الابتهاج اسم على عدم الايمان ومن الوعيد بارادة اهلاكهم ما لا يخفى قوله وانما حملت الامتناع

اي امتناع من الاستعاذة عما ذكرت من كون قراءت بمعنى اردت القراءة على ضيق العطن اي ضيق

مجاله وسوفي الالسن مما لا يحول المقتدر علا بعد نهل لانه اي لان التجوز

بالفعل عن الارادة فيما سوا بعد من كون قراءت بمعنى اردت القراءة جريا مستفيضا مشهورا

بكاد ان لا يكون المستفيض قوله من اذا تكلم مفعول ثان ليريكم كلمة اذا متعلقة وجاز ان يكون صلة

للموصول اي من يكون في زمان تكلمه بخلافه ويكون صفة لغير قبله مفعول ثالث له اي يكاد يريكم المتكلم

بخلافه يكون خالف السيرة المرضية التي تلقتها اولو العقول بالقبول الا ترى انك اذا قلت احدث فم

الركية ضيقا كما يستنكر احد المخالفة ذلك الاستعمال المشهور المقبول قوله اليس كل احد يلي

لجريان التجوز بالفعل عن الارادة فيما سوا بعد جريا مستفيضا فان قوله عليه في يعني اشارة الى ان

دناوة كثرة لان كل احد يقول للبناء وسع البيت وللخياط ضيق الكم وطول الثوب وللكاتب

دور الميم وفرج السين لا غيره ذلك مما لا يحصى وانما كما يشهد له عقلك من ان اختصاص الالفاظ بمعانيها

انما هو بحكم الوضع دون العقل لان مفهوم التضييق بحسب الوضع جعل الشيء ضيقا وانما اقتضاء

المفهوم ان يكون هناك سعة سابقة فنبنها هو العقل قطعا واراد بقوله التوسعة السعة تجوزا

قوله فيزل اي كل احد وروي بصيغة الخطاب ايضا وكذا الى الخ بما تره قوله بحوز ارادة اي ارادة

المجوز والمنع وادة بحسب ما يريد ارادة وسوا السعة والحاصل انه جعل السعة المجوز ارادتها كالواقع

ثم اوبتغيير ما تقدم تجوزا بالتضييق الموضوع لتغيير السعة المحققة عن تغيير السعة المقدرة هكذا قيل

وليس الاولى ان يكون المثال من قبيل التجوز بالفعل عن الارادة اصلا فلا نظر كونه ابعد من التجوز

في قراءت فالحق ان يقال انزل الارادة المتوهمة المتعلقة بالسعة منزلة السعة فعبر عنها بالسعة لان

ما آل هذه العبارة ايضا ضيق لا قولك غير السعة بمعنى غير ارادة السعة الى ارادة عدمها وبهذا انكشف

كونه

كونه ابعد من التعبير بالفعل عن الارادة المحققة والى ما ذكرنا اشار بقوله اما الذي هنا كما تجوز وبجوابه

لمحض التوسعة اي هنا كالارادة بجوز متوهمة ثم قال فيبرك يجوز ارادة وارادته السعة مرادا بها ارادة

السعة لامعناها الحقيقي كما توهمه ذلك القائل وبنى عليه كلامه مع كونه معترفا بان ضيق فم الركية من تنزيل

الشيء منزلة ذلك الشيء والتعبير عنها به وقد يقال احداث الشيء ضيقا من نوع التضييق ايضا التعبير من

السعة الى الضيق مستعمل اللفظة مجازا فانه اقرب كثيرا انما كلفنا المصنف قوله ما كان جاء جرى

على سنن كمن ان يكون في ذلك التجوز الا قرب الذي هو اوات اخرى واجرى انما كرر اجرى العطف نظرا الى

استفاضة جريانه في الابعد كانه قال يجب ان يكون في الاقرب اولى بالجريان في الاستفاضة في الاستعمال

قوله وامثال ذلك مما لم يرو عطف على المرفوع النصب اي من امثلة المجاز امثال ما ذكر من الامثلة المتقدمة وقوله

مما تعدى بيان للامثال ولفظ الكلمة مظهر وقع في موقع العائد الى الموصول كانه قيل من الكلمة التي تعدى عن

معناها الاصلي وقوله لتعلق بسببها متعلق بتعدي وقد بالغ في تعميم وجه التعلق بقوله قويا كان او اخره

لكنه اراد انه مشروط بان يكون نوعه معتبرا في اللغة او ما من سببين الا وبينها تعلق بوجه ما مع القطع

بانه لا يصح التجوز من جميع الاسباب قوله للتعلق هذا تعليل لقوله يحتمل على صيغة المبني للمفعول والمراد

ان مذهب الجمهور ان كلمة لا في ان لا تسجد صلة اي زائدة كما في قوله لئلا يعلم وذلك لانه لا شبهة على احد

ان المانع انما منع ابليس عن السجود ولا معنى لكونه ممنوعا عن ان تسجد وعندي انه يجوز ان لا يكون

كلمة لا زائدة بل يكون قرينة للمجاز في منعك بيان ذلك ان المانع الصارف عن الفعل وهو الداعي الى تركه

تعلق معتبر آسوان الداعي الى الترك يستلزم كونه صارفا عن الفعل مجازا ان يستعمل منعك بمعنى دعاك فيكون

مجازا المحذوف كلمة الى دون كلمة عن اي ما دعاك الى ان لا تسجد والظاهر ان يقال مراده وعاك الى انه يسابح

في العبارة فذكر بدل ما دعاك ما دعاك لعدم الالتباس وجوز ان يقال اراد بالقرينة به لفظ منعك المقترن بكلمة لا

فكانه قال ما منعك بمعنى ما دعاك قوله في نظيره ما منعك اذ رأيتهم فعند الجمهور لا مزيدة اي ما منعك عن ان

تتبعني وعندي منعك بمعنى دعاك اي ما دعاك الى عدم اتباعي في الغضب لله وشدة الزجر على الكفر والمعاندة عن من

تبع من كفر او الى عدم لحوقي لتخبرني بما وقع من الفتنة ولا تكون فيما بينهم قوله ومن امثلة المجاز المستغنى عنه

فصله لمكان الاختلاف فيه ولانه باب شاذ وتحقيق الكلام في كونه مجازا مفتقرا الى التعرض للتناقض وذلك

لان قولك له علي عشرة الا واحدا كلام متناقض بظاهره لاقتضائه ثبوت الواحد في ضمن العشرة وانتفائه

اخرى نفيه وقد افترقوا في التفصي عن هذا الاشكال فرقا فمنهم من زعم ان المستثنى والمستثنى منه واداة الاستثناء

بمنزلة كلمة واحدة حتى كان العرب وضعت لمعنى واحد كدلول التسعة مثلا عبارتين احدهما مختصرة هي لفظة تسعة

اى علقت

معه لا لفظا ولا تقديرا ولا نبه عليه ام تحقيقه قوله ان المنية انشبت اظفارها وهذا المثال موزون وفيه اشارة الى البيت المشهور لابى ذويب قوله بادعاء السبعية لها اى للمنية تصريح بان المراد من لفظ المنية هو السبع الادعائى اى المنية المصورة بصورة السبع لا حقيقة وقوله بزجوابه او عينا وفى معرض طرف لم يزد بعد تعلقه بالطرف الاول اى ضماصادقه وقوله نظرا لتعليل لم يشتا من حكم بروته نظرا الى الظاهر الحال قوله ظهرت منه ذلك اى ظهرت المنية مع المخلب والناب المنشبة لها ظهور نفس السبع مع المخلب والناب ان السبع كذلك ينبغى هو ان يكون له مخلب او ناب وكذلك حال من المشتهر فى ينبغى وانت خبير بما ذكره لا يدل على ثبوت معنى الاستعارة فى لفظ المنية كما تقتضيه الاستعارة بالكناية بل يدل على ثبوت معناها فى اثبات المخلب للمنية وهو المسمى بالاستعارة التخييلية عند غيره كما ستعرفه قوله وكذلك الصورة المتوهمة على شكل المخلب والناب تشبيه لا الاستعارة التخييلية على مذهبه وسيرد عليك تحقيقه وانما قال فى تسميتها اى الصورة المتوهمة دون تسميتها لان الرود بواسطة التسمى الذى هو بمنزلة كنت الشجاع اسم الاسد لا بواسطة التسمية الا ان يحمل مصدرا من المبنى للمفعول وقيد عدم الرؤية لبطلان الدعوى لانه اذا بطل الحقيقة كان العرف ظاهرا اذ المحققه مسماه باسم المخلب وضعا دون المتوهمة قوله هنا سوال وجواب ذكره فى فصل الاستعارة بالكناية ان الاقرار على ادعاء كون المنية كالمنية مثلا داخلا فى حقيقة المشبه كالاسد شائى الاعتراف لحقيقة المشبه ولا اعتراف باقوى من التصريح باسم جنسه فيلزم مع الجمع من الانكار البليغ والاعتراف الكامل واجاب عنه بما ان ويل فى اسم المشبه كما ستعرفه قوله ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور كما فى الاستعارة المصرح بها كقولك فى الحمام اسد او المتروك كما فى المكنى عنها كقولك اظفار المنية مستعارا منه ويسمى اسم المشبه به كلفظ الاسد فى المثال الاول ولفظ السبع فى الثانى مستعارا واعترض عليه بان المستعار على الطرفين لفظ السبع المتروك لا لفظ المنية المذكور وهو مخالف لما اختاره من ان الاستعارة فى لفظ المنية لكنه هو الحق الذى لا محيد عنه كما يشار لك تحقيقه فى مباحث الاستعارة بالكناية والاولى ابطال عبارته ان يقول والمشبه مستعارا له الا انه راعى لطيفه فعبر عن المشبه بالمشبه به قصدا للاتيان فى اسم المفعول مستترا راجعا الى الموصول وان الضمير المجرور فيه راجع الى المشبه به المذكور سابقا ومن المعلوم انه لا مستتر فى السابق بل الجار والمجرور العائد الى الموصول فاعل لاسم المفعول وقد نقل عن المصنف انه قال الالف واللام فى قولى المشبه به مستعارا له اسم موصول بمعنى الذى بخلاف غيره ويسمى المشبه به ولا حاجة الى ارتكاب

لابد من التقدم وجود النسبة التى يدل عليها العدد او
المنسوب اليه والمنسوب سابق على النسبة بينهما

والاخرى ساقطة كعشرة الا واحدا وضعفه ظاهره ومنهم من اختار انه اريد بلفظ عشرة مثلا احاد ما باسرها واخرج بالاداة الاستثناء بعضها عن تعلق النسبة الذى تتضمنه العبارة بظاهرها ثم حكم بالثبوت او الانتفاء فى هذا اللفظ العشرة باقيها معناها الحقيقى الذى دل عليه حال افراده ثم وقد اخرج بعض احاده عن الحكم فلا تناقض اصلا ومنهم من ذهب الى ما ذكره المصنف من كون المستثنى منه مجازا فيما بقى بعد الاستثناء فالعشرة مثلا مستعملة فى التسعة وقرينة المجاز قولك الا واحدا فيكون من باب اطلاق الكل على الجزء فان قلت اذا اريد بلفظ العشرة التسعة لم يدخل الواحد فيها ولم يكن الا واحدا اخراجا اذ لا يتصور الاخراج الا بعد الدخول قلت اتفاق الادباء على ان الاستثناء المتصل اخراج الشى عما دخل فيه غيره قلت قد اجاب عنه فى فصل الاستثناء بان دخول الواحد فى حكم العشرة ليس مقدرا من قبل المتكلم بحسب ارادته والا ناقض اخر كلامه اوله بل من قبل السامع لتناول العشرة للواحد بحسب ظاهره ان يحقق كون المستثنى منه مجازا مبنى على لزوم التناقض فالاولى ان يؤخر الكلام فى الاستثناء الى الفراغ عن العلم الباحث عن التناقض من المباحث والجواب عما يتوجه عليه من الشبهات قوله لما تقدم بحث ان تسمية هذا النوع من المجاز لتعديه عن مكانه الاصلى ولغوا باختصاص بمكانه الاصلى بحكم الوضع لا بحكم العقل ومعنويا لتعلقه بمعنى الكلمة لا بحكمها واما التسمية مفيدا فلتضمنه شبه شاهد لتحقق المعنى الذى ريد به لما سيأتى فى اخر بحث الكناية من ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم ولا شك ان تحقق الملزوم شاهد لتحقق اللازم مثلا اذا كانت النعمة او القدرة من لوازم اليد فاذا ذكر لفظ اليد فقد اثبت بينته ما اريد به من النعمة او القدرة بمعونة القرينة وانما قال شبه شاهد لان المعنى الاصلى ليس اوضح تكون شاهدا حقيقة ثم لفظه مذكور فيما كان شبه شاهد ولما كان حقيقة اصل المعنى المراد وفى نحو المشتهر لم يتصور فيه شبه شاهد لتحقق المعنى الذى اريد به قوله **الفصل الثالث فى الاستعارة** فسر الاستعارة بالمعنى المصدرى ذكر احد طرفى التشبيه على طاقة تناول المشبه به كما فى الاستعارة التصريحية والمشبه كما فى الاستعارة بالكناية وارادة بالتشبيه التشبيه المعنوى وهو ان لا يصرح هنا كاية ال على جعل احد طرفيه مشبها والاخر مشبها به مع كونه مقصودا وقوله تريد به الطرف الاخر اراده الطرف الاخر اما على سبيل التحقيق كما فى الاستعارة المصرح بها حيث ذكر لفظ المشبه به واريد به هو المشبه حقيقة واما على سبيل الادعاء كما فى الاستعارة المكنى عنها حيث ذكر المشبه واريد المشبه به ادعاء لا حقيقة وقوله مدعيا حال من فاعل تريد وقوله والاعلى ذلك اى على الادعاء المذكور حال من فاعل مدعيا وارادة بما يخص المشبه به ما يخصه اما مطلقا او بالقياس الى المشبه يتناول الاسم كما فى التصريحية وما يكون من لوازمه كما فى المكنية والمقصود بذكر الكاف اعنى مدعيا والا تحقيق ما يبنى عليه الاستعارة لا الاحتراز عنه قوله بافراده بالذكر يعنى بذلك ان اسم المشبه

معه

ذلك في توجيه كلامه كما عرفته مع ابتنائه على ان يجعل لفظ المشبه به في عداد الاسماء من غير قصد الى معنى
الفعل كالخوف والكافر فيكون الضمير به راجعا الى الموصوف المقدر كما في المتكرات فقولك مشبه به يجعل
لفظ المشبه المذكور ههنا بمعنى الوصف دون الاسم او يحمل كلامه على مذهب المازني والكافي على مذهب
الجمهور قوله الذي قد يستعمل مثل الاستعارة تعتمد ادخال المستعار له في جنس المستعار منه ولهذا
في امتناع الاستعارة في الاعلام وذلك لان مبنى الاستعارة على المبالغة في حال المشبه بدعوى انه عين
المشبه به وذلك انما يحصل اذا كان المشبه به مشتهرا بوجه الشبه ولا شك ان الاجناس مشهورة باوصاف
لماحح ان اسدا مبني على اوصافها اثباتا ما واما الاشخاص فقلما تشتهر باوصاف كذلك فلا يمتنع
الاستعارة في الاعلام الشخصية الا نادرا كما اذا تضمنت نوع وصفية اي دلت عليه التزاما بسبب
خارج اي عارض فلا يشتق عروض نحو استعار الاعلام فيقال رأيت اليوم حاتما او مادرا وقوله
وما جرى مجراها كقس سحبان الفصاحة وباقل العي والفهاهة قوله واما عقد هذا النوع
لغويا بيّن اولا الوجه في تسمية الاستعارة ولم يتعرض لوجه تسميته مجازا او معنويا او مفيدا او
متضمنا للمبالغة في التشبيه لظهوره مما تقدم بل تعرض لكونه لغويا اذ فيه خلاف قوله الاصح
انه لغوي نظرا اي قال بعضهم انه لغوي نظرا الى ان لفظ الاسد مستعمل في غير ما وضع له عند المحقق
وقوله فانا وان وعينا الى اخره بيان لكونه مستعملا كذلك والفاء في قوله فلا نتجاوز زائدة لانه
خبر ان لا جزاء وان وعينا ويجوز ان يجعل جزاء فتكون الواو الداخلة على الشرطية جزء من
المبتدأ والخبر مما قياس ما سبق في قوله وكنت وما تبهتني الوعيد والصورة اشارة الى الهيئة
المجموع من حيث هو مجموع والمراد بالهيئة بعض اجزائه بالنسبة الى بعض وعبالة العنق غلظ
ومن سائر بيان له ومن الصفات بيان لما اي وما للاسد من باقي جنس ذلك المذكور من الصفات
التي لا شك في ثبوتها للاسد لكونها ظاهرة لحواس الابصار مدركة بها واللام في ولئن كانت
ابتدائية لا موطئة وجواب الشرط مقدر يدل عليه قوله لكن اللغة اي وان كانت الشجاعة من اشد
اوصاف الاسد اختصاصا به ومن امكنها اي اقواها تمكنا فيه لم تفرد بتجرد ذلك نفس
المعنى الحقيقي للاسد وانما تكون كذلك ان لو كانت اللغة وضعت اسم الاسد لها لكن اللغة
لم تضع الاسم لها وحدها بل وضعته للشجاعة كائنة في مثل تلك الجثة الاسدية وقد تسامح
في هذه العبارة اذ مقصوده ان الاسم موضوع لتلك الجثة الموصوفة في الواقع بالشجاعة
لا انه موضوع للشجاعة المخصوصة او لهما مع تلك الصورة حتى يدل الاسم عليها مطابقة او تضمنا
وكذا

وكذا قد تسامح في قوله ولو كانت وضعته لتلك الشجاعة اي الكاملة التي تعرفها اذ مراده انه لو كانت
وضعته لمفهوم الشجاع لزم امور اربعة الاول ان يكون لفظ الاسد كلفظ الشجاع لا اسما
الثاني ان يكون استعماله في الانسان الواصل الى غاية الشجاعة من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه لانه
فرد من افراد مدلوله والجراءة بالمد وفتح الجيم بمعنى الشجاعة يقال جرؤ جراءة نحو جرى و
المتقدم مصدر ميمي من الاقدام الثالث ان لا يكون في اسم الاسد المطلق على الانسان
الشجاع شائبة استعارة لان الاستعارة مبنية على التشبيه ولا تشبيه على ذلك التقدير الرابع
ان يصير المطلوب بالقرينة مقلوبا على وجه اذ كان المطلوب بها منع الكلام عن حملها على ما وضعت
له وقد صار المطلوب بها الآن ايجاب حملها على ما وضعت له واللوازم كلها منتفية اتفاقا وكذا
الملزوم قوله ثانيها انه ليس بلغوي اي بل هو مجاز عقلي على معنى ان التصرف امر عقلي وذلك ان
المتكلم قد اثبت الاسدية للرجل الشجاع بطريق الادعاء فكان لفظ الاسد باقيا على معناه اللغوي
الا ان ثبوت ذلك المعنى ههنا يعرف من العقل على وجه الاستعارة فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا
قوله ويمتنع دعواه ان يكون اطلاق اسم الاسد ولفظ ذلك اشارة الى الرجل ... الى الصحيح
وقوله المتوج ... الدعوى تعليل للممتنع ولفظ ذلك اشارة الى كون الاطلاق عن اعتراض قوله
التي تكون متعلق بتعجل اي ... جواب الاستفهام وموضع تعجب خبر يكون واسمه لفظ قوله اي
قول ابن العميد وقد عطف على خبره واسمه مع رعاية ترتيبهما بعاطف واحد جائز قال او موضع نهي
عن التعجب قوله لا تعجبوا بنصب موضع ورفع قوله والحاصل انه لا معنى للتعجب من تظليل انسان
صبيح الوجه لآخر انما يتعجب من تظليل الشمس الحقيقية وكذا لا معنى للنهي عن التعجب من بلى
الكتان بملابسة الانسان الجميل انما نهي عن التعجب من بلاه بملابسة القمر والبدر الحقيقي
والغلالة شعار يلبس تحت الدرع او الثياب فيكون هي الملاصقة للبدن يقال زر القميص
اذا شد ازراره ولمحه اي ابصره بنظر خفيف والمعجر بكسر الميم ما تشد المرأة على رأسها قوله
ومع الاصرار ... قد ثبت ان المتكلم بالاستعارة يدعي للرجل معنى الاسدية ولا يعترف اصلا
بانه رجل فهو مصر على انه اسد وعلى انكار انه شيء غير الاسد ومع هذا الاصرار يمتنع ان يقال انه
يستعمل الكلمة فيما وضعت له بل يجب ان يقال انها مستعملة فيه فلا يكون اسم الاسد مجازا لغويا
بل عقليا بالمعنى الذي عرفته وانه عطف على قوله وانه شيء ... بالواو اعتمادا على ظهور المراد
مما سبق من العطف باو ... والاطلاق اسم الشمس او القمر قوله مدار ... الامام هذا ...

مبني ومبتدا اخبر على هذين الوجهين وليس ح له تارة واخرى طرفا للترديد او ليس المراد حاصلا في كل منهما بل هو ظرف للقول المستفاد منه اي تعول تارة انه لغوي واخرى انه عقلي والمراد بهذين الوجهين هو النظر الى كونه مستعملا في غير ما هو له عند المحقق والنظر الى الدعوى المذكورة والاصرار عليها قوله لا يالو تعجبا اي لا يترك من الالو وهو التقصير وتعال لا يالوك نصحا اي لا يمنعك قوله لكنك اذا وقفت لما بين في كل واحد من القولين شرع في نصرة القول الاول اعني كونه مجازا لغويا فاشار الى ان بين مراد المستعير عند ادعاء الاسدية للرجل وبين نفسه قربه وانه عنايته ليس الهيكل المخصوص دافعة ظاهرة فاذا عرفت وجه التوفيق بينهما كشف لك الوجه الغطاء عن هذين القولين واراك ان الصواب هو القول الاول لانه يظهر بذلك الوجه ان الاسدية المدعاة للرجل راجعة الى غير المتعارف ولا شك ان لفظ الاسد موضوع للمتعارف فقط فيستعمله في غير المتعارف انما يكون على سبيل المجاز اللغوي قوله مصدقة على صيغة المفعول صفة ثانية لغرضه ومعناه مسلمة عنده اي عند المستعير وانما اعتبر التسليم عنده لانه مفاد ابهام النادي والمداعي قوله على نحو ما ارتكب متعلق بقوله على ادعاء ان افراد جنس الاسد قسمان بطريق التاويل والمقصود على ان تدعي لك في تركيبه كما بناء على جواز ارتكاب المتنبي هذا الادعاء في عد نفسه واصحابه قوما من الجن بواسطة صدور امور غريبة هائلة منهم وفي عد جماله من جنس الطير بسبب سرعتها في السير فجعل كل واحد من الجن والطير قسمين متعارفا وغير متعارف الا ترى انه ليس المعنى على تقدير اداة التشبيه اذ لا يصح ان يقال نحن كقوم من الجن في زي ناس فوق طير هو كطير لها شخوص الجمال قوله مستشهدا حال من فاعل ان تبني وهاتك صفة دعوى المراد بالخيلات العرفية القضايا التي تعرف في النفس خيالا مقبولا في العرف بلا تصديق بها وقوله من نحو حكمهم بيان للخيلات وسمي الثوب المكسبه لها تبكيك الدعوى من ان الاسد لا يهرب من الذئب وان الانسان لا يكون تحت لا بتاعة احدوالرواية في ان ليس باسد فتح الهمزة اي من نحو حكمهم بانه ليس باسد وكذا الحال في انه ليس بانسان وانما هو اسد وقد يروي انما وجد بالكسر وهو يحمل من العبوا في الكل بناء على تضمن الحكم معنى القول قوله ان تخصص عطف على ان تبني في ادعى وجه التوفيق هو بناء دعوى الاسدية على التقسيم الى المتعارف وغيره وتخصيص القرينة المصدقة بنفي المتعارف قوله ومن البناء على هذا التقسيم اي تقسيم افراد الاسد الى متعارف وغير متعارف فان الاخبار عن التحية بالضرب الوجيع يدل على ان التحية قسمان متعارف كسلام عليك وحياك الله اي ملكك فان العرب ثالثة تقول التحيات لله معناه الملك لله وغير متعارف هو الضرب الوجيع في اول

الثاني

١٧٥

الثاني اذ لا مجال لحمل الكلام على التشبيه التحية بالضرب ولم يرد ايضا كتحية بينهم ضرب وجيع واول البيت وخيل قد دلفت لها بخيل وكذا الاخبار بالسيف عن العتاب يدل على انه نوعان متعارف وهو مخاطبة الادلال ومذاكرة الموجدة وغير متعارف وهو اعمال السيف وليس المعنى على تقدير اداة التشبيه في عتابك لان تقديرها في السيف باطل قطعا واما قوله عز وعلا الا من اتى الله بقلب سليم فان حمل على ان تقديره الا سلامة من اتى الله بقلب سليم على الابدال كان مبنيا على ان افراد المال والبنين نوعان متعارف وغير متعارف اذ ليس المعنى على قصد التشبيه وتقدير الاداة اي يوم لا ينفع كمال وبنين وتجوز ان يجعل قوله لا ينفع مال ولا بنون بمعنى لا ينفع شيء فيصح ابدال السلامة بلا تنويع ولكن ايضا ان ينصب السلامة المقدرة بجعل الاستثناء منقطعا وان لا تقدر ها اصلا وتجعل من اتى منصوب المحل على معنى لا ينفع احد الا سليم القلب الذي انفق ماله في سبيل الله ودل ابناءه على طريق الرشاد قوله ومنه قوله وبلدة فصله لاحتمال ان يقال ادخال المستثنى المتصل منه مهنا ليس مبنيا على التنويع المستلزم وجوده بل على التعليق بالمحال كما جزم به في الكشاف اي انما تكون بها انيس لو كان منها الكسبا انبا وحمل الاية السابقة على هذا التعليق مما يا باه لفظها تعالى انا بلدا ليس بها احد واليعفور ولد الظبية وولد البقر الوحشية ايضا والعيس الابل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة واحدها اعيس والانثى عيسا فالشاعر جعل الانيس قسمين متعارفا وغير متعارف اي رب مفازة قطعتها ليس بها انيس الا نوع الوحش والابل قوله تعارف الدعوى الباطلة اراد بالدعوى الباطلة الدعوى التي لا تطابق الواقع مع ان صاحبها يعتقد مطابقتها اذ لا يتصور من صاحبها قصد التاويل فضلا عن نصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام على ظاهره واراد بالكذب ما لا يطابق الواقع مع علم القائل بعدم مطابقته فانه ايضا لا ينصب تلك القرينة كما ان تلك الدعوى لا ينصبها الا ان الكذاب المذكور ليس مثل ذلك المدعي في التبرؤ عن قصد التاويل لان مقصوده ترويج ما دل عليه كلامه بظاهره ولا تدرج في مقصوده هذا فصد التاويل ونصب القرينة فلذلك اكتفى فيهما بانتفاء نصب القرينة واقتصر في الدعوى الباطلة على ذكر التبرؤ لانه اذا تبرأ عن التاويل كان عدم نصب القرينة اشد تبرؤا فقد ظهر وجه التخصيص في كل واحد من التبرؤ ونفي نصب القرينة لمن كان له قلب قوله سال وصف الكاشح اراد بوصف المستعيع حدتا فانه قال اول الاستدلال الخ وصف الشيء وصفا مساويا قوله احتسابا وغضبا اي يحتمل احتسابا او يحتمل غضبا وقد عرف من ذلك الوهمي المحض هو ان يكون صورته [illegible]

نحوها المتخيلة باستعمال الوهم اياها كصورة الناب والمخلب في المنية المشبهة بالسبع قوله ثم تنقسم كل
واحدة اي ان كل واحدة من التحقيقية والتخييلية تنقسم الى قطعية واحتمالية الا ان الاقسام الحاصلة
من تقسيمهما متعاكسة لان الاحتمالية المندرجة في كل منهما قسم واحد في الحقيقة ولا اختلاف الا بالعوارض
والاعتبار فلذلك يقال المجموع اقسام اربعة ولم يقل خمسة وقد اشار الى اتحاد القسم ايضا بقوله لكن الاستعارة
المصرح بها من الاحتمال للتحقيق والتخييل فان قلت لما ذا لم يعتبر التحقيق والتخييل في الاستعارة المكني عنها
اما باعتبار المشبه المتروك او باعتبار المشبه المذكور على نحو اعتبارهما في المصرح بها لما تحرى الصورة
او حسن المرجح قلت لانه لم يوجد هذا الانقسام فيما ورد في استعمال البلغاء من الاستعارات المكني عنها
قوله وربما تسمى كلمة رب اشارة الى قلته وتوجيه هذا التقسيم كلا هو اولى بحال الغنية لما سوى المختار عليه
من ذي التبعية للمكني عنها قوله المراد بالاصلية ان يكون معنى التشبيه داخلا في المستعار دخولا
اوليا وذلك بان يكون المعنى الاصلي للمستعار صالحا للموصوفية كالمصادر وسائر اسماء الاجناس
واما الافعال والصفات المشتقة منها وما في حكمها من اسماء المكان والزمان والآلة والحروف فلابد في جعلها
معنى التشبيه الا تبعا اما المصادر كما في الافعال وما اشتق منها واما المتعلقات معانيها كما في
الحروف وسيأتيك ذكر مباحث الاستعارة التبعية قوله وربما تجريها اورد كلمة التقليل لان
اكثر الاستعارات خالية عن التجريد والترشيح وانما اورد ذكر اللحوق لانهما انما يعتبران بعد تمام
الاستعارة بقرينتها ولم يذكر الاستعارة الخالية عنهما ولا الجامعة بينهما اذ لم يشتهر شيء منهما باسم
على حدة ولا حاجة لشيء منهما الى بيان زائد على ما ذكر في الاقسام الحاصلة من هذه الانقسامات ثمانية
وان كانت الانقسامات اربعة انقسام الاستعارة الى المصرح بها والمكني عنها وانقسام المصرح بها
الى التحقيقية والتخييلية والاحتمالية وانقسام الاستعارة الى الاصلية والتبعية وانقسامها ايضا الى
المجردة والمرشحة قوله القسم الاول من الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع قدمها على
سائر الاقسام لانها العمدة في باب الاستعارة وقد سبق منا غير مرة وجه ايراد كلمة في امثال هذه العبارة
قوله اذا وجدت معمول لقوله ان تدعي على التوسع في تقديم الظرف على عامله الواقع في حيز ان واراد
بالحقيقة ما يعم الكلية والجزئية فزيد وحاتم يختلفان في الحقيقة الشخصية اعني الهوية المخصوصة وكذا
لم يكن للامور الوهمية حقيقة لاختصاصها بما له تحقق كانت التخييلية خارجة عن الحد المذكور واذا
اعتبر ثبوت الحقيقة بطريق القطع كانت الاحتمالية ايضا خارجة عنه قوله على وجه التشبيه بينهما اي
بين الوصفين الاضعف والاقوى قوله ان تدعي خبر لقوله معنى مثل هذه المساحة لعدم الالتباس على اولي

كثيرة في عباراتهم والقرينة بافراده راجع الى اسم ملزوم الاقوى توصلا تعليل لتدعي وبذلك اشارة
الى اطلاق اسمه عليه والمطلوب منه الالحاق على وجه التسوية وفاعل وبانيا حالان من المستتر
في تدعي وذلك اشارة الى الاطلاق المذكور قوله كشف اي تحمل المفرد بالذكر وهو اسم المشبه به عليه اي
على المشبه والتأويل المذكور هو جعل افراد الاسد قسمين متعارفا وغير متعارف واللام للتمكن
متعلق بمانيا ولفظ المتين بتعيين صفة لدلالة الافراد بالذكر ودلالة القرينة لان كلا من الجانبين متعينة
فالمعنى من الدلالتين واحد فلا يلزم تعدد العامل في الصفة ووجه التعيين من الدلالتين ان افراد
بالذكر مع قطع النظر عن القرينة يدل على ان المراد باسم الاسد مثلا مدلوله الحقيقي والقرينة تدل على
ان المراد غير ذلك المدلول وانما خص الاصرار على الدعوى الباطلة بالذكر لزيادة قبحها من غيره وكذلك
فتكون الاصرار عنها اسم من الاصرار على الكذب قوله مثال ذلك اي مثال ما ذكرناه في تفسير
الاستعارة التي يقصد ... واكثر من الامثلة لزيادة التوضيح وتنبيها على ما بينها من
الاختلاف في المستعار منه والمستعار له في الامثلة الثلاثة الاول حسيان الا ان وجه الشبه في المثال
الاول عقلي متعدد اعني الجرأة والقوة وفي الثاني حسي متعدد اعني الاشراق والاستدارة
المليحة وفي الثالث عقلي واحد اعني كثرة المنفعة والمستعار له في المثال الرابع عقلي والمستعار منه
حسي ووجه الشبه عقلي مركب وهو الاباء عن قبول الزيادة والنقصان قوله فتدعي الاسد بالنصب
عطفا على ان يكون اي على ان ... والمعنى وقوله فتقول بالنصب عطفا على تدعي ... مجرى التفسير
ومنه الثلاثة المتعاطفة مع ما في حيزها خبر واحد للمبتدأ الذي هو مثال ذلك وقوله او ان يكون
عندك ... جميل ... عطفا على فتدعيه ماخوذين مع ما يتعلق بهما خبران لذلك المبتدأ معطوف
على الخبر الاول بأو وقوله لا حال من فاعل فتدعيه وقوله بعد ما جرت العادة اشارة الى تشبيه العالم
بالبحر للحاق كثرة فوائده بكثرة فوائده انما حسن الحمل البليغ بناء على ما اشتهر من تشبيه فوائد
بفوائده في كونها حسنة بهية مرغوبا فيها ولولا هذا التشبيه واشتهاره لم يستحسن ذلك التشبيه
الاستحسان الكامل قوله تعالى ... لم تعتبر كون الفوائد والفرائد كثيرة واحد لم يحصل هناك مشترك
هو وجه الشبه بين العالم والبحر وسلوكه في ذلك المسلك المعهود وهو مثل ان تقول رأيت بحرا
يتكلم والقسطاس هو القرسطون اعني القبان قوله ومن الامثلة انما فصله لانه نوع من الاستعارة
التي هو بصددها مبني على انتزاع شبه التضاد والمحاكمة لشبه التناسب وهذا النوع يختص باسم
الاستعارة التهكمية او التمليحية وله امثلة كثيرة كقولك ابن حاتم اي بخيلا وخالدا اي جبانا و

وسحبان اي ذا الكنة و كل الثنا في كونه مثالا لما هو فيه على كونه جزئيا اضافيا له وقد ترك مثل تشبيه النزاع بالسبع من نبش التضاد في آخر مباحث التشبيه الا انه اقتصر هناك على ذكر الضدين المثالين وكذا في التضاد واراد بهما المنافيين المتقابلين من التضاد على الاطلاق عطف ههنا النقيضين على الضدين حيث اراد بالضدين ما وراء النقيضين من المتقابلين لكنه اراد بالتضاد ههنا ايضا التنافي مطلقا قوله ثم او على عطف على بوساطة وشروع في اعتبار الاستعارة بعد اعتبار التشبيه انما اورد لفظة ثم لان ادعاء كون احد الضدين او المتنافيين من جنس الآخر اشد استبعادا من انتزاع التشبيه من نفس التضاد قوله تواترت عليه البشارات اي الانذارات قوله ربما كانت حقا واحدا كالذي ... الامثلة المذكورة يجيئ به ما هو من معنى الكلام ويتم به الكلام والاضافة في ميزان الميزان ... قوله بعتله ونهب امواله وسبي اولاده فان كل واحد من هذه الثلثة قرينة على ان الاستعارة البشارة للانذار قوله وربما كانت معاني مربوطا بعضها ببعض تريد ان مجموع تلك المعاني المربوط بعضها ببعض يكون قرينة واحدة كانها حاكم كبه للمستعار له بالعباس الى المستعار كذو ومنه بنكي بنعل ... كعادات الانا اي قلبته والباء فيها للتعدية اي بقلبها خمس سحايب الا قدام جمع قرن بالكسر وهو الكفو في الحرب قوله انظر شروع في بيان تركيب القرينة وحسن ادا ادطرف لما واضح مما تقدمه عليه وقد شوق نظارة ونظر بعد اعم منه حال من مفعول اراد لعله استعارة السحاب فان استعارة خمس سحايب لانامل الممدوح انما حسنت لما جرت به العادة من تشبيه الجواد بالسحاب الهطال اي المنسكب قطره وبالبحر الفياض اي الكثير مائه والقرينة المركبة في هذا المثال امر على معاني ثبوت الصاعقة وكونها من نصل سيفه وقلب خمس سحايب اياها تحاذ ذي اقرانه ومجموع هذه القرينة الملتئمة من تلك المعاني لا شيء منها على استعارة السحاب للانامل كما انه اورد تقسيم القرينة انما هو بين القسمين القسم الاول من الاقسام الثمانية للاستعارة لظهور تركيب القرينة في هذا المثال الذي هو من القسم الاول من اقسام الاستعارة قوله ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين هذا نوع آخر من الاستعارة المصرح بها التحقيقية في اللفظ لا يكون الاكما هو ان تنتزع صورة من امور متعددة وتشبه بصورة اخرى مثلها وتدعى دخول الصورة كاجل في جنس الصورة الاخرى رواما للمبالغة في التشبيه فتطلق على الصورة المشبهة اللفظ المركب الدال على الصورة المشبه بها فيكون التجوز في مجموع ذلك اللفظ المركب لا في شيء من مفرداته بل يكون باقية على حالها قبل هذا التجوز من كونها حقيقة او مجازا فاذا شبهت مثلا صورة تردد المفتي بصورة تردد من قام ليذهب او دخلت الصورة المشبهة في جنس الصورة المشبه بها وقلت اراك ايها المفتي تقدم رجلا وتوخر اخرى لم تكن في تقدم وتوخر استعارة تبعية لا في رجلا تعارة انما التشبيه في مسئلة فيجي تارة باطلاق القول بالجيب ولا يجي اخرى فتاخذ صورة تردده

اصله او لم يقع بهذا التجوز تعرض في شيء من الالفاظ بل هي باقية على معانيها التي كانت عليها قبل هذه الاستعارة المتعلقة بمجموعها من حيث هي مجموع اذا عرفت هذا فنقول اراد بالوصف في قوله استعارة وصف احدى صورتين اللفظ الدال على الصورة المشبه بها فان المستعار هو لفظ المشبه به ابدا خصوصا في الاستعارة المصرح بها وانما عبر عنه بالوصف لان اللفظ كوصف يكشف المعنى و لم يقل اسم احدى الصورتين لان المركب من الاسم والفعل مثلا كما في المثال المذكور لا يكون اسما واراد بالوصف في قوله لوصف الاخرى معنى الشيء فكانه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لمعنى الصورة الاخرى فيكون اللام في قوله لوصف الاخرى الاشارة على الغرضية لا صلة للاستعارة ولو ترك لفظ الوصف في الاخرى لكان اولى في اخرى كما يشهد له قوله فتكسوها اي صورة المشبه وصف المشبه به اي لفظه واضافة الصورة الى المشبه والمشبه به بيانية كما يدل عليه قوله تشبيها بصورة تردد و انساع ومعنى تقدم رجلا وتوخر اخرى انه يقدم رجلا تارة و يوخرها اخرى فان مشيه المتردد في الذهاب هكذا ومنهم من قال المراد بالرجل الخطوة فان المتردد يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف قوله وهذا هو الذي تسميه التمثيل على سبيل الاستعارة وله منع العلامة بحصرها على ان الاستعارة التمثيلية منحصرة فيما ذكر من استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف الاخرى لا تخفى على بصيرة ان الصورة المنتزعة من امور يمتنع تحيان يلاحظ فيها كل واحد من تلك الامور على حدة حتى يعتبر منها بالاخرة صورة وحدانية منتزعة منها ولا شبهة عليه ايضا ان ملاحظة تلك الامور على الوجه المذكور لا يكون الا بالفاظ متعددة اما مذكورة او مقدرة في نظم الكلام او منوية في الارادة فوجب ان يكون كل واحد من طرفي الاستعارة التمثيلية كما على احد منع الانحاء وكذا يجب ان يكون كل من طرفي التشبيه التمثيلي مركبا كذلك لان كل تشبيه تمثيلي فهو بحيث اذا ترك فيه التشبيه الى الاستعارة كانت استعارة تمثيلية فان قلت ما ذا تقول في قول بعض منهم كمثل الذي استوقد نارا فانه تعد تشبيها تمثيليا مع ان طرفيه مفردان قلت انما جعل هذا التشبيه تمثيليا فلا شك ان المشبه هو قصة المنافقين المخصوصة المفصلة فيما تقدم من الآيات والمشبه به قصة المستوقد المخصوصة المذكورة عقيبه وليس في مرتبتين العضتين المخصوصتين شيء ما من لفظي المثل اما في المشبه فظاهر واما في المشبه به فلان المرجع فلان لمح منكم في اظهار الايمان وابطان الكفر الى آخر قصتهم فتلك الالفاظ منوية في الارادة بدلا على ذلك ان صاحب الكشاف جوز ان يكون هذه الآية من التشبيه المفرق وجعل في كراكيب المنهج مطويا على سنن الاستعارة كما سلف تحقيقه كما لا يخفى عليه

ولا شك انه لا فرق بين المفرق والمركب الا ان تلك الاسباب في المفرق يعتبر كل واحد منها على انفراده ويشبه بما يناسبه فيكون هناك تشبيهات متعددة وفي المركب يعتبر مجموعها من حيث هو ويشبه بمجموع آخر يناسبه
فيكون هناك تشبيه واحد ولما كان تلك الاسباب في المفرق منوية لا محالة كانت ايضا في المركب كذلك
فان قلت فعلى ما ذكرت لا يكون الكاف في قوله كمثل الذي استوقد نارا وكمثل الحمار داخلة على المشبه
حقيقة كما لم يدخل عليه في قوله كماء انزلناه من السماء قلت نعم ومن ثم قال العلامة في الآيتين الاوليين
داخل على المشبه به دون الآية الاخيرة فقد توسع نظرا الى ان المشبه به يتحد بالقصة المخصوصة الا
بخلاف الماء فانه لا يتحد بقصته اصلا قوله لكون الامثال كلها تمثيلات على سبيل الاستعارة لم يذكر
ههنا قيد فشو الاستعمال اعتمادا على ما سبق آخر مباحث التشبيه التمثيلي وقد تحقق هناك ان السبب عدم
وجدان التغيير المجاز سبيلا قوله القسم الثاني قوله تقديرها اي تقدير الصورة الوهمية المحضة
وتوضيحها منها لها اي الصورة المحققة ومدح لحيله صفة ثانية للصورة فان محضة صفة لوهمية ومتوهمة
على صيغة اسم الفاعل حال من المستترة ان تستتر اي هي ان تسمى حال افرادك لاسم المحققة الذكر والحسن
بعضهم جعله على صيغة اسم المفعول حالا من اسم صورة ولقد تسامح المص في بيان ما يسبق قوله من
كون مسماه شيئا متحققا لان الظاهر ان يقال من مسماه المحقق والاغتيال الاهلاك ومخ مناسا
نعتا بفتح الميم وضم الياء متشدد يسير من الرحمة والشفقة تقول ابقيت على فلان اذا رحمته
وتنبيها مصدر اي تنبيه كانها اي كان المنية قوله فياخذ بالنصب عطفا على تنبه وما يكون عطف
على ما يلائم والجار اعني على الخصوص حال من ما يكون لانها توسطت بينه وبين عاطفه ومن الانياب
بيان له وتمام عطف على قوام يقال فرسه الاسد وافترسه اي دق عنقه وهو الفريسة قوله ثم
تطلق بالنصب عطفا على فياخذ وفي لفظة ثم اشارة لتراخي رتبة اطلاقك عن اخذ الوهم الفعل
والاختراع قوله على سبيل الافراد اي افراد اسامي المتحققة وان تصفها عطف على الافراد وقوله
ما قوام كلام المتكلم به مفعول فيجعل ولو قال موضوع اللفظ بترك لفظ التصور لكان احسن
المعنى واوفق لقوله فيما بعد وموضوع الزمام وانما صرح بالتشبيه في الامثلة الثلثة التي ذكرها
للاستعارة المصرح بها التخيلية التقطعية حيث قال تشبيها بالسبع والتشبيه بالمتكلم والتشبيه
بالناقة ليظهر ان الاستعارة في الانياب اللسان والزمام لا في المنية والحال والحكم ومختص المثال
بالتخيلية ويتضح ايضا ان التخيلية قد توجد عندك بدون الاستعارة بالكناية لكن ينجرح ان الغال
عنده الامثلة التي صرح فيها بالتشبيه لم توجد في تراكيب البلغاء اما الذي وجد فيها قولهم
اطفار

اطفار المنية وانيابها ولسان الحال وزمام الحكم ونظائرها ولا حاجة في توجيه ذلك الى ما ارتكبه
من اختراع صورة وهمية محضة فانه تعسف ظاهر بل تكفيه ما ذهب اليه غيره من ان تجعل الالفاظ
الاظفار واخواتها لم تنقل عن معانيها الاصلية حتى تندرج في المجاز المفسر بالكلمة المستعملة في غير
ما وضعت له بل هناك تصرف عقلي في اثبات معانيها الاصلية للامور المشبهة بالسبع والمتكلم والناقة
وهذا التصرف العقلي هو المسمى بالاستعارة التخيلية على سبيل الاشتراك اللفظي الاستعارة
ولذا فسروا التحقيقية بجعل الشيء الشيء والتخيلية بجعل الشيء للشيء قوله القسم الثالث
قوله هي كما ذكرنا ان يكون المشبه المتروك فقد تسامح في جعل ان يكون خبر القول هي على ما هو في تقديم
كما ذكرنا وهو مصدر لان يكون على عامله وقد يجعل كما ذكرنا خبرا اول وان يكون خبرا ثانيا او
قوله من وجه متعلق بصالح لا بالتحقق ولا بالحمل ايضا اي هو صالح من وجه للحمل على المتحقق
تارة ومن وجه آخر للحمل على ما لا تحقق له اخرى قوله نظيره اي مثاله نحن فيه من الاستعارة
المصرح بها الاحتمالية قول زهير صحا القلب اي افاق عن سكره عن سلمى واقصر باطله اي امتنع
وعرى من غرته جعلته عريانا والصبا اما من قولهم هو صب بين الصبا بالكسر والقصر والصباء
بالفتح والمد واما من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة ومنه التصابي والراحلة ما
تركب من الابل ذكرا كان او انثى قوله وترك النفس اي تهرنها ومنعها عن التلبس بذلك
اي الذي كان تركبه اوان الصبا ومعرضا حال من الكل وقوله فقال عطف على اراد ان يبين
وانما اقتصر على ذكر المصراع الثاني لانه الدال على الاعراض الكلي والمشتمل على الاستعارة
المطلوبة والضمير في الانها للافراس والرواحل واراد بالركوب ركوبها وبالارتكاب
ارتكاب ما كان يركبه اوان الصبا وقائمة خبر بقيت اي ما بقيت على صيغة القيام التي ههنا من
الافعال الناقصة وقوله حرفة بيان للنوع والظرف اعني متى وطنت معمول لما دل عليه الكلام
اي كعدم بقاء الآلات في اي نوع فرضته متى وطنت النفس على اجتنابه وقوله فيعطل مترتب
على وطنت باخوات عطف عليه اعني رفض وقطع قوله اثرا منها اي من تلك الآلات
والادوات والعفر بكسر العين الغبار فبقيت عطف على ما بعده اي بعث الافراس
والرواحل لذلك اي لعدم بقاء آلة من آلاتها معراة لا آلة ولا اداة لها قوله فحق قوله
اي اذا كان مراده بيان ما ذكرناه فالذي يحق ويليق بقوله افراس الصبا ورواحله
ان يعد استعارة تخيلية وذلك لان المتبادر الى الفهم ح تنزيل الافراس والرواحل منزلة

انياب المنية ومخالبها بان شبه الحي بجهة الصبوة او شبهه ما يركب او ان الصبي كالصغر من الجهة
بجهة من جهات المسير المحاجة له افراس ورواحل كالحج والتجارة فيخترع له صورة كالافراس والرواحل
ويطلق عليها اسماء الامور المحققة ثم اذا اعرض عن تلك النصب الاعراض الكلام صار كتلك الجهة
اذا قضي منها الوطر فاهملت آلاتها حتى تعطلت بالكلية قوله وان كان اي وان كان صح له افراس
الصبي ورواحله يحتمل احتمالا بعيدا ان يجعل الافراس والرواحل استعارة لا تحقيق لما عسى ان يكون في
النفوس من شهواتها وقواها واحتج كالاموال والخدم والاعوان ولدى سداد ربقوله
او عن الاسباب التي قلما تتأخذ اي تتعاون في اتباع الغي والجهالة وجرا ذيال الضلالة والبطالة
الا اوان الصبي واول العمر وعلى تقدير ان يكون الاستعارة في الافراس والرواحل تحقيقية لا
تخييلية والبطالة بالكسر عدم الاشتغال بالمهمات قوله وكذلك في مثل قوله تعالى مبرئ احتمال التخييل
والتحقيق قوله عنت كلمة فان الذي ظهر من لفظ اللباس عند الاصحاب بتاملهم فيه هو الحمل على
التخييل بان شبه الجوع في التأثر بذي لباس قاصد للتأثر مبالغ فيه فيخترع له صورة كاللباس
ويطلق عليه اسم الموضوع لما هو متحقق وان كان لفظ اللباس يحتمل عند الماء ان يحمل على التحقيق وذلك
بان يستعار لما يحيط بالانسان عند جوعه من انتقاع لونه اي تغيره ورثاثة هيئته فيكون من قبيل
الاستعارة المحسوس للمحسوس هذا وانت خبير بان الحمل على التخييل لا يلائم بلاغة القرآن لان الجوع
اذا شبه بالمؤثر القاصد الكامل فيما نوى لاه ناسب ان يخترع له صورة ما يكون آلة للتأثر لا صورة
اللباس الذي لا مدخل له فيه واما التحقيق الذي ذكره فانه يخل بحسن ايقاع الاذاقة على اللباس
فالاولى ان يجعل اللباس استعارة لامر متحقق معقول هو ما يدركه الانسان من الضرر عند الجوع و
الخوف فذلك الضرر من حيث انه يغشى الانسان ويلازمه كانه يحيط به شبه باللباس فاستعير له اسمه
ومن حيث انه مستكره منفور عنه شبه بطعم المر والبشع فاوقع عليه الاذاقة المنبئة عن شدة
الاصابة لان الادراك بالذائقة يستلزم الادراك باللامسة من غير عكس فيكون اللباس استعارة
مصرحا بها ومكنيا عنها وقد يقال اللباس الجوع من باب التشبيه كلجين الماء اي اذاقها الجوع
الذي هو في الاحاطة كاللباس وانت خبير بان ذلك كما لا يناسب للكناية به تفوت به لطف الاستعارة
قوله القسم الرابع في الاستعارة بالكناية قد اختلف فيها على اقوال الاول ما ذهب اليه
الجمهور وهو ان المستعار في مثل قولك اظفار المنية نشبت بفلان هو اسم المشبه به المسكوت
عنه اي لفظ السبع مثلا وما اثبت للمشبه المذكور الذي هو المنية من لوازم المشبه به اعني الاظفار
كناية

كناية عن لفظ السبع وكونه مستعارا للمنية قال في الكشف من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا
عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه ولوازمه فينبهوا بتلك الرمزة على مكانه
فاذا قلت شجاع يفترس اقرانه وعالم يغترف منه الناس فقد نبهت على ان الشجاع اسد والعالم بحر
وهذا القول هو الصواب الذي لا خلل فيه لفظا ولا معنى الثاني ما ذهب اليه بعضهم وهو انه قد يضمر
التشبيه في النفس فلا يصرح بشيء من اركانه سوى لفظ المشبه ويدل عليه بان يثبت للمشبه امر
مختص بالمشبه به فيسمى ذلك التشبيه المضمر استعارة بالكناية ويتجه عليه انه لا مناسبة في تسميته استعارة
وفي القولين لفظ الاظفار باق على حقيقة معناه واثباتها للمنية استعارة تخييلية كما مر الثالث
ما ذهب اليه المصنف من ان الاستعارة بالكناية هي لفظ المنية المستعمل في السبع مثلا فانه ادعى للمنية السبعية
ومع ذلك اطلق عليها اسمها ويرد عليه ان لفظ المنية في المثال المذكور مستعمل فيما وضع له على سبيل
التحقيق فلا يندرج في الاستعارة التي هي مجاز مستعمل في غير ما وضع له واما ادعاء السبعية للمنية
فلا يجدي نفعا لان ذلك لا يخرجها عن كونها موضوعا لها لفظ المنية قطعا كما ان ادعاء الاسدية
للشجاع في الاستعارة المصرح بها لا يجعله موضوعا له لفظ الاسد وربما يجاب عن ذلك بان اللبس يخرج
عن المعنى الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج صار خارجا عنه دون العكس فيكون لفظ المنية مستعملا في غير ما
وضع له ولا يكون لفظ الاسد مستعملا فيما وضع له فتامل ويرد عليه ايضا ما مر من انه يناسبه ما يقدم من
ان المستعار هو اسم المشبه به سواء كان المذكور او المتروك قوله ان يذكر المشبه
نفسه بالمعنى المصدري للاستعارة بالكناية ومنه يعلم قطعا ان الاستعارة هي المستعار هو اسم المشبه
كما علم ذلك ايضا من تحديدها مطلق الاستعارة الشاملة للمصرح بها والمكنى عنها قوله تقبيها صفة مؤكدة
لقرينة بعد اضافة نصب الحال ويقال المعنى تنصب لقرينة الاستعارة قوله ان تشبث يروى بالقاف بالواو
ويروى بالباء والتثنية كما في مثل قولك رأيت شجاعا يفترس اقرانه والاضافة كما في قولك مخالب المنية
ولسان الحال وزمام الحكم واما وجه ان يطوى ههنا في الامثلة الثلاثة تشبيه المضاف اليه ويترك
ذكر المشبه به ليكون مثالا للاستعارة المكنية كما ان المضاف ايضا مثال للتخييلية وفي قوله وهو قولك
التشبيه بالسبع وهو قولك التشبيه بالمتكلم مسامحة ظاهرة لان ضمير هو راجع الى المشبه به فينبغي
ان يقال وهو السبع وهو المتكلم وقد يقال ضمير هو راجع الى ذكر المشبه به ولفظ ذلك محمول على
معناه المصدري قوله لا تنفك عن الاستعارة التخييلية اي لا توجد الاستعارة بالكناية بدون الاستعارة
التخييلية وذلك لان الاستعارة المكنية لما ذكره لا بد لها من ان يثبت للمشبه شيء من اللوازم المختصة

للمشبه وهذا الاثبات لا يتصور الا بطريق التخييل واختراع صورة وهمية تثبت به تلك اللوازم وتوجيهه
لان التخييل عند الاصحاب كما هو المشهور اثبات تلك اللوازم بعينها للمشبه من غير ان تخترع هناك صور
تشابهها ويطلق عليها اسماؤها فلا يكون التخييل بالمعنى الذي ذكره لازما للمكنية عندهم واما التخييل بمعنى
اثبات اللازم بعينه فستعرف انه ايضا ليس لازما للمكنية عندهم فلا يصح قوله هذا ما عليه ساق
كلام الاصحاب من عدم انفكاك الاستعارة بالكناية عن الاستعارة التخييلية بمقتضى كلامهم قوله وستقف
اذا انتهينا الى آخر هذا الفصل يعني به الفصل الثاني الذي هو في المجاز على تفصيل ههنا اي قرينة
الاستعارة بالكناية فانه ذكر هناك ان قرينتها قد تكون امرا مقدرا وهميا كانياب المنية وقد تكون
امرا محققا كانبات الربيع فيعلم من هذا انفكاك المكنية عنده عن التخييلية وقد سبق منه انفكاك التخييلية
عن المكنية في نحو مخالب المنية الشبيهة بالسبع فلا لزوم بينهما عنده اصلا واما عند غيره فالتخييلية
لا تنفك عن المكنية وقد تنفك المكنية عنها كما في قوله تعالى ينقضون عهد الله فان العهد ههنا مشبه بالحبل
والنقض مستعمل في ابطال العهد كما صرح به في الكشاف فيكون النقض استعارة تصريحية حيث شبه
ابطال العهد بنقض الحبل ثم استعمل لفظ المشبه به في المشبه على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية
فههنا استعارة مكنية في العهد وليس معها تخييلية فان قلت اذا كان النقض مستعملا في ابطال العهد
لم يدل على ان في العهد استعارة مكنية قلت بل يدل على ذلك من حيث ان استعارته للابطال انما تحسن
حين تشبيههم العهد بالحبل فلولا استعارة الحبل للعهد لم تحسن بل لم يصح استعارة النقض للابطال
فالضابط في قرينة الاستعارة بالكناية عند غيره ان يقال اذا لم يكن للمشبه المذكور تابع يشبه
لازم المشبه به كان ذلك اللازم اذا اثبت للمشبه باقيا على معناه الحقيقي وكان اثباته له استعارة
تخييلية كما في اظفار المنية وان كان له تابع كذلك كان اسم ذلك اللازم مستعارا لذلك التابع استعارة
تصريحية كالمستعار لابطال العهد وكالافتراس المستعار لبطش الشجاع وفتكه وكالاغتراف
المستعار لانتفاع الناس بالعالم فقد ظهر ان المكنية لا تستلزم التخييلية عندهم اصلا هذا وقد قال
اراد بقوله لا تنفك عن الاستعارة التخييلية ان الاستعارة بالكناية لازمة للتخييلية لا تفارقها عندهم
ولا يصح الحكم ويكون قوله وستقف اشارة الى ما ذكره في آخر فصل الاستعارة من ان التخييلية قد توجد
بدون المكنية حيث قال ان حسن التخييلية بحسن المكنية اذا كانت تابعة للمكنية كانياب المنية
وقلما تحسن الحسن البليغ اذا لم تكن تابعة لها كما في الملائم لكن يخدش هذا الوجدان وجود التخييلية
بدون المكنية قد علم مما سبق من مخالب المنية الشبيهة بالسبع فلا فائدة في حمله على الحوالة قوله

وكان

وكان نوع من الشروع في السؤال والجواب المشار اليهما في اول فصل الاستعارة تقرير السؤال ان الاستعارة
مصرحة كانت او مكنية مبنية على ادعاء ان المستعار له داخل في جنس المستعار منه ودعوى اصرار ولا شك ان
مثل هذا الادعاء يابى الاعتراف بحقيقة المستعار له بل يوجب انكارها وقد ذكر المستعار له في الاستعارة
المكنية باسم خاص وهذا اعتراف تام بحقيقته فيلزم الجمع بين انكار حقيقته انكارا بليغا وبين الاعتراف
بها اعترافا تاما والجواب انا نعني باسم المشبه في المكنية ما نعني بمسماه في التصريحية فان ادعاء
دخول المشبه في جنس المشبه به كما يجامع في التصريحية نصب القرينة المانعة عن ارادة حقيقة المشبه به تجمعا
معها بان جعلنا مسمى المشبه فردا غير متعارف من افراد حقيقة المشبه به وجعلنا منع القرينة الى
المتعارف منها كذلك الادعاء في المكنية ذكر اسم المشبه فيجمع معها بان يجعل اسم المشبه اسما
للمشبه به غير متعارف ونزله منزلة اسم المتعارف مرادفا له ادعاء فلا يكون التصريح باسم
المشبه اعترافا بحقيقته فقوله لما تقدمت متعلق بيجمع وهو حال من الكاف اي كائنا ملتبسين بك
ما جاء في ضمير كون قوله وادعاء انه كذلك مرفوع على الابتداء وباء خبره وكذا قوله والاستعارة
بالكناية وقد يتكلف نصبها عطفا على ان الاستعارة وهو بعيد والوجه في نصب الا اعترافا بحقيقته
الشيء انه مشبه بالمضاف فيه تقدير بلا ازى اعترافا بالحقيقة قوله كما انا ندعي هناك متعلق بقوله
ندعي ههنا وقوله بالطريق المعهود اشارة الى طريق الادعاء المذكور سابقا قوله ان نضع تعيين
لحقيقة واحدة فان المشبه اذا دخل في جنس المشبه به كان اسمه موضوعا لذلك الجنس كلفظ السبع
الا ان وضع احدهما لذلك الجنس حقيقي والآخر ادعائي فيكون الاسمان له متعارفا وغير متعارف
فهما كالمترادفين قوله القسم الخامس في الاستعارة الاصلية اي يكون المستعار اسم جنس اراد
باسم الجنس ما دل على مفهوم كلي غير مشتمل على تعلق معنى بذات فيدخل فيه نحو رجل واسد من الاعيان
ونحو قيام وقعود من المعاني ويخرج عنه الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة المشتقة من
الافعال قوله والاصل في الموصوفية هي الحقائق اي الاجناس التي هي مدلولات اسماء الاجناس
بالمعنى المذكور وذلك لان الحروف والافعال بمعزل عن الموصوفية واما الصفات فهي بحسب مفهوماتها
ينبغي ان يوصف بها غيرها الا ان يوصف بها كما سيرد عليك تمام هذا الكلام فان قلت اصالة الاجناس
في الموصوفية تقتضي اصالة المعاني كونها مشبهة لما ذكره من ان المشبه موصوف بمشاركته المشبه به والمقصود
منهما اصالة التشبيه في كونها مشبها بها لتكون اسماؤها استعارات اصلية قلت وصف المشبه
بمشاركته للمشبه به في وجه الشبه يتضمن ملاحظة وصف المشبه به بمشاركة المشبه في ذلك الوجه فاصالته

الاجناس في الموصوفية بمعنى ايضا اصالتها في كونها مشابهة قوله فهو اللائق او على القول
بعدم المعقولية يرد السوال بهذه الامثلة فيحتاج الى الجواب عن الثاني فيها وصف الموصوف
من اول الى الاول الا انه علم لم يجز تقدمه عليه لا دائه الى ضمير وعن الاول لغوا لاشتماله على معناه مع
زيادة توهم انه وصف للاول واما على القول بالاصالة فلا ورود لهذا السوال لانه خلاف الاصل
جائز بل واقع كثيرا قوله القسم السادس الاستعارة التبعية هي تقع في غير اسماء الاجناس اراد
باسماء الاجناس ما ذكرناه آنفا لكن الاعلام المتضمنة لنوع وصفية ملحقة باسماء الاجناس لا بالاوصاف
فالاستعارة الواقعة فيها اصلية ايضا وكذا الحال في اسماء الاشارة المستعارة للمعقول اذ لم يجعل داخلة
في اسماء الاجناس المذكورة وانما قرن الافعال بالصفات المشتقة منها لان التبعية في الكل من وجه واحد
ولم يذكر اسماء الزمان والمكان والآلة لانها في حكم الصفات واما اعاد الكاف في الحروف لان التبعية
فيها من وجه آخر قوله والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفا بخ ويقتضي ملاحظة وصف المشبه به كما
قررناه فما لا يقع موصوفا كالافعال والصفات والحروف لا يقع مشبها به فلا يتصور جريان
الاستعارة فيها اصالة وانما صرح بموصوفية المشبه دون المشبه به بناء على ان تشبيه الشيء
ليس الا وصفا له بمشاركته المشبه به ولا شك ان ذلك يستلزم وصف المشبه به ويقتضي ملاحظته
فيتم به مقصوده قوله وانما المحتمل لها في الافعال والصفات المشتقة منها مصادرها وفي الحروف
متعلقات معانيها توضيح المقام موقوف على كشف معنى الحرف والفعل وقد بسطنا الكلام فيه
في بعض رسائلنا فلنكشف ههنا باشارة خفيفة هي ان الناظر في المرآة ربما جعلها آلة لمشاهدة
الصورة المرتسمة فيها بحيث يستغرق في مشاهدتها ولا يلتفت الى المرآة قصدا فلا يقدر في
تلك الحالة ان يحكم على المرآة بشيء من كونها مبصرة قطعا وربما جعلها منظورا بالذات ملحوظة قصدا
فيمكن بهذه الملاحظة من الحكم عليها بما لها من كونها جوهرا وصقالة وجها وعلى هذا فقس
المعاني المدركة بالبصيرة في الابتداء مثلا معنى متعلق بغيره فاذا لاحظه العقل قصدا وبالذات
كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته صالحا لان يحكم عليه وبه وهو بهذا الاعتبار مدلول
لفظ الابتداء واذا لاحظه العقل من حيث انه بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لمشاهدة
حالهما في ارتباط احدهما بالآخر خرج عن الاستقلال بالمفهومية وعن صلاحيته لان يحكم عليه
او به وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة من كقولك سرت من البصرة فلفظ الابتداء موضوع
لمطلق الابتداء ولفظة من موضوعة للابتداءات المخصوصة لا باوضاع متعددة حتى يلزم كونها
مشتركة

فلا تكون مدلولها صالحا
للموصوفية ولا للموصوفية ايضا
منه

مشتركة بل بوضع واحد عام كان الواضع قال عينت لفظة من لكل واحد من الابتداءات المخصوصة
وهذا معنى ما قيل ان الحروف وضعت باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء مثلا لكل ابتداء
معين بخصوصه والنسبة لا تتعين الا بالمنسوب اليه فما لم يذكر متعلق الحرف لم يتحصل فرد
من ذلك النوع هو مدلول الحرف لا في العقل ولا في الخارج وانما يتحصل بمتعلقه فيتعقل بتعقله
فقد ظهر لك مما قررنا وشيدنا اركانه بما نقلنا ان ذكر متعلق الحرف انما هو لتحصيل معناه
لامتناع حصوله في الذهن بدون متعلقه ومن ثم قيل الحرف لا يستقل بالمفهومية وقيل ايضا
الحرف ما دل على معنى في غيره واما ما يقال من ان لفظة من مثلا موضوعة لما وضع له لفظ الابتداء
الا ان الواضع اشترط ذكر المتعلق دلالة من دون دلالة الابتداء فمما لا ينبغي ان يلتفت اليه
اولا فان تعدد هذا الاشتراط ولا دليل عليه سوى التزام ذكر المتعلق في الاستعمال وهو مشترك
بين الحروف والاسماء اللازمة للاضافة والفرق بان ذكره في الحروف لتتميم الدلالة وفي تلك
الاسماء لتحصيل ما يتم به الكلام وايضا يلزم ان يكون معنى من صالحا في نفسه لان يحكم عليه وبه
الا انه ليس مفهوما في ذاته ما يتم به دلالته كان صالحا لذلك لا يقول به من له ادنى معرفة
بحال اللغة هذا وقد اما مفهوم الفعل كالابتداء مثلا فيشتمل على معنى مستقل بالمفهومية هو الحدث
الابتداء او على نسبة مخصوصة من حيث انها حالة بين طرفيها وآلة لتعرف حالهما مرتبطا احدهما بالآخر
فهذه النسبة الداخلة في مفهوم الفعل كحال النسبة التي هي مدلول الحرف في عدم الاستقلال بالمفهومية
والاحتياج الى ذكر المنسوب اليه ومن ثم قيل وضع الافعال بالقياس الى ما اعتبر فيها من
من النسب وضع عام ووجب ذكر الفاعل وجوب ذكر متعلق الحرف فظهر ان مجموع معنى الفعل
غير مستقل بالمفهومية فلا يصح ان يقع محكوما به فضلا ان يقع موصوفا محكوما عليه ضرورة ان
كل واحد من المحكوم عليه وبه يجب ان يكون ملحوظا بالذات وقصدا حتى يمكن ان يتصور
النسبة بينهما وكذا النسبة الداخلة في مفهوم الفعل لا يصلح للموصوفية واما الحدث المعتبر فيه
فهو وان كان مستقلا الا انه اعتبر في مفهوم الفعل من حيث انه منتسب الى الفاعل فلذلك
وجب كون الفعل باعتبار الحدث المأخوذ في مفهومه مسندا دائما فلا يصح ملاحظته في ضمن
الفعل من حيث انه موصوف بغيره نعم هذا الحدث من حيث انه مدلول المصدر كلفظ القتل مثلا
يصلح ان يكون موصوفا فيشبه الضرب الشديد بالقتل مثلا فيستعار له اسمه ثم يشتق منه
قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا واما الصفات المشتقة من الافعال فهي تدل على ذوات مبهمة باعتبار

معان متعينة هي المقصودة منها فقائم مثلا معناه ذات ما له القيام وهذا معنى اذا لاحظه العقل
طلب ما يربطه به ويجريه عليه ليتعين عنده فلذلك كان حقها ان لا تقع موصوفة بل صفة وايضا الذوات
المبهمة ليست مشتهرة بما يصلح وجه شبه في الاستعارة فلا يتصور جريانها في الصفات الا باعتبار معاني
مصادرها المتعينة على قياس ما عرفته في الافعال واما اسماء الزمان والمكان والآلة المشتقة من
الافعال فهي وان دلت على ذوات متعينة بوجه ما الا ان المقصود الاصلي منها ايضا معاني
مصادرها الواقعة فيها او بها فتكون الاستعارة فيها ايضا تبعا لها ولو اريد التشبيه والاستعارة
بحسب تلك الذوات المتعينة المعبر عنها بالفاظ دالة عليها مطابقة فاذا قيل مثلا للقبر مرقد
فقد شبه الموت بالرقاد ولا ذات القبر بذات مكان الرقاد قوله فيقع الاستعارة هنا اي في
المصادر وفي متعلقات معاني الحروف ثم تسري فيها اي في الافعال والصفات والحروف فتقع في المصادر
بتقدير كما اشار اليه ان معانيها شبهت بمعان اخرى واستعير لها الفاظ المعاني المشبه بها
ثم اشتق منها الافعال والصفات وفي متعلقات معاني الحروف بتقدير انها شبهت بمعان اخرى
واستعير لتلك المعاني الاخرى اسماء المتعلقات ثم سرى التشبيه والاستعارة في الحروف كما ستعرفه قوله
لان الكلمة اذا سميت اسما سميت لمعنى باسمه لمعانيها فان الكلمة اذا كان معناها بحيث يصلح لان يحكم
عليه وبه سميت اسما واذا كان معناها بحيث لا يصلح لشيء من ذلك سميت حرفا فالاسمية والحرفية
من صفات الكلمات بحسب معانيها لا بحسب خصوص الفاظها فاذا اتحد معنى كلمتين وكان احدهما
اسما كانت الاخرى اسما ايضا فلو كان معنى من معنى لفظ الابتداء الذي هو اسم قطعا لكان
من ايضا اسما وقس على ذلك حال سائر الحروف ما نفسره به معانيها قوله اعني متعلقات معانيها
فقد عرفت ان معنى لفظ الابتداء هو الابتداء مطلقا وان معنى من هو كل واحد من الابتداءات
المخصوصة المتصورة بين شيئا معينة فاذا اريد التعبير عن تلك الابتداءات عبر عنها بالابتداء
المطلق الذي هو مشترك بينها ولازم لها تسهيلا على المتعلمين فيقال معنى من هو ابتداء الغاية اي
المسافة وكذا يقال معنى الى انتهاء الغاية ومعنى كي الغرضية ومعنى في الظرفية ومعنى اللام الاختصاص
ومعنى الباء الالصاق الى غير ذلك مما ذكر في تفاسير معاني الحروف فمراده بمتعلقات معاني الحروف
هي هذه النسب المطلقة المشتركة بين معانيها المخصوصة المستلزمة لتلك النسب المطلقة والى
هذا اشار بقوله اي ما افادت هذه الحروف معاني رجعت اي معانيها الى هذه اي الى المعاني
التي ذكرت في تفسيرها بنوع استلزام وهو استلزام المقيد للمطلق فظهر ان متعلقات معاني الحروف معبر بها

عن

عن معانيها وانما جعلها معبرا عنها حيث قال وارجع لمتعلقات معاني الحروف ما يعبر عنها عند تفسيرها
نظرا الى ان الالفاظ المذكورة عند التفسير كلفظ الابتداء واخواته عبارة عن تلك المتعلقات
فتدبر ولا تغلط قوله فلا تستعير متفرع على قوله فيقع الاستعارة هنا ثم تسري فيها قوله والحال
ايضاح دلالة الحال للمعنى بما يصح نطق الناطق به فان وجه الشبه بين دلالة الحال ونطق الناطق
هو ايضاح المعنى وانت تريد ان تجعل الايضاح في المشبه اعني الدلالة بالايضاح في المشبه به اعني النطق
وتجعله ما هو بالنحو باقي عداه قوله وكذا قوله عز سلطانه فبشرهم هذا مثال للتبعية
التهكمية من الفعل وما في قوله شعيب مثال لها من الصفة فان قوله ابن احوالهم دلت على انهم ارادوا
بالحليم الرشيد السفيه الغوي قوله ومما نحن فيه اي ومن قبيل الاستعارة التبعية في الصفات
المتضادين فان الجون والاعور صفتان يستعار لضد بهما تمليحا لا تهكما قوله وعلى هذا
اي وعلى قياس ما ذكر من انك لا تستعير الفعل والصفة الا بعد تقدير الاستعارة في مصدرهما لا تستعير
الحرف ايضا الا بعد تقدير الاستعارة في متعلق معناه قوله فاذا اردت استعارة لعل لغير
معناها ملخص ما قرره هنا انك اذا قلت مثلا خلق الله الخلق لعلهم يعبدون او لعلهم يتقون
لم يكن كلمة لعل حينئذ محمولة على معناها الحقيقي الذي هو الترجي المخصوص على الوجه الذي عرفته في معاني
الحروف لامتناع الترجي في حق علام الغيوب بل مستعارة للارادة المخصوصة المتعلقة بفعل المكلف
المتمكن من الفعل وتركه وكما ان المعنى الحقيقي لكلمة لعل غير مستقل بالمفهومية واذا اريد ان يعبر
عنه عبر عنه بالترجي كذلك معناها المجازي المراد بكلمة لعل في المثال المذكور غير مستقل بالمفهومية واذا
اريد ان يعبر عنه عبر عنه بالارادة فلا يتصور تشبيه احد هذين المعنيين غير المستقلين بالمفهومية
بالآخر الا تبعا وذلك بان يقدر تشبيه ارادة الفعل من المتمكن بالترجي من المترجي منه في ان متعلق
كل منهما يتميل بين اقدام واحجام مع رجحان ما للاقدام ثم يدخل المشبه في جنس المشبه به مبالغة
حتى كانه صار لفظ الترجي مستعارا للارادة وبذلك يصير تلك الارادة المخصوصة بمنزلة ذلك
الترجي المخصوص فيستعار لها منه كلمة لعل ولما كان استعارتها للارادة تبعية مبنية على قواعد
الاعتزال اوردها واطنب فيها بما هو بسط لكلام الكشاف ثم ذكر المقصود واقتفى فيه كلامه
ايضا قوله مثل ان تبني على اصول العدل لم يتعرض لذكر التوحيد لان مقصوده هنا لم يتوقف
على اصوله ونكتها وتقدس صنع الحكيم قوله ان يكون اي من ان يكون ثم ايراد فيه هذا ان
الفعلان وقوله ما خلق الانسان خبر ثان لان الصلة وما او قع عطف على ما خلق وحين ذكر

طرف لما او فيه فلا قدم الظرف توسعا على عامله كان العاطف احلا عليه في النظام واودع عطف
على ركب في مضادة العقل الحكمي الشهوة والنفرة انه يصرف الاتباع عما يحملانه عليه حتى ينازعه
اي الانسان ابدي الدواعي النفسانية من الشهوة والنفرة والصوارف العقلية فوقعت تلك
الايدي بالاتباع حيث الخيرة حاصلة لا متقدم اي لما تقدم للاتباع عن موقف الخيرة ولا تاخر له
عنه والمقصود تاكيد خيرته وثباتها وقوله تخيله الخيرة حال من ضميره ويروى شذدا ومخففا
وما لا يوريه معمول تخيله وقوله اذا اتبع العقل مقرر ومبين لعدم ابرائه الا الى العناء ولا يخلص
منها اي في ذلك المقام مؤكد لما قبله وانما فعل ذلك اي ابتاعه في ورطة الخيرة وقيده الاحسان بالتكليف
لانه وسيلة الى ذلك التعظيم والتمتيع واللام في ليمكن متعلق بالتكليف قوله بالاكثر فعله في حق
ابتدا اشارة الى ما ذهب اليه المعتزلة من ان التفضل بالنعم العظيمة المعتبرة جائز دون التفضل
بالتعظيم فلابد من التكليف ليكتسبوا باختيارهم استحقاق الثواب الذي هو منفعة دائمة مقرونة
بالتعظيم خالصة عن شوب كل منغص من الامتنان قوله من التعظيم اي من حصول التعظيم
العظيم مصاحبا للدوام كائنا في ضمن التمتيع بما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على بال
احد من انواع المشتهيات والمستلذات والمشهور في الرواية ولا خطر على قلب بشر ويخلصه
صيغة مفعول بالتشديد والتخفيف ايضا وقعت حالا من ما لا عين رأت او من انواع المشتهيات
وقوله فيكتسبه عطف على ليمكن والمستترفيه للاتباع والبارز لما لا يخص فعله وقوله لا بالقسر
معطوف على ما دل عليه ان شاء الله بالاختيار ولذلك اي لان الغرض من التكليف ان يتمكن ويكتسب
بالاختيار وقوله تمكنا مريدا له بحاله اي مزيلا احوال متداخلة ذلك اي فيما اراده منه من اخباره
لما ينزله تلك السعادة جميع علله اي اعذاره التي من شانه ان يتمسك بها فان في نصب ادلة عقلية
ونقلية ووعدا ووعيدا والطف بالاتحد فلم يبق للمكلف عذر اصلا وصار حاله في رجحان اختياره
للطاعة مع تمكنه من المعصية كحال المرتجى منه في رجحان اختياره لما يرتجى منه مع تمكنه من خلافه
وصار ارادته بعبادته اياه او اتيانه منه بمنزلة الترجي على حقيقته قوله فتشبه عطف على ان
تبني وكان الظاهر ان يقول فتشبه حال الله الممكن بحال المرتجي على صيغة الفاعل لان المشبه بها
هو المعنى المجازي لكلمة لعل الذي يعبر عنه بالارادة وهو حال قائم بالله متعلق بالمكلف والمشبه به
هو معناها الحقيقي الذي يعبر عنه بالترجي وهو حال قائم بالمرتجي الا انه عدل عن ذلك الظاهر
رعاية للادب في ترك التصريح بتشبيه حاله تعالى بحال غيره اعني الترجي وذكر تشبيه حال المكلف بحال
المرتجي

المرتجى على صيغة المفعول ووصف كلا منهما بما يدل على وجه الشبه بينهما وهو ان كلا منهما مخير بين ان
يفعل وان لا يفعل اذ لا يشتبه انه يظهر من التشبيه المذكور وجهه وكل التشبيه المقصود ووجهه لان
تشبيه ارادته تعالى بالترجي في ان متعلق كل منهما مخير بين ان يفعل وان لا يفعل كما يحتاج الى جانب
الفعل كما اشرنا اليه وقوله العالم الذات اشارة الى مذهبه والمقصود ان شمول العلم ينافي حقيقة
الترجي اذ لا يتصور الا ممن لا يعلم حال الامور المستقبلة قوله لتطابق اي ومما ذكر من كون لعل
مستعارا لمعنى الارادة قول رب العزة علام الغيوب في قوله لعلكم تتقون حال من فاعل خلق
بناء على تلك الاستعارة اي خلقكم مريدا منكم الاتقاء وجعله حالا من مفعوله لينبني لعل على حقيقة الترجي اي
خلقكم راجين للتقوى غير سديد اذ لا معنى هنا لرجاء العباد فيما يشق عليهم من التقوى وايضا
يحتاج الى جعلها حالا مقدرة لان رجاءهم انما يحدث بعد كمال العقل والتكليف وكذا الحال
في جعله حالا من فاعل اعبدوا اي اعبدوه راجين ان تبلغوا اعلى درجات العبادة من التقوى
قد وقع في عبارة بعضهم ان معنى لعلكم تتقون لكي تتقوا فتوهم بعضهم ان لعل هنا بمعنى كي وليس كذلك بل هما
ذكروه بيان للمعنى الحاصل من كيفية ربط لعل بما قبله بعد الاستعارة التي حققنا ها هنا وقد تخايل
لبعضهم من عبارة الكشاف ان الاستعارة المذكورة في لعل تمثيلية فبنى على ذلك جواز اجتماع التبعية
والتمثيلية وهذا تخيل فاسد جدا اذ قد صرح المص في صدد كلامه بان المشبه والمستعار منه اصالة هو
معنى الترجي ويعلم من ذلك قطعا في كلامه ان المشبه والمستعار له هو الارادة ثم يسرى التشبيه والاستعارة
فيما بين معنى لعل جميعه ومعناه المراد مجازا على تحقيقه ولا كلام في ان كل واحد من الترجي والارادة والمعنى
الحقيقي والمجازي لكلمة لعل معنى مفرد كمعنى الاتباع والاسد فلا يكون شيء من طرفي استعارة لعل صورة منتزعة
من امور فلا يكون استعارة تمثيلية لانحصارها فيما بين صورتين منتزعتين من امور عند من له ادنى كون
المستعار له لعل تبعية تمثيلية ناشئة من سوء الفهم والقصور في دقائق الصناعة ورعاية قواعدها
وكذا الحال في استعارات سائر الحروف كاللام وفي وعلى وغيرها فان متعلقات الحروف ومتعلقات معانيها
كلها معان مفردة بلا اشتباه على ذي مسكة بل الحال في استعارات الافعال والصفات ايضا كذلك فان
فان معانيها مصادرها معان مفردة قطعا ولعلك تشتهي الان مزيد تحقيق وتوضيح لما نحن فيه فنقول
وبالله العصمة لا يراد بالمفرد في التشبيه ووجهه ان لا يكون له جزء اصلا فان الاتباع اذا شبه
بالاسد في الشجاعة عند تشبيه مفرد بمفرد في معنى واحد بل يراد بالمفرد ما دل عليه بلفظ مفرد لا يدل
جزؤه على جزء معناه وهذا مما لا شك فيه من له ادنى خبرة بعلم البيان ومن ثم يكون الترجي والغرض والارادة فيه

والاستعلاء والابتداء والانتهاء، ونظايرها معان مفردة وكذا جزئياتها المخصوصة التي هي لو كانت
بحروف المشهورة وكذا الحال في الضرب والقتل والختم وساير المصادر فاذا اجري فيها استعارة تبعية
كان المستعار منه مفردا لا صورة منتزعة من امور متعددة فلا يكون تلك الاستعارة تمثيلية واذا
تحقق ذلك فاعلم ان قوله تعالى اولئك على هدى يحتمل وجوها ثلثة الاول ان تشبه الهدى بالمركوب في
الايصال الى المقصود فيثبت له بعض لوازمه وهو الاستعلاء على طريقة الاستعارة بالكناية وهو الذي اختاره
السكاكي حيث رد الاستعارة التبعية الى المكنية عنها والثاني ان تشبه تمسك المتقين بالهدى باعتلاء الراكب
على مركوبه في التمكن والاستقرار ثم استعار كلمة على ههنا على الطريقة التي قررها في لعل فيكون استعارة تبعية والثالث
ان تشبه صورة منتزعة من المتقي والهدى وتمسكه به ثابتا مستقرا بصورة منتزعة من الراكب والمركوب واعتلائه
عليه متمكنا منه وعلى هذا ينبغي ان يذكر جميع الالفاظ الدالة على الصورة الثانية ويراد بها الصورة الاولى
فتكون مجموع تلك الالفاظ استعارة تمثيلية ولا يكون في شيء من مفردات ذلك المجموع تصرف بحسب هذه الاستعارة
بل هي باقية على حالها كما اعترفوا به كلهم في تقدم رجلا وتؤخر اخرى فلا استعارة في كلمة على حتى تكون تبعية كما
لا استعارة في تقدم مثلا الا انه اقتصر من تلك الالفاظ على ذكر كلمة على الدالة على الاعتلاء الذي هو العمدة في الصورة المنتزعة
من الراكب والمركوب واستقراره عليه فتدل بمعونة قرائن الاحوال على ان ساير الالفاظ الدالة على بقية
اجزاء هذه الصورة منوية في الارادة فتكون في حكم الملفوظ كما عرفته فيما سلف فلا منافاة لان يقال استعيرت
كلمة على وحدها من هذه الصورة لان هذه الصورة ليست معناها ولا متعلق معناها فكيف تستعار منها
وكذا نقول ختم الله على قلوبهم ان قصد فيه الى تشبيه قلوبهم باشياء مختومة في امتناع نفوذ شيء اليها وجعل
اثبات الختم لها تنبيها على ذلك كان من قبيل الاستعارة بالكناية وان حمل على ان المشبه به فيه هو الحدث المصدري
الحقيقي للختم والمشبه احداث حالة في قلوبهم مانعة عن نفوذ الحق فيها كان طرفا التشبيه مفردين والاستعارة
فيه تبعية وان جعل المشبه به فيه صورة منتزعة من الشيء والختم الوارد عليه ومنعه صاحبه عن الانتفاع به و
المشبه صورة منتزعة من القلب والحالة الحادثة فيه ومنعها صاحبها ان ينتفع به في الامور الدينية كان طرفا
التشبيه مركبين منتزعين من امور عدة وكانت الاستعارة تمثيلية والمستعار المجموع الا ان الالفاظ الدالة
على الصورة المشبه بها الا انه اقتصر منها على لفظ الختم الدال على ما هو العمدة في هذه الصورة فلا تكون اذن
في ختم استعارة تبعية ومن فوائد الاقتصار جواز الحمل تارة على التبعية واخرى على التمثيلية وقد ذكر في
الكشاف هذان الوجهان وسمي اولهما استعارة والثاني تمثيلا واريد بالاستعارة ما كان في المفرد وبالتمثيل ما كان على
سبيل الاستعارة في المركب واذا اتضح لك ما ذكره في هذين المثالين المشبه فيه الحال من الحروف والافعال

واخر

١٨٤

واخر من الوجه المذكور ما كان انسب بالمقام وادخل في تحصيل المرام وكن ممن كان على بصيرة
ولا تتبع اهواء الذين اذا سمعوا قلدوا واذا فكروا اخطؤوا **قوله** فقدرت الاستعارة
في معنى الغرض تلخيصه ان قرينة في اللام انها موضوعة لما بعدها كالغرضية المخصوصة
المتعلقة بها فاذا قلت احسن اليه ليعود به لم يكن اللام بانه لمعناها الحقيقي لاستحالة كون الايذاء
غرضا للعاقل من الاحسان بل تكون مستعارة للترتب المخصوص الذي بين الايذاء والاحسان
فمعناها المجازي المراد ههنا كمعناها الحقيقي في عدم الاستقلال بالمفهومية فلا تتصور جريان التشبيه
والاستعارة بينهما اصالة وابتداء بل لابد ان تشبه اولا ترتب البسط مطلوبا من الفعل عليه بالغرضية في
مطلق الترتب ويدخل المشبه في جنس المشبه به حتى كانه صار لفظ الغرضية مستعارا للترتب البسط مطلوبا
وغرضا وبذلك يصير الترتب المخصوص الذي هو بين الايذاء على الاحسان بمنزلة الغرضية المخصوصة فيستعار
اللام منها لذلك الترتب المخصوص على قياس ما عرفته في استعارة الفعل قوله فشبه ترتب مجيء وشيء آخر
مطلوب بالاول منها الكمال اي تشبيهه بالغرضية التي هي مطلوبية الثاني بالاول في الترتب الا انه تسامح في
العبارة قوله من فرك على كلمته فالتقطه وذلك لانه استعير فيه اللام من الغرضية لترتب العداوة والحزن
على الالتقاط قوله وقد ظهر مما نحن فيه اي من جريان الاستعارة في الحروف تبعا وفي اسماء الاجناس اصالة
مع ما علم من جواز جريان التهكم والتمليح في التبعية والاصلية معا وانما كان حق كلمة ربما ان تعد استعارة
تهكمية من حيث انها استعيرت للكثرة المنزل منزلة التعليل تهكما بهم وقد ذكر في قسم البحران الاطلاق (?)
عندي ما ذكره الاخفش من كون رب اسما لانتفاء لزوم حرف الجر عنه وهو التعديه ولكونه في مقابل (?)
كم وعلى هذا اي المختار عندي ان تعد استعارة اصلية لا تبعية **قوله** واعلم ان مدار قرينة الاستعارة
التبعية في الافعال وما يتصل بها انما قيد الاستعارة التبعية بكونها في الافعال وما يتصل بها
الاحتراز عن الصفات لان قرينة التبعية في الحروف غير مضبوطة وقال مدار قرينتها على النسبة الى
الفاعل وما عطف عليه لان هذه النسبة هي العمدة في قرينتها وقد يكون القرينة غير ما ذكر في قولك قتلت
زيدا اذا كان حاجا اي ضربته ضربا شديدا فقوله اولا المفعول الاول اطلق الاول على ما لا ثاني
له بحسن مقابلته بقوله او الى الثاني قوله او ثاني بيت ابن المعتز جمع الحق لنا في امام اي جمع لنا العدل
والانصاف والرافة في امام قتل البخل اي ازاله وافناه واحيا السماح اعتنى به وابداه فنسبة
كل واحد من هذين الفعلين الى مفعوله قرينة الاستعارة فيه قوله صبحنا البيت لكعب بن زهير
اي وضعنا مكان الصبوح وهو ما يشرب بالغداة يقال صبحته صبحا والخزرجية القبيلة المنسوبة الى

خزرج بن حارثة بن ثعلبة من اليمن والاوس اضح والمرهفات السيوف المحدودة المرققة فتزيينه استعارة
ايقاع الصبح على المفعول الثاني اعني المرهفات وتمام البيت ابارذوي ارومتها ذووها اي اهلك
اصحاب اصل الخزرجية اصحاب المرهفات وبيت القطامي هكذا نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط
عليهم كل زراد استعار القرى لايصال الاسنة اليهم واعمالها فيهم والقرينة ايقاع القرى على اللهذميات
وهي الطعنات المنسوبة الى اللهذم وهو القاطع من الاسنة او هي الاسنة انفسها بان يجعل اليا للمبالغة
كما في احمري واحمري ودواري نقد اي نقطع والزراد من يصنع الدروع من الزرد وهو السرد وهو
ادخال الحلق بعضها في بعض او الى المجرور اي الى الثاني المجرور فالتبشير مستعار للانذار والقرينة
الى قوله بعذاب اليم قوله او الى الجميع يعني الا كثر فان شهاد والقرى لا الرياح يدل على انه استعار لهبوبها
كالسيل وكذا ادل عليه ايقاعه على المفعول الاول اعني الرياض وايقاعه على المفعول الثاني اعني الابتقال والحزن
بلاد للعرب جمع الحزن ما غلظ من الارض وقريب حال من الرياض يقال ازهر النبات اي اظهر زهره
واذا سرى ظرف لتقري وفي الاجفان متعلق بسرى قد يقال حقيقة السرى هو السير بالليل فيدل كل واحد من
السنا والى النوم وتعليقه بالاجفان على انه مستعار للجريان والحصول في الليل فيه هذا كان لفظ الجمع صاحبه
لان النسبة الى المجرور قرينة للاستعارة هنا ايضا وفيه ما هو ظاهر ولا يخفى على في قطانه ان هنا قوله او
الى الجميع سوى ان النسبة اليه يكون قرينة لاستعارة واحدة لا لاستعارات متعددة فاذ قد علم ذلك من امثلته
الثلاث وردها لكل واحد من الجميع واقرب من هذا ما توهم من ان قوله في الاجفان متعلق في المعنى بالفعلين
على التنازع وان اختلف معناه بحسب التعلقين قوله في هذا الفصل يعني به قسم الاستعارة التبعية قوله وانهم
جعلوا يريد انه يمكن ان يحكم بانتفاء الاستعارة التبعية بالكلية وبجعل ما يتوهم انه منها داخلا في الاستعارة
بالكناية وما للضبط بتقليل الاقسام فاذ رد امثلة من الاستعارة التبعية في الافعال من بين كيفية ردها
الى الاستعارة المكنية بان قلب فجعل قرينة التبعية استعارة بالكناية وجعل التبعية قرينة لتلك المكنية وهذا
القلب ظاهر الجريان فيما ذكره وكذا في قوله تعالى فبشرهم بعذاب اليم بان يجعل العذاب الاليم استعارة
بالكناية عن النعيم على طريقة التهكم ويجعل نسبة التبشير اليه قرينة لها وكذا في قوله ليكون لهم عدوا وحزنا
بان يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط كالمحبة والتبني ويجعل ادخال اللام
قرينة لتلك الاستعارة وكذا في قوله لاصلبنكم في جذوع النخل بان يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف
ويجعل ادخال في عليها قرينة لها واما في قوله تعالى لعلكم تتقون فلا يتصور فيه قلب لان القرينة هناك استحالة
الترجي عليه تعالى بل يجعل الاتقاء استعارة بالكناية عن المرجو ويجعل لعل قرينة لها وكذا لا قلب في ربما يود الذين
كفروا

كفروا الا ان القرينة فيه مناسبة حالهم لكثرة الوداد فيجعل الوداد الكثير استعارة بالكناية عن القليل تهكما
بالكفار ويجعل ذكر رب قرينة لها وكان حق العبارة ان يكتفي بحرف الشرط في قوله ولو انهم جعلوا
ويقول هكذا اجعلوا النطق استعارة وجعلوا ايضا للهذميات استعارة لكونهما معطوفين على لجعلوا او داخلين
معه في كيفية الرد بالقلب ومن ثمه ذكر الشرط الذي جوابه قوله لكان اقرب الى الضبط قوله فيه نظر بيانها
فهو بنا ان رد التبعية الى المكنية مطلقا مردود بما ذكره بعض الفضلاء من انه قد يكون التشبيه في مصدر
الفعل مثلا هو المقصود الاصلي والواضح الجلي ويكون التشبيه متعلقه مقصودا بالعرض فيجب ان
يكون الاستعارة هناك تبعية لا مكنية كما في قولك الرياح رياض الحزن فان التشبيه بين هبوب الرياح
عليها وتحريكها لازهارها تحريكا موجبا لحسن حالها ونمائها وبين القرى تشبيه حسي في نفسه وبين حسن
ابتداء اسلوب الرياح والمضيف ولابس الرياض والضيف ولابس الابطح والطعام لم يلاحظ التشبيه
بين هذه الامور تبعا لذلك التشبيه فلا يصح فيه مثله رد التبعية الى المكنية وقد يكون الامر بالعكس كما في ينقضون
عهد الله فان تشبيه العهد بالحبل مقبول مستحسن وتشبيه ابطال العهد بنقض الحبل تبع للتشبيه الاول ففي
مثله يصح الاكتفاء بالمكنية دون التبعية وقد يكون جريان التشبيه في مصدر الفعل وفي متعلقه على السوية
فيجوز اختيار كل من التبعية والمكنية كما في قولك نطقت الحال بكذا وابصار وعليه انه صرح فيما بعد بانه
اذا جعل الحال استعارة بالكناية كان قرينتها اعني نطقت امرا وهميا ومن المعلوم ان العلاقة بين ذلك
الامر الوهمي وبين النطق الحقيقي ليست الا المشابهة فيلزمه القبول بثبوت الاستعارة المصرح بها في الفعل
لا بصورة لكن الا تبعا للمصدر فلم يتهيأ له مرامه وقد يجاب عنه بان مقصوده تقليل التبعية لانفيها
بالكلية وليس لان لا قرينة الى الضبط انما يحصل بنفي التبعية راسا لا بتقليلها الا ترى كيف اسقط
بالكلية في ضبط اقسام المجاز تحاشيا كما اسقط هناك المجاز العقلي كذلك قوله حد ما عند بعضهم يعني العام
هذا الحد يتناول المفرد والمركب فيندرج فيه الاستعارة التمثيلية لا الحد المفرد وقوله صاحبه العقل
لا انابه يخرج ما استعمل في غير ما وضعت له في اصل اللغة اذا كان استعماله فيه بوضع اخر كالصلوة في
الاركان المخصوصة ويخرج المجاز المرسل ايضا اذ لا انابة فيه لان المقصود بالجعل ما يقابل الموضوع له
بحيث يقوم مقامه نائبا منابه بادخاله في جنسه بالتأويل مبالغة في التشبيه قد يخرج الكناية عنه
لهذا ايضا اذ ليس فيها الانابة بهذا المعنى فلا حاجة اذن الى ما ادرجه المصنف بقوله ولا اريد على
الكناية من وجوب تقييد الغير بالنسبة الى نوع الحقيقة ليخرج عن الحد مثل لفظ الصلوة مستعملا في معناه
الشرعي بوضعه ومن وجوب اعتبار القرينة المانعة لاخراج الكناية واما تقييد الوضع بالتحقيق فقد عرف انه

مستغنٍ عنه في ترشيح ايضا ولا نجعنه ان الاستعارة المكنية بها على راي هولاء داخلة في حد هم لان لفظ
السبع المذكور بطريق الكناية في اظفار المنية مدعى على ما عبر باوضح له الى اخره واما حد لا كثر للاستعارة المكنية
بها بجعل الشي الشي لاجل المبالغة في التشبيه فمرد اورد عليه نحو زيد اسد من التشبيهات التي حذف فيها
الاداة واورد ايضا على حدهم للتخييلية بجعل الشي الشي لاجل المبالغة في التشبيه انه لا ينافي التخييلية
التي لا تكون تابعة للمكنية كقوله ما الملام اذا لم يقصد تشبيه الملام بشي له ماء وانما ردوا عليهم ان لو عدوا
مثل ذلك من التخييلية واما الاعتراض بان هذا الحد ليس فيه اشعار باستعمال اللفظ في غير الموضوع له فانما
يتجه عليهم اذا ذهبوا في التخييلية الى اختراع الصور الوهمية لكنه من مخترعات السكاكي فظهر ان قوله ولا ابعد
عن الحكاية ليس فيه مزيد فائدة قوله القسم الرابع والقسم الثالث من امثلة القسمين هذين القسمين
لجواز اجتماعهما في استعارة واحدة ولشاركهما في انها ذكر ما يلائم احد طرفي الاستعارة وقد بقال الرابع قوله
اعلم ان الاستعارة في نحو عندي اسد الى اخره اشعارا بانها انما تجري في الاستعارة المصرح بها وفي المكنية
عنها لكن الصواب كما ستعرفه ان ما اورد في المكنية على قرينتها اعني اثبات لازم واحد بعد ترشيحا لها وتنبيه
بذكر النعت واللحوق على ان اعتبار التجريد والترشيح انما يكون بعد تمام الاستعارة فلا يعد قرينة المصرح بها
تجريدا ولا قرينة المكني عنها ترشيحا فقولك رايت اسدا يتكلم ونشبت اظفار المنية استعارة مطلقة لا تجريد
ولا ترشيح وكانه جمع الصفة نظرا الى تعدد موارد الاستعارة والا فالصفة الواحدة كما في قوله اذا عقبت
بذكر اي بعد ذكر او بعد الامرين المذكورين قوله غمر عقب بصفات اولا بصفات طامح الا انه اختصر
العبارة اعتمادا على ما سبق وقد يتوهم ان قوله طامح للاستعارة صفة للمعطوف والمعطوف عليه بالتاويل
كانه قيل ومتى عقبت لواحد منهما ملائم وشاورت بالسين المعجمة في الموضعين هو الرواية المعول عليها
وكذا حاورت بالحاء المهملة فيهما فكل منهما قرينة للاستعارة وما عداهما تجريد في المثالين لا ولين ترشيح في الاخرين
ويجوز ان يجعل القرينة حالية فيصح شاورت بالمهملة اي تنبت وجاوزت بالجيم والشوكة شدة الباس
والحدة في السلاح يقال هو شاكي السلاح وشاك السلاح على القلب وقد يحذف الياء ويجري الاعراب
على الكاف والصقيل المصقول والعضب السيف القاطع وقوله ما اكثر علومه من قبيل تفريع الكلام من قبيل
الظاهر وقد يجعل الصفة بتقدير القول وقوله لا يزال يتلاطم صفة ثانية لبحرا وقد يتكلف جعله من
تفريع الكلام والهم الكبير والمبدع بالكسر الشعر المتراكب من كتفي الاسد والبراثن للسباع
كالاصابع للانسان والمخالب اظفار البراثن والزبير صوف الاسد في صدره وكرر اجزاء اي جند
مرتين جدا وتلاطم الامواج ضرب بعضها بعضا ويقال غاض الماء اي قل وغار في الارض وفاض الماء فيضا اي كثر
حتى

حتى قوله بل الوصف المعنوي وجعلها تنبيها على ان الصفة الواحدة كافية كما اشرنا اليه واما رعاية
لكونه في نفس ظاهرا في المصدرية قوله كيف كان اي سواء كان في صفة نحو رايت كما مرا وحالا كقولك شاورت
ذلك الاسد شاكي سلاحه او فعلا مسندا اليه كقولك امتلأ ذلك البحر دررا او موقعا عليه كقولك مدّ ملأ
الله ذلك البحر بجواهر الفوائد واعلم ان ترشيح الاستعارة باق على حقيقته بلا اعتبر فيه تشبيه واستعارة
ولذلك قال صاحب الكشاف في قوله واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل استعارة للعهد والاعتصام
استعارة للوثوق بالعهد او ترشيحا للاستعارة بالحبل بما يناسبه فاورد الترشيح قسيما للاستعارة مدار وقد
اعترض على السكاكي بانه لما اعتبر في نحو اظفار المنية صورا وهمية شبيهة بالاظفار لزمه ان يعتبر مثلها
في ترشيح الاستعارة لان كل واحد من الاستعارة التخييلية والترشيح فيه اثبات بعض لوازم المشبه به للمشبه
في التخييلية ولا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه بلفظه الموضوع له وفي الترشيح باللفظ الموضوع للمشبه به وذلك
لا يجدي فرقا معنويا واجيب بان اللازم في التخييلية قد اقترن بلفظ لا يلائمه بحسب الظاهر فاحتيج
الى توهم امر يمكن اثباته له بحسبه وفي الترشيح قد اقترن بلفظ يلائمه فلم يحتج فيه الى ذلك فهذا القدر من الفرق
الناشي من اللفظ كاف له فيما ذهب قوله ومبنى الترشيح على تناسي التشبيه كون الترشيح مبنيا على تناسي التشبيه
في بعض الصفات وفي بعض قوله بناء على العلو المكاني اي مبنيا عليه فهو مفعول له التبني وجاز ان يكون
مصدرا له والمفعول به متروك كما قوله ويصعد استعار الصعود من الارتفاع المكاني لعلو المرتبة في مدارج
المعالي ثم بنى عليه ما يبنى على الارتفاع المكاني وهو ان يظن ان له حاجة في السماء وحق هذا الظن للجهول
لانه الذي يخفى عليه حاله فيظن ان له حاجة في السماء واما غيره فهو يعلم ان الله قد اغناه عما سواه فلا حاجة
له في شي اصلا فلا يظن به ذلك الظن واللام في ليظن لام الابتداء وحلف على الماضي بتقدير قد ويروى
يظن واواو بدرد والنسبة الى المكنية اليه اي يصعد قيل بتقدير الكلام ويصعد في المكارم فيجعل المكارم
استعارة بالكناية عن الامكنة المرتفعة ونسبة الصعود اليها قرينة لاستعارتها وبنو تخنف
قوم اشراف كانوا ابعدا وماهرين في علم النجوم وعلما مصدرا علم لم يأتهم بالحساب بل بالحس علمهم
بالنجوم واحكامها مستندا الى الحس المتداول بين المنجمين بل الى مشاهدة السماء وما فيها من النجوم
وما لها من حركات وخواص والاحكام فالاستعارة في قوله سموا اي صعدوا وهو نصب على
الحال اي سامين صاعدين والبا في قوله يرتقي في المكرمات للصعداء اي التي يصعب الوصول اليها
متعلقة بسموا والترشيح هنا من عد السماء واحوال النجوم فانها بمنزلة الظن المذكور في بيت
الصعود وقوله مبلغا الى السماء موضع بلوغ وضمير سبلها راجع الى مبلغ باعتبار المعنى وتكلم كالسبب
اي الغاية

من قبيل

اشارة الى المكرمات الصبي لا عدمتكم اى لا فقدتكم ولا تبدلت بعدكم بدلا اى ولا رايت من يقوم مقامكم
بعدكم و في قوله ما سواكم نوع تهاون عن سواهم انتقل الى نسب ليانه فالبس والاستعارة في ترقى من ترقت
في السلم بالكسر والفتح لعله من يقول فيه بقى و قوله اعلاكم في السماء ترشيح وكذا قوله تشابهتم البدر وهو
بيان لكيفية تدرجهم في السمو والرقي من اعلى السيارات اعني القمر لا اعلاها الذى زحل جوابه و تلزم
من الالزام عطف على ان تبنى و قوله بما لا يليق بيان لغير التعجب اوله وللتعجب معطوف على الضابط ان تلزم
المستعار له ما لا يليق الا بالمستعار منه وهو في البيت الاول وفي الثاني النهي عن التعجب في الثالث عدم البراح
اى الزوال والذهاب عن الفلك وفي الرابع استبعاد المشبه نحوه و تمامه ولم ارقبله ميتا يتكلم قوله او كارتي
اى ارتكاب ج جواز تناسي التشبيه وما يتفرع عليه من البناء والالزام المذكورين وما ترى هؤلاء الشعراء كيف
تركوا فيه فعلوه امر التشبيه عن طريق البيع وكيف نسوا احد من الاستعارة بالكلية حتى زعموا ان المستعار له
حقيقة المستعار منه حاز منه ما لا يليق الا بتلك الحقيقة قوله كان لم تجرا الاستعارة منهم على بال اى على قلب
ولا راوه ولا ظن خيال اى لا او اطيف خيال منها قوله واذا كانوا القصر للبلغاء مطلقا لا لهؤلاء الشعراء
فقط والمراد بالاصل المشبه لانه المقصود في الكلام غالبا اواليه يعود الغرض غالبا كما مر وبالفرع المشبه
وذلك لا ينافي كونه اصلا وكون المشبه فرعا نظرا الى وجه الشبه و يقولوا عطف على ان لا يشبهوا اى يسوغون
ان يقولوا او قولهم الشمس تشبيه عند الجمهور ولا شك ان عد البدر استعارة اتفاقا الآن المقصود بالتمثيل
هو البيت الاخير واغا اورد الاولين لتوقف المعنى عليهما ولذا لانها على مكان التشبيه فيه كانه قيل لا احتج
تعبير رسمي فاني بدر ورسم كل بدر ان يطلع ليلا و قوله انا شمس وان يطلع الشمس بكره هو المشتمل على المقصود
لكن ظهور معناه يتوقف على ما اورد قبله و قوله فهم اقرب جواب اذا كانوا والمعنى اذا كانوا الاعتراف
بالاصل في التشبيه يجوزون ان لا يشبهوا فيه الا على الفرع كما في الامثلة المذكورة فهم مع جحدهم الاصل
في الاستعارة اجوزان لا يشبهوا فيها الا على الفرع اقرب لحاصل الكلام في التشبيه معترفون بمغايرة المشبه
للمشبه به ومع ذلك يجرون عليه احكام المشبه به وفي الاستعارة منكرون لمغايرته اياه فيكون اجراء
تلك الاحكام عليه اولى قوله واذ قد عرفت اقسام الاستعارة قوله والا اى وان لم تصادف الاستعارة تلك الشروط
غريبة عن الحسن وربما اكتسبت بفقدان الشروط قبحا وجهات حسن التشبيه ما مر في الفصل الاول من
شرائط كونه مقبولا وهي صحة التشبيه وكماله في تحصيل ما علق به وسلامته عن الابتذال واما حسن رعاية جهات
حسن التشبيه بالاستعارة المصرح بها التحقيقية والاستعارة المكنية لان التخييلية لا نظر فيها بحسب نفسها الى تلك
الجهات كما سنذكر قوله وان لا تشتم من الاشمام عطف على رعاية اى وان لا تشم الاستعارة واما فاعل من جانب
اللفظ

اللفظ لان المعنى على التشبيه قطعا وانما في الحاجة بنكرة التعليل لانه لو زيد عليها بان يتفق مثلا
المشبه به المذكور بالمشبه المذكور اما صريحا او ضمنا كما في الخيط الابيض والاسود او بان
تذكر وجه الشبه كما في قوله ولاحت من برج البدر بعدا اى من قصور مثل برج في البعد والعلو
لم يبق هناك استعارة بل يعد مثل ذلك تشبيها ولا يبعد ان يقال ان قوله قد زر ازراره على القمر شبيه
الشمام من رائحة التشبيه فيقل حسن الاستعارة فيه ولا تخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه فيه ليس على
وجه ينبئ اشعارا بكونه مشبها بل فيه رائحة ما من اشعار بذلك قوله ولذلك اى ولان من شرائط حسن الاستعارة
ان لا تشتم رائحة من التشبيه من جانب اللفظ نوصي اى يجب وانما خص بهذه التوصية الاستعارة التصريحية
لان المذكور فيها لفظ المشبه به والمراد هو المشبه فاذا كان وجه الشبه جليا بنفسه او مشهورا
فيما بين الاقوام ظهر قصد التشبيه وادرك ان المراد هو المشبه وان لم يظهر ولم يدرك واما الاستعارة
المكنية فقد اطلق فيها لفظ المشبه واريد به معناه واثبت له شيء من خواص المشبه به فدل بذلك على تشبيهه
به فلا ضير في خفاء وجه الشبه هناك فلا يعمى يعمى البيت تعمية اذا اخفيته ومنه المعمى واللغز وكلاهما
اذا عمي مراده والاسم اللغز على وزن الرطب قوله كما اذا قلت هذا مثالان من الاستعارة التمثيلية
فقد ترك فيهما ذكر القرينة ولا بد منها كان يقال في الحمام مثلا او تقول ما هو ذمامة من قول الشاعر
وان من ادبته في الصبا والكامما وردمن قوله ان الناس كالابل الماية لا تجد فيها راحلة اى لحيا رهم
قليل جدا قوله واما حسن الاستعارة التخييلية فبحسب حسن الاستعارة بالكناية متى كانت تابعة لها اعني
انها اذا كانت صورة مخترعة عند تصوير المشبه بصورة المشبه به في الاستعارة المكنية كان حسنها
ايضا تبعا لحسنها ثم اذا انضم الى التخييلية التابعة للمكنية المشاكلة وهي ذكر الشيء بلفظ غيره
لوقوعه في صحبته ازداد حسن التخييلية والمراد بانضمام المشاكلة اليها ان يجتمعا في لفظ واحد
كما في قوله تعالى يد الله فوق ايديهم بعد قوله انما يبايعون الله فلفظ الله في يد الله استعارة بالكناية
عن مبايع من الذين يبايعون بالايدي ولفظ اليد استعارة تخييلية اريد بها الصورة المخترعة الشبيهة
باليد مع ان ذكر اليد في حقه تعالى لاجتماعه مع ذكر الايدي للمبايعين كلها ازداد بها حسن التخييلية
قوله وقلما تحسن البليغ غير تابعة لها حكم بالقلة دون النفي لانها قد تحسن البليغ على قلة اذا
اذا لم تكن تابعة للمكنية كان يقال اظفار المنية الشبيهة بالسبع ونظائره مما مر ذكرها واما قول
الطائي اى ابي تمام لا تسقني ماء الملام فانني صب قد استعذبت ماء بكائي فليست التخييلية
فيه تابعة للمكنية لانه من قبيل التخييل الذي يستحسن اذ ليس يظهر للملام شبه بشيء له ماء مستكره كالحنظل

والحوض الآجن ما فيه حين يشبه به ويتخيل له صورة شبيهة بالماء فكأنه توهم للملام بلا ملاحظة تشبيه بذي
ماء منكرة شيئا رقيقا يتعلق به قوام شربه فانه في النفس بانزعاجها واطلق اسم الماء ورشح هذا الاطلاق
بذكر السقي وراعى فيه المناسبة والازدواج بماء البكاء ومع ذلك كله لا يخرج كونه مستهجنا فقوله
ولا تكن اشارة الى ان التخييلية حيثما تحسن غير تابعة لكن لا بد في استهجان تلك التخييلية من اعتبار تبدا خروه
انه خارجة عن القليل الذي يستحسن عارية عن جهات تحسن كلها بل مكتسبة للقبح كما عرفت وليس قوله تعالى
واخفض لهما جناح الذل من قبيل لا تسقني ماء الملام كما توهمه البعض على ما نقل عنه لان الطائر عند اشتغاله
وتعطفه على اولاده يخفض جناحه ويلقيه على الارض كذا اتعبه ووهنه والانسان عند تواضعه يطأطئ
من راسه ويخفض من يده فيشبه ذله وتواضعه باحدى حالتي الطائر على طريقة الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح
اليه قرينة لها فانه من الامور الملابسة للحالة المشبه بها على انه يجوز ان يحمل الآية على الاستعارة التمثيلية
هذا واما ما يقال من ان ماء الملام كاللجين لما افنيته ان تشبيه الملام بمطلق الماء مستقبح جدا ولما ان
الاستعارة مبناها على التشبيه يريد ان مطلق الاستعارة لكونها مبنية على التشبيه انقسمت مثل انقسام التشبيه
باعتبار حال طرفيه وحال الجامع بينهما في الاستناد الى الحس او العقل وكان الاولى به ان يقول تنوع الى ستة
انواع الا انه ترك بعضها لان طرفاه حسيان والجامع بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك رأيت شمسا في حمام اي
انسانا شبيها بها في حسن الطلعة ونباهة الشأن لا للتدرج وقوعه في الاستعمال عدم وجدان مثال له
في التنزيل واما للاندراج باعتبار فيها وجهة حسي وباعتبار آخر فيها وجهة عقلي ومثل للنوع الاول
استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسي بقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا فانه استعير فيه النار للشيب بطريق
الكناية حيث اسند الاشتعال الذي من خواص النار الى الشيب والجامع بينهما الانبساط مع البياض ولانه
والكل محسوس ثم الاشتعال مع كونه قرينة للمكنية مستعار لانتشار الشيب بجامع السرعة مع تعذر التلافي
فتكون استعارة تصريحية بين محسوسين كما ترى عقلي فتكون من قبيل النوع الثاني ومثال النوع الاول من
الاستعارة المصرحة بها قوله تعالى فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار فانه استعير فيه لفظ العجل من ولد البقرة
للحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط بجامع الشكل قوله فالمستعار له الريح الخالية عن انشاء المطر
اللقاح النتيجة بالرجل الذي لا يولد له واطلق لفظ المشبه اعني الريح واريد المشبه به ادعاء على طريقة
الاستعارة بالكناية وذكر العقيم وهو صفة الرجل بالعقم الذي هو من خواص المشبه به بالنظر الى المشبه
او يقال الرجل عقيم فالطرفان حسيان والجامع اعني عدم ظهور النتيجة والاثر عقلي هذا ما ذكره واحسن
منه ان يقال الريح العقيم استعارة مصرحة بها تبعية فالمستعار منه ما في الرجل من الصفة التي تمنع من الاحبال
و

والمستعار له ما في الريح من الصفة المانعة من الانشاء ولا القاح والجامع المنع المذكور فالطرفان حسيان
عقلي فيكون من قبيل النوع الثالث قوله وكذلك قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار مثل قوله
الريح العقيم في انه استعارة محسوس لمحسوس بجامع عقلي فان المستعار منه ظهور المسلوخ من جلدته والمستعار له
ظهور النهار من ظلمة الليل والمستعار لفظ السلخ الموضوع للاول فالطرفان حسيان والجامع ما يعقل
من ترتب احد الامرين على الآخر فان ظهور النهار مترتب على ظلمة الليل كما ان ظهور المسلوخ مترتب
على كشط الجلد واعترض عليه بان سلخ النهار من الليل لا يناسب ظهور النهار بل ظهور الليل وانما
لو اريد ظهور النهار لقيل فاذا هم مبصرون لان المترتب على ظهور النهار هو الابصار لا الاظلام والحق
الدخول في الظلام فالصواب انه اختار غيره من ان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له
ازالة الضوء عن مكان الليل وملقى ظله فان الظلمة هي الاصل والنور طارئ عليها يسترها بضوئه فاذا غربت
الشمس فقد كشط النهار عن ظلمة الليل فظهرت ظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه والجامع ما ذكر من ترتب
امر على اخر واجيب عنه بان السلخ يستعمل تارة بمعنى النزع والكشط كقولك سلخت الاهاب عن الشاة اي
نزعته عنها واخرى بمعنى الاظهار والاخراج كقولك سلخت الشاة من الاهاب اي اخرجتها منه فلعله و
الشيخ عبد القاهر حمل الآية على المعنى الثاني لان كلمة المفاجاة اعني اذا انما تحسن موقعها على هذا المعنى
كانه قال اخرج لهم النهار من الليل ففاجأنا دخول الليل ولكن ان يقال نزع عنا ضوء النهار ففاجانا
دخول الظلام لانه بمنزلة ان يقال كسرت الكوز ففاجاه الانكسار واما لفظ الفاء فانها تستعمل للتعقيب
العرفي وذلك مما يختلف بحسب الامور والعادات فربما تطول الزمان المتوسط بين الشيئين ولا يعد ذلك
في العادة مهلة كما في هذه الآية فان مقدار النهار وان توسط بين اخراجه من الليل وبين دخول الظلمة
لكن لما كان دخول الظلام الشامل بعد زواله بالكلية بالضوء العام امرا غريبا عظيما يستعظم لا يحصل
الا بعد اضعاف ذلك المقدار لم يعتد به ولم يعد مهلة بل جعل دخول الليل مفاجئا لاخراج النهار بلا تراخ
هذا وقد أيد قولها بان مفاجاة الظلام بعد ظهور النهار واضاءته للعالم يشتمل على نوع غرابة ونعتبر
الى مزيد اقتدار فيكون ادخل في كونه آية من مفاجاة ظهور الليل بعد انقضاء النهار وبان ظهور النهار
المشرق من الليل المظلم اشبه بظهور المسلوخ الاسفل من الجلد الساتر من ظهور الليل كما لا يخفى
فقد انكشف ان ما يتوهم من حمل عبارة الشيخ في المستعار له على القلب اي ظهور ظلمة الليل من ضوء
النهار قلب موهوم وان الانسب بها ان يقول اظهار النهار واظهار المسلوخ بابدال لفظ الظهور
بالاظهار في الموضعين قوله والمستعار له الارض المزخرفة المزينة هذه استعارة بالكناية تشبيه الارض

المزرعة التي ورد عليها الامور المزيلة لزينتها بالنبات المونق الناضر الذي ورد عليه ما يزيله ويفنيه اب
لها الحصيد على انها استعارة تخييلية وقد عد هذا في الكشف من باب التشبيه حيث قال الحصد ما جعلنا
زرعها حصيدا اشبيها ما حصد من الزرع في قطعه واستيصاله كان لم يغن زرعها اي لم تنبت قال كان لا بد من
تقدير المضاف في هذه المواضع والاسلم المستقيم المعنى والاحسن في الوقت القريب فكانه قيل كان لم تغن انعامها
قوله وكذلك قوله حصيدا خامدين قد اجتمع هنا استعارتان بالكناية في الحصيد واحدا في لفظ ثم في جعلناهم
حيث شبهوا بالنبات وبالنار في الهلاك والزوال واثبت لهم الحصاد المخصوص بالنبات والخمود المخصوص
بالنار وجاز ان يجعل حصيدا من باب التشبيه في الكشف اي جعلناهم مثل الحصيد كما تقول جعلناهم رمادا اي
مثل الرماد ولا يجوز في خامدين اذ ليس لنا قوم خامدون حتى يشبه بهم هؤلاء لكن جاز ان يجعل من الاستعارة
التمثيلية التبعية في الصفة بان يشبه هلاك القوم بحصاد النبات وخمود النار قوله ومن الباب قوله عز اسمه
من بعثنا من مرقدنا ان جعل المرقد مصدرا بمعنى الرقاد ففيه استعارة تصريحية اصلية وان جعل اسم مكان ففيه تصريحية
تبعية وقرينته الاستعارة صدور هذا الكلام من الموتى ولبس البعث قرينة لها اذ يقال بعثه من نومه اي ايقظه
كما يقال بعث الموتى اي حشرهم قوله والجامع عدم ظهور الافعال يرد عليه ان هذا الجامع لا يصلح جامعا لانه
في المشبه به الموت اقوى واشهر فالاولى ان يقال الجامع سهولة تأتي البعث فانها في النوم اظهر واعرف
قوله وهو في الكشف بعد فيه هذا التقدير جعل القدوم اما حقيقيا والاعمالي من قبيل الحركة المحسوسة
قوله والجامع وقوع المنع في البين لا شك ان هذا الجامع في قدوم المسافر اشهر وهو به اولى من الاخذ
في الجزاء بعد الامهال لان الاستعارة في قدمنا تصريحية تبعية طرفاها والجامع حسيان كلها عقلية ويرد عليه انه
اذا كان قدمنا بمعنى اخذنا في جزاء اعمالهم بعد الامهال فلا معنى لتعديته بالى فالصواب ان يجعل من قبيل الاستعارة
التمثيلية قال في الكشف ليس هنا قدوم ولا ما يشبه القدوم ولكن مثلت حال هؤلاء واعمالهم التي عملوها
في كفرهم من صلة رحم واعانة ملهوف وقرى ضيف ومن على اسير وغير ذلك من مكارمهم ومحاسنهم بحال قوم خالفوا
سلطانهم واستعصوا عليه فقدم الى اشيائهم وقصد الى ما تحت ايديهم فافسدها ومزقها كل ممزق ولم يترك
لها اثرا ولا عثيرا وقد اشار في اول عبارته الى ان مفردات الاستعارة التمثيلية لا استعارة فيها بسببها
بل هي باقية على حالها من حقيقة او مجاز وفي آخرها الى ان القدوم مجاز مرسل عن القصد الموصل لها
لانه مقدمة القدوم والثقلان الانس والجن سميا بذلك اما لانهما ثقلا الارض حتى كانها حمولة لها
واما لانهما مثقلان بالتكليف واما لرزانة آرائهم واقدارهم قوله فالفراغ مبتدأ خبره فرغ
مستعار والجملتان المستعاة بينهما اعتراض بيان المستعار والقرينة وغير سلطانه اعتراض آخر
ولفظه

ولفظه وكل اشارة الى الخلاص عن المهام اي سوام غيرنا وقد سبق ان الاخذ في الجزاء عقيب فالظرف اعني
عقيب هذا على الرواية بالفاء في قوله فالظرف اعني عقيب كما صححت في النسخة المعول عليها واما على تقدير
رواية الواو فيجعل ذلك اشارة الى الجامع الذي يدل عليه لفظ وحده اعني انقراد والتخلص عن المهام للاخذ في
امر واحد قال في الكشف سنفرغ لكم مستعار من قول الرجل لمن يتهدده سافرغ لك يريد سأتجرد للايقاع
بك من كل ما يشغلني عنه حتى لا يكون لي شغل سواه والمراد التوفر على النكاية والانتقام ويجوز ان يراد ستنتهي الدنيا
وتبلغ آخرها وتنتهي عند ذلك شؤون الخلق التي اراد بقوله كل يوم هو في شأن فلا يبقى الا شان واحد وهو
جزاؤكم فجعل ذلك فراغا لهم على طريق المثل قوله فالغيظ والتغيظ مستعاران يريد انهم لشدة غليانها
بأهلها وقوة تأثيرها فيهم تشبهت بالانسان المغتاظ على غيره المبالغ في ايصال الضرر اليه فتوهم لها صورة
كالة المحققة الوجدانية اعني الحالة الغضبية الباعثة على تلك المبالغة واستعير منها لفظ الغيظ والتغيظ لتلك
الحالة المتوهمة فكل منهما استعارة مصرحة تخييلية تابعة للاستعارة بالكناية يقال فلان يتميز غيظا اي يتقطع من شدة
غيظه ومنه سمعوا لها تغيظا سمعوا لها صوت تغيظ فان الحالة الغضبية اذا اشتدت للانسان يسمع له صوت قوله
فالمستعار منه هو امساك اللسان عن الكلام اراد انه شبه سكون الغضب وانكساره عن الحمل على الانتقام بسكوت
اللسان وامساكه عن الكلام والجامع بينهما الانتقال من حالة مشتملة على نوع حركة الى حالة اخرى مشتملة على نوع سكون
ففي سكت استعارة مصرحة تحقيقية تبعية وجاز ان يجعل الغضب استعارة بالكناية فيستعمل تلك التحقيقية قرينة للمكنية
وقد تسامح في قوله والجامع هو ان كلا من الساكت والغضب اجتنب لا حظ في بيان الجامع جانب المستعار له وحده قوله ومن
الرابع اي ومن استعارة المحسوس للمعقول قوله عز اسمه بل نقذف فان القذف رمي جسم صلب كالحجر مثلا او محسوس اراد
الحق على الباطل معقول والجامع هو التأثير المؤدي الى الاهلاك وكذلك الدمغ وهو كسر الرأس بحيث يصل الى الدماغ
وشق غشائه او محسوس وذهاب الباطل او معقول والجامع الاهلاك ومعنى بل نقذف هو الاضراب عن
اتخاذ اللهو وتنزيه ذاته عن اللعب اي ليس من شاننا ذلك بل هذا وهو ان نغلب الحق الذي من جملته الجد على الباطل
الذي من عداده اللهو لنمحقه ونفنيه قوله فاصل المس هو باليد المس هو ان يصل جسم الى جسم بحيث لا يكون
بينهما فاصل وهذا او محسوس شبه به او معقول هو اصابة الشدة ومقاساتها والجامع الوصول التام قوله
والمستعار له التثبت اي تثبيت الذلة على وجه الاحاطة بهم كانه قيل اثبت الذلة محيطة بهم احاطة الخيمة او القبة
بصاحبها وقيل المستعار منه ضرب الطين على الحائط والجامع هو القول الاول هو الاحاطة وعلى الثاني اللزوم قوله
ثم وقع مستعار للشدة ما نالهم اي وقع مستعار للازعاج ازعاجا عنيفا بسبب شدة ما نالهم واصابهم والجامع
الايقاع في الاضطراب قوله فاصدع مستعار للتبليغ الرسالة بذل الامكان والجامع التأثير التام كانه قيل ابن الامر ابانة

لا تنمحي كما لا تلتئم صدوع الزجاج قال الفراء اراد فاصدع بالامر اى اظهر دينك يقال صدعت بالحق اذا تكلمت به
جهارا قوله ثم فرع مستعار الذكر الآيات اى لذكرها فخارجة الكذب الاستهزاء بها والطعن فيها والجامع التوغل
في التلذ قوله وهو من هذا القبيل اى من استعارة المحسوس للمعقول قوله فالوادي مستعار للامر اى للامر الذي تستغل
بالكلام فيه من انواع الامور والجامع كون كل من الوادي وذلك الامر مظنة الحيرة قوله هيمان مصدر هام على وجهه ذهب
من العشق او غيره وقد استعير للاشتغال بالامر على سبيل التحير والجامع بينهما الحيرة قوله ففي الامثلة اشارة
الى الخوض والوادي والسباحة قوله من الحاسي اى ومن استعارة المعقول للمحسوس قال ريح صرصر اى باردة والعتو
مجاوزة الحد من فعل ذوي العقول كالطغيان فاستعير العتو لكثرة الريح كما استعير الطغيان لكثرة الماء قوله ابراد قوله فنبذوه
في النوع الخامس ثم هو ظاهر لانه من النوع الرابع اعني استعارة المحسوس للمعقول كما صرحت عبارته قوله ولعل
الى البعض نظرا وذلك لان الاستعارة التبعية عندنا مردودة الى المكنية واذا ردت التبعية فيما لم يتمثل مطابقا
لا مثل له كما في طغى الماء فانه اذا رد الى المكنية كان طرفاها محسوسين وايضا جعل ظهور النهار مستعارا له المجاز
عبد القاهر كما اشرنا اليه فيجب ان يختار ههنا ان المستعار له ازالة ضوء النهار من ظلام الليل كما ذهب اليه غيره وايضا
جعل قد منا الى ما عملوا من باب الاستعارة التمثيلية اظهر من اعتبار الاستعارة في القدوم كما جعله وكذا جعل قوله
فنبذوه وراء ظهورهم وقوله في كل واد يهيمون من باب التمثيل على سبيل الاستعارة اقرب وجعل القدوم الذي
هو مجيء المخصوص بواسطة قبيح اعمالهم مستبعد اظهار النباتات الاشجار والثمار امر عقلي متعلق
بامور محسوسة وخمود النار انعدام ضوئها فيكون امرا عقليا لا حسيا وان شئت مزيد تفصيل فعليك بالتبيين
عن سائر الامثلة قوله

الفصل الرابع

تنبيه بقوله من فصول المجاز بذكر الذكر بسبب بعد العهد
لطول فصل الاستعارة وقوله عند السلف حال من المبتدأ اعني كله هو والعامل فيه الحال نبوت الخبر للمبتدأ فانه بمعنى
بمعنى يصلح ان يكون عاملا فيها وجعله ظرفا له اظهر قوله واما البديع فمجاز اى حكم مجازي للكلمة ربما نزله المعنى المجازي
في المجاز المعنوي كان الحكم احالها بمنزلة المعنى الحقيقي هناك واما المجاز فهو كلمة رتبها المجاوز بها حكمها الاصلي
الى حكم آخر بدل ما ذكره قوله هو ان يكون الكلمة منقولة اه او لا ترى الى قوله في المجاز غير المفيد هو ان يكون الكلمة
موضوعة والى قوله في الخلو عن المبالغة في التشبيه هو ان تعدى الكلمة عن مفهومها الاصلي المجازة ثم ذهب هو الكلمة
بلا شبهة ويشهد ايضا لما ذكرناه قوله فيما بعد هو اشتراكهما في التعدي عن الاصل لا غير الاصل قوله فالاصل
واسئل اهل القرية وذلك لان الجماد لا يسأل لطلب الجواب اذ ما خلق الله في الجماد الشعور والتكلم وان
كان جائزا الا انه لكنها تكون عند خرق العادة واظهار المعجزة او الكرامة وليس هذا الكلام في تلك الحالة
قوله فالاصل ليس مثله شيء اذ المقصود نفي ان يكون له شيء لا نفي ان يكون لمثله شيء فالكاف زائدة وقد يقال

لا

لا زيادة فيها بل قصد نفي مثله تعالى بطريق برهاني بيانه انه تعالى موجود فلو كان له مثل لكان
لذلك المثل مثل هو ذاته تعالى فثبوت مثله مستلزم لثبوت مثل مثله فنفي اللازم قصدا الى نفي الملزوم
وجاز ان يحمل الكلام على طريق الكناية فانه اذا نفي المثل عمن يماثله ويكون على اخص اوصافه كان ذلك
نفيا للمثل عنه بطريق المبالغة الا ترى انك تقول مثلك لا يبخل مريدا به نفي البخل عن مخاطبك بلا قصد
الى مثل له سواء امكن او لم يمكن قوله استغناء واضحا هو ان لا نظير لتلك الكلمة وذلك الكلام معنى
كالباء في قولك بحسبك زيد وكفى بالله وكالكاف في كمثله على زعمه واما الباء في خبر ليس وما فلتأكيد النفي
فلا يعد مثله مجازا قوله ورأى في هذا النوع اه ههنا بحث وهو ان الذي نقله من كلام السلف
دل على ان الكلمة المنقولة عن حكمها الاصلي الى غيره يطلق عليها المجاز لتعديها عن ذلك الحكم الى حكم
الى غيره وهذا معنى آخر للمجاز غير الذي فسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فيكون لفظ المجاز
عندهم اما مشتركا بينهما واما مجازا في المعنى الآخر لاجل المناسبة في التعدي من امر اصلي الى غير اصلي
وكان المصنف لم يذكر هذا المجاز شاملا لهذا المعنى الآخر لذلك السلف لم يذكروه شاملا له ما اختلاف
عباراتهم التي نقلها عنهم فيما سبق وتقسيمهم المجاز الى ما هو راجع الى المعنى وما هو راجع الى حكم الكلمة
باعتبارنا وبه كتقسيمهم اياه الى اللغوي والعقلي فلتس من ههنا ان لا محال لها على السلف سوى
اطلاق لفظ المجاز وذلك مما لا مشاحة فيه اصطلاحا هذا وقد فهم من كلام بعض الاصوليين ان لفظ القرية
بعد حذف الاهل صار مجازا عنه وان لفظ كمثل مستعمل بمعنى مثل وانهم يسمون مثل ذلك مجازا بالزيادة
والنقصان قوله

الفصل الخامس

في المجاز العقلي قوله هو الكلام المفاد به اي المركب
الذي افيد به خلاف ما ثبت عند المتكلم اي خلاف ما ثبت اعتقاده بحسب ظاهر حاله من الحكم فيه اي من النسبة
في ذلك الكلام سواء كانت تامة او غير تامة لضرب من التأويل اي لنوع من تطلب الموضع الذي يؤول
ويرجع اليه تلك النسبة من موضعها الاصلي وانما اعاد لفظ الخلاف لتظهر تعلق الباء بواسطة وقائعه
عن متعلقه وذكر المصدر اعني افادة لتعلق به اللام في للخلاف اعني ان ما هو مخالف لما هو
عند المتكلم بواسطة العقل لا بواسطة الوضع قوله لئلا يمتنع طرده اي طرد الحد بدخول ما ليس من الحدود
فيه وذلك لان المراد بما عند العقل ما لا يمتنع عنده وبخلاف ما عند العقل ما يمتنع عنده بدليل ذكره
قوله فيما بعد اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة ولا امتناع ان يهزم الامير وحده
الجند لا يقال ان انبات الربيع للبقل غير ممتنع عند العقل والاسم يعتقده عاقل فلا يدخل قول الجاهل
في خلاف ما عند العقل كما لم يدخل في خلاف ما عند المتكلم فلا يسقط حد الجذب لانا نقول الانبات من الله

يمتنع عند العقل بالنظر الصحيح لا بالبداهة لتقصيره في النظر فقد غلط فيه والى هذا المعنى اشار
بقوله وان كان اي كلام الجاهل بل حكمه بخلاف العقل في نفس الامر اي هو مخالف للعقل في نفس الامر وان لم يدرك
العقل بديهة مخالفته اياه فقوله في نفس الامر ظرف لمعنى المخالفة مطلقا وقد اعترض بان قول الجاهل خارج
عن الحد بقوله لضرب من التأول لانه انما يقول عن اعتقاد لا عن تأول فلو قيل خلاف ما عند العقل لم ينتقض
طرد الحد به واجيب بان اخراج شيء واحد عن الحد بقيدين جائز مما عند المتكلم يفيد اخراج قول الجاهل واول
نحو هزم الامير الجند لضرب من التأول يفيد اخراج قول الجاهل واخراج الكذب كان شأنه فقد يخرج كل من
هذين القيدين بانفراده واشتركا في فائدة اخرى يجوز اسنادها الى كل منهما الا ان هنا وههنا السابق
اولى فلذلك اسندها اليه بقي ههنا شيء وهو انه كان حق العبارة ان يقول ليخرج عن الحد قول الدهري
بدل قوله لئلا يمتنع طرده فان المتبادر من طرد الحد لا يفهم منه المعنى الذي ذكره اصلا قوله ولذلك اي ولان المعتبر
في المجاز خلاف ما هو عند المتكلم لا خلاف ما عند العقل قوله ويغلب بالجزم عطفا على يعلموا داخل معه في حيز
النفي الذي عم المعطوف والمعطوف عليه كما في قولك ما جاءني زيد او عمرو اي ما جاء واحد منهما والمعنى لا يحملون
نحو اشاب الصغير على المجاز فان نفي العلم والظن معا بكونه مخالفا للاعتقاد والتأويل بل يحملون عليه اذا ثبت
احدهما اي اذا علموا او ظنوا ان قائله ما قاله عن اعتقاد حملوه على المجاز واذا علموا او ظنوا انه قاله عن
اعتقاد حملوه على الحقيقة واذا لم يعلموا ولم يظنوا شيئا منهما ترددوا بين كونه مجازا او صادقا وكونه حقيقة
كاذبة قوله كله لم اصنع الظاهر انه منصوب لعدم الاحتياج الى تقدير ضمير المفعول كما لم اصنع مع استقامة
الوزن الا انه يفيد نفي العموم لان كله كل داخلة في حيز النفي معمولة للفعل المنفي فعدل الشاعر الى الرفع
ليفيد عموم النفي المناسب لغرضه فكأنه قال لم اصنع شيئا مما ادعت علي من الذنوب قوله قنزع واحد القنازع
وهي الشعر حوالي الرأس قوله عن قنزع تمييز بعد كامل في قطره اي ميز عن الرأس قنزعا بعد قنزع وجذب
الليالي مضيها واختلافها فاعل جذب الشعر اي مضت عامته قوله ابطئي او اسرعي حال من الليالي بتقدير القول
اي مقولا في حقها ذلك او بجعل الامر بمعنى الخبر اي تبطئ وتسرع فيفوت حينئذ معنى المخاطبة واما خطابا على
الالتفات اي ابطئي انت ايتها الليالي او اسرعي اذ لا تفاوت لحالي الذي بعد ذلك قوله حين نسب ظرف
لقول ابي النجم والانكار لانكار فعل حيث كنى عن نفي ما علي ما نحن فيه قوله لكونه مجازا بدل اشتمال باعادة
الجار من قوله لقول ابي النجم والباء في بما اتبعه متعلق بالسند لو او الضمير في اتبعه لابي النجم والبارز عائد
الى الموصول والمفعول الثاني محذوف اي تبعه اياه اي جعله تابعا قوله ميز عنه قنزعا ومن قوله بيان لما
والضمير في افناه لابي النجم او للشعر او لاسه ونحو وارى سرك والشاهد صفة لقوله المذكور في قطعة افناه

قيل

قيل انه قوله ولئلا يمتنع عكسه عطفا على لئلا يمتنع طرده ولا تقدح ذكر اي ولا يقدح انتفاء الامتناع عين
في كون كسا الخليفة الكعبة وهزم الامير الجند من المجاز العقلي قوله للتحرز به عن الكذب اي عما يقوله المتكلم
قاصدا به صدوره الكذب عنه فلا يكون مطابقا للاعتقاد بل مخالفا لما عند المتكلم الا انه يقصد
ترويجه فلا يرتكب فيه تأولا اصلا فيخرج عن حد المجاز بقوله لضرب من التأول جاز مع ذلك ان يكون
صادقا في مطابقا للواقع قوله ومن ادعى ان انبت موضوع يريد انه اذا اقتدار النسبة الى القادر
المختار داخلة في مفهوم انبت مثلا بحسب الوضع في اصل اللغة او بحسب وضع آخر طارئ على الوضع اللغوي
كان استعمال انبت في غير القادر المختار كما في انبت الربيع اخراجا له عن معناه الموضوع هو له الى معنى آخر فيكون
كلمة انبت مجازا لغويا اي ضعيفا منسوبا الى الوضع مطلقا ولم يكن مجازا عقليا مع انه قد كان انبت
الربيع يصدق عليه على ذلك التقدير انه كلام مفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول هو
نسبته تلبس الانبات بالربيع تلبسه بالقادر المختار فوجب ان يحترز عنه بقيد وسواء بعد الخلاف بان
كونه خلافا فانما يكون بواسطة العقل لا بواسطة وضع من الاوضاع فقوله وضع عطفا على ادعى اي ادعى
ان انبت موضوع في اصل اللغة للاستعمال في القادر المختار او اذا وضع لذلك الاستعمال في عرف عام او
خاص والتنكير في وضع يفيد شمول الاوضاع كلها لان النكرة في سياق النفي تعم افراده ولو عرفه باللام
لتبادر منه الوضع اللغوي لانه الاصل السابق على ما عداه وانما قال في وضع اللغة ان ادعى
لان طائفة من الناس قد ذهبوا اليه وفي وضع غيرها ان ركب لانه يجوز ان يرتكب ذلك في الاصطلاح
وان لم يذهب اليه احد قوله ولاجل صحة الصورة اي لاجل انه قد يدعى كون انبت مثلا موضوعا في اللغة
للاستعمال في المختار او قد يرتكب وضعه لذلك بعد وضع اللغة صح في الحكم بكون نحو انبت الربيع البقل مجازا
عقليا الى ان التقييد بالقادر المختار ليس بمعتبر في شيء من الاوضاع فان قلت لا حاجة في ذلك الحكم الى
بيان عدم التقييد اذ قد ثبت عند العقل ان الانبات لا يصدر الا عن المختار فاذا اسند لا الى غيره فقد
تعدى مكانه الاصلي بحكم العقل فيكون مجازا عقليا قطعا فان فرض مع ذلك ان وضعا من الاوضاع
قد عينه ايضا للمختار كان مجازا لغويا مع كونه مجازا عقليا اذ لا منافاة بينهما قلت ان المجاز انما
ينسب الى العقل اذا لم يكن هناك تصرف في امر لغوي الا ترى انهم جعلوا المجاز العقلي مقابلا للغوي
وايضا لا فائدة في اعتبار المجاز العقلي مع اندراجه في اللغوي قوله فليس بداخل في مفهومها
وضعا يعني ان الذي يتعلق بالوضع ان انبت مثلا للانبات لا للانبات الظاهر وانه للانبات في
زمان ماض لا للانبات في زمان مستقبل او حاضر واما ان المنبت له قادر او غير قادر فلا تعلق له بالوضع قوله

ما نقل من احد من رواة اللغة خص اللغة بالذكر لانها العمدة في الوضع والتخاطب مع ان الوجوه
المذكورة جارية ايضا في سائر الاوضاع بلا خفاء قوله وحكم العقل بان لا بد لها من مؤثر قادر كما مثلنا
فان العقل حاكم بان الافعال لا بد لها من مؤثر قادر فوجب ان يكون صيغها موضوعة للاسناد الى القادر
ليكون الوضع مطابقا للعقل وانما لم يتعرض الرواة لنقل هذا القدر اعتمادا على شهادة العقل فاجاب
بان حكم العقل بذلك مما نقول [?] تسليمه ينبغي ان يترك تقييد الافعال في الوضع استغناء عنه بشهادة العقل
فان لم يحصل حكمه بذلك دليلا على ترك التقييد فلا اقل من ان لا يحصل دليلا على وجوده واما قوله على تقدير تسليمه
لا نم ان العقل يحكم بما ذكرتم اولا كيف والعقل يجوز صدور الافعال عن القادر بواسطة مؤثر لا يوصف بالقدرة
اصلا كالافعال المتولدة من افعال اختيارية عن القادر مثل حركة الخاتم بواسطة حركة اليد على ما تقرر في علم الكلام
على مذهب المعتزلة واذا جوز العقل التأثير من غير القادر تبعا فلم لا يجوز منه استقلالا قوله ومنها ان فعل لا بنيته
عليك ان لفظ فعل جار كالسائر في جميع الافعال ثم ان مصدره يستعمل كثيرا في غير القادر المختار كما اشار اليه فلا
خصه بالاستدلال وذكر ان التفاوت بين الفعل ومصدره بمجرد الاقتران بالزمان فلو كان فعل موضوعا للاستعمال
في القادر لكان مصدره ايضا كذلك فيلزم ان يكون قولنا فعل النار في الماء التسخين وفعل الماء في الجمر التبريد
وفعل السقمونيا في البدن اسهال الصفراء مجازا لغويا معلوما مجاريته لكل احد من العارفين بحسب اللغة و
احكامه لكن ادعاؤه كذلك بعيد عن الانصاف كما ادعائه في اثبات الربيع واحياء الروية واثبات كر
الغداء ونظائرها فانها ليست في تلك المرتبة من البعد عن الانصاف فتامل قوله ومنها ان نحو خلق الله ان هذه
افعال لا يحكم العقل بانها لا تصدر عن فاعلها الا بالاختيار وافعال الاخر يحكم العقل بانها لا تصدر عن
فاعلها الا بغير الاختيار فلو اعتبر في الوضع انتسابها الى المختار لاعتبر فيه انتسابها الى غير المختار
لعدم الفرق بينهما في رعاية مطابقة الوضع للعقل لكن اعتبار الانتساب الى غير المختار في مفهوم هذه الافعال
مما لم يقل به احد من السلف فلزم ان لا يكون الانتساب الى المختار معتبرا في الافعال ايضا قوله المتعدي الحكم فيه
عن مكانه الاصلي اراد بالحكم الاسناد بمعنى النسبة قوله فالحكم في انبت الربيع اي اه يحتمل لا يخفى اذ الظاهر ان
يقال فالحكم في انبت الربيع مكانه الاصلي هو الله عز وعلا وفي هزم الامير الجند عسكره وانما قال هنا عند العقلاء
ولم يقل عند العقل كما قال في المثال الاول لكن الانسان مع العقل غير كاف لتعيين المكان الاصلي في هزم الامير كما هو
كاف في تعيينه في انبت الربيع قوله ونبه بقوله لا لغويا لعدم رجوعه الى الوضع على ان المراد بالمجاز اللغوي
ما يتعلق بالوضع مطلقا قوله كثيرا اي في كثير من الازمان يسمى هذا النوع مجازا حكميا لتعلقه بالحكم اي
الاسناد بمعنى النسبة وكذا المتعدي عن مكانه الاصلي في مثل انبت الربيع هو الاسناد لا شيء من تلك الكلمات

ولذلك جعل بعضهم المجاز والحقيقة العقليين صفتين للاسناد دون الكلام قوله ومجازا في الاثبات اي الاسناد
الثبوتي واما نحو فما ربحت تجارتهم وما نام ليلي فانما يعد مجازا بناء على قصد اثبات المنفي اعني قصد نفي
الاثبات برشد كما ذكرنا انهم فسدوا وهما خسرت وسهر فيها هذا لو قيل ما نام الليل بل صاحبه وما ربحت
تجارتهم بل ذهبوا في تجارتهم لم يعد مجازا اصلا قوله كما في انبت الربيع البقل فان العقل بنفسه يحكم بانه يستحيل صدور
الانبات عن الربيع وبان مكانه الاصلي هو الله الفاعل المختار ولا يحتاج في استقلال العقل بعلمه بالمكان الاصلي ههنا الى
نظر فيما عند المتكلم ان [?] معتقدها لتعرفه كما عرفت واما في نحو هزم الامير الجند وكسا الخليفة الكعبة فان العقل
يجوز صدور الفعل عما اسند اليه ويحتاج في علمه بان مكانه الاصلي هو جند الامير واتباع الخليفة الى الاستعانة بالعادة
لكن ذلك لا يخرج المجاز عن كونه عقليا اذ ليس معنى كونه عقليا انه قد علم بنفس العقل وحده بل معناه انه ليس متعلقا
بالوضع فلا يجوز الاستعانة في ذلك بالوضع وجازت بغيره نعم اطلاق اسم العقلي على الاول البتة لكونه اقوى
في الانتساب الى العقل واطلاق اسم الحكمي والاثباتي على الكل البتة لمجرد تمييزه عن القسم الاول قوله لا تزال
تتردد بين صور اربع لا مزيد عليهن ورد عليه انه جعل المجاز العقلي صفة للكلام والمحكوم به فيه يجوز ان يكون
جملة كما في قولك زيد صام نهاره او نهاره صائم والجملة لا توصف عنده بكونها حقيقة وضعية ولا مجازا
وضعيا لانه اخذ في تعريفهما الكلمة فلا ينحصر المجاز العقلي باعتبار المحكوم عليه والمحكوم به في تلك الصور الاربع
واجيب عنه تارة بانه اراد بالكلمة في تعريف الحقيقة والمجاز اللفظ الواحد وما في حكمها واخرى بان الحكم
الذي يرجع اليه المجاز العقلي هو اسناد صام الى نهاره واسناد اسم الفاعل الى ضميره لا اسناد الجملة الفعلية و
الاسمية الى زيد ومن ثم ترى بعضهم يجعلون المسندة المجاز والحقيقة العقليين النفس وما يشبهه من الصفات و
المضاف في مثل زيد انسان لا يوصف بكونه حقيقة ولا مجازا فقيل الانحصار في الصور الاربع باطل قطعا
لجواز كون طرفي الاسناد واحدهما كناية ثم قد عرفت انهما اي المجاز والحقيقة فلا يبطل الانحصار بها قوله كثير
الوقوع في كلام رب العزة تعريض على [?] السلف ونبه رد على من انكر وقوع المجاز في القرآن عقليا كان او
لغويا تحرزا من لزوم كونه متجوزا او فساده ظاهر قوله باسناد الافعال اليها الجار متعلق بقال الاول
مع ما عطف عليه اي قال هذه الاقوال ملتبسا باسناد الافعال في هذه الايات كلها الى غير الانبياء [?]
الافعال لها عند العقل واعاد ذكر العقل مع ان المذكور في كلمة المتكلم تنبيها على ان العقل هو المستقل
بمعرفة المكان الاصلي وما في كما ترى كافة زائدة المسند الى الحكم العقلي ومنصوب على انه حال من هذه و
العائد الى ذي الحال الضمير فيها قوله ومكانه الاصلي اسناد الربح الى اصحاب التجارة يريد ان المكان الاصلي
للاسناد الربح اثباتا هو اصحاب التجارة وكذا الحال في اسناده نفيا اذا كان منقولا بالخبر ان كما هو واقع

اسند الى النبت لتلبسهما بالفاعل الحقيقى او لكونهما سببا له وفى جعل العلم بالايات فاعلا حقيقيا
لزيادة الايمان رعاية لمذهب الحق ان فاعلها حقيقة هو الله وللايات سبب بعيد والعلم بها سبب
قريب وفى الشجرة كالمادة لانبات الثمرة والفاعل الحقيقى هو الله والحرث كالعلة الصورية لوضع اوزارها
اى اثقالها من الالات والاسلحة والارض مكان لاخراج اثقالها من الدفائن والاموات وبالجملة
كل ما اسند اليه الفعل فى هذه الامثلة لتلبس بالفاعل الحقيقى فى ملابسة الفعل قوله لا تختلجن فى ذهنك
يعنى ان المجاز العقلى لما كان لغويا فلا بد له من معنى حقيقى اذا استعمل هو فيه كان حقيقة وذلك لان الاستعمال فى غير الموضوع
لفرع للتحقيق الموضوع له وان كان عقليا فلا بد هناك من شىء اذا اسند اليه كان حقيقة لان الاسناد الى غير ما هو له فرع
لتحقق ما هو له واما ان الاستعمال فى المعنى الموضوع له فليس بواجب كما اشتهر فى اصول الفقه وكذا الحكم فى تحقق الاسناد
الى ما هو له كما اشار اليه بقوله فاعل فى التقدير اذا اسندت الفعل اليه وجدت الفعل واقعا فى مكانه الاصلى
قوله يكون متعديا عنها منع لجملة صفة لحقيقة وفى بعض النسخ يكون متعديا عنها اى يكون المجاز متعديا
عن تلك الحقيقة فالجملة ايضا صفة لها الا انها صفة سببية وقوله فلا تجوز نهى بصيغة الخطاب من التجوز به هو
معطوف على لا تختلجن اى لا تجوز فى هذه الامثلة اى لا يكون لكل واحد من هذه الافعال فاعل فى التقدير
وقد تقدم بهذا الكلام على الشيخ حيث ادعى ان ليس من الواجب ان يكون للفعل فى المجاز العقلى فاعل فى التقدير
اذ لا تستطيع ان تقول ههنا فاعل نقل عنه الفعل واسند الى الحق فى القول الوجه قوله ولى الحنيذ هذه الواو داخلة
على المفعول الذى للمصير بما بعد نقرب المثل وفى بدنها تاكيد لصوق الكتابة بالاول على انقباض من الصفة والجار
اعنى الباء واللام متعلقا بنقرب اى ضربنا سوا لك حيث نقرب المثل الحيثى اى الهلاك بسبب لك وروى لحيثى
فيكون اللام للامر وقيل الواو عاطفة لاحد الظرفين على الاخر الا انه قدم المعطوف اى لضرب المثل لحيثى ولى
قوله ولكن حكم ان من التحكم معطوف على لا تجوز فيها اى فى هذه الامثلة وقوله فى اى ما شئت منصوب فى نسخ الرواية
على انه مفعول ان نص ويجوز الرفع على حذف الضمير اى ارتضاه وعلى التقدير فالمعنى اى ما ارتضاه العقل بصحة
الاسناد ومنه الافعال اليه فهو اى الذى ارتضاه العقل فى اى المكان لا صالته وقوله فاذا ارتضيت تفصيل
للمجمل الذى قبله وقوله فقل جواب لاذا قوله واذا ارتضيت فى قدمت قد عطف عليه قوله واذا ارتضيت فى حربه و
قوله واذا ارتضيت فى زيد كذا جواب الكل قوله فقل فاعل اقدمت ذلك الى المذكور اولا وهو النفس وفاعل حربه
وزيد هذا الى المذكور ثانيا وثالثا وهو الله سبحانه وكذا باقى المواد فى بذل جهده فى تعيين فاعل اقدمنى
ولم يات بشىء يعتد به فان شك هى وانك بعيد فى متعارف اللغة كيف يكون مقومة لحقيقة بل هى فى وضعها الاجل
الحق واما قولك حملت نفسى فمن المجاز اى حملت خطراتها وارادتها وكذلك قولك حنتنى نفسى حيث جعلتها بمنزلة
نحص

تنبيه

نحص بهذا تحكم الا ترى كيف اضطرب حيث فسر معنى اقدمنى لاجل حقى على فلان بقوله اى قدمنا لاجل ذلك وحيث
قال وحاصله يرجع الى معنى اقدمنى قدرتى على القدوم والداعى اليه لخلاص عن الصوارف مع ان القدرة
والدواعى لا يصح شىء منها فاعلا حقيقيا لا وجه ولا من ساحة انما الفاعل الحقيقى هو القادر فهو
الداعى لكامل وقد الصواب ان تقال ان الواقع ههنا ليس الا قدوما صادرا عنك بقدرتك وداعيك
لكنك احدث الفعل من الاقدام واسندته الى الداعى فان اردت باقدمنى معنى حملنى على القدوم كما
هو الظاهر كان لفظ اقدم مجازا لغويا ولا مجاز فى الاسناد اصلا وان اردت به معناه الحقيقى فلا بد
من تاويل فاما ان تقال شبه الحق بمقدم متوهم فى هذه الصورة وبولغ فيه حتى ادخل الحق فى جنس المقدم
وجعل نسبة الاقدام اليه قرينة لذلك فيكون استعارة بالكناية ولم يكن هناك مجاز عقلى ايضا وبعد ظاهرا
ان تقال قصد المبالغة فى مدخلية الحق فى وجود القدوم ففرض هناك اقدام من فاعل حقيقى متوهم ثم اسند
الحق فان نقل الاسناد من الفاعل المتوهم الى الفاعل المجازى كنقل الاسناد من الفاعل المحقق اليه فى
نفيد ان المبالغة فى ملابسة الفاعل المجازى للفعل فيكون المجاز فى الاسناد لا فى الفعل لا اشكال
هذا الفعل ليس له مكان اصلى يجوز اسناده اليه حقيقة اذ لا فائدة لاسناده الى الفاعل المتوهم بخلاف
اسناده الى الحق فانه يفيد المبالغة فى ملابسة القدوم المتحقق كانه هو نفسه وقس الحال على ذلك
وبذلك ومراد الشيخ ان هذه الامثلة ليس فيها فاعل يصح ان يسند الفعل اليه لان هذه الافعال كلها متعدية
من فاعل متوهم للغاية المذكورة انما المتحقق هناك هو القدوم والصيرورة وازدياد الحسن
فامت من لكن الامام الرازى لم يطلع على مراده فطعن فيه بان الفعل لا بد له من فاعل وتبعه السكاكى
وايد بان المجاز فرع فلا بد له من اصل قوله كونهما حقيقيين منصوب على انه مفعول الغوية والنطق
باقدمنى قوله نوع من العلوم يريد علم الكلام فانه تحقيق تحتاج اليه الفعل من مباديه وانه لا بد عند
المتغزلة فى صدوره عن الفاعل من داع يدعوه اليه فلا يتصور كون الداعى اليه فاعلا له وقوله منى تاملت
وتدقيقت طرف لم يذكر انه قوله واما الحقيقة العقلية قوله ما عند المتكلم اى ما عنده بحسب اعتقاده
نظرا الى ظاهر حاله سواء اعتقده فى الواقع او لم يعتقده وحاصله انه يفهم من ظاهر حاله انه يعتقده فيدخل
فى الحد نحو جاء زيد معتقدا انه لم يجئ اذا قصدت ترويجه بحسب الظاهر لغرض لك فيه وكذا يدخل
فيه نحو زيد انسان مما ليس المسند فيه فعلا ولا ما هو بمعناه فقيل يبطل به طرد الحد لان مثله لا يسمى حقيقة
كما لا يسمى مجازا ايضا وتخرج عنه زيد عدل اذا قصد به انه عدل مجسم واما اذا قصد به انه ذو عدل
او عادل فهو داخل فى الحد قوله كونهما غير مفيدين لما فى العقل من الحكم فيهما وذلك لان العقل بنظره

الصحيح كما اشرنا اليه بحكم باستحالة صدور الانبات عن الربيع وصدور الشفاء عن الطبيب قوله استتبع منها
اى تهيأ انتسخ منها ان يقصد باللفظ في مقام التعريف ما لا يدل عليه اصلا ومنها ان ذلك الحكم لربما تقبله عقل
الدهرى او الجاهل بل ما قبله وهو الذي غلب على عقله او اخذ بحجر تقليد لغيره ومنها ان يستحق كل منها
بعقده مبطل معقولا مقبولا عند العقل وان يستحق به الذم عند العقلاء قوله ومن حق هذا المجاز الحكمي
تقديم هذا الكلام المتعلق بالمجاز العقلي على تعريف الحقيقة العقلية او ولا الا انه اخره ليرتبط به حديث نظم المجاز
العقلي في سلك الاستعارة بالكناية بعد فراغه من تقرير الكلام في هذا الفصل على راى الاصحاب قوله فانه اى فان
هذا المجاز لا يركب الا لذلك اى للنوع تعلق وشبه بين الفاعل المجازي والحقيقي في ملابسة الفعل بوجه يعتد به
وقد يكون ملابسته للفعل بتوسط حرف كالضلال البعيد والاسلوب الحكيم اذ يقال هو بعيد في ضلاله وحكيم
في اسلوبه قوله من دوران الانبات بدل من قوله من نوع شبه او بيان له قوله دوران الفعل اى مثل دورانه
نصبا على المصدرية من المصدر وقوله تشبث لما ذكره اى من الحماقة والجنون بناء على ظهور انه لغو محض لا وجه
لصحته حقيقة ولا مجازا وكلمة ما في قوله ولما تشبث مصدرية المعنى ولكنه سهام عن منهم في المجاز العقلي انه مجاز
في الاثبات ربما اوهم سماعا اختصاص المجاز الحكمي بالخبر لان لفظ الاثبات يتبادر منه الايجاب
الذي هو النسبة الخبرية لكن لا تخصصه بالخبر لان المراد بالاثبات كما حررت الاشارة هو النسبة
الثبوتية سواء كانت تامة خبرية او انشائية او غير تامة كالنسبة الاضافية في مكر الليل والنهار والنسبة
الوصفية في جاءني رجل عدل والنسبة التعلقية كما في قوله يا سارق الليلة اهل الدار او قولك اطعم
فلان وكالنسبة التي بين الاسم المشتق وفاعله نحو صائم في نهاره صائم وكذا قوله اولئك شر مكانا
واضل سبيلا فان التمييز هنا فاعل بحسب المعنى وقوله بعدما قسمت منزل منزلة الشرط وجوابه فليفعل
الدهر والليالي هو المدارك وشرط بمعنى سبق وقوله ان هذا الواو مفعول قبل قوله واذا تاملت
المجاز العقلي وجدت الحاصل منه لا يتجه عليه ان يقال فلا وجه لان يجعل المجاز العقلي وصفا للاسناد
لانه المتعدي عن موضعه الاصلي عند المتكلم وانما يوصف الكلام بالتعدي تبعا للاسناد وكذا القول
الحقيقة العقلية وايضا انما يجاز الفعل في بلا واسطة قوله والنهي مثاله ان يقول بعد ما جرى
هذا فلا ينبت الربيع شيئا ولا تثمر الاشجار ثم اقال قلت جعلنا قول النهي هنا بالامر كما اولت النفي
بالاثبات في ما نام ليله قلت لا حاجة الى ذلك لان النهي يدل على ثبات الفعل من نهى عنه فيتضمن نسبة
ثبوتية في غير موضعها بخلاف النفي اذ لا يدل عليه فلا بد ان يلاحظ معه ثبوت النفي للمنفي فرجع
ما نام الى سهر وما ربحت الى ما خسرت كما مر قوله وبين الوزير وبناء القصر اى ومثل النسبة بين الوزير

وبناء

وبناء القصر في ذلك اى فيما ذكر من الخبر وما عطف عليه قوله والان حان ان نبين تقرير الكلام على راى
الاصحاب فالذي ثبت وتقرر عندي هو نظم هذا النوع اى المجاز العقلي في سلك الاستعارة بالكناية قيل
انما نسب اختيار هذا النظم من عبارة الكتاب حيث قال وقد يستدل لم ملح للانسان على طريق المجاز
الاستعارة وذلك لمضاهاته الفاعل في ملابسة الفعل كما يضاهي الرجل الاسد في جراءته فيستعار له اسمه
ان صاحب الكتاب لم يرد ان هناك استعارة في شيء من طرفي الاسناد بل اراد تشبيه انتقال الاسناد من محله
الى محل آخر بالاستعارة الاصطلاحية فقوله المسمى اراد به استعارة عقلية لا لفظية قال الشيخ تشبيه الربيع
بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكان والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن
الجهة التي راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا تشبيه ما بليس
فرفع بها الاسم ونصب الخبر فقد ظهر من كلامه هذا ان في المجاز العقلي تشبيها للفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي
لكنه هو التشبيه الذي بني عليه الاستعارة اذ المقصود ان الحكم في انبت الربيع مثلا هو الاسناد الى الربيع
لا كونه بمنزلة القادر وادخاله في جنسه بطريق الادعاء كما زعمه المصنف وجعل نسبة الانبات اليه قرينة لذلك
الدخول الادعائي فانه ركيك كما لا يخفى وكذا اصل الامر وادخاله في جنس الجند مستبعد جدا نعم اذا اسند
فعل الامر الى بعض خواصه لم يبعد ان يقصد هناك المبالغة في تشبيهه بالامير حتى كانه هو الا انه اختار رد
المجاز العقلي مطلقا الى الاستعارة بالكناية كما اختار في التبعية ايضا ميلا منه الى تقليل الضبط قليل
الاقسام هذا وقد اعترض عليه ههنا بانه ذكر فيما سبق ان المراد من المشبه المذكور في الاستعارة المكنية
هو المشبه به فلو نظم المجاز العقلي في سلكها لزمه ان يكون المراد بعيشة راضية صاحبها وبماء في قوله من
ماء دافق فاعل الدفق وان لا يصح الاضافة في نهاره صائم لاستحالة اضافة الشيء الى نفسه وان لا يكون
الامر بالايقاد لهامان في قوله اوقد لي يا هامان وان يتوقف جواز نحو انبت الربيع مما يكون الفاعل
الحقيقي هو الله على الاذن الشرعي واللوازم كلها منتفية اتفاقا واجيب بان المراد بالمشبه في الاستعارة
بالكناية هو المشبه به ادعاء لا حقيقة على ما علم من كلامه فيجوز ان يكون المراد بعيشة حقيقة العيشة مصورة بصورة
صاحبها داخلة في جنسه ادعاء بطريق المبالغة ونصب القرينة وكذا الحال في غيرها وبهذا يندفع
المفاسد كلها بالحسام ماء ونحوها قوله واني جزء اجعل وما عطف عليه وينقسم عندي وبناء الحال
والمفعول لاجله وايا ما كان فهو متعلق بهما معا اى جعل المجاز كله لغويا واقسمه هكذا ابنيا او
ولفظ هذا صفة لغويا واشارة الى ان المجاز العقلي بالرد الى المكنية ولفظ ذلك صفة لغويا واشارة
الى الاستعارة التبعية بالرد الى المكنية ايضا ولو قال وقولي ان المجاز الراجع الى حكم الكلمة اشارة

الى نفسه الذي توسط ذكره من في بنك التنفيس لكان احسن كلفظ مكدا نصب على المصدر و اى مفيد بدل منه او
بيان له اى انقسما ملا مفيد وغير مفيد و قوله المفيد عطف على المسند سنقسم لو قرئ الفصل وقد عطف عليه
قوله والاستعارة واخواته و لم يتعرض في هذا التنقيح للتجريد والترشيح لانهما في الحقيقة من اوصاف الاستعارة
واحوالها لا من اقسامها بالذات و قد مر الاشكال الوارد عليه في نظم المطالع قوله بتحصيل اقسام ثلثة متعلق
بمحذوف اى وينقسم كل من التحقيقية والتخييلية لا قطعية واحتمالية انقساما ملتبسا بتحصيل اقسام ثلثة من
انقسامهما لا بتحصيل اقسام اربعة كما يتوهم لان احتمالية منهما معا قسم واحد كما عرفت و قوله تحقيقية بالقطع
مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف و الظرف الواقع في حذاء قولهم على ما هو عليه خبر لان الحكم اى كائن على الوجه
الذي هو اى الحكم عليه اى على ذلك الوجه و قد عطف على هذا الخبر قولهم واقع موقعه و قوله فاحترز انها شئت
كانه اشارة الى ان تقسيم الحقيقة غير جامع لخروج مثل قول الدهري انبت الربيع البقل و قول الجاهل شفى الطبيب
المريض لان الحكم ههنا ليس على ما هو عليه في العقل و قد يجاب عنه بان قولهم واقع موقعه عطف تفسيري لما سبقه
ودل عليه فقدان العاطف في بعض النسخ و لا شك ان الحكم في هذين القولين واقع موقعه في زعم القائل و ان
خبر بان لا ولا يصح ان يترك السابق و يكتفى بالمغنى و يعتقد بقولنا عند المتكلم و اما ما نقل من انه اشار
ايضا الى ان مثل قول المعتزلي خلق الله الاعمال كلها بناء على انه سبب بعيد للخلق و قوله اضل الله الكافر
بناء على تمكينه للشيطان من اضلاله داخل في حد الحقيقة فلا يكون مانعا و خارج عن حد المجاز لان الحكم المذكور
به ليس بجامع موضوعه اى محله في العقل فلا يكون جامعا فيتجه عليه ان هذا لا يطابق مذهبه فالاولى ان يقال
ان القائل بالقدر اذا قال خلق العبد اعماله بناء على انه محلها كان مجازا خارجا عن حد و داخلا في حد الحقيقة
على زعم المص فصل الاصل الثاني من علم البيان في الكناية الكناية هي ترك التصريح بذكر الكناية
بالمعنى المصدري و يعلم منه الكناية بالمعنى المقابل للمجاز كما فسر الاستعارة ايضا بمعناها المصدري و علم
منه الاستعارة اى هي قسم من المجاز و اورد في شرحه بان ترك التصريح اشارة الى تقابلهما و الى ان الاصل
في الكلام هو التصريح وان في الكناية معنى خفاء و قد حرر ان المراد بلازم الشيء ما يتبعه و يردفه و يلزمه
اياه ان يكون له تعلق به مصحح للانتقال منه اليه متبوعه سواء كان اللزوم عقليا او عاديا او اعتقاديا
او ادعائيا و المتبادر من قوله لينتقل ما يلزمه لينتقل من المذكور الى المتروك ان اللازم مراد في الكناية لكنه
ليس مقصودا في نفسه بل قصد به ان ينتقل منه الى ملزومه الذي ترك التصريح بذكره و هذا مناسب لما يأتي
فيما بعد من ان الكناية يراد بها معناها و معنى معناها و من ان الكناية من قبيل الحقيقة و يحتمل ان يريد ان
لفظ اللازم المذكور مستعمل في معنى الملزوم المتروك ذكره مع جواز ارادة معنى اللازم ايضا و هذا هو الموافق

لما يبين من ان اللفظ انما يكون مستعملا فيما هو الغرض الاصلي منه و ما سلكه عن قريب من ان الكناية لا تنافي ارادة
الحقيقة و قد سلف منا كلام متعلق بهذا المقام في اوائل الاصل الثاني قوله لينتقل منه اى من طول النجاد و اخوته
اللفظ المذكور الى طول القد و انما خص نساء العرب بالذكر لانه ورد في كلامهم فلانة نؤوم الضحى كناية عما
ذكر من كونها مخدومة غير محتاجة الى السعي فان قلت نؤوم الضحى لم تنتقل عن نفس الكلام تستدعي لطافتها الخدمة
بل هي مخدومة و ربما يجعل نؤوم الضحى كلاما غير جار كناية عن الغفلة و الكسل قوله من اخفاء وجه التصريح اى اخفاء
طريق التصريح و لو قال بدله وجه الدلالة لكان اظهر قوله و لا لكن عطف على ما فيه و ذلك اشارة الى اخفاء
وجه التصريح و قوله كيف تركبت اشارة الى الوجوه الاربعة من التراكيب الستة المنصوصة من تاليف الحروف
الثلثة اذ قد اهمل منها اثنان بتقدم الباء على الكاف و النون في الكنية علم صدر باب و ام او ابن او
بنت و اكثرها طارئ على مسميات لم توضع لها ابتداء و فيها نوع خفاء و يقابلها الاسم العلمي الذي
وضع على لقب ابتداء بلا اخفاء فاذا ذكرته كان تصريحا بذكره فلذلك قال من اخفاء وجه التصريح بالعلم
الاعلام و اما اللقب فهو علم يقصد به حال اطلاقه مدح او ذم و قد اشرنا في مباحث التعريف بالعلمية الى
هذه الاقسام الثلثة قوله و منه اى من بني نبكي في العدو و الجوائح جمع جائحة و هي الداهية المستأصلة
جاحه و اجاحه اذا استأصله و الملمة النازلة من الم بالمكان نزل به و لتضمنه معنى الاستعلاء قال عليه
بنيه اى بني الزمان و المستنبطة على صيغة المفعول من استنبطت الشيء و فيهم المراد علي بن جعفر و جها
وقيل هو مستعار لهذا المعنى و اصله الخبيئة المتغوبة اي يحصل فيها الحائك اللحمة حين ينسج و عال له
بالتورية مكوك قوله و اخراجهم ان يصرحوا بلفظه فقد احترزوا ايضا عن التصريح بلفظه حيث عبر عنه بمعلوم
الكنى قلب الكل قوله ثم ان الكناية يعني ان مطلق الكناية و ان تحقق معنى الخفاء في الجملة كما ذكرنا لكن ليس جميع
افرادها في ذلك على سواء بل ربما اتصف بعضها بالقياس الى بعض بالوضوح كما سينكشف لك و لك في اقسام
الكناية حسن بين وجه تسمية هذه الاقسام باساميها و ان جب كون الكل من باب الوضوح بالنسبة الى
الخفاء المطلق على ما حققه و كانه اختار لفظ اليقين و اشعار باتحاد التفاوت و ان تضمنه معنى الانتهاء
حيث عداه بالى قوله احدهما ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة بلفظ الكناية و هذا الفرق
جواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية دون المجاز هو الصحيح في الفرق بينهما الا ان بعضهم اكتفى بجواز ارادة
في الجملة و ان امتنعت ارادته في المحل الذي يستعمل فيه و على هذا يكون قوله تعالى الرحمن على العرش استوى كناية
عن الملك و ان لم يتصور ههنا قعود على السرير و كذا يكون قوله تعالى و لا ينظر اليهم يوم القيمة كناية عن
اهانتهم و ترك الانعام عليهم و ان لم يمكن النظر منه سبحانه و تعالى و في الكشاف ان هذا الكلام في حق من يجوز عليه النظر

كنايه وهي ما لا يجوز عليه وذلك بخلاف المجاز في سبيل الكنايه فاعتبر في الكنايه جواز اراده المعنى الحقيقي في محل الاستعمال
فاذا لم تجز سمي مجازا متفرعا عن الكنايه لان اللفظ قد استعمل في المكنى عنه كثيرا حتى قطع النظر عن المعنى الحقيقي فاستعمل في
في محل يمتنع ارادته فيه فصار مجازا لوجود القرينه المانعه عن اراده المعنى لا صالحا كما في المجاز المرسل في نحو رعينا
الغيث والمجاز المستعار في نحو رايت في الحمام اسدا قوله واني والمجاز اي كيف لا يصلح المجاز اراده المعنى
الحقيقي والحال ان المجاز ملزوم لقرينه معانده لارادته اي منافيه لها وملزوم معاند الشي معاند لذلك الشي
اي مناف له قوله والظاهر ان مبنى الكنايه على الانتقال من اللازم الى الملزوم اراد باللازم التابع والرديف كما مر
ثم ان الانتقال من اللازم الى الملزوم يحتاج الى جعله مساويا بالملزوم او اخص منه كما سبقت الاشاره اليه
سيجيء في ترجيح الكنايه على التصريح لكنه مع ذلك لا يخرج عن كونه تابعا ورديفا وقد عرفت ان كون الانتقال
في المجاز من الملزوم الى اللازم يحتاج الى التكلف الذي ارتكبه في صدر الفصل قوله لا يخرج عن اقسام ثلثه وذلك
لان ما يقصد اليه في الكلام اما منسوب اليه باي نسبه كانت واما منسوب واما نسبه فالاول المسمى موصوفا
والثاني والثالث تخصيص الصفه بالموصوف اي اثباتها ونسبتها اليه فلا يطلب بالكنايه الا احد هذه الثلثه
وذلك بان يذكر لازمه الذي يردفه لينتقل منه اليه كما قط الطالب قوله طلب نفس الموصوف وطلب نفس الصفه
معلوم لان المط بالكنايه نفس الموصوف ونفس الصفه لا طلبهما ولهذا ترك في تفصيل هذين القسمين وفائده لفظ
النفي فيهما ان تخصيص الصفه بالموصوف امر متعلق بهما معا فكل منهما مط منه في الجمله لكن ليس المط منه نفسه
والمراد بالوصف هو المعنوي لا النعت النحوي قوله القسم الاول من الكنايه المط بها نفس
الموصوف لا يخفى عليك ان اقسام المط الى اقسام ثلثه وقع انقسام الكنايه الى اقسام ثلثه تطلب بها
الاقسام وان المراد بقوله القسم الاول والثاني والثالث اقسام الكنايه وقد عرفت الوجه في ذلك
في غيره وقوله عارض صفه لاختصاص قد اما وصفه بالعروض لان الصفه من حيث هي صفه لا تدل بحسب
اصلها على موصوف معين بل على موصوف ما واراد بالاختصاص ما يعم الحقيقي كما في الواجب والقديم وغير الحقيقي
كما اذا اشتهر زيد بالمضيافه مثلا او صار كالمالوف بحيث لا يعد مضيافه غيره وانما حكم بان الخاصه المفرده
تكون كنايه قريبه لانها سهله الماخذ غير محتاجه كنايه عن موصوفها الى تعرف واعمال كالخاصه المركبه
المحتاجه في ذلك الى ان يتكلف اختصاصها بما ذكره من الضم والتلفيق فلذلك كان بعيدا وقوله اسم مفعول
نفهم اي بان نضم لازما الى لازم اخر واخر قوله مع دخول كل واحد مقصودا فيه اي في ذلك المجموع ولا يكون
ان كل واحد من الحي ومستوي القامه وعريض الاظفار مشترك بين الانسان وغيره والمجموع مختص ولم يعتبر في هذا القسم
وجود الواسطه وعدمها بين الموصوف والصفه كما في القسمين الاخرين بل اعتبر في القسم الثاني
الوا

الواسطه وعدمها من الكنايه والمط بها الطرفان فيه وجعلهما اي القرب والبعد مناطا وصدر الكلام
بكلمه ان حيث قال ان الكنايه في هذا القسم ايضا تقرب تاره وتبعد اخرى بناء على انه مظنه لتردد السامع
في قبوله الانقسام الى القريبه والبعيده كالقسم الاول قوله فالقريبه هي ينتقل الاولى بحسب المعنى ان يقرا بالبناء
على صيغه المبني للمفعول لان المقصود انتقال السامع من الكنايه الى المطلوب لا انتقال الكنايه وقد
قيد في نسخه مصححه بالخط قوله من قرب لوازمه اراد بالاقرب ما ليس بينه وبين ملزومه واسطه اصلا ووصفه
بالاقربيه بناء على انه كان من شانه ان له لوازم كثيره متفاوته في القرب والبعد بعضها بلا واسطه وبعضها بواسطه
واحده وبعضها باكثر على درجات مختلفه قوله رجل مضياف اي كثير الضيافه حسن القيام بامرها وتلزمه بلا واسطه
كثره الاضياف كما يلزم طول النجاد طول القامه كذلك قوله وسواء في ذلك الفرق بين ان يقع لنا طويل نجاده كنايه
ساذجه اي خالصه ليس فيها شائبه تصريح لان الطويل مسند الى النجاد ظاهرا وحقيقه فليس فيه تصريح قطعا وقولنا طويل
النجاد كنايه مشتمله على تصريح ما وذلك لان الصفه اذا اضيفت الى ما بعدها ولا بد لها من عامل وجب ان تكون مسنده
الى ضمير يعود الى فلان في مثل هذا التركيب بنسبه الطول اليه الا ترى انك اذا قلت هند حسن وجهها لم تؤنث الصفه لاسنادها
الى الظاهر المذكور واذا قلت هند حسنه الوجه انثتها لاسنادها الى ضمير هند وكذا الحال في تثنيه الصفه
وجمعها في قولك هما طويلا النجاد وهم طوال النجاد وتركها في قولك هما طويل نجادهما وهم طويل نجادهم قوله
وباستحضار ما تقدم له عطف على بالبحث ووجه الاستعانه في ذلك ما قاله من السذاجه والاشتمال على التصريح
ما تقدم في الايه ان بيان كان الاصل من الفجر اخرج الخيط الابيض من الخيط الاسود من باب الاستعاره الى باب
التشبيه كذلك اعتبار الضمير حال الاضافه اخرج الكنايه المذكوره عن كونها ساذجه الى كونها مشوبه بشيء
من التصريح فان قلت اذا كان في الطويل ضمير يعود الى زيد مثلا كان في ذلك تصريح بطوله لا كنايه عنه والنص
على الايه يعني ذلك ايضا قلت ان اعتبار الضمير فيه مراعاه لحكم لفظي مع احتياج الصفه الى ما ترتفع بها
المعنى مستند الى ما اضيف اليه من ثم قيل المسند الى الضمير هو طول النجاد لا الطول مطلقا فلا تصريح حقيقه
بل هناك شائبه منه واما البيان في الايه اعني قوله من الفجر فقد اقتضى لذكر الطرفين على وجه ينبئ عن الحمل و
التشبيه فلذلك اخرجها عن الاستعاره بالكليه قوله تاره تكون واضحه وذلك بان ينتقل الذهن من اللازم
بلا واسطه الى المط انتقالا لا بلا تامل كما في مثال طول النجاد وكثره الاضياف وتاره خفيه وذلك بان
يحتاج في الانتقال الى نوع تامل فلا يتيسر لكل احد بل لمن له دقه نظر كما في الكنايه بعرض القفا عن البلاهه
وكما في الكنايه بعرض الوساده عن عرض القفا اذ لا واسطه في شيء من هاتين الكنايتين مع قله الوضوح
واما اذا كني بعرض الوساده عن البلاهه فانها تكون كنايه بعيده بواسطه واحده فلا يكون مما نحن فيه واعا

نزل

بحسن الكناية عن الكناية اذا كانت الثانية مشهورة جدا ملحقة بالصريح كعريض القفا فانه باشتهاره بكونه
كناية عن البلاهة تنزلت منزلة البلاهة وكذلك كثرة الاضياف منزلة منزلة المضياف فيحسن ان يكنى عن كثرة
الاضياف بكثرة الرماد ولا يحسن ان يكنى بكثرة الرماد عن كثرة احراق الحطب تحت القدر قوله بواسطة
لوازم متسلسلة اعتبرت البعيدة توسط لوازم متعددة متسلسلة يتحقق البعد بواسطة واحدة ايضا نظرا الى
كثرة الاول في الاستعمال كالامثلة التي اوردها وقلة الثاني كالمثال الذي انشدناه فلا يلزم ان يكون هناك كناية
متوسطة بين القريبة والبعيدة قوله من كثرة الضيفان الى انه مضياف اورد كلمة ثم في الانتقال من الوسيلة الى
المقصود لعلو رتبته ولم يوردها في الانتقال من بعض الوسائل الى بعض قوله متوصلا بذلك اي بقولك جبان الكلب
او مهزول الفصيل فان كل واحد منهما كناية عن كون من اجري عليه مضيافا قوله وما يك في من عيب كلمة ما شرطية
محل الرفع على الابتداء وخبرها الجملة الشرطية مع جوابها لان العائد اليها في الشرط وحده والمراد موضع الترقب
دار شخص فكل شخص يكون الترقب لان تعسر الكلب اي يطوف في الدار والدرب صوت الكلب ونباحه
من قبله صعب على كل من يراه او غيره وتحسين به من صوته للعض ونباحه صوته للاعلام وكقطه له ذكره بعد
لفظه الدربة بعد قوله طبيعيا ايضا وقد كتب على الثانية علامة التصحيح وفيها التوهم الزيادة وقوله مشعر بانه سهوا
ناديب خبر فان جبن الكلب مع صاحبه راجع الى من يعلم رصده وكذا خبر وكونه اي كون من موهم صد كذلك
اي موصوفا بكون ساحة مقصدا دان واقامن مشعر بكمال شهرته بحسن القرى قوله صاحب الساحة مظهر
في موضع المضمر والمثنيات جمع صيغة الفاعل النوق التي تلد توأما اولا وتلا اي تتبعها من اتلت الناقة صارت
ذات تلو اي تبع والمراد بها الطالع علة غاية للنحر فتكون داعيا الله كان ذيب الدرب فقوله فهزال
الفصيل جواب لقوله واذ لا داعي قوله ومنه من هذا النوع اي من البعيد قوله فما يك من نبيل الاتقات
اسهل من حيث الوصول او الدخول او لا حاجب يحولوا بيني وبين نادى اي ذات اسل وقال ابقا دار
امنة اي بها اهلها وعمرت الخرائب ما عانع فهو عامر اي معمور كذا في بعض الكتب فوق قوله واتصال ادبه
لذي الغريب ضمن الاتصال معنى التوالي والالحاق بالغريب قوله ولكن لا انس اي شاح لا انس الذي
هو فوق انس الام بالابنة الذابح وهو مصدر انسا وكلمة ذلك بعد انسه صفة له والسبع باب الدار
على تسنى مباغيهم اي تيسر مطالبهم وسناكل شاح الاسد عبد العزيز على ابن اراد اي يحملا الادمن وفود
احسان عبد العزيز اليه وضمير تراه للكلب وكذا المستتر في يكلمه والبارز للضيف قوله من اعجم حاله
والوجه في زيادة اللطف ان يكلمه اياه من اجل حبه له مع انه ليس من شانه الكلام فيه غرابة مستلحة و
دلالة على ان انسه بالضيف كان ازيد مما ذكره نصيب قوله ومنه اي من هذا النوع البعيد قول ابن هرمة

ل

لا امتع بقال امتعه الله بكذا اذا جعله متمتعا به والعوذ جمع عائذ وهي الحديثة العهد بالنتاج
من الابل والخيل والظباء والفصال جمع فصيل وهو ولد الناقة اذا فصل عن امه قوله لا جل
كناية عن سرعة النحر فتنسع بالنصب على انه جواب النفي المستتر فيه للعوذ وآلبا اي بها صلة الاشباع
والضمير للفصال لانه ما نستمتع عطف على ابا ما اي ما نستمتع العوذ من حركات الفصال لديها قوله ويحتمل
يريد ان الظاهر كون الباء في بالفصال صلة لا امتع فيكون عن نحر الفصال كما ترى ويحتمل الكلام ان يحمل الباء
للسببية على معنى لا ابقي العوذ بسبب فصالها فيكون عبارة عن نحر العوذ كما تر قوله نظرا لها الى الفصال عبارة
وفي بعض النسخ نظرا الفصا لها من جهة الجهة اي جهة سلامتها عن النحر قوله ودال على انه لا يبقيها
هذا على الوجه الاول ثم لقوله لا ابقي لها فصالها فالقرينة لا يبقيها وما بعده للفصال وعلى الوجه
الثاني ثم لقوله لا ابقي العوذ فالضمير للعوذ قوله القسم الثالث الكناية المطلوب بها تخصيص الصفة
بالموصوف لم يرد بتخصيص الصفة بموصوفها تخصيصها بها النبوة بهم بل تخصيصها بها الانبات على اثبات
الصفة للموصوف بقيد ما به سواء كان هناك قصد الحصر او لم يكن وقد سبق نظيره في علم المعاني في اثبات
المسند اليه في ذكره ويشهد لما ذكرناه انه جعل من جملة الطريق لا تخصيص الصفة بالموصوف بالنفي
نحو قولك سعى ابن الحشرج وحضر السماحة وابن الحشرج سعى وكانه في انه لا حصر في شيء من هذه الامثلة
قوله فيقول لا النصب على انه جواب النفي والمعنى اراد ان لا يكون تصريح تسبب لان يقول لا يجوز ان يكون
منصوبا معطوفا على لا يصرح لفساد المعنى قوله فان الطريق تعلق له تعطف التصريح بالتخصيص ان
يقال السماحة لابن الحشرج والمروءة له والندى له او يقال مثل ذلك مما سنذكره ومعنى حضر السماحة
هو معنى سعى فلذلك عدو من قبيل الاسناد الا ترى لما قولهم معنى ضرب فعل الضرب قوله انها جعل الصفة المشبهة ما
في حكمها داخلة في معنى الاسناد لان تعلقها بالضمير بواسطة بعضها بالمعمول وفي قوله شد بضم ابن الحشرج
في سعى العائد اليه اشارة الى ان التصريح المعتبر نسبة السماحة الى الضمير لا نسبة الجملة الى المبتدأ وقوله كما
متعلق بقوله ان لا يصرح وارادوا بجميع ما تقدم من امثلة القسم الثاني من الكناية فان الموصوف بلك الامثلة امثلة
مذكور بطريق الكناية الا ان نسبته الى موصوفه مصرح بها كما اوضحه بقوله او ما ترى وقد سعرض لامثلة
القسم الاول لان الصفة هناك كالمعنى مصرح بها وكذا نسبتها الى موصوفها الا انه عبر عن الموصوف بطريق
الكناية فلا اشتباه فيها وقد لم يرد بطويل النجاد خصوصية معنى العبارة بل اراده ما ذكره ... تقدم ذكر اصلاه
في الكناية عن طول القامة مما يدل عليه طول النجاد ولذلك بين الحال في طويل نجاده وطويل النجاد وفي الاول ل
اضيف النجاد والذي نسب اليه الطول النجاد وذلك بحسب المعنى اضافة لطول النجاد اليه وحيث كان طول

النجاد عبارة عن طول القامة كان نسبة طول القامة اليه مصرحا بها وفي الكل اسند كثير الرماد طول النجاد لما هو يريد
كما تحققه فيكون يصرح بالنسبة طول القامة اليه ايضا وبما اسند الا ان حسن المعنى لا الكلب الذى لصنف عند الفرق النجاد
فقد اضيف اليه ان الكلب العام مقام وفور الاحسان وكذلك يصرح بوفور احسانه وقوله فاذا صنع جواد حسن
اراد ان لم يصرح بتخصيص السماحة والمروة والندى حيث صنعا عجيبا وقوله جاء بيان لذلك الصنع العجيب
ولا اشاد في كون الصفات مجموعة في قبة تبعا لموصوفها فلذلك كان الكلام محمولا على الكناية دون المجاز وقوله ان
محلها ذو قبة وفي اكثر النسخ ان محلها محل ذو قبة والمقصود الاشعار برفعة شان تلك الاوصاف محلا ولا بد لكل
طالبا بكون محلها وانه اختصاص للاوصاف بابن الحشرج لكونه دفع الشك في قبته ولما لم يتم غرضه عادكره جعل القبة
مضروبة عليه فانتقل الذهن الى تمام تلك الصفات به قوله ومنها اى من امثلة القسم الثالث قيل علم ومولدا
لطيف كالمثال الاول قوله المجد هو الشرف فيقال اجابالاباء والكرم والحسب للبعد حمع نفسه قوله الكنا في كون
الصفة من التوس تبعا لموصوفها كما ترى ونشا الظن الذي ذكره ان قوله المجد من ثوبيه والكرم بين برديه
مشتمل على ضمير الموصوف كاشتمال طويل نجاده عليه وهو فاسد لان الوصف في المجد والكرم مصرح به في قولهم
ومحكى عنه في طويل نجاده وقد عرفت ايضا ان نسبة طول القامة الى الموصوف مصرح بها في طويل نجاده كما فصلناه
وليس في قولهم تصريح بنسبة المجد والكرم الى زيد مثلا اذ لم يسند المجد الى ثوبيه ولا الكرم الى برديه حتى يكون اضافة
الثوب والبرد بين الى ضميره تصريحا بنسبتها اليه كما في طويل نجاده ولو كان النسبة في قولهم مصرحا بها خرج قولهم عن
باب الكناية بالكلية اذ ليس للثوب مجد يكنى به عن مجد صاحبه كما يكنى بطول النجاد عن طول القامة فلا كناية في الصفة
ولا في النسبة وكون مراد ان زيدا ماجد برده لكان اسنادا مجازيا لا كناية قوله وهو الطف وذلك لاشتماله على نوع
مبالغة في محل بالطف وجه قوله انبت لابن العميد مساعي لان اضافته المساعي الى المكارم اليه يفهم منها ثبوتها
وادا جعلها نظام عقد فتنبأ ومن حمل النظام على المساعي مع اضافته الى عقد وكون مناط العقد جيد المجد
نعلم من استدعاء المجد دوامه لجيد فانه يفهم منه ثبوته له بشهادة الفحوى فجعله شبه بذلك اي ما ذكر من اثبات
المساعي ما يعقبه على اعتنائه بتزيين المجد وتبه بتزيينه اياه على اعتنائه بشانه وعلى محبته له فان الانسان
لا يزين شيئا الا اذا اعتنى بشانه واحبه ونبه بذلك على انه ماجد لان غير الماجد لا يعتني بشان المجد ولا يحبه
وقيل لان الرجل مساعيه انما يزينها لا مجد غيره قوله ولم يقنعه وذلك لانه لم يقنعه في مدحه بالمجد اثبات
، بحسب ما الطريق المذكور وانظامه من عبارته ان هناك كنايتين احديهما عن اثبات المجد له كما
قررنا والاخرى عن اختصاصه به ومن جعل حقيقة المجد بل جميع افراده كما يقتضيه المقام الخطابي داعية لان
يدوم ذلك العقد لجيده فنبه بذلك الدعاء على طلبها دوام بقاء ابن العميد لان نظام ذلك العقد مساعيه فلا يتصور

دوامه

دوامه الا بتبعيته دوام بقائه وفيه نظر لان دوام بقائه في انحصار تزيينه وللاستغناء بنانه فيه ولا الا ستغناء
عنه فلم يطلب دوام بقائه قوله حكم متعلق بقوله جعل المجد المعروف اي حيث حكم بما ذكر بخصيص
المجد بابن العميد اي تقييده به واثباته له واكد ذلك بتأكيد حيث حصره فيه بعد تخصيصه به قوله وحاصله
ان حاصل معنى البيت وملخصه ما ذكره وانما فارع المال لان تزيينه في الظاهر بمقدم مساعيه نظامه الا
انه اذا حقق يرجع الى تزيينه ولا كل ان تزيينه يجر وايضا حصوله له فصار كناية عنه كما في قولك تزيينه الوزن ان
بغلات احصلت له وهذا الحاصل الذي فرع بدل على ان المقصود تماما اثبات المجد له لا حصره فيه قوله
ما يبوت بالملامة حلت فيه قلب قضاه حصل بيتها في المصراع الاول يحكوما عليه واصلا وانما طلب الملامة
بيوت وقد يتوهم ان المذكور في الكتاب هو ان البيتونة بمنجاة من اللوم كناية عن صفة العفة واسناد حملا
بيتها كناية عن تخصيص تلك الصفة بها في هذه الجملة كما ذهب على طريقة قولك يكثر الرماد في ساحة عمرو كما سيأتي
يدفعه انه جعل ولا كان انجابها عن ان تلام مقصودا اصليا من الكلام على سبيل الكناية واسناده الى
آخر اتخصيصا للنجاة عن اللوم بها فظهر ان ليس هناك كناية الا عن تخصيص الصفة بها وايضا ذكره اولا
من معنا فيها اشارة الى حد كمال النجاة ولذلك عظم براءة ساحتها وكمال انجابها على طريقة التغيب فتنبه
واستعمل ذلك بقوله قصد لانه النجاة عن اللوم قوله على سبيل الكناية متعلق بان يبيت وقصد جواب
حتى اراد وقول ابن هاني عطف على قول الشنفرى قوله فانه اراد ان يجمع الجود وصرح بانه في البيت ثنا بينهم
في المصراع الاول كناية عن الوصف على اجتماع الجود وعدم تفرقه فان هذا الاجتماع يستلزم ان لا يجوزه جود
ولا يحل دونه والا لكان متفرقا فلا يجتمعا فعبر بهذا اللازم عن ملزومه واستعمل الجود ولا انقاع عدم
توزعه وفي المصراع الثاني كناية عن تخصيص الجود بالممدوح بجعله كائنا في جهته من حيث انه يصير الجود الى حيث
يصير وفي المصراع الاول كناية عن اتصافه بالجود ولانه اذا لم يجزه ولم يحل في مكان دون مكانه توهم المفارقة
عنه قوله متوزعا يقوم حر بهذا وجرى بذلك هذا بالغ لمح التوزيع الذي نفاه ولا كل ان تنكير الجود في
سياق النفي هو المناسب للمقام لاقتضائه ان لا يجوز ممدوحه فرد من افراده ولا يحل ايضا دونه قوله
تنبيها تعميل لنفي وبذلك لا نفي ان يجوز ممدوحه والمعنى لم يجزه شيء من افراد الجود والا لكان فيما يحل
مكانا مخالفا لمحل سائر الافراد فيلزم التوزيع وكذا لم يحل شيء من افراده دونه لمثل ما ذكر فيكون عدم
توزعه مستلزما لكل واحد من عدم الجواز وعدم الحلول فكنى بمجموع العدمين عن عدم توزعه وتقسيمه ولك
ان تقول عدم توزعه يستلزم انتفاء المجموع المركب من الجواز والحلول دونه فكنى عنه بنفي هذا المجموع قوله
كناية مفعول له اي نفى ان يجوز ممدوحه للنسبة المذكورة ونفى ان يحل دونه لمثل ذلك التنبيه كناية بذلك اي ما ذكر

من النفس قوله ثم خصصه اي خصص الجود ومن بعد ان نفى عنه توزعه وقوله بعد ان عرفه ظرف ايضا لخصصه
وان وه اللام للاستغراق بمعونة المقام ليشتمل على نفي التفرق بين افراده قوله كناية عن ثبوته اي
باسره للممدوح وهذا قوله منه اي من تخصيص الصفة بمحل مختص به لتكون كناية عن ثبوتها له ومظنة الى موقعه
ومكانه الذي يظن انه فيه قوله وليس في ذلك اي ليس المظنون هو الذي ظن اي قسما رابعا اذ الكلام في الكناية
وكما اجتمع كنايتان من قسم في المثال المذكور اجتمع اقسامها الثلاثة في مثل قولك كثر الرماد في ساحة العالم
اي زيد اذا كان مشتهرا به قوله والكل يفيد كثرة الرماد في ساحة عمرو فانه كناية عن النسبة قوله واعلم
ان الكناية في القسم الثاني والثالث خصهما بالذكر لان الكناية في القسم الاول لا تنافي عن الموصوف فوجب
ان يكون مذكورا كناية لا محالة وقوله فلان يصلي ويزكي من القسم الثاني لموصوف مذكور لانه كنى بالصلاة والزكاة
عن الايمان والمقصود ان فلانا مؤمن وكذا البس الغبار كناية عن الجهود فيه مسوقة لموصوف مذكور هو
فلان والمراد بالامثلة المذكورة انواع في القسم الثاني من قوله فلان طويل النجاد ومهزول الفصيل ونحوه في القسم
الثالث من قوله ان السماحة واخواته فانها كلها مسوقة لموصوف مذكور قوله المؤمن هو الذي يصلي ويزكي
ولا يؤذي اخاه المسلم لانه لم يذكر الايمان لم يكن يصلي وما عطف عليه كناية عن الايمان بل كناية
بحصر الايمان في غير المؤذي عن طرق الذي هو انتفاء الايمان من المؤذي مطلقا وقصد به التعريض بمؤذ
معين فهذا كناية من القسم الثالث مسوقة لموصوف غير مذكور ونظيره مثل المتقين اذ افسر الغيب بالمعنى
المصدري في الغيبة عن حضرة النبي عم او عن جماعة المسلمين اذ قد كنى فيه باختصاص هداية الكتاب بالمتقين
الموصوفين عن طرق الذي هو انتفاء هدايته عن غيرهم مطلقا وقصد به التعريض بالمنافقين واما
اذا فسر الغيب بالغائب عن الحواس كالصانع وصفاته واحوال المعاد وغيرها فلا تعريض هناك
وان شئت مثالا من القسم الثاني لموصوف غير مذكور قلت فلان الذي لا يؤذي هو الذي يصلي ويزكي
بحصر الايمان في فلان الذي لا يؤذي لكن ينبه على المؤذي مطلقا معرضا بمؤذ معين وانت تعلم ان الموصوف
اذا لم يكن مذكورا لم يتصور كون النسبة اليه مصرحا بها فيستلزم ان القسم الثالث من الكناية القسم الثاني
منها قوله كانت الكناية عرضية اي مسوقة لاجل موصوف غير مذكور حقيقة كان اطلاق اسم
التعريض عليها مناسبا لان المقصود منها هو التعريض بما لم يذكر قوله ذات مسافة قريبة تتناول
ما لا واسطة فيه وما فيه واسطة واحدة والرمز الاشارة بالشفة او الحاجب واستشهد بالبيت لان
لان المخافة تقتضي الاخفاء الدال على قرب المعنى والصيغة ابين للتنوع فحسبك اي كافيك في انه
لا يرى سوى كرم قوله غير خاف خبر فانه من خفي بالكسر واما الخفي فهو من خفاه اي اخفاه قوله كان

كان اطلاق اسم الايماء والاشارة عليها مناسبا لانه اذا لم يكن فيها زائدة كما في التلويح والرمز
تعين اسم الدال على مطلق الكناية ولكن هذا الكلام اذا اطلق هنا ورد عليه الغرض الظاهر قوله فقيل
الاولى ان يخص الايماء بما فيه شائبة الخفاء فينبغي اسم الاشارة للنفي قوله وكقول البحتري عطف على
كقول الشاعر مع تخلل المتصل الاجنبي اعني جواب الشرط ولا يخفى ان قوله ظاهر اقوى من قوله غير خاف
الباكر من الغيث بكرة تعال اهل البلد اذا انقطع مطره ويبس ارضه من الكلأ فهو ما حق قال ابن
السكيت ولم يقولوا امحل وربما جاء في الشعر قوله كانت اقوى في الظهور من قوله ظاهر قوله اظهر
الجميع وذلك انه جعل فيه وجود مسلم فيهم لوجود الكريم فيهم فقد كنى انكرهم عنه مع كونه منهم ايما في الاول
فقد دل على كرم ابن سعيد بالزيارة المعبر بحرف الاستقبال في اي حال على انه المخاطب وربما يعاد ويقع
الثالث طلب نسخه لانه في حين على طريقة الدعاء فكان ان يراد طلب جعلهم من الكرام قوله وانما قوله
انما فصله عما قبله لان تخصيص الوصف فيه تجاه اي وجه واكد ولانه من الظهور كتسبة النسبة الجميع اليه
الندى هو العطاء والجود صفة راسخة تقتضي افاضة ما ينبغي لا لعوض فهما مفهومان متغايران فلذلك
خوطب الاثنين تعالى تبدلت الشئ باخر اي اخذته بدلا من الاخر والمشهد المحضر والمجلس وتعزى صيغة المتكلم
على بناء المفعول من عزاه حمله على العزاء وهو الصبر ومسافة يوم اي مقدار مسافة من المكان وقوم يتلوه
عطف على قفا وقوله في ابناء متعلق من حيث المعنى بالظرف الواقع خبرا بعد القفاء التي وقعت ايماء بالايماء
لانه قوله عطاء ما ترى قوله واعلم ان التعريض تارة يكون على لم يرد بقوله وارد في المخاطب
اخر وبقوله وان لم ترد الا غير المخاطب يجوز لك ان تريد بانا غير المخاطب اذ تبتني فستعرف المخاطب
وغيره معا فيكون كناية وتريد به اخرى غير المخاطب فيكون مجازا اذ ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر
في الكناية او المجاز بل ان اراد ان قلت اذ تبتني فسوف كلام يدل عرفا على تهديد المخاطب بسبب ايذائه
ويلزمه لزوما عرفيا تهديد المؤذي مطلقا فان اريد به تهديد المخاطب مع تهديد مؤذ اخر يدل عرفا
تهديد المؤذي مطلقا اريد به تهديد المخاطب مع تهديد مؤذ اخر كان كناية وان اريد به تهديد غيره
فقط كان مجازا مركبا ولم يتعرض هنا للتعريض في المجاز لشهرة امرها بل تعرض لها في الكناية حيث جعلها معتمدا
على قرائن الاحوال لان هذه الصورة ظاهرة ظهورا تاما في مجرد الحقيقة الصريحة مع تهديد المخاطب
وحده فقد ظهر ان التعريض يجامع في الصدق كلا من الكناية والمجاز والصادق بدونه فبينه وبين كل
منهما عموم من وجه هذا ما فهمه من كلامه وان شئت حقيقة الحال فاسمع لما نذكره قال صاحب الكشاف
فان قلت اي فرق بين الكناية والتعريض قلت الكناية ان تذكر الشئ بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر

شيئا يدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امالة الكلام الى عرض يدل على الغرض ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما تريد به وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما وتكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه هذه عبارتهما فقول المقصود مما ذكره الكرماني هو الفرق بين الكناية والتعريض كما صرح به في السؤال فلما نستفيد من ذكره في حد الكناية بالمجاز وقد علم من كلامه في الفرق ان الكناية مستعملة في غير ما وضعت له وان اللفظ في التعريض مستعمل في معنى دل بذلك المعنى على اخر لم يذكر فلم يكن اللفظ هناك مستعملا في المعنى الاخر الذي هو المعرض به والا لكان المعنى الاخر مذكورا بذلك اللفظ المستعمل فيه بل فهم من اعطاء المعنى الاخر بذلك بمعونة السياق ولذلك قال وكانه امالة الكلام الى عرض اي جانب اشارة الى وجه تسمية التعريض والى ان المعنى المستعمل فيه يكون واقعا تلقاء الكلام على طريقة الاستقامة الى جانب منه حتى يمال الكلام اليه وكذا كلام ابن الاثير يدل بصريحه على ان المعنى التعريضي لم يستعمل فيه اللفظ بل هو مدلول عليه اشارة وسياقا فاذا الصواب ما حققه بعض الفضلاء من ان اللفظ المستعمل فيما وضع له فقط هو الحقيقة المجردة ويقابلها المجاز واما الكناية فمستعملة فيما لم يوضع له اصالة وفي الموضوع له تبعا والتعريض يجامع في الوجود كلا من هذه الثلاثة وذلك بان يقصد بلفظ معناه حقيقة او مجازا او كناية ويدل بسياقه على المعنى المعرض به فلا يوصف اللفظ بالقياس الى المعنى التعريضي بحقيقة ولا مجاز ولا كناية لفقدان استعمال اللفظ فيه مع كونه معتبرا في حدود هذه الثلاثة فلا يكون اللفظ بالقياس الى معناه الحقيقي او المجازي والكنائي عنه تعريضا بل لا بد ان يكون هناك معنى اخر فاذا قلت المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده واردت به التعريض فالمعنى الاصلي انحصار الاسلام فيمن سلموا عنه والمعنى الكنائي عنه المستلزم للمعنى الاصلي هو انتفاء الاسلام عن المؤذي مطلقا وهو المقصود من اللفظ استعمالا واما المعنى المعرض به المقصود من الكلام سياقا فهو نفي الاسلام عن المؤذي المعين ثم علي ذلك حال الحقيقة والمجاز اذا قصد بهما التعريض ثم ان المجاز قد يصير حقيقة عرفية بكثرة الاستعمال لا يخرج بذلك عن كونه مجازا بحسب اصله وكذلك الكناية قد تصير بكثرة الاستعمال في المكنى عنه بمنزلة التصريح كان اللفظ موضوع بازائه فلا يلاحظ هناك المعنى الاصلي بل يستعمل حيث لا يتصور فيه المعنى الاصلي اصلا كالاستواء على العرش وبسط اليد اذا استعملا في شانه تعالى ولا يخرج بذلك عن كونه كناية في اصله وان سمي مجازا متفرعا على الكناية وكذلك التعريض قد يصير

بحيث

بحيث يكون الالتفات فيه الى المعنى المعرض به كانه المقصود من الحال الذي استعمل فيه اللفظ ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضا اصله كقوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به فانه تعريض بانه كان يجب عليهم ان يؤمنوا به قبل كل احد وهذا المعنى المعرض به هو المقصود الاصلي ههنا دون المعنى الحقيقي واذا تحققت ما تلوناه عليك علمت ان قوله التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز لم يرد به ان اللفظ في المعنى التعريضي قد يكون مجازا كما توهمه ويشهد به ان اللفظ اذا دل على معنى دلالة صحيحة فلا بد ان يكون حقيقة فيه او مجازا او كناية فان شيئا منهم منقوض بالتركيب المستفاد منها على سبيل التبعية كما مر في منقوض ايضا بالمعنى المعرض به فانه وان كان مقصودا اصالة الا انه مدلول عليه بالسياق لا باستعمال اللفظ فيه كما عرفته بل اراد ان التعريض قد يكون على طريقة الكناية في ان يقصد به المعنيان معا وقد يكون على طريقة المجاز بان يقصد المعنى التعريضي وحده فنقول مثلا اذا قلت اني لست بزان واردت به تهديد مما معا كان على طريقة الكناية الا ان تهديد المخاطب مراد باللفظ استعمالا وتهديد غيره مراد سياقا واذا اردت به تهديد غيره فقط وهو المعنى المعرض به كان على طريقة المجاز ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضا في حقيقته وللتنبيه على هذا المعنى المراد ولفظ على سبيل في الموضعين فتنبه قوله فتأمل اي تأمل المثال الذي ذكرناه للتعريض مع هذا الذي ذكرناه فيه تعرف سر كلامه وتنبيها عليه فقد نبهتك على ما هو الاصل من ان التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز قوله واعلم ان ارباب البلاغة والصناعة الصناعية للمعاني مطبقون نسبة الاطباق على ما ذكره الى ارباب البلاغة المكتسبة اي على ان البليغ مجاز واما ارباب البلاغة السليقية فهم ايضا مطبقون على ذلك بحسب المعنى لانهم كانوا يعلمون هذه المعاني بجملة ويعتبرونها في موارد الكلام وان لم يعلموا ما صح من اصطلاحاتها وتفاصيلها وابلغ من المبالغة لان من البلاغة اي المجاز اقوى واكمل في الدلالة على ما اريد به من الحقيقة على ما اريد بها وقوله فاذا قال من ضمير قولك ورأ الملزوم اي من حيث هو وان لم يكن جزءا وكذا المعنى الا ان اللفظ مذكور فاذا قيل رعينا الغيث فكانه قيل هناك غيث مثبت نبات رعيناه وانما قال باعتبار واحد لانه اذا تعدد الاعتبار كالعادة والعقل مثلا يمكن استحالة جاز ان يكون ملزوما بحسب احدهما وغير ملزوم بحسب الاخر قوله احدهما ان التشبيه بالتشبيه اعتبارا يكون المشبه به اكمل في وجه الشبه وليس في الاستعارة هذا الاعتراف بل فيها ادعاء ان المشبه من جنس المشبه به والكمال ان يكون شيئا غيره فلا يتصور تفاوت في وجه الشبه قوله نظيرا ما تقدم حكم اوله بان السبب في كون الكناية اوقع من الافصاح هو نظير ما تقدم في المجاز نظرا الى الانتقال في الكناية من اللازم ثم اخرج بقوله بل عينه نظرا الى ما عقبه به من بيان ان الانتقال فيها بما من الملزوم بنوع تصرف وذلك لان اللازم ما لم يعتبر معه ما يصيره مساويا للملزوم المعين لم يتصور منه انتقال اليه لاستحالة الانتقال من العام باقيا على عمومه

الى الخاص وقد سبق تتمة الكلام فيما سلف قوله او نحوه قوله من الافصح لعطف في قوله مدعى لا بينة على قوله
مدعى بينة قوله النظر فان لعل معناها ومن لا صح معمول للمعطوف عليه المعطوف قوله في هذين الاصلين
اى المجاز والكناية وخصها بالذكر لانه قرر فيها كلام السلف ورتبها انواعا وذيل الانواع بما
كان يلحق بها وطبق بعضها بالبعض ووفى كل واحد من التقرير والترتيب والتذييل والتطبيق حقه على الوجه
الذي يوجبه صناعة البديع ولم يكن امثال هذه التصرفات في اصل التشبيه لان مباحثه كانت متوفاة
مرتبة على ما ينبغي كلامهم فانه زاد انواعا او رفق في هذين الاصلين محمود عند ذوي الابصار وقوله ما لم
لا تتخذوا ذلك اى ما ذكره من الزيادات كله من نوع استمالة وفوائد كلامهم متعين السلف اى هو من قدح وطعن
فيهم وفضل له عليهم لانهم كانوا مجتهدين للفن فعلوا ما يفي به القوة البشرية ومهدوا لنا مواعد فوائدهم
فلزمنا ان نقرر ما احسن تقريرهم ونرتبها الذي ترتيب نطبقها افضل تطبيق ونضيف اليه ما نزداد به حسنها
ورونقها فالفضل لهم ونحن مقتدون بهم ومهتدون بهدايتهم قوله كانوا طرف لقوله ان نزل حرزا عنه
النخ اوافاته وانما يستقيم ذلك اى ان نزل ما هو اشبه ممن نرجى ثمرة اى امضاه على مهل وحكمة تلك صنعة لمادحهم
وقوله ثم لم يبق استبعاد واصول الفن ما ثبت عليه جزئياته وقواعد الاصول ما يبتنى هي عليه قوله القسم ابوابها
وفصولها ونشاربعها للاصول حمد امثلتها وبها التفاريع وهما او من الاصول حيث تلقطها للامثلة
وفي بها للامثلة ايضا او للالتقاط ومن تشعب متعلق بقوله في اخراجه وما عطف عليه وضمير تغنها للشعب
او لهذا النوع باعتبار ما وقع حالا منه اعنى افانين وقوله فعلوا اخر كانوا صح نعرته عن لفظه قد واذ ذاك
طرف لقوله وفت اى اذ ذاك الاخراج حاصل قوله واما بعد فان خلاصة الاصلين هذا ضبط اجمالي
لما فصله من مباحث الاصلين ومثل ذلك يسمى فذلكة عند الحساب ولم يتعرض لها ايضا لخلاصة التشبيه لكونها
منقحة مضبوطة قوله لا تعبد البتة الا بالقرينة اشارة الى رد الدلالة الذاتية قوله فالاول هو الحقيقة
في المفرد واراد به ما يقابل الحقيقة في الجملة اعنى الاسناد وكذا الحال في قوله والثاني هو المجاز في المفرد وقوله ولابد له
اى للثالث الذي هو الكناية من قرينة حال المتكلم بها ان معنا ما مرادا ايضا ولولا ما لم يعلم ان قصد
معناها وصح فاذا قلت فلان كثير الرماد في معرض المدح كان كناية عن كونه مضيافا بخلاف ما اذا قلته
في حمامي واراد بالحقيقة في قوله ثم كانتا حقيقتين ما يتناول الحقيقة التي اريد بها معناها وحده اعنى
الحقيقة الصريحة وما يراد به معناها ومعنى معناها اعنى الكناية فانها داخلة في الحقيقة المفسرة بما يراد بها
معناها لا لحظا بلا تقييد بعدم ارادة غيره كما اشير اليه في حد الحقيقة وقد صرح بها بان المعنى الاصلي مراد
في الكناية قطعا وقد قربه كلام وفي المجاز المرسل هو الخالي عن المبالغة في التشبيه فيكون غير المقيد داخلا فيه

كما

كما سبق تحقيقه وقوله اثبات ما هو مختص بالمشبه به للمشبه فمثل نطقت الحال واحجل عطا المكنية وتشبيه الاول تخييل
فوائد تخالف المشبه قوله دون ابنائه اشارة الى اخراجه من ذا المجاز العقلي الى الاستعارة بالكناية
قليل عنه مجاز عقلي بل المجاز كله عنده لغوي قوله عطاء وفي عملك وعملك اشارة الى ان المعتبر هو ما وقع
ما عند المتكلم ومخالفته كما عرف وفي عبارته اشعار بان الاسناد هو المتصف بالحقيقة والمجاز العقليين
اصالة قوله بافادة مستلزم على صيغة اسم المفعول هو الرواية ومعناه اللازم وفي بعض النسخ
على صيغة اسم الفاعل ومعناه الملزوم وكلاهما صحيح بحسب المعنى في الكناية على الانتقال من
اللازم الى الملزوم وما لها الانتقال من الملزوم الى اللازم قوله والاولى الحقيقة في الجملة المقرونة
بافادة لازم داخلة في الكناية لانها تكون كناية عن النسبة فاذا قلت نجت بنيها عن اللوم قاصدا به
افادة نجاتها عنه كان كناية عن النسبة واذا قلت نجت عن اللوم كان تصريحا بها فالحقيقة في الجملة على قياس
الحقيقة في المفرد وتنقسم الى التصريح والكناية واذ قد عرفنا قد يتوهم انه بالتشديد من التعريف والصواب
انه بالتخفيف من المعرفة كما يشهد له قوله وحصل لنا العلم بتفاوت التشبيه وقوله وقضينا الوطر عن كمال
الاطلاع بتشديد الطاء والمقصود بهذا الكلام تمهيد ضبط يتوصل به الى ما شرع فيه من تعريف البلاغة
كانه قال لما فرغنا عن معرفة ما هو علم البديع بعد فراغنا عن معرفة خواص التراكيب في علم المعاني لنا ان نبين
ونوضح البلاغة التي يتوصل بهذين العلمين الى تحصيلها وهي المقصودة منهما قوله وعرفنا فيهما الحقيقة
في المفرد والحقيقة في الجملة التصريح والكناية قوله ومن الاصلية والتبعية على رأي الاصحاب ودون رأينا
اشارة الى ما اختاره من رد التبعية الى المكنية وقوله الى الضعف والقوة اشارة الى مراتب التشبيه
المذكورة في مباحثه وانما تعرض للتشبيه في هذا الضبط لكونه مذكورا في حد البلاغة وبهذا يعلم انه من
مقاصد علم البديع حقيقة لا ادعاء وقوله والتشبيه المرسل ما ليس تمثيلا والتمثيل الساذج ما ليس على سبيل الكناية

مباحث البلاغة

فنقول البلاغة هي بلوغ المتكلم هذا تعريف لبلاغة المتكلم لا لبلاغة الكلام اى هي بلوغ المتكلم في تادية
المعاني تراكيبه حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب المذكورة في علم المعاني حقها وبايراد انواع التشبيه
والمجاز والكناية المعلومة في علم البديع على وجهها فالمراد بالتراكيب التي اضاف اليها الخواص هاهنا
ما فسره في صدر المقدمة بالتراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة بعد اضافة الخواص اليها وليس قوله
هناك وهي تراكيب البلغاء داخلا في تفسيرها بل هو حكم على تلك التراكيب بانه يصدق عليها تراكيب البلغاء
بمعنى انهما متحدان مفهوما فلا يلزم ح ان يكون مفهوم البلغاء ماخوذا
في تعريف البلاغة حتى يرد عليه انه تعريف دوري … ان مفهوم البلغاء موقوف على معرفة البلاغة

فيحتاج الى ان يجاب بان معرفة البلغاء يتوقف على معرفة البلاغة بوجه ما لا على معرفتها بهذا الوجه وقد يجاب
ايضا بان المراد ما لتراكيب بلغاء تراكيب المتكلم ولو بشيء اذ لم يعرف لها خواص حتى يعرف البلغاء لا يقال
كيف يتصور توقف المتكلم خواص التراكيب غيره حظها لانا نقول لا يريد بها انه يتوقفها حتى يحسن تنبيه بها
بل بحسب انواعها على انه يورد تراكيبه مشتملة على لطائف تلك الخواص الموجودة في تراكيب غيره استعمالا
على ما هو حقيق هناك وكذا الكلام في ايراد تلك الانواع على وجهها فتراكيب المتكلم مفهومة من قوله بادية المعاني
كما اشار اليه لا من قوله خواص التراكيب فقوله بها اعني البلاغة يريد بها بلاغة الكلام المفهومة من حد بلاغة
المتكلم اعني كون الكلام بحيث يوفى فيه خواص التراكيب حقها واورده انواع التشبيه والمجاز والكناية
على وجهها وعدم تراقي بما ترى طرفيها عبارة عن غاية البعد بينهما وما ذكر من التباين بين الطرفين والتفاوت
في البلاغة على مراتب فيما تحت الحد انما هو بحسب التفاوت في معرفة كيفيات الاحوال ومقتضياتها
وان قدر على رعايتها كما هو حقها وبحسب التفاوت في معرفة التشبيهات والمجازات والكنايات والقدرة
على ايرادها على وجهها وقد اشير فيما سبق الى ان مجرد الاحاطة بقواعد هذين العلمين لا يفيد ذلك بل
لا بد معها من فضل آلهي وجذبة ربانية ومع ذلك ايضا هناك مراتب من الرعاية والايراد المذكور بين لا يفي
بها علم البشر اصلا ولا تدخل تحت قدرته قطعا وهي المسماة بحد الاعجاز اي المرتبة التي يعجز البشر عن الاتيان
بمثلها ومنه المرتبة تشتمل على شيئين الاول الطرف الاعلى من البلاغة اعني ما ينتهي اليه البلاغة ولا يتصور
تجاوزها اياه والثاني ما يقرب من الطرف الاعلى من المراتب العلية التي تتقاصر القوى البشرية عنها ايضا
الا ترى ان آيات الكلام المجيد باسرها في مرتبة الاعجاز مع كونها متفاوتة في طبقات البلاغة ولقد احسن
من قال در بيان و در فصاحت كي بود يكسان سخن گرچه گوينده بود چون جاحظ و چون اصمعي
در كلام ايزد بيچون كه وحي منزلست كي بود تبت يدا مانند يا ارض ابلعي اما الطرف الادنى
من طائفة الكلام اعني قدرا من البلاغة اذا انتقص منه التحق ذلك الكلام باصوات الحيوانات كما ذكره
صدر الكتاب فهو مع ما يقرب منه من المراتب النازلة داخلة تحت قدرة البشر فقد ظهر بما تقرر انه لم يرد بتوفية
الخواص حقها وبايراد تلك الانواع على وجهها توفية الحقوق باسرها وايراد الوجوه بتمامها بل
ما يصدق عليه في الجملة انه توفية الحق وايراد الوجه قوله يدرك ولا يمكن وصفه يريد ان الاعجاز مع كونه مدركا
لنا لا يمكننا ان نصفه ونعبر عنه بما يدركه به غيرنا سواء كان بتعبير التحديد او وتنبيها وذلك لغاية لطفه
ودقته وشبهه في قصور الوصف عنه باحد امرين احدهما وجداني اعني استقامة الوزن في الشعر فانا
ندركها وجدانا بلا شبهة ويقصر عباراتنا عن كشف حقيقتها والثاني حسي اعني الملاحة فانا نحس بها

ونعج

ونعجز عن صفتها لغيرنا قوله ومدرك الاعجاز عندي هو الذوق اي يدرك الاعجاز هو القوة
الذوقية التي يدرك بها دقائق الكلام ووجوه محاسنه اللطيفة لا التحديد ولا التعبير على وجه
التنبيه ولا امر آخر يتوصل به الى ادراكه اكتسابا ثم الذوق ان كان فطريا سليقيا فذاك والا احتيج
في اكتسابه الى طول خدمة هذين العلمين اذ انا بدا الفطري بقواعدهما كان هو الغاية في ادراك
الاعجاز قوله نعم للبلاغة يعني ان الاعجاز نفسه وان لم يمكن وصفه وكشفه بحيث يدرك به لكن
للامور المؤدية الى كون الكلام معجزا اعني وجوها من البلاغة قد تحتجب عنك بلثامها بحيث تكشفها
واماطة اللثام عنها لتبصر مجلوة عليك فيتقوى بذلك فيك علامات مدح الاعجاز وقد يشاد
بما ذكره الى ما اختاره في آخر التكملة من ان جهة الاعجاز هو امر من جنس البلاغة والفصاحة كما اطلعه
ارباب الذوق لا ما ذهب اليه بعضهم من الصرفة اي صرف الله سبحانه دواعي العرب عن معارضته
مع قدرتهم عليها او منع دوره على اسلوب مباين لاساليب كلامهم في خطبهم واشعارهم لا سيما في
مطالع السور ومقاطع الآي مثل يؤمنون يعلمون يفقهون او من سلامته مع طوله جدا عن التناقض
او من اشتماله على الغيوب فهذه اقوال خمسة في جهة الاعجاز لا ساد سلها والصواب منها ما اختاره كما
قررنا سابقا قوله واما الفصاحة يعني ان البلاغة وان شارك فيها والمراتب التي بينهما كان ما بطلته
لترد السامع في احوال الفصاحة اجمالا ذا ما سبق فكل يصدر بكلامها ثم انه قسم ما يطلق عليه الفصاحة
بالاشتراك الى القسمين وفسر كلا منهما على حدة وجعل خلوص اللفظ عن التعقيد راجعا الى المعنى لانه
بالنظر الى افادته اياه وفي قوله خلوص الكلام اشارة الى ماخذ الاشتقاق والمناسبة بين المعنى الاصطلاحي
واللغوي يقال فصح اللبن اذا اخذت رغوته وذهب لباؤه وفصح الاعجمي اذا خلصت عبارته عن
اللكنة واللحن وقيد الكلمة في تفسير الفصاحة الراجعة الى اللفظ بكونها عربية لان الكلام في
فصاحة العربية وذكر لكونها عربية اصلية علامة يعرف بها واراد بكون الكلمة ادور على السنتهم
والكثير في استعمالهم كثرة دورانها واستعمالها لا ان يكون هناك كلمة اخرى هي اقل منها دورانا واستعمالا
فانه غير واجب كذا اراد بقوله اجرى ان يكون الكلمة جارية جريانا ما على قوانين اللغة سالمة
عن مخالفة القياس اللغوي كفك الادغام في الاجلل مثلا والمولد من لا يكون عربيا محضا وما احدثه
المولدون كالقرميد والطوب للآجر الذي هو معرب وما اخطأ فيه العامة كثيرة مشهورة وسلامة
الكلمة عن تنافر الحروف لا يثقل على اللسان التلفظ بها متتابعة ثقلا متناهيا او غير متناه
كما مر والمرجع في هذا الى الذوق السليم لا الى قرب مخارج الحروف وبعدها ولا الى ترتيبها في الصعود

قبل قرب المخارج يشبه المشي في التقيد وبعدها يشبه الطفرة والصعود

مطلب الفصاحة

او النزول وآلسلامة عن تنافر الكلمات معتبرة في فصاحة الكلام ومرجعه الذوق ايضا وهو كالاول
منقسم الى ما هو متناه في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب قبر والى ما هو غير متناه فيه كقوله كريم متى امدحه
امدحه والورى معي فان هذا التكرار مع الجمع بين الحاء والهاء موجب للتنافر بخلاف قوله لمن فسبحه قوله ان يعزب
صاحبه فكرك اي يبعد فكرك عاثرا من العثار في منصرفه اي في موضع تصرف فكرك وينشب طرائقك اي يجعله
ذا شوك في نوع مذهبك اي يحصل هو في ذلك بكثرة المعنى وعزا اي صعبا شديدا لما يلحقك يقتسم الى اصحاب الكلام
عما نقل فكرك في نوعه وينتقب طرائقك بما هو مرادك بحيث تحيره التوصل الى المعنى الذي اراده قوله وما مثله
مدح به ابراهيم بن هشام بن المغيرة المخزومي خال هشام بن عبد الملك بن مروان ومحصل معناه ليس مثل الممدوح
في الفضل والكمال الا ابن اخته هشام الخليفة فمثله اسمها وفي الناس خبره وحي بدل من مثله وقد فصل بينهما
بما نزي والا مملكا استثناء من حي قدم عليه فوجب نصبه وابو امه اي ابو ام المملك مبتدا وابوه اي ابو الممدوح
خبره وقد فصل بينهما بحي كما فصل بالخبر بين حي وصفته اعني يقاربه فباجتماع هذه الامور المخالفة للاصول
مع جواز ما اتفق صار الكلام معقدا لا يفهم معناه من لا يعلم قصته قوله او كقوله اتمام
في ما زيار رائة بابك حالي من المعتصم بالله فصلت بابك بعد صلبه فقال ولقد شفى الاحشاء
من برحائها ان صار بابك جار مازيار ثانيه اي هو حيث بابك ثاني المصلوب الاول في كبد السماء اي حرها
ولم يكن في كبد السماء كاثنين اي كثاني اثنين بحذف المضاف وحسن ثاني بدلا من كل المحذوف فلا يكون من
تقديم المضاف اليه على المضاف الا انه صار الكلام معقدا او المراد باثنين ثاني الغار النبي عليه السلام
وابو بكر رض واضاف ثاني الى مائة قصد الى التصاول لانهما كانا على ثقة باحكام الدين وهذين
نداء جمعا على افساد المسلمين قوله المعاطف جمع معطف وهو موضع العطف اي المثل عن سواء الطريق ومنه
معطف الوادي والمنار العلم ينصب علامة للطريق قوله تبينت الشيء اي علمته بينا والوجه بكسر الواو
وضمها الجهة التي يتوجه اليها والطية النية والمنزل الذي يطوى اليه الطريق قوله لطيته اي لنيته
التي انتواها وبعدت عنا طيته اي المنزل الذي انتواه قوله واذ وقفت على البلاغة على
الفصاحة المعنوية واللفظية فاما اذكر انظا هراني فاما اذكر جوابا لا اذ وقد وقفت على
ما في اكثر النسخ ولا نحو ذلك معرب نحوه وقد فصل المص في هذه الآية ما ذكره صاحب الكشاف
مجملا وزاد عليه نكتا وما هي معقول الكشف بستر صلة اي الكشف لكن هذه الآية لعجائب التي
بستر وجوه البلاغة والفصاحة وكله معجمة اشعارا بان تلك الوجوه مستورة عنك
بحجاب لانك بعد احاطتك بقواعد هذين العلمين ينبغي ان تنكشف لك الوجوه بلا حجاب

قوله

قوله ثم ان ساعدك يعني انك بعد هذه الوجوه ان ساعدك اي اعانك الذوق في دركت من هذه الآية
لا اعجاز الذي ادركه من تحدوا بها وهذا اشارة الى ما سبق من ان للبلاغة وجوها تمكن كشف اللثام عنها
واما مس الاعجاز فلا يدرك الا بالذوق ويحكى انهم كانوا قد علقوا القصائد السبع على باب الكعبة و
يقولون لا ناظر لها حتى ينطق على ما سوا فيه منها وكانوا يعاندون في فصاحته ما نزل من آيات القرآن
حتى نزلت هذه فلم يبق لهم طريق العناد واذعنوا لها فقوله ما ادرك من تحدوا بها اشارة الى هذه
القصة قوله اما النظر فيها من جهة علم البلاغة فقدم النظر فيها من هذه الجهة لان فيها من اللطائف البيانية
اشرف وادق والطف قوله وما يتصل بها اي بالمجاز والاستعارة والكناية من القرينة والترشيح والتعريض
والظاهر انه عطف على ما بعد من وقيل هو عطف على ما فيها وقوله فنقول خبر لقوله اما النظر فيها لانه
بالمقصود قوله ان يبين معنى اردنا اي مخض هذا الكلام الخ وقوله فاردنا ابلغ من ان نقل اردنا
وقس على ذلك قوله فغاض فتقضى فاستوت والطوفان المطر والماء الغالب يغشى كل شيء يقال
غاض الماء اذا قل وغار وغاضه الله يتعدى ولا يتعدى والجودي جبل بالموصل قوله ابلعيا
عطف على اردنا وقوله بني الكلام جواب لما وقوله على تشبيه المراد اي المراد منه على الذي اريد منه
ان يتعلق به فعل وهو نهيها من ارض والسماء فحذف الجار واوصل الفعل الى الضمير فاستتر فيه كما في
لفظ المشترك فان اصله المشترك فيه والمعنى انه شبه الارض والسماء بالمأمور الذي لا يتاتى
منه لكمال خوفه من الآمر العصيان وهذا التشبيه هو المصحح للنداء كما سيأتي قوله وتشبيه تكوين المراد
اراد بلفظ المراد هاهنا معناه الظاهر اعني ما اريد من المراد منه وهو الذي عبر عنه بالبلع والاقلاع
ولتخالف معنى المراد في الموضعين اعاد الظاهر وهذا التشبيه كما هو مصحح لايراد صيغة الامر وتتمة
للتشبيه الاول كانهما تشبيه واحد كما ينبه عليه قوله في تكوين المقصود متعلق بالنفاذ واشارة
الى وجه الشبه وهو تكون المقصود ومما تعلق به من غير امتناع غاية السهولة على القاصد قوله تصوير تعليل
لبناء الكلام على التشبيهين اي بني الكلام عليهما تصويرا للاقتدار العظيم وقوله ان السموات الخ واتمام
عطف هذه الاجرام على السموات والارض لتغاير المفهوم وان كانت الذات متحدة وقوله كانها عقلا
في موقع الحال من المستتر في تابعه وتحتم بذل المجهود عطف على وجوب الانقياد وتصوروا عطف على تقرر
والتصرع اراد بها المطاوعة والا فيه حذف ما الدار والكاف كما تلوح وكما يرد للقران قوله
لا تلقى تاكيد وتقرير لما تقدمه وقوله لا شارة ليس معمولا للتبليغ والا لوجب نصبه على التشبيه بالمصادر
بل هو خبر لا وبعد لا مضاف متعلق بالخبر قوله ثم بني على تشبيهه هذا اراد به مجموع التشبيهين المذكورين

وليس يلزم من بنا نظم الكلام عليهما ان يكون جميع ما فسر به قوله تعالى حق على الامر مبنيا عليها
بل يكفي بناء البعض عليهما او الم يكن الكلام مطلب فتوليس قبل بحاز مرسل عن الارادة كانه قيل اريد
ان يرتد ما انفجر من الارض وان ينقطع طوفان السماء فيرتج هذا التجوز لان الارادة سبب لوقوع النوع
لجمله ويحسن هذا المجاز امتنانا على ذكر من التشبيه كما لا يخفى وقرينة هذا المجاز كون القول خطاب الجماد
اذ يمتنع ان يراد وحصول شئ متعلق بالجماد ولا يصح ان يقال انه قوله خطاب للارض والسماء تحسين الاستعارة
بالكناية مبني على التشبيه الاول اعني تشبيه المراد منه بالمامور الموصوف بتلك الصفة فانه اثبت لهما المنبه
بعض ما هو من خواص المشبه به اعني الخطاب في النداء او يقال ارادان الاستعارة هنا تصريحية تبعية في حرف النداء
بناء على تشبيه تعلق الارادة بالمراد منه تعلق النداء والخطاب بالمنادى المخاطب وليس هذا ولا يحسن التشبيه
ابتداء بل تبعا للتشبيه الاول لكنه يحصل اصل المتبوعة على ان قوله للتشبيه المذكور يدفع الحمل على هذا المعنى
وقوله ثم استعار الغور الماء عطف على قال او ثم قال وان لكن معطوفا قوله ثم استعار الماء مبنيا على احد
التشبيهين المذكور بكل ان قوله فقال كل على ما مر ولا محذور في ذلك اذ لا التباس في شيء منهما كما زعم لا يجوز عطفه
على الكلام والعاتم بين لان قوله ثم اي على تسميته بالاستعارة للتشبيه المقدم ذكره تتمه للتفسير قوله ثم بنى على تشبيهه
بلا تشبيه وجعل البلع مستعار النشف الارض الماء كما في الكشف او لما ذكره او لا فعل الارض في غور الماء
كما للشخص في البلع وانما قيد بقوله في المطعوم لان البلع حقيقة فيه واما قولك بلعت الماء وابتلعت الى غير ذلك من
قبيل المجاز ثم ان هذه الاستعارة على مذهب السلف فيكون البلع استعارة تصريحية تبعية ومع ذلك يكون بحسب
اللفظ قرينة للاستعارة بالكناية في الماء كما في ينقضون عهد الله واما عند فينبغي ان يكون البلع باقيا على حقيقته
كالانبات في انبت الربيع وهو بعيد او يجعل استعارة الامر متوهم كما في نطقت الحال فيلزمه القول بالاستعارة التبعية
كما مر واما جعل قرينة استعارة الماء للغذاء لفظ ابلعي باعتبار اصل وضعه لان معناه المراد منه غوري
الماء او نشفه ليس من خواص المشبه به اعني الغذاء قوله للتشبيه المقدم ذكره اي التشبيه الكائن وهو تشبيه تكوين
المراد بالامر الجازم النافذ فلفظ ابلعي باعتبار جوهره استعارة لغور الماء وباعتبار صورته اي
كونه صيغة امر استعارة اخرى لتكوين المراد وباعتبار كونه امر خطاب ترشيح لاستعارة النداء في الاستعارة
المكنية التي في المنادى وما ذكر على قرينة المكنية يكون ترشيحا لها كما اشار اليه واما جعل النداء استعارة تصريحية
تبعية حتى يكون خطاب الامر ترشيحا لها بعد ثبته وقوله تشبيها لاتصال الماء بالارض باتصال الملك بالمالك
فيه تصريح بان المجاز هنا لغوي في الهيئة الاضافية الدالة على الاختصاص الملكي لا عقلي في النسبة الاضافية
كما توهم ولهذا جعل الخطاب في ماءك ترشيحا لهذه الاستعارة من حيث ان الخطاب يدل على صلوح الارض للمالكية قوله

بينهما في عدم ما كان من المطر او النقل قوله مثلها تقدم في ابلعي من ان الامر هنا على سبيل الاستعارة
للتشبيه المقدم ذكره وهو تشبيه تكوين المراد بالامر الجازم النافذ وان الخطاب في الامر ترشيح لاستعارة
النداء قوله ثم قال وغيض الماء يريد ان الفعل اذا تعين الفاعل بعينه استتبع ذلك ان يترك ويبنى
الفعل للمفعول او يذكر ما هو اثر لذلك الفعل على صيغة المبني للفاعل ويسند الى ذلك المفعول فيكون
كناية عن تخصيص الصفة التي هي الفعل بموصوفها قوله وقال بعدا عطف على استوت السفينة وقوله سحقا
مفعول له لعدم التفرع اي نكل التفريع مفاعل صنع الافعال كلها سحقا وقوله تلك الامور التي
اخذ بيان لسبيل الكناية او تعليل سحقا بتقدير اللام اي سحقا لان تلك الامور العظام لا يتأتى
الا من فاعل معين فلا مجال لذهاب الوهم الى غيره قوله او يكون تسويه وفي بعض النسخ او ان يكون وهو
عطف على ان يكون عتيرا لاسلوب حيث لم يبين ولا مستوى السفينة لان الفعل هنا كان مبنيا للفاعل
بخلاف ما تقدم والاضافة في واقرارها اي جعل السفينة قارة ساكنة الى المفعول مع اقرارها الى الفاعل
اي الغير وقوله ختم عطف على ثم قال يريد انه عرض بدعاء الهلاك على قوم نوح بان سالكي مسلكهم يستحقون مثل
هذا الهلاك والدعاء عليهم وانما قال الا ان انفسهم لا غير لان مفرقة الكذب في جعله اليهم لا حقه بهم
لا يتعدا منهم الى غيرهم وقوله ختم مصدر ختم وانما كان ختم اظهار لمكان السخط ووجها تحقيقهم اياه
اي السخط لان الدعاء بالهلاك بعد هلاكهم والوصف بالظلم يدل ان على السخط العظيم واستحقاقهم
اياه لكونهم ظالمين قوله وان قيامه عطف على مكان السخط اي اظهار لان قيامه الطوفان
وتلك الصورة الهائلة في هلاكهم انما كان لظلمهم كما يشعر به تعليق الحكم بوصف يناسبه قوله
وهو النظر في فائدة كل كلمة فيها اي في الآية والمراد بالخواص المستفادة من مفرداتها باعتبار
انها واقعة فيها فكثرة استعمال يا سبب للاختيار على اخواتها كلها وهو لا للنهاية بعد المنادى
سبب للاختيار على اي والهمزة والعرضة الغلبة والجبروت الكبرياء والقهر وهو الامر الذي
يستدعيه مقام اظهار العظمة يقال تهاون به اي احتقره واضافة الارض الى نفسه تعريف تنزيلها لا
وتكريما لها فتركها اهدار للتهاون ولم يقل يا ايتها الارض مع كثرة في نداء اسماء الاجناس
قصدا الى الاختصار والاحتراز عن تكلف التنبيه المشعر بالغفلة لانه لا يناسب ذلك المقام ولفظ
الارض اخصر وادور في الاستعمال من الغبراء والمقلة ولفظ السماء من الخضراء والمظلة وفي اختيار لفظ
السماء رعاية المطابقة ايضا لانها بهذا الاسم اشتهرت مقابلة للارض وانما كان حظ التجانس
بين ابلعي واقلعي اوفر لان همزة الوصل ان اعتبرت تساويا في عدد الحروف الا تعاد بخلاف

ابتلعي ولا تشبه على ذي خبرة بقواعد البلاغة ان ذكر التجنيس والمطابقة على سبيل التبعية لنكت علم المعاني
قوله ان لا يستلزم اي لان لا يستلزم قوله نظرا الى مقام ورود الامر يعني ان اطلاق البلع عن ذكر المفعول
في مقام عظمة الامر المهيب وكمال الانقياد المامور يقتضي ان يبتلع الارض كل ما كان عليها من الجبال وغيرها ولما
علم ان المراد ابلع الماء وقد علم ان المقصود بالاقلاع امساك السماء عن ارسال الماء فلم يذكر متعلق
اقلعي اختصارا واحترازا عن الحشو المستغنى عنه قوله سوى الاختصار للاحتراز عن الحشو هو السبب في
في ترك ذكر المامور به بعد الامر لان مقام الكبرياء وكمال الانقياد يقتضي عن ذكره الذي دعا يوهم امكان حصول
المخالفة قوله والاستغناء بحرف التعريف عن ذكرها لان اللام بدل من المضاف اليه كما هو مذهب الكوفيين
واما لانها تغني غناء الاضافة في الاشارة الى المعهود واختير استوت على استقرت مع كونه انسب باخواته
المبنية للمفعول اعتبارا لكون الفعل المقابل للاستقرار في الجريان منسوبا الى السفينة على صيغة المبني
للفاعل في وهي تجري بهم اي استوت حصر من سويت في اختيار المصدر اي بعدا على ليبعد القوم طلبا
لتاكيد معنى الفعل بالمصدر مع الاختصار في العبارة وهو نزول بعدا وحده منزلة ليبعدوا بعدا
مع فائدة اخرى هي الدلالة على استحقاق الهلاك بذكر اللام واطلاق الظلم عن مقيداته في مقام المبالغة
يفيد تناوله كل نوع فيدخل فيه ظلمهم على انفسهم لزيادة التنبيه على فظاعة سوء اختيارهم في التكذيب
من حيث ان تكذيبهم للرسل ظلم على انفسهم لان ضرره يعود اليهم قوله جريا تعليل جريا ولعدم معتبرا
بالتعليل الاول وبذلك اشارة الى الجري على مقتضى اللام فيمن كان مامورا حقيقة والمقصود ترشيح
الاستعارة المكنية في الارض والسماء حيث شبههما بالمامور ثم سلك معهما الطريقة التي سلك معه قوله
لابتداء الطوفان منها اي من الارض حيث فار تنورها اولا قوله واتبعها اي وجعل قوله وغيض
الماء تابعا لامر الارض والسماء لاتصاله بقصة الماء كما بينه وان قيد الماء بالنازل من السماء
وان كان في الاية مطلقا لان ابتلاع الارض ماءها فهم من قوله ابلعي ماءك ثم اتبعه اي اتبع غيض الماء
ما هو المقصود والاصل من القصة ثم اتبع ذكر المقصود حديث السفينة لتأخره عنه في الوجود ثم ختمت
القصة بالتعريض الذي سبق تحقيقه قوله من جانبي البلاغة اي علم المعاني الباحث عن خواص التراكيب
وعلم البيان الكاشف عن انواع التشبيه والمجاز والكناية قوله ملخصة مبينة مما على صيغة المفعول في نسخ
الرواية وان لتوالي الاعوجاج وانشاكة الطريق جعله ذا شوك والمراد المطامن راد الكلام ازالة
طلبه قوله بل اذا حرثت اخر انسي عن قوله لا تعقيد لفظ تسابق في الموضعين بضم الثاء هو المطابق
للدراية والرواية المعول عليهما وجعله من التسابق بحذف احدى تائي المضارع وهم وقوله اسبق

ل

اي قطعي اشارة اي ان المعنى يصل الى القلب قبل استقرار اللفظ في الاذن قوله عربية اي اصلية
مستعملة استعمالا كثيرا على السنة فصحائهم ليست مما احدثه المولدون او اخطات فيه العامة
جارية على قوانين اللغة سليمة عن تنافر الحروف وكلا بعيدة عن البشاعة اي الكراهة في السمع تقال
شيء بشيع اي كريه الطعم وعذبة اللفظ بالتحريك طرفه والاسلة المستدق من اللسان قوله ما
ورشاقة التنزيل تعجب من شانه واشتماله على نكت لا تحصى ولذلك نبه بعد بقوله لا تامل العالم الى
واراد به التنبيه على ان كثرة اللطائف ليست مختصة بهذه الاية بل هي عامة للايات وان كانت الاية المذكورة
ليست مقصورة على ما ذكره من النكت قوله لا نرى اي تلك اللطائف الجم بنصب الجم وروي
برفعه وتذكير الفعل اي لا نرى الجم تلك اللطائف قوله لان المقصود اي لم اذكر جميع ما ادركت
من لطائفها لان المقصود لم يكن الا مجرد الارشاد لكيفية اي الى كيفية اجتناء غرائب العلمين والى ان
لا علم في باب التفسير بعد علم اصول الدين اي الكلام اذ لا بد منه في تاويل المتشابهات وردها
الى المحكمات وهو العمدة الكبرى في معرفة معاني القرآن اقرأ منهما اي من هذين العلمين وروي
اي من علم المعاني والبيان والظرفان اي في باب التفسير وبعد علم الاصول متعلقان باقرأ على
انهما اقرأ من كل علم في باب التفسير بعد علم الاصول وجاز ان يتعلقا بما في النفي المستفاد
من لا علم ولفظ اقرأ وما عطف عليه يروى مرفوعا على انه خبر لا او صفة لاسمها محلا والخبر محذوف
كما على رواية النصب بالوصفية ولا اكشف للقناع عن وجه اعجازه اراد به كشف القناع عن محاسن البلاغة
القرآنية لتتجلى وتتوصل بها الى ادراك ان لا اعجاز بالذوق فلا شك في ان الاعجاز لا يمكن وصفه
بحيث يدرك به خصوصيته ويعرف حقيقته قوله هو الذي اخذ التفسير لانه راجع الى علم المعاني
فان البيان شعبة منه اوالى علم المعاني والبيان اي ان يجعل لفظ العلم مفردا مضافا اليهما كما تاه
اتى على ما يه منه بدل منهما وتوفيه كلام رب العزة حقه من البلاغة من حيث انه يعرف به كونه في توفيته
اعلى طبقتها والتاويل صرف اللفظ عن ظاهره لمرجح اقوى والتفسير الكشف عما يدل عليه اللفظ
بظاهره وقيل انهما واحد وقيل التفسير الذي هو الكشف عن ظاهره او باطنه وقيل التفسير
ما يتعلق بالرواية والتاويل ما يتعلق بالدراية وقرونق السيف ماؤه وحسنه ومنه رونق الضحى
قد ضيمت حقها اي حرمته ومنعته من ضامه حقه اي ظلمه ونقصه واستلبت على صيغة المبني للمفعول
من استلبته الشيء اذا اخذته منه بغتة قوله ان هي فعت بفتح الهمزة اي لا هي فعت او بان وقعت
فاحذوا بها اي سلكوا بها في محاذاة مسالككم وحملوها على محامل اي معان غير مقصودة قوله التعويل

لترفع الصوت بالبكاء و ويل مثل ويح الا انها كلمة عذاب يقال فلان عذاب ويل من كذا اي يقول يا ويله
من ابو كدا لكان الامات بسبب طغيانهم ترفع اصواتها بالبكاء وبسبب محاسنهم تقول يا ويلاه
منع الجهلة قوله ثم من متعلق بما ترى اي ثم من عجائب هذا العلم اي علم البلاغة لمنار العلم
من الشرف الظاهر والفضل الباهر اي الغالب على اكثر من العلوم لان غاية كشف الغطاء عن وجوه الاعجاز
المؤدي الى تصديق النبي عليه السلام المشتمل على سعادة الدارين لا ترى علما اسوء حالا منه وذلك لتعلله المعتنين
به وكثرة المبتدعين من حواشيه واركانه والضيم الظلم قوله اي ابتذل وسامه خسفا اي اولاه
ذلا وكلفه مشقة وان رانا قلة من يعتني به بقوله ابن الذي مهد له قواعد واسس موضعها ورتب
له شواهد اي امثلة يستشهد عليها بها وبين له حدودا ورسوما تكتسب بها تصوراته النظرية ووضع له
اصولا وقوانين تبنى عليها مسائله الفرعية وجمع له حججا وبراهين قطعية يستدل بها على احكامه الكسبية
وانا رانا كثره تفرقه في ايدي المتغلبة بقوله وشتت له والرجل جمع راجل والخيل الفرسان قوله علم
اي هو علم وايادي سبا اولاد سبا بن يشجب بن يعرب بن قحطان ارسل الله عليهم سيل العرم فتفرقوا
في البلاد ولحق غسان بالشام وانمار بيثرب والازد بعمان وصاروا اعلاما في التفرق فقال
ذهبوا ايدي سبا وتفرقوا ايدي سبا والصبا ريح تهب من مطلع الشمس والدبور ما يقابلها قوله
بل تصفح اي انظر صفحات اكثر ابواب اصول الفقه من الحقيقة والمجاز والصريح والكناية وغيرها
فانها من هذا العلم وقد تولاها صاحب الاصول وغزا وغزا اي غير ما ذكرناه مرة بعد اخرى فانك
تجد كثيرا من مباحث هذا العلم متفرقة في كتب النحو والتفاسير قوله ولكن الله استدراك على ما يتبادر
هذا العلم من الضيم والتفرق اي لم يوفق الله سبحانه لجمع متفرقاته واصلاح شانه احدا قبلي لكنه
عسى ان يوفق لذلك حيث وفق لتحرير كتب العلم فانهم على موجبه على ما ينبغي اه وفي نزلا جرا
عسى والجملة خبر لكن قوله ان يعطي قد صح في بعض نسخ الرواية على صيغة المبني للمفعول قوله في المثل اعط
القوس باريها اي ناحتها ومصلحها يضرب في تفويض الشيء لا من يعرفه ويقوم باصلاحه والحول الحيلة
والقوة ايضا قوله وادي تنويرا اراد بوجهي البلاغة علمي المعاني والبيان وبنوعي الفصاحة المعنوية
واللفظية والخذ ازار ورداء ولا يطلع على نوب واحد قوله لقصد تحسين الكلام يريد ان تلك الوجوه
تعد الكلام حسنا تابعا للبلاغة والفصاحة خارجا عما هو حسن ذاتي للكلام البليغ الفصيح بدل على
ذكرها وبرتبة اي درجات التحسين قوله فلا علينا اي لا باس علينا ولا اثم لكن على ان الوجوه
المخصوصة لا مدخل لها في الاحتراز عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضيه الحال فكن اذ لو كانت كذلك لوجب
علمه

مطلب المحسنات البديعية

علمه ان يقصدها كسائر اجزاء علم البلاغة فلا يجوز ان يجعل الاشتغال بها في حد علم المعاني على المحسنات
البديعية كما حققنا هناك فذلك المطابقة والتجنيس اتبانا نكتة الآية من حسن النظم في علم المعاني كذا
اشار اليه قوله وهي ان يجمع بين متضادين اي متقابلين في جملة وانما سمي الجمع بينهما مطابقة او فيه
ايهام توافق وتطابق بينهما من طابقت بين الشيئين اذا جعلت احدهما على طبق الآخر اي في نفسه فبين
البكاء والضحك مطابقة وكذا بين الامانة والاحياء وبين الاتيان والنزع وبين الاعزاز والاذلال
وبين الضحك والبكاء وبين القلة والكثرة وبين الايقاظ والرقود قوله ان يجمع بين شيئين متوافقين
لم يرد بالتوافق هنا التناسب بل خلاف التضاد وسواء كان بينهما تناسب اولا كما بين الضحك والقلة
وبين البكاء والكثرة مثلا ولابد في الكلام من تقدير معطوف يعني في مقابله او اكثر اي وبين ضديهما
اضدادها قوله ثم اذا شرطت هنا اي اذا اعتبرت فيهما من المتوافقين او اكثر شرطا اي قيدا اعتبرت ضده ذلك
القيد هناك اي فيما بين ضديهما او اضدادها وعلى هذا يخرج عن المقابلة نحو قوله ما احسن الدين والدنيا
اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل اذ لم يعتبر في الكفر والافلاس ضد الاجتماع بل هو على
اعتبار الاجتماع وتدخل فيها نحو قوله فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اذ ليس هناك شرط في شيء من الطرفين
ففيه مقابلة واحدة بين مجموع الضحك والقلة ومجموع البكاء والكثرة وان كان فيه مطابقتان كما عرفت
قوله اعطى اي حقوق ماله واتقى الله فلم يعصه وصدق بالملة الحسنى اي دين الاسلام او بالمثوبة الحسنى
وهي الجنة فسنيسره اي سنهيئه لليسرى اي سنلطف به ونوفقه حتى يكون الطاعة ايسر الامور عليه قوله
واستغنى اي بما فيما عند الله كانه مستغن عنه فلم يتقه او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق
وبهذا الاعتبار اي كون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء كان الاستغناء ضد الاتقاء فسنيسره
للعسرى اي سنخذله حتى يكون الطاعة اعسر شيء عليه او سمي طريق الخير باليسرى لان عاقبتها اليسر
وطريق الشر بالعسرى لان عاقبتها العسر قوله هو التفسير اشار اليه ان التعبير للعرف
تعبيرة المعنى قوله ثانيا ان يذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته فان كان بين ذلك الشيء والغير علاقة
مجوزة للتجوز من العلاقات المشهورة فلا اشكال ويكون المشاكلة موجبة لمزيد الحسن كما بين السيئة
وجزائها وان لم يكن كما بين الطبخ والخياطة فلا بد ان يجعل الوقوع في الصحبة علاقة مصححة للمجاز
في الجملة والا فلا وجه للتعبير به عنه والا فيرد السؤال على الادخال وتجد مجزوم جوابا للامر من
اجاد الشيء احسنه اطبخوا اي خيطوا عبر به عنه لوقوعه في صحبته طبخا واما قوله صبغة الله اي
تطهير الله على انه مصدر مؤكد لقوله آمنا بالله فتقديره في صحبته الغمس تقديرا وذلك ان النصارى كانوا

يغتسلون اولادهم بماء اصفر يسمونه المعمودية ويجعلون ذلك تطهيرا لهم واذا فعل احدهم بولده
ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فقيل للمسلمين قولوا اصبغنا الله بالايمان صبغة وطهرنا به تطهيرا
لا مثل صبغتكم وتطهيركم ايها النصارى وجزاء الاعتداء عدل قطعا فجعله اعتداء مشاكلة والنكتة
في ابدال المغفرة الى الغفر من حيث لا يشعر به فلا يطلق على فعله تع الا بطريق المشاكلة وكذا لا يطلق
النفس عليه وان اريد به الذات الا مشاكلة وفي قوله بل يداه مبسوطتان مشاكلة مع قول اليهود يد الله
مغلولة من قوله غلت ايديهم كما ذكره لكن التحقيق ان بسط اليدين كناية عن الجود والتام وعالم تمكن
بهما المعنى الاصلي كان مجازا متفرعا على الكناية كما مر فلا اشكال واطلاق السيئة على جزائها
مشاكلة ايضا وقد يقال موسوسة في اللغة حقيقة لانه من ساءه يسوءه اي احزنه قوله وهي عبارة عن الجمع
المتشابهات وذلك على قسمين الاول ان يذكر معان متشابهة بالفاظها كقوله تع والشمس والقمر بحسبان
وقول البحتري في صفة الابل الانضاء كالقسي المعطفات بل الاسهم مبرية بل الاوتار والثاني ان يذكر
معان غير متشابهة بالفاظ لها معان اخرى متشابهة كقول المعري في صفة ناقة ضامرة كنون اي حرف
في الصغر والنحافة او كحرف النون في الضمور والانحناء تحت مهو اسم فاعل من رأيته اذا ضربت رئته و
الدال اسم فاعل من دلوت الناقة رفقت بها وسرتها سيرا رويدا ثم اي تقصد ذلك الدائي الرسم
اي اثر الديار غيره النقط اي غيره ما نقط على الرسوم من المطر والاوسان يسمى القسم الثاني ايهام
مراعاة النظير لان هذه الامور انما تكون متشابهة حقيقة اذا اريد بالحرف حرف الهجاء وبالنون والدال
الحروف المخصوصة وبالنقط ايقاع النقط على الحرف قوله هي ان تزاوج اي تعرف ان الازدواج
بين معنيين واقعين في الشرط والجزاء بان يرتب او اجري على كل منهما كما رتب البحتري على الشرط اي النهي
لجاج الهوى اي زيادته ولزومه وعلى الجزاء اي اصاخ اي المحبوب الى الواشي اي النمام الذي ينقل
الحديث ويزينه لجاج الهجر قوله وهو ان نلف وهو الضمير الراجع الى اللف والنشر لانهما معا نوع واحد
من المحسنات المعنوية وقال من سلس الكتاب الاقل لظهور رجوع الى اللف والنشر ايضا كقوله تعالى
المدام ولونها ومذاقها في مقلتيه ووجنتيه وريقه والذكر بالاجمالي كقوله تع وقالوا لن
يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى والتفصيلي قد يكون النشر فيها ترتيب اللف كما في البيت
المذكور وفي قوله تع وجعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا وقد يكون على عكس ترتيبه كما في قوله
وكيف اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا وقد يكون مشوشا وقوله من غير تعيين
صفة لمصدر تتبعها اتباعا كائنا بلا تعيين وتعه مفعول له لترك التعيين لا يقال قد يعين الضمير المجرور

في لتسكنوا فيه للعود الى الليل فلا يكون الا من باب اللف والنشر لانا نقول ذلك التعيين
انما هو بحسب المعنى دون اللفظ فان ذلك الضمير صالح للعود الى النهار من حيث اللفظ فلا تعيين لفظا
اصلا قوله سواء ان تدخل شيئين فصاعدا في نوع واحد او امر كلي يجمعها وزوابه الكتاب الشباب
بكر المجرة وقيل اوله علمت يا مجاشع بن مسعدة ان الشباب والمجرة مفتوحة وانما كان مفسدة الامور
مفسدة عظيمة لان الشباب داعي الى اتباع الهوى والفراغ سبب اشتغال المرء على نكايته والجدة اسباب
يتوصل بها اليه فاذا اجتمعت كانت غاية في المفسدة والاية مثال لادخال شيئين اي المال والبنين
في حكم واحد اي زينة الحياة الدنيا كما ان البيت مثال لادخال ما هو اكثر في حكم واحد فالتمثيل نشر
معكوس قوله فتوزع سهما ثيابنا كي اوضح الشاعر بيان الغمام ونوال الامير وهما من نوع واحد
ثيابا يكون كل واحد قطرة ماء والثاني بذرة عين قوله ثم تضيف اي تنسب الى كل واحد من الجزئين ما
على التعيين ع سوله عندك وبهذا القيد امتاز التقسيم عن اللف والنشر اذ لا اضافة على التعيين
هناك فان قلت من اين التعيين في قوله فهذا طوين وهذا قصير فان كل واحد يصلح للاسناد الى كل واحد
من جزئي قوله او بيا قلت من حيث ان اصل اسم الاشارة ان يعاد به اشارة حسية معينة لما اريد
فان الشبه لما كان على السامع لم يعتبر قصد التعيين قوله فانه شبه الصدغ والخلق بالمسك فهذا جمع
بينهما وقد جعل وجه الشبه في تماثل السواد من الامور تحت حكم واحد يشملهما ثم تقسم اي نوع التقسيم
في اجزاء تلك الامور الكثيرة بان تضيف الى كل منهما شيئا عندك المصطاف موضع الاقامة بالصيف
والمرتبع موضع الاقامة في الربيع قوله كونها خالصة للممدوح اذ لم يرد ويكون ارضهم مصطافا له
ومرتبعا مجرد سكناه بها بل اراد انها تحت تصرفه وخالصة له فقد جمع الكل في حكم واحد ثم قسم
في البيت الثاني بان اضاف السبي الى المنكوحات والقتل الى الاولاد والنهب الى الاموال والاحراق
الى الزروع وعبر عن المنكوحات والاولاد بكلمة ما استحقارا لهما او توسعا في العبارة سهما ويبنيهما
جمعوا وما زرعوا قوله قوم اذا حاربوا فسم في البيت الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعداء
ونفع الاولياء ثم جمعها في البيت الثاني تحت حكم واحد هو السجية اي الغريزة الى جبل عليها الناس
والخلائق جمع خليقة بمعنى الطبيعة والخلق والمراد بالبدع محدثات الاخلاق قوله مع
الجمع مع التفريق والتقسيم لم يعتبر مفهومه لظهوره مما سبق والشاعر لما اذا تلقت على الخطاب
لا المثال اي من اشعاره وقد جمع فيه محبة الحبيب والمحب في التشبيه بالنار وفرق بان وجه
الشبه في الاول الضوء وفي الثاني الحر ثم قسم بان اضاف الى المحب الاختيال اي نكهة الدلال واضاف

لا انه للاختلال الحال قوله وكذا ان يلحق بهذا التقسيم اي بالجمع مع التفريق والتقسيم قوله لا تكلم نفس اي لا تتكلم حذف احدى التائين يعني اهل الموقف في اثناء لا تتكلم يوم يأتي ذلك اليوم اي الجزاء وقوله فمنهم شقي وسعيد تفريق وقع قسمين بينهم الا انه ليس تفريقا باعتبار جهة الادخال في عدم التكلم فلذلك قال وكذا الحقه بهذا القسم ولم يقل ومنه وقوله فاما الذين شقوا واما الذين سعدوا التقسيم اذ اضيف فيه الى كل فريق من الشقي والسعيد ماله من عذاب النار ونعيم الجنة والاستثناء بقوله الا ما شاء ربك يجري على ظاهره في حق اهل النار لان فساق المؤمنين يخرجون واما في حق اهل الجنة فيحمل على ان لهم اخرى فوق نعيم الجنة كلقائه سبحانه وتعالى ونيل رضوانه فليس المقصود من ابدائه نفي نعيمها وكذا توهم انقطاع الجنة ما جرى الاستثناء على ظاهره كما في الاول عقب بقوله عطاء غير مجذوذ اي غير مقطوع ولا خلل في النظم بسبب اختلاف الاستثنائين اذ قد نصبت القرينة على اجراء الكلام على خلاف ظاهره واما نقل الى الكلام ايضا يجري على ظاهره لان فساق المؤمنين الذين سعدوا بالايمان ان شقوا بالمعاصي دخلوا الجنة ايام العذاب فلا يكونون مخلدين في الجنة من زمن دخول اهل الجنة فان الخلود في زمان كالشقص باخره شعص بأوله ايضا فليس بشيء لان خلود كل شخص في الجنة انما يتصور بعد دخوله فيها فلا يصح الاستثناء الثاني من حكم الخلود باعتبار ما مضى من زمان دخوله عمن نيتها وايضا جعل الشاق داخلين في الاشقياء والسعداء باعتبارين خلاف ظاهر الآية اذ قد فرق بين اهل الموقف بالشقاوة والسعادة وذهب صاحب الكشاف الى ان الاستثناء الاول كالثاني لان اهل النار لهم عذاب اخر كالزمهرير ونوع الحيات والعقارب فليس المقصود بلغ التعذيب بالنار بل تعلق من نوع من العذاب الى نوع آخر منه قوله وهو ان يكون للفظ استعمالا قريب وبعيد وصف الاستعمال بالقرب والبعد نظرا الى المعنيين بحسب التبادر وقلة الدين سواء كانا حقيقيين او مجازيين او مختلفين قوله فيذكر بالنصب على صيغة المبني للمفعول اي يذكر ذلك اللفظ لاتباع المعنى القريب ويتوهم السامع في ابتداء الامر ان يظهر له في المآل اما بالتأمل او بالقرينة المتأخرة ان المراد باللفظ هو المعنى البعيد كما في البيت فان الشاعر اوهم ماول كلامه اركاب العدى على الافراس الدهم اي السود من قولهم فرس ادهم اي اسود ومع ان المراد تقيدهم بالدهم اي القيود من الحديد ووضعها على ارجلهم كما يدل عليه قوله خلعنا عليهم اي البسناهم بسبب الطعان طيالس حمراء من الدماء والمعنى القريب لقوله الرحمن على العرش استوى هو الجلوس والاستقرار فان الاستواء ثبت ومن معنى على الفلك لكنه ممتنع في حقه تعالى فظهر ان المراد اما الاستيلاء وعليه مجازا كما يقال استوى عمر على العراق اي استولى عليه واما الملك على طريقة

الكنا

الكناية في المعنى المقرب لقوله تعالى والارض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه فان المعنى الذي لم يمكن ان يكون الحق في حقه تعالى وجب ان يحمل القبضة على المعنى القليل المستحقر واليمين على القدرة التامة او يجعل الكلام من باب التمثيل والتصوير لاقتداره تعالى عليهما وكونهما تحت تصرفه كيف شاء والاخراج احسن ومتشابهات القرآن كاليد والوجه واتيان الرب تعالى ومجيئه الى غير ذلك مما لا يفهم معناه من هذا القبيل اي من باب الايهام لشبه معانيها القريبة الى الفهم مع ان المراد بها معانيها البعيدة التي لا يعلمها الا الله والراسخون في العلم على المذهب المختار وعند جمهور المتأخرين او لا يعلمها الا الله وحده على ما رآه اكثر السلف وانما قال واكثر المتشابهات لان بعضها مما ليس في الذهن له معنى المراد بلا تكلف يعتقد به كقوله بل يداه مبسوطتان قوله ومنه ما كاد المدح بما يشبه الذم لم يعبر بلانه اشتغل باسمه عن تفسيره قوله وهو البدر اي اثبات لصفة مدح فيلي عقبه باداة الاستثناء او هم السامع قبل ان ينطق بما بعدها انه يثبت له شيئا من صفات الذم فلما وليها صفة مدح اخرى تأكد ذلك المدح بما يشبه الذم تأكيدا تاما كانه اراد ان يثبت له صفة ذم فلم يجد اليه سبيلا وكلمة الا معنى لا لانقطاع بمعنى الاستدراك وسوى متعارف ولكن ممنوع فيه وقد يؤكد الذم بما يشبه المدح على قياس ما تقدم كقولك فلان حاسر الا انه فاسق وقد يجري مثل هذا التأكيد فيما ليس مدحا ولا ذما كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم الا ما قد سلف فانه يتعلق بالمراد اي لا يحل لكم ما نكح اباؤكم غير ما سلف فانكحوا ان امكنكم قوله هو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين اي احتمالا على سواء اعلانا وان الايهام والتمثيل بعضهم كون المعنيين مختلفين على وجه الاختلاف اي كونهما متضادين نحو ان يقال لمن يجب كون المحمود مدحا والآخر ذما كما روي عن بشار انه قال خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء قلت بيتا ليس يدري امديح ام هجاء فقوله ليت عينيه سواء يحتمل تمني خير له اي عيناه تستويان بالعمى في الابصار وتمني شر له اي تستويان في العمى قوله والكل يجاب من القرآن مدخل في هذا النوع باعتبار انه يحتمل احتمالا لها معنيين مختلفين وان لم يكونا من في الاحتمال ولا متضادين يكون احدهما مدحا والآخر ذما قوله لا احب تنميته بالتي هي ذلك لوروده في كلام الشرع وتودس قوله اذاك اي اذاك الحمار الوحشي الموصوف في الابيات السابقة شبه ناقتي ام نور دشيء بالوشي اكرعه اي منقش قوائمه بنقوش والوان مختلفة يقال وشيت الثوب وشيا اي نقشته والاكارع جمع كراع وهو مستدق الساق من الغنم والبقر وتمامه مسفع الخد غاد ناشط شبب والمسفع الاسود والغادي الذي يذهب غدوة والناشط الذي يخرج من ارض الى ارض اخرى نشاطا والشبب المسن من ثيران الوحش الذي انتهى اسنانه وقيل بعد هذا الابيات اذاك ام خاضب بالسي مرتعه ابو ثلاثين

اى وهو منقلب اى اذا اكل الثور الوحشى يشبه ناقتى ام خاضب اى ذكر من النعام اكل الربيع فاحمر ظنبوباه
او اصفر والسى الارض المستويه ابو ثلثين اى قد بلغ ثلثين فرخا والمنقلب الراجع فشبه ذو الرمه ناقته باحد
المذكورين واورد الهمزه وام فى هذا التشبيه تجاهلا واظهارا للتحير فى وصفها بسبب العدو فى قدة
الكلام فى فصول خارجيه والآيه المذكوره فان قلت قد سبق فى علم المعانى ان التجاهل من انه داخل فى سحر
البلاغه فكيف يعد من الوجوه المحسنه البديعيه الخارجه عن البلاغه وكذا الحال فى الالتفات والاعتراض
ايضا فانه من باب الاطناب قطعا اجيب بان اشتراك العلوم فى المسائل جائز بل واقع كما بين فى موضعه لا
استحاله فى انه اذا قصد بالالتفات مثلا رعايه مقتضى الحال كان موجبا للكلام حسنا ذاتيا داخلا فى البلاغه
واذا اتى به فى مقام لا يقتضيه ولا يدفعه كان حسنا خارجا عن البلاغه قوله ومنه الاعتراض تبركا بذكر
الادراج على انه يجب ان يكون فى اثناء كلام واحد او بين كلامين متصلين معنى كما سنعرف بتسميته بالحشو ايضا
وتنبه بالاطلاق فى قوله بجمله على انه قد يكون جمله سواء كان لها محل من الاعراب ام لا ويجب جمله ايضا
كالمثال الاول اعنى غير مفسدها وهو حال من صوب الربيع وهو نزول المطر فيه واعترض بها بين الفعل وفاعله
دفعا لايهام خلاف المقصود والديمه المطر الذى لا رعد فيه ولا برق له دوام اقله ان يدوم ثلث
النهار او ثلث الليل قوله فلعمرى وما عمرى على بهين جمله وقعت معترضه مع الواو بين القسم وجوابه لتاكيد
تعظيم المقسم به والبطل الباطل والاكاذيب جمع اكذوبه جمع كراع وهو اسم لجمع الخيل والمراد ههنا جماعات
الناس وقوله لا زال يحيى اعتراض من ... وقوله لن تفعلوا جمله معترضه بين الشرط وجزائه
للتنبيه على ان فضلهم انه حكم عليهم ... غير متعد ورابهم وقوله انه لقسم عظيم جمله معترضه بين القسم و
وجوابه للدلاله على عظم القسم وقوله لو تعلمون اعتراض فى اعتراض بين الموصوف وصفته للاشعار بعلم
علمهم بعظم القسم اقسم به عليه وهو قوله لا اقسم بمواقع النجوم ساقطها ومغاربها قوله الا
ترى كيف مدحه بالشجاعه على وجه استتبع مدحه بكمال السخاء وجلال القدر وذلك لان نهبه الدنيا اى
الناس كلهم بخلوده يدل على انهم يستفيدون منه مالا ويتبعون بكلامه مقدارا والا فلا معنى لتهنئتهم
وفاعل يوضح مستتر راجع الى قوله نهبت اى يوضح ذلك ذكره اذا ضمه الى قوله فذلك الا مدحه
بالشجاعه نعم ربما نعلم من ذكر الاعمار ونهبها دون الاموال انه كان قاصدا بذلك اصلاح الناس ونظام احوالهم
لاجل المقصد الغايه قوله مثل ها ... فانهما متحدان فى المعنى قد حرف ... وكذا غاض وغيض
على ان الاول متعد والثانى منفرد وقيل غيض على البنا للمفعول فيهما لكان انسب على ما تقدم
فى الآيه ولا شك ان التعليل للفظ ولا تعليل اذا صادفا موقعهما اوجبا حسنا فى الكلام الا انهما من
المحسنات

المحسنات الراجعه الى اللفظ دون المعنى فذكرهما ههنا تعسف ظاهر قوله سنوع علينا اى على تقليل
اللفظ ولا تقليله الى الايجاز والاطناب قد سبق ان اعتبارهما بالاصاله انما هو فيما بين الجمل وقد
يجريان فيما بين غيرها ايضا قوله ومن القسم اللفظى اى الراجع الى اللفظ التجنيس وهو تشابه الكلمتين
فى اللفظ واراد بالكلمتين ما يشمل اللفظين لجواز تركيب احد المتجانسين كما سيذكر واراد تشابههما
على وجه مخصوص يعرف بتفصيله بعد بيان انواعه المعتبره فمنها التام وذلك بان يتفقا فى انواع الحروف وحركات وسكنات
واعدادها وفى المعنى فارجه الاول بنا الدار وانه يعم الواسعه ومنها الناقص وهو ان
يختلفا فى الهيئه الحاصله من الحركات والسكنات دون الصوره فقيل اراد بالصوره النوعيه
فان الحروف انواع متميزه بصورها النوعيه فالمعنى دون الحروف وهذا وان كان ... بحسب المعنى
الا ان فهمه من عبارته بعيد جدا وقيل اراد الصوره الخطيه فان المختلفين فى الخط دون الهيئه
من قبيل التام كما سيأتى واذا اختلفا فى الهيئه والصوره معا كقولك جا منا على صيغه الامر فلا جام
فليس بتام فان اعتبر فى الناقص ان لا يكون فيه اختلاف الصوره اصلا كما هو الظاهر لم يكن ناقصا
ايضا وان قيل المعتبر فى الناقص اختلاف الهيئه دون الصوره سواء كانت مختلفه او لا كان
ناقصا ثم ان الاختلاف فى البرد والبرد بحسب اختلاف الحركه ضما وفتحا وان الاختلاف من الشرك وهو
حباله الصياد والشرك بمعنى الاشراك انما هو بحسب اختلاف حركه الشين فتحا وكسرا واختلاف
حال الراء حركه وسكونا وان الاختلاف من المفرط من الافراط والمفرط من التفريط بحسب اختلاف
حال الفاء حركه وسكونا واختلاف حال الراء تخفيفا وتشديدا الا ان الحرف المشدد لما كان
فى الصوره الخطيه كالمخفف عد حرفا واحدا لا حرفين فلذلك جعل مفرط ومفرط كالشرك والشرك
متفقين فى الماده مختلفين فى الهيئه فاعلم ذلك حتى لا يشكل عليك الحال فى عدهما من المختلفين فى الهيئه
فقط ومن ههنا يعرف ان المراد ايضا بالصوره فيما تقدم هو الخطيه لا النوعيه قوله وهو ان
يختلفا بزياده حرف وذلك اما فى الاول كقولك لى كاد او فى الوسط نحو جدى اى حظى وجهدى
اى اجتهادى وسعيى وقد عرفت ان المشدد كالمخفف فالاختلاف بينهما الا بزياده الهاء او فى الآخر
كقولك من كاس و الاول اسم فاعل من كساه يكسوه قوله التجنيس المضارع او المطرف اى تجنيس
بايهما شئت وقيل المضارع ان يختلفا بحرف والمطرف ان يختلفا بحرفين وتقارب المخرج معتبر فى
الكل فالاختلاف بحرف واحد اما فى الاول كدامس حندمس الظلام اذا اشتد وطامس من
طمس الطريق درس والمعنى نهار شاذ وبين ليل دامس وطريق طامس واما فى الوسط نحو حصب وسعى

في الثاء وحبث وهو ما بعد من المخارج واما في اللام نحو كتب عنه زيد وكتم وسواء ما عنه العرف
يقال كتمه حزا الا اي طرفه او بمعنى سعة البطن او الشبع فلا كثر يطلق على البطن والشبع ايضا
ولم يعتبر هذا التفخيم الحرس بل اورد مثالا من المتماثل بحرفين مع خصيصة اي جعلني خبيث الخطأ او
البذر قوله وسواء تخلل لا مع التقارب بين النوعين ولا الاختلاف بحرف واحد او بحرفين الا انه لم
يمثل الا للاول قوله يسمى تجنيس تصحيف وذلك لانه قد يصحف احدهما بالاخر ويسمى تجنيس خط ايضا لتماثلهما
في صورة الخط الا ان التجنيس التصحيفي والخطي وسواء تشابه اللفظان في الكتابة بوجوده غير الاحوين ايضا
والعائث من العيث وسواء الافا وقوله او اورد ادعا نحو قولهم اي ذا ورد المتجانسان بحيث يكون
احدهما للاخر لصيقا به يسمى ذلك التجنيس مزدوجا ومكررا وسواء كان بينهما تجنيس تام مثل جد وجد بحرف
او تجنيس لاحق مثل متنون لمتنون وسبا بنبا او تجنيس مذيل مثل نغم ونغم وسم وسم قوله يسمى
تجنيسا مشوشا وذلك لانه لما خالف كل من المتجانسين صاحبه بحرفين متغايرين المخرج يوهم ان التجنيس
مطرف ولكن لعدم كون الحرفين متجمعين حيث كان الحرفان الاخيران منهما العين والغين متنغين
في صورة الخط تخيل انه تجنيس خطي ولعله لا اختلاف ولعل الراء واللام في صورة الكتابة
وقيل لو كانت عين الكلمتين متحدتين لكان تجنيس تصحيف او لاماهما لكان مضارعا فقد تجاذبه صنفان
فلذلك سمي مشوشا قوله يسمى متشابها لتشابه المتجانسين الجناس التام في الخط وان اختلفا في التركيب
والافراد وقال الاول مركب ايضا اي ان لم يكن صاحبه والثاني مفرد اسم فاعل من ذهب وان اختلفا
في الخط ايضا يسمى التجنيس مفروقا لافتراقهما في صورة الكتابة فان قيل كلا ان قوله جام لنا مركب
من اسم لا وخبرها كذلك جاءنا مركب من الفعل والمفعول اجيب تارة بان كون احد المتجانسين مركبا
لا ينافي كون الاخر ايضا مركبا واخرى بان اسمها وخبرها لا يعدان لفظا واحدا لا حقيقة ولا عرفا
بخلاف الفعل والمفعول المتصل به مع استتار فاعله كما هنا فانهما يعدان في العرف لفظا واحدا
قوله ومما يلحق بالتجنيس اي يلحق بالتجنيس شيئان احدهما ان يجمع بين اللفظين شبه الاشتقاق وهي
ما يشبه الاشتقاق وليس به فان قال اجوف واوي من القول والقالين ناقص يائي من قلاه يقليه اذا
ابغضه وكذا الجنى منقوص يائي من جنيت والجنة مضاعف من جنة اي ستره فليس بين اللفظين كل
واحد منهما ليس يرجع الى اصل واحد في الاشتقاق الا انه قد يتوهم ذلك في بادي الرأي والثاني ان
يكون اللفظان راجعين في الاشتقاق الى اصل واحد فانها مأخوذة من قام والقيم فيعل منه والريحان
بمعنى النبت المعروف او الرزق ماخوذ من الروح والراحة اذ لم يوجد في اللغة تركيب الراء مع الباء
والحاء

٢١٠

وهي فالريح اصله الواو ومعنى قوله فروح وريحان رحمة وسعة رزق قوله ومن وجوه الحسن اسلوب
الكلام في باقي الاقسام فعنونها بوجوه الحسن ولم يعنون من القسم الثاني ومنه تفنن في العبارة واما
بالكلمتين المكررتين ما يتحد معناهما وبالمتجانسين ما يعم اقسامهما وبالملحقين ما يعم الملحق بسبب الاشتقاق
او شبهه قوله كما اذا انفت الخ ومثالا من عندنا مكررا لوقوع الكلمة الاخرى في احد مواضعها الخمسة فقد
تناقش عدالة الحسن ... العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني والرواية في مشتهر فتح الهاء
من اشتهر ان يكذا وقد جاء اشتهر بمعنى وضح وظهر قوله والاحسن هذا النوع ان لا يرجع الصدر والعجز
الى التكرار اي لا يكون الكلمتان مكررتين بل متجانستين او ملحقتين بهما وانما كان هذا احسن لحصول الفائدة
في صورة الاعادة قوله ومن وجوه الحسن القلب وهو على قسمين قلب الكل وهو ان يكون حروف اللفظ
معكوسة الترتيب بتمامها في اللفظ الآخر كالفتح والحتف وقلب البعض وهو ان يعكس ترتيب بعض حروفه
في الآخر كالعورات جمع عورة بمعنى الفعلة القبيحة والروعات جمع روعة وهي الخوف اي الهلاك قوله ومثال المقلوب
المجنح اي الذي جعل كالجناحين قول الشاعر لاح انوار الهدى ... في كل حال قوله المقلوب المستوي هو ان
يكون مجموع كلمتين او اكثر في شعر او غيره بحيث اذا عكس ترتيبه حصل ذلك المجموع بعينه ففي غير الشعر
نحو قوله كن كما امكنك ... وقوله وربك فكبر وفي الشعر اما في بيت كقول الحريري اس ارملا اذا عرا
وارع اذا المرء اساء اذا قلح فهذا كان العاصي عينه واما في مصراع كقول الآخر ...
اس ارملا آسه اوسا اي اعطاه والارمل من لا زوجة له عرا اي اتاه ولم يطلب منك معروفا وارع اي احفظ
رعاه حفظه واسا اما من اسوت الجرح اي داويته او من اسوت بينهم اي اصلحت وقد يجعل مقصورا مع
اساء او مغيرا من اسي بالكسر اذا حزن تعالى كبا بوجهه يكبو كبوا اذا سقط قوله ومن وجوه الحسن الاسجاع جمع
الاسجاع قصدا الى الكلمات التي في اواخر الفقر بمنزلة القوافي في النظم ولو بدله بالسجع وشبهه بالتقفية لكان
انسب بما تقدم وتاخر من يراد المحسن البديعية بالمعنى المصدري والقافية على المذهب الاصح من آخر
حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع حركة المتحرك الذي قبل ذلك الساكن وقيل مع ذلك المتحرك
ايضا وقيل هي الكلمة الاخيرة من البيت وقد يطلق القافية على الروي وهو الحرف الذي عليه الشعر وينسب
اليه فيقال قصيدة لامية او نونية ولم يطلق الاسجاع على فواصل القرآن تأدبا لان السجع في الاصل
هدير الحمام ونحوه والترصيع في اللغة ان يجعل احد جانبي العقد من اللآلي مثل ما في الجانب الآخر وفي
الاصطلاح هو ان يكون جميع ما في احدى القرينتين من الالفاظ او اكثر ما فيها مثل ما يقابله من الاخرى في الاوزان موافقة
الاعجاز او متقاربة الاوزان والاعجاز لما يقابله من القرينة الاخرى ... المساواة في الوزن والتقفية

في جميع الالفاظ قوله تعالى ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم وقوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم
لان ح في العطف اعني ثم في المثال الاول والواو في الثاني لا معنى لها في الثانية الاولى ومثال التساوي في الوزن
والعجز في بعض الالفاظ وتقاربها في بعضها قوله تعالى وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم فان
المستبين والمستقيم قوله واصل الحسن جميع ذلك اي اصل حسن ما ذكر من المحسنات اللفظية ان يكون الالفاظ توابع للمعاني
وذلك بان يترك المعاني على سجيتها فتكتسي من الالفاظ ما يليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا واذا جعلت المعاني
تابعة للالفاظ بان يقصد لا تحصيل المحسنات اللفظية ويجعل ذلك مقصودا اصليا جاءت الالفاظ متكلفة وتشوهت
وجوه المعاني وكانت كلبس حسن في غير محله وقد شغف بعض المتاخرين من الكتاب والشعراء برعاية المحسنات
اللفظية البديعية حتى خيل اليه انه اذا جمع عدة منها في كلامه فلا باس ان يقع مقصوده منه في عميا ويوقع سامعه
من طلبه في خبط عشواء وقد نبه الشارح بقوله جميع ذلك على جميع ما ذكر من المحسنات المعنوية واللفظية فان زيادة
الاهتمام برعاية المطابقة والمقابلة مثلا قد يذهب بطلاوة الكلام ويوجب الخلل في الانتظام الا ان قوله ان يكون
الالفاظ توابع للمعاني صحيح الحمل على هذا المعنى وكذا متضمنه تفسيره بما ذكره اولا بقوله اعني ان لا تكون الالفاظ
متكلفة اي ماتيا بها من كلفة ومشقة قوله وقد يورد الاصحاب هنا اي في فن البديع انواعا من المحسنات مثل ان يكون
جميع الحروف من الكلام منقوطة كقول الحريري فتنتني فجننتني تجني بتجن يفتن غب تجن او غير منقوطة كخطبته
المعروفة الحمد لله الممدوح الاسماء المحمود الالاء او كون بعضها منقوطا والبعض الاخر غير منقوط وذلك
اما بان يكون كلمة منقوطة واخرى غير منقوطة كرسالة الخيفاء الكرم ثبت الله جيش سعودك يزين واللوم
غض الدهر جفن حسودك يشين واما بان يكون حرف منقوطا واخر غير منقوط كرسالة الرقطاء اخلاق
سيدنا تحب وبعقوته يلب والخيفاء بالتحريك ان يكون احدى عيني الفرس سوداء والاخرى زرقاء و
الرقطاء ان يكون في الشاة نقط سود وبيض ولا يخفى ان النقط وعدمه راجع الى تحسين الخط دون اللفظ
وكذا ما يعتبر من اتصال حروف الكلمات ويسمى الموصل كلها كقوله فتنتني البيت او انفصالها ويسمى
المقطع كقول الوطواط وادرك ان ذوت دارا ودودا وزارا وذرا وذروا او وذوا ولما اختتم
الكلام في المحسنات البديعية وفوض استخراجها اليك تابعنا في ذلك لان مباحثها مستوفاة في كتب اخر
فعليك بها ان لم تدر كيف تستخرجها قوله واذ قد تحققت اي اذ قد علمت على وجه التحقيق ذكرنا في
المقدمة من حصر العلمين وما ضبط وفصل في الفصلين من معاقدهما وما تلونا ان علم المعاني هو معرفة خواص
تراكيب الكلام وان علم البيان هو معرفة صياغة المعاني في صور متفاوتة وتاديتها بطرق مختلفة وانما جعل
لفظ العلم المضاف اليهما اشارة الى ... بينهما وكون البيان شعبة من المعاني وبين غاية العلمين بقوله

يتوصل بهما اي بمعرفة الخواص والصياغة الى توفية مقامات الكلام حقها اي باعتبار ما يقتضيها
من الخواص وما يناسبها من الصياغات معنى ان الغاية المذكورة في المقدمة هي الاحتراز عن الخطاء في
التطبيق والمطابقة بناء على ان المقصود الاصلي هو الاتيان بالصواب اعني التوفية التي ذكرنا والاحتراز
عن الخطاء وسيلة الى تلك التوفية ولما كانت الوسيلة اظهر بادي الراي جعلها غاية هناك ثم ذكر هنا
ما هو الحقيقة وقيد التوفية بحسب ما تفي به قوته ذكائك اي تعذرة لان ذلك هو المقدور المطلوب من تحصيل فن
العلمين قوله وعندك علم جمة حالية ولفظ علم منون وان مقام الاستدلال معقوله وعلمت
جواب اذ قد تحققت والمقصود بيان انه يجب عليه ان يشرع في تكملة علم البلاغة وذلك ان من جملة
مقامات الكلام مقام الاستدلال على المطالب التصديقية المتوقفة على تصورات اطرافها المحتاجة
الى الحد فلزم صاحب علم المعاني والبيان معرفة الخواص في الاستدلال به
ومعرفة تاديتها بالطرق المتفاوتة في وضوح الاستلزام والعلم
لما انتصب لافادة هذا العلم وجب عليه ان لا يفض شيئا
هو من جملته توجب ان يورد في كتابه علم الاستدلال
المشتمل على علم الحد لانه جزء من علم البلاغة
كما صرح به فيما وحققه ههنا
وهذا اخر ما يسره
الله تعالى
بمنه
ولعلو من كشف فوايد هذا
العلم ونظم فرايده ونسأل الله
سبحانه وتعالى ان ينفع به المسترشدين
وان يجعله ذخرا لنا يوم الدين تم تحرير
هذا الكتاب بعون الملك الكريم الوهاب والحمد لله على جزيل
نواله والصلوة على نبيه محمد وآله

يا ناظرا فيه سل بالله مرحمة	احسبين امين رب	على المصنف واستغفر لكاتبه
واطلب لنفسك من خير تريد بها	العالمين	من بعد ذلك غفرانا لصاحبه